



٧٧٧٨

البحر

المواضع التي فيها



الصوامع والقوامع، تأليف ابن الوزير، محمد بن ابراهيم

- ٨٤٠ هـ . كتب سنة ١٠٦٩ هـ .

ج ١ (٢٢١ ق) ٣٠ ص
نسخة جيدة، ببعض الأوراق أكل أرفة، خطها نسخ

مستاد، طبعت قطعة منه كما في الأعلام .
الأعلام (ط ٤) ٧٠٠:٥ الجامع الكبير بصنعاء / الشرقية
٦٨٨:٢

٧٧٧٨

عب

١- الحديث وعلومه ٢- أصول الفقه الاسلامي

٢ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

[illegible]

هذا الكتاب لولايه نور
 ذهابه الكان الساج المخبون

كتاب القواعد في الفواصم

لمحمد بن ابراهيم الوزير العلامة الشهير
 رحمه الله تعالى واعاد على جميع المسلمين بركاته
 ونفعنا بجمعهم مولانا
 امين

الله

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب
 من القواعد ما لا يحصى
 والله اعلم

كتاب القواعد في الفواصم
 والقصص في الذب
 كسر سنة ابي القاسم
 للوزير امين

لمصاريق ملك العراق
 القواعد في الفواصم
 والقصص في الذب
 كسر سنة ابي القاسم
 للوزير امين

مكتبة
 محمد بن ابراهيم الوزير
 رقم القواعد في الذب
 رقم القواعد في الفواصم
 تاريخ التوردة

لمصاريق ملك العراق
 القواعد في الفواصم
 والقصص في الذب
 كسر سنة ابي القاسم
 للوزير امين

لمصاريق ملك العراق
 القواعد في الفواصم
 والقصص في الذب
 كسر سنة ابي القاسم
 للوزير امين

الحمد لله الذي اليوم انضاف غداً والكريم العظيم استأثر فضلاً الذي انشد
 الى الغدول ابتدأ في دار الدنيا بظواهرها وابتدأ في دار الآخرة باحصائها
 يتناهي لم يكتف هناك بعلمه الحق وعلمه جميع غيبه عن احصائه كنهه وموارنه
 وشهوده بل لم يكتف وكفى به شهيداً باعقل شهود عن شهادته الايدي
 والارجل والجلود كما لم يكتف به ذات المكلف بما فطر خلقه من نور الغفول
 حتى غصده ذلك النور بنور الكتاب ونور الرشيد فكان ذلك نوراً على
 نور كما وضعه سبحانه في سورة النور قطعاً لباطل اعدائ المبطلين وضيقاً
 بقواضع شبه المظلمين وفي ذلك يقول سبحانه تنبيهاً على ذلك وتعليلاً
 وما كنا مغفلين حتى نبعث رسولا ولهدى اهل البيت رسول الله صلى
 الله عليه واله وسلم ما اخبر احب اليه العذر من الله من اجل ذلك انزل
 الكتاب وارسل الرسل ومن البديهي على ذلك قوله عز وجل في كتابه المبين
 فخر من يعلم انه من الكاذبين قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ومن الظرف
 ما امر به رسوله الامين ان يقول في خطاب المبطلين وانا اذناكم بعلي
 هدى اذ في ضلال مبين وقد شجب الله تعالى كتبه الكريمة بالمطهره كثير
 من شبه اعدائه الكفرة العجزة واورثه شيوخ الفاطميه وضريحها و
 منكرها وفتحها لبركة عليهم مقالهم ويعلم المؤمنين مقامهم كما قال
 في حكم الآيات قل فانوا بعث رسوله مفترىات ولم ينفعه علمه بفنادهم
 من الاحتجاج عليهم وان شال خير كتاب ورسوله اليهم بل قال
 مستكراً للاضراب عن اعدائهم من الكافرين انضرب عنكم الذكور
 ضحاً ان كنتم توما مشريين ومن اعظم ما انزل الله تعالى في ذلك قوله
 تعالى فقولوا له قولاً ليثاً لعله يتذكر او يخشى اذ كان هذا بالي فوق
 بغرغوث الذي نض الله تعالى على انه طغي وعلى انه اياه اياته كلها
 فكتب واني ومن ثم كان اسمه الانسي من اخلاق اسمائه الحسن
 هذا ما لم يشبه غضبه تعود بوجهه الكريم من غضبه ومن مقارفة
 موجهه وشبهه في مثل تلك الحال تقول ذو العزة والجلال ولجودوا
 فيكم غلظة وفي الحال الاحزان وهي الغالبه قل للذين امنوا بعفرون الذين
 لا يبرجون ايام الله واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً وان تغفوا
 اقرب للتقوى ويدرون بالحسنه الحسنه اذ نفع بالي هي احسن واذا

اللطيف

مغوى

واذا شيعوا اللغو اغرصوا عنه والذين هم عن اللغو معرضون وقولوا للناس
 حسناً ولا دليل على نسخ ذلك وامثاله مما وردت به السنه النبويه ووصفت
 به الاخلاق المصطفويه الا توهمه التقارض من حق عليه حسن اختلاف
 المزين عند اختلاف الجالين كما نضر الامام المهدي في عقود العقيان في
 التاريخ والمنسوخ من القرآن وذلك من مقتضى البلاغه عند علم البيان حيث يختلف
 الحالون ويفترق المقامات ومن ثم مبدخ الله تعالى المؤمنين بالعزة والذلة
 في اية واحدة وقرن الوعد بالوعيد وانزل الكتاب والخديده وكان رسول
 الله صلى الله عليه واله وسلم نبي المرحمة والمحيي وقال الله تعالى لا ينهاكم
 الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرؤوهم
 وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين اماينهاكم الله عن الذين قاتلوكم
 في الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخرجكم ان تولوهم ومن يتولهم
 فاوليك هم الظالمون ولا شك ان ضعفه اللطيف والرفق والرحمة هي الغالبه
 القويته في الكتب السماويه والاحوال النبويه ومن ثم مبدخ الله تعالى بانه
 وشيخ كل شئ رحمة وعلماً وبان رحمة الله شحيته وسعت كل شئ وليس في رعيه
 لاهل الصلاح بكتابتها التي هي معنى الجاهلهم ما ينبغي شغتها لغيرهم
 بل هي لهم واجبه ولغيرهم راحة وليس بين اول الايه واخرها مغاضبه
 ولم يزد مثل ذلك في الغضب ولا قريت منه وضح عن رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم انه قال ان الله تعالى كتب كتاباً ووضع فيه عذبه فيه اياه
 غلبت رحمتي وعصبي ونسخت رحمتي عصبي وقال تعالى ينما رحمة من الله
 لينت لهم وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يشهدوا ولا ينقضوا
 وقال في معرض الوجوه والذم ان منكم منقرين والاحاديث والآثار في ذلك
 لا تحصى وياتي لذلك تمام في دكن الباعني الى التذعيب والترهيب في الكلام
 على شموله الاجتهاد وتفكره وهو يشير وفي اخر الكلام في القدر في تقدير
 الحزور وبيان الحكمه والرحمة وهو كثير مستوفى والقصيد تلييه ذوي
 الانعام الذين يفهم القليل عن الكثير والتبويل قرئ الا مشايير ان الاعتدال
 وجاد لهم بالي هي احسن كما علمه والجلال واعلم ان من لطايف الانظرات
 لذوي الازهار ان الله سبحانه لما وضع الميزان وهو ميزان المفادير على الصريح
 لا ميزان البرهان خرم الاختيار فيه والاطفيان فقال سبحانه في سورة الرحمن
 والشمس نغرها ووضع الميزان لا تطغوا في الميزان واقبوا الوزن بالقسط
 ولا تخسروا الميزان واذا كان هذا في ميزان البرهان والبرهان اللذين هما

السرور

من جنت الاختار وكما ينزها المانع حقنهما متوعد باليات فيها ظنك بالاختار والطغيان

في ميزان البرهان الذي يعرف به اليك وتحفظ به الايمان والصلوة والسلام
الائمان الاكلان على نبيه وشو ليو وحبيبته وحليله الذي مدحه الله العظيم
وانه بالمومنين وقت رحمتهم المخصوص من بين الانبياء بالجنس الفضائل
المشوخ له يوم قات قوسين او ادى ما اراد على الجنس الفواصل شريد
ولما دم يوم القيمة في المقام المحمود وخايل لوالحمد في اليوم الموعود
صاحب السبع المثاني والكواثر والشفاعة العظمى يوم المحشر المبعوث
بالخليفة الشجعان الى الاسود والاحمر المنطوق بانه خير الناس نصابا
الموعود من اعرض عن شتمه بالصفات عفايا الذي لا يفتح لا خدي قبله
ابواب الجنان ولا ينام قلبه وان نامت منه العيون الذي رجت له النبوة
وادم بين الجند والزوج ووعده ربه سبحانه ان يرضيه في امته خير
فاضل لجنهم بسعة المشوخ الذي استخرج لنا شفيخا واما بفتح ر ب ك
فحدث من كنون فضائله ونفيس خضابيه بولس عليه الصلوة والسلام
من حديث ابن عباس انا خير الله ولا فخر وانا خايل لوالحمد يوم القيمة ولا فخر
وانا اول شافع واقلم شافع ويوم القيمة ولا فخر وانا اول من يخرج من خلق الجنة
يفتح الله في يدي خليلي واعي فقر المومنين ولا فخر وحدث ولكن ضاحك
خليل الله وفي حديث الحذري انا سيد ولد ادم ولا فخر ويدي لوالحمد
ولا فخر واما من بني ادم فمن شواه الاجت لو اي وانا اول من تنشق
عنه الارض ولا فخر وفي حديث انس انا اول الناس خذ وجا اذا اغتوا
وانا خطيهم اذا وفدوا وانا مبشرهم اذا اليكشوا ولو الحمد يوم يدي
وانا اكرم ولد ادم على ربي ولا فخر وحدث ابي بن كعب اذا كان
يوم القيمة كنت امام النبيين وخطيبهم وصاحب شفاعتهم عند فخر وحدث
ابي هريرة انا سيد ولد ادم واول شافع واول مستغ واول من تنشق
عنه الارض فاكتفى خلة من خلل الجنة ثم اقوم عن بين العرش فليسجد
من الخلائق يقوم ذلك المقام عدي فقله افضل الصلوة والسلام
على التوام وعلى الله الذين امن بجهنم واختصم للمباهلة م وتلى آية
التطهير بشيهم وبشر بجهنم ان يكونوا معه في رحلته يوم القيمة
وانت تختات بهم بالجناب وبشر مستالمهم بالسلامة وشرح الصلوة عليهم
معه في صلوة وتزيم في حديث الثقلين بكتاب الله ووضي فيهم وكتب
الوضاء بقوله الله عز وجل حجة مسلم فيما رواه عن ابي مدي وشواه

المراد

بشواه لذي قز باه انما ان يفتق قاضى ببقية واما اهدت الله سبحانه لهم ارجح
التكر المحمود في صبح الوجوه بدكهم في الصلوات الهية وبع الصلوات النبوية
فلان ذكرهم الصلوات الحسن والصلوة على خير من طلعت عليه الشمس كان
ذلك اعلا ما من له الخلق والامر واعلاما من لا تقدر لجلاله قدس انه اذا ان هبت
ذكرهم مهت القبول والجنوب والابن فيهم عظيم حق الرسول لا يستحق
وقد سبق في علمه سبحانه ان الاشرف لا يكون تحت دين وان الاختلاف والمعاداة
فتنة هذه الامة الى يوم الدين وكذا لك فانه لما علم ما سيكون من استجلال
خدمتهم العظيمة وشكرهم الكريمة اذن بانه ضرب لمن خايلهم سلم لمن شامهم
وقرهم بالكتاب المجيد ووضي فيهم من كان له قلب او لم يلقى الشئ وهو شهيد
وهذا الكتاب لا يتسع لذكر فضائل ذري القر بافعليك اتجا الشتي بطا لغتها في
في كتاب ذخاير العقبي وامثاله من الكتب المجددة لذكر فضائلهم المشهورين
ومناقبهم الماثورة وكن امانهم المشهورة وسيرهم المحموده وفي تراجهم
ايهم السابقين في كتب اجدت القاندين وعلى اصحابه احمقين
من الفقهاء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يتغنون فضلام الله
وكذا ضاوا وينضون الله وشواه او ليك هم الصادقون والذين تبوء الدار
والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا
ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فاولئك هم
المفلحون والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اعف لنا وراحمنا الذين
سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم
والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان
رضي الله عنهم ورضوا عنه واعبد لهم جنات تجري من تحتها الانهار
خالدين فيها ابدا ذلك الفوز العظيم والذين معه اشهد على الكفارة
وتجانيهم تزاهم وكفا نجدة يتغنون فضلا من الله ورضوانا سيماهم
في وجوههم من انوار النوراة ذلك مثلم في النوراة ومثلم في الجليل كدرج
اخرج شطاه فانزله فاستغلا فاستوى على شوقه يغت الزناغ ليعط
بهم الكفارة وعبد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة واجزا عظيما
ومن هاهنا لبيان الجنس لانت لفظه بعض لا تصلح مكانها فما اكرم قومنا
ذكرنا في النوراة والجيل والقران ووضفوا بالسبق والهجرة والنصرة

والايمان اذ ليك اضحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الدين
 ضدت مما دج الوحي فؤا ونسبه بانهم خير الناس وخير القرون وخير امة
 ولولم يرد من فضائلهم الشريفة الا حديث ما بلغ مباحدهم ولا نصيفه ولما
 غلب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان شوف تحمك حقوقهم ويشمل
 غقوقهم خذ من ذلك والذكر وبلغ بالغ صلى الله عليه واله وسلم في ذلك والذكر
 ولولم يرد في ذلك الا قوله صلى الله عليه واله وسلم الله في احوالي لا يتخذ وهم
 عمر صا بعدي من اجتمعتي اجتمعتي ومن ابغضهم يبغضني ابغضهم ومن اذاهم
 فقد اذاب ومن اذاب فقد اذ الله ومن اذ الله فهو شك ان ياخذ به وولم صلى
 الله عليه وسلم اذ ان ايم الذين يستولون على ايمانهم يقولوا الغنة الله على شرركم فياله
 من قضايس ما انصفه وجزا ما اعد له في هذا ايها الشقي من اوتي الكلم الجوامع والجمع
 القواطع فز صي الله عن الثابتين منهم واللافتين والمتبوعين منهم والتابعين
 من اهل الحرمين والهمجيين والمسيدين والفتليين والكتابين والبيعتين
 والاربعة والفشرة واهل بدين البررة والدين بنو القاد والايام واهل
 العشر الغزرة والتمار وعن البغوث والجاود واهل حجة الوداع والوفود
 وعن الذين جاوا من بعدهم يقولون ربنا انا ولاخواننا الذين سبقونا
 بالايمان ولا يفل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم
 فخليك ايها الشقي بطلا لعة الزيام النضره في قصايل الغشوه وامثاله ومن
 احسن ما صنف في هذي كتاب الباطني في ثنا الصحابه على القرآنة وثنا
 القرآنة على الصحابه وذكر الخافض العلامة ابن تيمية ان الذي روى ما يثنا قص
 ذلك يهودي اظهر الاسلام لتقبل الكاذبية ثم وضع تلك الكاذب وثبها
 في الناس فياغوثاه ممن قبل بما هيل الزداه في انقاص خير امة بنص كتاب
 الله وخير القرون بنص رسول الله فحسنا الله واخول ولا قوة الا بالله واغل
 كتاب الباطن تطني هذا من انفس المصنفات فانه لا يصح يجمع تحت اللفظ
 والملي الا في قلوب عقلا الرجال رضي الله عن هذه الامه الكريمة المتابعة
 على اثارها المرحومة الشهيد القبول المشتهين بالمليكة في الشهادة والقبول
 الغز المحجلين الشفعا المشفقين الذين اوتوا من الاجر في الملة القليله مثل ما
 اوتي من قتلهم في الاغاث القبوله الذين اوجب الله شهادتهم احدي الباطنيين
 واستحققت الجنة خاصة بشهادهم او ثلثته او اثنين المترفع عنهم الخفا

من لا يسيروا احوال قلوب
 من لا يسيروا احوال قلوب
 من لا يسيروا احوال قلوب
 من لا يسيروا احوال قلوب

اعوا
 على
 المحاميل
 في العاص
 النجاة

صا
 والا
 لا
 لا
 لا

والله اعلم

والاكرامه والديان واستحقاقهم بشراهم في الش
 ذوهم باجرا بينهم في ديارهم من المملوك والقتال وشا
 بشيته ذي الطول والافضال وشهادته اية الحق في
 فند من شات الا شرب لال المقصومين من الاجتماع على الضم فلا تزال طائفة
 منهم على الحق حتى يقاتل اخرهم التبحال الموعودين في الكتاب المنطوق بالخروج
 من الظلمات الى النور المستعظم لهم مليكة الرحمن بنصوص الشبه والقران
 الشاهد لهم في الله مطلق الا بقله وادخات الدموه المقبوله وخير شيعه بطايع
 المنعم عليهم بلزوم خوفه المبلغ لهم بعد الموت الى الامان لشهادته بالايمان
 بدليل بعليقه في القران بخوف الرحمن المبشرين بكونهم نصف اهل
 الجنة بل ثلثهم مع كثرة من تقدم من الائمة عليهم وقلنتهم بالنظر اليهم
 فالتقن ظن في النقابة حديثا متى منهم ثلثون ضفا وحديث الثلاث الجنات
 بعد السفين الفا مع كل الف سبعون الفا وحديث ان ما بين مصر اربعين
 من باب واحد من ثمانية ابواب مثل ما بين مكة وبصري غطا بعين
 حساب ثم انهم يتصاعطون عليه حتى تكاد مناكمهم تن ول فتدبر
 هذا ما محمول ان كنت من اهل القبول لما صرح عن الرسول فابذل
 خفيك في نصركم والتأليف بين قلوبهم وجمع كلمتهم ولوبيين اثنين منهم
 وتأمل قول الله تعالى حيث علم مني من الدين ما وصى به بوخا
 والذي ارجينا اليك ومله حسنا به ابن ااهيم وموسى وعيسى ان اقيموا
 الدين ولا تتفرقوا فيه واما ما من كتاب الله تعالى كمايات فزنا وتوليه
 في حق البغاه فاصحوا بين اخويكم ومول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في حقهم ايضا ان ابي هدي سيد وارجوا ان يضلح الله به بين نيلين
 عظيمتين من المسلمين واذ انقلت مداهم فائق الله في العلياء عليهم
 ونسبة ما لم يقولوه اليهم واستحقاق عند كتابك ما يبق بعدك قوله عز وجل
 انا نحن نحي الموت ونكتب ما قدموا واثارهم
 ولا تكف بكفك عن شيء يشرك في القيمة ان تراه
 واطرح قول من كفرهم بعد ذلك م شوعي متواتر قطعي ان كنت
 ممن يسمع ويحي وحق النظر في شذو طه هذه الصورة تعلم انها تكون
 الا في المعلوم من الدين بالضرورة كما شيان تحقيق ذلك عند سلوك هذه
 المسالك واماك والاعتنا ان بلكها لكة الا واخيه فانها راية فائدة

من لا يسيروا احوال قلوب
 من لا يسيروا احوال قلوب
 من لا يسيروا احوال قلوب
 من لا يسيروا احوال قلوب

لا تروا هذه الامم الا لله ورسوله
 لا تروا هذه الامم الا لله ورسوله
 لا تروا هذه الامم الا لله ورسوله
 لا تروا هذه الامم الا لله ورسوله

صا
 والا
 لا
 لا

لويس الا يكون من ديني الملاحدة وعن ابن حنبل
 بوقوته ولا من رعه وكذا جميع ما روي في دهر القديس
 والمزجته في سفيته فاتها اخذت بعينه في قوله ذلك الخافض
 رايين الذين اخلص عمر بن زيد الوصلي في كتابه المعيني عن الحفظ من الكتاب
 بقولهم لم يصح في هذه الباب ونقل عنه الامام الجاني العلامة
 ابن النجوي الشافعي في كتاب له اختصر فيه كتاب الحافظين الذين
 نقل عن المحدثين حيث قال بقولهم لم يصح في هذه الباب فالصحيح في قولهم
 اخرج الى اهل القرن بعينه شك دها من اية هذا السالك وفرح شان هذا المبدان
 وابن هبته الخاديت من الدليل القطعي الذي شرطته وامن هو من
 ملاية كتاب الله وسنة رسول الله عليه افضل السلام والصلوة والسلام
 سبحانه ليس عليكم جناح فيما اخطا به ولكن ما تعبدت قلوبكم وقال
 ولم يضربوا على ما فعلوا وهم يعلمون وقال تعالى ان تؤخذوا ان شئنا
 اذ اخطانا وصح في تفسيرها ان الله تعالى قد فعلت من حديث ابن عباس
 ومن حديث اي هزيرة ولفظ اي هزيرة قال نعم والاول لفظ ابن عباس
 خرجها مسلم وخرج الترمذي حديث ابن عباس واثارت الى حديث
 اي هزيرة وسباني الكلام على طرهما ان شاء الله تعالى في مثله الحال
 وقال في قتل المؤمن مع التعليق فيه وقال في قتل مؤمنا الاخطاء
 الموقلة ومن يقتل مؤمنا متعمدا يحرقه وقال في قتل الضيف فمن
 قتله منكم متعمدا فمما يقارب هذه الايات ويشهد لتمام قوله تعالى لا يكفر الله
 نفسا الا بشهادتين وفي ايه لا تكلف نفسا شيئا بالقول وفي ايه الا ما آتاه الله تعالى
 بريد الله بكم البشور ولا يزيد بكم العسر وقوله وما جعل الله عليكم في
 الدين من حرج والاخر انما ذق وتغشز ليس في وشخ اكثر الشر
 واقوله تعالى ان احبب اليكم ان لا تشعروا فاقطعوا ان التقدين لا تشعروا
 باخبارها لا بالذات في فعلكم لان المفعول اذا خذت قد ر من جنس الفعل المذكور
 والفعل المذكور هنا قوله ان تحبوا فانهم ذلك واقار شول الله عليه افضل
 السلام والصلوة فانه شذويع بين المسلمين المواخاه وغلط في المهاجرة
 والمنافاه والتكفير والمعاداة تكلف من كفر اخاه فوجهم الله من اعتبار
 وانصف في النظر والرحمة ان شاء الله الى من بدل الجهد حين تعذر فيما وجب
 من دقايق النظر اقرب منها الى من افعل او قصر بشقة الشرف من البغيد
 ان يشح لهدى امر مقدور وتكون د اك فيقال يقدر عليه غير مقدور

وعن ابن عمر
 او صوته غير مروي
 ولا مروي

عن محمد بن
 والذين من

عن محمد بن
 والذين من

انما
 الحما
 في البشور اذا خذت
 الحما قد ر من جنس الفعل
 المذكور

وقد نكته
 رسول الله

وقد نكته رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ثبت في الصحيحين
 حميس واشتبه ليح اهل الشهادة بين الامم حزن وقال الحسن
 ان الحق اخذت كما لا يعلم ما احق قلبه من تقواه فان التقوا
 في تقوى القلب الذي لا يراه واكد ما روي من العفو عن المحمي
 واخذ من اية الزواة فمن المتواترات في حديث ذلك حديث من كذب عليا
 متعمدا فلينبؤا بمقعة من النار فشرط التعبد في الكذب عليه الذي هو
 اعظم المقاسيد واخذى الكتاب وهذا الحديث قال ابن الدين في كتابه في علوم
 الحديث مزواه بعض المحدثين عن سيف واربعين من الصحابة فهم العشرة
 رضي الله عنهم وبعضهم عن سيف وشترين وضيف المزي في طبعه فخرج
 فزواه عن مائة صحابي واثنين وروى عن بعض المحدثين اية زواة
 ما يثان من الصحابة ومن ذلك حديث زيد بن اسلم في قوله تعالى
 ما صليت من صلوة فقل من صليت وما لغت من لغت فقل من لغت
 مختص من حديث بنه طول مزواه احمد والحاكم وهذا يدل على قبول
 هذه النسخة من نواها فاختاروا الله اعلم وعلى الجملة انه متواتر وبغيد
 التواتر يشترط كثرة العبد وولته اذ العلم الصريح لا يتفاوت قوله ومن احسن
 ما حجة به في ذلك حديث الذي ارضى ان يثبت لم يشق لم يثري في البني والبر
 فان الله ان قد ر عليه عدل محمد انا هذه احدا من القائلين واخذت متواتر
 وقد اذركته الزجحة مع جهله بقدره الله وشكته في المعاد خوفه وناريله
 وتفوقوا على تضحي ان الله تجاوزنا لامي ما خذت به انفسها ما لم يفعلوا به
 اذ يتكلم من حديث اي هزيرة وغايشه بما لم يفعلوه ولم يتعمدوه اولي
 وكذا لك اتفقوا على صحة حديث فلم يخف احد من الطائفتين وقد اخطأت
 اخذوها في صلوة العصر التي من فائتته حبط عمله مزواه البخاري ومن
 المشهور في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لي عن امتي
 الخطا والسيئات وما استكن هو عليه وله طرق كثيرة غرفت منها شيئا
الطريق الاولى عن ابن عباس رضي الله عنهما مزواه ابن حبان
 في صحيحه والحاكم في مستند تركه وقال على شرط الشيخين وابن ماجه
 في مسنده والبيهقي والبيهقي والبيهقي قال البيهقي جود استاذ بشر
 من يكن وهو من الثقات ولفظ ان الله تجاوز عن امتي الخطا
 والسيئات الحديث لا يرفع ولا وضع فاعرفت ذلك وهذه مزواه بشر
 من يكن عن الاوراني ومزواه الوليد ان مسلم عنه بلفظ الوضع وقد راج

العفوة

الشهر

هو الغرابة

تقويم

عن محمد بن
 من النار يعود باسمه

اصول

وَقَالَ النَّبِيُّ
لَيْسَ بِأَقْوَبَ

ذَكَرَ الْقُدَّامَا
وَعَامَةً مَدِينَتَهُمَا

الحق

فان في الفروع

اگرکما جملو
حدیث از اسم
عن امتی الخطا و السی
وما استکر هو اعلم

Handwritten signature or stamp, likely a library or collection mark.

الحاج احمد اور ام
لفظ بجای اور علی
اصنی فی الحقیقت

كما تقدم بيانه في قوله في اللغة وكذا في قوله لا تأخذنا ان شئنا
 او احبنا او كرهنا من شرط التخييل واما قوله في قوله لا تأخذنا
 الا اصرح الايات او بقية الايات كالشواهد لها هو القدر المحقق وتخصيص هو لا
 الخواص بعدم العقول في الاخره مثل خصيص المحامي من اليهود والنصارى والوجه
 فيه هو ان الله تعالى اقام عليهم الحجة وعلم منهم التوحيد ولو في بعض الاوقات اما
 في الاوقات التي قاتلهم وسلمهم البطاقة كقوله كما لو يومنا به اول مرة واما في اثنائها
 والنظر في ذلك قوله تعالى وما احصى الذين ادركوا الكتاب الا من بعد
 ما جاءهم العلم بغيا بينهم ومن يكفر بايات الله فان الله شديد العقاب وقوله
 بل الا نشاء على نفسه بضمة وموله في بعضهم بعد ذكر الايات والتجديدها
 واستيفتها انفسهم وقوله في اخره فانهم لا تكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله
 يخدعون قولي كذبونك بالتشديد والتخفيف معاً وقوله تعالى وان الذين ادركوا
 الكتاب ليؤمنون انه الحق من ربهم واما ما فهم قوله تعالى اقتلوا من ان
 يوسف الكرم وقيل كان قاتلهم يسمعون كلام الله ثم يخرجونه من بعد ما عقلوه
 وهم يقولون طمان انهم لم يسمعون بشيء شك وليسوا على منع من العوام
 والبلدان حتى ما خرج من ذلك وخصوصاً وذنوب الخواص مثل المؤمنين واستجلاهم
 ويغيرهم وكل ذلك معلق في الشئ في نفس عليه غير كما ياتي بيانه في مسئلة
 الوعيد في اخر الكتاب واما قوله في اهل الكتاب بل اكثرهم لا يؤمنون وقوله
 فقال يصدق من الذين ادركوا الكتاب كتاب الله ورا اظهروهم كما لهم
 لا يعلمون ونحوها فانه قد امن منهم امة كما قال تعالى ليسوا سواء من اهل الكتاب
 امة قايمة واما ما عدا منهم عن الرجوع الى كتاب الله وتبذره كما امر سبحانه
 وبالحل فقد قال الله تعالى ومن يغش عن دين الرحمن فيقتله شيطاناً فهو له قرين
 فنعود بالله من الحادة فلهذا ظهر في قوله انما يشاء الجواب على من سأل هذا السؤال
 جواب موسى على فرعون حيث قال فما بال القرون الاولى قال العلم بالعبد ربي
 في كتاب لا يصل ربي ولا يشاء وسياتي في الكتاب شروط القطع
 بالتكليف والتفويض واما ذكرت هذه النبتة العيشية في المقدمة لانها
 بغضن مقاصد الكتاب **وقيل** ناتي ما نلت مشغوقاً بذكر الخواص مشغولة
 بطلب المقارن مؤثراً لطلب الملازمة الا كما بين ومطالعة اذ قاتل والحيث عن
 حقائق مذهب الخالفين والتفتيش عن تخلص اغذار الغالطين تحسناً
 في ذلك للنتيجة في تأنيه لطريق الانصاب النبوية من غير ان الله تضرع مضطر
 تحت غرض في بحث الاطراف طبع في ماوي الا ان كان قد وهب ايام شبلي

بدركم

ولذلك في زمانه انكتساب ونشأ على كبرية علم الكلام والجدال والبرهان في مسائل اهل
 الضلال حتى عرفت صحة قول من قال
 لقد طفت في تلك المعاهد كلها وشيرت طري بين تلك المعالم
 فلم اترك الا واصعاً لك جاني على ذن او قاتراً قاترين ما دمه
 وسبب ايتار يلدك وسلوكي تلك المسالك ان اول ما مر في سفي وراش في طبعي
 وجوب النظر والعلم بان من قلدي الاعتقاد فقد كفر فاستغثت في ذلك حجة
 نظري وما كوره عمري وما نلت ان اكل فزته من المتكلمين بتدوي اقواله
 من بضة واجمعة مهيبه فلم احصل على طابيع وتلثتهم يقول القائل
 كل يدوي سقيم من مقالته في لنا يصح ما يوشق
 فرجعت الى كتاب الله وشئت ان سول الله صلى الله عليه وسلم
 وقيل لا بد ان يكون فيها براهين وردد على محالي السلام وتعليم
 واد شاذلن اتبع الرسول عليه افضل الصلوة والسلام فتدبرت ذلك
 فوجدت الشفاكله وحله دقة وجله وانشرح صدري وضج امري وزال
 ما كنت به مبتلي وانشدت مثلاً
 قالفت عصاه واستغثت بها النوى كما قرعنا بالاياب المشاور
 وعرفت بالبحر به صبحه ما رواه غلمة عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه قال في كتاب الله تعالى من الفتن الهدى من عنده ضل فاما كتاب
 الله تعالى فان نظرت في اعجازه في بلاغته واشوبه ارفها شمل عليه في اخبار
 غيوبه عرفت بالضرورت الغادية بحجج المجلوتين من الجن والانس اهل
 عن الايات بشلة ارسنوت من مثله وما اوضح من قوله تعالى في ذلك وان كنتم
 في ريب مما نزلنا على عبدنا فاقوا بشوة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله
 ان كنتم صادقين وان نظرت فيما شمل عليه من المنع عن المفاسد والامر
 بالمصاب والاحكام الصادرة من الاحكام الغادية علمت بالبرهان ان كنت من
 حاشيته وبالقرائن ان كنت من متبذريه صدق قول من انزل سبحانه
 وما تنزلت به الشياطين وما ينبغي لهم وما يستطيعون انهم عن التمع لمعروك
 وقد جمع سبحانه في هذه الآية الشريفة من تأملها بين الوجوه الثلاثة المتقدمة
 فاشاء الى الاول وهو العجز عن مثله بقوله وما يستطيعون والى الثاني وهو
 جهلهم بالغيب الذي فيه بقوله انهم عن التمع لمعروك والى الثالث
 وهو انه لا يصدق عليهم ما فيه الا تشاد الى الحيز والمنع عن التمسك
 بقوله وما ينبغي لهم وهذا الوجه الثالث لم يتفرص اخذ ذكره فيما علمت

القول بانها

رتب نبيه الله سبحانه عليه في قوله تعالى قل من اين لكتاب الذي جاءه موسى لان
 كتاب موسى عليه السلام ينحدر من جهة البلاغة ولا يعرف الخاطبون الحق عليهم
 لذلك ما فيه من القبول بغيره من جهة البلاغة والتواضع ليعقد بهم عن المعرفة الظنية
 كيف الصواب فيهم وكذلك يعلمون جملته بالتواضع انه مشتمل على المنع من المفايد
 والامتنان بالمضام وهذا لا يكون من شيطان لانه يقبض تضديده ولا شتما وفيه
 شبه الشياطين ولقد هم ووعدهم ولا يكون من ملك ولا من صانع لان الكذب
 على العالم والراي المشافاة العظيمة من غير ثواب مما ينافي مقتضى الملك
 ومعنى الصلاح فمن فعل مثل ذلك فهو شيطان فكيف يفرض انه ملك
 او صانع هذا خلفك والصواب في المانع عن صدور هذا من الشياطين غاياته
 لا اوليته وكثير من البطا لا يعرف الصواب في العباد ولا يعلمون انهم
 خلافة بالنظر الى مجرد الامكان ولم يعلم ان العلم فيه انما يتعلق بغيره ونوع الممكن
 لا يعلم مكانه كما اننا تعلم بغيره وحول ما ان الله تعالى لم يلقب الا بغيره
 باقوته خفي اسع قدرته سبحانه على ذلك ولا حق لثقة الجديده الى الرجاء
 وضعف الرجاء الى الجديده وخلافة العقل الى الضمير ومن اراد الصبر الى
 العقل ومن جود مثل هذا وشك فيه فقد شك في اخذ العلوم الصواب في
 وخارج الى المقالات الشوفطيات وهذا لا ينبغي على معرفته وعقل الله
 وحكمة لا يشرك من يعرف ذلك ومن جهله فيه وقد اخرج الله تعالى في القرآن
 الكريم ما يعلم العباد في قوله تعالى قل لم يعلم بكم يدنوكم فان تعذب الخبيث
 مع حبه من لا يتألم يدنونه لا يقع غاياته صراوة وان كان مقبولا وهي
 نجة في مسألة البراءة وجهه تفهيمه للاشعرية في نفق الدواعي والاسباب عن
 افعال الله تعالى ومن ذلك قوله تعالى لئن لم يكن في كتاب الله
 تعالى ولا يؤمن العلم الصواب على تدكر وفكر في مقدمات صوابه
 مثل علم الحساب فانك متى اذنت ان تعرف نصف خمسة وشبهه مضاعفه
 شعبة اصناف اختوت الى فكه تصطير بعد ها الى معرفة الصواب في
 الناس في ذلك اختلاف كثيرا او يكون فيهم من يفهمه من غير فكره كما يفهم
 كل اخذ نصف العشرة اقل الفرق ذكابه واما الشبهة في علم الحساب
 فكذلك سائر المقاربات على ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى فاما
 هذه النكتة وان رجعت الى ما ارشد اليه كتاب الله تعالى من البراهين
 القاطعة والاثبات المتطابقة وجدته مستحقة من ذلك باسقاطه واعفاه
 او افاه وذلك ما اختاره لخليله ابن ابيهم صلى الله عليه حين طلب ان يطعمه

فليته ذلك عليه موسى حيث اراد ان يفهم خطبه وهو النور في المعجزات المعلومه والتواتر
 فيها يقوم مقام المشاهدة والايه في قصه ابن ابيهم معروفة في قصه موسى عليه
 قوله تعالى في حكاية موسى لقرون لها اشتد كقرون فرعون ومقامه ولم يسلم له
 ما اشار اليه من الاحتياج خلق الخلق فانت فوجع موسى بعد ذلك الى الحق
 واقطعها للشعب فقال او لوحيته بشيئين قال مات به ان كنت من الصادقين
 فالأعضاء فاذا هي ثعبان ميتين وبنع يده فاذا هي بيضا للناظرين فالنظر
 في المعجزات الواضحات والحوادث الباهوات كان ايمان غامق اهل الاسلام في من
 الرسول عليه السلام وبه كان ايمان السجدة في من موسى عليه السلام الذين حصل لهم من النفس
 في ساقه واخذه حتى ضربوا على من انزله القتل ومن ان الجوه ماله يحصل لكثير
 من البطا في الكلام في غيرة اغواهم من احب بركة اليقين وتبع الضمير بتدبير ما في
 كتاب الله تعالى من ذلك ومن رددوا الى النبي على الكفاية فان احب الزيادة
 ضم الى ذلك المظهر في المضيفات كالسيف للفاضل عياض واعلام النبوة من كتاب
 البديهة والهاية لابن كثير وامثالها وكذا قد قرأه سيرة النبي صلى الله
 عليه وسلم معروفة واصفاه وقد ابن اخو اله فانها تفيد العلم الصواب في
 القادري وحدها فاذ انتم الى المعجزات الواسعة واظهرته كما يلقى المظهر
 اما انك ومن ذكر ذلك واقتصر عليه وما قصر فيه الزاوي في كتابه
 الانبياء في اصول الدين وقد اخذت كلامه وزدت عليه اكثر منه
 وجعلته مصنفات مستقلة شبيهة بالبراهين القاطعة في معرفة الصانع وصنع
 ما جات به الشواهد فهدى طريق المحدثين بل طريق السابقين الاولين
 عليه وسلم الى هذا قلح من وجد من الغراب وكان فيهم ابو شفيق فشاله
 عن القرائين انما الذي يدل على صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان
 عليه مع الا نبيا من اصنام الفسب وصدق الله والوفاء بالعهد وعدم
 الغدر ونجودك وطبع نبوته وظهوره لاجل ذلك وهو خديت عظيم
 السمع في المصدق لن رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري
 من حديث ابن عباس ولين فيه ذكر المعجزات ولا شاله عنها قبض وقد
 بسطت الحجة في هذا في غير هذا الموضع وليت المبطلين لهذا الطريقة
 والمكفرين لمن تسك بهده الهدى والوثيقه انوا بما جبر الكفر

ذكر مولف هذه الرواية
 الرهان العاطف
 في معرفة الصانع
 وما نقله من
 من العقل

ذكره بالبرهان
 الرهان من
 اراد الاشارة
 اليه

ويظهر المصنوع والماثل في الغالب والاحتياج في شئوايته الخاج فانها بايكون
 الخصم ان يقارن صفة بغيره او يكثر الحجة فيه فدونا وسواش الشيطان
 وما يورث الحيرة على اهل الامانة واما موالاتها على سبيل الادلة
 القوية الباطنية ما هو ايدق منها من الاستاليب النظرية الحقيقية حتى ذهب
 كثير من المعتزلة الى انما بعد العلم بالله وانه ضائع العالم وانه متصف
 بصفات الكمال فخرج الى دليل اخر يدل على انه موجود وانا قل ذلك
 يجوز انه مع الجادة للعالم وكماله في صفاته واسبابه بعدد ما لا يد لهم
 من الانتهاء الى دعوى الضرورة او شكوك النفس في امور لا تد يد
 في الوضوح على سبيل الادلة القوية اليها الشك والكنفي بها السلف
 وتخلل كثرة الاضغاث الشبهة شكوك المشكوك المؤمنين في الطهارة
 ويمكن فيها انها اليه ما يمكن في مبادي الادلة من الشك ودعوى الضرورة
 وهذا يقوي كلام اهل المعاني وطريق السلف كما يات مبسوطا ان
 شاء الله تعالى وقد انكر هذا من شئ في تعلم الكلام تعلم الكلام ولم
 يحقق ولم يعرف مقاصدهم فيضيق وعلى الجملة انهم جعلوا مبررا علمهم الذي
 يتميز به عن الجهل واعتقاد التقليد وعن الضرورات التي لا تشقي ان يطلب
 بالنظر او التعلم هو جوارز واد الشك وطردوا الشبهة عليه في الخال وفي
 الاستقبال وانت اذا حققت النظر وجدت ما كان على هذه الصفة خارجا
 عن العلم المتبين عن عينه بالحنم والقطع لان كل ما جوت ان تكشف بطلانه
 في وقت من الاوقات جوت ان تكشف بطلانه لان ادلة الاوقات
 في البطلان وكلما جوت ان تكشف بطلانه لان ادلة الاوقات جوت ان
 على جازما ولا كان بينه وبين الظن الغالب الرجح فراق البتة ثم انهم
 يسمون لومنا ونسحق المحدثين ومن لم يعرف الكلام من سائر علماء المسلمين
 وغامة المؤمنين شكوا جهالة رجحونه في حق انفسهم فارقا بين البتة لاله
 والضرورة وقد ذكر الشرح في البين في شرح العجدة ان في الفرق بينهما اشكال
 ولم يبد على هذه الاشارة وقد اوجز وابلغ وقد قولهم ان قدح في ان كان
 البتة فهو شك في ان الله والا فهو وسواش مطروح خروجه لا تحقيق
 تحتها فان الشك في الشئ انما يشك في الشك في احد اركان البتة والبعثا لئلا
 يجمع ان كان البتة تسليما بالضرورة والظن بالنتيجة وكيف يحصل الشك

الحق لا
 يدور على
 انما هو
 في العلم

فانما البتة

في ان البتة في الضد وهو البتة النتيجة المتقدمة مع الظاهر بركن البتة
 ومقدمة متينة وهما القطع بكون البتة في الضد وكل ضده في الضد
 من الكلام وغلافا من اهل الكلام ولكن هذا شئ لم يظفر الله المسلمين باتباعه
 باجماع المتكلمين والمحدثين وجميع المسلمين لوجه من مقدمه انهم بالضرورة
 وكل احد يبد ذلك من نفسه ولم يتعلم منه الا بديا ضلوات الله عليهم وقد
 يكون امتيا من الله تعالى وقد يكون عقوبة والقياد بالله من ذلك وقد يكون
 شبهة من الشيطان بقوة بالله منه قال الله تعالى ان الذين اتقوا اذا امسهم طيف
 من الشيطان يدركوا فاذاهم مبضون ولذا كان في الصلح من غير
 طريق كما يات الامر عند ذلك بالاستغاضة من الشيطان الرحيم اغاذا
 الله منه وهذا المخرج من الالباب كما يات حقيقة بل والمخرج من مطلق
 العلم اللغوي فان الظن الرجح المطابق يسمى علما في كتاب الله وشبهه قوله
 الله صلى الله عليه وسلم قد هب الى القسم البليغ الكفيع ومن تابعه
 على ذلك رواة الامام ابو زيد بالله في اخر كتاب الزيادة واختاره عليه السلام
 والمحدثات عندهم كفاية الخلد واديل الادلة لعامة المسلمين في السلامه
 من الشك والشبهة والحرارة وذلك وشباب المذهبيين وخير الامور
 او سنا فلها لا تغربها ولا فزاجها وسيايت هذا مبسوطا بادل الفريقيين
 والما بدت هذا لان من الناس من يكتفي بالنظر في مقدمة الكتاب ومن
 حجة المؤيد بالله ومن قال بقوله انه قد ورد في الحديث من ياد له الايمان ونقضه
 حتى يتبين الى ان من مثقال ذرة وذلك متواتر ويجمع عليه عبد اهل الشبهة
 والعلم الاصطلاحي لا يضع فيه التناقضات وقسمهم له الى ضروري واشتدالي
 مختلف فيه والصحيح انه لا يكون حيث يثبت الا ضروري وخبر تزول
 عنه الضرورة تنزل عنه صفة العلم الاصطلاحي والوجه في ذلك انه
 لا بد من الانتهاء الى مقدمتين ضرورتين ومنى انتهى الى ذلك فنتيجة
 كل مقدمتين ضرورتين ضرورية مثلها وهذا يوجب ان يكون
 المقدمات كلها ضرورية وكون المقدمات كذلك يوجب ان يكون
 النتائج كذلك والله تعالى له حكمه بالقه في عدم وصوغ الامور
 الاخره لكل اخذ الى خد الضرورة على جهة الاستمذات لما فيه من
 بطلان الامتحان الذي احبب سبحانه ان يله من اد قال الله تعالى
 في السامعة اذا خفيها لتجرب كل نفس بما تشقى وقال احبب الناس

طاعة

وانما هذا العلم الرجح
 المطابق في علمنا
 وكما يات في
 اسواقهم

حكمه الله بالعلم
 في عدم وصوغ
 الامور

ان يقولوا انهم لا يفتنون وقال و ما من سلبنا من قبل من رسول
ولا نبي الا اذا انشا الكفى الشيطان في امته واما هذه الاخصى ونيابته
من يدينه واما المقدمه لا تتشكك من هذا واما اليقين ان من ادعى الله
هو الغالب على انبياء الله سبحانه وادلاليته وخصوله ووهية من الله تعالى يقف
على انشائه وبقوت لعلها كالتواب المتوقف على العمل سواء وبتدبر خلاف
ذلك منهم حكمه الله تعالى لو لم يكن الا لتايني المؤمنين بهم وندم انكسار
نفوسهم كما ورد في الصحيح في حق الحق بالشك من ابداهم ومغنى الشك
هنا هو الوشوا من الذي لا يدخل في فقه تحت القبر وليس بغناه الشك
المستوي الطرفين بطلا وقد جاء مثل ذلك في موسى الكليم عليه السلام
في قوله تعالى فاوحى في نفسه خيفة موسى قلنا لا تخف انك انت الاعلى
فيا من جرح وسواسه لا يؤتى اما يقربك فاوحى في نفسه خيفة موسى
ويأمن بدارك بالسلام عليه الكليم لا يقبل عن المزمع الذي ضيقه الحكيم
فخيله ابداهم وهو المظهر في المعجزات المعلوم خدوتها وانه لا يتكلم من جرح
مخبرات بالعلوم الصريح وزيات عبد النظر بالقطره الاولى والاحسان والخلق
من شوايب العبادات فان تعذر ذلك بهذه الطريقة وما قد سناه من النظر في
كتاب الله وقرآن احوال انبياء الله فليس لليقين بعد ذلك الا اللجأ والتفرغ
الى الله اله من عبده ويشترح له صديقه عبده وان طالع في ذلك الطلب
دقوسى التطب فان سزا طلبه الكليم والخليل لجدي بالطلب الطويل
من افتر شجاعتى العقل فيه فذروا مبداه ببد لا تتبدله
بل اليقاع والتعق والحصى مقدم على النظر في المعجزات وقزائب الاحوال
والامارات وكفى في ذلك اما ما بالخليل عليه السلام فانه حين طلب الطمأنينة رجع
الى مولاه وتضرع اليه وادعاه وقد افتردت في ذلك مصنفات شريفة ترجع
دليل القرائن على دلائل البواطن وكان ذلك سبب اليقين فبعد الشك
والكفر هو النظر في المنشآت التي لم تحيط بالبشر بها علما ولا حذوا ناولها
كما اشار اليه القرائن العظمى في قوله تعالى بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه
ولما ياتهم تاييده وما اعظم نفعها المتأملين وما يعقلها الا العالمون
انقاص البذر دقات وفهمك حبل فيها يضيغ النظر ثم انى بعد الفراغ
من ذلك الاضطراب يعرفه الصواب والاهتداء بنور الشهد والكتاب
نظر في اهم امور الدين فاذا هو ببدل الجهد في صيغة المشيلى كما جا

عليه السلام
القولان شك الاعيان
هو الوشوا من الذي لا يدخل
في فقه تحت القبر وليس بغناه الشك

عليه السلام
من افتر شجاعتى العقل فيه
فذروا مبداه ببد لا تتبدله

في الصحيح

في الصحيح الدين النصيحة ومن اهم ما ورد في تحديدهم من التباين والاختلاف
وانشائه ذلك وان تحت لهم ما تحت لنفسك والى الله تعالى ولا تباين غوا ففتشوا
وتدبر فيكم وقال شرع لكم من الدين ما وصاه نوحا والذي اوحينا
اليكم وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه
وقال ولا تكونوا من المشركين من الذين تفرقوا فيهم وكانوا شيكها كل
خرب بما لديهم ففرحون وقال تعالى في آل عمران يا ايها الذين امنوا اتقوا الله
حقوقاته ولا تكونوا من اللوازم مشركون واغنى عن قيل الله صفا ولا تقول
واذكر ان نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمة اخوان
وقال تعالى فبقدرها بية واحدة ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا
من بعد ما جاءهم البينات ونقم على من قبلنا عدم رجوعهم الى ما انزل اليهم
من الكتاب والعلم الذي فيها فقال وقالت اليهود ليست النصارى على شيء
وهم يقولون قالت النصارى ليست اليهود على شيء وهم يتلون الكتاب
ومثله قوله وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا
بينهم يعني الكتاب ولذلك وصفه بالهوى وقال بقدره ومن يكفر بالله
فان الله شريع الحجاب الى قوله اما عليك الملاح وانه بضيق بالعباد
وعن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افتراد القرائن
ما يتلفت عليه قلوبكم فاذا اختلفتم فقوموا عنه من واه من وروى البخاري
والشعبي عن جندب بن شغوف قال سمعت رجلا من ائمة وسمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول اخلافنا حيث به النبي صلى الله عليه وسلم فاحترمه
فقرنت في وجهه اكرامه فقال كلاما محسنا ولا يحلفوا فان من تملكوا
فهللكوا انفراد به البخاري دون من لم ولما غنه بغناه من حديث عمر بن الخطاب
في فضله مع هشام بن حكيم وله طريق عن ثمانية عشر صحابا وفيه فحة واضحة
على ان الاختلاف في الافعال مع الحق النصوص ليس هو الاختلاف المهيئ عنه
الا تراه صورا في اخلافها في القراءه وقال كلاما محسنا واما حذر علمهم المماراة
في ذلك على وجه تبيين كمال واحد من القراءه الا ان ذلك مفيض الى
الى القداوه واقترا فكله الاسلام والى هذا اشار القرآن الكريم
حيث قال ولا تباين غوا ففتشوا وتدبر فيكم اي توتكم فليت تعلم ذلك وما
يوردى اليه بالكتاب والسنه وما يعقلها الا العالمون وبوضوح ذلك من

الدين النصيحة
تكررت
والا حلالا
في الدين
من ذلك

حديث في الصحيح
ونصوب اخلافنا محسنا
والا حذر علمهم المماراة

على صحتها التصدية ان كنهه مثل تضييحه الرجوع الى الايات القدسية والاحكام
 النبوية والامارات الصحابيية ونحو ذلك من القواعد الاصولية فزادت القبح
 فيها ليس امرأهتيا والذات عنها لاها فاما متعدينا فغضبت الجواب
 ما استعملت عليه من نقص تلك القواعد الكتاب التي قال بها الجدل من اليك
 الاجهات والاعمال الاجبات مضمنا له البدل الصريح بين اتي عن مخالفة اهل
 البيت عليهم السلام في تلك القواعد القاطم غير متعدي الجواب بالخصي
 مما في هذه الرسالة المذكورة الا ان يتكلم شيء من ذلك في مقاصد الكلام
 على هذه القواعد المشهورة وقد تصدقت وجه الله تعالى في الذب عن الشئ
 النبوية والقواعد النبوية وليس يضرب وتوف اهل المصنفه على مالي
 من التقصير ومغزاهم ان باغي في المبدأ ان قصيرا لا غنى ابي ان كنت
 من نقاد هذه الشان وان اري اني لست من نقاد هذه المبادئ
 لكني لم اجد من الاصحاب من يصدي هذه الرسالة لها من اليك ذلك
 من اقله تصديت لك من غير احسان ولا تحباب ومن عدم اليك
 بينهم التزاد غالبا في لو كنت ما رى فوق شها ونيا لها وغنته فواز شها
 ومن اهلها فلم يخلوا كلامي من الخطا عند الانتقاد ولا يصفوا جوابي من الخط
 عند النقاد فالكلام الذي لا ياتيه المبال من بين يديه ولا من خلفه
 هو كلام الله في كتابه العزيز الكريم وكلام من شهد بعظمته الذن
 الحكيم وكل كلام بعد ذلك فله خطا وضواب ويتر ولباب ولو ان العلم
 من الله عنهم تنكروا الذب عن الحق خوفا من كلام الخلق كما لو اقتضاوا
 كثيرا واخافوا خفي او من تصد وجه الله تعالى في عمل من الخيال البر والتقى
 لم يجنب منه ان يتركه لما جود عليه في ذلك من الخطا واقتضى ما جاف ان
 يكلم حشاشه في سعة المناظره وينبوا ويغتر جواده في مجال المجادله
 ويكنوا انا من في ذلك فزبت ان اخطاهن الذي غضم وان خفي من الذي
 ما وضهم والقاصد لوجه الله لا يخاف ان يتقد عليه خلل في كلامه
 ولا يخاف ان يدل على بطلان قوله بل الحق من حيث اناه وتقبل الهدى
 من اهداه بل الخاشية بالحق والنتيجة اخب اليه من المبدأ هذه على
 الاقوال القبيحة وضد يفتك من ضد تك لا من ضد تك وفي نواحي الحكم
 وربع الخكم عليك بن نبوت الاله بالان والابلاش واياك ومن يقول
 لا باس ولا تاس فان وقف على كلامي ذكي لا يستقويه وجاف يشتم منه
 ويستتر به فالاولى بالذكي ان يحفظ في جناح الذن من الذممة ويسكر الله

كر من جوابي على الرسالة
 لمضيه بالنفس
 والنصر

طالب الاعتدال من الواقع
 على هذا التأليف

على النصيحة

على ان فصله على الحكمة واما الحق الزاري ومن يد الجاهل الواري فان الغلام
 لا يقيق طبعه الحامد هو الصواب في الجديد البارد ولدك ان الله بالاعراض
 عن الجاهلين ومجد به عبادة الصالحين ثم ابي تزدت في كيفية الجواب
 من الجاهل والاصحاب اذا كان في كل منهما تحامد وكل منهما مفاضل في الجاهل
 تاليف النفوس الاواب وفي الاطباء في شيع دابة القواعد وضد في
 عن التوسيع والتكثير حشيه التنقيح والتأخير اما الشيفر فلانة
 بل الكائن والمكتوب اليه والمتطلع اليه تربه الجواب والوقوف عليه
 مع ان العليل يكفي المتصف والكتير لا يكفي المتعطف وضو الذب الملمح
 يدل على النبوة الغريبة واما التأخير فلان التوسيع يحتاج الى مهيل عمالين
 الامكان حتى يستكمل الزينة ومطالعه نفايس الاسفار الجاهلة الاطمان
 الرضوية والامارات المنيه فهدى البحر وهو الرخاات يحتاج من النجى الى مبد
 واليد وهو النوات يقتصر من السمن الى يد ومن اين يتالى ذلك ويتهالي
 وان في بوايد خوالي وحبال عوالي فمضت من بلك افكارى بز صا واما في
 ذلك وآت صى اذا كان طبعيا محطاً ساجدا للعليل من غير غدارت بما افزع
 العليل وان صى ولكن هيهات لداك لا تخفى عن اذن نصيب من طلق
 الضاع ولا بد لي من الاخذاع بداعيه الطماع وقد سلك في هذا الجواب
 منلك الحد لئين فيما لم الخضم على ضولة ولم افرص في بغضه لبيان
 المختار غدي وذلك لاجل التقية من ذوي الجمل والغضبية فليست به
 الواقف عليه على ذلك فلا يجعل ما اجبت به الخضم من هتالي ثم ابي قد
 اخضرت هذا الكتاب في كتاب لطيف شميته الروض الباسم وهو اقل
 بقيه من هذا ولن يخلوا فالله تعالى المستعان ان هذا الدين بداعوسا وشيعود غريبا
 كما بدا فلو بالاعراب او اه مشا من حديث ابن حجر ومن خدبت ابي هريزه
 معاصيحه الزمذي من حديث ابن مسعود وحسنه من حديث عرو
 بن غوف بنحوه رواه ابن ماجه من حديث النيس وجوه من حديث
 معاذ بن حديث شيخ الاسلام الانصاري قد روى من طريق اهل البيت
 عن علي بن عيسى عن النبي صلى الله وسلم طلب الحق عن ربه وهذه
 كلمة حق تجاك من مغبتها فلما الله ان يرضى بنافيه بشطوع انواره
 وظهرت خوا فيه انه جواب كريم وهذا ذي خين اشوع في الجواب
 والله الهادي الى الصواب **قال اما المسلم الاول** وهي شهولة
 تروى من سنة الاجتهاد **فاقول** الاجتهاد ينبغي على اصول منها

ذكر فوائده الاصل
 والاجاز في التأليف
 وموجها

ذكر الاعتدال فيكون
 في الامور كالمسلم

تبا خضر المولى كتابه
 في الرضى الباسم
 من طرق حيدر الدين
 بن عثما وسعود غزالي
 فطوبى للغر

طلبه رقيق غريب

انت
 كلام الميرزا
 الرسالة المقضية
 المؤلف وهو توفيق عليا

الرسالة
انها كلام الله
رحمة الله
من يوع جوارحه
رحمة تعالى في هذا
الحيث

معرفة صفات الخصال ومنها معرفة النفس من المحتاج اليه من الكتاب
والسنن ومنها معرفة الناسخ والمنسوخ ومنها ما شويخ في علومه
الاجتهاد اي شويخ وكل منها صنعت شديد مذكر كنه بعيد
اقول
السلام في المحاضرات والمناسبات والمناظرات والمجاهرات وان
تفاوتت من الزمان وطالت سناخه وتباينت تراكيبه وتوالت اثاره
واستت من سانه في مباديه الرخيه وانتت نقاده في اساليبه
العجيبه فساكنه المشاهده ابعده مسالك ولا يلين التقدي الرراذك
المسلك الاول البدع والالحق الحكمة البرهانية والادله الفقهية
وهي اجل المراتب وانفعها للتشيع وانفعها وعليها المداك في
القطع من علم المعقول وعلم المنقول **المسلك الثاني** الحديث
وهي غايته عن اقلية مؤلفه من مقدمات مشهورة غير يقينية وهي قضايا
يحكم بها الخرافات الناس لمصلحة فائده او لثمة اوجده او خادات او اداب
ولو خلت لا نشأت ونفيتها مع قطع النظر عما رتب العقل لم حكمها من قول النبي
كشف الغور من مؤلفه وقول الفيلسفي تعذيب القاصي فيمن متبدين
في ذلك الى نحو القادة والزعم رتب تصديق وتكذب والعرض من الحد الى
اقناع القاص من ذلك البرهان والزام الخصم هكذا ذكره علماء هذا الفن
المسلك الثالث الخطابة قال المنطقيون وهي تليسات مؤلفه
من مقدمات مقبولة من شخص معيقد او مظلونه وهي قضايا تؤخذ
من معتقديه من يد عقل او من كالموجوه ذات من اهل العلم والزهيد
او مظلونات من سائر القرائن مثل ملاك بطون بالليل فهو سائر
والعرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب اخلاق
وامر الدين **المسلك الرابع** الوعظية وهي مؤلفات التأليف
والترغيب والترهيب والتوبيخ والكل منها كان يليق به وخالفه من
ثم اختلف السمع في ذلك ففي موضع يقول قول له قولاً ليمتاز بها من جهة الله
وهو في موضع ويحيد وافيكم غلظة وقل لهم في انفسهم قوله بليناً
قاله موسى الكعوي مبين ومن ثم مديح المؤمنين بالذلة في موضع
وبالغزة في موضع **المسلك الخامس** وهو نوع التأليف
والتزغيب فهو الدعا الى الحق بالملاطفة وضرب الامثال وحسن الخلق
ولين القول وحسن التصرف في جذب القلوب وميسل النفوس وهذا

النوع

بلغ

النوع اشهر من ان يبين مثال وشوف باقي في التبيين السابغ ذكر طرف
يشير من اخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم المروية في هذا المعنى
واما النوع الثاني وهو نوع التوبيخ والترهيب وهو الذي
الحق بذكر الرزق اجز وكشف غطاء المداها مع مخاطب وقد راد ذلك
وراد اكثر في السنة النبوية والاثار الصحابة واخبار القدره
الزخية بلور في كتاب الله تعالى قال الله سبحانه خال كليم
موسى عليه السلام فاصبح في المدينة خاسع يفايرت ثوب فاذا الذي استنصره
بالا من يستصرحه فالا له موسى الكعوي مبين ومن ذلك قول
يوسف لا خويته انتم شرمنا لما نشوه الى الشرفه ومن الحديث
الوارده في ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدرى
من صلى الله عليه انك امرؤ فيك جاهلية قاله عليه السلام اي ذلك وقد سب امرأة
رواه البخاري ومنه حديث سلمه ابن الكوخ الثابت في صحيح مسلم
ان رجلاً اكل بشماله عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كل
بيمينك فقال لا استطيع فقال لا استطيعت ما منعني الا الكبر قال فيها
ترفعها الى فيه وهذا الرجل صحابي من اهل الاسلام وهو بشير بن راعي
الخير لا شجعي ذكره النوارى ومن ذلك الحديث من سمع رجلاً يشتم
صالحه في المسجد فيلق لانه ذهاب الله عليك فان المستأجد لم يبن لهدى رواه
مسلم عن ابي هريره وروى مسلم ايضاً عن بريدة انه جالس في المسجد
المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا وجدته ومنه الحديث اذ
رايت من يبيع اذ يبتاع في المسجد فقولوا لا انتم الله تجاركم رواه الترمذي
عن ابي هريره وبالحديث حسن وهذه الاخبار غامض في تاشيد
الضالة والبايع والمستاع كما يمان كان وقد ذكر النوارى في كتاب الاذكار
في انه يجوز للايمان بالمعروف والنهي عن المنكر وكل مؤدب ان يقول
من مخاطبه ذلك ويملك ويضعيف المجال ويا قليل النظر لنفسه او باظالم
نفسه فاور في ذلك الحديث منها حديث عدي بن حاتم الثابت
في صحيح مسلم ان رجلاً خطب عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال من يطع الله وشوله فقد رتب شد ومن يعصها فعد عوى فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدين الخطيب انت قل ومن يعص الله
ورسوله ومن روى فيه حديث حابر بن عبد الله ان عبد الخطيب حا
شكوا خطيباً فقال ما نرسول الله ليدخل حاطب الناس فقال رسول الله

احاديث في التوبيخ والترهيب

صلى الله عليه وسلم حديث لا يدخلها فانه شبهه بدين او الخدي بدينه وانه مسلم
في الصحاح وذكر فيه قوله عليه السلام لصاحب الميثاقه ويلك انك كذا وقوله عليه السلام
لذي القربى بنحوه ويلك فمن بعد ان لم يعدل ومن الاثرات في ذلك ما تروى
من قول **عليه السلام** فتح الله مضقه فقل نقول الشاهد وفتره ان القبيد
فما ابقى ما دجه حتى اشكته وما صدق واضفه حتى يكتفه ذكره في النهج
وما تروى من قوله عليه السلام لابن عباس رضي الله عنهما انك امرؤ تاتيه ضحك
حين تاحضه في المشقة وكلام **عليه السلام** لا يخفى به في النهج مشهور وفيه
من هذا القبيل شي كثير ومن الاثرات في ذلك اثر عبد الرحمن ابن ابي بكر
رضيه الله عن ابيه صيف جماعة واجلسهم في منزله وانصرف الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فخرجت جوعه فقالوا غشيتهم قالوا فاقبل على ابنه عبد الرحمن
وقال يا غشيتي جديت في ريت وفي هذا المعنى اخبار كثيرة وانما واشغله له
لا سبيل الى استقصاها وهذا النوع اقسام منه ما يقع مع اهل المعاشي
ويتضمن الذم لهم والبعثا عليهم وهذا القسم لا يكون في هذه الجواب منه شي
ان شاء الله تعالى لان هذا الجواب خطاب لاهل العلم والمراث الشريفة
ومنه ما يكون مع اهل العلم والفضل ولكن على سبيل التاديب مثل قوله
صلى الله عليه وسلم لا يري ذنبا الا امرؤ فيك جاهليته وقول **عليه السلام**
لا ين عتاش انك امرؤ تاتيه فهد اليكون في هذا الجواب منه شي لان الجواب اخفى
من ان يؤدب من هو اجل منه واكثر به هو بان يؤدب اخو واحد
ومنه ما يكون على جهة التنبيه لاهل الفضل والعلم بقوارخ الكلام
الموقفة على سبيل الجدة في الموجه والموعظة وهذا قد يدخل منه شي في الجواب
لانه لا اجد با حق من ان يقول بغيره اتق الله ولا اجد با كبر من ان يقال
له اتق الله واعلم ان للرجز والخوف بالالفاظ العليظة شروطا اربعة
شروطين في الاباحه وهما ان يكون المزجور محققا في قوله او فعله ولا يكون
الذاجر كذا في قوله فلا نقول لمن ان تكلم مكررها يا غاشي ولان ان تكلم
ذنبه لا يعلم كبره يا فاسق ولا لصاحب الفسق من المسلمين بالافترق ونحو ذلك
وشروط في التاديب وهما ان يظن المتكلم ان الشدة اقرب الى قبول الختم
للمتقن او الى وقوع البديل عليه وان يفعل ذلك بدينه صحاحه ولا يفعله
لمجرد داعية الطبيعة فان قلت فكيف تكون الشدة اقرب الى القبول
قلت قد يكون كذلك في بعض المواضع مثل ان يقع مع الضاحك
الى شيخ المتواضع وذلك قليل اذا عرفت هذا فاعلم انه لا كان

الكلام في المراسلات لا يكاد يخلو من هذه المثلثات **المرتبعة** احدث
المتعارف بها خوفا من لا يعرف هذا الشأن ومن لم يتدرب في هذا الميدان
يحيث ان حين اذكر الطريقة الخطا بية والامثلة الوعظية قد اكتفيت بها عن
ايراد الادلة العقلية والبراهين القطعية وانما اني لا اشخ الخ في شقة
هذا الفراغ **ولا اجزي الا في ميدان العبارات** ولا بدري ان قد
اصبت بحد الصابة ووضعت اليها مواضع الثقب ولكل مقام مقال
لا يليق بشواه يقتضى الحال وانما الجب يفقوا ان من ابتداءه ويتكلم على
اثاره يقتضاه في حين يتكلم المبتدي في المواضع الخطا بية والامثلة الجديرة
اغتر واغترارة واشتر في مجزاة وحسن يتكلم في الادلة القطعية والبراهين
القوية اتقوا على اثاره واعشوا الى صورته وهذا هو حكم الجب فليس
بلوم على ذلك ولا تعيب واذا قد عرفت هذه المقدمة فليست خيرة
الجواب على ما تقدم من كلام الشريعة ايدى الله في تفسير الاحتمال
ومنع القول بشهوته والجواب على ما تقدم من كلامه يتم بذكر اخير
وعشر من تنبيه التنبيه **الاول** في غبات الشدة ايدى
الله تعالى لي بقول مستغرب في تهليل الاجتهاد وتاري مستغرب بجانب
مذاهب السقاة ولم اعلم في ذلك من هيا غريبا ولا من ايا حيتاه وانا اشتراط
في الاشتغال بما بشرطه غري من اهل المذهب وغيرهم كما شيا في بيان ذلك
ولا معنى لمز الشري ومناظري في ذلك لان المراسلة فرع الخالفه ولم يكن
الاصل متي وهو الخالفه فيكون الفرض من الشدة وهو المراسلة والمناظرة
وقد اخل الشدة ايدى الله بقا غده كبره هي اسائن المناظرة واضل للز
وهي ايزاد كلام الخصم بلعظه ان لا تم الغرض لنفسه ثانيا وهذا شي
لا يعقل عنه احد من اهل البرية بالعلوم والخوض في الخفايق والمنازلة
للبقايق وانما مختلف مذاهب القاد في ذلك ولهم فيه مذاهب **المرتبعة**
ان يورث كلام الخصم بنضه ويتخلص من التهمة بتغييره ونقضه وهذا
هو المذهب المراتضى عند من القنوت المنظرية والية الاستايب
الجديته وقد غاب غيبه المحيدين الى الجديده على قاضي القضاة انه ينقض
كلام الشدة المراتضى في مراسلات ذات بينهما ولا يورث لفظه ولا
ينقض **واعلم** ان ترك الكلام الخصم ظلم له ظاهرا وخيفا عليه
واضح لانه هو انما تكلم ليكون كلامه موازنا لكلام خصمه في لغة الميزان

سنة

المرتبعة

الذهبي وموارثه في قوله المبداء الجدي لان المقصد يرجح في الميزان وان
كان خفيفا ويسبق في الميزان وان كان ضحيقا. وهذا كله اذا كان
المخضم كلاما محفوظا. واختيار شيخنا في نقص من القبول بيان قوله. وحكاية
لفظه. واما اذا لم يكن له مذهب البتة. وانما وهم عليه في مذهبه. وراي بال
يقول به فهذا ظلم على ظلم. وظلمات بعضها فوق بعض المذهب الثاني
من مذاهب النقاد في نقص كلام الخصوم. ان يكونوا مذاهبهم بالمقتضى. وفي
هذا المذهب شوب من الظلم لان الخصم قد اختار له لفظا. وخررت له ليله عبارة
ان تضاهي لبيان مقصده. وانتقاها لكيفية استدلاله. ونزاعا كيب الكلام
متفاوتة. ومذاهب الشيخ متباينة. والالفاظ معاني المتباينة. والنزاع كيب متباين
المتباينين. وما يرضى المبادىء للظهور في غير جواده. ولا يرضى الواقع للبيان
يعجز اساسه. مع ان قطع الاعذار من اعظم مقاصد النقات. وهذه الامور
وان لم تكن نظام شريعتها. وحقايق حشيتها. فهي اذاب بين المتناظرين
ثابته. ولطائف بين المتناظرين لايته. ومزاق الى القبول والتناقص
ودواع الى الرفق والتعاطف. وكلتا خالفها من الاشياء فانز خطه من هذه
الاذاب الحثان. وكل من جانبها من المتناظرين علقته في الخطة من الاختيار
ان الخلق فاعلم سرها البديع. **فان الخلق فاعلم سرها البديع**
استبنت ان ما كان من اقوال الخصوم مغلوفا بالضرورت لا تقاوت
القياسات في اعطام معناه. كبعض مذاهب المعتزلة ولاشاعره. وشاير
الطوائف. فانها مغلوقة بالتوازن. ما مؤون من ممانعة اربابها فيما فلتاش
على الخصم. اذا ذهب هذا المذهب. في حكايته بالخلق اذ لم يكن في بعضا هاتين
تفاوت في الكشف عنه القياسات. والحق ان السيد ايد الله مع ماله
من جلاله القدر والخطر. ومع قطع عمده في علوم الجدل والنظر. اهل هذا
المهم الجليل. وغفل عن هذا الاصل العظيم. فظلمني خطي ولم يات بلفظي حتى
اخاطب عنه. واربين فساد ما حذره منه. والماتقرون الامور على مبادئها
وتفرغ العلوم على مبادئها. والفتوح من غير اصل كالبناء من غير اساس
والجواب من غير مستند كالطلب من غير غود. ايها السيد كم صحت على
في هذه الدعوى مظالم. ادعيت علي واستغاب ولم تات ببينة وحكت لنفسك
ولم تنضب لي وكلاما لم تفعل بي وببينة حكما. فنضبت حجة الدعوى على غير
عود ولا طلب. ونقضت شقق الحكومة على غير اساس. **لخصت القبيح الثاني**

المراخنة

المراخنة في ان الاجتهاد متغير او متغير من غرائب الاشياء المتغيرة
لان مقادير السهل والتشعب غير منضبطة بخبر ولا واقعه على مقيد. ولا حازية
على قياس. ولا يصح في معرته مقاديرها كالحيل ولا وزن. ولا مستأخه
ولا حزن من فان من قال ان حفظ القرآن على متغير او متغير. او حفظ
افقه او طلب الحديث. او ارجح او الجهاد. او غير ذلك كل من ادعى شهوة
شيء منها عليه او مشقة. لم يعقد له مجلس المناظرة. ويطلب بالبرهين
المطلقية. لان الذي ادعاه من ممكن. وهو حيل باحلاف الاشخاص
والاخرى. وقد يكون تشجلا على بعض الناس. ومنعينا على غيره.
فطلب العلم متسهل على ذكي القلب ضايق الرغبة. خلى البال من الشواغل
الواردة للكتب المفيدة. والشيوع المبرزين. والكفاية في المحتاج اليه
وجود ذلك من كثره البادعي. وقلة القوارف. وطلب العلم متغير على من
من فقير هذه الاشياء كلها. وانبتلى باصدا دكا. ويبتلى في التشر والتشعر
درجات غير متحصرة. ومزاج غير منضبطة. وبين الناس من التفات
ما لا يمكن ضبطه ولا يهتأ واين التماس التزنا. وحامد الطبع يلبس
الذهن. اذا سمع من يدعي شهوة ارجال القضايد والخطب. وحيد
الزنا سائل والكتب. يوقهم انه يفتن له اخيا الموت. واربنا الكه والبرص
وكذلك الضعيف النزين. اذا سمع من يدعي شهوة حمل الاشياء الثقيلة
وعمل الاعمال الشاقة. وكذلك الحبان الفضل. اذا سمع من يدعي شهوة
مقارعة الاقران. ومنازلة الشجعان. ولم يعلم ان احدا استحق المناظرة
في دعوى شهوة شيء او تشعره. وسوى كان ذلك الشيء من قبل العلم
او الجهل. او الفضائل والصفات مما كان ذلك الشيء المبتدعي من جسد
المقدورات. وليت شعري كيف يكون تركيب المقدمات على ان
غيب القرآن. ارقنا الحديث او وجود ذلك متسهل او متغير.
فان قيل لم ير العلم اختصت الامة في الاجتهاد ويناظرهم. قلنا
واين هذا ما نحن فيه. اما كلامنا فمجتهد ادعا ان طلب الاجتهاد متسهل
على من اتاده ولم يدع انه مجتهد. وكذا من ادعا ان غيب القرآن
سهل. ولم يدع انه متعقب. فانا ما علمنا ان احدا تزل على من ادعا
شئ من ذلك حتى يكشف ما ادعاه من الجهالة. ويهديه الى الحق ونصبة
عن الضلالة. ويطلق بالبرهانية في الخيال. وشهد الجواب عليه

برهان العقل والاض
الشرع والاعرف معايرهما

الاعتماد على نفسه. ومثل هذا الاحتياج الى تعويل الغنا. واحتياج الى الدنيا
والاستغناء. لكن اخرج اليه كثرة التعسف. اذا عرفت هذا فعول **الشيء**
ايده الله. ما من اذى بشغف الاجتهاد ونقدته. ونصديق الرسالة بالكتاب
لشهوته. واحتياج التعويل على ذلك. هل تريد ان تستغنى على الخضم
الذي كتبت اليه. وارادت الادلة عليه. فليست اكن عليك هدى.
فمنها ما ايت من تصور همتي وعدم صلاحيتي ما يقتضي بذلك. فتكلمت
بما علمت ولا لوم عليك في ذلك. ولا خارج. ولكن ما هذا مما يحتمل انشا
الكتاب ولا يليق في مثله طلب البرهان والبرهان. وان كنت تريد
ان ذلك غشيق على الناس كلهم. كما هو ظاهر كلامك. ومفهوم خطابك
قد اك لا ينبغي صبره من شدة. ولا يليق بفهمك وفصلك. فانك قد
عرفت احوال الناس وتفاوتها الى غير حد. وتباينها الى غير مقدرات. واعتبرت
احوال الناس في قديم الزمان وخبرته. وبغيره وقربيه. **هـ** الذي
امر المؤمنين عليهم اختم من بين الصحابة والقرابة بالعلم الذي لم
يأت فيه. ولم يشأ انك ولم يشابه فيه ولم يقارب بحيث انه لم يعلم بعد
الانبياء عليهم السلام. نظير له في علمه الذي جيز العقول. واسكتوا الضمير
فما كانه شأني جزيرة العرب العربا. ولا كانه الملك نزل من السما. على
من درش علوم الاذكياء في تلك في مفاصل الفطنة. انتهى من
ربانيته. ومواهب لذيته. وكثرة علمه عليهم. **أ** بهم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم. اخبره من الشريعة بما اخفاه عن الناس. فساكنه
رجل ما الذي انزل اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم. فغضب وقال
والله ما اشأ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم. شيئا كتمه من
الناس. ولما غلبنا كتاب الله وشي من الشئ. ذكره **عليه**
او فهموا به رجلا. وهدي مع صحة استنباده صحة المعنى. فانه ليس
بحسن على النبي صلى الله عليه وسلم. ان يشتر شيئا من امر الشريعة. فانه
يغش بيتا للناس. ولما كان يشأ اليه شيئا من الملائم والحق ويؤدك
صما لا يتعلق بالخلال والحرام. وشرايع الاسلام. فقد اوضح
امير المؤمنين عليهم. في كلامه هذا ان فضله في ذلك على القرابة والصحابة
ومن عدا الانبياء والمزكيات من الناس اجمعين. انما كان بالفهم الذي
اتاه الله عليهم. واما القرائن التي كان معه علم والاحبار النبوية

فانه يمكن غيره معذرة ذلك. ولكن ما يمكن غيره ان يفهم من ذلك مثل فهمه.
ولا يستنبط منه مثل استنباطه. وكذا كذا يشأ من الصحابة. كما نرى في ذات
بينهم مفاضلين. فلم يكن ابوهم من في الفقه مثل مفاد. ولا كان مفاد في
الرواية نظير الى هدية. وكان من يدا من صم. واني انهم. ومفاد
انهم. وكذا كذا احوال الخلق من بعدهم من السلف والخلف. وكما غاضرية
الفقه عليهم السلام. من بلادب للعلم بجهل في تحصيله. فلم يبلغ مبلغهم ولا
قارب شأهم وكذا كذا غاضرية الامة الحديث. والفقه والعريضة. وشاير
العلوم. من لا ياتي عليه الفقه. فلم يبلغ المقصود. وبقيت عن الاتقان الايراد
من الخلق. وخاف من يختم الله تعالى انهم والفقه. وانا هم الفقه والحكمة.
ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا. وقد فاصل الله تعالى بين الانبياء
عليهم السلام. **قال** تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض. وقال تعالى
تفهمناهم سلفهم. وكذا انبياء حكماء وعلما مهدى تفضيل في العلم بين سلفهم
ودار علمهم السلام. مع الاستزادة في النبوة. والتفاهت باين الادوية والنبوة
وكذا كذا قد فاصل الله بينهم فيما دارت هذه المدة. وهي مرتبة البيان
روموش العباد. مثل ما نص عليه من ريت اذ اورد فضل الخطاب. ومثل
قول موسى في اخيه عليهما السلام. هو افصح مني لسانا وعمود التفاهت الذي
يدور عليه. وبين انه الذي يفهم به في اغلب الاحوال. هو التفاهت في صحة
العلم وصفا الزهن. واعتدال المزاج. وسلامة الذوق. وشح الفقه
واستعمال الانصاف. فهذه الاشياء هي مبادئ المحافاة. وسباي الفطائل
واجلها يكون التجل جوادا من غير اشراف. وشجافا من غير تهافت
وعنقا من غير مال. وعزير من غير غشيرة. الى غير ذلك من الصفات
الحسنة. وعكسها من الرذائل الخبيثة. ومن هاهنا حصل التفاهت
الذي يدور حتى غلب الف بواجده. وقد انشأ النبي صلى الله عليه وسلم رحمه الله في ذلك
التي. ولما انشأ الرجال في تفاهت بالذي. المحدث حتى غلب الف بواجده.
والناس الف منهم كواحد. **و** ما. ابن دمر في المعنى. **و**
وانشأه في هذا المعنى. يا بني البعد في الطباع مع القرب في الشؤن.
وفي الاشارة للناس كما بل بعض ما به ليس فيها اخله. وقالت العرب في امثالها
المؤ بأضغريه عليه ولسانه. وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم

ربت حامل نفعه غير نقيه . و ربت حامل نفعه ال من هو افعه منه . وليس كل
من قول الخوف والادب صنف مثل الكشاف . ولا كل من قول الاصول والبول تركب
بحر البقايا الشخاف . و ما كل ذات افقت ذات غره . ولا كل صفا القرب
فاذا تفكر ان المواهب الربانية لا تنهي الى حبه . والعطايا اللبنيّة . لا تقف على
مقدار . لم يخش من العاقل . ان يعطى على الخلق بتفضيل ما الله قادر على تيسيره
بل لم يلق منه ان يعطى بتفضيل . ما لم يزل الله سبحانه ييسره لكثير من خلقه
فيقنط لسلامه طامعا . ويخش من فضل الله واستعا . ويقترب بتجديله همة
ناشبهه . ويقل بتقريبه عن يده قاطعة . بل خلق من الناس وهمهم . وطمعهم .
في فضل الله عليهم . حتى يصل كل اخذ الى ما قسمه الله له . من الخط في العلم والعمل
ويستأبر افعال الخير . وهدي ما لا يحتاج الى الحجاج . ولا يفقر الى الجاهج الخبيثة
الثالث . التعرّف من لقاء دين المشاف . التي في انواع الشكايف والعبادات
من الصلوة والزكاة . والتلاوة والصيام . والحج والجهاد . والعلم والفيتا
وشايد الاعمال الصالحة . وسناجذ الخير الربانية . مما لم يجد عادة . الربنا عليهم
السلام . ولا الية ولا العلم . ولا الوفاظ . ولا سائر البهائم الى الله تعالى
بالحكمة والموعظة الحسنة . ان يهتوا لوقا . ويعلموا التعرّف لفعالهم .
ويغشوا الاخلاص طه طه بشرايطها . من الاخلاص . وعدم الخب .
والتعرّف من الاجابة . فان في الجهاد التعرّف من لغوات الروح . مع ما يتجسّد
الجاهد من خب الشنا . وفي الورع من الشهوات . ومخاتبة النفس في كل
وقت . و تها من الشهوات . الى عبيدك من الشكايف المحبوبة . والمقرضة
مشات كثيرة . تل من يضر عليها . ولستيد ابيه الله قدوه في الانبياء
والايه والعلماء . قال الانبياء تبعوا الله من الى حجاب الاعمال . ومغالي الامور .
وتعبوا في الفضائل . وهوتوا ما فيها من المشاف . بذكر الثواب في عملها
والعقاب الخاضل في ترك الواجب منها . ولم يعلم منهم انهم خذلوا طابا لشي
من الاعمال المحبوبات . ولا قصروا في الخبايا عن التطلع الى ترفع الدرجات
واما الية والعلم . فصفوا العلم . ويتوا الواجبات . وذكروا اشروا وطا
فذكروا اشروا الصلوة . ولبس من الطهارة . وسائر الفروض
والشروط . ولم يلحقوا بهدي . فضلا منفر . عن القدم على الاعمال
في اوقاتها خشوعها . وجمع شروها وشهنا . وهيا لها . وخشوع القلب
فيها وخل شياطين المصلي . وعدم دخول الخزام . والشبهة في امانها . وعدم

مطالعة حتى

مطالعة حتى من حقوق المحلوقين في حال تاديبها . ولا علمنا انهم قالوا اغفل الصلوة
على فضل الوجوه . والكل الاخوال تنعش . واستغفر . فلا ينبغي من اخذ انهم
بدك . وحسدك في الحج والجهاد . لم يبدل على ذلك الشرط . فمن اخذ
تاديبه ذلك . الفعل الشاف . تلك الشرط والشاف . فالتة تعلّى بعنه
ويطيف به من دون ان توضع . مثاله الى من خذت نفسه بالحج . يدرك له فيها مشاق الحج
ويقر عن الحج . واخص من هذه الامثلة البعيدة . ذكر من مثلنا بعينها . وذلك ان
ان العلم ما ان الوالد كن رت شرطا الاجتهاد . في مصنفاتهم . ونق البفهم بحرد عن
التعشير والتغير لله عنه . واستبقا اذ تراكم . والخش على الفلوف . على التقليد
والا صواب عن الاجتهاد بالمره . وهذه تضاييف العلماء اذ نا بها السيد ابيدك الله
من سبقك الى التنفير . من الاجتهاد . والخش على التقليد . وذلك لان العسر واليسر
امنهما الى الله تعالى . والله سبحانه اما اخذ على العلم . ان يبتئوا ولا يكتفوا . ولم
ياخذ علمهم ان يقشروا ولا يشملوا . فلوان السيد ابيه الله . ذكر شرطا
الاجتهاد . واودعها مصنف . او وقفني على ذكرها سبقة بادلتها . وحث عليها
او شكت من الخش . على الخير والتغير عنه . كان له فيهم اشوة خسة . وكان
ذلك اشبه بطرايق المنهادين للنجاح . واقراب الى فعل الشلف الصالح
النتيئة الرابع . كان اللابق بالسيد ابيه الله تعالى . ان يدكن الشرط
الذي خالف فيه العلماء . فيقول انت قلت ان علم الغر بيه ليس بشرط
او معرفة الاصول . او معرفة الحديث . او غير ذلك . ان كان علم خلاف في ذلك
حتى يبين لي اني قد خالف الجماعة . وخرجت الى حد استحق به الانكار . اما
اذ قلت ان حصيل شر ايطة المعروفة . مثبته على اهل الذكا والهمهم
فما وجه الترتل في هذا . والتطويل والتكثير فيه . والمهويل . وطلب البرهي
القاطعات . والتعريف من المقارنات والمناقضات . الامراهون من ان
يلتقي الشفتان بذكره . وتجري الانلام بسطره . والذي يليق من الخليم
تهويين العظام . لا تقليم القطايم . على تسليم ان ذلك شرط عظيم
وعوايد الحكماء جارية بهدي . وكتبهم بامطة به ولهدى **قوله**
قوله . اذا صفتت امرا ان اذ صيفا . وان هوت ما قد عر ها ناك .
والسيد ابيه الله قدر في الى من ربه اليه الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة
لهدي قبت عليه ما خالف طرايق الفضلاء . وبابن غاد است العلماء .
والا فلي يده طوبله صابره على الذكي والفخش الذي يتفره ابيه عن سماعه
دع عنك التلق به . فلم تعلم الى اوليك ولم اجاوبهم بشي علمنا في الامراض

طالعة ابيه

عن الجاهلين من حيث البيا والحره مع القمن من المجازاه في الاقوال والمجازاه
في الاعمال التي انزلت الخلق وضربت على العلم وجعلت الصبر والكظم
مكان التذلل والنظم فاما السيد ابيه الله فلم اعده من الجاهلين فاعرف عنه بل
عبدته من اهل الذكر فزعت في الجواب عليه وبسطت الى التصديق ما عينته
اليه **التبسيط الخامس** فزع من ذرع الشجرة النبويه وعص من
اشنان البرزخه الغلوية ونش من اهل البيت عليهم السلام ومن اولاد العتره
الكرام ومن اهل الذكر وسوت العلم تسوت الى الاجتهاد في العلم وتسوت
الى مراتب الفصل فلما ستم بارته جهده ضيقه وتسمت الى حقه طيبه
وتوسمت فيه للبايده شهاب وخيمته انه قارب وهيأت توارثت عليه الرشايل
وتوارثت عليه البزابل تفترقه عن غيله وتفتقه من اميله من قد سبتكم الى هذا
من الاية الهاديين والعلما الراشدين والبايعات اهل العلم يعرفون من
عكس همتهم وظهرت نطقته وبرغبونهم بانواع الترغيب ويحفلون التخصيص
لهم مكان التزيين وانظر ايدك الله في سيرة الامام المنصور بالله عليه
وكيف كانت سياسته لطيفة العلم وكذلك سائر الاية عليهم السلام وارثا
ايده الله من شنت منهم رثاله الى المتعلمين في زمايه محذوهم من الاجتهاد
ولينهم العكوف على التقليد ولو ان العلم انغلوا كما فعلت ايدك الله تعالى
لنفتت لا سؤم العلم قبل هذا التمام وتقطعت سار له قبل هذا الان والى
الناس ابتلاهم حاشا اذاد عوهم الى ما هو شريك عليهم فان قلت
ايك انما نهيتني عن طلب الاجتهاد من كتب اهل البيت دون كتب اهل البيت
فالجواب من وجهين احدهما اني لم اترك احاديث اهل البيت كما شياني
بيانه في توضحه ان شاء الله تعالى والثاني لم تاتني بالاجتهاد من كتب اهل
البيت قط بل ضربت عنه همتي على كل حال وصبرت رثاله بالاجتهاد
على نفسيه وتوقفت في مكانه وجوبه **قلت** تارة انه كما المتعذر
نسيبت الجايز بالمال وتارة انه متعذر او متعذر فشككت في دخوله في المكان
لا شياني بيان ذلك فسدت علي ابواب المعارف وقطعت علي طريق
الاتصال بجميع العلوم فتررت همتي جهدي وبذلت في ضي من العلم
وشكك **التبسيط السادس** طلب الاجتهاد من رثاله
الكفايات ومن حله الواجبات وقد اخبر الله في كتابه المبين وهو
اصدق القائلين انه ما جعل علما في الدين من تخرج وقال تعالى يريده الله
يكلم اليشور ولا يريدهم العشر وقال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها

و قال السيد

وقال السيد في تفسيره لها وليس معنى الوسخ يدل المجرود وانصى الطائفة
والمعنى ان الذي كلفناهم سهل يتبين فاعلموا لهم في تركه ولا يكلفوا
ابلق ما يكون من الخيرات انتهى غرويه وهو في الزاد عليه كما في شات ولكن
عبد ذري الانصاف **والى** رسول الله صلى الله عليه بعثت بالحسنة
الشجرة والسيد ابيه الله مقر بان الله تعالى يريده من العشر ولا يريده من
العشر ومقر انه يريده من الاجتهاد بقوله انه تعذر يفيد ان الله يريده
من المتعذر بل لم يقنع ابيه الله بقوله انه تعذر حتى قال انه متعذر
او متعذر فاستلزم ان الله تعالى يريده المتعسر والمتعذر فان اراد
ايده الله في ذلك شقة فجزد المشقة لا تسمى عسر في العرف الغزي فان
المشقة ملازمة لاكثر الاحمال البنيوية والآخر رية وقد يشق على الانسان قيامه
من مجلسه الى بيته وحر وجه من بيته لقضا حاجته والعسر في عرف
اللسان الغزي مستعمل في الامور الغضاه لاني كل امر فيه مشقة فاذا قيل
فلان في عسر انا اذ الله في شدة غلبه من مرض او خوف او فقر شديد
او غير ذلك وقد يطلق على ما هو دون ذلك مع القرينة فاما اذا جرد
الكلام عن القرينة وقيل ان فلانا في عسر واريد العسر المعروف التقاي
الى الانها لم يسمي الى الفهم ان معنى قولنا ثلث في عسر انه في قرارة داره
ورغبه في العلم عظيمه وبطالفة للكتب وتطبيق الفوايد ولا احد يستحي هذا
عسر في العرف طغري ولو كان هذا عسر في العرف الغزي لكان الجهاد عسرا
والصلوة عسرا والوتر عسرا عشرين اثنين وعجادة الله كلك تراه
والصلوة كانه صلوة مودع عسر وعسر وكانت الشريعة او كثير منها
تشديدا وتعسيرا وخرجنا تعلقا وما بهذا نطق القران ولا به جاضا
بيعة الرضوان بل في الله الحرج ووصف رسول الله صلى الله عليه عسرا
بالثبابة والشهولة وانما الحرج في الضد كمال قال تعالى من يرد الله الله
ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد الله ان يضله يجعل صدره
ضيقا حرجا كما يضيق في السماء وانظر في احوال الناس تجد قاطع الصلوة في غاية
الاستغفار لها وليس كذلك المؤمن **قال** الله تعالى وانها لكبيره الاعلى
الحاشعين فنص الله تعالى على هذا المعنى الذي ذكرته لك وهو ان النبي الملقى
يكون عسيرا على هذا شهلا على هدى ولو كان عسيرا في نفسه لكان عسيرا
عليها ولكنته سيرا في نفسه وانما يتعسر بخرج الضد والهمل وقلة
الدواعي ويتسهل بنقيض ذلك ولهدى لو وهب لقاطع الصلوة بهم في عمل

اشق من الصلوة لقام اليه سريعاً. ووثب اليه شيطانه. وكذا لك سائر التكليف
 الشريعه. اما العشر فيها من تيسر قلة النقي. وعدم الرياضه. ومشاورة
 القلب. وكثرة الذنوب. **الآية** الى ما في قيام الليل من المشقة على النفوس متى
 طلت لا حيايم بالصلوة والقراءة. وهو يتسهل عليها شهرة في كثير من الأحوال
 من الغريبات والاشياء. والشرادات في الامساك. فاذا غلب هذا فاقلم
 ان من الناس من يحصل له من شدة الرغبة الى اعمال الخير. ويترك الفصايل
 ما يتسهل عليه غير هذا. ويقرب اليه بغيرها فلا معنى للمبالغة في
 تفسير الشريعة في نفسه لان ذلك مخالف لكلام الله تعالى وكلام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم. واعلم ان من العقوب. لوم الخلق المستوف
 وفي هذا يقول ابو الطيب. لا تغفل المشتاق عن استوائه حتى يكون خشاك في كسائه
 واعلم ان حب المعالي. وتزكض الاموات الغوالي. ويقوي ضعف الصبر على الصبر
 للغوالي. وقد بدلت الارواح لما هو انفس منها من الارواح. **قال**
تذلت له ربي لراحة قربه. وعبرني بدي العال بالمعالي.
 وفي كلام العلامة رحمه الله عن هذه النفس وبعد الهمة. الموت الاخير والخطوب
 الملهمة. ولكن من عرف مهله الزل نغائه. استعذب ببيع العزة وذمائه
 وقباجاد وابتدع من **قال** في هذه المعنى
منح الله ركبتي الى العز طريفاً من الحماة وعزاً
شربوا الموت في الكربة خلوا حرق ان يشربوا من الضمير
 هذا وان البدوي تحرك القوي. وان القلوب ليست بشوا. ان الابل اذا طردوا
 ونفت في نواها. اطربها الشايف جذاها. فتحت في شواها. **قال**
 تغلواها حديث خارج. وتضع الفلاة ما يد الهاء. **قال** وهي على ظلة
 البطح بهيمة. تكيف ياهل القلوب الروحانية. فاباكي والاستبغاد لكل ما غر عليك
 والاستسكان لما خرج من يدك. طالب المعالي لا يعو كعبا. ولا يهدى اليها
 وكلما قيل له تف تسبح جزت المدي. **قال** وهل نلت المدا
الغنية السابعة لوفضنا ان في الواجبات والاعمال الصالحة
 ما هو ينشئ في نفسه لم **قال** من اخذ من العائنه فضلاً عن الحاجة. ان
 يتصبه للتقوية. وتحديك الراغب فيه عن هو فيه. في طلبه وتشميره
 يدكر ما فيه من الخرج. وتحويل ما في طلبه من التعب. بل الشدة النبوية
 بسيرة الاموات على من تمسك عليه. وتذكير القلوب الفانية. وتلخيص
 النفوس الفانية. ولهذا شغيت الخطب. وصف الوفاظ كتب المواظ

ودون الحفاظ اخاديب الرقاب. لتسهيل ما يضع على النفوس. وتزكيز
 ما يتعبد على اهل القسوت. وقد تكثرت الخاديب النبوية. في الخش على ذلك
 فكان عليهم. **الآية** شدة. قال يسودا ولا تقين داه. ويسودا ولا
 تسودا. **قال** **عليه** قاربوا وشددوا. **قال** **هكري**
 في الصبح. ولما اخبروه ان عمر بن القاصي صلى الله عليه وسلم. وهو جبانة. ولم يغتسل
 من شدة برد الماء له عليه من ذلك. **قال** اني سمعت الله يقول لا تغفلوا
 انفسكم فضلك النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا اجتهد من غير وعمل
 بالعموم فلم يغتفقه عليه. **قال** **عليه** له انه لا يحل لك العمل بالعموم حتى
 ينظر انه لا يختص له. وليس يحصل هذا الغل الا من اجتهد في حفظ النفوس
 واعين النظر في العموم والخصوص. وايضا لا بد لك من معرفة عديم المفاهيم
 واعين من هدى معرفتك لعديم الناحية. **قال** **عليه** لك لما جاءه الاغنيان واجترأه
 انها يتبعها. وجد الماني الوقت. فتوضا احدها واعاد الصلوة. واجترأ احدها
 بغيره. وطلاته الاول. **قال** **عليه** لم يغد اصببت الشدة واجز انك ضللك
 وقال للذي اغاد لك الاجر من تين. هدى اجتهاد منها. ولما اخبراه به لم يغفها
 ويلزمها الا خياط حتى يستيقظا. **قال** **عليه** لك لما من عليه جماعة من اصحابه. **قال**
 يصلوا الغفر الذي بني من طكه وكادت الشمس تغيب. **قال** **عليه** اختلغو في مؤاده عليه
 بقوله انهم لا يصلوا الا في بني قريظة. **قال** **عليه** منهم من قال انما اريد ان يكون وقت
 الصلوة ونحن معه فسيلا في وقتها معه فضا قبل العروب. **قال** **عليه** وتجد اطلاقه عليه
 بالقرينة. ومنهم من بقى على الظاهر واخذها الى بعد الغشا. وضاها في بقرينة
 بعد خروجه وقتها. **قال** **عليه** وسلم. فلم يغتف احدا من الظاهرين
 ولما اجترأه معاذ انه حكم في اليمن باجتهاده. **قال** **عليه** الله الذي وثق
 رسولك شول الله. ولم يشدد عليه. ويغفله بجلنا للاختبار والمناظر
 وكذا ابو موسى الاشعري. **قال** **عليه** علم الى اليمن واليثار قاضيا وشيئا
 لهذه الجملة من ידיان ان شاء الله تعالى. عند ذلك بعض شروط الاجتهاد
 فان ذلك موضعها. **قال** **عليه** ما دكرت ههنا لبيان تيسيره علم في الاموات صغيرها
 وكبرها من غير تزخيف في حرام. **قال** **عليه** ومن ذلك انه علم
 نبي اصحابه عن اشهر الاقرب. الذي بال في طائفة المسجد. وقال ان منكم
 متقيرين. **قال** **عليه** معاذوا. **قال** **عليه** تفتظه عليه. **قال** **عليه** انت
 يا معاذ لما طوّل الصلوة بقومه. حتى شكا عليه رجل منهم. **قال** **عليه** انت
 على وجنتي من صلات. شدد عليه قومه وعنفوه وعظمو الامس ولا موه

ابن
 علي
 رضي
 الله
 عنه

نقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم
على ان يخرج عليه من غير نوم ولا تعب ولا شدة استرخاء ولا تعب
ولا خرج ولا تشديد مع انه قد اتركك عظيماً وكذلك الرجل الذي قال له يا رسول الله
وجدت امرأة ما تزكيت بها شيئاً مما فعله الرجال بالنساء انغلته الى ما فيها
وحدثك المفترون بالزنا الذين حدثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
من رجال ونساء ولم يلقن احداً ولا شتمه ولا عيب عليه ولا انه يترك
القلوب واللباب وتنبط للنفس وتزعجها وما الى علم امرها بترك
نحوه القلوب والتشديد وقال غايته ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم
بين امرين الى اختار اي شئها ما لم يكن فيه اثم او قطيعة زعمه ولما جاء
اليهود فقالوا له عليم بنام عليك والنام هو الموت قال وعليكم هكذا بالواد
وهو اكثر الزوايا فسمعهم غايته فقالت السماء والارض ما جوارن القردة
والخنازير فلما جازوا من عنده عليم قال لهما لم قلت لهما ما قلت قالت
الم تسمع الى ما قالوا قال بلى وقد قلت وعليكم ثم قال لهما ان الرزق ما دخل
في يدي الا بالله وكذلك كانت اليهود يتقاطعون عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم لعله يقول بوجهكم الله فيقول يهديكم الله ويضل بالكم
وهذا منه علم خرم على رعاياه ما اتاه الله من الخلق العظيم لما خرم الله
عليه لفظ التثنية المتعبد وكان الله تعالى للعاظم متعبد لم يستحسن ترك الدعا
لهم في الموضع الذي يعتاد فيه اليها فاختار العلم فعدل الى دعا اخر جبر
بذلك قلوب اشبه الناس عبادة له وللمومنين ويخافون من بكم ما عنده في
التوبة من ذنوبهم ومن ينهي عنه ويستره به هذا والله هو الخلق العظيم
فلما **نزل** الله ان يهدينا لا تباعده والتأني به في احواله بخبر
لمن انتصب في منصف القيتا او نزل قال من تبعه التبر بيش ولكن في ذمت
التعليم ونهياً للرد على الجاهلين والبدع الى سبيل رب العالمين ان يكون
مقتضياً لرسول الله صلى الله عليه وسلم غاملاً لما قاله الله تعالى من الدنيا
اليسيرة بالكلية والموعظة الحسنة وكان يكن السيد ابيه الله ان يجعل
غرض التنفير عن الاجتهاد بغير التنفير والتعشير لما جدد التوجيه
ان يحتل على الصبر على طلب الحق اياه وتفسير شواذ **التي**
ان السيد ابيه الله يعلم ان الاجتهاد من فروع الكفايات وان الفرض
لا بد ان يكون من المقدورات وان الصبر عن اياته من اعظم الكثرهات
المحتمات وان الامر به والتعقيب به من اعظم الطاعات فليت شعري

هذا الحديث في تفسيره

لما اختار الصبر

فليت شعري لم اختار الصبر عنه والتعقيب على الحق عليه والتعقيب
ان السيد ابيه الله بالخ في الاستنباط لوجود الاجتهاد في هذه الامور حتى
تشك في مكانه وقال انه متعبد او متعسر وهذا يقتضي انه يقتضيه حلول زمان
عن المجتهدين لانه لو كان في الزمان مجتهد لكان الشك في التعبد ووجوب
بالامكان وكل ما نهى الله باجبه حلوا الزمان من المجتهدين وقد عقل الله
على بلد من هذا فانه يلزم من هذا ان يكون طلب الاجتهاد فرض عين عليه
وعلياً معاً لان هذا حكم فرض الكفاية اذ لم يفهم به نكاح الواجب من السيد
ابيه الله تعالى على مقتضى تعبيره ان يقول ان الزمان خالي عن الاجتهاد
وانه يتعبد على القيام بما يجب من فرضه فتعاقبون على ذلك هذي
كلام العقل العاقلين يقتضي ما علمهم الله تعالى وما اتوا نزلنا لاجل مجتهدي
وتقاربه فمن كفايته ونزلت القيامة بالرحمة الله علينا من طلبه بل نزل مثل
على من اتهمنا انه يهتكم يا ابا ما نزل من الله علينا من القيام به بهذا الاملا
ان صاه للسيد ابيه الله تعالى **التي** انما هو السيد
ابيه الله في تعسر الاجتهاد حتى قال في غير موضع انه متعبد او متعسر
على الشك ولم يكنه القطع بانه متعسر وقد ثبت انه من الفرض فيجب
الا يكون متعسراً على القطع لان المتعسر غير مطاف والاجتهاد مفروض
فلما اوجبه الله وهو متعسر كان هذا يشنن القول بجواز التكليف بالاملا
بطاق **تعالى الله عن** ذلك على اكبر اية فانظر الى هذا القول العظيم في
التعشير والبلوغ الى غاية التي لا رت كما حتى ما رضي ابيه الله ان يقطع
بدخوله في حلة المقدور است التشرية فهو لا لشانه وتبعية الشاوه والقول
لا با في خبر وجيز الامور او شامها لا تقربها ولا انزاجها **التي**
الحادي عشر ان السيد ابيه الله كما انه يقول ما مامه الامام
النا من علمه وقد ذكر في مسائله ان الاجتهاد شرط في صحة الامام
فان هذا التشكيك العظيم في استياله الاجتهاد وتقدره فانما كان ممكناً
في زمان الامام ان من علمه كيف جرت تلك بقلب متعسر بعد بصيرة
عشر عاماً من تاريخ وفاته سلام الله عليه وقد ذكر السيد ابيه الله
بامامة الناصر ونواي منه واجري في ولايته احكاماً عظيمة لا يجوز الا بولايته
صحيحة وهو ابيه الله تعالى على السلامه في صغرك ولكن ما علمنا انه
يضي الامام الناصر مثل ما نفخنا وفي الحديث الصحيح عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه قال ابدن النصيحة قالوا يا رسول الله قال الله

تكلّف

وكذا به ولو سوله ولو ممتن ولا يقه المسلمين ولغاتهم . وكانت العناية به
بصحة الامام علم . احق واولى لما في الامامه من الخطا . ولما كان في رايه
الشديد الله من ذلك . فاما اجتهاد في فهمه ووضوح الجنى على البشرى
والناسين ولم يقل احد من خلق الله اجمعين . ان ذلك يوجب العقاب الاخرى
وكانت منه العقاب الشرى . وكذلك لم يبلغنا ان السيد ابيه الله تعالى
تشديد في اجتهاد الامام الناصر مثل ما تشدد في رسالته . فسأله عن طريق
الخرج والتفصيل . وسلك معه مثل سلكه مع محمد بن ابراهيم من التفصيل
والتفصيل وسأل الامام من اين حصلت له عبادة الزاده . ومن عبد لهم . ومن
عبد له المفضل . حتى انتهى الى رقبته ولا اوجب عليه في الاجتهاد . ان يحفظ علومه
عن ظهر قلبه . مثل ما فعل ذلك في رساله محمد بن ابراهيم . وكذا ذلك لم يحد
الامام عن الغزاه في كتب الحديث النبوي . التي ضمنها الفقهاء . فانه علم
هو الذي نشر محاسنها . وجمع نقاشها . وعرف عن ايها . ولم يسمه الا من
يها . والتدبر بين في ديار الزيدية اليه . مثل ما اشتهر في زمانه فليعلم
وايضا فاختار الامام واجب . والامامه من المستايه القطعيات . واختار
محمد بن ابراهيم عن واجب . فابن رساله السيد ابيه الله . الى الامام
الناصر وما بال اجتهاده كان متيسرا . غير متغير ولا متغير . مع كثرة
اشتغاله بامور العامة . وسد الشقوق . وجنبه الجنود . وجميع الغزوات
ولو لم يكن الامام وجهه الناس . واستماع كلامهم . وجواب كتاباتهم . وقد بنا
طالب العلم يتكبر باذن مكبر . فكيف يشمل الاجتهاد عليه . ثم يعرض على
الناس اجمعين . وكذا ذلك تد بالاجتهاد السيد ابيه الله في التبيين لمحمد بن ابراهيم
وانه قد خالف جاهل الغزاه . وان هذا قل من ليس معظم لهم . والا يده الله تعالى
لان المعظم لهم لا يخالف . قوله جاهلهم . بقوله له ما ذكرت على الامام الناصر
المن مات . ولا لبا من الجاهل في غير رمت الحرب . وهذا الجاهل ان
مداهب جاهل الغزاه . فلم يغايبه السيد ابيه الله . وسخر له الله غير
مفهوم للفتنة عليهم السلام . كما استخرج ذلك في حق محمد بن ابراهيم . والامام
الناصر علم . مولى على السلامه في صرح ذلك . واما الكلام في احتضا من محمد
بن ابراهيم بالاكات والتفتت . والتفتت . والتفتت . في امره لم يقع من السيد
ابيه الله الغنايه باهم منه . ولما هو اخضر منه . وليس نقاب هذه الامور
الا على من هو مثل السيد ابيه الله . لانه من عيون السادة . وعلى الغزاه
فينبغي منه غنايه نفسه . مالا يليق بنصيبه الشريف . وحله الشريف . وقد

لا يبرر

نبت الى كثير من ابيه عليهم السلام . عاقله جاهلهم فيما انقروا . ولم يستنبت
لهم من ذلك كراهه من خالفوه . بل قد ذكر السيد في خبره للكاتب المريد
فيه التكت اللطاف قوله مخالفه . لاجماع الغزاه او لجاهلهم من رايها غير متين
على فانيها من انما تضمنته للفتح . في اذلة اهل البيت وذلك انه بالله نفس
قوله قل لا اسألكم عليه اجرا الا المودة في القربى . اختلف في معنى ابيه على قوله
اجدها ان المودة ان يود في القربى منكم ماله ابن عباس وعكرمة ونجاشيد
وال ابن عباس لم يكن بطن من بطون قريش . الا ولرسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فيهم قزايه . الثاني الا ان تودوا في القربى قاله علي بن الحسين
وسعيد بن جبيل والسيد وغيرهم . ثم بالمراد بقزايته صلى الله عليه وسلم
توكان اخذها ابراهيم علي وفاطمة . والحسن والحسين . وقد روي من دواعي النبي
صلى الله عليه واله وسلم . وثانيها انهم الذي يحرم عليهم الضيقه والثالث
ان المعنى الا تودوا الى الله . بما يفر بكم اليه من الجهل الضال قاله الحسن وثنايه
الذي ابلغ التودوا وانرا بكم وتصلوا الى خامكم حله الماردي . ثم حكى عن القزاي
ان ابيه منسوخه . بقوله تعالى قل ما سألكم من احدي فهو لكم . وعن الشعلي
والواحي ان القربى بالفتح على . مبني على ان الاشتقاق منقطع وهو منقطع
انتهى ما حله . وفي اخره اختصا . فالج كلف لم ينشر لفظ الغزاه بلفظه
واحده في مثل هذا الاصل الكبير ولا بد . مع احتياجهم بالايه على الناس
في دعواهم ومن اسلاهم . ومخاطباتهم . وقد بالغ في رسالته في توعيد القسرين
ونقسيه وتظيم خطبه . وفي اخرهم مخالفه اهل البيت . فكيف حش من
مخالفة ما امر به . في هذه الامور . ووحيد لنفسه محلا حسنا . ولم يجد
لغيره محلا حسنا فيما هو دون ذلك . وليس القصد استاذه الطن به . لما
القصد حسن الظن به . لكن توصلت الى ذلك بما يوقظه من العفله .
جعلنا الله ورايه جميعا من تنقيح الذكرى . وجمع كلمتنا على ما محمد في اخرى
التبعية الثاني عشر . ان ثانيا من ما سألنا عنه من اهل البيت
قد اذعوا الاجتهاد . وطلبوا المناظره لمن ات اذ لا نقاد . وكل من قد اذعوا
الامامه الكبرى . ودعا الى الاختيار جهرا . ولم يعلم ان السيد ابيه الله قد مثل
على احدهم . ومحنة النسخ . وقال له مثل ما قال محمد بن ابراهيم ان الامام جهاد
متعذرا ومتعذر . واورده عليه ملك الفضل . وبعد عليه اللوع الى تلك
المرتبه والوضوح مهم كما نوال الحق بالنسخه مبني . لما نرضوا له من شك
الدينا واحد الا ماله . وشاير ما سألنا بالامامه من الاجمال فينبغي ان السيد

أمر الله تعالى بديننا في دينه . ويقعنا بشقته . ويتزلزل على مولانا المشايخ .
كما نزل على محمد بن إسماعيل . فهداية جاعته . اضل من هداية . واخذ كما لا يخفى على
الشديد إبه الله . **التنبيه الثالث عشر** . إني ادعيت الاجتهاد في
سبائل سيرة . فزادني غلبته طريقت . من سبائل الصلوة . فأكثرت هذا . وانتم
مبتغون لا عبرة منه . فانكم تصدرك للتدريس في العلوم . غفلتكم . وشمعها .
وتشتر منها لا يبع . التدريس فيه على جهة التقليد . كالقرآن . والاصول . والمنطق .
والمعاني . والبيان . فندرك في هذه العلوم . نزع على دعوى المعرفه لها . فما
علمنا ان اجابنا عليكم دعوى العلم بالقرآن . وهي تشتمل على معرفة **الوف** من
المسائل . وكذلك ما علمنا انكم انكم على اخذ دعوى بدعيها في المعرفه بمسائل
حقوق . ومعنوية . او اصولية . او منطقيه . بل ما نعلم على من ادعاه من معرفة
في من هذه العلوم . تشتمل على الوفاء من المسائل . ولا من ادعى معرفة فتي . ولا
أكثر حتى جاهد ابن ابيهم . فادعاه به معرفت دليل . وضع اليقين على اليقين . في
الاحكام عليه الطريقة الفخرية . كما اعتضد اموركم **قشر** . ادعاه في نظره معجزة
الاشري . **التنبيه الرابع عشر** . انكم اوجبتم على كل مكلف . من
خبر . وعبد . وذكر . وراي . وطلب . وطلب . وقارين . وامر . ان يعرف الله
وصفاته . وسائر مسائل الاجتهاد المعروفة . بالليل . الصبح . الخ . من معناه في
علم الكلام . من غير تقليد . المتصل . في ذلك . كما لا بد . وان لم يعرف غنا . ثم
بعد ان عرف معناه . ولما انكر الاجاب المعرفه لله تعالى . فحين يقول به
ولكن نكر عليكم انك اعتقدت ان معرفه تلك الاله مستحله على العامة
والشما والبرما والعبيد . والفلاحين . وجميع اهل البلاده والعباده . وقطعت ان
ذلك غير متقدرا عليهم . واما معرفة محمد بن ابراهيم لمسائل سيرة . فزادني
فلم يكنك القبح . بانما يتقصر . بل شككت انها متقدرة . او متقدرة . مع ان تلك
المسائل التي لم يخصص لاحد التقليد فيها . وهي مخارات الذكاء . وموافقت
النفوس . وما يخص الابدان . ومهاوري الزمان . ونسبها مسائل . الوعد . والوعيد
والولا . والبر . والاشتمال . والامانات . وهي شغيات محضه . ولا يشتمل الخافض
فيها من التقليد . ما لم تعرف ما يتفلق بها من القرآنية . وعدم المعارض والمخاض
في الوفاء والبر . والامانات . ولا بد من ذلك . من معرفة عدم الشيخ . وذلك
لا يرضى الا بعد البحث الكبير . فما بال هذا المكن جميع المكلفين . ولم يتقدرا عليهم
واما محمد بن ابراهيم فتقدروا عليه . ما هو اهور من هذا . مع اشتغاله
بالعلم منذ عرف بيته من شانه . فان قلت . لا تلك مسائل علمية

عليها

عليها ادلة قطعية . قلت . وليس كل علم تخصيله اشهد من تفصيل
القرآن فان كلامنا في الشهولة والضخومة . ولعله لا يخفى عليك ان ادلة الثاني
وضع النبي على الشري اشهد من معرفه ادلة العلم الكلامي على الوجه الصحيح
من غير تقليد البتة . ولو كان الطن اعش من العلم بطلق . كان قلن امانة
جهه القبله اعش من العلم بدليل الكوان . بل اعش من علم المنطق . والكله
وهدي ما لا يليق التبولي فيه . **التنبيه الخامس عشر** . انكم
بشهوة الاجتهاد . قد قال به كثير من المتفتين . والمتأخرين . من اهل
المذهب وغيرهم . من اهل العصر . من تفقه منهم . فحدثني في الفقيه العلامة علي
بن عبد الله بن ابي الخير . ان الشيخ ابا الحسين لم يكن يشتغل في الاجتهاد . الا
امول الفقه يعني بعد معرفة الكتاب والسنة . قال ولم يزد ان القرآنية
ليست بشرط . وامان اذ ان المحتاج اليه منها قد صارت في اصول الفقه
وقيتهما . بما يتفلق باغراب الالفاظ . وهذا القول لست اقول به ولا اؤيده
واما القصد الحكيم من العارف المتق . وقد نكح الفقيه عبد الله ابن زيد
في الاجتهاد . وحض فيه . وكذلك القاضي العلامة عبد الله ابن محسن
الطرازي رحمه الله . كان يقرب كثيرا . وكذلك في الفقيه العلامة علي ابن
عبد الله رحمه الله . قال لي ان الاجتهاد عنده اشهد من معرفه الفقه .
والتشديد ابيه الله قد حكى ذلك عن القرن الي وعينه . **والاستد ابيه الله**
في رسالته ان القرن الي وعينه . ذكر في انه كفى المجتهد . ان يعرف في كل فن
مختصرا . ولا يلزم منه حفظه عن ظهر قلبه . بل يكفي معرفته نظرا .
هذا لفظ السيد ابيه الله كونه تاول كلاما في القرن الي وعينه . بما لا يوجب التاويل
كما سيأتي . في موضع . ان شاء الله تعالى . وكذا كذا .
قد وشرط الامر فيه . ونق على انه لا يجب عليه حفظ المتن ذكره في كتابه
جمع الجوامع . ولم يكن فيه خلافا مع توسعه في النقل . وانا نجسد الله لم اقل
كما قالوا . واغود بالله من ان اعتقد انه يكفي في كل فن مختصرا . **هـ**
على الاطلاق . هذا قولنا . ان شاء الله تعالى . وشيئا من الكلام على فتاواه لا على تاديله
ان شاء الله تعالى . واما القصد بيان . ان شحيل الاجتهاد قولنا لم يزل في الناس
من يقوله في قديم الزمان . وحدث به . ولم يعلم ان اجاب ان شحيل على ذلك
وقد اشارت الى شهولته غير واحد . كما لا ماصح من محرمه . والفقيه علي بن يحيى
الوشكي رحمه الله وغيرهم . وشيئا من هذا من يدعيان ان شاء الله تعالى .
التنبيه السادس عشر . ان السيد ابيه الله على يدي على تلاميذه

تفصيل

الخلافة في الفروع. ويذكر عن كثير من لا يعلم انه جتهد في نقل ثقة معلومة
العبد اليه بتعديل ثقة. وذلك الثقة الذي عده مقبولاً وهم جرداً حتى يمتد
الى ثمانية ولا الشك في الله يعلم ان اهتتم عن مفاصل الشاويل مثل هذه الطريقة
التي ان من بينها فهو على شك في اجتهادهم. وفي عبد الله. اما الاجتهاد فثلاثة. قد نسب
بما لك من النسخ الى اليك. وكل ان الى خليفه لا يعرف الغرض منه. ولا الحديث
واقفاً لا اعتقاد ولله قد قطع بكلف احمد بن حنبل. وشكك في اسلام الشافعي
ومالك اما الشافعي فقال قد روي عنه الثوري. وهذا الجمل ان يكون بكيف
وهذا الجمل. واما ما كان فانه توقف في تفسير الاستوى. وهذا الجمل انه جرداً للتجسيم
فاذا كان هذا في الائمة الرابعة الذين طرقت رأت باقاً عليهم كتب الائمة. وروى
بما هم تصاريف القصة النكتة. وتخطت بذكرهم خلق الذكر بكرة وعشيرة
فما ظنك بالبيت من سفيد المصري. واشتب والمصري. والاضطرابي. وان ثور
في ادود والقبائل والسماوي والمروزي. والفاستاني. وبعض اصحاب الشافعي
هذه على الاجمال من غير تعيين. ورواية الخلاف فروع على مفرقة الاسلام
اولاً ثم معرفة العبد الله الثامنة. من جهة النص في اجازة. ومن جهة التاويل على
توكيد اليك الله في ذلك بطريق صحيح. متسلسلة بالعبد ولي المعروف. منهم
من حج الى السيد مثل ما ان من في معرفة عبد الله. وقال لا يحل الرواية عنهم. الا بعد معرفة
العبد الله في النص في التاويل. ومعرفة العبد الله متغيرة. واستفاد. وكذلك
كانت لا يحل لك معرفة خلافهم الا بعد ذلك. فمن ابن حنبل. وتيسر وتسهل
انهم عبد الله بل انهم جتهدت. في العلم مع العبد الله. واما انما يتسرع في معرفة
العبد الله وحدها من دون معرفة الاجتهاد مع ان التعمي في النقل عنهم مما يرد
ويحسك وليس اجتهاد في ما عليك فيه تكليف. وتذكرت الخزي فيما يخصك الى
من غير موجب مني لك. **الكتاب الثاني عشر** في القواعد
من احوال السيد ابيه الله. انه لا يقطع بتفصيل الاية المتأخرين. من بعد
الامام احمد بن الحسن عليه. والامام المصنوع الحسن بن محمد. والامام
ابراهيم بن تاج الدين. والامام المبله من يحيى. وولده محمد بن المظفر
وحفيده الوائلي. والامام يحيى بن محمد. والامام علي بن محمد. والامام
علي بن صلاح بن تاج الدين. والامام احمد بن علي بن ابي الفتح عليه السلام
وحي واليك السيد الفلامه. محمد بن القاسم رحمة الله. وهو لا يملك
قد ادعوا الاجتهاد. وطور يقوم في بعض الاحصاء لم ترفع ولم تعدد لانه ليس
بيننا وبينهم فروق جديدة. ولا اعضاء بعيدة. فان كان السيد يجوز

اهم اجتهاداً

اهم اجتهاداً. ففعل الناس يطلبون بالملوك. ولعل الذي نتج على اولئك لعنه على
غيرهم فانه شجته باق وقد رآه يدينه. ولا معنى للتخيل من طلب المقدر رأت
وليس المراد ان مثله. ولا مثل الامام القاصر. لان كلامي ليس هو في نفسي انما
هو في الاجتهاد. فان السيد بعده وعشيرة. وشك في دخوله في جملة المقدر رأت
ولم يعرف في ذلك بيني وبين غيري. والقصد الكلام. ان الاجتهاد اذا كان
ممكناً في زمان هو لا اية. وايه طريق مغزوه فالعهد قريب. والظاهر
ان تلك الطريق ما تعقب في هذه المدة البسيطة والله اعلم. **الكتاب الثاني عشر**
ان السيد ابيه الله ذكر ان الاجتهاد ينبغي على معرفة نفسيته المحتاج اليه من
القرآن. وذكر ان ذلك ضعف شك يد مدركه بعيدة. ثم انما ايضا السيد ابيه الله
صنف تفسيراً للقرآن اكثر من حكمه ومثابته من اوله الى اخره. وذكر جميع ما
فيه من دقيق وجليل فغفر علينا مغزوه نفسيته المحتاج اليه وهو شيء
بسيط. وتقرض ذلك الذي عشيرة بعينه. ولا كثير منه باضافته مضاعفة
فان لم يكن ذلك تبشيراً للسيد ابيه الله فلفظ الله ببشره لغزوه. وان كان
لم يتبشروه. فهو اجل من يقول على الله في كتابه بما لا يعلم. وقد روي
في التفسير وغيره شد يد وشيئا ان شاء الله لهذا من يد بيان
ومن الغيب انه اكثر في نفسيته تجر يد الكشاف مع زياده. انك
الكتاب. من الرأيه لتفسير كتاب الله تعالى من طريق الزاوي.
وان الجوري. من مشاهير المخالفين الذي ياتي بضرع السيد ابيه الله
كقائد عميد. وتشرح لا خطا وتاويل. وكيف جاز له مثل ذلك. مع قدحه
على المجديين. بالرواية عن مالك والشافعي. واحمد بن حنبل والبخاري
صحيح كيف تتأثر مع المنع عن الرواية. عن مثل هؤلاء على روايه نصايل
الشور. الموضوعه باتفاق الغائبين. بعلوم الاثر مع معرفته لذلك.
في كتاب ان الضلال. في علوم الحديث. دهلاً وتورث من ذلك الخزي وج
من الاختلاف. وكيف تتأثر على ذلك مع منعه من روايه الحديث
المتفق على صحته بين علماء الاثر فانه المشتقان. **الكتاب الثاني عشر**
ان السيد ابيه الله ان من معرفة معنى الايات المتشابهة. على
التفصيل. شوي كتاباً جتهدت او متلبدين. ولم يرض لنا في التوقف
في التاويل. وجعل مغزوه المتشابهة ما يمكن كلمة مكلف. من غايم
وغامي. وقام على. وامت على بعض كلامه كاشياني ان شاء الله تعالى.
ثم غش علينا معرفة الايات. الحكمه النازل في خبرهم الربوا. والزنا وانبات

مضان

واثبات الجاهل وفي موازيت الارادة مثل قوله تعالى ويشاؤون كغنى الخبيث وقوله تعالى
 ولكم نصف ما ترك ان ارجاكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الثلث الا ربع مما تركن
 من بعد وصية يوصي بها او دين ومثل قوله ولا تباشروهن وان كنتم غافلون
 في المساجد وامثال ذلك من الآيات الكريمة في تحريم الفواحش واقامة الحدود
 وجوار البغي وتعليم الناس معالم الحية واداء شأهم الى اعمال البر من الخشوع
 في الصلوات والمسايرة الى الخيرات واخبات القلوب والوجل من اللاتوبع
 فما اصب ما سهل السيد ابد الله من معرفة المساهبة جيفة وما اقرب ما غشيه
 من معرفة بعض آيات الاحكام فان قلنا **اما عشرت آيات الاحكام**
 لتوقف العمل بها على فقد التسخ والمصارفة والتخصيص قلنا **دلك** من
 اخر افردت الكلام فيه كما سياتي كلامك وجوابه بل عشرت مجزئة التفسير
 المتعلق بالجوهر واللعنة في نفسين **مفك** معرفة معنى الحكم وشبهه معرفة
 معنى المتشابهة تغشفت كثر فالتفتان **الكتاب في الغشور**
 انه ابد الله اما ان يكون يعتقد في نفسه انه مجتهد او لا ان كان يعتقد ذلك
 في نفسه فقد زال تقدير الاجتهاد ونفي تغشوره ولعل الذي يشره له او ضربه
 على قلبه حتى ناله يهت لغيره ما ذهب له وما كان خطأ تركه مخطوفا ان
 وان لم يكن مجتهد فهو لا يعرف الاجتهاد فلا يقع الحكم عليه بتعذر ولا تقدر
 ولا تسحوله ولا يشر ولا يفي ولا اثبات وفي هذا مباحث طويلة جدا
 في مسائل مغررة وبعضها او كلها لا يحسن على الذكي مع التامل **الكتاب**
الحادي والعشرون ان السيد ابد الله عظم الكلام في معرفة
 الجرح والتعديل ودغول عليه في التفسير كل التقويل وهو موجود في تفسيره
 الذي يدور عليه واصله الذي يعود اليه ولم يبدئه السيد ابد الله
 على ان فيه خلافا للبتة لانه لا يعرف فيه لحد قوله والقول بترك البحث
 عنه وبأنه غير واجب هو القول المشهور المستفيض بين علماء الزيدية
 والمعتزلة وهو قول المالكية والحنفية وادى الى جرح الطبري انه اجماع
 الثابغين وهو قول الشافعي في بعض المراسيل وهو الذي عليه عمل
 الناس في بلاد الزيدية وليس يوجد في خزائن الائمة كتاب في الجرح
 والتعديل بخلاف شايخ العلوم **فليست** شغرى ما شيب الاضراب
 عن دكن هذا ومن ابن السيد ابد الله في اشتراط معرفة الجرح والتعديل
 وما أمته الى قبل المراسل من الثقة فان كان ينكر على من لم يشترط
 ذلك فليكن على عذري من جاهل الغلما وما خشي بالنعير وان كان

لا يمكن ذلك

لا يمكن ذلك بما له عشر وشدة وهو كذا وخروج في الخلاف فيه اظهر
 من الشمس عند من له ادنا معرفة بالاضول وهذا وقد انقشبت على القول
 بالجاب معرفة ذلك ولكن كتابه ابد الله نبني على الميل الى التعليل في
 الامور والتخرج وترك ما لا يخفى على مثله من التسهيل حيث انه لا يترك
 شيئا من الامور المعشزة ولا يخفى عليه رادق ولا يلتفت الى بني مائنه
 سحوله ويسر وان جلت رجليه وما هذا على الانصاف وقد انقضت على
 على هذه التبيينات الاجدى والعشرون وان كان يمكن ان يابى فيها لكن
 بما اخاف ان ذكره يوحى السيد ابد الله **اما** معرفة صحة الاحكام
 فبني على عدالة الراي ومعرفة عبد الله في هذه المسائل مع كثرة الوسائط كالمقابلة
 ذكر هذه كثر من الغلما ومنهم الغر اليه والراي في فاذ كان ذلك في زمانهم
 فهو في زماننا الضعيف وعلى طاب له انقب لا رديا الوسائط كثره والعلوم
 دره وشاد فتره **اقول** قد تقدم الكلام على تفسير الاجتهاد على الاطلاق
 وقد شرع السيد يتكلم على كل شرط من شروط الاجتهاد نبي بمفرده معنى
 الاخبار فتكلم على تفسيرها والجواب عليه من وجوه **الوجه الاول**
 ان ظاهر كلامه يقتضي الجاب الاجابة بمفرده الصريح من الاخبار وهذا الشرط
 لم اعلم اخذ الشرطه ولا دليل اشتراطه واما اختلفوا في الاخبار الخادبة
 الصحاح هل يجب العلم بشئ منها بل يجوز الغلشي منها فالجمهور على الوجوب
 وقال السيد ابو طالب **علم** ما لفظه ذهب كثير من شيوخ
 المتكلمين من البصريين واليعقوبيين **اما** ان التقيد بحزب الواحد لا يجوز عقلا
 ثم قال بعد هذه المسئلة قد بينا من قبل من منع منه من جهة العقل
 فاما القابلون بخوارز الجمل فقتضاه فقد ذهب بعضهم الى المنع من الجمل به
 لان القياده لم يرد ذلك قالوا وقد ورد في الشيخ ايضا بالمنع منه وهو قول
 نفق بين المتكلمين وبعض اصحاب الظاهر كلقاساني وغيره فاذ اقررت
 هذا فليست على نوايد **القاعدة الاولى** انه لا شرط في الاجتهاد
 بالاختيار والادليل عليه وجوه **الوجه الاول** انه لو وجب معرفة
 جميع الاخبار الصحاح ليطال التكليف بالاجتهاد لكن التكليف به معلوم
 فإدعى الى بطلانه فهو باطل وبيانات الملائم انه لا طريق للمكلف الى العلم
 الا العلم بان لم يبق حديث واحد من اهل العلم في جميع اقطار الاسلام
 الا وقد راجع به غلما والذي يدل عليه انه لا طريق له الى العلم بذلك ان بها

انتهى كلام السيد محمد
 على البحث الاول
 ومن هنا كلام السيد علي
 في رساله المتكلمين وسبق في رساله

تفسير

الحجة الثانية

الا من ان يطلب فلا يجد . لكن ليس عدم الوجود ان يتل على عدم الوجود
حدث بمقادير صلى الله عليه . وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ليلا ان اد بعثه الى اليمن واليمن واقاضيا . قال له عليه السلام لم يحكم قال بكتاب الله
قال فان لم تجد قال فبسته رسول الله . قال فان لم تجد . قال اجتهدت في الحجة
فقال عليه السلام الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله . وهو حديث مشهور من تلقى
بالقبول وقد خالف بعض اهل الحديث في صحته . على رفق شذوهم وطعن فيه
بانه من روى عن ناس من اهل الجاهلية . من اصحاب بغداد عن معاذ بن عبد الله عنه
واجب عن هذا ابو جوه **الاول** ان له شواهد كثيرة . من طرق متقدمة
فقد قال الحافظ ابن كثير البصير . هو حديث حسن مشهور اعتمد عليه ائمة
الاسلام في اثبات اصل الفيلاني . وقد ذكرت له طرقا وشواهد في جزء مفرد
تلك الحجة انتهى **الثاني** ان كونهم جماعة يقويه . وكونهم من اصحاب
معاذ يفرمهم بعض المغرب قال الظاهر من اصحاب معاذ انهم من اهل الحيرة
الثالث ان كتب الائمة والاضوليين . واهل العدل متضمنة للاختصاص
به قاضيه بخصته . فقد اخرج به السيد الامام ابو طالب في اخر كتاب المجزي
فقال ما لفظه . وهذا الحديث قد تلقاه العلماء بالقبول . وقد اخرج به الشيخ ابو
الحسن في المعتمد . ورواه الترمذي . ولا يورد في شئيه . وقال الامير
الحسن بن محمد في كتاب شفا الاوامر . انه حديث معلوم . واما قول الترمذي
ولا يخرجه الا من هذا الوجه . وليس اسناده عندي بمتصل . فلا يخرجه
على ما ذكرناه . لان غير الترمذي قد عرفت . من غير ذلك الوجه . ومن
عزف حجة . على من لم يعرف . ووجه الدلالة في الحديث على ما ذكرناه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم . فزاره على المجتهد عبد الله بن الجعد النخعي .
لا عند عدم النص . ولا شك ان الفرق بينهما ظاهرة . وقد نص الله تعالى على
جوان النبي صلى الله عليه وسلم . فزاره على المجتهد عبد الله بن الجعد النخعي .
ونهم اهل اللغة ان المعتز في ذلك . لا يقر وجود الماني الا ما كان القرية واجه
العلماء على ذلك . فان المانجود في الحقائق معلوم انه لم يجل من جمع الاقليات . وكذلك
قول النبي صلى الله عليه وسلم . لمعاذ فان لم تجد فانه يقتضي ان المعتز
العلم وان لا يجب على المجتهد . الطلب للنص الا في بلده . اما ان المعتز القن
فلان عدم الوجود ان لا يدل على عدم الوجود كما تقتضيه . وقد يتدرك الانسان
الشئ ويطلبه فلا يجده . ولا يجدي اليه . ثم يذكره بعد ذلك وهذا معلوم
واما ان المجتهد لا يلزم منه طلب النص . فعلى بلده فلانه علم لم يلزم معاذ

حدثنا

رسول الله لما وفق له

رجوب

ان يطلب النص

ان يطلب النص

ان يطلب النص منه علم . من المدينه مع العلم بانه علم لو سئل عن الحكم
لنص على الجواب . فكيف يجب على المجتهد الطلب بخونه . ان لا يجد النص . وهذا
معاذ لم يجب عليه الطلب . مع علمه بانه يجد النص . وقد روي هذا القول عن ابن
الحسين والله اعلم . **الحجة الثالثة** انه قد ثبت عن ابن ابي عمير
عليه السلام انه قال كنت اذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حديثا بمعني الله يا شاذ ان ينفعني منه . فاذا جئت عنه غير ما خلفته . فان
خلف صدقته . وخدتي ابو بكر وصدق ابو بكر . رواه الامام المنصور
بالله . في كتاب الصفوة بهذا اللفظ . ورواه ايضا الامام ابو طالب عليه
رواه الخافض ابن الدهي في تذكرته وقال هو حديث حسن . رواه شعيب
وشريك وشيبان . وابو عوانة . وقيس . كلهم عن عثمان بن المغيرة
التفقي . عن علي بن ابي بصير . عن اشيا ابن الحكم القرظي . انه سمع عليا يقول
وساق الحديث وفيه بعد قوله وصدق ابو بكر . قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم . يقول ما من عبد يدرك ذنبا ثم ينوضا ويضلي
ركعتين فمستغفر الله الا غفر الله له . ووجه الدلالة من هذا الحديث ان
قبوله علم الحديث غير دليل على انه لم يعلم انه قد اخطأ بالتقصير .
واذا كان علم غير محيط بالتقصير . حتى احتاج الى حديث من يتكلم
ولا يطلب النفس بخبره الا بعد العلم . مع الاحتجاج على انه علم مجتهد
قبل ان يعلم ان ذلك الحديث . الذي سمعه . بل كان مجتهدا في زمن الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم . فلا شك ان ذلك يدل على ان المجتهد لا يجب
عليه ان يحيط بالتقصير لانه علم . اعلم هذه الامور على الاجل
وقد نص الموبد بالله في شرح البخاري . على انه لا يجب ان يكون علي علم
قد عرفت جميع النصوص . وانه يجوز ان يعرف النص ويستنبطه عليه الزاد
ذكره في بيع ام الولدة **الحجة الرابعة** ما ثبت في الصحيحين عن البراء
ابن عازب . بالخروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . يفتي من مكة
فتبعهم ابنة حمزة تباذي باغم باغم فتناولها عليا . فاحدها بيدها
فاحتضمت فيها عليا . وزيد وجعفر . فقال عليا . انا اخوت بها وهي امه بنه غي
وقال جعفر ابنة غي . وخالها حنن . وقال زيد ابنة اخي . فقصي بها
النبي صلى الله عليه وسلم . الى انها وقال الخليل بن ابي الائمة . قد لهذا
الحديث على ما قلناه اوضح دلاله لانهم . اجتهدوا مع نقد النص في خضرة
الرسول صلى الله عليه وسلم . ورواه هم ولم يخبرهم بخبرهم ذلك

عن الامام
عليه السلام
رواه
صحيح

و

في حصره ولا في غير هاتين على الجواز والله اعلم **الحجة الخامسة**
 ان العلم بجميع النصوص **الماضي** لو وجب لوجب العلم **بأن** العقل بالظن خرام
 ولو خرم العقل بالظن **لخرم** العقل خبر الواحد **وحيث** لا يجب العقل العلم بشيء
 من اخبار الاخذ **فكان** في تضييع هذا القول ابطاله **وفي** هذا حيث يركنه
 اختصارا **والادلة** على هذا كثيرة فلا يطول بذكرها **الفصل الثاني**
 في بيان الفاظ العقل ونصوصهم **التي** الله على ما قلنا **في** ذلك يقضي بتا الى باب واسع
 وذلك ظاهر شائع **والغرض** لنقل الفاظهم **في** ذلك يقضي بتا الى باب واسع
 ولكن نشير الى بدهة بشيرة **من** كلام بعض الائمة والعلماء **فمن** ذلك قول
 الامام المنصور بالله عليه السلام **في** ضغوة الاحتياط **في** ضغوة الاحتياط **ويحيث** ان
 يكون قاطرا بطرف من الاحبات **لانه** لا يجب الا معرفة طرف من الاحبات
 فهذا نصه عليه السلام **كان** اذا مضى بانه لا يجب الا معرفة طرف من الاحبات
 والمعلوم ان كل الاحبات لا تسمى طرفا لها بل الظاهر ان نصف الشيء لا يشتمل
 طولا قاله **وكان** كذا صاحب الجوهره التي هي مدبر من الزيد بدهة
 في الاصول انه يجب **ان** يكون غائرا بطرف من الاحبات **الفقيه** بهذا اللفظ
 ولم يعلم ان اجدا غرضه **في** ذلك مع كثرة الترش **والثبوت** ليس في هذا الكتاب
 واعتنا التباد من علم الزيد بدهة بتحقيقه **وقال** الامام محمد بن محمد
 عليه السلام في كتاب العقبات **في** ضغوة الاحتياط **واما** السنة فلا يلزم ان
 يكون حافظا لها من ظاهر قلبه **بل** لا بد ان يكون معتبرا **على** كتاب منها
 يكون مستند له في فتواه **وقال** الشيخ ابو الحسن في كتاب المعتمد
 في من يجوز له ان يقضي بظاهر الله الخطاب وعمومه **والواجب** ان يقال
 ان من كان من اهل الاجتهاد **اذا** لم يجد ما يعيدل بالحكم عن ظاهره **فالواجب**
 ان يجله على ظاهره **في** تلك الحالة **لانه** قد كلف الاستدلال به **امّا** الباقي
 غيره **وامّا** الباقي نفسه **وعليه** بلا جوارح **التي** يحفل له بطريق الى ما كلفه
 شوا التشرع الشئ **اولم** تلتزم **لا** انه ان لم تلتزم الشئ **قطع**
 المكلف انه نرضه في الحال **وفرص** من يستفتيه **العقل** بظاهر ذلك
 الخطاب **وجوز** ان يكون في الشئ ما يعيدل في الخطاب عن ظاهره
 واذا ابلغه تلك السنة تغير فرصة **ولهذا** يجب ان يكون يجوز من
 تمامه **التي** صلى الله عليه وسلم **من** غاب عنه **ان** يكون ما
 يلزمه من القباد **ان** قد نسخ النبي صلى الله عليه وسلم **وان** لم
 يبلغ الشيخ بعد **وانه** اذ بلغ الشيخ تغير فرصه **وتغير** فرض القياس

الوجه
الرد

عليه

عليه انتهى **فان** قلت ان كلام الشيخ الى الحسن هذا التماهي في الفكر
 قبل التلخيص الشئ **فما** الحكيم عنده بعد التلخيص **قلت** **قال**
 ابو الحسن في المعتمد قبل هذا الكلام باللفظ **فان** كانت قد انشئت كقصر
 هذا فالواجب ان يقضى بعموم الخطاب **وتبوت** حكمه **لان** الشئ ظهرت
 ظهورا لا يخفى بغيره على من التمسها **ولم** يختلف قول ابي الحسن **ان** هذا حكم
 المجتهد بعد التلخيص الشئ **وانما** اختلف قوله في حكمه قبل التلخيص **فقال**
 مرة لا يجوز له ان يقضي بالظاهر **والغرض** لتقديم معرفته بالشئ **ثم** رجع عن
 هذا القول الى ما قدمنا من كلامه **واحتج** بحدوث معاذاه **واضح** الاستدلال
 في المسئلة **واحتج** بالنظر المتقدم وكلامه هذا في من لم يكن مع المكلف ما يظن
 فيه ولا ما وله الخطاب **كالرجل** يظن في احكام الميضي ونحوه **فما** لا يتعلق به
 واقفا اذا تناوله المكلف **مثل** من سطر في امر يختص به **قال** الحسن قطع
 العقل **فيه** على انه يجوز له العمل بالظن **والظاهر** بعد ان يطلب ولا يجب
وقال الاحتياط على ما هذا اللفظ **لانه** لا يجوز ان يشغله الله خطابا
 غامضا ويريد منه فهم مراده **ولا** يمكنه من العلم بمراده **بأن** لا
 يمكن من الظن بها فاذا تحقق **فلم** يضرب الله لاله قطع على ان الله لم يرد الخوض
 انتهى **وقال** الفقيه على ان يحيى الوشلي رحمه الله **في**
 شرح قوله في المنع **قال** ابو القيس لا يكون غامضا ما يقضي حتى يكون غامضا
 بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم **قال** الشيخ
 كتاب ادب القاضي **قال** الفقيه رحمه الله باللفظ **قال** الفقيه الى وجه
 ذلك ان يعلم من الكتاب ما يتعلق بالاحكام الشرعية وهو تدبر حتمية
 اية ويكون بظهر الغيب **حيث** اذا غرضت الحادثة **امكنه** الرجوع الى موضعها
قلت قوله بظهر الغيب فيه تشايع في القناعة **لانه** ان يكون قريبا
 من الغيب لكثرة ذكرها **وانه** لا يجب غيبها بل دليل قوله **حيث** اذا غرضت الحادثة
 امكنه الرجوع الى موضعها **وبدليل** اية حاكم الكلام الغرض **وكلام**
 الغرض الى مشهور **نظير** فيه على انه لا يجب الغيب **وتدبر** حاكمه الشديد عن
 الغرض الى كتابه على القواب **قال** الفقيه على يحيى الوشلي
 ومن السنة الموقفا **وشئ** الى د اورد **ومن** الفرز في الاجماع **وان**
 يكون قد قال في المسئلة قائل **ومن** اصول الدين ان يعرف الله تعالى
 وما يجوز عليه **وما** لا يجوز **ومن** اصول الفقه ما يمكنه ان يرد
 الفرز الى الاصول **ويعرف** المجهل والمجهول والغامض والخاف **والناشئ**

او مسائل الاجماع

والمشوخ وان يكون مفعول من التوابع والامور التي في طريق
 من اللغة. **هذه** كلامه الفقيه على بن حنفى في تعليقه على التلخيص الذي هو
 مبدؤ من افاضل الزيدية. فلم يزل الا فاضل يبدؤ ان شئت. **هذا** الكتاب
 وهذه التلخيصات ويملكون ما فيه على طلبة العلم. في مساجد الزيدية. وخلق
 الذين لم يعلم ان اجزاء من علم الزيدية. انكر هذا التمهيد لشئ الى داوره
 وقال **انها** لا تحيط بالحديث. ولا قال **انها** كتاب كذا تخرج. وان
 من اوها غير مقبول. وقال **الفقيه** العلامة عبد الله بن حسن البزازي
 رحمه الله في تعليق الخلاصة في صفة المجتهد. والعلم باخبار النبي صلى الله عليه
 وسلم. يلقى في ذلك كتاب مما سهل الاختراجه. المتعلقه بالاحكام كالمصنف
 الاحكام. او اخذ الكتب الصحيحة المشهورة انتهى. وفيه من اهل
 نقل هذا العلم الجليل على ما بالغ السيد في المكارم. من صحة هذا الكتب. وعلى
 خلاف ظاهر كلامه. في وجوب الاخطاه بطريق الاخبار. وقال **الفقيه** العلامة
 علي بن عبد الله بن ابي الخير رحمه الله. في تعليقه على الجوهرية. ما لفظه اما
 الكتاب فقيه حقايق. اخبرها انه لا يجب ان يعلم جميع ما يتعلق بالكتاب
 واما الواجب فقد اتفق من ماله اية. وهي التي تتعلق بالاحكام الشرعية
الثاني انه لا يجب علمها. بل اذا علم بواضعها. ولكن من النظر فيها عند الحاجة
 كفى ذلك. واما الشئ فيكفيه منها كتاب جامع لاكثر الاحتياطات الشرعية
 كسائر ابي داود وغيره. ولا يجب ان يعلمه بالقلب كما تقدم في الكتاب. واما
 الاجماع فلا يلزمه ان يعلم جميع ما يله غيبا بل يكفيه اذا ذكرت الحادثة
 ان يطلب وينظر في حكمها. فان وجد فيها ما خالفه. وان لم يجد فيها ما خالفه
 حكم بما رآه اليه اجتهاده انتهى. **كلامه** رحمه الله تعالى. وفيه ما تراه من التمهيد
 بسنن ابي داود وهذا. فترى على ضحتها. فهو له علم الزيدية. واهل البزازيين
 في مشاجرتها. يتطابقين على خلاف ما ذكره السيد من انهم لم يرجعوا الى كتب
 الحديث. وتجنيم الاجتهاد بها. واما غيرهم فانه اكثر ترجيحاً منهم وقد
 اشهر عن شيوخ المعتزلة البغدادية. تحريم التقليد على الفاتمة وتشجيع
 الاجتهاد لهم. فانهم انما ان القامي معارض من العالم الذي ليل في المسئلة
 وقهقهة البليل مثل ما يقره الفتوى. صارت مجتهد في المسئلة. فخلوا الاجتهاد
 ممكناً للبطلان من الخرافات والغيبيات. والشاويج الملكيين. كما جعلوا المعتزلة
 كلها معرنة الله عز وجل. بالبراهين القاطنة واجبة ممكنة. لا ولية الايمان
 وبهذا بظهر اثار الاجتهاد. امرت حنفى غير صحت وزيت ولا تطعن. وان كل مجتهد

في تفسيره واعتبار شذوذه مقبب. لعديم النص الجاني. المتواتر في تفسيره والله الحمد
 وقد ذكرنا الفيلسوف قديماً. وحديثاً حكم القاضي والمجتهدين. اذا خالف النص لم يرداه
 وهذا منسكه مشهوره. وقد رجع كثير من الغلاة على انوالهم. ورجع على عليهم
 عن قوله في ام الولد. وكان يقول ان يغيرها خدام. ورجع الى القول بجواز بيعها
 وقال **له** عبيده السليمي من ابيك مع الجماعة اخذ الياسين بن ابيك وحيد. وقد
 يكون راجع العالم للوقوف على النص. ولغير ذلك من انكشاف دليله المتقدم
 وقد رجع محمد بن الخطاب. رضي الله عنه عن زائده في دية الاضايغ. وعن المنع من
 ثوبت المرأة من دية زوجها. واحتج بذلك الامام المنصور بالله عليه السلام
 في الصفوة. فقال **ما** لفظه. وما كان يذهب اليه من التفسير في دية الاضايغ
 فانه يجعل في الاهام خمس عشرة. وفي البنيان تسعة. وفي الجنود تسعة. وفي
 الباقيتين في كل واحدة عشرة. فخرج عن ذلك كتاب عمر بن حنم. وكان له
 يورثت المراه من دية زوجها. فورا لها رواية الضحاك بن شفيان. عن النبي صلى
 الله عليه وسلم. ومثل قولها. وكان يهدى الجنين لولا خير ثمك بن مالك بن شهاب
 الله صلى الله عليه وسلم. اوجبت فيه الغرة عبداً او امة. وقال **عليه** السلام
 قبل هذا ما لفظه وطلب. ابو بكر حكم الجدة. وكان يدين فيه بن ابيه حتى اخبره
 المعيرة ومحمد بن منسكه. ان رسول الله صلى الله عليه وسلم. فز من اهل
 الشيراز ورجع عن قضيتيه غير ذلك والله بلال انتهى. **كلامه** عليه السلام
 وروى ابو داود في السنن عن ابن مسعود. انه قال في منسكه بالرواي لم يجد النص
 وافق ابن عباس الله لا بالافق النسبية. ثم وجد النص كما ذكره مشهور عنه
 وقد نص المنصور على انه حنفى على المجتهد. بعض النصوص ولا يقدح ذلك في
 الاجتهاد. وكذلك ابو الحسن وغيرهما. من الاصوليين. وقد نص الهادي عليه السلام
 في غير حديث في الاحكام. انه لا بد من اهل الحق عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ام لا ذلك لبعضى. اعترافه بانه لم يخط بغيره الصحيح. ولو كان حجة بقاءه
 لقطع بان ذلك الحديث غير صحيح مستبعد. بانه لو كان صحيحاً لوجب ان
 يكون فيما قد عرفت. وكذلك الشافعي. قد توقف في احاديث كثيرة
 ووقف القول على صحة بعض الاخبار. وقد اشهر عن البغدادية القول
 بوجوب الاجتهاد على كل مكلف. حكاه عنهم الحاكم في شرح القيون. وقال
 المنصور في الصفوة. هو من هب الجعفرين ومن طاب يقها من سكر البغدادية
 وقال **ابو الحسن** في المعتمد ما لفظه. منع قوم من شيوعنا
 المعتزلة الذين نأثمهم الله. من تقليد القامي في قولهم الشرع يغيره.

من حرم من العباد
 شي من ذلك

وقال **الامام ابو طالب** في كتاب المجري ذهب جعفر بن حرب وضعف
 ابن ميثون ومن تابعهما من اخواننا البغداديين **الامام القاسم** لا يجوز له تقليد
 العالم واما بلن من الرجوع اليه **نعم** بل بوجه النظر فيها وبيته على اصولها
 يفعل ما يوجه نظره فيها وفي مذهب البغدادية هذا ما به التسهيل في الاجتهاد
 اذ جعلوه ممكنا لكل مكلف من النساء والامراء والراعي وشايد اهل الفساده
 والبلاده ولم يزل العالم يذكر من مذهب البغدادية ولا يذكر من في الرد
 عليهم بعد الاجتهاد ولا استحالته وقد نشر البغدادية كيفية احتياد القاسم
 وقال انه اذا سال العالم عن الدليل واخبر به جاز له ان يقول من غير طلب
 لما يقا له او ينسجه اربضه من غير ذلك العالم ولهذا في اوجوا
 على المفتي ان يبين للقاسم الدليل يكون القاسم يجتهد اذ جاز له ان
 التقليد في هذه غاية الترخيص ولم يعلم ان احدا من القائل انهم في ذلك بل رلا
 في ذلك القول بتسليمه وهذا ما وعدناه من ان ياده في ذلك سهوله الاجتهاد في
 التبيين الخامس عشر **المقدم** وانا لو قد ذكرنا اننا في هذا في الاجتهاد في
 فاننا لم نشأ بذلك على اننا نجد الله لم يذهب الى هذا واما منعتنا من
 القول بتفويضه واستحسانه بل من الشديدي في صغوبته وتفتوته لانه
 من قبله المكلف الشرعيه وقد احبنا شجسته وتقال انه ما جعل علينا في الدين
 من حرج وانه يريد بنا اليسر ولا يريد بنا العسر واما لا من الرسول
 صلى الله عليه وسلم حيث قال يسروا ولا تعسروا وبشرى واولا ينسروا
 في جمع هذا المعنى في كتاب مفرد **شمس** يقول **البشرى** بتيسير
 اليسر انه انما لا يحتاج الى الاجتهاد الكامل في الارتفاع بمعرفة الحديث النبوي
 بل يكفي الاجتهاد فيما لم ينزل اليه الخاضع في بعض المسائل وذلك ينبغي على
 العقل بحري الاجتهاد وهو مشكك طي اجتهادي صحيح قال به كثير من
 اهل العلم كما وصفت في مصنف مفرد في ذلك فليراجع فيه على ان من لم يكن
 من ذلك ولم يذهب اليه **كفى** بقراءة الحديث مقلدا من يخالف الحديث فتقليد
 عالم صحيح مشهور اتوى عند اهل التبيين من المقلدين من تقليد عالم **وهو**
 صحيح بقباش **وهو** حديث مشهور بالصعف عند اهل هذا الشأن **وتوف** ياتي
 في هذا الكتاب ان شاء الله تعالى ما اورد في الشيد على هذا والحوار عليه
الفائدة الثالثة قد بينت للتأخر في هذا ان مذهب الختات في عدم
 استدراك الخاطيه بالاحسان هو مذهب الائمة الطهات والعلماء الاحياء والى
 لا شيق الهوى والامكار لان الامكار على من قال بهذا القول خلاف الحق

نقد
 عليهم بار ذلك
 العاشق الاجتهاد
 رد العلم على
 رجوع اجتهاد

صحيح حديث

وان لم يرد
 به دعاء

الائمة والائمة والخاصة والعامة اقاما نرى عن احمد بن محمد بن النسيبة في الاطالمة
 بالبحر الكثير من الحديث لم يثبت ذلك عنه واما زوايا الحاكم **قال** ما هو الخاطي
 قال سمعت محمد بن المشيبي سمعت زكريا بن يحيى الصيرفي يقول قلت لاهل
 من خيل كم يكن الرجل من الحديث حتى يكون مؤثبا بكفيه ما به الف فقال لي
 لا ان قال منكفيه جثمانه الف قال رجوا حكاها التهيبي في السبلا ولا ادري من هذا
 زكريا بن يحيى ولا الزواوي عنه وفي المجز وخبر جافه من اسمه زكريا بن يحيى
 وبالجملة هذا لا يفيج القول به قطعا لانه ليس في الموجود من الاخذ بالحديث الاحكام
 الصالح الا لبيس وقد قال **الدهيبي** وقد ذكر ان يحفظ احدا من خيل كان
 الف حديث ما لفظه وكانوا يحدون في ذلك المكثر والآخر وقوى التأييد
 وما نشر وجودك والافالمون المروعة القوي لا تبلغ عشر مئزر ذلك
انهم وعشر المئزر من ذلك عشرة الان حديث وهذا فيما
 يتعلق بالاحكام وبالا يتعلق بها مما لا يلزم المجتهد سقر منه ومما هو مختلف
 في صحته فالذي يتعلق بالاحكام خاصة مما انفصل على صحته تحسنا به حديث
 مع خلاف في بعضها وفي ترجمه مسلم من التثبات **قال ابن ميثون** سمعت محمد بن
 يعقوب الاخرم يقول ما مضاه قل ما يثبت الحديث من الحديث
 ولما ذكرنا **الدهيبي** في **احمد بن شمس** ان صحاح مسلم **قال** عند الف حديث
 قال يعني بالمكر من حيث انه اذا قال ناقضيه وانما من صحاح **يعني** ان حديثين
 انفق لفظهما او اختلف في كلمة **قال** ذكرنا ان الدين في علوم الحديث
 له عن التواوي ان حديثه نحو الربعة **الف** **قال** والذي يتعلق بالاحكام
 من ذلك يبين فالذي انفق عليه فيها كتاب العجده جثمانه حديث **قال**
الوجه الثاني من الجواب على كلام الشيد انه الله انه انقل صحة
 كتاب الحديث واهل البدع بالان ياده عليه كاشيان مفضل في مواضعه
 ثم انه غش على المجتهد معرفة الحديث وهذا بينا فاض فان كلامه بقطي
 الشهولة لانه اقاما ينفع من معرفة حديث اهل البيت عليهم السلام كما هو
 ظاهر كلامه فانه قد منع قبول المذاهب **واوجب** معرفة قباله رجال
 الاثرين **وهو** اعيان موجود في حديث اهل البيت عليهم السلام لقبولهم
 للمزسل لا لقصورهم في العلم فحينئذ فصل الشهولة القطعية لان ما
 لا يمكن معرفة صحته لا يتعلق المكلف به **فيجوز** الاجتهاد حينئذ من غير
 معرفة شيء من الاحبار الاخذ به كما حكى ابو طالب عليه **انه** من ذهب
 كثر من شيوخ البغدادية والبرصية واقا الامنع من معرفة حديث

ولت

الائمة

في ذلك المأخذ. فالاحتجاج على كونه ما يوجد في كتابه من غير غش على صحة كتابه عنه
والشيد ابه الله لا ينال يقدرا فيها ويثبت الحديث الذي فيها الى ان بابا يقول
في تفسيره في بعض الاقايد رواه مسلم. وفي بعض رواه البخاري يهدي
اللفظ في ذلك **الفصل الثاني** في افتاد الاحتجاج على جواز رواه عن ابيها. والاحتجاج
بجده مذهب على احاديث الشيد. وقاطعة للشكيب. الذي ذكره ومن يله للتشويش
الذي اورد به. **الجواب الثالث** في ان العترة عليهم السلام.
اجتفت على جواز تشبه مذهب الفقهاء بهم. من غير ذكر اسناد وذكر غيره
بجانه ومن عذال المعطل. مع ان بيننا وبين الفقهاء بهم. ولم يكن ذلك الاحتمال
ما نغاسبه فعد ذلك جورا يشبه ما في كتب المختصين بهم ولا تكون الاحتمال
ما نغاسبه **الجواب الرابع** في ان كلام الشيد الله الله سبي على ان
المؤيد عن مقبول. وما ادرى لم يتكلامه على هذا فالظاهر من كلام
المجاهدين. من العترة انه مقبول. وهو الذي نص عليه المنصوص بالله في الصفوة
والشيد ابوطالب في المجري. والامام يحيى في المعيار وجميع المصنفين
من شيعتهم. وهو قول المالكية. وروى ابو عمر بن عبد البر في كتاب
المهميد. عن ابن حزم الطبري العلامة انه اجماع الثابتين. وهو المختار
على بعضيل فيه. وهو يقول من اسبيل الصحابة وبعض الثابتين واليه
المعروفين بالتحريم في الرواية. والفلة مغرقة شرط المرسل. في
الصحيح. واولهون شرطه بالنص كما يشهد الحديث وهو قوي. وبالقران
كن اسبيل الصحابة. من الله عنهم. وكذلك ان شال الرواي لشماع هذه
الكتب المصنفة بل هو اقوي المرسل لوجوه **احدها** ان الكتاب
معلوم بالصحة وروى على سبيل الاحمال انه تاليف لصاحبه فانما يعلم بالصحة
ان محمد بن اسمعيل البخاري صنف كتابا في هذا الحديث. وانه هذا المصنف
المشهور المتداول بين الناس. **وثانيها** ان اهل الكذاب والتحريف
قد بينوا من الكذاب في هذه الكتب المصنوعة فكما انه لا يمكن احداث يدخل
في البيع مثله. في جواز المسح على الخفين. ويقول انه من هب الهادي عليه
دخلى ذلك على خفاط مذهب علم فكذلك لا يمكن احداث ابن بدوي صحيح
البخاري حديث القران كلام الله غير مخلوق. ولا حديث ابو بكر
حليف على امي. ويخبرك من الموضوعات **وثالثها** ان الشيخ الخليفة
كالرواه المختلفين. وانما فيها يد له على صحة ما فيها عن البخاري تطهرا او
ظاهرا فانك اذا وجدت الحديث في نسخة منه سكت باليمن ووجدته في

كتاب الجاهل
بالمسائل

نسخة

نسخة سكت بالغريب. وفي نسخة سكت بالشام. ووجدته في نسخة
الذي شرحه عالم. في بعض اوقات الاسلام. ووجدته في الكتب المصححة
من الصحاح الجاهل بها فيها. والمختصر منها. تجد في جامع الاصول لابي الشافعات
ابن الاثرين. وتجد في كتاب المتن. في الاحكام لعبد السلام بن تيمية.
وتجد في كتاب الامام للشيخ تقي الدين محمد بن علي القشيري. وتجد
في كتاب الجمع بين الصحيحين للموافقة المجددي. وتجد في كتاب الفقه البسيط
التي شرح فيها مذهب اهل العلم. وتذكر فيها جمهورهم. وهذه الكتب قد
توجد كلها. وقد يوجد منها كثير. ولا شك ان الشاظر فيها ان لم يستفد
العلم الصريح. ما شتت له نواظر مشفها على تحض الكذب والمباهنة
لانه يستحيل اجتماعهم وانفاهم على ذلك. لمناغاة من ما هم وتلد اهلهم
واختلاف اعتقادهم ومذاهبهم. فاقول الخوال ان ذلك يفيد الطعن الغالب
المقارن للعلم. فاذا كان الاية قد نصو على قبول المرسل مع خلوه.
من هذه القرائن. فكيف يمكن على من قبله. مع هذه القرائن الكثيرة. فاذا
كان المتعبد في الاحتجاج هو الطعن المطلق فكيف يمكن على من استند الى مثل
هذا الطعن القوي. **الجواب** في الاحتجاج القوي. ان المحتاج القوي. ما
ذهب اليه ابو عمر بن عبد البر. وابو عبد الله بن المواق. وهذان كل واحد علم غريب
بالعنانية فيه فانه مقبول في علمه بحول الله على السلامة حتى يظهر ما جرحه
وتبدل هذه المنصوص بالله على مثل كلام ابن عبد البر. بل الى اوسع منه. فانه
نص مقبول من طاهة السلامة. ذكر ما نصي ذلك في كتابه هو ايه لمشتريين
ويذكر عبد الله بن زيد. ذكر مثل ذلك في البشارات المنظومة وهو الذي اشار
الشيد ابوطالب اليه. في كتاب جوامع الادلة في الاصول. وتوقف فيه في المجري
وذكر انه محل النظر. وحكاها المنصوص بالله في الصفوة عن الشافعي. وهو مذهب
الحنفية باسرهاهم. والادلة على ما ذكرناه الاثر. والنظر اتم الاثر. فقد وردت
في ذلك اثبات **الاثبات الاول**. ما احتج به ابن عبد البر في هذه المسئلة
وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم. يخل هذا العلم من كل خليف غدوله. وهو
حديث مشهور صحيح ابن عبد البر. وروى عن احمد بن حنبل قال هو حديث
صحيح. **والثاني** من البين. وفي كتاب الغل للجلال ابن احمد شبل عنه فقل
له كما في كلام موصوف. فقال لا هو صحيح فقبل له من سمعته. فقال من غير واحد
ميل له منهم **الثالث** مدخيتي به يمكن. الا انه يقول عن القسم بن عبد الرحمن
قال احمد ومكان لا باس به. وثقه ابن المديني ايضا **فصل** قوله

مقدم على
حليل

يحل هذا العلم من كل خليف
عدوله

خبرني به سكن عن ابيه يقول القسم ان عبد الرحمن يعني ان سكننا لانع معان
بن ز فاعه الاله وهو في اسمهم اسمهم بن عبد الرحمن فقال القسم كان ابراهيم
قال بن الذين وقد ورد في الحديث من موافا شديدا من حديث ابي هريره
وعلى بن ابي طالب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو واي اقامه وجا بن منزه
وكلمها صغفه قال وقال ابن عدي ز واه الثقات عن الوليد بن مسلم عن ابراهيم
بن عبد الرحمن قال القسم من اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
وشافه من علوم الحديث للبلقيني قال **الب** ان بلقي لا يفي من نوعا يعني
مستدرا اما هو عن ابراهيم بن عبد الرحمن عنه صلى الله عليه واله وسلم قال
ابن عبد البر من روى عن اسماء بن زيد واي من يرويه با ما يبدلها بغيره
غير مستقيم قال **الب** للبلقيني وقد روي من حديث اسماء واي هزيره
وابن مشغود وغيرهم وفي كتابه ضعف وهو صحيح على اصول اصحابنا لانهم
يطعن فيه الا بالادس قال علي الله مختلف في ان سآله واشنا به فاشنيد العقيلي
عن ابي هريره وعن عبد الله بن عمرو وقال الا شناد اولي ونازعه في ذلك
ابن القطايه وقال **الار** سآله اولي وتوقف في ذلك الخلاف ابن النجاشي
في كتابه التبيين الميز ونازعه الاكثر عن معان بن ز فاعه عن
ابراهيم بن عبد الرحمن القدر بن الشافعي ومعان وثقه ابن المديني وثقه
حي بن معين ولم يترك فيه الا ما يقتضي ان في حوطه بعض الضعيف وقد
عصده الحديث المستند الذي رواه العقيلي مع ان بعض الضعيف في الحوط
لا يرد به حديث الثقة ولكن يردح عليه حديث من هو اوثق منه عند
التقارص واما ابراهيم بن عبد الرحمن القدر بن النجاشي الذي ان شل هذا الحديث
فقال فيه الذهبي نافي مقل ما علمته واهنا ان شل في كل هذا القلم من كل حليف
عبدوله ونازعه عن واحد عن معان وذكر بن الاصبغ في كتاب الشدا فاعه
انه كان من الصحابه والله اعلم ووجه حديثه هو حديثه والله اعلم
وقد روي له شواهد كثيرة كما قد مر من حكاية بنين الدين وضعفها
لانصر لان الضعيف المتوكل به لا الاعتماد عليها مع ان الضعيف يقر به اذ لم
يكن ضعيفا منزه او باطلا او من دود او وجودك فهداه الوجوه مع تضييح
احمد بن عبد البر وتزجج العقيلي لاشنا به مع اماهم وابلأهم يقتضي
نحيه واحسنه ان شاء الله تعالى وهو دة الة على المقصود من تغلب بل حلة
القلم المقروءين بالعمامة حتى يبين حوزهم واغترض هذه الحجة بنين
الذين بانه لو كان خبرا لما وجد في حله القلم من ليس يبدل فوجب عليه على

الامين

الامين **ف** لخصص الخرجا من التخصيص اكثر من ذلك والخبر يعني الامور
وتزججه لما في بعض طرث الى خاتمة من دود بضعفها وعلالها الى الله جبر الزوا
الار **الثاني** **و** لرسول الله صلى الله عليه وسلم واه بن عباس وابو هريره ومغويه
كلهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث بن عباس اخرج
الترمذي وقال **الحديث** صحيح وحديث ابي هريره ذكره الترمذي
تعليقا وحديث مغويه اخرج النجاشي واما ذكره هنا ليل يلق من
وقف عليه في صحيح النجاشي انه لم يرد الحديث اخذ شواهد ونازاد الخطيب
في كتاب الفقيه والمتفقه انه رواه عمر وابنه عبد الله وابن مشغون
وانس فهد الحديث دة الة على ان الله قد ان اذ بالفقهاء في الدين الحديث
والظاهر فمن ان اذ الله به الحديث انه بن اهله وهو مقبول للبدل لا مغيره
عليه على انفراده وفيه بحث يشعب تركناه اختصنا **الار** **الثالث**
قصة النجل الذي قتل تسغه وتسعين وسال عن ابي عبد اهل الارض من مد اخله
سأله فافاته الامويه له بقتله ثم سأل عن اهل الارض من بدل عليه فسأله
فافته بان توبته مقبولة الى اخذ الحديث وفيه انه من اهل الحديث وفي قصته
بعد المعرفه بالعلم انه لم يسأل عن القدره والحديث متفق عليه **الار** **الرابع**
انه قال الله تعالى لموسى عليم ان لتاعبد ا هو اعلم منك يعني الحضر عليم
سأل موسى لقاها من الله تعالى ليتعلم منه وسأله للقاءه ولم يرد انه سأل
عن عبد الله بعد ان علم الله تعالى بقله مع ان من الحاضر ان يكون العالم غير عامل
كيتعلم وغيره ولكن تجوين بعيد قليل الاتفاقات ناذت الوقوع فلم يجب
الاحسن من منه وفي بعض هذه الاثان اثر من ضعف وهو يجرى باجتماعها
وشهادة القران لها وهي الحجة الثانية وهي قوله تعالى فاسألوا اهل الذكر
ان كنتم لا تعلمون فاسأل الله تعالى بشواهم وهو لا يامن بغيره فبدل اطلاله
على جوان شوال الغل على العجوم الا من عرف بقله الذين واما الاستدلال
على ذلك من حجة النظر فهو يبين باب اذ انظار **النظر** **الاول**
ان الظاهر من قله العلم انهم يفتنون لان كان الاسلام الحجة مختبئون
للصباين والمفاضى البالة على الحجة معطون لخر من الاسلام لا يترور
على الله بتعمد الكذب عليه ولا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
والظاهر ايضا فيهم قلة الوهم بعد الاعتماد على الكتاب وطهور الغنايه
بالقرن فالحديث وان كان يغلط في الغريته والفقيه وان كان يغلط

في الحديث فليس ذلك . الذي غيبناه بالفتوى . وانما انما الحديث بمثل في قوله .
وان الظاهر عدم غيبه . ووجهه . وهذه الاشياء في ما مر من القدر . **النظر الثاني** .
ان الامه اجفت على الصلوه . على من هذه صفته وحلف من هذه صفته . وعلى
الاعتداد باذانه . وعلى جوان الترخيم عليه . والترضي به . والاشتغال . والتفكير
ومشايير حقوق المسلمين . واجتمع على ذلك من شرط العبد له في هذه الامور
ومن لا يشترط . وانما قلت . انهم اجتمعوا على ذلك لان العمل عليه في جميع اوقات
الاسلام . في تدبير الرمان وحديثه من غير تكبير من احد من المسلمين
النظر الثالث . انه قد ثبت ان الغاي من الرمان . وعندهم
اد الاجتهاد الى متى . ودخل مضدا من مضات المسلمين . ليشقني فانه سأل
من يراه منتصبا للفتوى . ويرى الناس ياخذون عنه . وان لم يتقدم
له خبره في حاله ولا طول في حجة . الا يجوز ذلك غدا . المستند الى كونه من اهل
العلم . وان اهل العلم من اهل البيا . في ظاهري الاحوال . وغالبها . وكون
الناس يستفتونه . ولو كان من اهل الفتوى والمقامي . ما كان بهذه المنزلة
عند الناس . وهذا كالتقاضي . في معنى قد غدا له المفتي . ولو اجتمع على الغاي
ان يلازم المفتي اوله . ويجتهد في خصه . وشرفه . رت صاه . وعصبه الى الفتا
اجماع الامه . **قال** . الامام المنصور بالله عليه السلام في الصفوة . **اعلم** ان
شروط الاستفتاء . ترجع الى اقل واحد . وهو ان يغلب ظن المستفتي ان من
يستفتيه من اهل الاجتهاد . والعلم . ويجعل له هذا الظن بوجه احدها .
ان يراه منتصبا للفتوى . يستشهد من اعيان الناس . واخذ الناس عنه . وان
يراه من اهل الدين . بان يرى شهادته عليه ظاهره . ويرى الجماعة مطلقه
على شؤله . والاحد عنه . والفرع اليه . او يعلمه او يطمئه من اهل الدين .
ولكن صرف الجماعة عن شؤله بعض الصور . **وذكر** . ان الشرح او الحاشي
فانه قال في المعتمد . شروط الاستفتاء . ان يغلب على ظن المستفتي ان
من يستفتيه من اهل الاجتهاد . بما يراه من انتصايه للفتوى . الى قوله
وان نظره من اهل الدين . بما يراه من اجتماع الجماعة على شؤله . واستفتايه
وبما يراه من شهادته اليه . والدين انتهى . **وذكر** . ان حديث بعض
اوضح دليل على ذلك . فان لاسول الله صلى الله عليه وسلم . بعثه الى
اليمن مقيما . ومعلما . وقاضيا . ولا شك انه مجهول . الخال عند اهل اليمن
او عند الاكثر منهم . لكنهم يظنون من قراين الاحوال . انه من اهل العلم .
والبيان . وقد ذكر المنصور علم ما هو اكثر ترخيصا من هذا فقال عليه السلام

في المستفتي

في المستفتي وذهب قوم . انه لا يجب عليه ذلك بل له ان يقبل قول المفتي
من غير نظر في حاله **قال عليه السلام** . وما ذكرناه هو الذي كان شيخنا رحمه الله يذهب
اليه . وهو الذي يختاره يعني عليه السلام . انه لا يحل له الرجوع الى المفتي من غير نظر .
بل لا بد من النظر لاهليته لذلك . وهذا هو المختار الذي عليه الاجماع . فاذا
تقرر في القاي المستفتي . انه يجوز له العمل . بقول المفتي عند طمأنينه . باحق
الامارات الى حاله . في ساعته واحده من غير سابق خبره ولا طول في حجة . وعلى
هذا عمل المسلمين في جميع الاقطار . والامصار . من غير ان يلقاه عن ذلك
ولا انكار . فغير خاف على المنصف . ان يجمع المذاهب . في علم الحديث
المأخوذ عنهم الاحاديث على صحة المفتي . للقامه في الدنيا . وفي غير
ما يدرون فيه . **النظر الرابع** . ان طلبه العلم . بان الواجب ان يدخل
امهات الاسلام للقرآن . وطلب العلم . فاذا دخلوا استأذنوا عن العالم في الفن
فاذا اجازوا . وبالعالم قرا واعلمه . واخذوا عنه العلم . من غير سابق خبره . ولا
طول في حجة . متقدمه . الا لظن علمه . وبما يراه . وحديثه للصدق . يقبض
لذلك الظن . اكثر من كونه من اهل العلم . والانتصاب للدين . وهذا
اجماع من المسلمين لان منهم من تغله كالمالك للعلم . ومنهم من ينسب عنه
كالمعلم للمقبول للقبال . ويشايير من يعلم ذلك من العلماء . وهذا غير خاف
على العلماء ولا يخافون من طلبه . العلم بصحة ما يحرم ان يحرمهم في ذلك .
كانت بما خافوا من جبابرة الملوك واهل التكر . في الانه . اذا تحرمهم
فتبت بعد ان طاهر العلماء القدر له . والبيان ما لم يظهر ما يحرمهم . والبلغ
العمل بالظاهر . فاذا ثبت هذا . ثبت انه لا قدح في كتب الحديث المشيوعه . فان
الظاهر ان من يثبت وبين مصنفيه . كلهم من اهل العلم . ويغلب على ظن كل
مصنف انه ليس منهم احد . من اهل الفسق والفواحش . والظاهر بان كتاب
العباير . وثانيهم من تتجدد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وما يسميهم محمد الله الامن يظن فيه . وامانته . ومن لم يحصل له هذا الظن
خبر من عليه الر . واياه . وخبر من عليه التكبر . وكله متعبد بظنه .
النظر الخامس . اجفت الامه . على قبول علوم الادب . من اللغة
والمعاني . والفقه . بنقل علماء الادب . من غير تعرض الى جدخ . وتعديل
غالبا . وفي هذا ما يدل على صحة كلام ابن عبد البر . من قبول العلماء في ثوبهم .
التي ظهرت عنانهم . فيها حتى يثبت خبرهم . فهذه الوجه . مما يكن ان يقوى
بها ملك الى عمر بن عبد البر . وقد مال ابن الصلاح . ان في قوله استأذنوا

في

غير موصى ولا شريك. ان المسئلة محتملة للنظر وان في ادلتها قوله. فان قلت
شبهه هذا القول الى ان عبد الله وحده. يد له على شدة واد. واطلقات العلم.
على ما لغته. قلت ليس كذلك. فقد ذهب جماعة من العلماء الى قول
الجهول مطلقا. سوى كان من اهل العلم. ولم يكن منهم وهو احد قول
المصنف بالله عليه. وحينم الفقيه عبد الله بن زيد. واما هو من
حكمه في الدرر المصنوعة. وحكمه الامام المصنف بالله عن الشافعي في كتاب
الصفوة. وهو مذهب للنفقة باستزهم. وتوقف السيد ابو طالب في قبوله
في جوامع الادلة كتاب المجري ولم يقطع بانه. وقال المسئلة محتملة للنظر
ورجح السيد ابو طالب قبوله في جوامع الادلة. واثبات قاضي القضاة.
في العهد المقبول. فالذهاب الى ما قاله ابن عبد البر. لم يأت ببديع. بل قوله اقوى
من قوله من يقبل المجاهيل. على الاطلاق. واعلم ان مقتول الكلام في هذه
المسئلة بذكر سؤال وجواب. اما السؤال. فيقال هذه.
بينه على حسن الظن بحله العلم. والقول بان المخرج نادر فيهم وانه
اذا كان نادرا. فالحكم بالنادر بتقديم المخرج على الغالب الخارج. وتقديم
المخرج على الخارج ضروري الفتح. والتوقف ايضا مشاواه بين الرأى
والمرجوح. والمشاراه بينهما على الاطلاق. فتبطل بالصحة لكن كون
المخرج نادرا. انهم غير مسلم. فان دفع الغيبة والحسد والمناسنة
في الدنيا كيف ينالهم. والقيام من هذه الاشياء غريب. والحوادث
عن ذلك اما قوله. ان المخرج غير نادر فيهم فهو بناء على ان كل من
ضدك منه فغل فيه. فهو مجروح. ومنى سلم له ان العبد الله هي ترك جميع.
التوبة. والمقاصي فالسؤال واقع. ولكن متى فسرنا العبد الله بهدي
عن وجودها في جميع المواضع. التي تشتت فيها كعقد النكاح والطلاق على
السنه والشهادات في البيوع. والحقوق والخروج. وتجدد الشريعة على ما بين
ان العبد الله من تبه دون هذه المرتبة. وفي الحديث عن الى هزيرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم. انه قال. من طلب رضا المسلمين حتى
يئاله لم يلب عذله جورته فله الجنة. ومن غلب جورته عذله فله النار
رواه ابو داود. وقال الحافظ ابن كثير استاده حسن. ولا يهمل
المؤمنون مسلمين ومومنين. وتجدد الشريعة على قبولهم كما تقدم. وقد قال ذلك
ابو الحسن لانه قال في المحمد في تفسير لفظه العبد. ما هدى لفظه
وتقوى. ايضا فمن يقبل رايه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

المجروح
المجروح

مسئلة العبد الله

وهو من اجتناب الكبائر. والكتاب والمستحبات من المقاصي والمباحات والمستحبات
بالتلخيص بوجه والمباحات. بالكل على الطريق. ومنها يقول هذا ما روي في الحديث
واجبت عليه الا انه من انه لا يقبل. من بينه وبين اخيه اخوة. مع انه يقول.
على من ليس بينه وبينه اخوة. فلم يخرج المسلم الثقة بالاخوة القويمة وبين اخيه
ما لم يشرف في العبد. الى حد لا يتجاوز الى اهل الدين. واما حجة الاخوة
توفيقها كثير من اهل الحديث. قال الله تعالى في صلة اهل الجنة. ومن عينا
ما في صدرهم من عمل. وقد حكى الله تعالى في دفع بعض المقاصي من انبيائه
الكثام عليهم افضل الصلاة والسلام. وقد جوز المصنف في كلامه شهادته
الفقه المتأخرين عبد الصبور. ونظر الى مصلحة الفاتحة. وكيف يقبل
من هو من القائلين بركات الاسلام. والمجتهدين للكبائر والمقاصي الخبيثة
ولما لم تشبه الخنة بغيره من المقاصي. وان من تراكب شهادته هو له
ورايهم واعتبرت قول من بالله عليه. انها الحجة من كل
شبهه وبخا شبه النفس في كل طرفة. وخبر هذا من التشديدات. وتقطعت
المصالح والاحكام. ونصرت جميع اهل الاسلام. ولم يكذب الانسان حجة
من يشهد على النكاح. ولا يجد القاضي من يشهد في الحقوق. ولا يجد القاضي
من يبينه. ولا القارئ من يقره. سوى كان طالبا للاحتياط والتقليد
ان التقليد ايضا يحتاج الى عناية من قبله وعبد الله من يدرى له مداه القام
واهل التجرد من الغيبة ومن شياغها. والقائلين بما يجب على اخذ المشورة
من ان كان لها والمتنزهين من الشبهات. اجمع اعز من الكبائر الحرة.
واذا وجدتهم فلانكاد تجد هم الا اهل العبادة. والرهبة والاعتدالي دون
اهل التدبير ليس والفتوى. فلما شرطنا هذا في المفتي والمدرس. والشاهد
في الخوف. والشاهد في النكاح. لغفلت المصنف من غير شك. وتقطعت
المصالح بالارباب. وقد قال الشافعي في العبد الله قوله اشكسته
كثير من العقلاء بعده. قال لو كان العبد لم يرب لم يجد عذله
ولو كان كل ذنب لا يمنع من العبد الله. لم يجد حجة رجا. ولكن من ترك الكبائر
وكانت بخا شئته اكثر من مشاويه. فهو عديل حكى معنى هذا عنه التواتر
في الروضة. وقال عبد الله بن زيد في الدرر في تفسير لفظ العبد ومعنى
كونه عذله انه يكون مؤدبا للواجبات. مجتنب للكبائر من المستحبات.
وخديث ابي هريرة الذي تبناه في من غلب عذله جورته تسجد لهذا
واما اهل الرواية الشافعية والحق العظيم. بقدرت يد نوبهم.

وهو من اجتناب

ويؤمنون أنفسهم بذلك . وقد سوي الاغش عن ابن ابيهم النبي عن ابيه .
قال قال عبد الله بن علي بن سفيان . لو قيل بذي نون ما روي عن علي بن ابي طالب
 وحسن علي بن ابي التراب . ولو روي ان الله عز وجل ذنبا من ذنوبي . واني دعيت
 عبد الله بن ربه . وروي الاغش عن ابن ابيهم النبي عن الحزب بن سفيان .
قال اكثرنا على عبد الله بن ربه . **قال** وقال الله الذي لا اله غيره لو يعلمون علي بن
 الحسن التراب علي بن ابي . **قال** المذهب الذي روي هذا من غير وجه عن ابن
 سفيان عن ابي الله عنه . وقد روي عن ابي التراب انه قال ان الله اجاب
 ابن سفيان عن الشيطان . على لسان ربه . وامن عن وجه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم . لو كنت مؤمرا احدا من غير شؤره . لا تروى ابن ام عبد . **قال**
 علم لا يصح لا ياتي ما في ضيق لها من ام عبد . وجاعته عليه السلام انه قال اهتدوا
 بهدي عثمان . وفتكوا بغيره ابن ام عبد . رواه الثوري . **قال** واسد ايل
 عن منصور . فاذا كان مثل هذا الضاحك الجليل بعلم بالله الذي لا اله الا هو
 لو يعلم اناس ذنوبه فتو على الله التراب كيف بين هو وبنه من شايذ المؤمنين
 والكلام في هذه الجمله كمثل التوبيل . لتعلقه بالمضام المرسله . ومليحون منها
 وما لا يخفى . وبالله قول الراجح في ذلك وما يرد عليها . وهذا باب
 واسع وجن غيب وليس القصد الاستيفاء . ولما القصد التبيين على منازات
 الانظار وللمناظر نظره في مثل هذا فنده من المسائل الظنيه . والامر فيها
 قريب ان شاء الله تعالى . فنده مقتويات لا اعتمادنا في روايه الحديث على مرسل
 الثقة ولما يعتمد عليها في اسناد الحديث . وتسميته مستبدا . وتوجه جدي على
 المرسل لان حال المستبد من اهل العلم الذي دلت هذه الوجوه على قبولهم
 فاما قبوله في معرفه صحيحه . فاعتمادنا فيه على قبول المرسل . على
 الشرط الذي قد سألنا عما ذكر من هذه الجاهل . فمن ابيهم عليهم السلام
 وان قد ناعيم صحة الطريق المستبده . **الحاجب الثاني**
 ان كلام السيد ابيه الله تعالى عليه . انظر في نقضه لانه ليس مما
 خص محمد بن ابراهيم . بل هو تشكيك في القواعد الاسلاميه . وتشكيك على اهل
 الملة المحمديه . وذلك انهم اجفوا على حسن الرجوع الى الكتاب والسنة في جميع
 الاحوال على الاطلاق . واجفوا على رجوب ذلك على جميع المكلفين في بعض الاحوال
 والسيد ابيه الله تعالى في التشكيك . على من ان ادل الرجوع الى الكتاب والسنة
 بحيث لو تعبد البعض الفلاسقه لتشكيك على المسلمين في الرجوع الى كتاب
 ربهم الذي ابراهم عليهم . والاعتماد على سنتهم الذي ارسلاهم . ما

ان قال

سراج

يحيى

لا ادعى ما ذكر

من ادعى ما ذكر السيد . فانه تشكيك في صحة الاخبار النبويه وطعن في جميع طرقها
 وطعن في الشك في الاسلام واثباتها . وفي اسلام من استطاع ان يشك في
 اسلامه حتى يشك في اسلام الامامين الكبيرين مالك والشافعي فنفخ .
 من معرفه حديث الفقهاء . ووجب معرفه رجال الاسانيد . ومعرفه عبد الله
 وعبد الله من عبد الله . وعبد الله من عبد الله المفضل . وهذا غير موجود في حديث .
 اهل البيت عليهم السلام . لقبولهم المرسل . ولهذا لم يقتضوا في الخروج والتفريق
 ومعرفه الرجال واختصار اذكر الاسانيد . فان ذكرت في بعض كتبهم البيهقي
 التي لا توجد في هذه الامور . فذكرها لا ينفخ . بل ذكرها تصدق . وذلك لان المرسل
 مقبول . عند كثير من اهل العلم . ولما المستبد فان كان كجاءه
 معروفيين بالعدله فمقبول بالاجماع . وان كانوا غير معروفيين
 فمقبول عند من يقبل المرسل . وعند مستدرك القدره . والاشارة
 الموجوده في كتب اهل المذهب من هذا القبيل بالصدور . لانه لا يعرف
 احوال رجالها . الا بالرجوع الى كتب الفقهاء في معرفه الرجال . وانما كثر من
 اهل البيت يقبل فتاات الشاويل . **قال** ما بالله هو الظاهر من مدب
 اصحابنا وكثر منهم ادعى ان قبولهم اجماع . ومن لا يقبلهم فانه يقبل من سل الثقة
 ممن لا يقبلهم مطعون . احتمال فتاات الشاويل الى من سل اهل البيت عليهم السلام
 من يقبل المتأول ومن لا يقبل . وقد منع السيد من قبول كل حديث ختم
 ان في رواية ناسق تأويله بحجج الاحتمال . **قال** لا بد من تزييه صحته . و
 شياتي كصق هذه النكته في الاشكال الرابع . اخذ الفضل الثاني من الكلام
 في المتأولين ثبتت هذه ان السيد ابيه الله . شدة طعن في معرفه السنه
 النبويه المرويه من طريق العترة . والمرويه من طريق اهل الحديث لانه
 منع من قبول المرسل . الذي مبداه حديث العترة عليه . ومنع من معرفه
 عبد الله اهل الاسانيد . التي مبداه اهل معرفه اهل الحديث على تسليم صحته
 وذكر صعوبة معرفه الناسخ والمنسوخ . والخامس والغام وغير ذلك
 مما ياتي لفظه ونقصه ان شاء الله تعالى . ثم انه شكك ذلك المشكك في معرفه
 نفس القرات مما فيه من الناسخ والمنسوخ . **قال** والغام والخامس
 ودقوت العمل بالغام والظاهر على معرفه ما في السنه . مما يوجب تأويل
 الظاهر وحضيض الغام . مع تشكيكه في معرفه السنه فاشكك في
 معرفه معنى القرات . ثم تشكك في معرفه اللغة والعربيه اللتين هما
 عمود تفسير الكتاب والسنة . ثم منع صحته عن اللغويين . والنحويين

والمرسل من اهل البيت عليهم السلام والاشارة الى انهم لا يقبلون من غيرهم

ولم يشروا ان يكون

في معرفة معنى كرس

وصحح بأن اتفقوا في رايه . الصحيح م متقدّر هكدي اطلق القول بهذا
وجز مربه ونقطه عن الشك . والبرّ قد ولم ياله باليمن منه من سبب باب جوع
المسلم الى كتاب م سجد ونعالي الذي ان له عليهم . نور اوهدا وعنه
لمنتك به الجبر . والقول ان الكرم هو عظمه الله عند مؤك لجأت الضلالت
اليوم القيمة وليس عظمه للفرد الاكل . من هذه الامه . دلائل الفرد الثاني
والثالث بل هو حجة الله الغم . على صبح عباد ه الى يوم بلقوة . ثم ان السيد
شكك في قبوله القويين . والغويين على تسليم صحة الرواية عنهم وثبوت انصافها
م فقال ان قبولها منهم على سبيل التعليل لهم . ومنع من التفسير بهذا
م الوجه . وهذا ما لم يقل به احد . وليست شجرة كفت الاجتهاد في ثبوت
لغة العرب وهل ملته طريق اليها لا بقوله الثقات سلك ما الله معنى للاجتهاد .
في ثبوت الاحاديث المتبوية . الا بقوله الثقات . متى كان قبول الثقات تقليدا
عند السيد مذهب على المحدثين ان يجتوا الموت . من العرب لم يخالوهم عن
الغريبه فيأخذونها عنهم سادهم . من غير تقليد . اركب السبيل غنده الى
مظنه الله الغريبه بعد منعه من قبول الرواه . وتعليله لذلك بكونه تقليدا
لهم لا بكونهم مجزوحين ولا مجهولين . فاما المتواترات الصراحت فلا تفتي
لكي المجتهد . ولا تشي مغربها . فقها ولا اجتهادا . وتداخل الغلبا من صرح بواجب
الاسلام قد يارحبا على قبول الثقات فيما لا يدخله الظن . والاجتهاد الامن
شد من تكله المعجزة . وان يطبق اجماع السلف الصالح على ذلك قبل حدوث
هولاء الخلفين . واضيق فضلا الاجتهاد ونجوم الامة بعدهم على ذلك . ودانوا
به فن تأخذ قري ما انظر ذلك احد . ولا شك فيه مسلم . وقد اورد ابن
الخطيب الرازي في محصوله هذه الشهية . باطل من كلام السيد . واوضح
وهي احدى دواهي كتابه . وكتبه هديها على اسلوب دقيق مضط على
كثير من السالطين فيه . كبريئة الانفضال منه . لكنه اجاب عنها . ولم
شكك عليها كما فعل السيد ابيه الله والسيد منته عن قصد التشكك .
في الاسلام . وكتبه ما ولفح بالتفتت في رسالته لن منه ذلك من غير قصد
والفتت والفتن في الامور بخلاف الانسان الى ما لم يقصد وجرت اليه ما يكره
ولهدي جأت النشئة بالاعتدال في صبح الامور . **الجواب السابع**
قال الله تعالى في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم . وما ينطق عن
عن الهوى ان هو الا دعي بوقى . وقال الله تعالى فيها وانه الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم . ان نحن نزلنا الذكرا وانزلنا لحا فطون . وهذا

ط
طابق

يعني

يعني ان شريعه رسول الله صلى الله عليه وسلم . لا تزال تحفوظة وشنته
لا تخرج تحت وشته . فكيف يكفر السيد ابيه الله . في تشويش قلوب الراعيين
وحفظها ويؤيد الطرقت الى معرته مغناها ولفظها . **الجواب الثامن**
ان كتب الحديث وعينها من كتب الاسلام . موجوده محمد الله في خراسان الامة
والعلماء صلى الله عليه وسلم . نلو تدرث ثابوت اهل العلم والتقدم له لجانا ان نجل
ما في الكتب . التي كتبت العلماء الثقات عليها خطوطهم بالصحة والشماع . متى
عزنا انها خطوطهم . اوعلى صحة ذلك على طريقتا بالقران . او اخيرا بذلك
من شوق به وهذه احدى طرقت القران وايه . وهي المشية بالوجاه . ذه . وقد ذكرها
الاضولثون . والمحدثون . **قال** الامام المنصور بالله علم
في صفوة الاختيارات فان علم على طريقتهم . وعرف على شيخه . او حظا
نفسه فيما يغلب على طرقت . انما لا تقع الا فيما شيعه . فقد اختلفوا في ذلك . فكل
شجرات حجة الله عن اي خبيفة . انه لا يجوز له ان يزويه الى قوله وحكي
عن اي يوسف ومحمد والشافعي جواران وايه . وجوب قبول خبره .
والجل به وهذا احد غير بعيد . على اضلنا بل هو الذي فتننا لانت اكثر الاخان
والشرايع منبتها على غالب الظن . والليل على صحته ان الصوابه تفوق على العمل
العمل بما هنالك . واجمعوا على ذلك . واجمعهم حجة . ولهذا فانهم رجعوا الى كتاب
عمر بن حريم الذي كتبه اليه النبي صلى الله عليه وسلم . واخذوا كثير من الشرايع
منه وعولوا على مجز ذلك الخط . لما علم على طرقت صحته . وانه باطلا الذي صلى الله
عليه وسلم . **قال** الامام المنصور بالله علم في مجموع المنصورين
في الرسالة المعروضة فيه ما جوبه . الرافعة للاشكال . الفاتحة للاتقال . وقد اكثر
من الاحتجاج با شيئا من شجرة الهادي علم . بالفظه فان قيل من اين لهم
صحة ذلك **قلت** هو مدكور في شجرة . والرواية من الكتب المشهورة
عبدنا جارية . وان تعدت توصيل شماعها . فان قيل ومن اين جرد ذلك قلنا
دليله كتاب عمر بن حريم . فان المسلمين رجعوا اليه . ونصّلوا به الاحكام ونقضوا
العصايا . وليس مغرم منه . الا مجز ذلك الخط . والشماع . واجمعوا على ذلك فليكن
قلنا يجوز ان رايه الكتب المشهورة التي هي مصانف اليه . وان لم تكن شماعا مفضلا
يقيم ذلك موثقا انتهى **جذب** وفيه ما ترى من التضرع بان الصوابه
عولوا على مجز ذلك الخط لما علم على طرقت صحته . ومداحت علم في كلامه هدي
تجيب . اخذها ان كثير من الاخبار والشوايع مبناها على الظن وشيئا
نقدت هذا البليل في **الجواب** التاسع ان شاء الله تعالى . وانما كتاب

كتاب عمرو بن حزم وهو كتاب مشهور مستفيض وفيه كلام كثير
 ذكره الحافظ ابن كثير البصري وقد أحضر له بطوله ولكن أشير إلى بعضه
 فأوردنا **قال** ابن كثير قد روي هذا الحديث مستنداً ومن مثلاً **أما**
 المستند فزواه جماعة من الحفاظ وأما الآخر فزواه النسائي في سنينه
 والإمام أحمد في مسنده وأبو داود في كتاب المراسيل وأبو محمد عبد الله
 بن عبد الرحمن البزار في مسنده وأبو يعقوب بن شعيبان في
 مسندهم وزواه الحسن بن شفيق الفسوي وعثمان بن شفيق البزازي
 وعبد الله بن عبد العزيز البغوي وأبو زرعة رآه في نسخة وأحمد بن الحسن بن
 عبد الجبار الضوفي الكوفي وخامد بن محمد بن شبيب البجلي والحافظ الطبراني
 وأبو خاتم بن خبات البستي في صحيحه من طريق مسلم بن داود الخزازي
 من أهل دمشق **وقال** هو ثقة مأمون **وقال** الحافظ أبو بكر البجلي
 أثنى عليه أبو زرعة وأبو خاتم الزائري وعثمان بن شفيق البزازي
 وجماعة من الحفاظ وزواه هذا الحديث موضوع لاشناد حسناً **وأما**
 الحديث **فقال** ابن كثير وقد روي من مثله وجوه أخرى كزواه يونس
 بن يزيد زواه عنه النسائي وأبو داود وكذا زواه شفيق بن عبد
 العزس زواه عنه النسائي وزواه الشافعي عن مالك عن عبد الله
 بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه من مثله وكذا زواه
 الشافعي أيضاً عن مسلم بن خالد عن بن جريج عن عبد الله بن أبي بكر بن سنان
قال ابن جريج **فعل** لعبد الله بن أبي بكر أفي شك أنت أنه كتاب
 النبي صلى الله عليه وسلم **قال** لا وزواه عثمان بن شفيق
 البزازي **فقال** يانغيم بن حماد عن ابن المبارك عن مجمر عن عبد الله بن بكر
 بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده وذكره بطوله وقد أشير إلى نحو
 هذه الطريق أبو أحمد بن عدي **وقال** وذكر ابن كثير اختلاف في صحة
 الطريق الأول من طريق هذا الحديث وطول الكلام في ذلك **قال**
 وعلى كل تقدير فهذا الكتاب متداول بين أمته الإسلام قدماً وحديثاً
 بغير من عليه ويقتضون في مهمات هذا الباب إليه **كما قال** الحافظ
 يعقوب بن شفيق **قال** أعلم في جميع الكتب كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم
 كان أصح من شول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون يترجمون
 إليه ويترجمون إناهم **وقال** شفيق بن شبيب الكوفي في الحديث
 في الأهم من عشره وفي الأهم يليها بعشره وفي الذي يلي الخضر بن شمعون

وفي الوسط أحضره

وفي الوسط أحضره

وفي الخضر بن شمعون **فلم** واحد كتاب إلى عمرو بن حزم فيه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم **قال** وفي كل ضيق مما هنالك عشر من الدليل صار واليه
 زواه الشافعي والنسائي وهو صحيح إلى شفيق بن شبيب هذه هي الطريق
 الثانية المرسلة **واعلم** أن المنصور بالله عليه لم يدر حتى هذا الحديث
 وإنشأه في الاحتجاج به إلى الاعتقاد على الجماعة على العمل به وذلك واضح في كلامه
 وقد بطل بقوله على ذلك الحافظ يعقوب بن شفيق ونسب العمل به إلى العجائب والتابعين
 وكذلك الحافظ ابن كثير البصري **فإنه** ذكر ما هو في بعض دعوى الجماعة كما تقدم
 وقد خالف جماعة في بعض طرق هذا الحديث وذلك لا يضر بعد ثبوت الجماعة
 على العمل به ولعلهم لم يعرفوا هذا الجماعة ومن عرفت صحة على من لم يعرف إلا
 أن يكون خلافهم مخصوصاً بتلك الطريق مع الاعتراف بصحة الحديث من غيرها
 فلا إشكال حينئذ **فهدى** السلام نخب من كلام المنصور بالله عليه لم
 لبيان صحة الحديث الذي أخرج به عليه لم ثم تعبد إلى حكمه إجمالاً واليه
 والعلما في الرجوع إلى الخط من ذلك كلام الإمام يحيى بن حمزة عليه **فإنه** ذكر في كتاب
 المغيرة طرق الرواية إلى أن قال وزواه الأئمة المذكورين السماع ولا لقراءة
 لما في الكتاب لكنه نظر في ذلك **فلم** يروى من خطه أو من غيره ذلك وهذا
 مما قد وقع فيه خلاف بين العلما **فذهب** بعض أمته إلى أنه إن ذلك لا يجوز
 وهو رأي أبي حنيفة وهذه الثانية إلى جوارحه وهو رأي أبي يوسف ومحمد
 واختاره ابن الخطيب البزازي والمحتمل عندنا هو جواز العمل على ذلك
 دون الرواية لأن العمل إنما يستند إليه الظن **وهو** ضل كما هنا فاما
 الرواية فلا بد فيها من أمر رآه ذلك وهو القطع بمشند حوزة رآه
 انتهى **فانظر** إلى تصحيحه عليه لم بأن العمل إنما يستند إليه الظن وأما
 ما في المغيرة للحضر على سبيل المبالغة لما كان هدى هو العايب والأما علم
 مستند للعمل صحيح ولكن على سبيل الاعتقاد **لأن** على سبيل الوجود المتختم
 فلا يشترط لما لك إلا الظن **وانظر** إلى قوله عليه لم لما يروى من خطه أو من غيره
 غيره ذلك **فما** جان العمل بما يروى من خطه أو من غيره **فانظر** إلى تخليده
 جواز العمل وعدم جواز الرواية **فإنه** واضح في بيان مقصده أنه جواز
 العمل بالظن **الذي** لا يقل معه الرواية **وقال** الإمام المهدي محمد بن
 المظهر عليه لم في كتابه عفو الفقهاء في تفسير قوله عليه لم في القضية
قال عليه لم **فإن** ما لفظه **ان** قيل وهل يجوز أن يروى عن الخط من غير رواه

جواز

قلت هو احد الطرق عند بعضهم . وهو الذي اختاره في سبدي ووالدي
امير المؤمنين قدس الله روحه . ونور صديقه . والوجه في ذلك ان كتاب
عمروس حرم روى عنه الجماعة . من ان باب المذهب . وليس الا انه اخرج من
عين شاذ فان اخرج الكتاب بشيخ وعليه خطوط الشيوخ صح للراوي ان يروي
عنه كان يروي بها للشيخة . وقد اشار الى ذلك الامام الموقر على الله احمد بن مسلم
سلام الله عليه ورواه عنه . وقوله عن الامام المنصور بالله عليه . ذكرها
في الضعوه وعندها التي كلامه عليه . منقول من خطابه المباهة كهولته منه
من نجوم ائمة العزة عليهم السلام . الامام احمد بن مسلم . والامام المنصور بالله
عليه والامام يحيى بن حمزة . والامام المطهر بن يحيى . والامام محمد بن المطهر عليهم السلام
اجاز ما ذكرناه . وقال الحاكم في المستدرج للقبول اذا وجد في كتابه بخطه وعلم
انه نسخ على الجمل ولا يعلم انه نسخ فظلا معينا فانه يجوز له ان يرويه . وهو قول
ابي يوسف ومحمد والشافعي واكثر الفقهاء . وثانيه انه اذا علم في الجملة ان ما في
كتابه نسخ ولا يدرك متى نسخ ولا كيف انسخ فانه يجوز له ان يروي ويقبل عنه .
قال القاضي الفاضل رحمه الله في حلال بين الفقهاء . وثالثه اذا اخرج كتابه
بخطه وطعن انه نسخ عنه غير انه لا يتيقن عند اية طعن ان يكون بخطه . الرابع
سخره مع جوارحه خلافة . فعند ابي حنيفة لا يجوز ان يروي وهو احسن القاض
واكثر المتكلمين . وعند جماعة من اصحاب الحديث يجوز ان يروي الى قوله في الاحتجاج
على العمل على كتابه لان الصحابة . والثاني من كان يروي عن من الكتب من غير
تكرار مع علمهم انهم كانوا لا يتدكرون تفصيل ما فيه . ولان الصحابة كان
يغفرون يعمل على كتاب بعض . الا انهم انما كان يكتبون في الغالب وقصاصة فيقولون
بذلك وكذلك كتب النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الشيخ ابو
الحسن في كتاب المعتمد وقد ذكرنا ما يفعل اذا علم شاعره واذ لم يعلم ولا يظن
ثم قال ومنها الامور التي شاعره لما في الكتاب ولا قرأه له . ولكنه يغلب
على طمته شاعره لافترائه لما يراه من خطه . فهذا هو الذي ينبغي ان يكون
الناس اختلفوا فيه فعند ابي حنيفة . انه لا يجوز ان يروي ولا ان يعمل به
وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي يجوز له الرواية ويجب العمل عليها لان الصحابة
كانت تعمل على كتب النبي صلى الله عليه وسلم . يجوز عليها على ما يروى
من حم من غير ان يروي له اذ لم يعلموا الاصل الخط . وانه منسوب
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال عبد الله بن زيد في كتاب
البر والبر المنقول من اختلاف الله متى عرف خطه . اوجبه استناده وعلم انه لم يكتب

ساج

الما شفعه

الما شفعه قبلت روايته . واما اختلفوا اذا قلنا انه خطه اوجبه استناده
فقد هبت انا نقبل روايته . وهو مدعي طائفة من الفقهاء واخرج وجهين
الاتفاق ان من بحث عن الاخبار علم انه ضل الله عليه واله وسلم
كان يكتب الى الناس . ويقل على ما ياتيه من الكتب بالاسلام وعنده . الثاني
ان الصحابة اجتمع على ذلك . فان من ضمن الاخبار علم ذلك عنهم ولهم انجلوا
على كتاب عمروس حرم . في ما فيه من الاحكام والكثير من النسخ والبرهان . وعنده
ذلك . وقال الرازي في المحصول . ورواه عن ابي بكر بن عمار . ولا
قد الله لما فيه لكل بطون ذلك لما بين من خطه . ثم حكى الخلاف كما تقدم ثم قال
الاجماع والمحققون . اما الاجماع فهو ان الصحابة كانت تعمل على كتب رسول الله
صلى الله عليه وسلم بخواتمه لعمروس حرم . من غير ان يقال ان راوي يروي
ذلك الكتاب لهم . واما على الاجل الخط وانه منسوب الى الرسول فيان مثله . في
سائر الروايات . واما المحققون فلان الطعن هنا حاصل في العمل بالخط واجب
انهم . قلت اكثر ما احتج به من تقدم ذكره حديث عمروس حرم
ويمكن الاحتجاج هنا بعينه من ذلك الحجة العقلية . في العمل بالخط وتقريرها
مغذون وهي قوله حديث . ومنهم من حديث من يروي ما خلق امرؤ
مسلم له شيء مما يروى فيه يثبت ليلتين . الا ووضيته مكتوبة عنده يتفق
على صحته . قال ابن يمينه عبد السلام . واه الجماعة واحتج به من يعمل
بالخط اذ عرف . قلت الغلبة في المعرفة طعن الصحابة والتعليل به اولي
من المعرفة . ومنهم من اعان ابن عباس لما نزلت ان الذين يوقاهم المديكة
طالبوا انفسهم الاية . فلا كان قوله بلكه قد اشلوا وكانوا مستحقين بالاسلام
فلما اخرج النبي صلى الله عليه وسلم الى ابيد وحج المشركون اخرجهم
معهم مكرهين . فاضيب بعضهم يومئذ مع المشركين . فقال المشركون
اصحابنا هؤلاء كانوا مسلمين . اخرجهم مكرهين . فاستغفروا لهم فزالت
تكتفوها الى من بقي منهم بكة . فخرجوا حتى اذا كانوا ببعض الطريق ظهر عليهم
المشركون . وعلى حمزهم فاحرقهم فاحرقهم فاحرقهم فاحرقهم . فزالت
الناس من يقول . امنا بالله فاذا اودى في الله فعلت ونسنة الناس كفد الله
فكتب المشركون اليهم بذلك . فخرجوا فزالت ثم ان راكبا للذين هاجروا . من
بغدا فقتلوا . فاجهدوا وضروا . ان راكبا من بعد ما العفوة رحيم . فكتبوا
اليهم بذلك . واه البهائم يذال الصبي . غير محمدين شرك وهو ثقته
والذي الحاربي بعينه قاله الهشبي . روي عنهم اجمع بالخط بالخط كما علموا

عن أبيه الثقة بالفقيه. وظهرت ذلك من غير تكبر يفتي إجماعهم وهو ثقة شريفة
 وقال الشيخ الحافظ أن الصلاح في كتابه علوم الحديث باللفظ القسّم
 الناس الوجاهة وهو مضبوط لوجوهه مولد غير مستوفى من الغريب. وروينا
 عن المعاني من مركزها الهزواي العلامة في العلوم أن المولدين قد عواق له
 وجاده بها أخذ من العلم من حقيقته من غير شاع. ولا اجازة ولا منازلة
 من يعرف الغريب بين مضاد واحد للثنيين من المعاني المختلفة بغنى قولهم
 وجبه صلاته وجدانا وبطلوبه وجودا. ون الغضب موجه. وفي الغنى وجد
 وفي الحب وجد. **مثال** الوجاهة أن تعقف على كتاب شخص فيه آحاد
 بغير خطه ولم يلقه. ادلفيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجبه خطه. ولا
 له منه اجازة ولا فيها. فله ان يقول وجد خط فلان او قرأت خط فلان
 او في كتاب فلان خطه. اما فلان من فلان ويدكن شجرة. ويثوث سائر الشباد
 والمثني هذي الذي استمر عليه العمل قديما وجدينا. وهو من باب المنقطع
 والمرسل غير انه اخذ شوا من الاتصال بقوله. وجد خط فلان واذا
 وجد خط فلان في تاليف شخص. وليس خطه فله ان يقول ذلك فلان او قال
 فلان وهذا منقطع لم يخذ شوا من الاتصال. وهذا كله اذا وثق بانه خط المذكور
 وكتابه فان لم يكن كذلك. **قال** المعني عن فلان او وجد عن فلان. او
 يوجد ذلك من العبارات. ولفظ في المستند فيه بان يقول ما قاله بغض من
 تقدم قراءة في كتاب فلان خطه. واخبرني فلان انه خط فلان. فاذا ان
 ان يقول من كتاب منسوب الى مصنف فلا يقبل **قال** فلان كذا وكذا
 الا انه وثق بخطه النسخة. بان قابلهما هو وثقه غيره على اصول مستعجده
 كما يضا عليه في اخذ النوع الاول. **قال** التواوي في شرح مسلم
 وقد ذكر قول ان الصلاح هذا بل تكفيه ان يقابل الكتاب على مثل واحد صحيح
 ولا يجب ان يقابل على اصول مستعجده. **قال** ضد النواوي فان الظن خطه
 بالمقابل على مثل صحيح. وان كان واحدا **قال** الصلاح فاذا لم يوجد ذلك
 ولا يجوز فليقل المعني عن فلان. او وجد في نسخة فلان من الكتاب الفلاني
 وما اشبه هذا من العبارات. وقد تشاع اكثر الناس في هذه الامان
 باطلا لفظ الجاهل في ذلك. من غير تحري وتثبت فيطالع احدهم كتابا منسوبا
 الى مصنف معين. وينقل منه عنه من غير ان يثق بنسخة النسخة قائلا **قال**
 فلان كذا وكذا. او ذكر فلان كذا وكذا. والشواهد ما قبله مناه فان
 كان المطالع عالما نبطا. حيث لا يثق عليه في العايب مواضع الاستقاط وما

انه خطه او يقول وحده
 وربما طست من
 بخط فلان او من كتاب
 وذكر انه فلان ان
 ومن كتاب قبله

اختر عن حسنة. راجونا ان يجوز له اطلاق اللفظ الجاهل من يما يحكيه من ذلك
 والى هذي فيها احب استرجح اكثر من المصنفين. فيما نقلوه من كتب الناس
 والجله فبني الله تعالى هذي كله كلام في كيفية النقل بطريق الوجاهة
 و**قال** جوا من العمل اعمادا على ما يوثق به منها. فقد روي عن بعض المالكية
 ان معظم الحديثين والفقه من المالكيين. وغيرهم لا يرون العمل بذلك. وحكي
 عن الشافعي وطائفة من نفاك الصحابة. في اصول الفقه وجوب العمل به عند الثقة
 حصول الثقة به. **قال** لو عزم ما ذكرناه على جملة الحديثين لا يوثق به وما يطلع به
 هو الذي لا يثبه عنده في الاعطاش. المتأخره فانه لو ثبت العمل فيها على الرواية
 لا يشد باب العمل بالمقول. لتفقدت شروط الرواية فيها على ما تقدم في النوع
 الاول والله اعلم **امري** كلام ابن الصلاح. وفي كتاب المعتمد لابي الحسن
 عن قاضي القضاة ما شهد لقوله انه يجوز للعالم الفطن بوضع الاعطاش. ان يقول
 فيما نقل **قال** فلان متى طعن الضيق في ذلك جاز ما يثبته فلم يثبت اليه
 اكثر الناس من سوره عيسى من ان **قال** في كتاب المعتمد وهذا
 لفظه في المعتمد. **قال** واما تنجح المرسل على المستند فلم يذهب اليه
 اكثر الناس. وذهب عيسى ابن امان الى ان جرح به لا يثبته لا يرسل الحديث
 ويقول **قال** النبي صلى الله عليه وسلم. الا وقد وثق ان النبي
 صلى الله عليه وسلم **قال** **قال** قاضي القضاة هذا الكلام انما يوجه اذا
 قال الراوي **قال** النبي صلى الله عليه وسلم. واما اذا قال عن النبي فانه
 لا يوجه وايضا فان قول الراوي **قال** النبي صلى الله عليه وسلم الظن لكونه قايلا
 لذلك كما نحن مع العلم من ابن الله لم يقل. **قال** النبي صلى الله عليه وسلم
 الظن الخاضل بروايه المستند المعارض **امري**. وقد اختلف العلماء في
 جواز عمل القاضي بكتاب قاض اخذ اليه في حقوق الملقوقين مع ما فيها
 من التشديد الذي لم يزد في الرواية. فلي الراوي في المعاني البديعة
 عن الامام مالك والحسن البصري. وشوا القاضى وعبد الله بن الحنفى
 الغنيزي وابي يوسف. اذا عثر الملقوب اليه خط القاضي الكاتب وختمه
 جاز له قبوله والعمل به. وبه **قال** ابو شعبة الا يظن من الشافعية
 وعبد اى ثوث يجوز العمل بوجهه وقبوله من غير شهادة عليه. ونسب سوره
 ذلك الى مالك **قال** في اخذ الرواية من غير ثقة **الجواب** الثاني
 لو ثبت ثابته ما ذكره الشيخ. من اختلال طريق المعرفة لهذه الشريعة
 وصانها الله تعالى من ذلك. لم يثبط وجوب العمل بالملقوقين وذلك لان الاخبار

قاضي القضاة
 هل يعمل به او لا يعمل

الواردة الواجبات والمجوزات. اقامت بطر ضد ما اول ان لم يطق ضد ما لم يخالف
 السيد في عدم وجود العقل بها. وان طلقا ضد ما في مخالفتها مضرة مطلقته
 وهي مضرة العقاب على ترك الواجب. وان كان الحرام. ودفع المضرة المظنونة
 عن النفس واجب غفلا. وهذا دليل على غلبة الشريعة الامام ابو طالب والامام
 المنصور بالله عليهما السلام. وكذلك الشيخ ابو الحسن رحمه الله وشيخ طيفقه.
 وهو قائم في كل خبر من اجابات المسائل. والمجاهيل والمجوزات حين يخرج بخلاف فيه
 او يخرج بطلان غير مفسر. وفيما يوجد في طريق العقاب في الكتب وعند ذلك متى افاق
 الطن الاما حجت الامة على رده. من اجابات الكتاب المضرة حين والفساد
 المضرين. **الحوادث العارضة** انه لو خرج ما ذكره السيد والقياد
 بالله من انطوائن مقام العلم. ويتفق في شوم الهدى التقليد الموثق. لكن
 من ذلك ان يطل الطريق. الى احوال تقليد الموثق لان التقليد لهم لا يجوز. لانه
 بديل يستند الى معرفته. الكتاب والسنة والاستدلال بالاجماع على تقليد
 الموثق لا يفيح لوجهين. احدهما انه قد ادعى الاجماع على تحريمه. واداه الموثق بالله
 عليهم في الامة في باب كفيته. ان الله المنكر ولقطة. وكثر من العلم. قالوا
 انه لا يجوز تقليد الميت وادعى الاجماع في ذلك انتهى. بخلافه. فالرجوع الى
 الاجماع بوجوب المنع منه. **الثاني** سلمنا انه لم يفيح بالاجماع على تحريمه
 فلا شك ان قول المجاهدين من المعتزلة. والى يديته تحريمه. فاما الاجماع العارضة
 عليه في الاقضية المتأخره. فلا يفتقر الى ادعاءه في الاجماع بالعامة منفردين
 بالاتفاق وانفقاد الاجماع. بعد الخلاف الكثير السابق متقدرا غا دهم
 ولو سلمنا هذا الاجماع فهو اجماع. فلي لا يثبت صحة الاجتهاد بالانفلاق وذلك
 لا يفيح الا مع صحة الرجوع الى الكتاب والسنة والقياس والاستدلال بقوله
 تعالى فاسالوا اهل الذك ان كنتم لا تعلمون. فاحتاج الى معرفة ما غير منسوخة
 ولا تخصه. ولا مغايرة منه وحتاج الى معرفة معناه فانها ان امزات
 اخبرها معرفة انها غير منسوخة ولا تخصه ولا مغايرة منه والمعرفة
 لهذا يتبين على ان هناك سنة معروفة والى معرفة ما فيها طريقا
 سلوكه بها يعرف ان فيها ناسيا. ومحضها ومغايرة ضا. والله ليس فيها
 شي من ذلك. والاستدلال بالاجابات لاحتاج ايضا الى بقاء طريق الاجابات
 وثانيتها معرفة معناه. فلا بد فيه من النظر اذ ليس معلوما بالضرورة
 فاحتاج المناظر فيه. الى ان يكون من اهل الاجتهاد. فان قلنا
 ان دلالتها على التقليد جليته لاحتاج الى اجتهاد. فلما قلنا ان ذلك

الاجماع على
 تحريم
 تقليد
 الميت

عن تفسير الآية التي
 لو لم يفسدوا فيها
 مستدل بالاجماع

فان في معناه

فان في معناه غفلا. والذي يدل على ذلك ان السؤال من الا فتاوى التي
 الى مفعولين تارة بواسطه حرف جر. مثال سالت العالم عن البديل. وتارة بغير
 واسطه. مثال سالت الامير ماله. وسالت العالم دليلا اذ امرت هذا. ما علمه
 انه لا بد من مسئول. وسؤال عنه. بالمسؤول في الية مذكور وهم اهل الذك
 والمسؤول عنه مخدوف. فالقول بان السؤال عنه هو احوال المجتهدين من هذه
 الامة في عوكم مجزاة عن الاله. مثلا لا يدل عليه دليل. وهذا المجزوف
 يحتمل ان يكون هو الاله. ويحتمل ان يكون هو المذهب من غير ادله. وقد
 قال بعض العلماء هو السؤال عما انزل الله. لقوله تعالى استمعوا ما انزل اليكم من
 ربكم فلما امرنا بالسؤال اهل الذك. كانت الظاهر انه امرنا بالسؤال اهل الذك
 باننا غه مما انزل علينا من الشرائع. وهذه الاقوال كلها ضعيفة فيما يظهر
 على اعتبار قواعد الفقهية. والمجتهدين ان المراد السؤال عن الترتيل. هل
 كما في الشرائع ام لا. لان ذلك هو المذکور في اول الآية. والغرض العرفي يقتض
 بان ذلك هو المراد. والقراءات تشوب الفهم اليه. فانه تعالى لما قال
 وما ان سلطنا عليكم الا لرحالة نوحى اليهم فاسالوا اهل الذك. كانت المساق الى
 الى الاله فاسالوا هم عن كوننا. ما ان سلطنا لرحالة كما لو قال القائل
 واجهت اليوم الخليفة وسئل وزرارة. كانت الموهوم وشام عن كوني واجهته
 وهذا الذي ذكرت انه المخدوف. هو الذي اختار العلامة الزمخشري رحمه الله
 لم يذكر شيوا. ولكن لم يذكر الوجه في ذلك لانه. وايضا فقوله ان كنتم لا تعلمون
 يفهم منه ان الحكمة في سؤالهم. الخروج من الجهالة الى العلم او يحتمل ذلك وهذا
 مانع من الاستدلال بها في التقليد. والذي يدل على ذلك ان من قال اشرب
 ان كنت ظاميا فهم منه ان المراد اشرب ما يزيل الظما. فلو ان الما موت شرب
 شيئا وغشلا وزعم انه ان اراد مشا ما امر به لحد اعني اللسان او بهمي.
 الجان وكذا قوله تعالى فاسالوا اهل الذك ان كنتم لا تعلمون. فانه يفيد
 سؤال الحنح من الجهل الى العلم. ولا شك ان التقليد لا يفيد العلم بالاجماع
 ولهم لم يحل التقليد في المسائل. التي يجب العلم بها ويمكن ان يقال انما فهم
 في ذلك في قوله اشرب ان كنت ظاميا. بالقرينة. ولد اعلم عكسه بالقرينة في قوله
 سأل الاعيان ان كنت فقيرا. فلا يفهم سؤاله يعني وحنح من الفقر. ويبيح
 الشرط عن القراءات في الجملتين فلا يفيد شيئا كقول قيل ان شيت ولكن في الية
 بخلاف احتمال وهو مما ينبغي القطع في الاستدلال. فان قيل انها متساوية على شيب
 ولا تقصر عليه فلما ليس كذلك. لان شرط ذلك عموم لغوئه ومعناه ولقطة

هذه الآية فيه حذف فهو غير ظاهر. ومعناها خاف من غير غم. **والفصل** ان
 الاصوليين اشتبهوا هذه الآية على جواز التقليد من غير بيان لوجوب الدلالة. ولا
 ذكر لهذا الاشكال مع جلاله. واما الاستدلال بالاجماع على جواز التقليد فانه
 يحتاج ايضا الى معرفة الكتاب والسنة. لانها هما اللذان دل على ان الاجماع تحت
 دلالته من الكتاب على ان الاجماع حجة. هي من الظواهر ولا بد من معرفته عدم
 جميع المسخ والمعارضة من المتخصص وايضا. قد منح المستبد من معرفة اللغة
 ونطق القول وجزمه بنقطة من معاني الكتاب والسنة المستنبط منها
 جواز التقليد وتكون الاجماع حجة. بما تقتضيه المعرفة باللغة فاذا بطل مغرته
 بغير القرآن وبطلت طريق معرفة الاخبار. بطل ايضا هو من معرفة ذلك
 من جواز التقليد فيعلم بطلان المكلف. تقليد ادا اجتهد. فان قلنا
 هذا جزم من ان يقبله فيكون التقليد جائزا. قلنا. هذا الجوز على القول بان
 اصل التقليد القبح لا ما خصه بالليل. وهو قول المقبوله والى يديه. واكثر
 المتكلمين. ولا علم احدا من اهل المذهب نقض على جوازه. ودليلهم على انه لا
 يجوز ان العزومات قد دلت على حرمة. والتقليد اما جاز في المسائل. التي اختلف فيها
 الصحابة ولم يدر كل واحد دليل. كما في هذه الشبهة الامام ابو طالب عليه السلام
 والعبادة اما اتفقوا على دليل العزومة. دون مسائل اصول الفقه وهذه الحكم منها
 نظرت ان الشبهة لا يثبت في هذه. فلا حاجة الى النقول فيه ثبت بهذا الله
 انه لا بد من صحة الرجوع الى القرآن العظيم. والسنة الشريفة. وان الطريق الى
 المعرفة ما هي تحتها. تحتها الاجتهاد والتقليد. واما قولنا. الشبهة
 انه يجوز التقليد في القطعيات المتكلمات لمن وافق الادلته القطعية عملا
 لا اعتقادا. دون من خالفه. فهذا يحتاج الى امتياز المذهبين القطعيات
 والظنيات وحصرها. وهو يودي الى ايجاب الاجتهاد عليه. وقد فهم هذا الشبهة
 واجاب بانه مكلف بالسؤال والبحث عن القطعيات حتى يتواتر له ذلك
 ويعقد تواتر القطعيات لا اجل له تقليد من خالفها ذكره في اخر جوابه على
 ان عثمان. والجواب. ان هذه عقله عليه. فان شروا المعلوم بالتواتر
 ان يستند في الطريق الاول الى الضرورة المحسوسة. وهذا اجماع. ولو لا
 ذلك لتواتر المعامه ان الله لا يهم. واستغنوا عن ذلك عن غير ما علم ذلك
 على ان في القطعيات ما خلفه العقل هل هو قطعي كالتقاضي الجلي. والتأثير به.
 والتعريف والتكليف. على ان ابن الحاجب. وعينه من المحققين شعوا من وجود

اصل
 التقليد
 القبح

كبر
 مع
 الباطني
 لوجوه
 عن
 عدم

الطبعي

الطبعي الشرعي عن الضرورة. ونحو ما يثبت له. واسطه بين الفقه والضرورة
 في فهم المقاييس كما انه لا واسطه بينهما. في تواتر الالفاظ بالافتقار. والحق على اثبات
 هذا القطعي المتوشح بينهما عند استنباطه على تواتر الالفاظ. واثباته من
 غير حجة ممنوع. ولا يصل عدم القطعي غير الضرورة. والمذهب له مثبت. وعليه
 الدلالة والله سبحانه اعلم. فان ان ادان يتواتر الاجماع القاطع بقوله لم
 يغفر حتى يغفوا الله حجة. وقد تقدم ما في ذلك ثم حضوه بعد انكشاف الاسلام
 لمثلهم خصوصا متعذرا. **الجواب الثاني** الحادي عشر انه لو تفقدت
 الاجتهاد في جميع المسائل لاجل تقصير شروطة لتفقدت في جميع المسائل
 لمثل ذلك فان مغرته مع نصوص المذهب اساسا صحيحة اليه مثل مغرته مع ما
 يتعلق بالاحكام من الحديث. بل هي اكثر من الحديث في هذا المعنى والشيخ
 يوجب فيها نظيره. وهو الرجوع عن القول القديم. والظاهر من موجود في
 القولين اذ الم يورث خا والخصيص. موجود في كلامه الفلكا وكلامهم غير
 لم يورث يحتاج الى الغرضية وجواز تقليد هم. يعني على معرفة الله وصديقه الرسول
 ون يابده معونه اذ له جواز التقليد. من نفس او اجماع ومغرة ذلك الدليل
 توقف على اموت قدمته الاشارة اليها. فان قلنا. التقليد يتحرك دون
 الاجتهاد. وكلامنا في انك حكمت بتفقد الاجتهاد. الغام. **الجواب الثاني** الحادي عشر
 التقليد الغام. فان اكثر اهل الفتوى. والعصاة يدينه على ان يحري الاجتهاد
 هو الصحيح عند الجمهور. **الجواب الثاني** الحادي عشر ان بطلان
 الاجتهاد لا يجوز ان يثبت بالضرورة العقلية. ولا الشرعية ولا بالدلالة
 العقلية وهذا مما لا يحتاج الى ذكر البرهان لحالته. وبقي ان ثبت بالدلالة
 الشرعية وهي التي روى عن الشبهة انها. وبطلت بنفي ان الشبهة انما بطلان
 الاجتهاد له لانه محذور لا يستبعد. وهذا لا يصلح مستندا والله اعلم
 وفي هذا القدر كفاية في الجواب على قوله المتقدم. في التنقيح عن الاجتهاد والتقليد
 لما لك العلم والتشكيك في دخوله. في حيز الامكان والتشويش
 على من اداه من اهل الاسلام. **قال** ان اوليك المغيرة
 معلولين مثل هذا اذ جمهوره بن انهم منه. **اقول** ان
 قد تعرف من الشبهة ايد الله تعالى. في هذا الكلام للتشكيك في احوال المعجزين
 لحله الفهم النبوي على صاحبه افضل الصلاة والسلام. فلا يخلوا امان يزيد
 انهم المتكلمين في الجرح والتفديد من ايتهم العلم واعلام الهدي مشكوك
 في اسلامهم. او يبدون الاية الذين اسلف ذكرهم كذا ذكر من عبداهم

قال
 السدي
 في
 جوامع

وشيخ شيخ البخاري النحلي . وشيخ ابي داود صاحب السنن . وشيخ البيهقي
 قال ابو حاتم كان ابن المديني عثما في التارخ في معرفة الحديث والعلم وما
 سمعت احدا من حنبل سماعه قط . ولكنه كان يكتبه بحرفه . وعن ابي عبيدة
 قال يلو مني على حث من المديني . والله لما تعلم منه اكثر مما تعلم مني
 وقال احمد بن حنبل كان من شيوخ بن عتيبة . ينسب على ابن المديني حثه الوادي
 وقال مازح بن عبد المومن . سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول علي
 علي بن المديني اعلم الناس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وخاصة
 جدي . شفيق بن عيسى . وقال القواريري سمعت ابي العطار يقول
 انا تعلم من علي اكثر مما تعلم مني . وقال المنايني كان علي بن المديني خلق
 لهذا الشأن . وقال ابراهيم بن عفل سمعت البخاري يقول ما استخرجت
 نفسي عن احد الا عبد علي بن المديني خايط العنبر وقوة الزبابة هذا الشأن
 وقال فيه مناقب هذا الامام . ولا نقول ان لو شئت لذكرت من اجم
 اليه الجرح والتعديل من اهل العدل والتوحيد . في اجرة اكثر . ولو لم اورد
 الا تراجم هؤلاء الذين اختصهم . ممن ذكر الحاكم لطال الكلام فكيف لو ذكر
 جميع من ذكر الحاكم بن ائمة المطولة . في كتب الرجال تكفي لوضع اليهم من لم
 يذكره الحاكم رحمه الله . من علمنا الشيخ . والاعتزال لم يكن يتبع الحال
 ويقول المقات . ولكن ذلك عند الله تعالى . ومغز ذلك في مواضعه فلا حاجة
 الى نقله . وكان من اللابيق ان تذكرها . تراجم هؤلاء الحفاظ الخمسة الذين
 ذكرهم الشيخ . وشكك في اسلامهم . وذكر جملة مختصرة من احبارهم .
 ولكنه يطول . ولا حب . اذ المعصود هو بيان امكان معرفة الشئ . وان
 ذلك لم يدخل في حيز الحقائق . وقد حصل بيان ذلك من غير ذكر حال هؤلاء
 الحفاظ . اذما القبح على بعضهم بالتأويل . في بعض المسائل فتسوف ياتي الكلام
 عليه في موضعه ان شاء الله تعالى . ايضا ما في الباب ان يعي ما توهمه الشيخ
 من القبح في جميع معاني حله العلم النبوي او فهمهم بذلك . فذلك مما لا يوجب
 على الاطلا . وانما يقبح على من قال . بشلتين احدهما ردة المرء من
 التأنيته الجرح بالتأويل . لكتا قد قد من ان المرء من مقبول . عند
 التأويل . والمغز له والخفيته . والمالكية . والله قد اذ علي جماع الشافعي على
 قبوله . ويحذرك شوب ياتي اثبات جماع الصحابة على قول المتأولين
 من عشر طرقت **قال** الثالث ان اتصال الزاوية كتب
 الجرح والتعديل متفق . او متفتر . على وجه العهد الى الضميمة .

والى كذا من ماضي مصنف وقال الشيخ علي بن الحسين
 في كتابه في بيان ما في كتابه من ماضي مصنف

في كتابه في بيان ما في كتابه من ماضي مصنف

قول الشيخ السيد ابد الله متفتر . ما ذرى اهذه الامور
 متفتره او متفتره . فلا ين ال يكون الشك في ذلك . والشك لا ينبغي له ان
 لغت من على من ادعا . كان ما هو شاك في امكانه لان من شرط من جرح شيئا
 وشك الا يكون من ادعاء . فان قطع السيد ابد الله بتفتر ذلك شق
 المكلف به لانه المكلف لا يتعلق بالاطلاق . وان جرحه انه مقصور ولا معنى
 لذكر تفتر المقصور . متى كان واجبا او مندوبا كما قد من ذلك في التبيحات
 المتقدمة والجواب على ما ذكره السيد من رجوع **الاول** ان
 كتب الجرح والتعديل . مثل سائر المصنفات . فكما انه يمكن سماع شاي
 المصنفات في صغ الخلو . فكذلك يمكن سماع كثر الجرح والتعديل . وليس
 اضراب من ليس له غيبة فيها . عن سماعها يدان على ما توهمه السيد فان
 طلبه علم الحديث في اقطار الاسلام . يحافظون على سماعها ملا من لقوا بها
 وشيوخها موجودون في اليمن ومكة ومصر والسام . والعراق والعرب
 وسائر الامصار . وكان في المملكة الاسلامية . والناس لا يزلون
 حلقون الى هذه الاطراف والامصار . لادنى الاعراض من النبوة . ومن
 كان محبا للعلم طلبه حيث كان . وانما قيل في خطيبه . الى بقده مكان .
 وقد روى الحاكم في المستدر . عن حابر بن عبد الله الصفي رضي الله عنه
 انه سافر شهرا . كما ملا لطلب حديث واحد . وهو حديث القضا
 بلغه عن عبد الله بن ابيس . فسانا اليه الى مصر حتى سمعه منه . وقد
 ورد في صحيح مسلم . عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ومن شلك
 طريقا يلتمس فيها علما . شلك الله به طريقا الى الجنة . وقد ذكر العلما
 افضل البر خلة . ومن اعظم ما يشتد له على فضلها فضته موسى عليه السلام
 في طلب الحضر علم . فانه لما قال الله له ان لنا عبدا هو اعلم منك .
 انما نخل في طلبه . وشال الله لقيه . وقال لغناه لا يرخ حتى بلغ مجمع النجدي
 اذ معنى خفي . والخفي البهر . ومن انما تانوت شئ هذا مع انه كلم
 الرحمن . وعلوم انه لا يحتاج الى الحضر علم في معرفته الخلال والحز ام
 فهذه ر خلة في طلب الزاوية على الكفاية من العلم . ونكاد دليل المشكك من
 من طلب المختار . وبذلك الله تعالى لنبه غل . وقيل رب ردي
 علما مع ما اتاه الله تعالى . من العلم العظيم . فاذا كان الامن كذلك فلا معنى
 للتخويل من طلب فن من علوم الدين . وايهام الضعفا . انه من حله الخالات
 فان طلبه العلم اذ او افقوا . على مثل كلام السيد مع حلاله ودره . ومع قصور

فضل الرجل لطلبه كماله

شي من

قول

سورة النور
التي فيها
البر

همم لان ذلك من غير العلم مضيقا لهم **الثاني** ان معرفة كتب
الخرج والتعديل عن مشايخ طه في الاجتهاد عن جاهل الفقه ومن لا يحصى
من الغلاة اكثر لان اهل كتب الحديث من اهل البيت والحدوث قد صحوا ما
ضعفوا او الغيروا عليهم في ذلك وهو المختار متى حصل الاتفاق في شروط
الصحاح بين القائل له والمقول منه. وانما يحتاج الى كتب الرجال عند الاختلاف
في ذلك او معرفة اخا حديث المسانيد. كمشهد احمد بن حنبل. ومشهد البراء بن
مسيب بن يحيى بن بكير. وهو المشد الكبير. والمشهد الكبير للمناشير جني وهما
من اعمد واورث الاسلام مشيخة المناشير جني في ثلثة الاف جزء
مهدا مغللا ياتي في عقول علماء الجاهل على اعظم ما يكون من التقليل
ومشيد بقي ثرب منه. وعنده من كتب المسانيد ما لا يحصى اكثر وكلها
تحتاج الى كتب الرجال لان شروط اهل المسانيد. ان يروى في الصحيح والضعيف
ويصلون رجاله الاسناد ويبدوا صحته. وعلى من احتج ان يعرف حكمه
ان يظن في كتب الرجال وانما اهل الصحاح والسنان. وكتب الاحكام فانهم
يبينون الصحيح وشروطه عندهم. وكذلك الضعيف والخرق والمنكر
والعريب والمقل والمناج والمشيخ. وغير ذلك وقد بينا بوضوح الغلاة
على ان كتابا من هذه الكتب يكفي من ان الاجتهاد فيها الموجه لمعرفة كتب الخرج
والتعديل على كل تقدير. ثم ان الشيخ ابيه الله نبي طه بقى اهل البيت عليهم السلام
بالمره فيقول له هب ان كتب الخرج والتعديل وجميع توافيق. من ليس بعديل
في الشايد قد تفشيت وتغذرت. وهب ان من لا يقبل اهل التاويل
فما لك ولتغشيت الاجتهاد والتفتت عن طلب العلم. وهذا امرتي بطلب الاجتهاد
من كتب اهل البيت عليهم السلام. وتركك التاويل عن طلب الاجتهاد. الذي
هو المشاغل قواعد الاسلام. **قال** الزايغ ان تعديل هؤلاء الاثمة
من بينهم وبين الزاويل. انما يقع على سبيل الاجمال غالبا. والتعديل الجاهل في
الما يقع من موافق المذهب. بعد كونه غاربا بوجه الخرج والتعديل عبد له
من ضياع وقيل لا يقع وان كان المعديل كذلك. بل لا بد من التفتيش. وقيل
يصح الاجمال مطلقا وهو ضعيف. **اقول** ما ادري ما تحمل الشيخ
ابيه الله على حكاية المذاهب في هذه المسئلة من غير ذكر شيء من الادلة. وهو
متم لا يخفى عليه ما في هذا من الشين. عند اهل هذا الشأن. وانما يجب الايمان
بكلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلو ان
تأملت الشيخ مثل ما جابه. لقلت ان الذي ضعفه قوي. وان ذلك ظاهر

والسيد
عليه
وسلم

جاني فخر دال على لا يخرج عنها اخذ. ولكن لا بد من الشان الى اهل البيت
على قوة ما استضعفه ابيه الله على سبيل الاختصار فاقول **الجواب** على ما اورد
من وجوه. **الوجه الاول** ان هذه مسئلة خلاف بين المؤمنين
والمحدثين فقد تكلم فيها خمسة اقوال. لاهل العلم منهم من يبدل الاطلاق في الخرج
والتعديل معا. ومنهم من منع ذلك بينهما معا. ومنهم من فصلوا على ثلثة
اقوال. منهم من قبل الاجمال في التعديل دون الخرج. وهو اختيار الشافعي
وجامعة ومنهم من عكس هذا. وقال بعضهم ان كان الخارج او المعديل. من
اهل العلم قبل داله لم يقبل. وانما الشيخ ابيه الله فلا سادسا وهو انه ان كان
موافقا في الاعتقاد. وكان من اهل العلم قبل داله لم يقبل. فاذا ثبت هذا الخلاف
الكثير في هذه المسئلة فلا معنى للتمسك على من ذهب الى اخذ هذه الاقوال فمن
قوى عنده بعضها فله الجمل به اذ ليس بينهما ما هو مخالف للاجماع القطعي. ولا
للنص المتواتر اللفظ المعلوم المعنى. فتفتت الشيخ ابيه الله للتشيع بالكلام
في هذه المسئلة من جملة التفتت المبكر في كتابه. اذ لم يجهد من اهل العلم انشا
الذي يتايله الى بعض من قال له في بعض مسائله. اصول الفقه. هذا الخلاف فيه
شايخ من الخلف والشرك لا شيئا ويدرك الشيخ من جملة الضعفاء القوي
المشهور المعقول عليه عند الجمهور. **الثاني** وهو المعتمد في الجواب
ان المختار الصحيح الذي قامت عليه الادلة. ومعنى عليه عمل الشك والخلف. من
هذه الادلة هو الاكتفاء في التعديل بالاطلاقات والبر ليل عليه وجوه **اخذها**
انما هي من ضنائق المعديل ثقة مأمون. واخذنا جنة جارة ما بتعديل زجل
اخذ فانه يحب قبول قوله لانه حين ثقة مضمون بالعدالة. والامانة
فوجب قبوله فوله كسائر احبان الثقات. **ثاني** ان الله اما ان يتزوج
ضدته على كونه اولاد لم يتزوج لم يقبل. لكن هذه التقديرات لا يقع الامع مقارضة
غيره. وكلامنا فيه اذا خرد عن المفاضل. وان تزوج ضدته وجب الحكم به
والالزام المساراه بين الزوج والمزوج. وهو باطل بالصدوق. **ثالثا** ان الله
ان ردة قوله ثممة له بالكذب والحيانة. او بالتقصير. والاقدام على
مال يعلم والفرار من انه عبد مأمون ونهية الغيل المأمون من كتب
محرمة الاموجب وماله يتم الا بالمحرم لا يكون مشروعا. **ورابعا**
ان الله تعالى انما يشترط في الشاهد. ان يكون ذا عقل وكذا البراءة
لم يشترط فيه اكثر الغدالة وليس خاله المعديل باغظم من خاله الشاهد
والبراءة لان عبد الله الذي هو الاصل في اشتراطه المعديل

المشاورين فيجب من يقبلهم ان يقبله. فاذا ائنا الخلاف في قبوله وشيائ القول لقبوله
وهو قول جارية اهل البيت. وجاهية العلماء وما الجرح بالقول باشراف التقيين
فيه يمكن ان الجرح اذا قال فلان ليس ثقة. لانه يشترط الجرح. او يتعد
الكتاب كقولك ذلك ولم يكن تعد به جميع المعاصي فظهر الغرض. والله سبحانه اعلم
قال الخاريس ان هؤلاء الاثمة في الحديث يروون عبد الله الصواب
جميعا ويرى اكثرهم ان الصواب من راي النبي صلى الله عليه وسلم ومنا به
وان لم يطلوا ولا يبلان. وهذا المذهب باطلان وسبلاهما يبطل كتبت الاحبار
المخرج في الصحاح. اما المذهب الاقل فلان من حارب عليا محمدا ر. من
فقد عثر بشرة كذالك. لانه النبي صلى الله عليه وسلم. **قال** الله
وال من والاه وعاد من عاده. وانصر من نصره واخذل من خذله.
وقال لا يعضمك يا علي الايمان حتى تقاتل احوال هذا لا تقبلت واثمة
واما الثاني فيلزم ان يكونوا الامثالي. الذي بال في المحكمه مشهور رسول
الله صلى الله عليه وسلم غدا لا يعيد بل الله. ولا يحتاج الاتعدي اجد
وكذا كثير من روايتهم الذين هم اغراض. او يفيدون عليه مرة واحدة
لا جاني حديث وقديم. وانزل فيهم ان الذين ينادون من راي الجرح اكثرهم
لا يفتنون وكذا حديث وقديم الفتن. **اقول** قد استعمل كلامه
ابنه الله على مشايخ. **الاول** في القدر على الحديثين بقبول المجهول خاله
من الصحابة وقولهم ان المجهول حاله مقبول لا يحتاج الاتعدي لمخبر
وهذا لا يصح القبح في صحة كتب الحديث لوجوه. **الوجه الاول**
ان القاري فيها ان كان ممن يروى رايهم جاز له ان يعمل بكلامها مشايخه
طريقه والمجتهد ان يعمل فيها براهيه. وانما قلت انها طلبة. لان ادلتها
من القوامات واجبات الاتحاد والفتن من طلبة. وليس فيها دليل قاطع
من بواهي العقل. ومن ادعاه شيئا غير ذلك فليد له عليه. **الوجه**
الثاني ان هذا المذهب لا يختص به الحديثون فيهم به. بل هو مذهب مشهور مشهور منشوب الى اكثر طوائف الاسلام وقد نسب
الى الزيدية والشافعية والحنيفية والمعتزلة وغيرهم من الاثر العلماء
اما الذين يدينون فليس كذلك. اللهم علامتهم بغرض منا رايه الفقيه عبد الله بن زيد
في كتاب الحديث. واما الشافعية فليس كذلك. اللهم المنصور بالله عليه
في كتاب الصفوة وغيره. واما الحنيفية فمشهور عنهم. واما المغيرة
فذكره الحاكم وابوالحسنين. وان الخاحب وشيائ بيان هذه الجملة.

نوع من الجرح

المثله

وقد مضى طرف منها ايضا. **قال** الفقيه عبد الله بن زياد. في كتاب الحديث
المنظومة في اصول الفقه. ان من ههنا يقول المجهول **قال** هكذا
على الاطلاقات سوى كان صحابيا او غير صحابي. وهذا اكثر شيئا من قول الحديث
قال الفقيه عبد الله بن زيد في الحديث. في بيان معنى المجهول انه قد
يذكر ويؤثر اذ به مجهول الغدالة. وقد يروى اذ به مجهول الضبط. وقد يروى
به من لا يعرف لجهالة العلماء والاختلاف. وبجانبه الحديثين. وقد يروى
به من لا يعرف نسبه ولا اسمه **قال** ومن ههنا انه يقبل خبر من ههنا
خاله المجهول الضبط شيئا من الكلام عليه واحتج بقول النبي صلى الله
عليه وسلم. لا تغز ابيي. في رواية الهلاك. ويعبر ذلك فاما مجهول
الضبط فذكر ان من عرف ان ضبطه اكثر قبل بالاتفاق واقل في
الاتفاق. وان استويا فليخلف هذا **قال** من ههنا يقول اذالم
يعلم من خاله شي من ذلك كن انض عليه. فدل على انه مقبول ايضا وانما
استثنينا لان الكلام عليه شيئا من غير في ا في موضع يستعمل على حكمه الخلاف
وذكر الحديث. لانه جهالة ضعفه. فخير في الروايات فلا فرق بينهما وبين
سائر القصاص. واحتجوا به بقول الاعن ابيي. يدل على ذلك والله اعلم
وقال وتقبل من طاهرة الغدالة من غير احتياك لغدالة. ومعنى
كونه عدلا. ان تكون موديا للواجبات محتيا للكماليات من المشايخ. وقد
ذكر المنصور بالله في احد قوليه. ما لفظه ولست اعترفه الغدالة. الا في
قوليه الكرامة في الحاكم والساهي. والامام الاعظم وامام الصلوة. او قال
في الرابع المفق الشك من قبل. ذكره في هداية المسترشدين من فتاويه
عليه في الاحتجاج على ولاية الفسقة. ومن ليس بامير. وهذا يقتضي
مثل كلامه عند الله بن زيد. وقد ذكرت فيما تقدم ان ذلك احد احتمالي
اي طالب في المحرم. وانما احتماليه في جواب الادلة. ولم اعرف للمهاجري
والعسم عليهما السلام. نصا في هذه المسئلة. ولا ثبت انهم نضوا على
حلاف كلام المنصور بالله. واي طالب والمحدثين. لان كلامهم في ناسق
الثوابل معروف. وليس لهم نص في مجهول الصحابة. ولا مجهول غيرهم
ولا اجماع يقتضي وجوب التكبير. على من خالفه ولم يزل الاصوليون يذكرون
الخلاف في هذه المسئلة من غير تكبير. ولا تدخ على من اختار ذلك
فما خضع المحدثين بالتكبير. وقد صرح الشيخ ابو الحسن في المعتقد
باحتياك من ههنا المحدثين. **قال** ما لفظه. واعلم انه اذا ثبت

اعتبار النبي عليه السلام. وعينه هام من الشروط التي ذكرها كحرب ان كان لها ظاهر ان
 يفتقد عليه والامر احسانها ولا يشبهه ان في بعض الامور ان كان من النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم. وقد كانت العبد اله مؤظف بالسلام
 وكان الظاهر من المشايخ كونه غديلا. ولهذا اقتضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في قبوله حين الاعتزال عن ربه الهلاك. على ظاهره اسلامه وانتصرت
 الصحابة على اسلام من كان يروى الاحبار. من العذاب فاما الامور
 التي كثرت فيها الحيات من يعتق الاسلام فليبين الظاهر من
 اسلام الانبياء كونه غديلا فلا بد من اختياره وقد ذكر الفقهاء هذا
 التفصيل انتهى كلام الشيخ وفيه فائدة تان **احدها**
 انه يروى من هب الحديث. عن الصحابة. وانه كان يقبلون اخذ
 العذاب بل هذه الاشياء من مذهب الحديث. لانه اقتضى واعلم من رأى
 النبي من العذاب **وثانيها** من رايته ان الفقهاء ذهبوا الى ما
 ذهب اليه الحديث بل الى قبول جميع المسلمين في دمه عليهم. وان لم
 يكونوا الصحابة. وقال الحاكم في شرحه العيون بالقطعة واحتجوا
 بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل جبر العذبة لما اظهره الشهادتين
 ولم يعتز شيا اخر والجواب. ولم قلت انه لم يعرف من اخو اله
 ما اقتضى العبد اله وايضا فان احوال المسلمين كانت ايام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم معلومة. وكانت مستقيمة مستقيمة عن اعتبارها
 فلم يحجها اشتباها نظري. وجددت الاعتناء الذي اجمع به الشيخ
 ابو الحسن والحاكم يفترون عند اهل الحديث. **والثاني** ابن حجر في كتاب
 الصيام من تلخيصه رواه اصحاب السنن الاموية وابن خزيمة وابن حبان
 والبيهقي والترمذي والحاكم من حديث شريك عن عكرمة عن ابن عباس
 يروى من شريك عن عكرمة عن ابن عباس. وذكره الشيخ في التلخيص
 وذكر ابن الحاجب في المنهاج عن المعتزلة مثل قول الحديث. الامور
 خازن غليله ولفظه وقالت المعتزلة عبد الله الامين خازن غليلنا
 وهذا هو الذي اكنه السيد علي الحديث. فاما ما ذكره علي بن ابي طالب
 وهو فسق بغتة شك. ولكن ليس بخبر به في الرواية الاولى كما ياتي
 بيانه وعن سحر البصري عن ابي القوام البصري. قال كتب عمر
 الى ابي موسى. وشارك كتابه القلوب. في القضا وفيه من كلام عمر
 والمسلمون غدا ولتظلم على بعض في الشهادتين المجلود في حجة او حجة

القول بغيره
 الامور التي
 وما قيل

القول بغيره
 وعبد الله
 وعبد الله

عليه شهادة الشهود. او طينيت في ولاية او نسب فان الله تعالى من العباد الشرايين
 وسن عليهم الحديث. الامور التي. وشارك كتابه كونه غديلا
 هتدي ثم قال. وهو كتاب مطروك مشهور لا بد للقضا من معرفته
 والعلم به انتهى كلام البيهقي. وفيه ما يدل على مثل هذا مذهب الحديث
 من عبد الله المجاهيل في ذلك العصر. وان من هبهم هذا مشهور في الشلف والخلف
 عند حديث ولا ينبغي. ولا ينبغي. وعن شقيق بن سلمة قال اننا
 كتاب عز ان الالهة بعضها اكثر من بعض. فاذا من ايم بها فلا يفتقد
 حتى يشهدت جلالت مشيئة. انما اهله بالامانة وفي رواية يشهد شاهدان
 انهارت اياه بالامانة. واليه ان قطبي والبيهقي بالخطيبين المذكورين
 قال. وهو حديث صحيح ذكره ابن القوي في خلاصة البدر المنيرة
الوجه الثالث ان الالهة قد ذكرت على ذلك من الكتاب والمنة
 والامانة اما الكتاب فقد ذكر في عين الله به مثل قوله تعالى كنتم حين
 اتية اخرجت للناس. واما المنة ففي ذلك اثبات كثيرة تذكر منها بذكره كثير
القول الاول ما روى بن عمر عن محمد بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم قام بهم. وقال اوصيكم يا اصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم
 ثم يفسدوا الكتاب حتى خلت النجلى ثم يفسدوا. ويشهد المشاهير. ولا
 يشهد الحديث. رواه احمد والترمذي. ومروان عن شريك ابو داود
 الطيالسي عن عبد الملك بن عيسى عن جابر بن شريك عن عمر. وله طرق اخر
 وهو حديث مشهور جليل. **والثاني** ذلك الحافظ ابن كثير في ان شأده
 وذكر ابو عمر بن عبد البر في اول كتاب الاستيعاب له شواهد كثيرة بلفظ خبركم
 القوم الذي يفتت فيه. ثم الذين يلونهم. ثم الذين يلونهم. عن ابن سعد
 وعمران بن حصين. والنعمان بن شريك. وابن يبراهيم. وجعفر بن عيسى
 وذكر المنصور بالله في المجموع المنصورى انه لا يشأله عن عبد الله بلته تزوت
 وان ذلك معلوم او معروف لاهل الفقه. **قلت** وفيه ما يدل على ان
 المذايا صحابه اهل من مائة يدل قوله ثم الذين يلونهم **القول الثاني**
 عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال **قال** جازع ارجع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم. فقال اي ايت الهلال يعني مصابك. **فقال** اشهد اله
 الله وان محمد رسول الله. **قال** نعم. **فقال** يا بلال اذن في الناس
 ان يصوموا غدا رواه اهل السنن وابن حبان صاحب الصحيح والحاكم
 ابو عبد الله الشيخ في العلامة. وقال هو حديث صحيح. وذكره الحاكم

القول بغيره
 الامور التي
 وما قيل

ابو شعيب في شرح الغيوب . واخرج به ابو الحسن في المعتمد واخرج به العتيق
عبد الله بن ابي بن . **البثر الثالث** . حديث ابي جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غلبه الاذان غلب اسلامه ولقد مودنا
وذلك يدان على عبد الله بن قبل الجيرة . لان الغداه مغتبره في المودن اذ هو
محبذ به خول ومث الصلوة بعد علمه . في نادية الغداه وفي اجراءها
البثر الرابع . وهو ان صحاح ثابت في جميع رواين الاسلام . بل
سواء النفل معلوم بالضرورة وهو عندي حجة قوية . ضاحكة للاغما بغيرها
وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم . ان سئل غلبه عليه ومعاذ
الله عن الله عن قاصيين ومغنيين . ولا شك ان القضاة من ثبت
على الشهادة . والشهادة ببنية على الغداه . وهما لا يفرقان اهل المن ولا
خبر ان عبد الله . وهم بعين شدة لا يجدون شروفا على ما يجري بينهم من
الخصومات الامم . فلو ان الظاهر الغداه في اهل الاسلام ذلك ان ما
والا ما كان الحكمها بين اهل اليمن على الاطلاق . **البثر الخامس**
ما ثبت عن علي بن عيسى . انه كان سئل . بغض الزواه فان خلف ضيقه
وقد تديننا الزواه المنشور بالله . فخرجنا به . وكذا ان الامام ابو طالب وقال
الحافظ ابن ابي عمير هو حديث حسن . والتخلف ليس يكون للجبور . بل
المؤمنين . وانما يكون لمن جهل خاله وحب قبوله صفوى علم بيمينه طيبة
لنفسه . وراية في قوة طيقه . ولو كان المستخلف من جذم قبوله لم يلق قبوله
بغير يمينه . وفي هذا اعظم دليل على انه عليه السلام . انما اختلف الظن في الاحبار
البثر السادس . حديث الجارية السوداء ان اعني الغم التي
ان ادعاه ان تغرق ايمانها . ويخبر اسلامها . فقال لها من ربك
فاشاره اي ربها الله . وسالها من انا فقالت رسول الله . فقال عليه
هو مؤمنه والمؤمن مقبول . وقد رصف الله رسول الله صلى الله
عليه وسلم . بنصف ايقه للمؤمنين . في قوله تعالى في صفته ويومن للمؤمنين
فهذه الجارية به حكم عليه السلام . باسلامها . من غير احبار . بل لم يكن
يعرف انما سلمه الاجنبيين . وخبر بها هدى حديث ثابت خذجه
مسلم في الصحيح . ورواه الشيخان في صحيحه . عن مالك . ذكره ابن النجاشي في البيان
المبين وله طريق حجة ذكرها ابن حجر في المحيضة . وباني ذكرها في مسنده
الوعيد . **البثر السابع** . ان الامم التي الكافرا كان في النبي صلى
الله عليه وسلم . فيسلم فيما منده علم الى قومه . واعتناهم الى الاسلام

حديث ابي جندب
عبد الله بن ابي بن
عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
غلبه الاذان غلب اسلامه

ومعلمهم ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم . من شرايعه فلو ان عبد الله ما افتره
النبي على ذلك فلا امره به . ولقد اله انه لا يحل لقومك . ان يفلوا شي ما علمهم من
شرايع الاسلام . حتى يجتنبوا . وكبعد اسلامك . وهذا في الشريعة النبوية
وكتب الشريعة مثل خبر الطفيل بن عامر وعمره . **البثر الثامن** . حديث
عقبة بن الحرث المتفق على صحته . وفيه انه تزوج امرأته من اهلها . فحالت
امه سوذا . فقالت فدان ضعتكم . فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . وكتب
فاخرج من غنى . قال فتثبتت فذكرت ذلك له . قال . وكيف يدبر غنى . ان
قد ان ضعتكم هذي لفظ البخاري ومسلم . وفيه اعتبار خبر هذه الامم الشوذا
والفرق بين من وجع بكلامها . ولم يامن به بطلا . ولا اخبره ان ذلك يكره
مع الجوارين . وفي رواية الترمذي انه علم انها كاذبة . وان النبي صلى الله
عليه وسلم . نهاه عنها . وهو حديث صحيح . وقال ابن عثيمين . تقتل
المزأة الواحدة في مثل ذلك . وفيه قال احمد . واشحق قلت . انما
اعتبر اليمن من اجل حق المخلوقين . وكذا من خالف من اهل العلم .
في هذه المسئلة . فاما حقوق الله تعالى . فحق المزأة الواحدة فيه مقبول
اتفاقا . **البثر التاسع** . ما رواه المشور بن محمد . ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم . قام في المسلمين فاشاع على الله ثم قال . اما بعد
فان اخوانكم يغري هوارب قد جاثوا ثيابهم . واني قد تريت ان اشد اليهم
سبيهم من احب منكم ان يغيب ذلك طيفيل . الى قوله فقال الناس يد طيبتا
ذلك فقال . ان لا يذري من اذن منكم ممن لم ياذن . فان جعوا حتى يرفع
الساغر فاؤكم امركم الحديث رواه البخاري . فالظاهر عدم معرفه
خال الغرقا في العبد له هدى من الانثى . ومن النظر ان صدمهم
مظنون . وفي محالته مضرة منطونه . والعلم بالظن من غير خوف مضرة
حسن عقلا . ومع حق المضرة المظنونة واجب عقلا . واما اخضعتناهم
لذلك ليعلمنا من صدمهم واما نهم . في غالب الاحوال والتأديت غير
معتبر اذ قد جوارب ان كذب الثقة . ولكن ذلك جوارب من جوارب ناذر
الوقوف فلم يعتبر . والذي يدان على صحة ما ذكرنا . ان اخضره طبقا لاسلام
من ينجي اسره على الاقدام على الفواحش من الزنا وغيره من الكبائر
لا سيما فاحشه الزنا . وقد علمنا ان جماعة من اهل الاسلام في زمان رسول
الله صلى الله عليه وسلم . وتقوا في ذلك من حاله ونسأ . بهم فيما يطهر
لنا قل الصحابة ديانته . واحقرام مانه . ولكنهم مع ذلك نفلوا ما لا يباد يفعله

احمد

دمعناهم

على الحقيقة الدعوية الوضعية . وكلامه على هذه جيتا نوي . وقد خالف
 الفقيه عبد الله ابن زبير . فقال في الآية المنطوية ان من راي النبي
 صلى الله عليه واله وسلم . واخذ عنه منه . واخذ يستأجرا في الغرف
 ولا يستأجر في ذلك لغة . وفي الحديث ما يند له على حجة كلامه اي طالب من ذلك
 ما حذر به البخاري ومسلم . والبودر والترمذي . من حديث ابي شعيب
 الحديث . انه كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شئ فسيبه
 خالد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . لا تستأجروا الصحابي . فان
 اخبركم لو انفق مثل احد ذهباً ما بلغ مداهم ولا نصيفه . والحجة منه
 في قوله في خطاب خالد فان احبكم . وهذا يجوز على انه ببل ليل فلول فحبه خالد
 ومن ذلك ما رواه احمد بن حنبل في مسنده عن معوية بن قرة .
 عن ابيه قال . سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابي راي .
 سمعت ابي راي . وقد كان قد راي النبي صلى الله عليه وسلم . فسمع رايته واستغفر له
 في رايته . فلهذا حجه قال لا ذلك . كان على عهده قد خلب وضد قال
 الحسيني في جميع الروايات . في مناقب قرة المزي . رواه كله احمد باسناد
 والبرق ان يقضه . واحدا ستايندها . رواه حاله رجال الصحيح . عن معوية
 بن قرة وهو ثقة . ولا بد من الكلام في فضيل في هذه المسألة .
الفصل الاول في بيان ظهور ما استعز به الشهيد ابيه
 الله من تسمية ذلك الذي ذكره المحدثون . فحبه في الكتاب . والشمته
 والامانة . ولتقدم قبل ذلك مقدمة . وهي ان الصيغة . تطلق كثيرا في الشئ
 اذا كان بينهما ملائمة شوي كانت كثيرة . او قليلة حقيقة . او مجازية
 وهذه المقدمة سبب باننا من ذلك في كلام الله ورسله . وما اجمع العلماء
 عليه من الغبار است في هذا المعنى . اما القز ان فقد قال الله تعالى فقال
 لصاحبه وهو مخاوزه . فقصي بالصيغة . مع الاختلاف في الاسلام . الموجب
 للعداوة لما جرى بينهما . من ملائمة الخطاب للمتقدم . وقد اجمعت الامة
 على اعتبارات الاسلام في اسم الصحابي . فلا يستعمل من لم يسلم حجة بيا . اجماعا
 وقد ثبت بالقز ان . ان الله سمي الكافر صاحباً للمسلم . فيجب ان يكون
 اسم الصحابي عزوياً . واذ كان عزوياً اضطراراً . كان لكل ما يفهم
 ان تصطلح على اسم كسبائي حقيقة . قال تعالى . والصاحب بالجنب
 وهو المرافق في السفر . ولا شك انه يدخل في هذه الآية الملازمة
 وغيره . ولو صحب الانسان رجلاً . ساعة . من لسان وسابيره في بعض

الصحبة
 نفس ما هب
 وعلى ما تطلق عليه
 وان اسم الصحابي عزوياً
 تصطلح عليه

الاشارة

الاشارة لبطل في ذلك لانه يصدق ان يقول . فحبه فلا في سفر ساعة
 من الساعات . ولان من قال ذلك لم يزد عليه الله . ويستعملوا كلامه . واما
 الشئ فكله قليل . ومن اوضحها ما ورد في الحديث الصحيح من قوله عليه
 لعائشه رضي الله عنها . انك ضواحب يوسف . فانظر ايها المصنف ما بعد
 هذا الشئ . الذي سميت به النساء ضواحب يوسف . وكيف تستعمل مع هذه
 التي سميت من من رسول الله . ورسول الله . وشوق برؤيه عزته الكريمة
 صاحباً . ومن انكر من شئ هذا صاحباً لرسول الله . صلى الله
 عليه وسلم . فليذكر على رسول الله . حين سمي النساء كلهن ضواحب يوسف
 من ذلك الحديث . الذي اشير فيه على النبي صلى الله عليه وسلم .
 ان يقول عبد الله ابن ابي راس المنافقين . فقال . علم ان اكثر
 ان يقال ان محمداً يقتل اصحابه . سميته صاحباً مع العلم بالعارف للملازمة
 الظاهر . مع العلم بكفره . الذي يعضى العداوة . ويخو اسم الصيغة في الخصمة القرينة
 فيما يدل على التوسع الكثير . في اسم الصيغة ابلاقها بين العقلاء . وبين الجادات
 كقوله تعالى يا صاحبي السجن . ومثل تسميته ابن مسعود صاحب السواد . وصاحب
 الثقلين . والوسادة . واما الاجماع فلا خلاف بين العلماء الناس . انه كان
 لرسول الله . صلى الله عليه وسلم . اذا لاقا المشركين في الحرب يقتل من
 عسكر الى صلى الله عليه وسلم . ومن المشركين جماعة . ان يقال قتل
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . كذا وكذا . ومن المشركين
 كذا وكذا . ومن اجري عمل المورخين . والاختصاص . يقولون في ايام
 ظنين قتل من اصحاب علي كذا . ومن اصحاب معوية كذا . ولا يقتنون
 باصحاب علي من لانهم واطال صيته . بل من قاتل معه شهراً او يوماً
 او ساعة . وهذا هو الذي شئت طاهر . لا يستحق من قال بمثل الانكار
 ومن ذلك اصحاب الشافعي . واصحاب اي حبيفة . واصحاب النص
 واصحاب الحديث . والفقه واصحاب الظاهر . قال هذا لمن لم يزد الشافعي
 ولا يصحبه قبيلاً . ولا كثير . للملازمة ملازمة المذهب . ولودخل في مذهب
 الشافعي في وقت ليل له في ذلك الوقت . فمما صارت من اصحابه من غير
 اجماله . ولا ملازمة له لقول بله . وكذا . تسميته عليه صاحب
 الشافعية قبل ان يشفع هذه ملائمة بعينه . وكذا . اصحاب الجنة
 قبل دخولها . وامثال ذلك . وكذا . سائر هذه الاشياء اجمع على حجة

المورد
 على ما
 في قوله
 السواد نال هو المسارعة
 والرواية الزائدة

تسميته

البحر
البحر

كل هدي دليل على ان اسم الضميمة يطلق كثيرا مع ادنا لئلا يشبه. والامر في هذا واضح
وهي لفظة لغوية. والاختلاف فيها على اصولنا. اهلون من الاختلاف في الفروع.
الظنية التي كل مجتهد فيها مصيب. لان الفروع الظنية مشتملة على التحليل
والجزم. وهذه لفظة لغوية ليس تحتها مثله. فاما غدا له الضميمة وعندها
فهي كلمة ثانية بدليل منفضل عن التسمية. واما الاحتجاج بقوله
الصحابي رجوان بعد المجتهد فليس صحيحا عندنا. حتى يفرق عنه على هذه المسئلة
واقارب يرب مقدرته اجماعهم على هدي فعلها. وهم عند الله من ربه وقوله
لانه لا يكون اجماعا حتى ينفق عليه اهل ذلك العصر من راي النبي صلى الله
عليه وسلم. ومن لم يره ومن رآه مرة. واكثر لان الحق هي اجماع
المؤمنين. لا اجماع من صحابي النبي صلى الله عليه وسلم منهم. وهذا واضح
والله سبحانه اعلم. فان كان ذلك الامر قريب في هذه التسمية. وان قوله
الشيء انكول المحدثين باطل بطل بدعي. وان المسئلة اهلون من ذلك
وقد مال عن واحد من العلماء يجوز ان اثبات اللغة بالقياس. واحتار
المصور بالله في الصفوة. ولم يكن ذلك احد عليهم. وهو اعجز من قوله
المحدثين. واكثر ما في الباب ان تضعف دليلهم. فما شان الاكثار على من الله
يدعوى الاجتهاد. والشيء ذكر ذلك. في الاشتداد لعل على الشك في تعدد
الاجتهاد والبطح بتفسره. واين ذلك الذي قصد من اسم من راي النبي
صلى الله عليه وسلم في اللغة وما بين هذين من الملايشة. **الفصل**
الثاني في بيان المختار والمختار ان ذلك امر عظيم. **الفصل**
اضطلاحي. خلف باختلاف الان ما. والبلدان وقد يوضع في بعض الاماكن
اضطلاحي. لم يكن قبل ذلك الزمان. مثل اسم القوف فانه اسم مولد غير عربي
وقد يوضع بعض اهل الفنون في فهم ما لم يوضع عليه غيرهم مثل الكلام فانه
غدا لغاه المفيد. وعند المسلمين ما ترك من حرفين فصاعدي. ومثل اللغة
فانها عند المتطهين. مختص بالملوك. والتصور يات. والعلم مختص بالعلماء
المتدقيقين. والمجس كذا عند اهل اللغة. فاذا ثبت ذلك لم يتبع
ان يوضع المحدثون. على امر في تسميه الضميمة. وبصطلح الاصوليون.
على خلافه. ويكون المعلوم من اصطلاح كل فريق ما اضطلحو عليه مثل ما
يقر من التماه. متى اطلقوا اسم الكلام. انه المفيد. وان الكلمة الواحدة
لا تسمى لافا. ويقر من المتكلمين متى اطلقوا ذلك خلاف ما فهمنا من التماه

ومثل

ومثل هدي لا يجز فيه ولا تصنيف. والحمد لله ومداد ظلام الشيب في هذه
الاقوت كلها على انك لا تحالف المحدثين لاختياره. ابد الله في التصحيح وشرائطه
وهذه غفلة عظيمة لان تصحيح الحديث طلق. اجتهادي. ولذا لك الشد الخلاف
في شرطه. لان الذي ان شرط البخاري غير شرط مسلم في الزجالات
والارتضال وكذلك الاختلاف في قول المناولين. والفرد في بين الداعية وغيره
ومن بلغ الكفر. ومن لم يبلغه. ومع ذلك فالخلاف في تصحيح الحديث
كالخلاف في فروع الفقه لا تتحقق الكثير. وقد ذكر ابن حجر في مقدمته
شرح البخاري مما خالف البخاري في تصحيحه اكثر من مائة حديث.
باغيا بها غير ما خالف فيه من القواعد. مثل حديث عكرمة ورواه
عندنا المحدثين في بعض المواضع. فالمحدثون. قصدوا تدوين الشئ
ما اختاروه من مواضع الخلاف. والشيء ظن انهم ادعوا الاجماع.
او الضرورة في التصحيح فبني على غير استاين. وسياي زياده بيان لهذا
ورقيه ما ذكره الشيب ابد الله شتم على مشلتيه. **الحديث** من ماتك
عليه عليم من الثغرة والخارج. والموازين والشيء ذكر هذه المسئلة
في هذا الموضع ذكر المختصر. واعادها فيما ياتي باطول من ذلك فيوضحها
الى جنب بسط القول فيها والمسئلة الثانية. بطل الاحتجاب والشيء قد
ادعاه حيث سطر القول في هذا المعنى. وقد ذكر في الموضع الحمد ايت
الذي ياك في المسئلة. وقد بيني لميم وما بين لي فهم. وقد عبد القيس. ولم
يغدر هذه الاشياء. في غير هذا الموضع نبيد كرها ههنا. ربي بلسخ اختج
بها الشيب على بطلان كثير من اخبار الضاح. **الحديث الطويل** خبر
الغزاي الذي ياك في المسئلة. سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الشيب ابد الله. انه لمن انه عبد لله. فانه الجواب
من وجوه. **الوجه الاول** ان يقول من ان صح للشيء. انه
كان في عصره علم اعزاي ياك في المسئلة. فتبوت هذا مبني. على
صحة طرق الحديث. وقد شك في تعدد هاهنا. فان صح طريق هذا بطل
الشك. ومن العبد ان يصح طريق هذا. وقد غيره. **الوجه الثاني**
الوجه الثاني. انا قد ذكرنا ان كل مسلم تحت عاصري النبي صلى
الله عليه وسلم. من لم يعلم جرحه. فانه عبد له. عند الجدة من علمها
الاسلام. من الرتبة والمقر له والفقها والمحدثين. وان هذه
المسئلة مما ينكر. وهذا الغزاي من جهة من دخل تحت هذا التعميم

فقال النبي ما الموجب **للتخصيص** بالذات **فان الخصم** ملتزم بعد الله
و مطالب ما لا مانع منها فان **ما** النبي ان يوله في المستحب يمنع من العبد انه
لا يهتزم فالجواب عليه ان الجزاء لا يكون عند صريح لانه لا دليل على انه
فعله وهو يعلم بالتحريم **و** يعقوب هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم منع من
تبلغ ذنوبه و هي من نجاه **و** قال ان منكم متفزين **و** لو كان في قلبه متعبدا لم
يحتاج ما خذ منه الله تعالى محترقا مغايرة لم يستحق هذا الرزق العظيم وكان اذ
ان يزج في الجزاء وهذا متفق بقطر **و** المعتمد ان افضل جهله بالتحريم لكنا
نقربنا عليه ان ينفى به **و** لان له جهله بذلك **و** الله اعلم فان **ما** النبي
ابده الله ان ذلك يقدح في العبد **و** من اجل ذلك لا يثبت على الحجة وقلة الحجة
والمرور **و** اذ البول في حصة الناس ببدل على ذلك كما يقدح ما مثال ذلك من المباحات
مستلحا كما في كل في الاسواق **قلت** الجواب ان هذا مما يختلف حسب العرف
وقد كانت الاعتدال في ذلك الزمان **و** في غيره لا تستلزم مثل ذلك في بلادها
كل ما كان يعتاده اهل الضيافة **و** من المباحات في بلاد ارمين لم يقدح في
عبد احد من اهل ذلك الزمان **و** لا من اهل ذلك المكان **و** وجد كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم **ي**مشي في المدينة بغير رداء **و** لا يمشي ولا يمشي
يقود المزمع كذلك في اقصى المدينة **و** مثل هذا غير ذلك الزمان
وفي بعض البلاد ان مما تكلم بعض اهل الفقه في قبوله فاعلمه لغري ختق
بذلك البلدة **و** بذلك الزمان **و** لم يكن هذا مستنكرا في زمانه عليه
فقد كانوا القرب الى قرب اهل البادية **و** وكذلك فقد ورد عنه عليه السلام انه
اخذ قطعة من لحم وجعل يلوها في فيه **و** هو يمشي في الناس دكن معناه
الوجود **و** قد روي عن علي بن ابي طالب خلفه في بعض الغزوات **و** هي
اجنبية على غيره **و** روي ان كان هذا مما يتحبه اهل الحياء في بعض الزمان
ويحسن الامكنة **وقد ثبت** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يتحبه **وقد ثبت** انه عليه السلام كان اشبه حيا من العذراء في حديثها
وانه كان لا يثبت بصره في احد خياسته **و** نلوا اختلاف العرف لم يفعل
عليه ما يستحي منه **في** عنده **ان** مانه عليه **و** وجد عليه من خرج الضوئية
بما يرتأصون عليه **من** هذه المباحات معتزا **و** يقوم بتبديل الفقر
والوجه في العلف في ذلك **انه** ليس بخروج في نفسه بالاتفاق لانه يباح
لان فيه **و** اما عند جد خا **لن** هو في حقه **لان** على الاستحالة بالبدن
وعند المبالاة **و** الخلافة وقلة الحياء **لن** مبدع على رجه **يعرف** معه

ن الاشبه

انه لا يبول

انه لا يبول **لان** على ذلك **بل** روي ان النبي صلى الله عليه وسلم **ما** يعرف معه
ان صاحبه على العكس من ذلك **فان** دلالة على الجرح **الوجه الثالث**
لو بدت ان هذا مما حدث به لكان مقادير النظر والاحكام ولا يعاب
على من جرح به ولا على من لم يجرح به **الوجه الثاني** ان النبي صلى الله عليه وسلم
فيجب من النبي صلى الله عليه وسلم **ان** الله ان يثبت كره روي هذا الاثر في الحديث
في كتب الصحاح **و** من ان له اب اهل الصحاح **و** روي عنه **الوجه**
الخامس سلمنا **ان** روي عنه **وانه** يجرع فيما وجه الاحتمال على
الشك بغير الاجتهاد **هذه** وليش يبلغ هدي من امكان الاجتهاد **بل**
كلما كثر الجرحون **شبه** الاجتهاد **لانه** يشق التكليف خديتهم **مقتل**
التكليف لحفظه **و** بالقلوب **و** الكلام من اضله **لما** هو في الاجتهاد **وانه**
متفق **و** متفق **ان** **الحجة الثانية** **وقد** روي في **ما** النبي صلى الله عليه وسلم
انه يلزم قول خديتهم **وقد** قال الله تعالى **ان** الذين ينادونك من وراء
الحجرات **ان** انهم لا يعقلون **و** الجواب **من** وجوه **الاول** **ان** من اين
صحت انها نلت في بني تميم **واما** نلت في المسلمين **والفرق** الى حجة
ذلك عندك مشكوك في امكانها **وتقد**ر هاتي شيئا من الاحكام **الثاني**
ان نية اهم له **عليه** **من** روي الحجرات كان قبل اسلامهم **واما** قال الله
انهم لا يعقلون **لان** يد ايم **هذه** هو السابق الى الافهام **كما** اذا قلنا
ان الذين تكفرون بالله لهم عذاب اليم **فان** العذاب اليم يستحق
بشيب الكفر **وهو** تنبيهه **لما** هو على الغلظة **وتقد**ر ذكره اهل الاصول
قالوا **وقال** **عليه** **من** اخبرنا فليمتوا **لان** ذلك تنبيه على ان
الحديث هو الموجب للوضوء **فاذا** ثبت ذلك **لم** يتوجه عليهم بعد الاسلام
الذي روي صدرت على فعلهم قبله **واما** ان الله بعد اسلامهم **تاديب**
لهم **ولغيرهم** **لان** يعود والمثله **لما** انزل بعد توبه ادم عليه **وتعطي**
ادم ربه **فروي** **تاديب** لعيره **من** النبي صلى الله عليه وسلم **والحكمة** يستأثر
الله تعالى بعلمها **وكما** قال **في** ما يفهم من الحياء يوم اخذ منهم
بريد النبي صلى الله عليه وسلم **ولقد** عني عنكم **الوجه الثالث** **ان** قوله
لا يعقلون ليس على ظاهره **لوج**ر **و** حيد **انهم** تكفرون **و** شرط التكليف
العقل **الثاني** **انه** **شك** **اجل** **من** ان يد **ما** لا يعقل **لما** لا يعقل **لان**
ايه في ذم الانعام **بعدم** العقل **اذ** من لا من عقل له فلا ذنب له
في عدم العقل **اذ** ثبت ذلك **فالمزاد** **ان** **م** **بالحق** **وهو** **عبد** **التميز**

القوا اليه الحميدة واداب اهل الحيا والمروءة وهدي ليس من الخدح في شيء
 فان لطف الاحلاف والكيش في الامور ليس من شرط الراوي ومبني
 الرداويه على طين الصدق كما قد مناه واوليك الاعراب لا سيما ذلك الزمان
 كما لو من بعد الناس عن الكذب والظن لصدقهم فوي لا سيما في الحديث
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بد ان ينشأ الله من الاشارة
 الى انه لا داعي للمسلم الى الكذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم
 في غالب الاحوال وقد قدسنا الادلة على انهم عدول بدخولهم في الاسلام
 ما لم يدل دليل على الخدح **الوجه الرابع** ان صدقته مثل هذه
 الفوارق على جهة التاثير في الحلال والافراط للخافلين من الله تعالى
 او من رسوله عليه السلام لا بد ان على جرح من يزل فيه او يشبهه ما لم
 يكن فيها ما يدل على فسقه وخرجه من راية الله ففقد من لا شيء من
 القرائن العظمى وفيه تقديح لبعض الانبياء عليهم السلام وتأديب
 لبعض الزمائل الكرام وقد قدسنا كلامنا في العبداله وديننا عليه وقد
 قال الله تعالى لحيات المهاجرين والانصار لولا كتاب من الله
 سبق لم نسكن فيها احدم عذاب عظيم وانزل الله اول سورة الممتحنة
 في شان خاطب من الى بلغة وشدة على من والى عبد الله ولم يكن ذلك
 جرحا في خاطب فقد عذر رسول الله صلى الله عليه وسلم وراى
 عذره وقال له انك لا تدري لعل الله اطلع على اهل بيته وقال لهم
 اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وقد ثبت في صحيح مسلم عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان خاطبا يدخله الجنة رضى الله عنه وقد نزل
 الوعيد في زرع الاضواء عند رسول الله فاشفق بعض الصحابة من ذلك
 وكان من هوى الصواب ولم يكن ذلك جرحا في ذلك وقد انزل الله فيه عليه
 سورة غلش ونزل في ادم وعصى ادم به نفوي **والاعلم**
 لا بد ان يكون الذي ما اظلم السماضد منه انك مؤتيك جاهليته
 زاده البخاري **والاعلم** وقد ثبت امره وقال لمن رآه بعض
 الاموات وما يذكرك لعله تكلم بالايغنية او يجل ما لا يغنيه كما
 شاف في اخر الكتاب واذا ثبت الخوف وعن علي عليه السلام
 لا ين عتاش لما اجعه في المنفعة انك امرؤ تايه **الوجه الخامس**
 سلنا انه جرح فيهم فنجي نكاحهم فابن بغداد الصها وبقعه
 اذا تركنا حديث بني ميم **الوجه السادس** ان هذا يودي

هذا ما يروى عن
 حبيب الانصار في
 قوله الله تعالى
 لا ين عتاش لما

الوجه

الى جرح بني ميم حكمه وهذا يعيد لم يعهد مثله انما يجرح رجل مقيم
 بشيء مقيم واقا جرح تبيله من المسلمين فلم يعهد مثل هذا ولا يقل
 عن احد من اهل العلم **الحجة الثالثة** وقد عذب القيس ولم اعلم
 ما وجه تحفيظهم بالانكر فانهم من طلبة الاعراب الا انه ان يذمهم من ارتد
 بعد الاسلام والجواب على ما ذكر من رجوه **القول** ان اسلامهم
 يعني قبول خدي بنهم ما اذا مواسلين وركبتم تقتضي ردة خديتهم
 من بعد ان ارتدوا ولا مانع من ردة وقد التقيد بهن في العقل ولا في الشريعة المقول
 بالتواتر المعلوم معناه بل قد بينا فيما تقدم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لمن اسلم عقب اسلامه والليل عام لوفد عبد القيس وغيرهم **الثاني**
 اما ان يكون الشيد اكر قبولهم لان من اسلم لا يقبل حتى يحضر اولاهم
 الا انه قد بعد الاسلام ان كان الا قول قد بينا ان قبولهم مشهور منسوب
 الى طوائف الاسلام من الذين يذمهم والمعتزلة والمشافعية والحنفية وشاير
 الفرق وبيت الادلة على ذلك وبيتنا ان قضى ما في الباب لا يرجح للعالم
 موافقة الجاهيل على هذا لكن لا يجل له الا بكار عليهم وان كان الشيد توافق
 ان قبول المسلمين في ذلك الزمان قبل الاحتياك غير منكر وانما انكر قبول
 المسلم الذي يري ان يرتد بعد اسلامه وهذا لا يوجب له من اجها
 ان العلم بانه يرتد يذم من قبل علم الغيب الذي استأثر الله به
 وقد حكم امر المؤمنين علمهم شهادة شاهده من انكشف انها
 شهدا من غير علم فلم يلزم من ذلك محذور وتاثيرهما ان العبد
 المحبوث اذا شق بعد العبداله لم يقدر ذلك في شهادته وروايت
 قبل العتق ولا اعلم في ذلك خلافا وقد است ان المسلمين كانوا
 عدا في زمانه علم عقب اسلامهم فاذا كفر والعبد العبد له
 يقدر كفرهم فيهم قبل ان يكفروا ولا قال احد ان الكفر يفيح في الراوي
 قبل ان يكفر **الثالث** سلنا ان وقد عذب القيس خدي بن
 الاحد ثا واحدا في دعوه نبوته وذلك ما رواه الامام احمد عن وفد
 عبد القيس انهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 اللهم اجعلنا من عبادك الملتجئين القدر المحلين الوفا المتقين
 قالوا يا رسول الله وما الوفا المتقين قال وفد قوم من هذه
 الامم مع نبينهم الى ربهم تبارك وتعالى اخرجوا الهيتي في جمع الزايد

هذا ما يروى عن
 حبيب الانصار في
 قوله الله تعالى
 لا ين عتاش لما

وقال فيه من لم اعرفهم واخاديت الضحايه الكبار في المتداوله في كتب الحديث
والفقه والتفسير واخاديت الاعراب الحفاه عتق مغررته وزخالة السنه
قد ضيعوا كبراً كبيراً في معرفة الضحايه فبينوا فيها من هو معروف والغباله
من الغباب ومن لا يعرف الا بظاهر اسلامه من الاعراب ومن لم
يرايه عنه عليه السلام ومن ليس له رايه ومن اطلاله الصحيح ومن لم يطلع
والناظر في كتب الحديث تمكن من تغيير اخاديت الضحايه المحدثه
واخاديت الاعراب المحدثه على تدويرها وتقليدها وانما لم اهل لولا ان اهل
الحديث يوشلون الاخاديت فان تعدد الاحزاب وما معنى التوسل
في صحيح الحديث فان وقد عتق القيس ان تدوا اذا ارادوا وقد عتق القيس
فهمه ان يطل السنه ويبيع العلم ويبيع الحديث الثقات ومن
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا الكلام المقتل
والاشتداد لا المحدثه وهـ ذكركم البراه من الضحايه ترايت
ان اذكر اسماهم ليقول ان حديثهم هو الذي يدور عليه الفقه وينسب
عليه العلم وان اخذت حقايع الاعراب المجاهيل شئ يسير نايت
على تقدير وقوعه ويعلم انه لم يكن على حديث حقايع الاعراب حكمه
شئ خفي فان اتفق ذلك على سبيل الشبه فذ في نادر الاحوال
من يستخرج ذلك من العلم من غير ضروره الى ذلك فانه لو لم
يستخرج البراه عنهم كان له في القرآن وما ضح من السنه غنيه وكفايه
واذا اردت ان تعرف حديث هذا السلام فانه نا مثله اختج عليها
المحدثون والفقه باخاديت الاعراب الحفاه واخذوا بمسئله واخذ
ليكون فيها باخاديت اولئك الاعراب وكذلك حديث معويه بن ابي سفيان
فاني ما علم انه قد مر في نفع الفقهاء ولا هذا هب المحدثين في التحليل
والتميم مثله ليس لهم فيها حجة الحديث معويه ورايته وفي عدم
ذلك او تدريته ما لعل على ما ذكرناه من ان حله البراه هم عيون الضحايه
المشاهير لا حقايع الاعراب المجاهيل فذ عنك هذه الشبه الضعيفه
والمسالك الوعده واقفا ان يكون من اهل العلم المحدثين لما ذكر من
من انك المجتهدين في الرد على من ان اذ حصص ما ربح الله من مساله
والانباة ان حقا من تعفيتك لو شؤمه وتغييرك لوجهه فحديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم ركن الشريعه المطهره المحمديه

اليوم القمه وليس بضرا اهل الاسلام حقاله بعض الاعراب كلنا عن
حديثهم غنيه بما رواه علي بن ابي طالب وابو بكر وعمر وعمر وطلحه
والزبير وشعبدان بن ابي وقاص وابو عبيده بن الخزاع وعبد الرحمن
بن عوف وشعبد بن زيد هو القيس المشهور لهم بالحجه رضي الله
عنهم ويحبهم من لا يحصى كثره من تلامذته المحدثين والاهل بالسنه والذين
يقولونهم باخاديت مثل الامامين الكبيرين سيدي شباب اهل البيت
الحسن والحسين عليهما السلام وامام شيعت نسا العالمين رضي الله
عنها وعمر بن ياسر وشلمان الغاري وشعبد بن ثابت ذوا
المشهادتين والنسب من مالكا خاد من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعائشه ام المؤمنين رضي الله عنها وخديجه امه عبد الله ابن القيس
والله العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ربي
واخي الفضل رضي الله عنهم وجابر بن عبد الله وابو شعيبه الجعفي
وصاحب السواد عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر بن الخطاب
والبراء بن عازب وام سلمه ام المؤمنين وابو ذر الغفاري الذي
نص على علم انه لم تضل الشيا صدق لهجه منه وعبد الله بن عمر
والذي اذن له علم في كتابه حديثه الشريف فكتب ما لم يكتبه
غيره فاشد كثر من طيب والامامه الباهلي وحذيفه بن اليمان
والخفاف الكبيري ابو هذيل الذي قرأه من رسول الله صلى
الله عليه وسلم في يوم يوم امره فلقها فلم يلبس شيئا مما سمعه
وابو ايوب الانصاري وجابر بن سمرة الانصاري وابو بكره
مولى النبي صلى الله عليه وسلم واسامه ابن مريم مولا عليه السلام
وشعبد بن جندب وابو شعوب الانصاري البصري وعبد الله بن
ابي ارقا وزيد بن ثابت وزيد بن خالد واشيا بنت يزيد بن السكن
وكعب بن مالك وزنا فح بن جديع وشمله بن الاكوع وميمونه
ام المؤمنين وزيد بن اسقم وابو زافع مولى النبي صلى الله
عليه وسلم وعوف ابن مالك وعدي بن حاتم وام حبيب
ام المؤمنين وحفصه ام المؤمنين واشيا بنت عميش وخير
ابن مطعم واشيا بنت ابي بكر الصديق ذات النطاقين وواثله
بن الاشعث وعقبه ابن عامر الجهني وشعبد بن قيس اريش
الانصاري وعبد الله بن زيد والمقداد ام ابو كرهه وكعب بن عجرة

واما هاني بنت ابي طالب وابو بكر بن هـ وابو جحيفة وبلال المذني وجندب
بن عبد الله بن شفيان وعبد الله بن سفيان والمقداد ومغوية بن خبيدة
وشهل بن خنيفة وحكيم بن حزام وابو ثعلبة الخشني وام غطيبة وسفيان
بن عمار وفاطمة بنت قيس وكتاب بن ابي رزق ومعاذ بن انس هـ
وصهيب وام الفضل بنت الحارث وعثمان بن ابي القاسم الثقفي ويغلي
بن ابيته وعنتبة بن عتبة وابو السيد الشاذلي وماك بن عبد الله بن
نخيلة وابو مالك الاشجعي وابو جندب الشاذلي ويغلي بن مؤه هـ
وعبد الله بن جعفر وابو طلحة الانصاري وعبد الله بن سلام وشهل
ابن ابي خنيفة وابو الميخ الميخاني وابو واقد الليثي ورافعة بن رافع
وعبد الله بن ايمن واوس بن اوس وام قيس بن مخزوم وقاسم
بن زبيدة وقزعة والشايب وسعد بن عباد والزبيد بن معوذ هـ
وابو برة وابو شريح والمثوث بن حزام وسفوان بن عثمان وشرافة
بن مالك وقيم البزازي وعمر بن حريث بن حولة الافاريدي واسيد بن
الحخير والنواش بن شمعان الكلابي وعبد الله بن سرحس وعبد الله
بن الحارث بن حريز والشعبان بن حشامه وقيس بن سعد بن عباد هـ
ومحمد بن مسلمة ومالك بن الجوير بن الليثي وابو لؤي بن عبد المنذر
وسلم بن صرد وحوله بن حكيم وعبد الرحمن بن شبل وثابت
بن الضحاك وطلح بن علي وعبد الرحمن بن شمره والحكم بن عمار
وسفيته مؤلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكعب بن مؤه
وابو محمد وراة وعذرة بن مصوش ومج بن جارية وابو بصير بن عبد
الاستي وابو اليسر وابو ليل الانصاري ومغوية بن الحكم وحذيفة
بن اسيد الغفاري وشلمان بن قاسم وعذرة الباري وابو بصير هـ
العفاري وعبد الرحمن بن ابي رزق وعمر بن ابي سلمة وشبيبة الاشليمي
وزينب بنت جحش ام المؤمنين وشباعة بن الربيع بن عبد المطلب
وبصرة بنت صفوان وصفية ام المؤمنين وام هاشم بنت حارثة
الانصارية وام كلثوم وام كثر وام سليم بن لحام وام معقل الـ
شديبة وضعف هؤلاء بل اكثر من ضعفهم ممن لود كن ناهم على الاستقصاء
لطال ذكرهم وطالب نقلهم ان شئت في كتاب الاستيعاب وغيره هـ
من كتب معرفة الصحابة غيرهم احد انواع كتب الحديث كما ذكر هـ
المصنفون في علم الحديث كابن الصلاح وزين الدين وغير واحد وقد

الغفر

الفواني معرفة الصحابة كتب كثيرة منها الصحابة لابن حبان مختصر في مجلد
ومعرفة الصحابة لابن ماجة كتاب جليل ولا يفي موسى المديني عليه
ذي كبريت ومنها الصحابة لابن نعيم الاضنهاني جليل القدر ومنه معرفة
الصحابة للعسكري ومنها كتاب ابي الحسن علي بن محمد بن الاثير الجزي
المسمى بأشيد الغابة في معرفة الصحابة وهو اجمع كتاب في هذه المعنى
مف فيه بين كتاب بن ماجة وذي كبريت ابي موسى عليه وكتاب ابي نعيم
والاستيعاب وزاد من غير هاتين احصاه جماعة منهم الحافظ ابو
عبد الله النهي في مختصر لطيف وذي كبريت عليه زين الدين بعده اشيا
لم يقع له ومنهم الكاشغري وقد ذكر وهم ايضا في تاريخ الاسلام وكتب
رجال الكتب الستة مثل كتاب عبد البر بن الاثير وكتب الحافظ
ابي عبد الله النهي وكتب الحافظ المزي وغير هاتين المضافات
الخافلة في هذه المعنى فانظر فيما يميز لك الخافلات من الاعذار والفاضل
من المفصول والمختار من المجهول فقد بين علما الحديث في علوم
الحديث في كتب معرفة الصحابة ان الصحابة ينقسمون الى ثلث عشرة طبة
الاولى ثلثا السابقين الذين اسلموا بكة كالحلقة الاربعه والثانيه
اصحاب اذان النبوة والثالثة مهاجرة النبوة والاربعه اصحاب العقبة
الاولى والخامسة اصحاب العقبة الثانية واكثرهم من الانصار هـ
والسادسة اول المهاجرين الذين وصلوا اليه اليك قبل ان يدخل المدينة
والسابعة اهل بيته والثامنة الذين هاجروا بين كبريت والحديبية
والثانية اهل بيعة الرضوان والعاشر من هاجروا بين الحديبية
وفتح مكة والحادية عشرة سبله الفتح والثانية عشرة ضبيان
والطفال رادار شول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وفي تحفه
الوداع وعنه هـ قال ابن الصلاح ومنهم من زاد على ذلك واما
ابن شعب فجعلهم من طبقات فخر من حديث هؤلاء الاعلام ماضيا
وطالب واجمع على الاعتماد عليه ذوالالباب ودع عنك التشكيك في الشين
والاكتفاء وحلقتا بلاء الصحابة تحفه الافراد والتجيز في ثبوت الاخبار
والاضطراب وليامن خروك من ضباب السنة والكتاب فليطلب نفسك
حفظ ما من تحفة باب الاثبات قال واما الاصل الثاني
وهو معرفة تفسير ما يحتاج اليه فضعف جدا احضوله على الوجه المختار هـ
اقول قد صنف الشيبان به الله تفسير القرآن ونسخ في النقل

حتى يروى عن المجالعين هموماً وعن الرمازي خصوصاً واعتقد تفسيره بفتح
 العيب مع نفسه على أنه مقابله غير متاقل وعلى أنه غير موفق ولا محقق
 والله المستعان فاما ان يكون على الوجه المعتبر اولاً ان كان على الوجه
 المعتبر فما الفرق بين السيد وغيره من بطلان العلم فانهم يطلعون ما يملك
 ويفهمون ما يفهم وان كان تفسيره على غير الوجه المعتبر فهو اجل من ذلك
 فان ما **قال** انه لم يقدر الما لا يفسر الغلبا **قلت** الجواب من وجوه
الاول انه لا معنى للتقليد في التفسير على اصل السيد لان
 التفسير اما ان يكون مما تعبدنا فيه بالجل فليس له احد ان يتجلبه ولا
 يتعبد به الا المجهول وان كان التفسير مما تعبدنا فيه بالاقتفاء دون
 النقل فذلك بعد على اصول اهل المذهب لان الفرق عندهم انه لا يجوز
 ان يتعبدنا الله بالنظر في باب الاعتقادات ولم يبق الا تفسير ما هو
 معلوم المعنى لكل مكلف مثل تفسير لا اله الا الله وجود ذلك مستحق
 عن التفسير **الثاني** انه قد قال ان اتصال الرأيه بهم
 على وجه الفهم ضيق ومتعذر تشكك في تعذر ما قد دل على انه لم يحصل
 له كذا رايه صحيح عنهم لا بها لو حصلت له لو حب القطع ومن الال المتك
 في التفتت **الثالث** اما ان يكون الرأيه تفيد التفتت اولى
 ان لم يكن مفيدة فالنصنيف ثبت والفرز فيه ثبت والاشتماع له كذلك
 وان كانت تفيد لنم السؤال ثم ان السيد في هذا الكلام لم يرد على
 انه ضيق ولم يقطع بأنه محال فاخبرنا اذا كان العلم بكتاب الله
 ضعيفاً هل هو من الذين ام لا ان قلت ليس من الذين خالفوا الجماعة
 وان قلت هو من الذين فاحجزنا كيف امر الله فيما يصعب من
 الدين هل ادعى بالصحة او ادعى بالترك وكيف مبدخ الله المؤمنين
 هل مبدخهم بالتواصي بالصحة حيث قال وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر
 او مبدخهم بالترك ما جابه دأغي البعثة فقال وتواصوا بالسهل وتواصوا
 بالترك او قال ما هو في معنى هذا فكان اللابى ان السيد يوضحنا
 بالصحة على الامر الشاف ويقتوي عن ايمان على ذلك ما ورد في القرآن
 الكريم في قوله تعالى ان الله مع الصابرين وقد ذكر بعض العارفين
 ان الله تعالى ذكر الصبر في نيف وتسعين موضعاً فلو لاحظنا
 التفرص للشاف الذي ينسبه ورجوب ذلك في كثير من المواضع
 ما دل على ان الله الصبر ولا شيء على الصابرين **قال** لان التفسير

قول السيد على من
 وجوبه من السيد

اما ان يكون

اما ان يكون من الرسول ومن اخذ المفسرين كابن عباس ومقاتل ومجاهد
 ومن بعده ارباب طائفة العالم الى ابيهم النجاشي والنجاشي غيبه والخليل
 والاحفش والمبرد فيباحث معنى اللفظ منهم ويفسر ما يوافق علوم
 الاحتماد التي قد احرارها اما الاولى وهو نقل التفسير عن الرسول فهو
 لا يكاد يوجد الا في مواضع قليلة لا تفي لما يحتاج اليه من ايات الحكم
قول السيد على كلام السيد كما هنا **السؤال الاول**
 انه اذا كان حصول التفسير ضعيفاً والمعلوم من هذه التفات انه
 ممكن لانه لا يجوز ان يكون التفسير في اللغة ولا غيرهم ان يصفوا الحال بالضعف
 ان السيد اخرج على ذلك بما يوجب انه متعذر في مجال ذلك طاهر واحتج به
 من تأمله فانه يرى ان له معنى للتفسير المحتاج اليه شيئاً البتة
السؤال الثاني ان هذا تشكيك على اهل الاسلام في الرجوع
 الى كتاب ربهم الذي انزل عليهم نورا وهدى او غصية المتعبد به
 من الرأيه وقد من ان مثل هذا التشكيك لا يصلح الا من الملاحة
 والربا فقه وسائر اعد الاسلام قد لهم الله تعالى والسيد الله
 تعالى من اعتبار العقيدة النبويه واعضاء الشجره العلويه وجديته
 القدره عن ذلك والتشكيك عن هذه المسالك **السؤال الثالث**
 قد اشرت الله تعالى على هذه الامه تحفة كتابها فقال تعالى ان نحن نزلنا
 الذكر واناله لحاطون ولا هديا لينا في حوض المكن اذ اسد الله
 علينا طريق معرفة معانيه **السؤال الرابع** ان السيد
 قد شخ على من توقف في معاني المتشابه وقال هذا يؤدي الى ان يكون
 محتاجا الى الله تعالى لنا عتبا وكلام السيد هو يؤدي الى التوقف
 في الحكم معانيها بطريق ما جاء به وفي اشعار الحكماء
السؤال الخامس لا تنه عن خلق وتابي مثله غار عليك اذا فعلت عظيم
 السيد ان نقل التفسير عن
 السيد صلى الله عليه وسلم لا يكاد يوجد الا في مواضع قليلة تنبني
 على مقرونه بالاحكام وقد عثرنا وهولها او منعها داخلها ما ينبغي
 منه ان يدعى ذلك بعد ذلك انه يفرمها **السؤال السادس**
 انه لم يقل احب من خلق الله اجمعين لا القلما ولا المعلمين ولا القديما

السيد على السيد على
 قوله في المشي على
 نوره في المشي على
 لم اشعر كلامه بالوقوف
 في الحكم مسقط كلام
 مره من الحديث

الزيدية وحلاصة اتباع العترة الزكية

وفي هامش كتاب الحور العين لنشرون تعقب على دعوى باطل من زيد بن علي بن جابر
فقال بعض العلماء **١٥٢** ولكن هذا خطأ فطبع لا ظل له من الحقيقة لأن الحق
ان الزيدية في الدين لا ينتمون الى ابي الفرق التي ذكرها نشرون فهم انما ينتمون الى
المتهم من اهل البيت الشريفي وهم وان كانوا يلتزمون البادى العامة للزيدية
حتى كالمتهم يلتزم البادى العامة يكون زيدا ولو كان ملتزما في العقيدة مذهب
يسمى من مذهب ائمة الاهل المجتهدين كالمزيدانية والهادية القسم لان الزيدية
يجوز ان الاجتهاد للقادرين عليه بل يجوز ان يكون الى ان قال المؤلف يعني نشرون
معه ودين علماء الزيدية ومن كان منهم ما كان واخيرا عاد الى الوفاق كما يفيد مولف
مطالع البذور في ترجمة القاضي لنشرون انتهى

والحاصل ان اهل البيت والزيدية
اسمان متقاربان او متجانسان او متداخلان لان اهل البيت يجوزون الاجتهاد
لا سيما على الائمة القائمة ومعلوم ان اهل البيت من منهم فمتكثف اختلافهما
في المسائل الفرعية ولاتباعهم فيما يرغبون اليه مذهب فمنهم من قفا القسم
القسم بنابرهم فقبل القسم ومنهم من رجع اتباع الهادي فقبل الهدية
ومنهم من رجع مذهب الناصر فقبل الناصرية وكل الزيدية اتباع الامام
الزيد وكل هؤلاء الائمة متفقون مع اتباعهم على تلك المسائل والبيان
وكل منهم يفضل الائمة زيد بن علي ويقدّمه ولا يخطئ بعضهم لان الائمة
المقبوعين مجتهدون في الفرع ولا تخطئه في المسائل الفرعية الظنية العملية
وهؤلاء الاتباع زيد بن علي وغيره ويكادون ان ينحصر في الدين والمذهب
ائمة الا ان في الفرع تتحد وتختلف كبر الائمة المجتهدين فكل الائمة زيدية
واتباعهم زيدية سواء كانوا هاديين او ناصريين ام قاسميين ام زيديين والفرقة
بهذه التسمية غير صحيحة من الزيدية لان المتبوعين هم الائمة الزيدية وهم
آخذون بكل ما رواه الائمة زيد بن علي في مجموعته اللهم الا فيما رجع بعض الائمة
ودليل اخر ليس من روايت الائمة زيد بن علي فيما خذ به وان خالفه في وفق
احد الائمة الاربعة كل من رواه اعلم بالصواب الى المرجع والمآب

سم الله الرحمن الرحيم

قال في القاموس وشرح كالج العروس ح ٢ ص ٢٤٨ **والزيدون جملة كثيرة**
من المحدثين منسوبة الى الامام الشهيد صاحب المذهب زيد بن علي الحسين بن علي
ابن ابي طالب **مذهبا ونسبا** انتهى اي ومنهم من يحسم بينهما فالقضية ما لم يحكم
لان كثير من سادات اليمن زيدية مذهبها ونسبها معا قال الشيخ عبد الواسع في فقه
متن المجموع الذي طبعت عليه نفقة الشيخ علي بن ابي الهيثم في اليمن في مصر **ص ١٤٤**
ما فيه **نسبة الزيدية الى الامام زيد بن علي** لتابعته في الاصول في السنة المتوجبة
وجهاد البناء وفي الفروع وان كان ثمة خلاف يسير على ما في المجموع اخذوا فيها بقول
الامام الهادي ومبني مذهبهم على الاحتياط وتبعوا للدليل الرابع فنفى سبب المسائل
اذا كان الامام زيد بن علي موافقا للامام الثاني في ترجيح الدليل والامام الهادي راي
قوة الدليل مع الامام ابي حنيفة مثلا اخذ بالدليل الرابع عنه وقد يكون موافقا
لثاني او الامام الصادق والامام مالك على ما يترجم عنه وان خالف زيد بن علي و
منحوه تسمي الهدية انتهى وقال الامام محمد بن عبد الله الوزيري في جواهر المال في حل
الاشكال وتسمي مذهب المال وليكان مثل الامام زيد بن علي والامام القسم
ابن ابراهيم والامام الهادي والامام الناصر لهم تاليف في الفقه وبصو ص كثيرة والاتباع و
المتابعة اشهرت اقوالهم ونسب المذهب اولها الى زيد بن علي كونه اول قائم
ثم ظهرت اقوال القسم ومذهبهم فقيل القسم ثم لما ظهر الهادي في الجميع انتشرت
كتبه قيل لها دويبه وكذلك الناصر فلهذا اتباعه الناصريين والافاك في الجملة مذهب
اهل البيت وان وقع اختلاف يسير في انظارهم فهو غير ضار الخ في قيام الامام
وساق القاض صاحب يحيى فابن جتنا حسنا في مقدمة المقصد الحسن في قيام الامام
الهادي في اليمن وجده وجهارة واجتهاده وعاصره الامام الناصر الحسين بن علي
بناحية طبرستان وجيلان وديلمان حتى قال فاليحيويين والناصرية هما فريقا

ولا المتأخرين. ان شرط التفسير في هذه الاشياء ان يكون
بقوله عن الرسول عليه. وقوله نقل التأويل عنه علم غير ضابط قطعا
اجاغا ضروريان من الخلف والسلف. يعزف الاجماع على ذلك كل من له
ادنى شئ من العلم. دع عنك السيد ابد الله. وان كان بعضهم يخالف
في التسمية فيسمى تفسير غير الذي يصل الله عليه وسلم تأويلا فهو خلاف
الاعتقاد لانه يعطى لهم **اقول** في احوال الرجوع الى اخاد المفسرين فهو لا ينبغي عليه
فمنه ما قاله اجتهادنا منهم فلا ينبغي عليه الاجتهاد. ومنه ما قاله زرايه
عن العرب من الصحابة وغيرهم مما يتعلق باللغة يجب قبوله منهم
كما نزل البليل عليه. ولا ياتي ان سئل الله تعالى. وكذا ان ما استزره
بما لا طريق الى العلم به بالراي. والاجتهاد لا يعلم الا بالسمع. فمن العلماء
من ذهب الى انه في معنى المزمع الى الذي صلى الله عليه وسلم. ولما طرأ
في هذا نظره. ولا يمانه على من ذهب الى هذا. فقد اجاب العلماء التخرج. وهو
اصح من هذي. فاذا اجاب العلم بما يظن ان العالم بقوله. وان شكك
عنه فلا علم على السلامه. وقد نص كثير من العلماء. على ذلك في غير موضع
فلا ينبغي ان يجوز النحل. على ما يظن ان العالم برفعة الى الذي صلى الله
عليه وسلم. فخلا لم على السلامه. وان لم ينص على الترخ. ويصوح به
والله اعلم **قال** ولا يحتاج الى معرفة عبد الله
وعلمهم ولا ان تضال. لرايهم. على وجه الصحة من الغيبة
ضغف او تغدر **اقول** قد مر الجواب على هذي حيث بيانا
الطريق الى معرفة الاحيان فالكلام فيما شوازين يدعي ان السيد شخص
تفسيره بالزرايه عنهم. فاما ان يكون صحيحا او باطلا ان كانت صحيحة. فما
بالصحة مقصوده عليه. وان كانت باطلا فهو اجل من ان يروي. البواطل
ويخص بها شهرت مضان الكويم. وقد مال **علم** من لم يدع قول الزور
فليس الله خاجه في ان يدع طعامه وشرايه **قال** واما
ما ثالث وهو الرجوع الى اهل اللغة فهو اضعف من هذا لان عبد الله كثير منهم
غير تايته. ولان تضال الزرايه الصحيحة بهم تغدر. ولان في ذلك تقليد
والاجتهاد لا يصح بناؤه على التقليد. ولان المفسر يهدي الوجه يحتاج

قوله السيد على وجه
وجواب

قوله السيد
وجواب

الاعلام

الاعلام الاجتهاد. ومنه ما يعنى في التفسير فيلزم البؤرة **اقول**
هذا الوجه الثالث الذي تقرض السيد لا يطالبه في الطلوع المستلوك
الى تفسير عامة القران لا يخرج منه الا ذلك. العليل مما لا يتعلق به حكم
مثل قوله تعالى كهيض. او الحلات التي لم تغرب المجتهد انما لا يطالب
المشركه. فيسقط تكليف العمل بها وما يرد في ذلك من التفسير النبوي. فانما
هو زيادة في البيان ولولم يرد لم يطل فهم معاني الظواهر والمفوض. فان
البيان لا يوجب غير محتاج اليه الا في الجمل. ومنه طلبه المجتهد. ولم يرد
شروط تكليفه في ذلك الحكم بالر رجوع الى ذلك الجمل. والليل على ذلك ما تقدم
في حديث مغاير وغيره من الادلة القاضيه. بأنه لا يجب على المجتهد العلم
بكل حديث. وانه اذا لم يجد الحكم في الكتاب والسنة جاز له ان يفتي براه
وان كان يجوز ان يفتي بغيره. والحق من السيد ابد الله
انه دخل الوجه الثالث اضعف مما قبله مع انه لا طريق الى تفسير القران
على العيون شوا. فاما الاولان قبله فلا يابى. باشرط انما في التفسير فكيف
يكون ما لا يابى خلاصه اضعف مما لا يابى باشرط اطه. وهذا الخب. وقد
تقرر من السيد لا يطالب هذه الطريق بوجوده ان يغفر **القول**
ان عبد الله كثير منهم غير تايته. **اقول** ان ضد ذلك هذا الكلام
من مثل السيد من العجايب. ومن غاش ان اه البه في ان مشا
كثير منهم لا يمنع من الرجوع الى الثقات منهم كما لا يلزم من مشا
من الناس مشا جميع الناس. ومن تحريم كثير من البنا حرم لم يحج
الناس. ومن جناحه كثير من المياه تحريم المياه وجودك مما لا يخص
كثرة ومن الغيب ان السيد ابد الله يقوي في المنطق. ويعرف ما
شروطه الامتاج. من كون المجتهد **كثيرين**. فاما في معرفة تلك الغايات
واين اثر ذلك الحق. **الثاني** ان تضال الزرايه هم معتد
هكدي على القطع من غير شك **اقول** قد تقدم الجواب على هذي
حيث بيانا فيما سلف امكان. وايضا الاخبار. وبيان طرأ بها وتريد هنا
اشيا اخذها مما السبب في قطع السيد بقوله الطريق. الى الزرايه
ها هنا. وكان مترددا فيما تقدم. وما اظن السبب في ذلك الا توافر
دغية التفسير عن طلب العلم. فان الغالب على المشايخ في التفسير
عن النبي لا يراي يرد اد ولو غابه حتى يتجار الحديث. فاما ان الله ابد الله

الاعلام

قد شئت تفسيره للقرآن الكريم . بذلك فكيف يقطع هنا بأنه تنفذت وهذا هوهم
عليه أنه والله لا مجال . في أحد الموضقات والله أعلم . **في ثالثها** أن الأمة
اجتمعت على أنه لا يجب الاستناد في علم اللغة . فأنهم ما زالوا ينقلون اللغة عن المتكلم
من غير مطالبة له ببيان . بالاستناد إلى العرب . فإذا جاز قبول المرسل من أي
العربية في ذلك الزمان جاز قبوله عنهم . في هذا الزمان . لأن الزمان لا يثبث
لها في وجوب الواجبات . وفتح المقيّمات . وقد جاز المتحقق من الآية
علم السلام . قبول المرسل في الأخذ به النبوية . فأول وأخرى في اللغة .
العربية . وقد قد من كلام الآية . في الوجاهة . وما يجوز منها . وهو عام في جميع
العلوم العقلية . فيدخل فيها علم العربية . **الثالث** قال لأن في ذلك
تقليد هم . **أقول** . يقدم أنه لا سبيل إلى معرفة اللغة . والاحتجاج
بشأن ما لا يدرك بالنظر . إلا بقوله أو رواه الثقات . وإن ذلك أجماع
المسلمين . وإن كلام السيد هذا يوجب على الله تعالى . أن يبعث الموتى من
العرب للبحث حتى يتبينوا به بلغتهم أو يحدّد . من المعجزات أو خوارق
العادة . والسيد في هذا الموضع جاز في أخذ العرب في الثبوت . وخلق عرو
المزاجه لطريق أهل العلم . والى بالابوابه عليه أخذ من العلم والمنطق .
ولا سبيل إليه سابق من التلخيص الصالحين . **الرابع** لزوم الدور . وهو
الاحتجاج بتقديم ما غرض . وذلك لو جرت أخذ هذا الدور . مجال عبد جميع
العقل . وما أدرك إلى الدور . لم يضح في زمان . زمان . ولا من أجود
أخذ فهدى يؤدي إلى أن الرجوع إلى اللغة العربية لا يضح بنا للتفسير .
عليه . لا من المتقدمين . ولا من المتأخرين . ولا من المحدثين . ولا من العرب
ولا من غير العرب . ولا من الزمان . ولا من العلم . ولا من غير الزمان .
ولعل أدناس له يبين يستحي من تشبه هذا القول . أما أخذ من المتخصصين
وهذه هفوة من السيد . الله لا يليق بحله الشريف . ومنصبه المنيف
الوجه الثاني أن الدور غير لازم من ذلك لأنه يضح من المجتهد أن يعرف
علوم الاجتهاد التي تحتاج إليها في معرفة تفسير القرآن . **الوجه الثالث**
نأخذ الاحتجاج إلى معرفة معاني الآية بحث عن المعنى اللغوي من رغبة
فسي القرآن به . ولا دور هنا . ولا ما يشبه الدور . وإنما الدور
يلزم حيث لا يضح أحد الأمرين . إلا بعد الإجماع . ويكون كل واحد منهما مؤثراً
في صاحبه . ومن ثم كان دور المعنى صحيحاً عند نقاد هذا العلم فابن الحاج

بمنشأ

في شئنا . وهل يقول غايل أنه لا يضح معرفة شيء من علوم الاجتهاد حتى يعرف
اللغة . ولا يضح معرفة اللغة . حتى يعرف علوم الاجتهاد . وهذا يؤدي إلى
أن الاجتهاد مجال إلهي . في قدم الزمان . وحديثه . لأن المجال لا يضح في وقت
الاحتجاج . ولا يمكن في عصر التأسيس . ولا يتيسر لأحد من العالمين وأما
فقه أنه يحتاج إلى معرفة علوم الاجتهاد . ومنها معرفة التفسير . فيلزم
الدور . فهذا من خرافة عظيمة . ولا مضيئ مثلها الأعلى . **والثاني** . ولا يتفق
بصانعها في شوق النقاط . وبيان أنها مجردة من خرافة . أنا نقول ما نراه
بأنه يحتاج إلى علوم الاجتهاد . ومنها معرفة التفسير . هل من أدل خارج
إليها كلها . **التفسير** القرآن . باللغة . ولا دور في هذا . لأن الفرض أنه قد
عرف اللغة . واحتجاج إلى شأين الفتوى . فيجب أن يتعلم شأين الفتوى .
فإذا تعلمها . وأصاب معرفة لها . إلى معرفته باللغة . واحتجاج إلى
شأين الفتوى . فسي القرآن . **والثاني** . ولا شك . ولا دور . **والثالث** . احتجاج
إليها كلها حتى التفسير باللغة . فلا يضح هذا الوجه من أحدهما . أن كلاماً
فمن عرف اللغة . واحتجاج إلى ما عداها . فلا يضح أن يفصل المعارف للمشي
احتجاجاً إلى معرفته غير ممكن منها . **الوجه الثاني** . إذا شئنا أنه
يحتاج إلى المعرفة باللغة . مع شأين علوم الاجتهاد . في عند كل غافل
أن يعرف اللغة . ثم يعرف شأين علوم الاجتهاد . **الوجه الثالث** . ولا دور
ولو جاز أن يقال في مثل هذا . أنه دور . لقلنا يثل ذلك في معرفة السند
وما يتعلق بها من اللغة . وفي شأين المعارف . **الاجتهاد** به . وهذا
كلامنا . **الوجه الرابع** . واستدل لا يمتأسك ضعفاً واحتجاج لا يقبله الدهان
ولا تضعي إليه الأذان . **قال** . وأما الأصل الثالث . وهو
معرفة الثاني . والمنشوخ . ففيه ضعفه كونه لا يحتاج ذلك إلى قول
الرسول . هذا ناسخ . وهذا منشوخ . أو ناسخ معني ذلك أو إلى أجماع
أو إلى معرفة النسخ . وهذه الأمور قليل اتفاقها . ينقل العدل . وأما
ملك الزاوي . هذا ناسخ . أو منشوخ . فقد ضعفوه . **الوجه الخامس** . وهو أخذ
بما يتفق . **أقول** . السيد في هذا الأصل . ليس من غرضه شدة
وغير من سورة خذته . فلم يدع أن معرفة المنشوخ . متغيره . ولا شك
في ذلك . وأكتفى بخبر . **التعبير** . ودعوى الضعيف . والجواب عليه . أنا
نقير على تلك الضعيفة . ونسواضي بالخير . كما وصف الله المؤمنين
وشاك السيد أن يصبر على كم . ما في نفسه من التآلم العظيم لنا حين

تقرضنا لذلك فان مثل هذا الكلام لا يحتاج الى مثل هذا الجواب اذ كان
الاحتجاج بحجة الصفوة مما اشرفنا القول في بعده عن اساليب العلم
وخرجه عن عادات الحكماء ولا بد من الاشارة الى كيفية تطبيق الجواب
وهو ان نمود الاحتجاج في هذا الفصل هو قوله وهذه الامور قليل انقائها
والجواب انه يشهد بهدي الاجتهاد لان طريق الشيخ بقلتها
يقول الشيخ مراد اقل شغل العلم به لان معرفه الفيلك اشغل من
معرفة الكثير بالضرورة واما قلنا انه يقل لان ماله طريق الى معرفته
من المنشوخ وشارب الاحكام لا يتبع المكلف به وتقدمنا ان تكليف
المجتهد هو الطلب حتى لا يجد وليس بكلفة العلم بانه لا نص له
ما احتاط به علمه ودعاه قليله ثم اننا نقول قد قدم السيد تفسير
النقل عن القبول بكلام عام يدخل تحته المنشوخ ولم يكن محتاجا
الى اغاذه الكلام في المنشوخ على انفراد وكذا قد قدمنا الجواب
عليه هناك ما يبدل تحت الجواب على هدي فلا حاجة الى التاخير
هنا ثم اننا نقول قد بين السيد المنشوخ من القرآن العظيم
في تفسيره فاما ان يكون نقل القبول عن القبول فالذي شغل ذلك
له يشمله غيره او يكون على غير تلك الصفة والسيد جل من ذلك
ثم ان السيد حتم كلامه بقوله رما قوله الزاوي هدي ناشي
او منشوخ دخودك بقصد ضعفه وهو اكثر ما يتفق والجواب
عليه ان هذه الطريق التي ذكرها مما احلف اهل العلم فيه فهم
من ذهب الى الشيخ بها كما لشيخ الى عبد الله البصري وابي الحسن الكرخي
حكاها عنهما السيد ابوطالب في كتابه المجزي وتقوى ذلك واطال
في الانتصار له ومنهم من منع ذلك فقوله السيد انهم ضعفوه
هنا من غير احتجاج مع انها مسئلة خلاف مما لا يرتضيه اهل
البصر بقول المناظره والنظر لا نقول هل قال السيد ذلك
على سبيل التقليد لا وليك الذين ضعفوه كما هو ظاهر كلامه في
خلق الزمان عن المجتهدين وليس له ان يحتج بتقليده ولا هذه
المسئلة من مسائل التقليد او قال ذلك على سبيل الاجتهاد على بعد ذلك
من ملاحه سائلته فانها مبني على استبعاد الاجتهاد فهذه
لا يبقى منه لوجه اخذها منا قصته الكلام القاصي يقدم المجتهدين
وتأني ان هذه المسئلة من سنايل الخلاف الظنيته ولا معنى للقول

علم

على من ذهب فيها الى مذهب قد شتقه اليه غيره من اهل العلم والاشهاد
ان هدي موضع اطهار الادلة فلا يحتاج بقدر يوش ولا يفتقر بقدر يوش
فاذا لم تستعمل وجوه الادلة في هذا المكان فمضى يكون طلوع هلال البيان
ثم اننا نبين هدي من ذهب الى هدي المذهب الذي استصفه السيد
ابن الله ليخبر الناظر فيه انه محتمل غير مقطوع بطلانه فنقول
لاجلوا اما ان يريد ان ذلك ضعيف لانه لا يفيد العلم اولاه لا يفيد الظن
الاول منشوخ والثاني مسلم ولا يصح تسليمه بيان منع الاول انه يلزم
ان لا يقبل لو استدل الشيخ الى ان الله عليه وسلم لان الطريق الى الله
صلى الله عليه وسلم قال ذلك طريقا ظاهريه فلم تحصل العلم
لكن السيد مقرضه هذه الطريق الظنيته فدل على ان العلم غير
مستطاع الا في نسخ المتواتر على خلاف في ذلك شديد وبسبب ذلك
ان شاء الله تعالى وذكر اداة الفرقين فيه وبما ان تسليم الثاني
لا يصح اننا نقول ان حيز الثقة المأمون ان هذا الحكم منشوخ اما
الا فبعد الطريق يصدقه لكثرة دهره في ذلك وحسبنا لاجور قوله كن
كثيرا ودهه في الحديث المروغ وذلك لان ذلك يفتي الشك المتبادر الطريق
فالكم باجدها ترجيح لما ليس براجح من غير مرجح وذلك قبيح عقلا واما
ان يفيد الطريق الرابع لصحة ربه وحسبنا يكون القول بالشيخ راجحا والقول
بقدمه مرجحا فاجاب فوجب العقل بالراجح ان لو لم نعلم به لكننا اما ان نتوقف
او نعمل على عدم الشيخ وفي الاولى المسنداه من الرابع والمزجوخ في الثاني
ترجيح المزجوخ على الرابع وكلاهما قبيح في العقل فان قال
جوز ان يبنى الشيخ على الظن والاجتهاد فالجواب ما ذكر ابوطالب في المحرر
من ان ذلك خلاف الظاهر فان ظاهر قوله هدي منشوخ اخبر ولهدى
فانه لو ثبت مشنوده في ذلك لم يجز الرجوع الى قوله هو منشوخ لانه حين
يقع المشنود قد دخل الناظر الى النظر فيما ابداه من فخته وحين اطلق
القول بالشيخ ولم يصف ذلك الا احتيازا ربه رفته ولا الى دليل مقين
كان ظاهره اخبره قال وكذا اذا قال الصافي في الشيء انه حرام
ولم يصف ذلك الى نظره ولا استدل عليه فان ظاهره اخبره في
طريقه شيئا يعني اي عبد الله البصري فان قلنا ان خبر الثقة
بان هذا منشوخ يجوز ان يبنيه على الوهم فلا يجوز تقليده فيه شاك ذلك

وحريم الكد يقد الزكوة. وجوب التنبيل قبل القسم ولبس خواتيم الذهب
 والامر بقتل الكلاب. الا الاثود والمثله. والامر باذى الزاني. وشدة
 المخالف في سجن حريم القتال. في الاشرار الحزم. وسجن الما من الما. والوضو اما
 مستثالث. وحوان الحزم. الحزم الاهلية. وضرب النساء. والتطبيق في
 في الركوع. وموقف الامام بين اثنين. وحريم القتال في مكة. وتضريح
 الرما على النسيئة. وجوب الصدقات بالزكاة. والامر بالتقية. ومتعة الكحل
 وحريم النسيئة بعد ملك. وجواز الحزم للرجال. والرضا عن بعض الخوارج
 وعدم وجوب الشهادة في المحكمة. كراهة البقر. على تفصيل فيه. واختلاف
 في متعة الحج. وحريم استقبال القبلة. بالبول والغائط. وفي ترك الوضوء
 من مشى الدكن. وفي طهارة جلود الميتة. بالذبح. وابتداء اللقاة بالقتال
 في الحزم. وفي التيمم الى المناكب. والضحية النسيئة. وفي سجن القديمين
 وفي المسح على الخفين. والالتفات في الصلوة. وفي جوار إقامة غير
 المؤذن. وفي تطيع المارة للصلوة. وفي الصلوة الى القطا وير. ووضوح
 اليدين قبل الركبتين. والجهنم بالسمه. والقنوت والقراءة
 خلف الامام. وفضلته التي سقار بالصبح. وصلوة المأموم جالساً
 اذا صلى الامام جالساً. وشيخ الشهور بعد الامام. والقيام الجنايز.
 ونكيز الحائز. والبعث. والنهي عن الجلوس حتى توضع الكنية. مشرعة
 الحائز. وفساد صنوم المصنوع جنباً. والحجامة للصائم. وراحه الفيل
 في الشوق. بالوجوب. والابتداء في الاية. المشرعة بالجرى كاللوا
 والمطلي. والنهي عن الرثا. وعن العز ان في العز. وعن قول ما شاء الله
 وشاء فلان. والاشتراط في الحج. وحريم حقم الحيل. والمزاينة والاذن
 للموتى فيها. في القلة ايام عديتها. ومثل المستم بالذمي. والتخفيف بالنات
 في غير الحرب. واستيفاء القصاص. قبل ابد مال الخرج. وجليد المحض.
 قبل الرحيم. وحكم ان ابي بانه امر اية. والهجرة. والدمومة قبل القتال
 ومثل النساء والولادة. والنهي عن الاستعانة بالمشركين. واداء السك
 بغير بينة. والحلف بغير الله. وقبول هدا الكفار. والنهي عن البول
 قاطباً. ووجوب الغسل يوم الجمعة. وشهادة الكتي للضوئة الملك
 شته وتسعون حكماً. منها شته وعشرون حجة عليها ومنا بيه لم يذكرها

اجماع واختلاف

شروع

اجماع واختلاف. وشته عشر فيها الخلاف. والبقية شته وان يكون. وبعد
 مختلف الاجتهاد. بينها هو شاذ او غير شاذ والله اعلم. ويد بوجده غير هذه
 منها ادى لشحة بغير حجة. وفي سجن كثير من هذه ضعف فدر ارجح لها
 بشروطها. ومن اخسها كتاب الجاذبي وبالمجمل في بيع المنشوخ من الكتاب
 والنسيئة. المجمع عليه والمختلف فيه اذا اجمع كله على الاستقصا ليكون في كثرة
 الاختلاف. مثل الشهاب للقصاص. ولا يقارن به. واذا اختلفت معرفة ذلك
 فلا يلتفت الى كلامي. ولا الى كلام السني ابيه الله. وانظر الى كتب العلما
 المصنفه في معرفة ذلك. وكثير في المصنف منها عده. احاديث منشوخه.
 او ايات منشوخه. وكثير في معرفة الناسخ والمنسوخ. ومعرفة مغاني
 كتب القرأ بيه. من مذهب مي ان الحاجب. الاخر ابيه. والنص بفيه ومعرفة
 مغاني تذكره ان متوحيه. ومعرفة مغاني مختص منتهى السؤال. وما تضمن
 من المبطل والحيدل. وكلام المكلفين. في عكس المقيض. وكلام ابن الحاجب.
 في الاستبدال. وغير ذلك. من العلوم القويضة. والغيارات الدقيقة
 التي السني مدع لمخبرتها والغيرتين فيها. اما بلسان المقال. واما بلسان
 الخال فان التصديت للتدبير بش فيها قايض بدعوى معرفتها. ومنا بدلك
 نداء من حجة. فيها باله السني. يدعي معرفة الغوامض المتعشيرة. ويبيع
 غيره. من معرفته الحليات المتشبهه. فان ذلك قد يظن بعض
 الغلما في المصنيف في ذلك. وشيخ مثل الامام محمد بن المظهر في كتابه
 عقود العقيان. قل. دكم البطويل اما هو فيما لا يتعلق بفعل
 الناسخ والمنسوخ. فالنوسخ بذكر ما لا يشترط. معرفته وبالحزم
 الى غير المعصود في اخر. وقد ضف الزاوي تفسير الفاتحة في محله
 وضيق الطبري. كتاب الطهارة في بلسه الاق. وشته وامثال ذلك كثير
قال واما الاصل الزاوي وهو ان يكون ما هو في غلوه
 الاجتهاد خاف لا قوال الله. وقوال رسول الله. ومنا بيل الاجماع فيه
 ما هو امر. وتايها ان يكون خافاً ضغوبه شديده اقول
 قد اشتمل كلامه هذا على اشترط امرين. احدهما ان يكون ما هو
 منطوقاً. وثانيهما ان يكون خافاً لئلا يشي. وهي اقوال الله وقوال رسول الله
 ومنا بيل الاجماع قال اما الامر الا ذلك وهو كون المجتهد
 ما هو اهتد في شرط غريب ما شغ به ولا عرف ما هو اذ السني به

دور
 والحوار
 على يد
 عليه

وهذا المحتمل ان يكون حافظ الله اشياء وهي اقوال الله واتوال رسول الله
ومما قيل في الامور لغز الله في نفس الامور وحتم ان تكون لغز الله بالظن
الظن نقول فاحتمل من الشك في بيان البراءة والبرهان على اشتراطه فهذه
السؤال انما يقبل شك وهو لا يتفكر عند علم الجدل فان قلنا
هذا السؤال لا يقبل حتى من ان في اللفظ عن اية او احتماله او اجماله
او اشتراكا فيمن لنا ما في اللفظ المجهول من ذلك فانه ليس بغير
خوش لا يظن معناه في اللغة ولا هو لفظ مشترك بل فيه
احتمال لان المجهول في اصل الوضع اللغوي هي الحدث قال في الضيق
يقال ممر بالشيء مهارة فهو ما هو اذا كان خادقا وقب يكون في حفظ
اللفظ وسنجه الصب وسنة الحديث الماهر بالقدرة ان مع الكرام البررة
وقد يكون في فهم المعاني والعوض على التايين وعلى كل تقدير فيها التايين
على اشتراط المهاراة في الاجتهاد وهل المهاراة مقبولة للبشر كمنته
ام مخلوقة لله تعالى لا يفوز عليها شواؤه فان كانت عند مقبولة للبشر
لم تحسن ذلك ما في معرفة المعنيين للاجتهاد لان من خلقها الله له ومنه
ايضا فقد حصلت له يسهوله ومن لم يخلقها له فقد اراد الله ان يسهلها
وتسقوط الكلفة بالاجتهاد المنوط لحصولها وان كانت مقبولة للعباد
فلا معنى للضيق من التعر من القدرة وان من الالهة الصالحات وقد
قد منا تقربا واجهه لذلك بل هو من جملة المحرمات او المكنزات
واما الا من الشايب وهو حفظ اقوال الله وحفظ اقوال رسول الله
وحفظ سنن الامم في الجواب عليه يتم بفضل **الفصل الثاني**
في انه لا يجب الاحتياط في جمع ذلك على تسهيل العطف وان المعنى ذلك
هو الطلب حتى لا يجد ولا يظن وجود النص والظاهر ثم يجوز الحكم
بالرأي والاجتهاد بعد ذلك وقد مر الدليل على ذلك فيما تقدم وبيان
القدرة الواحدة منه وبيان نصوص القائل في ذلك والدليل عليه **الفصل**
الثاني في انه لا يجب حفظ ما يجب معرفته من ذلك عن ظهر
القلب وبنيه فايدنا ان احدا من العلماء في ذلك من نقص من العلم على ان
ذلك لا يجب وانما ما علمنا ان احدا من العلماء سبق السبق الى النص
على وجوب ذلك من التمسك ولا الحلف ولا ذكر على من نص على عدم
وجوبه اما من نص على ذلك فغير واحد مثل الامام يحيى بن حمزة

من الغفر

من الغفر علمهم السلام ذكره في المعيار ومن ذكر ان ذلك لا يجب والظاهر
العلامة عن النبي عبد الله بن حسن البصري قدس الله روحه
ذكر هذه المسئلة كنية وتعالى الله الكلاية والاصولية والفقهية
ولما كان ذلك في الامور على التلازمة ويصير بان لا يجب على المجتهد حفظ
العلوم غيبا والقدرة على من علمها الفقهاء والفقهاء على يحيى الوشلي والفقهاء
على ابن عبد الله ابن ابي الخير من ذكر ذلك ومنهم العلامة ابو نصر الشبلي
ذكره في جمع الجوامع ولم يذكر فيه خلافا مع نظريته لا يستيقاب الخلاف
وذكر الشواذ هو لا اتفاق في الوقت على كلامهم والظاهر من بقاء العقل
المستعمل في شروط الاجتهاد انهم لا يرون وجوب ما ذكره السيد والذي
يدل على ان ذلك الذي قاله غيرهم هو ظاهر مدعهم هي العلوم فبذلك
على ان ذلك ليس بشرط انهم تعرفوا ان كان شرطا لاجتهاد
وحصل جميع ما يجب على المجتهد ولم يذكر ما ذكر السيد من وجوب غيب
العلوم يدل على ان ذلك ليس بشرط عندهم لانه لو كان شرطا
لما اوجبت صناديق في قولهم الذي ذكره وهو مجموع شرائط الاجتهاد
وهم ابرأ واصدق وهذا الوجه يجوز ان ينسب اليهم القول بان
ذلك لا يجب ويحمله مدعهم من حيث لان الاجتهاد من العلوم المطلق
اقوى طرق الخروج وما زال العلماء من الغفر علمهم السلام وما بين
الاصوليين وغيرهم يذكر من ما يجب على المجتهد ما تعلم احدا سبق
السبق الى التخصيص على وجوب غيب العلوم وانما نص بعضهم على
عكس ذلك وقد انا كلام نقم ايضا على عكسه كما قد منا ومن احب معرفه
صدق كلامي بلطالع مصنفات العلماء في الاصول وعنده والله سبحانه
اعلم **الفائدة الثانية** وهي انه لا يجب على وجوب عدم ذلك
قاله ليد عليه احدي عشرة حجة **الحجة الاولى** ان الرجوع الى الكتاب
يفيد ما يفيد الحفظ من طرق صحة الدليل المقول عليه في الاجتهادات
فان قلنا ان الحفظ يفيد العلم فيما من الخافض لحفظه من الخطا
والرجوع الى الكتاب يفيد الطرق قلنا هذه متنوعة لوجهين احدهما
ان الحافظ لا يلة الاجتهاد وامر علم انه حافظ لها تثبت بها عن النبي صلى
الله عليه واله وسلم مطعون وثبوت معاني الظواهر من الغفر ان
وساير المتواترات مطعون اما ما كان لفظه معلوما فليس من
الاجتهاد في شيء فذلك اذا كانت لا يتكلم فيه فاذا كان الاصل مطلقا

تاج المصنف

معرفة معنويات

فلا معنى لاشتراط العلم في ضمه لقوله فان وجوب حفظه نفع على كونه
من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحث العلم في الاصل فالحاجة في الفرع يودى الى ان
يكون الفرع اقوى من اصله وهذا ظاهر الشكوط وثانيهما ان يقول
ما مر اذ كان الحافظ يامن الخطا فحفظه هل من اذ كان امانة للخطا
دائما اذ اجتمع في الاصل ممنوع والثاني مسلم ولا يصح تسليمه انما كان
الاول ممنوعا لا تسليمه بالضرورة الجزئية ان الحافظ قد يخطئ في حفظه
وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وشيخه بنحو رجل يلو اية
فقال عليه السلام لقد اذكرتني اية كنت استحيها فهدى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكف بغيره وفتح عنه علم انه يقول
الرجل نسيت اية كذا وليقل اني نسيت وروي عن علي بن ابي طالب عليه السلام انه سئل
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفلت القرآن عليه فغله ان يدعو
بدعاء ذكره الترمذي وروى ابو العباس الحسني عليه السلام في كتاب التلخيص
ان القسم عليه اني رجلا في مسئلة فلما ذهب قال علي بن ابي طالب فلما قبل قال
له شيخان من لا يسموه ابي شهوت وان الصواب كذا وكذا وروي
المودب بالله في الزيادة ان ابي يوسف اني في مسئلة لم يثبت له خلاف
ما اني فبدل ما لا كثيرا في استدراك التبايل ولما قاله ان الواجب على
من معه عشرة اوثاب فيها ثوب لحش ملتبس انه يضل عشرة ضلوات
في كل ثوب ضلوه فلو على الشهوة والله توهم ان فيها طه ثوبا طاهرا
والباقي لحش ولما قال **الحديث** ان محمدا في قوله تعالى وما اهلكنا من
قبيلة الا ولها كتاب معلوم ان الجملة وصفته وان الواو دخلت فيها
لشبهها بالجملة تذكر ذكر الشكاي وقال ما يجوز قوله عن اسمه وما اهلكنا
من قبيلة الا ولها كتاب معلوم فالوجه فيه عندي هو ان ولها كتاب
معلوم حال القرية لكونها في حكم الموصوفة نازلة منزلة وما اهلكنا من قبيلة
من القبائل لا وصف وحمله على الوصف فهو لا خطأ ولا غيب في التناول للانسان
والشهوة ما يتبعه صاحبه باذنا تلبسه والخطا ما لا يتنبه صاحبه او يتنبه
ولكن بعد انقضاء انتهى **والاحتجاج** الى توجيه الشكاي ان قوله في حكم
الموصوفة لان ابن مالك ذكر من المواضع التي يكثر فيها صيغة الحال فقدما
ان تكون الجملة مفعلة مفعلا بالواو مثل ابو خيثان بهذه الآية ونقول **الشاهد**
... **الحديث** اني اني ليل العبد انه شفيح
واقالان تسلم الثاني لا يصح فلا ان الامان الاكثر في حاصد بالزجوع الى الكتاب

ذكر

الحجة الثانية

الحجة الثانية ان الزجوع الى الكتاب اقوى من الحفظ فوجب ان يكون
مغلبا لا فنيا وانما قلنا انه اقوى من الحفظ لوجوب اخذها انه يورث ان
تكون الكتاب اصل الحفظ فان الحافظ لا يورث له ان يحفظ من الكتاب وهذا هو
الاعتناء وقل من يحفظ القرآن والسنة وعندهما من العلوم من افواه
الرجال على ان الحفظ من افواه الرجال ليس يقيد العلم وكان الحفظ من
الكتاب مستاربا للحفظ من افواه الرجال في افاضة الطق فاذا ثبت ان الكتاب
اصل الحفظ في كثير من الأحوال ثبت انه اقوى منه لان اصل اقوى من
الفرع ولان غاية الحافظ ان يحفظ كما قرأ في الكتاب وثانيهما ان ارباب
الحفاظ ينجون فيما يحفظونه الى العشب عند الاستنباه **الحجة الثالثة**
انه قد ثبت ان مير المؤمنين عليا عليه السلام اعلم هذه الآية بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وثبت انه كان معه صحيفة مغلقة في سيفه كتبها
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها اشياء الابل وانصبت
ومقادير الديارات واهاسفين عن الاعمش عن ابن ابي عمير عن
ابيه عن علي عليه السلام وهذا يدل على جواز الرجوع الى الكتب والصحائف
وشوا قلنا انه كان حافظا لذلك عن ظهر قلبه اولى اما ان لم يكن
حافظا لذلك فظاهر اما ان كان حافظا فلا تارة انما كتبها وعلمها
سيفه ليرجع اليها عند الالتباس لان ذكر اشياء الابل ونصاب ركاتها
ومقادير الديارات لا يصلح ان تكون تعلقه بقلبه ولا تحت عوده ولا وجهه
لا حجاب الحفظ **الحجة الرابعة** ما قدما ذكره من دعوى المنصور بالله
والحافظ يعقوب ابن شعيب والحافظ ابن كثير للاجماع على رجوع القضاة
الى كتاب عمر بن حنم ورجوع عمر اليه في دية الاصابح وكذلك كتاب
النبي صلى الله عليه وسلم اني كتبه في العهد قاحنه لابي بكر وكذلك
شايخ الكتب النبوية التي كتبها عليه السلام للمسلمين الى شايخ افاق الاملا
لم يقل انه عليه السلام من احدا ممن كتب له يحفظها عن ظهر قلبه ووجب
ذلك على من اراد العمل بها وهو علم المبيع للآية المتأصلة للحق الامين
على الوحي فلا هدي اوضح من هذا ولا اقتداء افضل من اختاره الله
واضبطناه **الحجة الخامسة** ان الصحابة اجمعين انه لا يجب حفظ
النص على وجهه وانما يجب عليه البحث عنه خيرا وث الحجة السادسة

حجة على

الحجة السادسة

على

ظاهر فان ابا بكر حين سألته الجدة نصيبها قال لها مالك في كتاب الله من شيء
وما علمت في شيء رسول الله من شيء ثم سأل الناس فاجابته المعيرة ومحمد بن
مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض لها السبب فامضاه لها
فلم يكن خافا للنص قبل خذ وث هذه المسئلة وكذلك في قصة عمر بن الخطاب
وسؤاله للناس عند احتياجه الى ذلك وكذلك قصته في حديث البطايع
وكذلك امر المؤمنين عليا فدفع عنه انه كان يغتسل من المذي ولا
يناري ما حكمه وانه استحي من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
لمكان ابنته منه وما زال يغتسل منه حتى تشق ظهره ثم امر
المقداد بن الاسود يسال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك والظاهر
ان عليا عليه السلام كان مجتهدا في العلم حين لم يكن لحفظ ذلك الحكم فلو رجع في حق
المجتهدين حفظ النصوص على الحق اذ لم يزل ذلك على الله عليه السلام في تلك الحارة
يشي غامضا غير مجتهد وايضا فانه قد ثبت عنه عليه السلام انه احتاج الى حديث
غيره وكان يختلف بعض الرواه ويصدق من خلف له كرواه المنصور
بالله وابوطالب عليه السلام ولو كان خافا للنصوص عن ظهر قلبه لم ينجح
الى ذلك ففي هذا انهم لم يتفقدوا الخ النصوص وحفظها بل كانوا يفتنون
عن المسئلة حتى يعرفون فان عرفت وهم يفتنون فيها شيئا حكوا به
وان لم يكونوا يفتنون فيها شيئا سألوا عنه وتلخيص هذه الحجة ان يقول
اننا نعلم بالضرورة من احوال الصحابة رضي الله عنهم انهم كانوا يفتنون
في الحديث النبوي وحفظه ودرسته عن ظهور قلوبهم فاذا لم يكن
حفظه ودرسته قبل تقييده بالكتابة فكيف يجب بعد تقييده ها في
الكتب والامان من ضياعه والثقة بوجوده واما كانوا يحفظون بعض
القرآن ويدرسونه والقليل منهم حفظه كله فان قلنا انهم
كانوا اذا سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا حفظوه
بالمعنى فالجواب عن هذين وجهين احدهما ان محفوظ الواحد منهم
كان لا يكفيه في الاجتهاد بحيث لا يجب عليه طلب غيره وهذا القدر محفوظ
لكل مجتهد بعدهم واما كلامنا في حفظ كل كتاب في احوال الاحكام
يطلب على طائفة الخاطبة انه لا يوجد نص صريح صحيح الا وقد اخطاه
بحيث اذرت ذنت عليه الحادثة لم يجب عليه ان يطلب من غيره الحفاظ

ولا الشئ

ولا الشئ ولا المحقق واما لما ان الواحد منهم كان لا يحفظ ما يكفيه لان ذلك
هو الظاهر من احوالهم فانهم كانوا يفتنون الى السؤال عند جد وش الجواب
مثل ما قد منا من قصته الى بكر مع الجدة وقصته عمر مع الجوز وامثال ذلك
فاذا كان هذا امر المؤمنين علمنا احتاج الى حديث غير هذا بالاحتاج الى
حديث المتهمين الذين لا يصبرهم الا بعد الاستحلاف في كمال غير
واما معاذ فاما لما ان من سئل عن شيء حيث لم يجد النصوص لم يفتنه عنهم
وغيبته عنه كما لم يكن من الرجوع الى النبي صلى الله عليه وسلم لذلك
ثلاثا ان الحكم بالزنا في بلد النبي صلى الله عليه وسلم من غير
سؤال الجوز لان الحاكم به واحد للنص كما لم يفتنه واما معاذ في البلد
لا يجر به لان المامعة وتاثيرها لم كانوا يشتغلون من النبي صلى الله
عليه وسلم الشئ ثم يفتنونه وذلك ظاهر لوجهين احدهما ان مثل
ذلك معلوم من احوال البشر فان من سمع الشئ ولم يلاحظه بالضرورة
والمعاهدة يعرف له الشئان وتطرق اليه الشك وتاثيرها انه قد
ثبت عنهم ذلك نحن طمحه انه سئل عن السببية تله من وابته فقال
ما معناه ان قد جالس رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جالسوه
وسمعت منه كما سمعوا منه ولكي سمعته يقول من كذب على نبي محمد
فليتبوا مفعده من النار وعن ابي عمرو الشيباني قال كنت اجلس
الى ابن شعور خولا لا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفرت له الزعده
وحال هكذي اذ جوده اوقريت من اذ او قلنا يعني
تخرج من اجل حفظ اللفظ مع طول العهد فاذا ذكرى بخبارة توهم
انه حكى لفظ النبي صلى الله عليه وسلم استغفرت له الزعده واما
كان عامه روايته بلفظ يفهم منه الشائع انه روى بالمعنى ولهذا
قال ابو هريرة ما علمني احدا الا عبد الله بن عمر فانه كان يكتب
ولم يكتب واخرج من هذين كله شيان يخرج حديث التيمم الذي
رواه عثمان مع انه من الوقائع التي لا تنسا مثلها في العادة فان
عثمان روى انه اصابته وعمر حنانه قال فاما انما عرفت في التراب

ويشهد له ما ثبت في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال ما هيئتكم عنه واجنبوه وما امنتم به فانوا منه ما استطعتم
 فانما اهلك من كان قبلهم كثرة متبايهم واختلافهم على انبيائهم وهذا
 روي عن جده ما شكك الله عنه ورواه في قوله ولم يحد فيه تباين صحيح يقوى على
 خصص هذه العجوبات وقد اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لجامعه من
 اصحابه بالقضا والفتيا وشكك عن هدي ولم يبين لهم ان شرط في ذلك
 وقد ثبت بالاجماع ان علينا ان نقضي بكتاب الله ثم بشئ من سواه الله وهذه
 في قول الله صلى الله عليه وسلم دللت على ان الله شكك عن ايجاب حفظ
 احواله واحوال رسوله في شئ من غير شيان فبقوله تعالى لئن
 وشكركم يا محمد شجنته غلبتكم ولم تغروا بها لم يورد في كتاب ربنا ولا
 شئته نبينا ولم تكن من الذين قال الله تعالى فيهم ولولا انهم نقلوا ما
 يوغظون به لكان خيرا لهم واشبه بنبينا **الحجة الحاربه عشره**
قال صاحب كتاب الاجماع في اخره اجمعوا على ان حفظ شئ من القرآن
 واجب وعلى ان من حفظ الفاتحه مع البسملة قلها وشووا اخرها معها فقد
 ادى فرض الحفظ وانه لا يلزمه حفظ اكثر من ذلك انتهى من كتاب
 الزبيدي الجامع لكنت ان حرمه وان المنذر وان هبزه في الاجماع وفي
 هذه الحجة كفاية ان سأل الله تعالى ثم بعد ما ذكر في الشئ الذي اخرج بها
 على انه يجب حفظ اقوال الله واحوال رسوله واحوال الامه عن ظهور
قال ولا تغروا بكتاب الله ولا تغروا بكتاب الله ولا تغروا بكتاب الله
 فمن مختصرا ولا يلزمه حفظه عن ظهر قلب بل تكفيه ان يعرفه بغير نظر
 فان ذلك عين صحيحه الى قوله
قال ما العلم الا ما خوله الصدق كين يعلم ما يفي القمطر
 قد اخرج الشئ بثلث جهات ولاها وما ادرى ما عذر الشئ
 في تقدير الاحتجاج بقول الشاعر في مثله من تواعد البر من التي يئبني
 عليها اكثر من متايك الاسلام من الامامه العظمى ومن تبي القضا والفتيا
 وهذه الامور التي بدت عليها في المصالح الاسلاميه وتراجع بها امهات
 القواعد البدييه وهذا شئ لم يشق اليه احد من العلماء ولو كانت تلك الشاعر
 حجه في الخلاف والحرام ومهما ثبت فواعد الاسلام لم يفر احد عن الاحتجاج على
 كل ما اذ به فان في كل ما يفرقه شعر وفي كل فرقة بلعنا الحديث والاشفاق

والله اعلم
 والحواس عليه

في قوله

قال ويروى عن الشافعي انه قال لا علم الا
 ما دخل به الحرام **اقول** هذه الحجة الثانية من حج الشئ في هذه
 المسألة والجواب عليه من وجوه **الاول** من ابن خلدون هذا عن
 الشافعي روى الله عنه فهو امام حليكم ومن اهل هذه محفوظه واخواله يدره
 وهذه المسألة من اكره فواعد الاسلام واللام في شرا ايتها الناس معروفة
 الخلال والحرام ونسبه مذهب الى الشافعي في هذه المسألة الكبيره من غير
 طريق صحيحه لا يجوز فيجب من الشئ الله ان يبين من اين نقل هذه القوله
 عن هذا الامام من التبيه ام من المحدث ام من الرضا ام من المتأخر
 ام من الغرض ام من كتاب الأم ام من كتاب المصنف للذي اربى ام المصنف
 للفرق ام البرهان الجوابي ام من اي مطلقه فهي منتزعه في الكلام
 سائر في الاعوان والاختلاف وقد شبه الشئ في كتابه في وجوه
 الى ان بابها مع غنايه اهل هذه الشا بها تكلف بنسبه هدي المذهب الغريب
 الى هدي الامام الجليل **الثاني** ان المنقول في كتب الشافعيه
 بقيض ما ذكرته من غير ذكر خلاف فيه لاعت الشافعي ولا من سواه
 هدي امام الشافعيه تاج الدين ابو نصر السبكي في كتابه في الجوامع
 في الكتاب المتابع منه يقول ان حفظ المتن لا يجب على المجتهد مع
 توسعه في نقل الخلاف فلم يذكر خلافا في هذا على ما في الشافعي ما ذكره
 على انه قد نقل عن الغزالي في مثل ذلك وهو من اهل الشافعيه فيجوز منه
 ان يبين لنا نقله عن اي ثقة او من اي كتاب كما نقلنا وانه بعد له
 عن التمهيد وانني عن بعضه الرية **الوجه الثالث** ان نقول ما نسب
 الاحتجاج بقوله الشافعي وما تروى به ذلك فان اردت ان كلامه حجه في
 الخلاف والحرام فواعد الاسلام فهذا خلاف الاجماع وان اردت ان
 تخرج لنا نقله في هذه المسألة فما بعد ما تضمنت في هذا المقال فاما وضعت
 في سائر الكتب الحديث من تقليد الفقهاء في من وعظم والقبح عليهم في حديثهم
 وغنايهم حتى شككت في اجتهاد اي خليفه وفي سلام الشافعي وما لك
 وتطلعت لكفر احد من خيل جواده وعلق في التنفير عنهم ثم اردت ان تخرج
 علينا بما لم يصح عنهم كما يخرج بكتاب الله حيث اجمعت الى ذلك قبل اخيانه
 مع الهوى ونسبت ما يمنع الحيا والحج وكذا لايق من الشئ الله الله
 اذ لم يجد حجه تدل على ما احتج به من هدي القفل ان لا يذهب اليه
 فليس منه صوره تلجيه الى احتياط هذه القوله المهوره ومخالفه المذهب

والله اعلم
 والحواس عليه

والله اعلم

والله اعلم

العبارة است. وما يقع من الاشتقاق. وهذه الامور ليست من اساليب الرجال
في بيان الحق. ومضائق الخصال. ولولا اخرج الشبهة اليها ما رويت لقلبي
ان يخرج بسطها. وله لغوي ان يتفوه بكلامه. **النظر الرابع** من تبديل
المعاني ضده ايضا قد ذكر ان الامة اجعت على جوار نسيان المحرم وبعض
ما حفظه عن ظهر قلبه فيلزم الشبهة الايض هذا الجمع. لئلا يقال فيما نسي
الغالب انه صل بعض علمه وضاع. وادنى. الى بعض النواحي. والبقاع. ويجوز ذلك
من الاستحسان الثقيلة على الطبع. الكريهة في الاستماع. **النظر الخامس** من
هذا القبيل ايضا وهو ان الله تعالى. شرع في الكتاب في الدين الشهادة
وعمل ذلك بانه اقوم للشهادة. وادنى. الايض الشك والريبة. وكتاب
الله لا يرد بالقبض. ولا ياتي به الباطل من بين يديه. ولا من خلفه. فلو وضع
التعلق بثل ما ذكره الشئ للزم الابطال والشرع بذلك. لانه قد يضيع
الكتاب. ويشرف او يقرب ويذهب. وينسى الشهود الشهادة ما لم يرد
حفظهم. يكون سببا لذكرهم. على القول بان الشهادة على الخط لا تصح او تكون
موجبة للشهادة. بنفس معزنتها. على القول بالآخر. وعلى كل التديبين
كان يلزم نسخ هذه الشهادة. ونحو هذه الامة لئلا يقال شرف. علم الشهود
واعضيت شهادتهم. **النظر السادس** من ان الشئ قد خاف على احيائه
من هب الاشغورية. في انه لا يشق لهم اسم الفاعل من شئ. الاورد الشئ
قايما بالفاعل. وهذه المسئلة معروفة في اصول. وفيها نظرات دقيقة.
وختار الاماكن جليلا. ولست اكتبها بزيادة المعزوف. ولا انقص الحجة
النقل الا فيما اخاف المتأدغه في ثبوته. وان أعزك الى الاستداع في القول
كما صنعت في نقل كلام الامة في الوجاهة. وما يشيأ في نقل الفاظهم.
ثبوت المتأولين. ويجوز ذلك. فلهذا تركت نقل كلام الفريقين. في
هذه المسئلة وما يلزم الشئ من الاماكن المذكورة. ان كان قد اختار
مذهب الاستماع. وما اظن فكه في هذه المسئلة قد بلغ الى هذه الغاية.
ولا تعلل الى هذه المسائل. **نقول** لا شك ان اسم الفاعل الموصوف
قد يشق له الفاعل لثبات بغيره. وتعلقا بآييه. ولهذه نسي
الرجل لثباته وان اذ كانا من والين. **قال الخطيب**
وعزوني. وان عمت ارك لا بين في الصيف تأييد. فلم يلزم ان
هذا الاشتقاق عن صاحب. لانه اذا شرف التمر واعتصب اللبن فقد شرف

اسم الفاعل

اسم الفاعل واعتصب. واحد الاشتقاق. فلهذا لم يرد ذلك في لغة العرب
عند جميع اهل الادب. كذلك في مثلنا ينج. ان يكون الرجل عالما مجتهدا. وعلى
الحفظ والكتب مخمدا. اذ لا يوجد من يعتمد على احدها سري مئة. او لا من لا حظ
له في احدها البتة. ولا يلزم ان يشرف علمه. ولا ينج ان يعتصب اجتهاده.
وكان لا يشق ان يدعى نبييا. وعمر وبنينا. ولا يلزم ان يدعى اذا اجازت المدينة
ان تخرج بلسانها. ولا يلزم ان تخرج اذا خشف باليمن. ان تحشف نسبتها
النظر السابع وهو ان الجواب بطريق التحقيق. دون
جودة المعاني ضده. وذلك ان نقول ليس الخبر البراق يسمى عالما
ولا المجذبات والاوراق تسمى اجتهادا. واما العلم الذي في الصدور
لا الذي في المشطوط. ومحل الاجتهاد في القلوب. لا الكاعب المكتوب
فكيف يلزم ان يقال. اذا شرفت كتب العالم انه شرف علمه واعتصب
ومنع منه ونهب. ومضى ان علم المجتهد. هو مجموع الغفص. والزجاج
والجلود والاوراق. حتى اذا شرفت لم يزد ان يشرف علمه. واذا
اعتصب. وحده ان يعتصب اجتهاده فان كان السيد. اذ كان ما دعى
كيف يقال. ولا عمن ما العبارة في تلك الحال. فهذه تغت شديدا
ويزدح عن الاماكن الممكن بعيد. واظرف الشوق يعرف انه يقال
شرفت كتبه. واعتصت منه ونهبت. وهذه العبارة كما فيه في هذه
الواقعة متى رقت ولم ينل الناس. يغفرون بها وما علمنا ان اخذنا من اهل
اللغة العربية. ولم يزلهم. ولا من بعدهم. من جميع الملوك والنحل والمذاهب
والفروق في قديم الزمان وخديثة. اذا صاع له كتاب. قال من وجد على
فانه صل غني. ولا اذا اعتصب عليه كتاب يقول فلان اعتصب اجتهادي
ولا انتهت نبي. وكذلك من وجد كتابا ضايقا. وان اذ التحرف به.
فانه يقول من صاع له كتاب. ويجوز ذلك من معزوف الخطاب. ولا
يقول من صاع له علم. ولا من شق علمه اجتهاده. وهذه النقائص
في العبارة ادنى. والاساليب المتبحرات. لا يعيد العلم لمن يظفرها طالبا
للهدى متفتتا. ولا ما في خبر لمن تكلم بها لا هي بالمرء المتفتتا وما احسن
قال اي محمد علي ابن احمد الفارسي **شعر**
شعر وخير الامور الشالقات على الهدى. وشرف الامور الجذبات للبدائع
النظر الثامن ان نقول المجتهد هو المتكلم من معرفة الكلام
الشرعي بالبحث والنظر. ولم يقل اخذ انه يجب ان يكون المجتهد

قالوا بالحكام الخواص. فثبت اذا قيل عن المسئلة اجاب المسائل في الوقت
 على الفور. من غير نظر ولا طلب. وهذا مشهور في كتب الأصول. وقالوا
 ذكر ان المحاسب في مختصر منتهى السؤل. ان العقبه هو العالم بالحكام
 اورث على هذا الحد اشكالا. وهو انه لا يطرده لثبوت لا اذما ي. واجاب عنه
 بان المراد به القوة. للعلم بالجميع. والشيد اية الله يعرف هدى ويتزك
 كل عام في غالب الاحوال. وانا ممن قرأه عليه فقرأه ولم يكرهه. فاذ
 ثبت ذلك. فالعالم في حال شرفه كونه باق على اهليته الاضداد. لانه
 يمكن منه بعد شرفها بالحق. في كتب العقائد. ومن اجتمع. وشواهم على ان
 كما سأل علي بن مسلمة وابوبكر ومحمد بن علي الله عنهما والعالم في
 حال غيبه كونه مثله. فحال جهله بالمشكلة فان الشيد انما اشتغف ان
 يكون العالم جاهلا بالمشكلة. في بعض الاحوال وهذا امر لا يمكن لا بد للمجتهد منه
 ولهذا يرضى العلماء على انه اذا انتهى في المسئلة من ثم سئل عنها مرة ثانية
 فلا يجلو ان يكون. ذكر الطرق الاجتهادية كما انه ان بقي بفنائه الاولى
 او تاسيها لم يجز له ان يفتي حتى يجيد السطر. يدل على انهم يترددون. ان
 تردد المسئلة عليه. وهو لا يدرى ما حكمها هدى في المسئلة التي قد نظر فيها
 وان في تكليف بالمشكلة التي لم يسمع بها قط. وهذا مشهور عند اهل العلم
 وقد سئل ابن سنجود عن مسئلة فما ان ال سطر فيها شهر. ثم اجاب بعد
 شهر كما ملك. وتبدلت العالم وهو متوقف في المسئلة. فثبت من العلماء
 الامام ابو طالب عليه السلام بعض المسائل. في شرح التمهيد. وكثر من العلماء
 المصنفين بكون وهو يفيض في تصنيفه لمسائل. فقدم ابي الشيد ابا طالب
 يتوقف في عين مسئلة. في كتاب المجزي. ويضئ على التوقف المحض. وهذا
 بناء على القول المنصوص في الأصول. ان التوقف في الحكم هو حكم المجتهد
 عند تعادل الامارات. وبما على جواز تعادل الامارات في حقه. فلو كان
 التثني مجز في العبارات بطلا. الاحكام. لجل به اكثر من شرايع الاسلام
 كان لا يصح توقف المجتهد في الخادته عند شواله عنها لثبات تلك الحال
 لا يدرى كيف يقال. هل يقول المجتهد للمسائل. ام هل ياتيها فلا يد
 فان اجتهادك لما سمع شوالكا اتيك راي. واملا غضبا. ومنه ههنا
 او يقول ان علمي بالخادته ضاع متى وصله وخرج من يدي. وقالوا
 وما يدرى ان طلق. ولا اعرف ابن من. وهذا وامثاله المتأ
 يليق ذكره في كتاب شلوان المطاع. وكتاب الصادق والباقر. وكتاب

في كتاب
 في كتاب

في كتاب
 في كتاب

في كتاب
 في كتاب

كليله

كليله ردمه. وامثاله. ومن هذا القبيل قبل الشايعه ما احدث دلو الخفيفه
 يعرف الجنس من القاهر. قالوا ذلك تشييعا على الخفيفه. لما قال الخفيف
 ان ما البين المتجسس. يظهر بالبرخ منه على حب الشايعه. في كثرها وتلقاها
 على ما هو منقذ. في كتب الفروع. وكذلك لما قال الشافعي في الفقه في كثر
 من المسائل. ثالث الخفيفه. ما اكبر من فزعة الشافعي. يعرف الحق من
 المطلق. ومن ذلك قول الامام الذي قضى عليه عمر بالديه حين شيط هو ونايه
 في حقه فوقع فوت ثابده بعقله وسلم. فلما قضى عليه عمر بالديه جعل بطرف
 وهو يقول يا ايها الناس لقيت منكرا. هذا يقول الامام الصبيح المصنف
 خلقا معا كلالها تكسرا. فهذه وامثاله لم يفتقدوها. فلهذا على الاحكام
 ولا يتوهم ذلك احد. من ادلى الامام. فاما في تلخ سمرية. لا يحج نظريه
 فان كانت السيرة اية الله اما اراد ما اراد من الامام. ولم يقصد
 بذلك الكلام النقص والاعتذار. وكان يجب عليه. ابو بوز ذلك الا
 بعد ايراد الادلة الشاطعه. والبراهين القاطعه النظر الثاني
 ان الاجتهاد وشرائطه. من قواعد الاسلام التي ينبغي عليها عند
 الحاضرين صحة الامامة والقضاة والفقيه. فينبغي التثبت في البديل على شرطها
 من نفي وايجاب. والشيد قد ادى في شرط وطها. شرط لم يشبهه غيره
 اليه واستبدل عليه بحجة الشك. والخير في كفيته العكارة. اذا اثبت
 كتب العالم او عصب. هل يقال شرف علمه. واعتصب. اركب يقال
 نقول الشيد هذه حجة عزيزه ما عمن ناهانين لنا من اي.
 انواع الحجج هي من رده مخشوش. ومن اي اجناس الادلة هي من كثره
 مشهوره وهي العقل والكتاب والسنة. والامامة. والقياس والاستدلال
 فاجروا عن هذه الحجة المشجوعة. من الحجج المحقولة. ام من الحجج المشجوعة
 وان كانت من المعقولات. فبين لنا كيف ياتي تزكيتها في البرهان.
 وزعمنا ان ذلك الجواز. وبين لنا الجواز. والموضوع. والمفهومين
 الضعيف والكبرى. والحد من الا صغر والا كبر. ووسط البرهان.
 المشتمل بالحد المتكبر. واجتماع شرايط الانتاج من اجاب الضعيف
 وكلية الكبرى. وجواز شلوك الكبرى. ومنع جزئها. وان كانت
 من الشيعية. فمن المعلوم انها ليست من النصوص. القرآنية. ولا من
 الاخبار النبوية. ولا من المسائل الاجماعية. ولا من المسائل الاستدلالية
 ولم يبق الا ان تكون من المسائل العقلية. فيجب من السيرة اية الله

في كتاب
 في كتاب

في كتاب
 في كتاب

في كتاب
 في كتاب

فهذه هي الكلام في الذي عوي اليه تشككها. واما الختان فاخذها الله قال بكون
 ان يكون الامام مقلدا. والآخر انه صنف كتابا للشيعة. والكلام في ضعف
 هاتين الحجتين يظهر بذكر مباحث. **الحجة الاولى** لو طرد الشيعة
 القياس في هذا المخرج. لا بد قاطع الامم بأسرها. ما ادعاه على الغرض الى من
 تعشير الامة جهادا. حين اجاز المقلد للامام. مع نطقه المخرج على سهيل الاجتهاد
 وذلك لان الامة قد اجازت التقليد للغوام. فخرج كلام الشيعة في حق الغرض الى
 سطح ايضا ان نقول لو كانت الاجتهاد سهلا عند الامة لا وجوبه على كل مكلف
 ولما لو الله يكتفيه ان يفرض اختصارا في كل من. الى اخره استدلاله فانه يفي
 الاستدلال به في حق الامة. مثل تاييده مثله في حق الغرض الى **الحجة الثانية**
 هذي مخرج من الشيعة للغرض الى. والمخرج له شرائط مغروقة وهي تقسم
 الى اقسام محصورة فينا ملك الشيعة كلامه. من اي اقسام المخرج العجاجة
الحجة الثالثة سئلنا انه يخرج مخرج لكثرة مخالف لنفس
 الغرض الى المخرج الذي حكاها الشيعة. ولا معنى للمخرج مع وجود النص
 لانه ان لم يغلب به فلا معنى للاستدلال به. وان عجل به فاما ان يقال هو ان يخرج من
 النص فهذه عناده. وقوله النص ان يخرج فالا فتعال بالمرجوح. وتلك التراجع
الحجة الرابعة اخبر الشيعة على ان الغرض الى تعشير الاجتهاد بخبره
 لتقليد الامام وهذا لا يقع. لانه ليس بين السهولة. والوجوب على الامام بطله
 عقليته ولا شيعته. فلو كان قد تفرقت في العقل والشرع. ان كل سهل وليس
 بواجب على الامام. مثل ما قد نض على الجمع بينهما. في شيعة الامام شيعة الغرض
 جادون في ربه الله والامام الموبدان الله. حتى من هذه علم وفي القافي
 العلامة عبد الله بن محمد البراري ربه الله. وغيرهم من اهلنا اقام
 جعفر بن محمد الاجتهاد. وتكون التقليد للامام الاعظم. واما الحجة
 الثانية. وهو انه صنف كتابا للمستظهر. فلم يظهر لي ان فيها حجة ولا شبهة
 فانقرض من جوابها فانه لا يثبت شي من تصنيف الغرض الى كتابا للمستظهر. وبين
 تعشير الاجتهاد اليه. **قال** وقد قال الغرض الى ان لم يكن في الغاية
 من المجتهدين. الاقليل. وهم الخلق الاربعة. وزاد في ثابته. ويقاد من جمل
 ومن غرض منهم بالوجوه اليه من غير نص. وان ادعى الوجوه اليه في الشبهة
 لا في الزواجر. **قال** عند صف الشيعة بهذا الكلام الاستدلال
 على عشرين الاجتهاد. لانه اذا ثبت. فله المجتهدين في الصلابة. فهاك كل

ناله واجبه على الامام كما كان كلام الشيعة في ذلك والمخرج من كلام الغرض الى الاجتهاد

والاستدلال على

والاستدلال

الاصحوبية. فليترك ملته في الجواب في مراتب. **المرتبة الاولى**
 المنارة في تله المجتهدين. ولما فيها طرق **الطريق الاولى** من ابن
 للشيعة ثبوت هذه الزواجر. عن الغرض الى. وقد منع من صريح كتاب البخاري
 عن مضمونه. وبوجه من كتب الشيعة. مع اشتغال الخلق بشيائهم واستنادها
 الى مصنفها. في صريح ابطال الاسلام. **الطريق الثانية** سئلنا صحتها
 عنه فكيف استند الشيعة الى تصديقه. في كلامه. وان ادعى ان تصديقه
 وبما قال انه كما في مخرج. وان تصديقه من الركون الى الظاهر المخرج
 للحدود في الترات. **الطريق الثالثة** سئلنا انه عدل ولكن من المعلوم
 ان الغرض الى ما ادركهم فهذه من شل. والشيعة قد منع من المراسل وقال
 لا بد من نسبة كتب الحديث الى اهلها. من مخرجه في حال الاستناد. وبعد التهم
 وعنده المقتبل لهم فلا يقبل نصا. فوالغرض الى على الصلابة الاجتهاد ذلك
الطريقة الرابعة ان الغرض الى توقا على ارض جنس الماية من الهجره
 ومن بينه وبين غير. حشوا به شئ. الا البشير من المعلوم انه لا يعرف
 خاله بطريق الخيرة. واما يعرف خاله بطريق النقل الكافي. فاقول الضمان
 الله امر الله عند مجتهد. واما عن عالم مجتهد. احبب الضمان. فلم يجده مجتهدا.
 ولا بطريق صحيح. الى المعرفه بعدم اجتهاد الضمان. شواهاذين. لكن
 الظاهر انهما. ففقد ثبات. فبطلت دعوى الغرض الى. **الطريق الخامسة**
 انما تعارض من. كلام الغرض الى. بما رواه من هو ارجح منه في ذلك وهو الخاوط
 الكبير ابو محمد علي بن احمد الفارسي. فانه نقل ان القتيبا. نقلت عن مائة
 واشش واربعين رجلا. من الصحابة رضي الله عنهم. وعن عشرين
 امراة منهم. وكان ذلك الشيخ احمد بن محمد بن الحسن الرضا عن
 فانه ذكر في كتاب الشجره في الفقه. قريبا من ذلك. من المجتهدين
 وعنده هم باجبا لهم. وهذه الزواجر. من الزواجر الغرض الى **الوجوه**
الوجه الاول انها ثبتت. من روايه الغرض الى نائيه. **الثاني**
 ان هذا الخاوط. من اهل المعرنة بالحديث. والذين رايه يكتف الزجال
 والعناية الثامنة. معرنة احوال الغنيابة. وعلم التاريخ. والغرض الى العكس
 في ذلك. وهذه الوجوه جميع. على التراجع به. ومن ان ادعى معرفته
 ذلك طالع تراجهم. في كتب مغرقة الزجال. **الثالث** ان تصديق
 الغرض الى. في ذلك يودي الى خروج عدد كثير من الصحابة. وانما

مسألة فمادروني
 ان القتيبا وبعثت في هذا
 العدد من الصحابة اوصيهم

هذا هو الجهاد الذي هو الجهاد

غير علم. وهذه معصية ظاهرة ونحن نعلم انه لا طريق للمعز الى القطع.
بان ذلك الضابط المقيم مكره على الفتوى اذ في بعض الجمل لا نه يجوز ان
تكون جهده. ولم يشهد اجتهاده. اذ لا يجب عليه على هذه ان يغرب اجتهاده
ايضا وفي الضابط من يغيب عنه. في ان يكون مجتهدا. غير معلوم باجتهاده
افق ما في الباب ان يكون مجتهدا في تلك المسئلة. وقد امرنا بالكل على السلامة
جميع المسائل فكيف يجب ان يكون المجتهد بنقل القرآن. وخير القرون
بنقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم. **الطريق الثاني** ان يقول
ليس نقله من فهم من المجتهدين. على تقدير تسليم ذلك يد اد على ضعفه الاجتهاد
فقد كانت حقا في القرآن فهم. اقل من المجتهدين. فزوي انه لم يكن يحفظ القرآن
المنهجه منهم. قاله بعض الضابطه واما ما زاد على ذلك لكن بشيء. وذلك
لشغلهم بالجهاد وطلب القوت. فقد كانوا في شدة عظيمة لا يهتدون. الا من طالع
كث من فهم الضابطه ولا يشهدون في زمانهم. الا بقطعة لطلب العلم على عادة.
المتأخرين. **الطريق الثالث** ان اجتهادا وليك. الذين ذكرهم
الشيخ يد اد على سهوله الاجتهاد. لان الظاهر من احوالهم انهم تأملوا
بالعلم مثل استغفار المتأخرين. ولا قرأ بيانه. وكان الواحد منهم
يحفظ من الشئ ما اتفق انة يفقه من النبي. صلى الله عليه وآله وسلم.
من غير ان يش ما يفقه ولا تطبيق ولا تبالغة في طلب النصوص من شارب
اصحابه. واما كانوا يحتجون عن جدوت الضابطه من الاله. فهدى
ابو بكر ما ذكرى كم نصيب الجدة من الميزات. واد في طلبه العلم في
زماننا لا حقا عليه ان لها الشد من حتى قام فيهم وسألهم ولوان رجلا
من يدعي الاجتهاد في زماننا ما عرفت نصيب الجدة. لكنه عليه اهل المعين
للاجتهاد. وعظموا هدى عليه. وكذا لك عمر ما كان يعرض النصوص
في دية الاصابع. وتوارثت المرأة من دية زوجها. وكذا لك ان غلبت
قالا لا يرا الا في النسبة. حتى بلغه النقص. وكذا لك ما عرفت ان المسئلة
منسوخة وذكر ان تحشيت في تفسير قوله تعالى. وفاكهة وانما انما
بكر سبل عن الارث فقال. اري شما تطلعي. واري ان صقليني. اذ اقل
في كتاب الله ما لا اعلم به. وعن عمر رضي الله عنه. انه قرأ هذه الآية
فقال كل هدى قد عرفنا فما الاث. ثم رخص عظمى كانت في دية. وقال هذا
لعمرك الله التكلف. وما عليك يا ابن امة غرة. لا تدري ما له ث. ثم قال



انفقوا

انفقوا ما يتبين لكم من هذا الكتاب. وما لا يدعوه قال ان عشرتي محمد الله
فان ذلك مدهى بشيرة النبي. عن تتبع مقال القرآن. والحث عن
مشكلاته. **ثالث** لم تدب الى ذلك ولكن القوم كان اكثرهم غافلة
على العمل. وكان المتأكل بشي من العلم. لا يعمل به بطلب عندهم لان الية
مشوقة في الامتياز على الاشتراك بطلعه. واستبد غايته. وبدل علم من
يحيى الآية ان الاث بعض ما ائتمته الله للاشباب متأخرا ولا غايته. فقلبك
يا هو اهم من التهورن بالسكر لله تعالى. على ما يتبين لك. ولم شك مما
عبد من نجه. ولا يتشأن على عنه بطلب معنى الاث. ومغربة الثبات
الحاضر. الذي هو اسم الله. واكتف بالمعزة مجتهدا. اما ان يتبين لك في غير
هذا الوقت. ثم دعت الناس بان يبينوا على هدى الشئ. فيما شبه ذلك من
مشكلات القرآن. انتهى كلام العلامة رحمه الله. وفيها فيه شهادة لما ذكرته
من مقالتهم لما عليه الناس في هذا الزمان من رسوم القرآن. وغايد القلما
وعدم المرمي على حوط كثير من العلم. قبل سبيلس الحاجة. الى مخرننه والاكثاف
بالعبد فيها حاج اليه. وهذا منقاد من جبل. اجتهاد في اقل الزمان. قبل ان
يشهد عنه اية تقرر من ليج اخاد بيت. الحكم. ومن المعلوم ان سفاذ لم يكن.
لحفظ في تلك الية من احاد بيت الحكم. مثل ما في كتاب من هذه الكتب التي
شتمل الواحد منها على اريد من عشرة الاف حديث. فقد غاش معاذ بعد
ان اذن له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وبعد وفاته في خلال
ذلك حكم. ويقتى ويروي. فقد كان اتقه الضابطه بالنطق النبوي وسعد ذلك
فلم تزد من وياته على ما به وشبهه وسين حديثا. ولم يكن اجتهادهم في
ذلك الغرض. الا بلامرأة النبي صلى الله عليه وآله وسلم. فقط مع. شماع.
مجلس من حديثه ومخاربه. كثير من افخاله. وان لم تطل تلك الملائمة
فولوا كثير. وهدى قال تعالى. فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة
ليتفقوا في الدين. وليبينوا رאותهم اذ ان جعوا اليهم. وهدى التقيت
الذي يثبت الله اليه في هذه الية. هو النفي للجهاد. فجعل المجتهدين
فقهيا في الدين. وشتمى الجهاد تفقها لما يحرم. من رويه النبي صلى الله
عليه وسلم كيف يظلي ويا يا من المجتهدين من احكام الجهاد.
في مدد اقامتهم معه في الغزوات. شتاهم متفقين. واما ان
يفتوا مؤمنهم بما راوا من افخاله عليه لم. ويا شيخوا من افواله ولكلهم

في الاجتهاد والقضاء زمانا
رحميا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لا يكونون مجتهدين فافهموا بوزنهم او لم يتبعوا. وهذا اجتنبوا حاشا وهو اخذ
 الاجتهاد على جزئي الاجتهاد. فان قلنا لم يكونوا يفتنون قلوبهم اذا جفوا
 اليهم. انما كانوا يزودون لهم قلنا. وهذا اكثر تركيضا لان فيه جوار
 الاجتهاد لقومهم مع انهم اقل علميا منهم. وذلك لان القول بالحديث المشهور من
 صريح الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم هو شأن المجتهد. فان
 قلنا ان شئنا منه قوله الاجتهاد في عصرنا كما كانوا يفعلون.
 كلام النبي صلى الله عليه وسلم ونحن لا نعرف معناه الا بقراءة
 العربية. وفي مجموعها ضعف به قلنا. قلنا. هذا ينبغي بحرين
 اخذ في اننا لم نعلم ان الاجتهاد في زماننا في الشهولة مثل ما كان في زمانهم.
 بل نحن نسلم انه كان اشهر عليهم. لكن انما اختلف على تقديره في بيتنا
 انه لم يكن عشرين اعليهم. حتى يصلح عشر عليهم جهة. على تقديره علينا وبيتنا
 انه كان شهلا عليهم. ولا حتى عليك ان شهولته عليهم لا تصلح جهة على عشره
 علميا ولا على المساراة في الشهولة في بيتنا وبينهم من غير فرق. وثانها اننا نعلم
 ان انما اختلفا في معرفة العربية ليس بمعنى تفسير الاجتهاد على الاطلاقات.
 لوحدها احدها. ان اكثر ايات الاحكام واخاذه به. لا يحتاج الى قراءة العربية
 في فهم معناه. والاولى ان ذلك يحتاج الى العلم بالادلة على ذلك يحتاج
 الى ذلك لوحت ان يكون العقل. ان كلام الله وكلام رسوله عز وجلان لكن معنى العرب
 هو ما ليس فيه حن ولا تخيف. اذا قرأنا هذه فتصانيف علماء العرب ببيت
 والفقهاء والحديث والتفسير وكتب العقائد وكتب الحديث وسائر العلوم العربية
 لان العلماء المصنفين لها كانوا من اهل العربية. وصنفوا على قانون لسان
 العرب. وقد علمنا ان من قرأ في الفقه علم من ادالته في الحليل. والتحرير
 والعلوم والبيوت. وسائر العلوم الفروغ. وان لم يكن يعرف العربية الاحكام
 القليل بما يتعلق بالدين من علم العربية. مثل بعض مسائل القلاق
 وذكر المضادة وتعلق الشرط على الشرط. وجود ذلك وهذه النوازل
 من تحت علمها وتعلمها من علماء العربية. وهو ما يابها فهمها.
 وان لم يعلم ببيت علم العربية. ان كان من اهل الذكاء وان لم يكن من اهل
 الذكاء. فلن يفقه. وان قرأ العربية ما شئنا. وكذلك الكلام فيما يتعلق
 بالحليل والتحرير. من الكتاب والسنة اكثره جاني الانذار. ولا حل
 ذلك التادئة السريعة تعلم العربية على المجتهد في العلم على الاطلاقات دون.

المجتهد

المجتهد في بعض المسائل. وبوزن ما ذكرته لك ان العالم اذا اشتغى العالم
 وانما العالم بكلام مجتهد غير ملحق. جاز للعالم ان يجعل ما يشاء من كلام
 العالم. وان لم يعلم العربية فكذلك في مثلنا. **الحجة الثانية على انه**
 لا يقتضي الانذار في العربية. لتفسير الاجتهاد على الاطلاقات. انما نظرنا الى
 الاجتهاد التي علمت بها الصحابة في الاحكام فتعلمت معنى اكثرها من غير
 عزية ونظرنا الى ما نهمنا منها هل خالف ما همزة. فلم يجد جافه
 الا ترى اننا نفهم من قول المجتهد. ومحمد بن مسلمة. ان الرسول عليه
 فؤاد المجتهد المسند. مثل ما فهم ابو بكر. من هدي جيت اخذاه به.
 وامثال هذه ما لا تحصى كثرة فاذا علمت هذه فنقول المجتهد اثار
 يكون مجتهدا على الاطلاقات. فهذه يجب ان يعرف العربية واقا ان
 يكون مجتهدا في مسألة معينة. فنلك المسألة خلت. فان كانت تلك
 المسألة. واصح جليته. لا يحتاج الى عزية. جاز له ذلك. وان كان مما
 يتعلق بالعربية لم يجر. فان قلنا انه يمكن ان يحيط من يعلم ذلك
 فينوه ان الكلام جلي المعنى وليس كذلك قلنا. هدي من
 اهل القيت والبرية في العلم تادئة. والاشارة من الخطا التادئة لا يجب
 والتجدي في العلم لا يعصم منه. وقد خطاوا الزخشي في رضي الله عنه في بعض
 المسائل الخفية. كما تقدم في جواب الاميل الدايغ. وفي بعض المسائل اللغوية
 مما ذكر في الكتاب كما ذكره في خطيبته. في تفسير قوله باخغ نفسك مع
 انه في هذين الفتيين. من لا يشق له قبال ولا يقايش به الاية الكبار.
 ولم ينزل علماء العربية. يحيط بعضهم بعضا. بل قد يغفل العرب في عزية
 في الكشف وفي سائر النسخ. ان عبد بن حاتم الضحاي. وهو من
 نحض علميا في معنى قوله حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود.
 فقلت انه علم طاهره. وقد اختلف الصحابة في الاخوين. هل شيعان اخوه.
 وفي غير ذلك من معاني كتاب الله تعالى. فان قلنا. فكم القدر
 الواجب من العربية. وهل هو متعسر. او متعذر. قلنا.
 ذلك لا يتقدر بقدرات. ولا يستمر الحال فيه. لا خلاف الفطن. وتفاوت
 الافهام. وفي الناس من يكفيه القليل. وفيهم من لا يكفيه الكثير.
 ولا بد من القراءة في الفن. حتى يتمكن من معرفة مسائل الفن جليتها.
 كصورتها غالبا. وانما ملكت ممكن لما قدمنا ذكره من انه لا يجب حفظا.

قوله فانما لا يشق له قبال
 في سائر المسائل الخفية
 حيثما امكن
 وان امكن من قراءة
 فانك انما لا تشق
 لغير ذلك بل انما
 لا تشق له قبال

شارب الفنون حياً فكذلك حفظ الغزبية. واتا الواجب ان يقر فيها حتى
 يكون له ملكة ثابتة. وضعها لمطابقة الكتب الشريكة. وقرم بمنازل الخاء
 والحق من الحقيقين. في لطائف المعارف. عند الحاجة الى ذلك. وقد تقدم
 التلخيص على عدم وجوب الحفظ على المجتهد. وان الواجب ان يكون متهيئاً
 للقرينة متى احتاج اليها. ولا حاجة الى اعادة ذلك. وما قلش
 غالباً لما يعرفه النقاد من ان التحقيق لا يحسم الحق من الشك في بعضه بل في باقيه
 والتحيز في بعض المصانيق. واما شبهة ذلك. وصغوبته فيختلف على حسب
 اختلاف الهمم. والاهتمام. كما ذكرنا في مجرتنا معلوم. وقد اجتهد الامام المنصور
 بالله في مزية تزيينه لا تحقيق كثير في مثلها. فاجابنا في ايامه
 في علم الغزبية. والتهذيب على الاقران. فذلك لا يجب. وان كان اشرف
 المراتب. وان نفع المناصب. فان المجتهد من علمنا هذه الامة من الائمة
 عليهم السلام. ومن سائر تفرقا الائمة الاربع. لم يشتهر. وبالامامة في
 الغزبية. ولا نقلت اختياراتهم. واختلافاتهم فيها كما نقلت اقوال الخاء
 ولو اشتغلوا بالافعال النظر في حقايقها. والحض من دقائقها لوجب ان
 ينقل ذلك عنهم. مثل ما نقل عنهم. اشتغالهم بعلم الفقه. والتهذيب. واعلم
 ان الاستشغال بالتحقيق الكثير ينجح ما يتعلق بالقرن. مما يحتاج اليه. والغرض
 الحظ من هذه القليل. مما يستغنى عنه. ولهذا كانت ايتة الغزبية. مثل
 الخليل وسينويه. وغيرهما لم ينقل عنهم الكلام. الا في فروعها. وكذا كان
 سائر المتألفين في شارب الفنون. من شيوخ الكلام. وحفاظ الآثار. والكلام
 في هذه النكتة. فقل البسط وفي هذي كتابه. على قدر هذي الجوانب
قال في شارب الفنون. ورايو هذيرة لم يكن مجتهداً. وانما كان من الرواه
اقول في الجوانب. على ما ذكره من قبيله. هذا الصاحب الجليل. من راجع
الوجه الاول اننا قد بينا انه لا بد من لنا الى العلم بجمل الخفاء
 الاقران به. وان يجتهد. مجتهداً. فيجده قاصداً. وحق مقصوداً
 وكل من هذين الطرفين عين حاصل. ولا مانع في العقل. ولا في الشك من
 ان يكون مجتهداً. ولا يشتهر اجتهاده. اما لمجوله. واعتماد المتأثر على الشهادة
 وعدم حاجتهم اليه. واما لغيره في الجملة. وكرهية للفتيا **الوجه**
الثاني ان الظاهر خلاف ما ذكر. لان شارب الفنون اجتهاداً كان مجتهداً
 في ان هذيرة عن الله عنه. وقد كان احفظ الصحابة على الخلاف. واكثرهم خديراً

وما لا يحتاج اليه

والله اعلم
بما فيه

لعمري الخار

وقد ذكر الخاربي وغيره. ان الرواه عن ابي هذيرة. كما لو اثناني ما به رجل
 وقد ذكرهم علمنا الرجال. وذكرنا المصنفين في تهذيبهم من روى عنه. في
 الكتب الستة. الصحيحين. والشأن الرابع. قد كان حلقاً كثيراً. وقد بينا
 انه لم يكن شرطاً للاجتهاد في من الصحابة. الا معرفة النصوص. لان المرجع بالقرينة
 واصول الفقه الى سائرهم. ان يقر. واعلمنا ان الفقه يثبت. وبين معاذة روى
 الشافعي. فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. القضا في اليمن
 وقد روى مالك في الموطأ. عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. انه قال
 لا تشاين انك في زمان كثير فقهاء. قليل قراء. قليل فقه. فحفظ فيه خبر القرآن
 وتبني طر وفه. قليل من يسأل. كثير من يعقل. يطيلون فيه النظر.
 ويقتضون فيه الخطبة. يبدون انما لهم قبل. هو اياهم. وسياق
 على الناس من مان. قليل قراء. كثير قراء. وبنات تقيض ما تقدم
 فدل على ما ذكرته لك. بل على اكثر منه. فان كثرة الفقهاء مع قلة القراء
 يشغلهم بالصنعة. فقه من لم يقرأ. من اهل ذلك الزمان. لتوفر خطهم
 من الفهم للحقاني وسلامته نظرهم. الصحابة من تعييفات المستدعة
 ووضع القوارب القاسية. فاذ انفع. من لم يقرأ منهم. فباطل ما يهين
 جليست رسول الله صلى الله عليه وسلم. بالامام له. وما منك. انك
 من قن اخر الزمان. الذين لا فقه لهم. والكل هذه الغلة نسبت. الى
 هذيرة. الفقيه الى ضعفك. لقصورك. انت. لا هو. **الوجه الثالث**
 انه ممن نقلت عنه الفتيا. من الصحابة. رضي الله عنهم بمنازل. والحافظ ابو جبر
 احمد بن علي الفارسي. والشيخ احمد بن محمد بن الحسن الرضا. وذكر
 يعقوب انه مجتهد. لان من انتمى من اهل القبة. وادعوا الاجتهاد. وذكرنا
 فيه غير مقطوع بطلانه. ثبت فتواه في حلايق تعلم في ذلك. واختلاف العلماء
 في قبول الفتيا. من لم يعرف بالعباد ذكر المنصور بالله عليه السلام.
 بل ذكرنا ان هبي في طبقات القراء يشبهه. ان ابن عتيق. وابن عذرة. وهذيرة
 واباسعيد. وحاربوا. وعينهم كانوا يفتون في المدينة. ويجدون مندوق
 عين الى ان تفروق. الى هولاى المسته صارت الفتوى. وهذه
 فجة واضحة. على اجتهاده. لتقرب اهل ذلك العصر. له على الفتوى. وهم
 خير القرون. وخيرها بالنسبة ذكره في ترجمته ان هذيرة **الوجه الرابع**
 متاخر منه. الغزالي. يقول من هو ارجح منه في ذلك. وهو الحافظ الموضح
 الذهبي. فانه قال في وصف ابي هذيرة. الفقيه المجتهد. بهن اللفظ فتصت

الصحابة
 الرواه عن ابي هذيرة
 المزين

على احتياجه ونقصه . ذكره في التبت . وذكر في الميزان . في نسخة ابراهيم بن ربه بن
شريك . النبي اثم قد حو عليه بكونه . قاله ابا هريزه . ليس بجديد فحمل القلنا
هذا قدحا وعتبا فمن تالة واجتاكات ارجح لوجوه . **منها** انه مثبت
والحق الي ناي . **ومن** انه اعرف بعلم الرجال . واعرف بقرآن . في هذه .
الحال . **ومن** انه في من جرح كلامه . خلا لا يهرب . ذكره في التبت . على التلاوة
لان خلاف ذلك يودي الى القول . **بانه** اني بعينه فلم . وتأهل لما ليس
من اهله . والخلاف في العقوبه . من الخطا في العقوبه . وقال الحافظ بن حنبل
التحريض . **واورد** ابن ابي شيبة . من طريق الغش عن المشيب بن رافع
عن ابن عباس . انه ان سئل الى اي هريزه . وعابيشه . وعمرها . يعني
كيشنجه . في نفسه . مد اريته لغيبه . فلم يزل خضاله . **فذكر** ذلك . **قال**
ابن حنبل . وفي هذه النكات على النواوي . في النكات . على الصراحي . ذكر ان
هريزه . وهذا **فذكر** . **من** ابا هريزه . بحمد . عند رعاين
وذكر هذه القصة ابن حنبل . في موضع اخر . **وسب** ذكر اي هريزه . فيها
الى ابن المديني . **الوجه الخامس** . ان كلام السيد . انما هو . في
تفسير الاحتياط . **فانه** يبين بطلان بكونه عليه . من تعيد هذه النكات
ذكره الله عنه . **لم** يكن . **من** ذلك . **تفسير** الاحتياط . **فانه** يكن . **فقط** ان يكون
الاحتياط سهلا . ويكون ابو هريزه غير محمدي . **لانه** ليس في العقل ولا في الشرع
ثابتة بطلان . **بين** سنو له الاحتياط . **واي** هريزه . رضي الله عنه . **ويكون**
هذه فايدتان . **الفايد الاولى** . انه الى هريزه . رضي الله عنه .
لانه مقبوله لا مطلق في قول من رايته عند اهل التحقيق . **وقد** اشار الامام
المنصور بالله عليه السلام الى ذلك . **وقد** كان غايه . **صواما** . **قواما** . **قائما** .
خائفا . **سوا** . **صفا** . **حسن** . **الاحكام** . **تقينا** . **كان** . **لا** . **ينام** . **حتى** . **ينام** . **الف**
تسبيحه . **وكان** . **يقوم** . **ثلث** . **الليل** . **ثم** . **كان** . **يقوم** . **لثنيه** . **ثم** . **كان** . **يقوم**
الليل كله . **وكان** . **اميرا** . **في** . **المدينة** . **وكان** . **في** . **ايام** . **اما** . **بديته** . **فحل** . **الخطب**
على ظهره . **وعرض** . **في** . **السنو** . **ويقول** . **الطريق** . **من** . **الامير** . **الطريق** . **من**
الامير . **وكان** . **يمن** . **مشتقا** . **عليه** . **من** . **خوف** . **الله** . **جل** . **جلاله** . **وكان**
من نبلا المهجرين . **ومن** . **الصحاب** . **بن** . **علي** . **الشدة** . **مع** . **شهداء** . **المرد** . **سليين** .
كان رضي الله عنه . **بصرف** . **بين** . **الزهره** . **والمنبر** . **من** . **الجرع** . **وكان** . **يقول**
انه يحنون مياي الرجل فيجلس على صدره . **فيشبه** . **اليه** . **ليس** . **هو** . **ما** . **نظن** .
انما هو الجوع . **ومع** . **ذلك** . **لم** . **يتخبر** . **من** . **السلام** . **ولا** . **تكم** . **في** . **احد** . **من** . **اهل** . **الافتا**

في نسخة ابراهيم بن ربه بن شريك . النبي اثم قد حو عليه بكونه . قاله ابا هريزه . ليس بجديد فحمل القلنا

من نسخة ابراهيم بن ربه بن شريك . النبي اثم قد حو عليه بكونه . قاله ابا هريزه . ليس بجديد فحمل القلنا

من نسخة ابراهيم بن ربه بن شريك . النبي اثم قد حو عليه بكونه . قاله ابا هريزه . ليس بجديد فحمل القلنا

من نسخة ابراهيم بن ربه بن شريك . النبي اثم قد حو عليه بكونه . قاله ابا هريزه . ليس بجديد فحمل القلنا
اشتهر خبره بالسلام . **واشار** . **راي** . **الوجه** . **الكريم** . **النبي** . **عليه** . **السلام** .
عظمت مشورته بذلك فاعتق عليه . **لم** . **يكن** . **يلك** . **يسواه** . **وقد** . **نرى** . **الذهبي**
ان رجلا اختلعا في مشقه . **فاخت** . **احد** . **ها** . **جديت** . **اي** . **هوس** . **فقال** . **الخرقة**
ما معناه انه لا ختم لحد يثا الى هريزه . **فخرجت** . **عليه** . **خيمه** . **عظيمه** .
فهرب منها وهي تبغضه . **فقال** . **له** . **الجامعة** . **استغفر** . **الله** . **وتب** . **اليه** . **فاستغفر**
الله من كلامه في اي هريزه . **فانصرف** . **عنه** . **الوجه** . **الاستغفار** . **له** . **الله** . **وهو**
مغنى لغيره . **ولم** . **يخص** . **في** . **كتاب** . **انه** . **فانقل** . **لغيره** . **في** . **كتاب** . **والله** . **في** . **كتاب**
اعتمدت الصحابة . **على** . **حديث** . **اي** . **هريزه** . **في** . **خرجه** . **من** . **الجمع** . **بين** . **المراة** . **ومعها** .
فذكر . **من** . **ان** . **اد** . **معرفة** . **هذه** . **الصلح** . **فذكر** . **في** . **كتاب**
المبتلا . **وعنه** . **من** . **كتب** . **الصحابة** . **اي** . **التي** . **قدمت** . **ذكرها** . **فانما** . **ذكرت** . **هذه**
النكته . **لانه** . **قد** . **ذكر** . **في** . **ذلك** . **خلاف** . **لا** . **يلتفت** . **اليه** . **ولا** . **يقول** . **عليه** . **فان** . **قبل**
قد اتموا هريزه بكثره الزوايه . **حتى** . **قال** . **له** . **عمر** . **لان** . **لم** . **تقل** . **من** . **الزوايه**
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . **لا** . **تحقن** . **خيل** . **دوس** . **فذكر** .
لا ينجح ولو صح لم يكن فيه حجة . **على** . **جرح** . **اي** . **هريزه** . **لانه** . **شوط** . **مستند** . **اكثر**
اي هريزه من الزوايه . **والا** . **يشارك** . **بديل** . **الحفظ** . **لا** . **دليل** . **الكذب** . **بقوله**
ابرهيم . **وما** . **اذني** . **ان** . **خفي** . **ولشوا** . **وقد** . **طوله** . **الحاكم** . **في** . **المستند** . **ذكر**
في الزوايه على من ضعف حديث اي هريزه . **ولم** . **يخص** . **في** . **كتاب** . **والله** . **في** . **كتاب**
في المبتلا . **ان** . **جرح** . **الله** . **عنه** . **وخرج** . **الحاكم** . **في** . **المستند** . **ذكر** . **وسلم** . **في**
صححه . **دعوه** . **السيد** . **صلى** . **الله** . **عليه** . **وسلم** . **اي** . **هريزه** . **وامه** . **حين** . **اسلم**
ان تحبها الله تعالى الى المؤمنين . **ويحب** . **المؤمنين** . **اليها** . **فما** . **على** . **وجه** . **الارض**
مومن . **الا** . **وهو** . **جبت** . **الى** . **هريزه** . **ذكر** . **الحاكم** . **في** . **تفسير** . **ات** . **رسول** . **الله**
صلى الله عليه وسلم . **وايات** . **نبوته** . **وسلم** . **في** . **القضايل** . **فاز** . **جوان**
يكون حبي له ولذنب عنه . **من** . **ذلك** . **ان** . **شأ** . **الله** . **تعالى** . **وقد** . **كانت** . **الكلمات**
اي هريزه من الزوايه اشباب . **وافقه** . **قد** . **اجاب** . **بها** . **على** . **من** . **اعترضه**
في اكثره . **اخبرها** . **انه** . **كان** . **فقيرا** . **المال** . **له** . **ولا** . **اهل** . **وكان** . **بلائهم** . **النبي**
صلى الله عليه وسلم . **على** . **الزوايه** . **ولا** . **يشغله** . **عنه** . **شغل** . **من** . **ماله** . **ولا** . **اهل**
والجارية . **وربما** . **لم** . **يأكل** . **لحمه** . **مما** . **اكل** . **ولغيره** . **لكم** . **خدمته** .
وخبرها وثانيها . **انه** . **قال** . **عمره** . **فانه** . **توفي** . **سنه** . **سبع** . **وخمسين** . **في** . **سنة**
جماعة . **واقل** . **ما** . **قبل** . **انه** . **توفي** . **سنه** . **سبع** . **وخمسين** . **وقد** . **كانت** . **تقل** . **الزوايه**

من نسخة ابراهيم بن ربه بن شريك . النبي اثم قد حو عليه بكونه . قاله ابا هريزه . ليس بجديد فحمل القلنا

وتكثرت خشب طوبى المدة بعد النبي صلى الله عليه وسلم. ولذلك كانت ثوابه
 غيرة أكثر من ثوابه في غيره. وقالوا: إن الله كان قاتلاً لما يطلب العلم. نبياً طيباً
 حسن الأخلاق عظيم المهيب ولا يعيد. ورأى بعض أن النبي صلى الله عليه وسلم
 دناؤه بالحفظ. وأما من كان يشبهه في آه فخره فيه. وأما من كان يلقه عليه
 ففعل بها شئاً بعد. وأما من كان يلقه عليه. ومثل ذلك من حديث
 أبي هريرة. ورأى النبي. وأما من كان يلقه عليه. ومثل ذلك من حديث
 صاحب كتاب صلاح المؤمنين. في إجابته لما قال. فلم يبق في صحته شيء
 والله أعلم. وذكر المحققون أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لم يكن في زمن الصحابة ولا من بعدهم. لا من بعدهم ولا من بعدهم. فاجرم
 وأما كان ذلك في أيام بني القيس. ومن نظر فيما رواه أهل المعاصي فهذا
 الوقت القديم. عرف صحة قوله المحققين. فإما أبو هريرة. فإنه لم يكن
 في زمن أبيه الله. وخوفه وقد كان ممن عصى عليه من خوف الله تعالى
 ثبت ذلك في صحيح مسلم. في حديث رواه في الرواية بالمتن. من تحت قوله
 مشاهد في ترجمته. ثم أرى في حديث في صحيح الترمذي. للشيخ العلامة عبد
 الحميد بن أبي الحديد كلاماً في حقه. من السلف لا يليق بمنزلة النبي صلى الله عليه وسلم
 والاصناف. وقوله على سلامته. بوجوب تنزهه عنه. والقول بأن بعض أعدائه
 رواه في كتابه فانه سعى من العاقل. المتعلق بالقدرة. في القوت. في نفي
 الأخبار. ونزولها. أنه إن فيه نسبة إلى هذين. إلى بعض علي. وتعد
 الكذب عليه. ووضع الحديث الباطل عليه. في مثاليه. بل فيه من علي.
 عليه السلام. فقالوا: إن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم. على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم. أبو هريرة. وهذا ما يقطع الغار. بطلان. عن علي.
 عليه السلام. وأما إذا كان الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم. على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم. فإنه لا يضر حكاية. عن ابن أبي الحديد. **والجواب**
 على ما نسب إلى أبي هريرة. وأما من كان يلقه عليه. ومثل ذلك من حديث
 علي بن سنان. صلى الله عليه وسلم. في مثاليه علي. عليه السلام.
 ما لا يفعله غيره. ولا كان. ولذلك لم يضر ذلك من أعدا
 علي عليه السلام. فإن حب النبي صلى الله عليه وسلم. لعلي. وتظيمه وتكرمه
 ونشبهه من قبله. وأما من كان يلقه عليه. ومثل ذلك من حديث
 خصوصاً أهل ذلك العصر. فالمتأثر من ذلك لا يزيد على أهل التابعين
 على حب النبي. وتفضله. وشوقه إليه. ولا فرق بين أن يلقه

ذكر من الحسن
 أن الكذب على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الكبائر

السؤال مع ذكر الخبر

في فضائل

في فضائل علي. وحب النبي صلى الله عليه وسلم. وبين أن يلقه في نسب علي
 وأنه ليس من بني هاشم. وأنه لم يبق إلى الإسلام. وأنه نصيب الحرب والفتنة
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم. إلى عام الفتح. وأسلم من أكا. أبا
 يوسف حين أسلم. وأنه لم يشهد ببراءة. ولا أبا. ولا أبا. في المشاهدة.
 فهل تراه يضحك على عقل غايل. إن أحداً في ذلك العصر يشبهه. إن يكذب
 مثل هذه الأشياء على المؤمنين. ولو كان أكفر الكافرين. وبعض البغضاء
 والمنافقين. ومن جوار وقوع مثل هذه في ذلك العصر. من أقدم عليه السلام
 لم يبق على أن يتن للفقلاء. أنه تاتى العقل. عديم المعرفة بهيئة العقلية.
 تجاري القلب. فإذا انقضى هذا فلا فرق بين هذه الأشياء وبين من رواه
 مثلاً نأخسه. في أمثال المؤمنين في ذلك العصر. للمهاجرين والانصار أهل
 العقول والآخرة. والبصائر النافذة. والادب الماتية. ولذلك اعترف
 المؤمنون. أنه لم يكن من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.
 إلى هرق. وعرف بتقليد مع كونه. ونحو أدبه. أن الكذب لا يضر له ولو قورنا
 ضديرت مثل هذه من قليل عقل. لوقع منهم من التخلي به. والتم له وصوت
 الأمثال كبرهم. والمتأداه عليه في المتأداه. والمجامع ما يوجب. تواتر ذلك عنهم
 فيه. ولها كفى. أمثال المؤمنين. أن يقول ذلك مرة ولا تثنى. ولا تثنى. حتى
 تتواتر في أخبارهم. صلى الله عليه وسلم. أنه قال: كيف وجدتموني قالوا: وجدناك
 مستقيماً. ولونعت لقومنا. فقال له الحميد بن عبد الله بن جعفر. في قوم إذا رعت
 قومي. ودع عنك الكثير الطيب من أخبارهم في ذلك. فقد قال الله تعالى
 في محكم كتابه الكريم. في خطابهم. وصرفهم كنهم حين أتته. أخرجت للناس
 تأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر. فكيف يكن غلبت كدات على الله
 وتسلوه. مستنويين بهم. ثم لا يهتكون شجرة. ويشهدون نصائجه. حتى
 ينوا أن ذلك. والعقائد جارية به. مستمرة. مثل هذه في كل من ما. ولو
 جوار أن أحداً ينظر في من ما. مثل هذه. الكاذب على الله. وعلى رسول الله
 ولا ينوا أن غلبت مثل هذه ما يستحقه من التكليف. والتكذيب لجوار أنه قد كان
 من غير أبي هريرة. مثل ذلك من المستنويين. المقبولين. ولم يقابل ذلك
 بشئ منهم البتة. حتى حقواهم. على أهل الإسلام. وأما من كان يلقه عليه
 فيه. وفي أمثاله بعد تظاول القيان. وتدابير من لم يغير هذا فيه قط
 على نفسه وشبهه. ولذلك حكم نقاد علم هذا الشأن أن تعذر الوضع ما ظهر

وكان في ايام بني العباس. وذلك حين كثرت الجبل. واما من المذرك. ثم افادني مولانا
المفسون بالله عليه السلام. فابينة جليله. وهو انه رقت على لغات ضيقة لما نقله
الاشكافي. ان من عنده ما تقدم. عن امير المؤمنين عليه السلام. انه انشئ على اي
هزيمة. فالتفت في الحديث. ودفن عنه او قودك. ودفن عليه مولانا عليه السلام
في بعض كتب الرجال والنوازل. واليه المسمى عليه السلام. في شعبة الاطلاع والوزع
في البر والبر. والتفت في النقلة والحديث. رب العالمين. **الوجه الثاني**
انه قد تواتر عن اي هزيمة. انه كان ارفع خاله من هذه المنزلة الحبيسة
التي لا تخط منها فانه لو كانت لو طيما. او جعقا للفتنة واهله. كان خيرا. انه
من من بكة البر بركة في الاسلام. فان تلك مفضية لا تستغنى الى غير ضايتها
والتي مل عليها شدة الشبهة. والشيق والخشنة. وهذه مفضية الجاهل عليها
نقص الله. وروى شوله والمؤمنين. ومضوا بها ايم للاسلام. والمسلمين.
ولا يمكن صدور مثل هذي. من مؤمن بالله. ولذلك صح ان بعض امير
المؤمنين لغات تكلمه لا يصدق. من راعى ان الى هزيمة. كان لو طيما.
مشهورا في مخالفة الصحابة بذلك. ولم يقتلوه. ولم ينفوه. وكذلك صلا يضي
ان يكون مغرورا. عندهم شجب الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
في منال شجب المرسلين. في عصفه. ولا يقتلوه. او ينفوه. ولا يكذبوه
ويضكوا به. وقد ذهب الجديي وعنده. الى ان تعبد الكذب على رسول الله
صلى الله عليه وسلم كفره. وانه. واختار على ذلك بقوله تعالى. ومن
اطم من كذب على الله مع قوله والكا فودت هم الظالمون. وقوله ان الشوك
لظلم عظيم. ولذلك نزه اهل البيت الخواص. النواصب من تعبد الكذب
وقبلوا حديثهم. وهم كلام الثالث. فان قلت. لم يكن مشهورا بالكذب
وتعبد على عظمهم. والمتابان هذي بقية مبدية. قلت. هذي من خيالات
قلال العقول. فان تعبد كذب الكاذبين. انما يظهر في اعضاءهم لما مضى
من مفرقة من خاورهم. وخالفهم. وشامزهم. من قبل ابن احوالهم
وخاليل كذبهم. وتلوهم وحكاياتهم. ومناقضاتهم ونشيتهم لما قالوه.
كما قالت العرب. **و** منهما ترض عنده امره خليفه وان خاله خفي على الناس فقام
بل كماله. تعالى. ولتقرنهم في حق القول. وكما شاهدنا هذي في غمنا
نكاد بين المعاصرين لنا. فاقالوا استتر خاله حتى مات ومات المعاصرون
له فاما تشبه ابواب المعرفة لخاله على المستأخرين عن معاصرتهم.

الاجابة

ابن يعلى العنبر. فمن ابن جاد لك الاشكافي. لوضع منه وخاشاه منه بعد لغات القرون.
وابن هزيمة. محتج بحديثه. بين الصحابة والشايعين. رفقها الاسلام. واهل العلم.
الثام بتواتر الرجال. واحسان الشايع. ومن قيل مثل هذي. في اي هزيمة
من لا يعرف مع ثبوت ايمان اي هزيمة. وعيد الية. على عصفه التي صلى الله
عليه وسلم. فلا يؤمن عليه. ولا تستجبه منه. ان يصدق من ذكري
المثالب. في علم عليه السلام. ان من هو ذرية بلشير من اهل الفضل الشريفة
والجمل الكبريت. وقد ذكرت فيما تقدم. ان اهل ذلك العصر كانوا اخيرا اهل الاغصان
وانا شرايتهم. اضدق الاشرايت حتى انه ثبت عن اليهودي بن صباد
اللغين المدعي للنبوة. في عصره عليه السلام. لما سأل النبي صلى الله عليه
وسلم. وهرحطه ما ياتي به. قال يا بني صباد. وكاذب. فاعترض بكذب
بعض ما ياتي به بعد امن الكذب. فيما يدعيه. وروى رسول الله صلى الله
عليه وسلم. بدليله. يوم هاجر. وكان كاذبا. وروى عنه شرايته حتى
دعي له مع كفره. وشدة عذابه. وكذا من لغات قن يمش في غمرة
القصا ووضغ جل السلاخ. **الوجه الثالث** انه اخلافت ان
طريقه اليه هزيمة. على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. والله وسلم
كانت مستقيمة. راته كان حقيق برسوله الله صلى الله عليه وسلم
وبلار منه. وياخذ عنه. ولم يكن منه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم خيرة. ولا خيرة في مفضية. ولا اثم بنفاد. ولا كان من اهل
الايك. وكان من العبدول في ذلك العصر على كل هذب. ومن الصحابة
المشقي عليهم. على كل قول. وعند كل طرفة. فالعجب من يقبل جرحه
من لا يعرف ولا يدرك من هو بغية استناد. ولا نظير في رجال
الحديث بل يقبله مقلوبا. من لا يدرك من هو. ولا يشاري. ان
ادني من يبه من من انتب اصحاب اي هزيمة. من التي يبعث الزوا
عند المؤمنين له. الذين راوا على ثاني ما به. ولو ضح طرخ مثل هذه
الفواش. والخبائث على مثل اي هزيمة. من ايم الله سلام. واقلام
الحياة. لا يمكن الزنادقة. بلحج اكثر العترة. والفقير المثل ذلك ديت شعري
اي مرق حبه المميز. الخانم من بي اي هزيمة. واي البت لا يدى وسقا
وكثير من المهاجرين. والاضاات. لم يعلم المميز الله لكذب مثل ذلك
على الصادق. والباقر. ومايك والشافعي. ومن في منهم من نكلا عصفه

واعيان زمانه. كان المجد لهم على السلامة. والتعقيب لزمانهم بما قبلت
فيهم ادوية. فكذلك هناك. **الوجه الرابع**. ان قواعد العلم المنفق عليهم
تقتضي الايقاع المنقار صانعا. ولا يصح ذلك. وقد تفرغوا من الشان على
ابي هزيرة. والتم له. اما الشان عليه. فانه قد دخل في الشان من الله عز وجل
على الصلابة. وانما عليه عين. واخذ من السلف. والخلف. كما تبين في ترجمته
من كتب الرجال بالاسانيد. المعروفة حتى انما عليه. ايته علم الرجال
في الحديث. من الشيعة كالخاتم. والنساي وابن عسك. وغيرهم وضحا
اخذتهم. ورواها في كتبهم. وكذا ذلك من اخرج بخديته من اهل البيت
عليهم السلام والمفتي كما يعرف ذلك من طالعهم. وادلتهم فيها. ويات
قريباً التبيين. على ذلك يدرك طريقتهم منه. واما المغاير من الهدى
لهذا. فاما مقطوعاً. كقولنا الذي لا يعرف له اب. من طريقتهم وغيره. واذن
بشرطها الصلابة عن الاسكان. وكان بعد اذ كان لا يقول بأخبار الثقات
في عنك غيرهما. ومقتضيه في كلامه القبح. في الاخبار بالجله. وسب باب
الرداء لوجه ذلك عنه فلا بد على الانصاف. من مغرته رواه جراح ابي هزيرة
في ان كان فيهم واخذ دون ابي هزيرة. في فضله. وبذلك لم يصدق على من هو
خير منه. والآن لم يبق فيه من جميع المروج. على الزايج. وهو على خلاف المعقول
والمنقول. ففرض القبح. في الكاين على هدي وقد استرثت الهمه المكتبة
في علوم الحديث. ووضعتها في هذا من هناك. وقد قدح الحام المراد بالله
عليه السلام بقدم الاستاذ. في كتاب اثبات النبوات. وبين الله نقل كتابه
عن السلف. ثم الله تعالى. نزل على اعتباره مثل ذلك. حيث يحتاج اليه
وتبع التهمة بالاجماع. ذكره حيث ذكر ما روى من اشعار الحق واللام
على انه لا يجوز ان يكون الفزع ان من كلام الحق. **الوجه الخامس**
ان ابي هزيرة قد روى. من انبأ على عليه السلام في الضحاح. ومن اشهرها
روايت خديت جيب. وقول النبي صلى الله عليه وسلم. لعل علي عليه السلام
انه يحب الله ورسوله. ويحبه الله ورسوله. فثبت ذلك عنه في صحيح
مسلم. فكيف لم يبقه ذلك مع صحته عنه. وبضرة ما روى عنه من غير
طريق صحيح من يقيض ذلك. **الوجه السادس**. ان جميع
الكاذب المزويه. استندوا الكاذبون. الى الصلابة. والمحدثون
عن نفي الكذب. وتخلوا الكاذبين عليهم. والحق من اهل الكلام. تروا

والوارث من كل واحد
ومن المحدثين

ادله

ادله الذين جهلوا احوالهم. وتخلوا الكاذبين. مثل المقدوني بالبيان والاطلاق
والصحة والقدرة. والنبالة. وعكسوا ما يجب. الا تروى ان صاحب هذا السلام
الذي في شيوخ الهج. قدح في ابي هزيرة. بذكر وابنه خطبه على عليه السلام
بنت ابي جهل. وطلعه في ذلك. ثم نقل عن الشهيد المصنف ان الزاوي يلدك
عن ابي هزيرة هو الكراييدي. فان الحمل في ذلك عليه. ثم بناول ذلك
على يديت صحته بشاوبل خشي. لا يبقا معه قدح. في روايته روى ذلك
لم يثبت عن ابي هزيرة. وتروى مقدر وحايدك. وجهك ايضا ان ذلك
غير من روى عن ابي هزيرة في الضحاح. ولا اشار اليه كقاديته ولا
رواه عنه احمد في مشيئه. مع جملة حديثه. بل روى في الضحاح من
عن طريق ابي هزيرة. واهم المأزور. من طريق علي بن الحسين شيد
الظاهر بن غن. المشهور بن محمد. عن النبي صلى الله عليه وسلم
فما بعد ابن ابي الحديد. عن مثل هذا. بل تروى حديث الخطبة على فاطمة
عليها السلام الحاكم في المستدرک. على شيعته. وصححه بحجة من طريق
عن النبي صلى الله عليه وسلم. وحكم بضمها من روى عن سويد بن علفه
وقال صحيح. على شرط الشيخين. ولم يخرجاه. بهذه الشبهة. ومنه
عن عبد الله بن الربيع. وقال صحيح. على شرط الشيخين. ولم يخرجاه
ورواه الترمذي ايضا. ومنه عن ابي خنيسه رجل من اهل مكة
واما ذكر هذه الطريق لصحة هذه الفضيلة. لفاطمة عليها السلام. ولذلك
ذكر ذلك في منافعها. مع الله لا يفي في ذلك. على امير المؤمنين عليه السلام
كما ذكره في حديث سويد بن علفه. فانه ذكر فيه. ان عليا عليه السلام
استنثات النبي صلى الله عليه وسلم. في ذلك فقال له. اعن حبها تسألني
قال قد اعلم حبها. ولكن اتأمرني بها. فقال لفاطمة بضعه مني. ولا
احبب الالهة تحزن. او جرح. فقال علي. لا ابي شيئا تكرهه. فاني
مقال عليه في ان سأل. ثم نقل ما يحسنه شوق الله صلى الله عليه وسلم
وقد سأل رسول الله. صلى الله عليه وسلم. ان ياذله في المستفاد
لا منه فلم ياذن له. فهدى مثله ذلك. ويذكر على بطلان ذلك الضلال
على ابن ابي الحديد. ان صاحب روى عن ابي حنيفة جرح جماعة من
الصحابه كابي هزيرة. ونحن نرى ابا حنيفة يخرجه باخايتهم كما هو
مقرر في مشيئه. وكتب فيهم. وفيه اصحابه. وكذا ذلك حديث
ابي هزيرة متعلق بالقبول. بين نفي الهمه. امك الفقهاء واهل الحديث

فاطمة

فَعَلِمُوا بِأَدْلَى مِنْهُمْ صُرُورًا وَكَذَلِكَ التَّابِقُونَ فَإِنَّ الرُّدَّاهَ عَنْهُ
 مِنْهُمْ بَلَّغُوا بِمَا بَيَّنَّاهُ وَلَمْ تَنْكَرْ عَلَيْهِمُ الرُّدَّاهَ عَنْهُ سَخِ هَذَا الشَّرْهَ الْقَطِيعَةَ
 وَأَمَّا الْمُعْتَرِضُ لَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا الدَّافِعُ فَإِنَّهُمْ شَأْنُ فَعِيَّةٍ وَخَفِيفَةٍ وَالْمَقُولُ
 عَنْهُمْ عِدَاهُ الْفُجَاءَةُ إِلَّا مِنْ خَارِبٍ غَلَبْنَا عَلَيْهِ السَّلَامَ وَمِنْ خَارِبٍ مَتَاوَلَةٍ
 تَبْلُوهُ وَإِنْ فَتَقَوْهُ أَيْضًا وَأَكْثَرُهُمْ كَأَمْعَى وَكَأَيَاتٍ فِي مَسْئَلَةِ الْمُتَوَلِّينَ
 مِنْ دَعْوَى كَثَرَتْ مِنْهُمْ أَلَا جَاءَ عَلَى ذَلِكَ وَأَيُّهُ بَرُّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَخَارِجِ
 عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْجَاغِ وَأَمَّا الشَّيْخَةُ فَهِيَ لَوْلَا نَجْدُ ثَوْمٍ يَزُورُونَ
 حُدَيْثُ إِي هَذَا بَرُّهُ كَأَلْحَاكُمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَالْمَشَاكِي فِي الشُّنْفِ وَكُلُّ
 مِنْ زَادِي الْحَدِيثِ مِنْهُمْ حَتَّى مُحَمَّدٍ مِنْ مَنُورَةِ الْمُرَادِي فِي كِتَابِهِ غُلُومُ
 أَلَا مُحَمَّدٌ حَقٌّ حُدَيْثُهُ وَاجْتَبَى بِهِ فِيهِ بَلْ زَادِي مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْحُسَيْنِ
 عَنْ أَبِي الرَّبَادِّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 حُدَيْثُ إِذَا اجْتَبَى أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكُ كَأَيُّهُ كَأَيُّهُ كَأَيُّهُ وَاجْتَبَى بِهِ وَذَهَبَ
 إِلَى مَقْتَضَاهُ وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَشَبَّحَهُمْ وَخَرَّجَهُ
 عَنْهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي كَثِيرٍ وَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ مَعَ
 تَقْدِيمِ عَصْرِهِ وَلَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ أَهْلِهِ وَشَبَّحْتَهُ وَلَا صَاحِبَهُ زَادَهُ
 عَنْ ذَلِكَ وَلَا لَعْنَتُهُ مِمَّنْ زَادِي عَنْهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ تَقَرَّرَ بِشَيْءٍ مَكْرُورٍ
 وَشَبَّحَ عَنْهُ وَقَدْ أَدْعَى الْأَجْمَاعُ عَلَى عَمَلِ أَلَمَتِهِ بِزَادِيَّتِهِ حُدَيْثُ النَّبِيِّ
 عَنْ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَنَعْمَتِهَا وَالْمَرْأَةِ وَخَالَفَهَا وَإِنَّ أَلَمَتَهُ مَا اغْتَمَدَتْ
 الْأَعْلِيَّةُ مَعَ أَنَّهُ تَخْصِيصٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَأَخَذَ لَمْ يَأْوَكَ إِذْ لَكُمْ وَذَكَرَ الْخَفَاءُ
 الْغَارِثُونَ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ شَيْءٌ مِنَ الْخَوَارِجِ الْمَرْوِيَّةِ فِي ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 وَابْنُ عُثَيْمٍ وَغَيْرُهُمَا مِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ الْبَهِيمِي وَكَأَنَّ الشَّافِعِي حَتَّى اغْتَرَبُوا
 سَاخَرَتْهُ الْبُخَارِيُّ فِي ذَلِكَ عَنْ غَايَةِ الْحَوْلِ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرَةَ
 وَقَالُوا أَنْ ذَلِكَ وَهَمٌّ مِنْ غَايَةِ لَاحِظٍ ابْنِ عُثَيْمٍ وَدَارِدُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ
 زَادِي هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَدَهُ وَعَلَى الْجَمَلَةِ
 نَزَّ وَابْنُ الْأَثَرِيِّ حُدَيْثُهُ وَاجْتَبَاهُمْ بِهِ مِنْ عَيْنٍ بَكِيرٍ مَعْلُومٌ لِأَهْلِ
 الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ بِالصُّدُورِ وَالشَّابِقُونَ مِنْ خَيْرِ الْقُرُونِ بِالنُّصُوفِ الْبُتُورِ
 وَالْأَخْبَارُ بِصَلَاةِهِمُ الْمُتَوَاتِرَةَ الصُّدُورَ وَابْنُهُ وَاللَّهُ يُوَفِّقُنَا لِلصَّوَابِ
 وَبِإِلْمَا الشُّكِّ وَالْإِثْرَ بِيَابٍ وَكَذَلِكَ جَعَلَ الْمُعْتَرِضُ لَهُ خَفِيفَةً وَشَأْنُ فَعِيَّةٍ
 وَأَيُّ خَفِيفَةٍ وَالشَّافِعِي يَجْتَزِي بِأَوَّلِيكَ الْمُقْبُورِ فِيهِمْ مَعَ دَعْوَى هُرَيْرَةَ
 كَيْفَ يَنْشَبُونَ إِلَيْهَا وَيَنْتَقِضُونَ مِنْ هُوَ حُجَّةٌ لَهَا وَقَدْ رَوَى عَنْهَا

ثم من عدم

ثم من عدم انصاف صاحب ذلك الكلام المسند الى الامام في ولعله منه
 بويضا ايضا مما يطلع الى بعض اعلى السلام فانه ذكر القبح في الامم بغيره
 وعنده من خيرة الشلف الصالح وانما ذكر القبح فيهم ولو كان هناك من الخليلين
 لاورد بما ورد فيهم من جرح وتوبيخ وسب من جرحهم وولهم حتى يملكون
 الناظر من التراجيح عند النفاذ كذا هو شأن اهل كتب هذا الشأن
 من علمنا الاسلام واما الزنادقة فانه فانه اهلهم اذا ذكرنا واحدا من ائمة
 الاسلام الذي يملأ بحمايتهم البداوين ومثل حشنة تهمه الكاتبين لم يذكر له
 الا ما لم يقع من المساءل والمسايل والفواجش المفقواه والمعايب
 وليس الخبيث ممن يقدح في الكاين من هؤلاء الاثنا عشر والله القائل
 واذا انكسرت مني من تاتى في الشبهة في بابي فاضل
 واما العجب من بكلاية من سبق الى عقله ضدت اخشى الناس ومن خيرة
 اخوانه ان يكون مجهولا في ذم خير الناس بنص كتاب الله تعالى وشهادة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ادعى احواله ان يكون عليا من
 جرحه من الاراذل مقبلا مقبولا واعلم اننا قد جرحنا في الفينا ومن غاضبا
 من ائمة والفضل كدب الكاذبين عليهم وحسد الحاشدين لهم وهذه
 تامة مستمرة للاجاش في حشد خير الناس ولذا كقول
 ان الغرائب نلقاها كحشدة ولكن نذكر لليام الناس حشدا
 والخاسد يقرى على المحشود فلو قيل كل قدح من غير تلبيت بلع
 الشيطان وجنوده اغراضهم في اهل المرزب الرزفحة من العلم
 والصلحين وقله العلم ونقله الآثار فكيف يجوز ان يصدق على ابن
 ابي الجديب والاشكا في ان يجرحوا غيبيات الشلف الصالح برؤايات
 لم يصح منها واحدة ولا او نحو القاطر يقا يعلم بر الثامن وشيخ
 الملاخيد وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية ان الذي وضع هذه
 الاشياء يهوديت اظهر الاسلام وافتواها بل صرح عن ابن مسعود ان
 الشيطان يتصور في صورة الادبي فيحدث بالاكاذيب رواه مسلم
 وله شاهد او شواهد من فوعه في جمع النوايد للهيبش ومن كاهنا
 اوجب اهل الحديث الاستناد لاثبات في الغدولك من يقبل المجاهيل
 يقبل الكذاب والشيطان لظنه انه مجهول والمجهول عنده
 مقبول فصار قبول المرسل بويدي الا مثل هذه من حيث لا يشع

رد على
 الخبيث

من قبله لانه يقبل من اصيل الثقات . وفي الثقات من يقبل الجاهيل
 كما يقبل من اصيلهم . وهم يقبلون الجاهيل وجميع الجاهل . ولا شياطين
 قد يكون من قبله الجاهيل . بالنسبة لبعض الاشخاص . والاحوال .
 فالفقه المشهور . وينبغي من كل شئ صحيح الاسلام . ان يعتد به عند سماع
 هذه الاكاذيب . بامور . اخذها . بنظر . هل هو حجة في علي تخذ الكذب
 على الله ورسوله . ثم يظن بمن غاب عنه مثل ما يجد في نفسه . وثانيها
 ان ينظر لو يقترن عليه . مثل ذلك وهو منه بزي كيف يكون ذلك
 العبد وان عتبه فيخذل من مثله . وثالثها . ينظر كيف قال الله تعالى
 في شان اهل البيت حين قالوا . وفي مضيقهم حين صدقوا مع اهلهم قالوا
 ذلك وهم بطون صدقهم . وخدعهم وتطاعهم . بما اختصوا بهم من دون
 البدي والزمي . بالنا هون . من الذي يتخذ الكذب على الله ورسوله
 كما مضى تقربته . فقال الله العارف . والسلامة . ثم ان صاحب ذلك
 الكلام . تشك في رأي جماعة . من حيث الشلف . المبعوض على عليه السلام
 با شيئا كان يلزمه طرد . هذا ان يشب بعض علي . المشرك للثقات . الى
 طاعة والتبعية . وغابته لما كان منهم يوم الحول . بل الى بكر وعمر وعثمان
 وجميع من قال بامانهم . من الثابتين والفكر . والمعتزلة لانه لم يرد
 من تبينه مستأخره . عن من ينكره من تقدمه . وصنفوا في ذلك التفريق
 وجادلوا عليه . ونقصوا ادله من خالفهم فيه . وبلغوا الغاية القسوى
 في ذلك . ومنى التزم ذلك . وحكم بنفاق جميع من ذكرنا ونفاق جميع
 من اخبرهم . اذبت عنهم . ولم يرد منهم . وخرم الرواية عنهم والتصديق
 لهم وشبه ابواب الرواية . ولا فخر ما نزع عنها . من علوم الاسلام
 تحريما وتخليلا . وتخيلا . لا سيما المراسيل فان المراسيل
 بين شلوت عن بعض قلة ثقهم . عندهم حتى يتطرق الشك الى كثير
 من القترية . بالتأمل على امير المؤمنين عليه السلام . حيث بالغوا
 في الشك على من تقدمه . واطهر واموالهم . والثبات فيه عنهم . والترحم
 عليهم . ومن اقرب من صرح لمادك عنه . بالنقل المتواتر . ورسول الله
 المصطفى . مولانا امير المؤمنين . الصادق . الله محمد بن محمد بن محمد
 المهدي . الله علي بن محمد بن علي عليهم السلام . وقيل الامام
 الاواه القلابة الموبد بالله . يحيى بن حمزة . واما بطريق الاخاديق

من مناقب علي عليه السلام
 العترة الكرام لا كسر امها
 لا يسل من ان يسناد الهم
 وكان لهم تكملة كسر امهم

هذا هو صلاح الدين
 من مناقب علي عليه السلام
 من مناقب علي عليه السلام

عن امير المؤمنين

فهو عن امير المؤمنين . علي عليه السلام . وعن الطبراني الاصل من اصحاب
 السادة من عترة نبي . كزيد بن علي . واخيه الباقر . وحقق الصادق .
 ومن لا ياتي عليه الغيب . ولهم في موضع غير هذا . واما القصد الاساسي
 الى بعض ما يؤذي اليه الغلو من تشابه علوم الاسلام . وفتنوا الطنون
 بآية القترية عليهم السلام . ثم ان الناس قد غاصروا اليه الجور . الذين
 غادوا امير المؤمنين . وحرار بؤه وحرار بؤه اهل بيته . وقتلوهم وتبعوا
 بحبهم بالجزية والقتل . والرهانة وقدر خض الله ورسوله وامير
 المؤمنين في التقيته . وقال تعالى الا من اكراه وقلبه مطمئن بالايمان
 وقال . سئل الله صلى الله عليه وسلم . لئن انا ان غادوا والحق فعد
 لهم وقد كانوا اكرهه . علي سب الله عز وجل . ولذا قال علي
 عليه السلام . فاما السب فشبهون . فانه لولا لالة والحكمة . فكيف
 لا يحل علي هذا المجل الجلي الواضح من ضدت عنه شئ من ذلك . اذ كان
 قبل ذلك معزوت الاسلام . لوضعيته من ذلك عن اخذ من الامم
 واما الذي لا يحل بالاكراه . هو البراءة منه . التي تحلها القلب . كما لبعض
 والعبد اوة . وقد خفي هذا المعنى على الشيخ ابن ابي الحديد . فلم يجد
 فرقا بين السب المباح . عند الاكراه . وبين البراءة . عند الاكراه .
 حتى نسب الى المعتزلة . عدم الفرق بينهما . وقد ذكر في شرح كلامه
 هذا خلقا كثيرا من ضالحي الشلف . بالتأمل على امير المؤمنين
 وهدى الفرق الذي ذكرته . هو الذي لا يمكن سواه كالبراءة
 من الله ورسوله باللسان . دون القلب . لان من سب ولم يبرأ لسانه
 يقع في المحذور . وقد اشار الى هدي امير المؤمنين عليه السلام
 في روايه الحاكم . فانه خرج هدي في تفسيره سورة النحل . من طريق آخرها
 طريق ابن شلوف الذي عن علي عليه السلام . وفيها انه عليه السلام
 قال بعد كلامه هدي الامم اكره . وقلبه مطمئن بالايمان . وقال صحيح
 الاستاذ . قلت . وابوضادق من رجال ابن ماجه وثقة يعقوب
 ابن ابي شيبة . وقال ابن شاذان . يتكلم فيه . وقيل انه لم يلق
 عليا عليه السلام . وذكر الحاكم الطبراني الثاني عن حماد . عن ابن عبيد
 عن عبد الله بن طاروس . عن ابيه . ولم يصحها احسنه لانه قطع . فانه
 لم تكن المروية . في الرواية عن علي عليه السلام . فان شئ فقه عنه وعن عظم

هذا هو علي بن ابي طالب

ممن يفتي عليه على السلامه فالوجه فيه ما ذكرنا ولعل الشئ قد بدت على ذلك
 ما يراه له في شرح قوله عليه السلام. فانما الشئ شئوني. وانما البراه
 فلا يثبت او مني. ولم يظهر الشيخ خيلهم. على ذلك لثبته من ابن العلقمي واسلم
والمحقق لذلك قايده تعلق بهما في الحديث. احتج على ثبوتها لما روى
 الله عنه. ودكر ان بعض من يهمله في الحديث. احتج على ثبوتها لما روى
 في الصحيح عنه. انه كان يعني بقطر من اصبح جنباً في رمضان قبل ان
 يغتسل. وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم. فلما بلغه عن
 ثوبان غابشه وانما سلمه خلاف ذلك. قال انه لم يسمعه من النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم. وانما اجبه بذلك الفضل بن عباس. وهذا اعلم. وفي رواية
 وهو اعلم. وراجح عن ذلك. وفي رواية اخرى ضيحية. اخبره بذلك اسماء
 بن زيد. وفي رواية اخرى بذلك محبته عند مسمي. وقد نفا على بعض من لا يثبت
 اليه ان هذا لا يثبت على انه يتعد الكذب. او يثبت بذلك. والجواب من روجه
الوجه الاول انه لو صح التشكيك في ضدي مثل الى هريزه الذي هو
 احد كتابات الصحابة وخفاظهم ونحوهم. ومن المشهور بين في عصرهم بالزانية
 والفنوك وقد ثبتت الشا عليهم كتاباً. وشدة. وخبر. ونحوها. وحفظاً
 وطواها. ونصوصاً. وقد مر طرقت من ذلك في اول الكتاب. فلو صح
 التشكيك في ضديته وضيديته امثاله. من الصدق الاول. الذين على نقلهم
 وامانتهم المحول. لكان الشك في القادحين. فيهم المتأخرين منهم زينة
 درماتاً وامانة. واماناً اولي واخرى. واقرب واقوا. وجيند
 تبطل هذه الواقعة. وامثالها بما يقدر به عليه. وعلى امثاله لان صحة
 ذلك ترجح على ضديته. وراية كثير متأخرين. من الذين الكذب فيهم
 فثبتت في الصحابة. ورايهم بشهادة الاخاديت المتلقاه بالقبول في
 تركته رسول الله. صلى الله عليه وسلم. لاهل عصره. والذين يلوونهم
 ثم يفسدوا الكذب من بعد. فكيف يضح. في القبح. في اي هريزه حديث
 يدور على راية. او ثقتهم دون اي هريزه. في الشهادة بالامانة. والامانة
 واله سلام والبيان. وهذه. دابة الاستدعاء. بتقولون القبح في الجاني
 وثاها عن لا يوثق به. ويقدر كون في الاخاد الصالح. بالاحاد والبول
كاشش الشوكه بالشوكه. وكيف يقوم الظل والعود اقوج.
الوجه الثاني انه قد ثبت في هذا الحديث من الاصطلاح

نسخ
 احتج على ثبوتها
 دفع احتجاج
 منهم العزلة

محمد

والاصلاح

والاختلاف شئ كثير جيداً. منه في الاستناد. ومنه في المتن. فمنهم من يقول
 فيه عن غابشه وام سلمه وخجها. ومنهم عن غابشه وحفظه سقا. ومنهم
 ومنهم عن حفصه رجبها. ومنهم عن اي بكر بن عبد الرحمن. عن
 ابيه عن غابشه. ومنهم عن اي بكر عن غابشه. ومنهم عنه عن
 ام سلمه. ومنهم عنه عن ابيه عن ام سلمه. ومنهم عنه عن ابيه
 عن حفصه عنها. ذكره المزي في اطرافه في تراجمهم. عن غابشه وعن ام سلمه
 وذكر في تراجمه عبد الملك عن ام سلمه. ان فيه اختلافاً كثيراً على عدل واكثر
 ذلك اركه بيت في شئ الشاي الكبري. لا في الصفة المشتهة بالحنيني. فهذه
 احلافهم واصطلاحهم في الاستناد. وامثا في المتن. فمنهم من ذكر قصه الى هريزه
 ومنهم من لم يذكرها. ومنهم من جعل شئ القطه بلوغ فتوى اي هريزه الى سران
 رجبين. او مثل من ران الى غابشه. ومنهم من جعل الشئ بلوغ الفتوى
 الى عبد الرحمن. وكانه جيند سأل غابشه. وام سلمه. من غير علم من سران
 ثم احب سران ومنهم من قال انهم لقوا الى هريزه. عند باب المسجد فاجزوه
 بقول غابشه. وام سلمه من غير قضيه. ومنهم من قال انهم قضوه للحيرة
 وشا وابان سران. الى اثن من الى هريزه. الى التحقيق. ومنهم من قال
 ان عبد الرحمن كثر ما امر به. من ران من اخبار اي هريزه. بذلك وكرهه
 قصده لذلك. ولم يمثله ام سران في ذلك. وقال انه قد رانا ان يجمع
 لذي الخليفة. وكانت لذي هريزه هناك ارض. فاجزه عبد الرحمن
 لذلك. ومنهم من قال عن اي هريزه. انه قال هذا اعلم. يخفي غابشه وام
 سلمه. وراجح الى قولهم. ومنهم من قال انه قال هو اعلم. يعني الفضل بن عباس على
 قوله. ونحوه من الاختلاف الشديد. ومن قبله ما وقع في هذا الحديث. من
 اختلاف زراية اختلافهم في من اشبه ابو هريزه الحديث الذي اجته به في
 فتواه اليه. فانما يعرف الرجال. والرجال. والتعديل. ومقادير المختلفين
 في الحفظ. ويعتبر الرواية الشاذة من المشهوره فانها يمكنهم تصحيح النقص
 منه ذلك. وطراخ البعض والوقف في البعض. والحكم بالاصطلاح في
 المستوى. دون غيره. وانما جعله هذا الشأن. فانه يلزمهم الحكم بطلانه
 وكذا كالعراق. الذي ضعه عنده فيه شراً الاصطلاح وهو شئوك
 المختلفين. او تقاربتهم في الحفظ. والعبارة اليه اشار السنادي حيث
 لم يخرج في المحتج. وقد ذكر من الاثني في ترجمة السنادي. من مقدمات
 خارج الاصول. انه اقتصر في المحتج. على الصحيح من شئ الكبري.

ما روى عن
 وجدها ومنهم من ام سلمه
 وخجها

عبد الرحمن

وما نزل منها الا المأثور. فيكون هذا الحديث عيه من المأثور الذي لم يفتح
لهذه الفقه. وهي شدة الاختلاف في شدة دونه. فانفتح ممن لا يعرف
الرجال ولا هذا الشأن. كيف صرح هدي. الحديث حكما من غير معذرة. ونسب
الاختلاف الذي في هذا الحديث. الى غير ابي هريرة من الرواه. وابو هريرة
من الرواه. وابو هريرة اعقل من ان يفعل ذلك على كل تقدير. فان
الضاد في الحديث على غير وجه. والصادق في الحديث من اكد اية
لنفسه بتأني. واما اياته. ولو كان هو المتكلم في ذلك لذكره من ران
وقا به عليه. فقد كان من ران شديد الحرص. على تقرير ابي هريرة
كما هو بين في متن الحديث. فانتم على عبد الرحمن. ليقر عن ابي هريرة
بذلك. **الوجه الثالث**. ان ابا هريرة المتأثر في الحديث
الذي اخرج به في الاصل. من سلا. ثم بين الواسطه بعد ران الله الفضل
ابن القبايش. لئن فاداة كثير. من اهل العلم خصوصا اهل ذلك العصر. هي
الان سأل حق تغرض سبب. بوجوب الاستناد. فمن ذلك ان يكون الراوي
غير شاك في صحة ما عنده. لانه لا يعرف مغاير ما في غير ما يقرأه
من ابيه. بقوى الداعي. الى بيان مستنده. وكذلك فعل الخبر عبد الله
ابن القبايش رضي الله عنهما. حين كان يفتي الله لا في الابهية. فلما
اخرجت بحزم الرواية في الضرب. قال **اخبرني** بذلك اسامه بن زيد
ثم راجع الى ما وقع له عن غير اسامه. ثم راد اياته اخضع وانظر في المعنى
او متاخنة في الشارح. فقد يكون الرجوع على جهة التحقيق والتحصيل
والبيان للجهالات. وقد يكون على جهة التلخيص للمنصوصات. وليس
يستلزم كذب الراوي. الاول على كل تقدير. روى قصه بن عباس
في ذلك كما يرويه ذكرته احمد بن حنبل. في مستند اسامه والنسائي
في كتاب البيوع. من شئنه وابن ماجه في البخاري. ورواه النسائي
من طريق يحيى بن قيس. عن عطاء بن ابي عتيب. ورواه النسائي
وابن ماجه من طريق ابي خري. ويحيى بن عتيق. وفيهم رجال
الجامعه. واختلفت الروايات عنه كاي هريرة. فيقبل عنه كاي
وتقبل عنه. انه قال. اما كان ذلك رايا مني رواه ابن ماجه
والشيخ الاول. كما ان الشيخ في حديث ابي هريرة. ان الخبر لم
بالحديث الفضل ابن القبايش. كما ياتي في نقل احدى من العقلاء ان ذلك
الاختلاف في حديث ابن عتيب. منسوب اليه دون الرواه عنه.

الراوي هو من استأذنه
الى الفصل العاشر او الى
اسامه بن زيد ونسب الخبر

والله يوجب ثبوتهم. مع ان حديث ابن عتيب موضع ثبوتهم لانه في رخصة
كثيره. وحديث ابي هريرة بعد من التمه. لانه في الاحتياط في خبره
ومعان. ومضاد منه. امر الجور. كما يكرهون. فان من رواه انما
تكره عليه فلم يلتفت اليه حتى وضع له الحق. وكفى بهذا ابدا على رايه وقواه
وتحالفه لهواه. في الابتداء والانهي. وقد حرج الحاكم في الفتن عن مالك
من ظالم. الله شخ ابا هريرة يقول لمن ران ابن الحكم. اخبرني جدي ابو القاسم
القائد المضبوط صلى الله عليه وسلم. ان قسادا امي على يدي عليه من
قزبيش شقيا. وقال الحاكم على شيخه. الله خديت ضيغ. الاستناد ورجحه
احمد في المستند بخوه. من طريق ابي هريرة. والضاد ابن قيس كراهي
عن ابي هريرة. من غير طريق الحاكم. فثبت ذلك بلي راي. وهذا رافض
من ابي القوي. ان يصدغ من ران بالحق. ولا تأخذه في الله لومة لائم.
وفي الحديث كلمة حتى فصل الجهاد كلمة حتى عند شيطان كاي. قال
العلما انه لا يقدر بدفع عن نفسه. كما يدافع المجاهدون. وهو الحديث
الثالث عشر. بعد ما ياتي من جامع بن الجوزي. وفيه ان من ران سأل
ان يخرجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال شيخه يقول
ليمنين اتوام. ولو هذا الامن اثم خردا من التزويج. وانهم لم يوافقوا في
جم. قال ابون رعه دخلت مع ابي هريرة. في دار من ران قري فها
نصارين فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم. يقول قال الله
تعالى ومن اظلم ممن ذهب. خلق خلقا خلقا. فليخلقوا ذرية. او ليخلقوا
خبيثة. وليخلقوا شقية. ثم ادا البخاري ثم دعا بنو من سأل فضله وخرج
الحاكم قبل هدي عن المقدم عن صفوان بن عزم. انه سمع ابا من مولى ابي
هريرة. يقول من ابو هريرة. لم يروا وهو يني داره. فقال للفقار
ابنوا شديدا. او املوا بعيدا. ومولوا قريبا. فقال من ران ماذا تقول لهم
يا ابا هريرة. فقال قال ابو شديدا. واملوا بعيدا. ومولوا قريبا. فقال
قزبيش ثلث مرات كلف كنتم لا يسي. وكيف اضيغ. اليوم خذون
الهمم اكم اليوم قاز من والروم. كلوا الخبر السعيد. والهم السمين. لا
ياكل بعضكم بعضا. ولا تاكلوا ادم البر اذبن. وكونوا اليوم ضحان.
تكونوا عدا كبارا. والله لا يرفع منكم راجل. راحة. الا وضعه الله
يوم القيمة. وهذا ان وامثا الهما من ران رايه ثقات الشيعة وما تقدم
من رايه ثقات اهل الحديث. يدل على اتقان ثقات الثقات من الفريقين

كما

حديث الفضل
كل من خذ من سأل
جاءه

والله يوجب

على نقل ما يرد له على ثقته الى هديره وجلالته . فقد ضحى بالنقل والتفعل ان كلمة
الحق عند سلاطين الجور . فصل الجهاد فاعرف ذلك . **الوجه الرابع**
ان الاختلاف في ذلك . ما هو على اي بكر بن عبد الرحمن شيخ شئى الزهرى
في الحديث كما يعرف ذلك . اهل هذا الشأن . لا على اي هديره . وقد غلط
من شبهه اليه غلطاً فاحشاً . وذلك من عدم النظر بعلم الانزاع ومن عرف
صنعهم في صوغ الطرق لاجل معرفة . من وقع منه الاختلاف من الزاوية لم يشك
في ذلك كما بينه الشافعي في شئنه الكبرى . في هذه الحديث بخصوصه وفي شئنه
الصغرى في غالب الاحاديث المختلف فيها . بيان ذلك ان الحديث على محمد
الرحمن بن الخزي بن هشام . ابن المعيرة المحمدي وعلى ولده اي بكر
والزواية المشهورة فيه . ان ابا هديره حاله انك على الفضل بن العباس
كذلك رواه البخاري في كتاب الصوم عن شئى . والزهرى معاً عن اي بكر
بن عبد الرحمن . وكذلك رواه مسلم فيه ايضا . عن عبد الملك بن اي بكر بن
عبد الرحمن . ان الفضل هو له بل لا يتقاسم . اتفق الجميع على الاختلاف
بيده قالوا كلهم عن اي بكر بن العباس . والفضل . ويقوي ذلك ان الشافعي
ترى ذلك من طريق اخرى . ليس فيها اختلاف . ولا اضطراب . وهي
طريق محمد بن عمر وعن يحيى بن عبد الرحمن بن خابط . وهو ثقة . زهير
القدر . وهذه غير طريق اي بكر . ورواه عبد الرحمن . فصار انهم طرقت
محمده متعاضدة . على ان الواثقة الفضل بن العباس . واما اسامه ابن زيد
فلم يذكره اخيراً . الا نحو ابن اي بكر بن عبد الرحمن عن ابيه عن
اي بكر الذي ضحى عن بلشه عنه ان الفضل . وبهذه يعرف وهم
فانهم ذلك . ونحن هذا لا يوارث احداً . من المثلثة الذين خالفوه .
عن ابيه منهم . اخوة عبد الملك . وكل به وحبه معاً . انما عليه
فانه متفق . على الاحتجاج به . في جميع رواين الاسلام . الشئ المشهور
مثل ما جيبه الواقفي له في ذلك عن ابيه . اي بكر بن عبد الرحمن
مع شهادة رواية الشافعي . من الطريق التي ابعه عن اي هديره
وعز هذا ما خرج له اخيراً . من اهل الضيق . بل ولا من اهل الشأن
الا الشافعي وحده . واما ما خرج له لانه نضاب لا يتفق جميع طرق
هذا الحديث . فجمع منها ما لم يجمعه سواه . كما اوضحه المزي في طرائقه
حتى رواه عن ثمانية وعشرين رواه . ومنهم من له فيه طريقان
ومنهم من له فيه اكثر من ذلك الطريق . في اذكر اسامه في طريق

الصحيح

واحدة

واحدة من هذه الطرق الخمسة . ولم يذكره الا الشافعي فحاش لا يعرف الحديث
وكيفية الترجيح . والطريق اليه فظن ان ذكر اسامه في الحديث مثل ذكر
الفضل سوا . وليس كذلك فان ذكر اسامه في غاية الشذوذ وذلك مثل
ما جاء في طرق الشافعي هذه . ان الحديث عن حفظه وحدها . والله عنها . وعن
غايته دون ام سلمة . وهذه شذوذ من شذوذ . واما الحديث عن غايته وام سلمة
لم تذكر حفظة الا في طريق واحد من هذه الطرق . التي استقصاها .
وتفرج بها الشافعي . ولعل سبب الوهم في ذكر اسامه مع شذوذ ان
الوهم فيه اتفق هذه القيقة بن عباس . في فتواه انه لا يربط الا في الشئ
واته لئلا يخبر في ذلك بالنقض المجالفت هو لفتواه . حاله في فتواه الى اسامه بن
زيد لا شئ من القضييتين شافعي . والله اعلم . واما من روى عن اي بكر
بن عبد الرحمن ان ابا هديره . قال اخبرني به يحيى . فليس يبايضا . ان
ذلك الخبر هو الفضل . واما كان الاجمال . اختصاراً من ما كان الاختلاف
في هذه القيقة . ما جاء من مالك . ان البخاري . رواه عن عبد الله بن سلمة .
القعبي عن مالك عن شئى . ذكر الفضل باسمه . فدل على ان شئاً رواه عن مالك
وان مالك في الموطأ اخب الاجمال فيه . وعز من له شئان بعد الحفظ .
انه شمع يرويه عن اي بكر . التي فيها ذكر اسامه فاخت الاجتياح .
بتك تسميه الواثقة . بكل حاله . فالا جماله لا يبايضا الشافعي . والشئان
واختلاف الاحداث في التسمية . ونزولها جابر على العلماء والفقهاء . وفي
الحديث ما يرد على اجلال اي بكر . بن عبد الرحمن كما في هديره . وكذا هديره
مواجهته يدرك وعدم المسارعة . الى ما امر به من ان في ذلك
ولو كان ابو هديره عندهم كاذباً متعدي . لا شئ في الزمان العظيم
بل القتل عند اهل العلم . فقد كثر بعض العلماء متعدي الكذب في الدين
والشعير للشريعة . وان لم يكن مستحلاً لذلك . ومن تحفته قوله .
تعالى . ومن اعلم من كذب على الله . وكذب بالضيف اذا جاء البعث
في جهنم . مؤي للكتابين . وقوله تعالى . انما يفتري الكذب الذين
لا يؤمنون بايات الله . خرج من ذلك الكذب . على غير الله . وشئوله
بغيرهم قوله عليه السلام . ان كذبا على كذبا على عبي . انه من كذب على
روح الشاة . وروي الكاذب على الله وشئوله . لم يخرج بحجه واضحة .
ومن قال يدرك امام الحرمين ابو المعالي الجويني . ثم ان الوجه
في حديث اي هديره عن الفضل . انه كان كذا في ابدي فمرفق

عن طريقه
والله اعلم

مصان لم ينسج ولم ينسج الفضل ولا انوار هزيرة بالسج حتى بلغ الى هزيرة
 ذكر ذلك بن المذنب بسوطا ثم الخاف ان يحرق في كتابه التلخيص الجيد
 قاله ابن العموم كان واجبا من بعد العشاء الاخره من الجائع والطعام والمشراب
 حتى شق ذلك على المسلمين ووقع منهم من وقع في الحرام وكان في ذلك
 بول تعالى عليم الله انكم كنتم تخشون انفسكم كتاب عليكم بما هو مستوجاب
 في كتب الحديث والتفسير فليسج ذلك وتواضعه ولم يعلم ابو هزيرة
 وغيره بالنسج في حكم الجناية كما لم يعلمه الفضل بن العباس ومن
 تشكك بحديثه من علمه الاسلام وكثير التابعين فقد ذكر ابن عبيد
 البر في تهذيبه الذي هو اخذ كتب الاسلام بقا الخلاف في ذلك وشراة
 عن ابي اهرم النخعي وعروة ابن الزبير وطاؤرس البجلي والحسن البصري
 وسالم بن عبد الله بن عمر الخطاب والحسن بن حي لكن ابن اهرم النخعي
 وعروة وطاؤرس شرطوا في لطلان الصوم ان يعلم جناية من الدين
 فلا يعسبل حتى يصبح ثم هو مفطر وسالم والحسن البصري والحسن
 ابن حي قالوا اذا أصبح جنباً اتم صومه ثم تصاهه وذكر عبد الملك
 بن الماحشون من اصحاب مالك الى هدى المذهب في الحايض اذا كان
 هؤلاء لم يبلغهم الحديث او بلغهم ولم يصح لهم اوضح لهم فاعتقدوا انه
 في غير مصان متعابينه وبين حديث الفضل وقد قال ابو داود
 في سننه انما الحديث انه كان يصبح جنباً ثم يصوم وقال ما اقل من
 بقولك في الحديث انه كان يصبح جنباً في مصان قلت اختلف
 في ذلك مصان في الحديث على مالك فزوي عنه الا في حق ذكر
 مصان في الحديث ولم يروه الاكثر من روى ثانياً تفردوا على الجمع من الحديثين
 مردوداً بان نقل ذلك في مصان كان هو الشك في سؤال عبد الرحمن
 بن الحزميت لغايته دامة سلمه فلا يجوز حتى وجوه عن عموم الجواب لان العموم
 نص في سبب كل ذلك سبع في الاصول والله لان الجواب اجنبياً
 عن السؤال وقد دلت على ذلك كتاب الله تعالى لمن تأمل لعمري تعالى
 قال ان يا شربوه وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى
 يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر فاما ما في الجمع من
 الجماع والاكل والشرب حتى يتبين الفجر واذا ابلغ الجماع حتى سين
 الفجر فمعلوم ان الفضل الصحيح لا يكون الا بعد ذلك وليس هذا على
 القول برجوع القيد ونحوه بعد الجماع الكثيرة الى صيغتها وهو اختيار الشافعية

هذا ما في مصان من حديث ابن عمر وعروة بن الزبير وطاؤرس البجلي والحسن البصري وسالم بن عبد الله بن عمر الخطاب والحسن بن حي

واما ما في الحديث

واقابل قوله الخفيف ان القيد ونحوه يرجع الى الجملة الحيزية فتطرح في ذلك
 دليل على غير ذلك فيكون قوله حتى يتبين لكم الخط الابيض والاكل والشرب
 فتطاولوا بحديث غايته دامة سلمه واما ما تفويهم بما علم من قيام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في مصان وختمه على ذلك فلم يكن معناه قيام
 الليل كله انما معناه القيام فيه وقد روى الشافعي وابن ماجه من ثلث
 طرق كلها عن شعيب بن ابي عروسة عن قتادة عن ربيعة بن ابي ربيعة
 عن شعيب بن هشام عن غايته انما قالت ثانياً رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليلى حتى الصباح ولا تترك الفز ان كلف في ليلة وكل هؤلاء الرواة
 رجال الجماعة كلهم وفي الصحيحين عن ابي سلمه انه سأل غايته كيف كانت
 صلوات رسول الله صلى الله عليه وسلم في مصان قالت كانت
 في شول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في مصان ولا في غيره على اخدي
 عشر ركعة يضل اربعاً فلا يزال عن حشمت رطوبته ثم يضيئ ليلته وفي
 رواية في الصحيحين عنها يسجد السجدة من ذلك قدر ما يفرح اخذكم تحيين
 اية وفيها في السنة ثمانية كان اذا دخل العشر الاخرة اخيا الليل ويقط
 اهله وجبت رشدة الميرزا فقولها وشدة الميرزا كناية على اجتناب النساء
 ذكر غير واحد قد دل على اختصار تركه للنساء بالفتور الاخر وقد
 جاء من حديث غايته ايضا ما يدل على انه انما كان يفعل ذلك في آخر الليل
 بعد فراغه من تأديته في القيام فزوي مسلم والنسائي من حديث
 زهير بن معاوية عن ابي اسحق السبيعي عن الاسود عن غايته رضي
 الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينام اول الليل ويحيي
 اخره ثم ان كان له حاجة من اهله قضى حاجته ثم ينام فانه ان غلب
 النية الاول وثب قبان بهذا ان قيامه صلى الله عليه وسلم والله وسلم
 لم يصان لم يكن ينقعه ذلك ولا ينام فيه كما انه لا ينقعه من الاكل
 والشرب وقصداً الى جهة وان القيام الذي كان يتقضى ذلك معه
 كان يختص بالفتور الاخره فوضعت الحق في وجوب متابعه السنة
 التي جاءت من طريق غايته وام سلمه ووضعت الطريق الى قول ابو هزيرة
 رضي الله عنه على حسن التاميل والحمد لله رب العالمين

الفائدة الثانية قد ذكر بعض اهل العلم ان ابا هزيرة في
 المتأخرين من الصحابة على قوله الشيعة والمعتزلة كلهم لاجل ولايته
 المدينية في بعض انام مغوية والذي عندي ان ذلك لا يقدح في علمي الجمع

الصفحة
من كتاب
الولاء
عند
الموت

بيننا وبينهم ولا في ديننا. اما الله لا يقدر في رايه. لان الله جل جلاله متدين
بما نرى لا يتغير كتاب الجرام. فانقض ما في الكتاب الله على متاولا لا يقدر
في الرتبة واليه رتبة الاجتهاد. على ما ياتي بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى.
واما ان ذلك لا يقدر في ديننا. ولا يقدر في رايه. ولا يقدر في رايه. ولا يقدر في رايه.
عليه السلام. قد ذهب الجوان اخذ الولاية في هذا المقام من ايمان الجوان.
نقض عليه في الرتبة. وهو الخديعة من قوليه المعقول عليه. وقد اجتمع
على ذلك في الرتبة. واطال. وفي الجاني في من ذهب الى رايه عن محمد
بن منصور عن احمد بن عيسى ان الفسق بين يدي عن ايمه الخيرة. اما
الهدى وبقى العقد يثبت به من احكامهم. ما وافق الحق. الى رتبة ما يثبت.
قال لو ان رجلا لم يبايع. لم يقبل له اقام الخيرة. فمات الخيرة. وكان
ضامنا والجاني الذي رايه. الت عنه امامه الفدي. اذا فعل مثل هذا الفدي.
فلا يتبع بشي. انتهى. وقد فرقنا به محمد بن منصور. ثم يورث عن احد
من اهل البيت فلا فقه مثل عاده اذا اختلفوا. وكذا يثبت في الجاني
الشيء لا ما لم الحسني. لم يترك خلافا بين الصدق الاول في ذلك. وذاك هو.
المشهور عن كثير من ايمه الاسلام. من الفقهاء الذين هم ايمه المعتر له.
في الفروع. وقد ثبت ان يوسف عليه السلام. تولى لغريه مض وثبت
ان شريح من قبلنا حجة في ديننا. اذا حكمه الله في كتابنا في الصحيح
الله عليه السلام. اجمع في القضاء. بقوله تعالى واليدين بالشئ وليس
في كتاب الله. الاحكام عن شريح من قبلنا. واجمع بقوله تعالى
واقم الصلوة لذكرى. وهي في خطاب موسى عليه السلام. فاذ انك
ذلك من الجاني ان يتولى ابوهريرة. على القضاء والمطام. من الرتبة
بالمعروف والهي عن المنكر. وافقنا من الغاشية. فلم ينقل بطريق
متواتر. ولا احاديث. انه فعل شيئا من المحرمات. في ذلك.
الولاية. بوضحة ان ولايته ايمه كانت بعد صلح الحسن عليه السلام
او ان ذلك يكن وقد روي عن ابي البراء في مثل ذلك على اجد الزوايين
في تاريخ وفاته. مع الاتفاقات على جلاله اي البراء في رضى الله عنه.
وقد تولى اكاريز الضمائم. المخرج على جلالته في ايام ابي بكر وعمر وعثمان
رضي الله عنهم. مثل سلمان الفارسي. راس الزهاد. واهب الاسلام
رضي الله عنه. ومن لا يحصى كثرة. ولا فرق على اقول الشيعه
بين الولاية على القضا. وامورا الدين في زمانهم. زمان سفيويه.

والناظر

تت

والناظر في الحال غلبهم. في من خازن عليا عليه السلام. راجع. ان الله في سعة
الذي الخزام. واما الولاية على نفس القضاء الحق والنظر في المضام مع العزة. من
المعاصرة على الخاص. وكن اهتيا وكن اهتيا. فلا فرق في ذلك بين زمان
زمان. اذا لم تكن الولاية ما حوذة غنى له الولاية. ولا يقدر على ان
هذه الولاية ما حوذة. من لا ولاية له. اما هي ولاية لغوي لا تتغير
ومعناها اخذ من من صاحب المملكة على القيام. بفعل من اعمال البر. والشع
في امير من امور الخير. وقد خلت انظار الصالحين ومقاصد العلماء اهل
الدين في مثل هذه الامور. وشيئا يهدي مريد بيان. في موضع لا هو احسن
به ان شاء الله تعالى. **و** ان يكون اخذ الولاية على ذلك من
الحسن بن علي عليهما السلام. فقد كان عليه السلام. في ذلك الوقت مقوما
في المدية. ولم يكن ابوهريرة رضى الله عنه. يجهل مكان الحسن عليه السلام
ولا يعرف عنه ما يجب له من المجته والخفوف. وكان الحسن عليه السلام
مغزوا بشبهة السقفة على المسلمين. والرافق بهم. ولم يكن ليرى اباهريرة
مستمرا على فعله في جوارحه. ان وجهه الى هبة شبيلا. فمخ خضر الحسن
واي هبة على الخير. ولما رايتهما. كيف يشبه ان يكونا قد خاضا
في ذلك وعلاجه. وجها حسنا ومجلا صالحا. وان ثبت انه تولى شيئا
من ذلك في غرض امير المؤمنين عليه السلام. امكن مثل ذلك والكل
على السلامه متى امكن وجب التحريم القل. على سوء الظن بالمسلمين. ووجب
المباينة له. فان ذلك خلاف الظاهر قل. **ب** ليس لانقل
ظاهرا. وانما يكون الظهور في الاقوال مثاله لوزري عن ابي هريرة.
انه قال لم اخذ ولا به من الحسن عليه السلام. ثم قلنا بعد ذلك
ان من الجاني ان يكون اخذ منه ولا به. وذكر ذلك تقيده. فان كلامنا
حينئذ يكون خلافا لظاهر قوله. **و** ان مجزوا الولاية امان
تكون ظنيته او قطعيته. ان كانت ظنيته. فله ان يدخل فيها مذهب او يذهب
صحابي محمد بن عيسى. ولا اعتداه من عليه. في ذلك وان كانت قطعيته.
فلا شك انها مما لا يعلم كبره. ويكون حكم من فعلها مستحلا متاولا حكم
المفتر له عند الرديته وحكم غيره من العلماء الجاهلين في جوهدي مثال
تقطع الولاية. ولا يابلي بقدره في الرتبة. **و** انما قد نقل
عن ابن عباس وعقيل بن طالب رضى الله عنهما. ما هو قريب من ذلك مما هو

التي اجزأين. والامامين الكبيرين. فقد اودع العلما في كتب الرجال من
 منها فيهما ما يفي الغليل. وتروى الغليل. بل قد خفف الله هذه العلوم
 كتابا مستقلة مفردة. لتخفيف فصولها. وذكر شعبة معلومها وشايد
 من قديمها. مثل كتاب شقايق النعم. في مناقب النعم. وكتاب الخريف
 القفر. في مناقب الحسن البصري. ولو كانت الامام ابو حنيفة جاهلا
 ومن خلية العلم غاطلا. ما بطلت جلاله العلم من الخفية. وشيوخ
 الاعمال. كما يرويها شمس. ومن في طبقتهم من الكبار. والقاضي
 ابو يوسف. ومحمد بن الحسن الشيباني. والبطاريقي. والي الحسن الكرخي
 والي الحسين البصري. والغلاة النحوي. ومناهم واضحا لهم.
 على الاستيعاب هذه. والاعمال اليه. وعدم الانكاس على من انشأ وتكلم
 به فغلبا الطائفة الحنفية. في الهند والشام. ومصر والعراق. واليمن والجزيرة
 والخراسان. من مائة وخمسين من الهجر. الى هذا التاريخ. بن يد على شتمائه
 شتمه قديم الالف. لا يمحضون. وعولم لا يعتد به. من اهل العلم
 والفتوى. والورع والتقوى. فكيف شتموا. اللهم تطهروا على
 الاستناد. الى غاي جاهل. لا يعرف. ان الباجر. ما بعد ما. ولا يدري
 ما يخرج من راسه. من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واقام قدح به على الامام ابو حنيفة. من عديم العلم بالغريبه فلا شك
 ان هذا الكلام متخيل. متعجب على وجوه الخيال. وقد كان الامام ابو
 حنيفة رحمه الله. من اهل اللسان القوي. واللغة الفصيحة. فقد اذرك
 زمان العرب. وغاصر جديرا او الفريز. وقد راي انش ابن مالك
 خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم. يترتب وتدون في انش رضي الله عنه
 شتمه بلسان وتسمين. من الهجر. والظاهر ان اباحيفه مات في المهدي
 واثاراه بعد التمتين. بيد الله ان اباحيفه كان من المجتهدين. وناخرت
 وفاته الى خمسين ومائة. والظاهر ان جاور التسمين. في التمر والله اعلم
 ذكره ابو طالب علم السلام. في كتاب الامالي. وهذا يقتضي انه بلغ
 الحلم واذا ترك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم. بعد من الهجر
 الثمانين السنة. لانه علم مات. وقد مضى غش من الهجر. فهدى
 بدل على تقدم اي حنيفة. واذن اليه زمان العرب. وهو اقدم اليه
 واكثرهم شتما. فهدى مالك على تقدمه. توفي بعده بمجولته سنة
 ولا شك ان تغيب اللسان. في ذلك الزمان كان يشين اراة لم يشغل

في الذهب وهو قطعة
 من تاريخ الحسن بن علي

فاعلم ان من زعم ان
 من زمن العرب
 كان عروجا في
 اللسان في الهجر

هذا الزمان

ذلك الزمان. يعلم الادب احد. من افاضل المسلمين. لا تحقق ذلك ابو اسفلوات
 ابن الاثير. في دساجة كتاب الهامة. وكلاهما على من لم انش يعلم
 التاريخ. فلو اوجبت امة العربية. على اي حنيفة. ان لا يخرج من حيز
 والفرز. ولا شك ان العتابة بالعربية كانت قليلة في ذلك الزمان
 من علماء الشافعية. ولما استبدت غلبة اهل العلم به. بعد ظهور الاختلاف
 الكثير. وقد نال الامير الحسن بن محمد رضي الله عنه بامر من هذا
 قال: ان الهادي كثر الحسن عليه السلام. غرضي اللسان تجري
 اللجة. من عند قراة مع انه علم. توفي قريبا من ثمانين مائة. فاما
 سنة ثمانين من الهجر. فليس احد. من اهل المعرفة والتمييز. يعتقد
 ان اخذ من الشافعية. في ذلك الزمان قراة كتاب في الجوه. ولا وقت بين
 بني شيع. كخلفه ابن قيس. واي سلم الحولا. ومشروك والحق
 وجيه. ابن قيس. وكثير الاخبار. ولا من بعد هؤلاء من التابعين كالحسن
 وابو الشعثا. وزين العابدين. وابراهيم التيمي. والحق وشعيد
 بن جبير. وطاووس. وعقبا ونجاشيد. والشافعي. واصلهم فاحسن الحنيفة
 بتعلم العربية. وفي اي المصنفات. بقرا في ذلك الزمان. واقامه بابا قيس
 والجواب عنه من روى. **الاول** ان هذا يحتاج الى طرد
 صححة. والشيد قد شد بعلينا. في نسخة الصحاح. اهاها مع اشتها
 شامها. والمحافظة على ضبطها فكيف هذه الزاوية. **الثاني** انه ان ثبت
 بطريق صححة فانه لم يشهر. ولم يخرج كضمة القتياعه. وتواتر عليه
 وليس يقبح في المعلوم بالمطنون. **الثالث** ان لو قيل بان ذلك ضح
 عنه. بطريق معلوم لم يقبح به. لانه ليس بالحج بل هو لغة صححة حقا
 الفرع عن بعض العرب والشيد. **الرابع** ان اباهاد اباها قد بلغا في الحديث
الخامس ان هذا الحق لا وجه له. فان كثيرا ممن يعرف العربية
 قد يتعجب من الخن. وقد يتكلم العربي بالحنيفية. ولا يقبح هذا في غريبه.
 وهدي مشهور. واقام قدح عليه بالزوايا من المضعفين. وقوله ان ذلك
 ليس الا لغة مغربته بالحديث. فهو وهم ما حش. ولا يتكلم بهذا منصف
والجواب عن ذلك بتبين. بذكر محال **المحل الاول** ان
 انه قد علم من مذهب الحنيفة رضي الله عنه. انه يقبل المجهول. والي ذلك

٤

والدليل ذهب كثير من العلماء كما تقدمت له ولا شك انهم انما يقولونه . حيث لا يقاوم
حديث الثقة . المعلوم القدر له . ولكنهم يرون قبوله حديثه حيث لا يوجد .
له نفع من ائمة منة . ولا شك ان الغالب على اهل الاسلام في ذلك ان كان
العبارة . ويشهد لذلك الحديث الثابت المشهور حينئذ كمال الفرقان الذي
انما فيهم . ثم الذين يلوونهم . ثم الذين يلوونهم ثم يفسوا الكذب من بعدهم
وقد تقدم . وقد كان على علم السلام يشكك بعض الرواة . فاذ اختلف
له قبله . وهذا انما يكون في حديث من بينه وبين . ولما لم يشكك
الحديث انما احب به حكم المذكي . وقد روى الحافظ ابن كثير في حقه .
في اخذت الشافعي عن احمد بن حنبل . انه كان يقول . كل بالمثل
بالحديث الضعيف . اذ لم يكن في الباب اضع منه . وذلك على سبيل
الاحتياط . لا على سبيل الاحتياط . ولا على سبيل الجمل . تصنف الحديث
قال الحافظ ابو عبد الله بن منة . كما ان ابا داود خرج الاسناد
الضعيف اذ لم يجد في الباب غيره . لانه عنده اقوى من رأي الرجال
التي . وفي هذا شهادته واضحة . ان رواية الحديث الضعيف
ليست من سبيل الجمل . تصنف الحديث . فاحمد وابوداود . من جملة علم
الذين يلوون على مبادئة . وهذا الحديث الضعيف الذي ذكره ليس حديث
الكذا بين . ولا حديث اهل الكبار . فذلك لا ينبغي ان اسم الضعيف
انما يقال فيه انه باطل . او موضوع . او وجودك . وانما الضعيف ما في .
حفظ روايته شيء مما يجرى بالسواء . والمشايعات على ما هو مقدر .
في علوم الحديث . وعامة الضعيف انما يكون بقله اخطأ وكثرة الزعم والجهل
في ذلك . تشدد يد كثير . لا يوافق عليه . فان المعتز عند الأصوليين
ان يكون وهم الروايات . اكثر من اصابتها على قول . واختاره المنصور
بالله عليه السلام . وعبد الله بن زبدر رحمه الله . او يكون سائلا على قول
الاكثرين . وانما اذا كان وجه . قل يانه يجب قبوله . عند الأصوليين
وليس كذلك مذهب الحديث . فانهم يقدحون بالوهم . في قدس
عشر من حديث مع الاصابة . في ما في حديث . واكثر . بل منهم من يخلو
ويشدد . يقدح فيهم . في قدس العشرة الاخيرة . مع الاصابة في .
التي . من الاخبار . ولقد اخطأ بعض الثقات . في حديث واحد
فقال شعبه . ان شمسك . تر ربي مثل هدي مرة . ثابته تركت حديثك

وحدوثك هدي هو اكثر الحديث الضعيف وهذا اذا ما له من اسباب الضعيف
لا يقدح عند الأصوليين . والمصلحة بينية . في كتب علوم الحديث . وعلى هذا الوجه
كون روايته اني خيفه عن الضعفاء من هبة . واحتياض الاحكام . وجبة . انما .
المجلد الثاني ان يكون ضعف اولئك الرواة . الذين يروون عنهم كلفنا
فيه . وهو يعلم وجه التضعيف . ووجه التضعيف . ويكون من هبة ان ذلك
له نفع الضعيف . وقد حذر اذ لك لغوه . من العلم والحفاظ . فهذا ان تظن
علوم الزيادة . الهادي والفهم عليهما السلام يرويان عن اسمعيل بن ابراهيم
وهو مختلف فيه . وذكره بخلافه على انهما احتارا . انما احتاراه الجاهل من توثيقه
وكذلك الشافعي . يروى عن ابراهيم بن محمد بن يحيى الاشعري
ويوثقه . وقد خالفه الاكثر . ان في ذلك وقال . ابن عبد البر في تهذيبه .
اجعوا على حديث ابن يحيى . **قل** . اما لا جماع على خبره . فلا
نقد واثق الشافعي على توثيقه . اربعة من الحفاظ . وهم ابن جريح . ومحمد بن
ابن محمد الاصبهان . وابن عدي . وابن عقه الحافظ الصغير . ولكن تضعيفه
تلك الجاهل بلا منة . وكذلك روى الشافعي . عن ابن حبان بن علي المكي
وهو مختلف في توثيقه . وكذلك احمد بن حنبل . يروى عن ثامر بن مضار
بن عبد الله بن عذرة . ابن النضر بن العوام . والفرج بن توثيقه . حتى
قال ابوداود . سمعت يحيى بن معين . يقول . حدثت عن احمد بن محمد بن عمار
رضاع . وقال . ان يحيى بن احمد . ما روى عن ابيه . وانما روى
عنه احمد . لانه لم يكن عنده يحد . وكان غائبا بالفق . والعلم
والحديث . والنسب . واما القريب . وقال ابو حاتم . ما روى يحيى بن
باسا . وكذلك اهل الصحاح . يروون عن هو مختلف فيه . وهذا شيء مشهور
وقد ذكر اهل العلم . اولئك الضعفاء المختلفين . واشتقوا الكلام فيهم
واشتغوا في الفرقين . باذا نظر فيه الطالب . لا يخفى له وجه الضواب
وتكن من التراجع والاختيار . **المجلد الثالث** ان يكون
انما روى عن اولئك . وذكر حديثهم . على سبيل المشافهة . والاشهاد
وقد اعتمد على غير حديثهم . من عموم او حديث او تباين . او استدلال
ادخل بالاباحة الاصلية . مثلما صنع الهادي والفهم عليهما السلام
في الاحتجاج . حديث ابن ايضيه . روى هرون النعدي . واهل
الرواية . يحقون على من يجهل . وكذلك بالك . فانه روى عن عبد الكريم
ابن ابي الخطاب البصري . قال ابن عبد البر المالكي المجتهد في تهذيبه .

كان مجمعا على تخرجه ولم يزد عنه ماله الا حديثا واحدا في وضع الكف على الكف
وقد رواه من طريق صحيح في رواه في الموطا عن الامام البخاري في صحيحه
عن شريك بن شبيب الطائي رضي الله عنه وقد اخرج مسلم في صحيحه عن
جماعة من الضعفاء المتوسطين على جهة المتابعة المتابعة والاعتبار
وربما اتفق بالاسناد اليهم اذا كان اسنادهم غالبا وكان الحديث معروفا
عند علماء الامة باسناد يات من طريق الثقات وذكر ذلك النووي عن مسلم
تنصيصا **الحال الرابع** ان يكون ذلك على طريق الاحتياط الكبار من ائمة
الامة فانهم يحفظون الحديث الصحيح والضعف لاجل التبيين والتحذير
من الغل بالضعيف وذكر مشهور عنهم وفي الرواية المشهورة عن البخاري
انه قال احفظوا لئلا يباهي الف حديث منها مائة الف صحاح ومنها ما يباهي الف
غير صحاح وقال اسحق ابن اهوويه احفظ ما كان مائة الف حديثا
كان في النظر اليها واحفظ متبعين الف حديث صحيح عن طريق علي واحفظ
الايعة التي حديث من قوله في ذلك فقال لاجل اذا مررت حديث
في الاحتياط الصحيح فليته قليلا اذا مررت هذا لا يريب ان الامام الى حيفه
كان الضعف لا يته حديثا وذكر لا مررت اخبرها تبوك المجهول وثانها
صحة حديثه فانه ما طلب العلم الا بعد ان شاك واشتد وقد كان
الاحتياط المشهور في هذا الشأن اذا شاك واشتد تناقض حفظه وقيل
ضبطه فكيف من لم يطلب العلم الا بعد مجاوزة حدة الكهولة وهذا في ثقتان
عن مرتبة الحال لا سقوط الى مرتبة الجهل ولا كاره في ذلك وما
زال الناس متفاضلين في الحفظ والاتقان وقد كان حديث الشافعي
دون حديث مالك في الصحة وراي الشافعي فوق راي مالك في القوة
وقد كان حديث بن الحنبل ومحمد بن شيبان وابراهيم النخعي اصح
داقوت من حديث عطاء والحسن وابي تلاثة وابي القالبه وكان
ابن المسيب اصح الجماعة حديثا من غير تدخ من علم من هو دونه
وليس الحفظ على انفراده يكفي في التفضل فقد كان ابو هريرة رضي الله عنه
احفظ الصحابة على الاطلاق وليس يقال انه افقرهم على الاطلاق
والمناقب سواء بهب الله منها ما يشا من يشا فيعلمه الجملة يتبين
لكانه لا حجة على حيدل هذا الامام الكبير الشأن بروايته عن بعض
الضعفاء ولا يقول بآيا فيش والحق ان السيد ابيه الله شتم
على رواية الخلاف عن الحسن وابي حنيفة فان كان لا يقتضيه احتياجا

طلب العلم
العلم
السل

جور السادة
دونه ماله

وذلك لا يخل

من ذلك لاجل من غير بيان وان كان يعتقد احتياجا لها وانما اذا ان بوعه مشاك
العلم ويشك فيه على ان اداء الاجتهاد يهدي لا يلبس باهل الوتر والية يانه
ولا يصلح من ان تائب التقوى والامانة **قال** وقال الرازي
ان لم نقل لجواز تقليد الميت اشكل الامر لانه ليس في زماننا من يجز
فاخرج نفسه عن مرتبة الاجتهاد وذكر ان الرازي لم يبلغ مرتبة الاجتهاد
ومن ذكر ذلك ان خلط كان في تاريخه وغيره **اقول** كلام
السيد هذا يشتمل على الاستدلال على ضعفه الاجتهاد بعدم اجتهاده
الرازي والرازي في **الحواشي** عليه من روجه **الاول**
الانما السيد ما يقتضيه كلامه وذلك انما عنده لم يبلغ مرتبة الاجتهاد
فضلا من مرتبة الاجتهاد فان كان من يدان يجهل شاكرا المشايخ قيا شاكرا
يجهل بالمرتب ان يكفر شاكرا فكلما المشايخ قيا شاكرا على تلميذها وان كان
يقول انه لا يلم من جعلها ان يكون غير جاهلا **الثاني** انه لا ملازمة
بين دعوى الاجتهاد وتفتقر الاجتهاد لانه لا ياتي في دعوى اجتهاد لانه الاجتهاد
الشريعة مع معرفتها لها كما انما عند السيد اذ عاينها اذلة الاسلام الجلية مع
معرفة لها وذلك لانها عند السيد من اهل القناد وتعد الباطل فلا يضد فان
فيما ناله في ما قاله ذلك لغرض في نبوي ومقتضى غير ضابط على اعتقاد السيد فيهما
الثالث ان السيد ذكر في كتابه انهما غير محققين ولا سوفي بهذا
اللفظ ثم احتج على تفتقر الاجتهاد بجهلها وليس محتج على تفتقر العلم بجهل من
ليس بوقوف ولا محقق لانه يجوز احتياطه انما لم يجز به لعدم حقيقة وثقة توفيقه
لالتفتقر الاجتهاد في نفسه كما ان قليل التوفيق ربما تترك الضلوة داخل بالواجبات
لقلة توفيقه لا لمشيته كما شرعه الله سبحانه وتعالى لاجتهاده **الرابع** وهو
التحقيق وهو ان يقول لا يريب عند كل منصف تمت له معرفة بتقديف هذين
الرجلين وذكر في معرفة العلوم وذكر في انساب النبوة الخ فلهذا من اهل
العلم من الاجتهاد والقدرة على التبحر في العلوم ومن وقف على كلامهما
في مستشارتهما في الاصول والمنطق وراي غرضهما على حقيقتا المعاني لا سيما
ابن الخطيب الرازي في نهاية العقول والمختصر والمحصل والمختصر
وشوخ اشارة ان ابن شيبان في علم المنطق وتفسيره المسمى بفتح الغيب
وشاير مستشارتهما ثم غلب على طبعه انما كانا يغنيان عن معرفة حكم الاماذا الغير
بالزعم ان هل يكون ظاهرة مظهر او يكون ظاهرة غير مظهر وهل الامم والفق
من نواقض الوضوء او ليس من نواقضه وهل يجب استقبال غير الكعبة

والله

من كمالها ان يكون غيره كمالها
قلنا والله لا يلبس

الرجاس

عبد المولى
من مولى
الشيخ المولى

والله اعلم

[illegible]

اجتمعوا لانه ليس لنا ان تصدق من ادعى على سب ما يدخل عليه النقض
 من عند يمينه ولا نحتاجه رد ذلك المسلم سكتك تلك الدعوى شوى كان البديع
 عبد الله او غيره وحقا سقر وثا او مجهولا وهذا اجماع **الثاني** ان بعض اصحاب
 الشافعي نفوا الاجتهاد واما الفقرة وعلينا الاثمة اثبتوه المثبت اولى من
 المكي في هذا راجح على ان في اصحاب الشافعي رخصهم الله من ثبوت على هو لا
 المبتدع دين مثل الامام حتى من الى الحيز الغزالي فانه حكى ما قالوا ورد
 ذلك بنهوله العلم بعد تدوينه في الكتب **الوجه الثاني** ان
 الدين قائم على علم من قال بذلك ووجهه **الوجه الثالث** ان الله لا يترك
 يقوي الله لا يجوز خلوا الزمان من جهة يصح للامامة تكليف يصدق
 بعض اصحاب الشافعي وهو له من القوي ما يفي بطلان قولهم عنده
 الله الله **الوجه الرابع** قد ثبت ان الله يعضدكم وان
 اجماعا حجة الى يوم القيمة وان المعتبر في اجماعهم العلماء وهذه دعوى
 لجهل الائمة بمتفق عدم الغضه وبطلان كون اجماع حجة وذلك لانه
 لو لم يكن قد تم جته وحدثت خادته ليس فيها ما يضر جوهره اليه
 من دون الاجتهاد فاما ان يحقوا او يختلفوا على كل الطريقين يلزم
 اما اجتماعهم على الضلالة او خبطهم عند الاختلاف في الجهالة وذلك
 لان كلامهم اثنان يكون بالحرف والتجيت وهذا يجوز او بالاستدلال
 وهو لا يجوز ايضا بعد فرض جهلهم فاضا ثم الله عن ذلك **الوجه السادس**
 اننا تعلم ان المدعى لجهل الائمة والائمة مشهور بما جازفت وذلك لانه
 لا شيل له الى المعززة لجهل الائمة والائمة مع كثرة العلماء والمقلين
 في جميع الاوساط والاطراف من المملكة الاسلاميه في الشام ومصر والعرب
 والعراقيين واليمن والحجاز و... ومنه ان الامة طلبة فلم يجد تقدم
 الوجود ان لا يبدل على عدم الوجود والتجيب من الزاني انه ادعى ذلك مع الله
 لا يبرأ الى يستدل بهذا البديل والتجيب منه ايضا انه قال العلم باجماع المتأخرين
 بخال مع شوا السلام وتبا عدا بطارية وثرة امصاره وتفرقت العلماء
 في الجادة واعوانه وادعى ان العلم باغياهم بخالي وسفره اقوالهم فرغ على
 معرفة اغنيانهم وندع المجال خال **نقد** له وكذلك سفره اعيان الائمة
 اكثر اخاله من سفره اعيان علماءهم والحكم عليهم بالجهل فرغ على معرفة
 اعيانهم وندع المجال خال **الوجه السابع** ان في الحديث الصحيح
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شيل عن العبد فقال هو بطر

هذا الوجه من كلامه
 في جوابه بعد ما قال
 في بيان انما هو كذا في
 العلم بانهم غير مجتهدين
 والله اعلم

الحق ونقض الثاني والقول بتجهيل اكثر الناس وتكذيبهم في دعواهم للاختصاص
 من بعض الناس ثبتت انه حرام وتثبت انه خطأ بطل ان يكون حجة **الوجه الثامن**
 ان هؤلاء الذين ادعوا لا يجهلون قدا نرا وعلى انفسهم بالجهل والاطريق لهم الماني
 وجود العلماء لانه لا يعرف العلماء الا من هو منهم وكذا لا يعرف الفضل
 لاهل الفضل الا ذو الفضل والمروعة وما جيله نرا انهم لجهلهم للعلم والاعلماء
 اعتقدوا في اهل العلم اتهم من اهل الجهد وانه ليس ضعف سقده وما
 احسن دلالة المعززة
الوجه التاسع يستصغر الاضمار في رايه والذنب للظفر لا للشم في الضعيف
 وليس هذا الاعفاء لصاحب العلماء الائمة فانه قد ثبت بزعم من جهله وبما هذا
 الوجه تم الكلام على المسئلة الاولى وهي الكلام على شموله نرا في من يجهل الاجتهاد
 ثم ان الشيد ابد الله ان ذهابا المسئلة الثانية في القبح في كتب الحديث المشهور
 ولما اردت الجواب عليه تأملت كلامه فاذا اكثره بيني على القبح بالاول
 وتثبت عليه في الاجمال والتفصيل فوايت تقديم الكلام على هذه المسئلة الثالثة
 طالعا وتحميد هذه القاعدة قبل التفرغ عليها اجمعا وذلك لان الشيد
 خلل ذكر هذه المسئلة في غضون كلامه وهي مسئلة كبره لا يمكن التفرغ
 لها في ضمن غير ها ولا بد من ايرادها والشيد قد افردها في رسالته
 ولكنه اخرها وما يليق تأخيرها لانه استأنس المسئلة الثانية والذي يليق
 في الترتيب تقديم الاستأنس والقواعد على ما يتفرع عليها من الفوائد فلذلك
 كلام الشيد ابد الله بلفظه ثم تتبعه الجواب كما تقدمنا قال **المسئلة**
 في رواية كفات الشاويل ونساقه وقد قدسنا ان قاضي القضاة روى
 اجماعا على ثبوت واثم وتاول كلام القضاة **اقول**
 الكلام في هذه المسئلة يتم ان شاء الله تعالى في نصين احدهما في تتبع كلام
 الشيد وذكر ما يرد عليه من الاشكالات والثاني في ذكر الاجدلة على
 قبول المتأولين **اما الفصل الاول** فاعلم انه يرد على
 كلامه اشكالات كثيرة جدا تبلغ ما في اشكاله وروى على ذلك وشوف
 ايها مقبلة على فصول كلامه فمنها على هذا التفصيل **المقدمة** عشرة
 اشكالات **الاشكال الاول** ان الشيد قال قد قدما
 ان قاضي القضاة روى اجماعا على ثبوت واثم **والشيد** انما تقدم رواية
 قاضي القضاة في حق كفات الشاويل فقط وقد جعلها هنا في حق كفات
 الشاويل ونساقه وهذا شهو من الشيد ان شاء الله تعالى

الاشكال الثاني **ان الشيد قد ثبت قاضيه كبريه وهي ان كل**
من كذب متاركة فهو غير مقبول **في قياسه على الخطايه** كما يشاء كلامه
 في ذلك وقاضى القضاة **على اصل الشيد من جمله من كذب متاركة لخلافه**
 في مسائل الامامة **فما بال الشيد نقض ثابته** من تلك القاعده وروى
 عن معتقداته من الكذابين **الاشكال الثالث** **ان**
الشيد ايدى الله قال **في حق ابن الصلاح** **ما اعتقد ان روى الاجماع على**
صفه صحي البخاري وسلم مالم يظهروا **وليت شعري كيف كان هذا الاجماع**
 كان بان طاف هذه المسائل جميع البقا **ام بان جمع له علماء الامه في صعيد**
 واحد **فبقول الشيد ليت شعري** كيف كان هذا الاجماع الذي رواه
 قاضى القضاة هل بان طاف جميع البقا **ام بان جمع له علماء الامه في صعيد**
 واحد **فان الشيد يا غتر اصدقه هذا** على ابن الصلاح **قد دلل منه الاجماع**
الا من طاف جميع البقا **ارجمت له الامه في صعيد واحد** وفي هذى الملام
 سؤال وجواب **شون ياتي ان شاء الله عند ذكر كلام ابن الصلاح** **في**
الاشكال الرابع **ان الشيد روى هذى عن ابي الحسين عن قاضى**
القضاة مع انه روى عن ابي الحسن **انه يقبل كفارة التاويل** **وفساقه**
فلا ياتى ان ابي الحسين روى هذى عن ابي الحسن **عن قاضى القضاة** **وقد**
المن الشيد فيما احتمل مثل ذلك **البريه ابعد نثره هي حجة فكان**
لنم الشيد ان يبين نثره ابي الحسين **عن ذلك ان كان يعلمها وان لم**
يكن يعلمها لانه لا يبرى عنه **الاشكال الخامس** **انه قال**
ان الرواية عن المتأولين زكوت اليهم **وان الله تعالى قد قال** **ولا تذكروا**
الى الذين ظلموا فتمسكم النار **ثم روى عن ابي الحسين وقاضى القضاة**
مع انه روى عنها انها ببقلا المتأولين **ودلك عنده زكوت الى الظالمين**
وابناء المؤمنين **وقد توعد الله تعالى على ذلك بالنار** **وبدعت**
التي يدعيه ان كل معصية توعد الله عليها **فانها كبريه** **وروى المتأولين**
عند الشيد فطفي **لا بعدن المخالف** **فيه ملن مك** **رود روايه ابي**
الحسين وقاضى القضاة **وتفريقهما** **على مقضى كلامك** **مع البقا على مذهبه**
البريه **الاشكال السادس** **الساكن** **ان المختار له**
بافترهم من قبله الذين ظلموا لخلافهم **لاهل البيت في الامامة واعتقادهم**
ان اهل البيت اجمعوا على الصلابة **في مسئلة قطعتة** **وعين ذلك ولا شك**
ان ذلك عند اهل البيت معصية طعنا **محملة** **للجبر** **يطلق على صاحبها**

والكون من اللغة
 المبدئية

اسم العشاء

اسم العشاء والظلم **وانت قد قلت** **ان الله تعالى قال لنبيته ولولا**
ان يمشاك لقد كذبت **تكن الهم شيئا قليلا** **فعل** **فيها من الوعيد**
تاتوا وقد تكلل الركب بقوله شيئا قليلا **هذا الفطك وهو حجة عليك** **فانك**
رويت عنهم **وركت الهم على مقتضى كلامك** **فان قلت** **الاجماع**
على قبول من لم يبلغ بدعته الكفر والفسق **فبح ان حصوا من تلك الغويات**
فالجواب من وجهين **الاول** **انه لا يلزق لك الى معرفة الاجماع لانك قد**
استظهرت ان يكون رواية طاف جميع البقا **ارجمت له الامه في صعيد واحد**
الا ان بعض هذه الشروط على ابن الصلاح **فانت محتاج الى دليلك تحصيله بذلك**
الثاني **انما نظرتك بطل كلامك** **فبقول** **في جميع المتأولين قد ثبت الاجماع على**
قبولهم من طريقت لا تخفى **شون نذكر منها عشر طرقت** **في الفصل الثاني**
ان شاء الله تعالى **فحين يصاح ج المتأولين ويخبرهم من تلك الغويات**
فما لك واليه يول بذكر الغويات المحصورة **والطواهر الظنية** **وهذا شكك**
سالك العلما في ذكر الخلاف في التاويل **من عين تقريرين بالتأويل والتضليل**
للاشكال السابع **انك قد حكيت عن قاضى القضاة** **انه**
يقبل ثقات التاويل **ثم اجمعت بالاجماع الذي رواه فما امك** **انه**
الشيد في معرفة الاجماع **المنشآت التاويل** **بقيل زكوتهم ونظر في واولهم**
ومستفادهم في احكام الصلابة **فاخذت ذلك تصديقهم لا سيما وقد نص**
القاضي على جواز الخبر بالظن **مع تجويز الكذب كما قد مر في الكلام**
على الوجاهة **الاشكال الثامن** **انك ساويت بين المختار**
للمعصية **والمتأول في زكوت خبريهما كما تترتت ذلك في المسئلة الثانية**
وللمعصية له معاصي توعد بها **وتعذر الاضرات عليها** **فقد روى في عداهم**
واجب روى زكوتهم لان من فعل الذنب الملبس راضى عليه وامتنع
من التوبة لم يقبل عند اهل المذهب والشيد مقلد لهم **متبع من الاجتهاد**
فيلزمه لا يقبل روايه المختار **فان اعتذر بالاجماع على قبول من لم يبلغ**
بدعته الكفر والفسق **قلت** **افد الاجماع على بطلان دليلك حيث**
شاديت بين المنع والامتناع **والاجماع قد مر في بينهما ثم الجواب**
المختار **في الاشكال التاسع** **الساكن** **ان المختار له**
ان الشيد قد نسخ من الرواية عن العلما **لا بعد تحصيل اسناد صحيح**
حتى نسخ روايه الضمخ عن مصنفه **فما احتاج في رواية هذا الامام**
الى اسناد صحيح **فانما له عبد** **عبد لهم عبد** **ونبت تعذيبه التعذيب**

لهم باننا صحیح. كذلك كما ان سنان كان هه احصل له ونشور فلعل الذي
يشور الله بشيرون في رواية الجماع عن اهلها. وان لم يكن يتشور له ما يليق
منه ان يزكيب ما يعتقد به حزام. **الاشكال العاشر** ان رواية
القاضي سنان صفة بان يجمع منها وذلك من وجهين احدهما ان جماعة من اهل
البيت عليهم السلام قد روي بالجماع على قبول الكفاة المتأولين منهم السيد
الموید بالله. والامام المنصور بالله. والامام الموبد بالله حتى من جملة علمهم
السلام. وكذلك القاضي زبد والعقبة عبد الله بن زيد وسباني بنان.
رواياتهم في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى. وقد قال السيد ان رواية
القبول المتأخرة من اليد. فقد روي عن رواية المستدع بالجماع وقاضي القضاة
سندع. فغنى الجمع لمخالفة لاهل البيت عليهم السلام. في مثالي قطعته فوج
ترجيهم عليه فكان يلزم السيد ذكر هذا ان كان يعرفه. وثالثهم سنان
القاضي بن رواية الحلان فقد روي عنه كثير من وجه غفيرة. وسوق باقي الكلام
على هدي في الفصل الثاني. وقد اشار السيد الى هذي الوجه الثاني
وروي رواية القاضي باي بي بيانه. والجواب عنه ان سنان الله تعالى
قال وكذا ذلك السيد ابو طالب حكى الجماع في لقاء التاويل
أقول يزود على هذه الدعوى للجماع من طريق الى طالع السلام
اشكاله **الاشكال الثاني** ان السيد اقر في اخر
كتابه ثم لما روي عن الجماع في المسئلة الثانية ان الشيخ احمد روي
عن ابي طالب فزيين من الجماع. هكذا نص السيد في كتابه ثم لما روي
الى هذا كالمحارب جعله اجام ولا شك ان بين الشيخ وبين ما هو قريبت منه
فوقاً ظاهرة لان الشيخ غير ما هو قريبت منه. بالضر وزيه صا كلف اشجل
السيد ان يروي عن ابي طالب. انه روي الجماع على الجلائل مع اقران
السيد انه ما روي الا قريبت من الجماع وكيف لو لم يتقدم من كلامه
السيد ما شهد بطلان دعواه هذه لم يكن الواجب عليها بغيرتها.
وينبغي عليها حكماً شرعياً. وليست شرعية. ماخذ مقاربتة الجماع
فهذه عبارة غير يبع ما علمت ذكرها. اخذ من القلماء ويقوي
ذلك ان السيد المطالب. شمس كتابه الامالي بالرواية عن امته
الحديث المخالفين في الاعتقاد كالحافظ اي احمد عبد الله بن عدي
شيخ ابي طالب تروى عنه في اماليه مشافهة. قد روي تشقيين حديثاً
وخرج فيه حديثاً اي داود وابن ماجه وابن السني واحمد بن حنبل

داود بن عبد الله

داود بن عبد الله بن احمد بن حنبل. ومالك بن عبد الرحمن بن ابي خاتم والحسن
بن شفيان النسوي. والحق بن محمد بن ابي السامه والانيار بن وهب
محمد بن القيسم. كذا اوحده بخطي وقال **ابن الاثير** في الجامع وهو محمد
بن سليمان فلعلها اشكال فينظر. وحي القطان. والحسين بن اسمعيل
الحنايلي. ومحمد بن يونس الكلبلي. واحمد بن عبد الله البرقي والزهري
واما الهم باننا يبد لهم. فلو كان يعتقد. اعتقاد السيد من كثر هؤلاء
الاعلام والقطع بخبرهم البر واية عنهم. ما استكثر من حديثهم. وشك في قبول الله
صلى الله عليه واله وسلم تالا بقله لاجله وادبهم. ولعل السيد لا يعرف من
هؤلاء طائفة منهم. وبالجملة فالسيد يظهر لفظة من ذهب الزيدية لانه
معتز بالجملة مانع من وجود من يكنه الاجناد. ولا بد من تعصب لهب
توم من معرفة من هبهم. اولاً ثم العصبية ثانياً والسيد يد بالعضية
قبل اتفاق المذهب وهو الى الاشارة عليه بالبحث عن مذهب الزيدية
اخرج منه الى المناظرة على من هبهم **سألت** الله الهداية وليت السيد
يعرف حال امالي ابي طالب واحمد بن عيسى فانه لو علمهم تالاهم
من اعتمد حديث البخاري ومسلم على كل مذهب ولكنه ولو وقف على
اشياء الرواه في كتب الزيدية. كما جاز انهم كلهم من ثقافة الشيعة وثقافتهم
وهدي عبد اهل المعرفة كالبديري. يعتقد ان الائمة انبياء وان الانبياء
ليشوا من البشر. ومن بلغ الى هذا المبلغ لم ينفع بالحجة ولم يبرج المحجة
الطيف الله بالجميع. **الاشكال الثالث** ان السيد روي عن ابي طالب عليه السلام
في ثمانية عن الشيخ احمد بن محمد الرضا عن ابي طالب عليه السلام
والشيخ احمد باع على الامام احمد بن الحسين. وقد ختم السيد الرواية
عن البقاء المتأولين. وعندها من الزكوات الى الظالمين. فما باله يشجل ان
يلتب الى الامام التالط بالحق دعوى كبريه صهي. تبني عليها من الشراخه
احكام كثيرة. ويحفل طريفة الى ذلك الزكوات الى الظالمين وابعاد المفسدين
الاشكال الرابع ان السيد. طر قداضل اصلا في الزامه
لان الصلاح المتقدم. وهو موجب عليه لا يقبل الجماع الا من طواف
جميع البقاع. وجفت له الائمة الى الضعيف واحد. كما لزم ذلك ان الصلاح
الاشكال الرابع ان السيد. طر قداضل اصلا في الزامه
استاد صحیح. من جاله عبدوك بتغيد بل غداول مغدلين حتى ينتهي الى
الامانة كالزمانه **الاشكال الخامس** لو قد روي ان الشيخ احمد

سلمان

على كلامه هذا الشك لا يرد. **الاشكال الاول** قال ومن ترى الاجماع
 قبلت ما بيننا وبينه لا كما شبهته. وهذه ترجيح للابتناء على البقي فنقول
 له الترجيح المتأخر بعد ثبوت البراهين لكتابنا من ايماننا وحرمان
 احدنا على. وهو عدم الطريق الصحيحة. الى قوله الذين راوينا عنهم انهم راووا
 الاجماع كما تقدم. وتاثيرها تفصيلي. وهو القدر في كل طرف من طرفي الجماع
 كما تقدم. انما ابو حنيفة قالوا ويحب عنه باقر اترك احمد بن محمد بن الحسن
 الرضا. وهو ما سبق التاويل. واما ابن الحارث فهو عندك كافرا
 نظرا. واما ناصي القضاة فهو عندك ممن استحل الكذب متاولا فيوجب
 رده قياسا على الخطا. وهو ممن يسهل فسدت التاويل فلا يؤمن ان
 يكون اشتباها لاجماع الهم. **الاشكال الثاني** ان الشبهة
 توهم ان راوي الاجماع مثبت. وراوي الخلاف نافي. وبناء على هذين
 ترجيح رواية الاجماع على رواية الخلاف. وهذه اخطاء لا تحق مثله على من
 دون الشبهة فان راوي الخلاف مثبت للخلاف كما ان راوي الاجماع
 مثبت للاجماع. ومثل هذين لا يحق على من له ادعاء ويط. فان قال ان راوي
 الخلاف نافي للاجماع فذلك ما اذا كان من احدى احدى اثبتته وكذلك
 راوي الاجماع نافي للخلاف فمالك لم يفرقه نائفا وكذا كل مثبت
 فانه نافي بالنظر الى غير ما اثبتته. فمن شهد بالمال ان يد فقد بقاءه على غيره
 وهذه عقلة عظيمة. **الاشكال الثالث** ان الشبهة ترجح رواية
 الاجماع لمخالفة الاصل لان الاصل الاجماع. وتوهم ان رواية الخلاف
 ليست كذلك. وهذا وهم ايضا. فان الاصل الاجماع. والاشكال في رواية
 الخلاف ايضا مخالفة للاصل. وهذا لا يحق مثله. فان قلت
 اني اريد ان الاصل يثبت لهم في العقل. فمن رواية الاجماع نافية قلنا
 قد ثبتت في كتابك في هذه المسئلة بعينها ان الاصل في العقل لا يثبت
الاشكال الرابع انه ترجح مخالفة الاصل. والترجيح بينهما
 مختلف فيه بين العلما. وهو ترجيح على غيره وليس بترجيح لنفسه ومن حق
 المحتج على الغير الاجتهاد عليه. لمختلف فيه. من غير دليل بل لا بد من
 دليل يزيل ذلك الغير الموافقة. وهذا لا يحق مثله على من له معرفة
 باساليب الجدل والمناظرات فنقول بل ما وافق الاصل
 فهو ادلى لو جبين الوجه الاول. ان الاستصحاب وهو البقاء على الاصل
 فحجة عند كثير من العلما. ومما يدل على ذلك ما ثبت عن رسول الله

عنه

على الله عسى

صلى الله عليه وسلم. من قوله ان الله فر من فر ايضا فلا تصنعوها وحيه خبرا
 فلا تعبدوها. وشكت عن اشياء اخرى لكم من غير نصيبان فلا تغضوا لها
 رواه ابن ماجه. وقال النواوي هو خبر ثقات حسن وله شاهد من الصحيح
 واشبهوا في هذه المسئلة. مقرون في الاصل. وقد اخذ العلما بهذا في
 سائيل كثيرة. منها من شك في اتقان بل كان يترقب على الاصل. ومنها
 يوم الشك في اول مصان. لا يجب صومه لان الاصل من شعبان. ويوم
 الشك في اخر مصان حسب صومه لان الاصل من مصان. ويجوز ذلك
 بخبر كثير تصديده. فان قلت كيف يحتج على الخصم بما يراى عنك في
 محجة من حديث ابن ماجه. قلت شيئا لا دليل على صحته في العقل
 الثاني ان شأنا تعالى. والدليل بوجوب على الخصم الموافقة كما ان تحت الاجماع
 اهل البيت على من يقول انه ليس بحجة. بعد ان نعيم الدليل انه حجة
 ومن رايه الشبهة حجة. ولم يقل احد من الخلق ان مخالفة الاصل حجة. فثبت
 هذا فنقول البقاء على الاصل حجة. وراية الشبهة حجة. ولم يقل احد من
 الخلق ان مخالفة الاصل حجة. وحب ترجيح البقاء على الاصل لان حجتنا اولى
 من حجة من رايه القدر على كتابها. وراية عدل مثله. ولم يفرض الاستصحاب
 شيئا. وهو ما حجة كما هو رأي جماعة. واما تحت انه حجة اذ الدليل على
 انه ليس بحجة ليس بقاطع. وهذه وجه ترجيح. **الوجه الثاني** ان
 نقلت ثبتت ان الاصل لا يخالف الاجماع. من القائلين بان
 الاستصحاب حجة. والقائلين انه ليس بحجة. وثبت الاجماع على ان
 مخالفة الاصل لا يقال به الا حجة. والذي لا ينتقل عنه الا حجة. اقوى
 من الذي لا يقال به الا حجة. **الاشكال الخامس** انه في رواية الاجماع
 على قبولهم بل شئ من اية ان يديته. واثنان من علمائهم. وهم المؤيد والمؤيد
 وحكي عن حجة عليهم السلام. والقاضي زيد وعبد الله بن زيد بن الله عنهم
 وسيا في الفصل الثاني. بيان ما بينهم ان شأنا الله وهم ان حجة من
 قاضي القضاة. **قال** وقال اخر من الخلاف في كتاب التاويل
 واقع كما هو واقع في مناقب التاويل. وقال الرازي لا يعتبر صفات
 التاويل في الاجماع. ويعتبرون في الرواية. وقد روي الخلاف في فسدت
 التاويل عن القضاة قالوا يقبلت روايتهم. وهو من راي المتأخرين المؤيد
اقول في كلامه هذين اسكالات. **الاشكال الاول**
 ان الشبهة ذكر في كتابه انه لا يجوز للابتناء ان يقدم على ما لا يما
 كونه كذا وشدة في رواية كتب الحديث عن ضعيفها فنقول

نوالله

كاشياني **الاشكال السارسة** ان السيد ابد الله يحتاج في شبه
هذا التبرج الى اي حقا سناة اصحيا متفلا به شالة مفعلون على الصفة التي
المر ما ذكره في رواية ابن مضر حتى يجمع له الترجيح بينهما اذ هو من في الصحة
قال وقال الشيخ ان ابو علي وابو هاشم وهو قول الناص والشيخ
اي طاب انهم لا يقولون وقال قاض القضاة نقبل رواية فشاف التاويل
ولا يقبل رواية كفارة التاويل والشيخ ابو الحسين والرازي قالوا
كقولك القضاة **قال** الشيخ ابو الحسين والرازي والخلاف فيمن كان غير
مقايده فاما من عرف الحق وغايب فليس بشاوي وهذا صحيح فانه انما
اظهر التاويل وليس بشاوي عند نفسه وفي باطن امره **اقول**
في كلامه هدي اشكالات **الاشكال الاول** انه ذكر انه لا يقبل
من عرف الله غايبا واطهر التاويل والاشارة بذلك الى ما صرح به في غير هذا
الموضع من انه قد عرف ان غلبا لا يشعر به كفارة تخرج وانهم يخافون
دواياه الخديت منهم خلق كثير بل اية الخديت عنده اشعر به فشاف ان
الله العظيم كيف عثر السيد ابد الله علينا المحرقة بر وانيهم التي
نطقوا بها وما زالوا يظهرون بها مبة اعمارهم وتجربصون على ظهورها
عنهم فلم يجعل لنا طريقا صحيحا الى معرفته ضد وركها عنهم مع التصريح منهم
بذلك وتكراره مبة الايمان ونقل الخلق لا لافطام في ذلك ثم انه تكسر
للسيد ابد الله معرفته ما انطوت عليه ضما بؤهم ومجته شرا بؤهم
من تعبد الكفر بصد الكذب على الله تعالى وعلى رسوله عليه السلام
مع ما اظهر عليهم من القزايين البه الله على خلاف ما فهم السيد حيث ان الذي
قل الاية والعلما المكفرات لهم على قبولهم مع اعتقاد كفرهم هو ما اظهر عليهم
من الخوف العظيم من عذاب الله والمخافة على طاعته وتوكل مشاف التكليف
الغفيرة من قيام الليل وصوم النهار والورع عن الشهوات وكثرة البكاء
خوف الله حتى ان التزمذي غي من كثرة البكاء وصوم النهار والورع بيماري
غنة ومن وقف على نرا اجرام علم انهم كانوا متخلفين للمشافة الغفيرة
في طلب ثواب الله والخوف من عقابه بحيث انه يعلم ذلك بالتواضع
والقزايين القوية فكيف تهيا للسيد ابد الله ان يعلم ما في بؤ اطمهم
من التعبد الذي هو من افعال القلوب ولم تنهنا ان تعلم ما اظهر منهم
من القلوب المشموعة بالاذات المنقول عنهم بكل لسان ثم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد تقدم عليه معرفة ما في بؤ اطن المنايقين لا بالوحي

مواليد

الزبد

في الج

وفي الحديث انه جاء رجل من الانصار نشاره صلى الله عليه في مثل رجل من
المنايقين فجهز صلى الله عليه وسلم فقال اليس يشهد الا اله الا الله
تلك الانصارى بل قال اليس يشهد ان لا اله الا الله قال اليس
يقم الصلوة قال بل قال فارليكم الذين نهاني الله عن تعلم قال الانصاري
انه سائق يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لي لم اوت
ان اشق قلوب الناس بقوله عليه السلام اني لم اوت ان اشق عن قلوب
الناس سمنا به لطيفة سنا به بالتنبية على انه لا طريف الى العلم بالباطن
وذلك الله عليه السلام اشكر الى ان الغاية القصوى في البحث عما في القلوب
وهو شق القلوب وقد علمنا ان شق القلب غير مفيد للعلم باكان فيه
قبل ان يشق فاذا كان هذا لا يفيد مع انه الغاية القصوى في البحث
عن ضايق القلوب وشرا ابن النفوس فكيف بما عباده وقد اصعب الله
اما غاض ورايا انه لا يكفر احب ولا يفسق مجرب درهم والجدي وكثيري
ذلك حكم من احكام الشريعة النبوية **كثير** غير خاف على اهل
النظر ان اهل العلوم العقلية قد ذكر في الامور الوجودية انا قد تعلمنا
من القزايين كجوع الخايغ وفدخ الفوخ وعمه المعلوم ولكن
ذلك بشرطين احدهما ان يكون ذلك مشاهدا لا غير غايب غايب لان القزايين
البه الله على ذلك الباطن في ما يشهد بالعباد من ضعف الجايغ وتقلص شفايته
وبغير توبيخ ويذكر من الامور التي تعلم بالضرورة انه لا يكتفه التصنع
بها وكذا يك شايير من يعلم خاله بالقزايين وثانيهما ان تظهر قزايين
فما من ملك القزايين فانت التعارض منع حصول العلم الضروري
وهو الخالق لسا في الاعتقادات قد ظهرت على عبد ولهم قزايين يفيد
عنهم التعبد للباطل ولهم شبه غويجه بنبليد بها كثر من القضاة
فان حصول العلم الضروري مع هذا **الاشكال الثاني**
ان السيد ابد الله اوهم ان الشيخ ابي الحسين والرازي يقولون
بمثل ما لزم من الحكم بالتعبد للجناد على من اظهر التاويل من عبد
المناويل مجرد القزايين ولم يقولوا بما يقتضي ذلك اما قاله ان من
عزف الحق وغايب فليس بشاوي وبين هذه العبارة التي نضاعلها
وتين قولك القائل من اظهر التاويل ودلت القزايين على انه متفقد
حكم عليه بالتعبد شوى كان عبدا في من هية اول فرقت عظيم وبوت
بغيره فان قلت ان لم يقولوا بهذا لم يبق كلامهما فابده وراي
لدهما شرة **قلت** بل شرة من هبما بطر في ضوتين احدهما

حد
من ادريس
على
الناس

بالله
الحد
الحد
الحد

الامور الوجودية
قد ذكر في الامور
بالقزايين

سيفه
سردية
القطر

في من اقر من المخالفين - انه يعلم الحق - ويتخذ الباطل كما ترى هدى عن غير واحد
 من المخالفين - والآخرى حيث يكون المنها اول غير عبد في مذهب
 فان قلنا - ما الفرق بين العبد - وعبد العبد - بل الفرق ان العبد
 ظهرت عليه قوايت - تد له على عدم التعبد وهي بطلان التكليف
 وصحة على محابته المحرمات - وعين ذلك من المحافظة على النوافل
 وسائر القرائن المبرجة - لظن تادله حيث لا يصح معها العلم
 بعنايه - **الاشكال الثالث** - ان العلم بالا موات
 الوجود انبات - المتولد عن القرائن - مما لا يصح ان يخرج به اخذ الحظير
 على الاخذ - لان اقامة البراهين عليه - غير متصوره - ولا معقوله
 وليس ما يستدرك فيه مباح العقلاء - والستيد اياه الله عليا - في
 ابراده - لانه انما ان يدعي ان كل عاقل - يعلم عتاد الا شعريته بالضرورة
 اوله ان لم يدع ذلك - لم يصح المستند - استدل عليه على خطئه - بانه يعلم
 ذلك - **الاشكال الرابع** - لا يصح ان يعلم ان الحكم المستد اياه الله
 وان ادعى الستيد ان العلم بعنايه - مما استدرك فيه العقلاء فهو موزور
 بوجوه - الوجه الاول - ان لا يجد ذلك من انفسنا - ولا ذلك
 للستيد على ما يدعيه علينا - من وجوبه في انفسنا فاذا اختلفنا في الستيد
 فيما جسته ضاربه تافخر - اعلم منه بذلك - واختارنا في انفسنا ارجح
 من اجابته بغير شك - الوجه الثاني - ان الظاهر من احوال الستيد
 انه لا ينسب اهل البيت عليهم السلام - والجماع هين منهم الى العنايه - ووجد
 الضرورة - وهو منوط بقل بان الجبرية كفات تخرج - لانهم ما زالوا يثلون
 كفات الشاريل بالجبرية - والمشبهة من عين متاكر - في ذلك وقد
 نص على ذلك في المصنف الذي هو تدريس الزيدية - منذ انعتاب عديده
 قال - في المصنف بالفظه - وفي تحقيق الاقواله - ومن بلغ المخذة اكثر
 والفتق تشارلا فالعلماء مختلفون فيه - والظاهر عند اصحابنا ان شهادته
 جارية - الى قوله هدى كالحق ارجح - والمجدي - الى قوله فعلى هدى تكون
 شهادته المجريه - والمشبهة مقبولة عنده قد شر الله روحه - وكذا عند
 الهادي والقيس - بل عليه ان الجبر والتشبيه من جهة التاويل والبدن
 فوجب قبول شهادتهم - فهذه نص المصنف كما ترى في الاضاح - بانهم
 من اهل التاويل والبدن - ولم يبدل هذا النص بقدر - اسند ضنف كتاب
 المصنف بل من قبله بد هين بلويله - في تحايل العقلاء - والفضلا - وساجه الزيدية
 ومبدا ان شهادتها انكروا - ولا اعترض عليه - ولا شك فيه - ولا عرق في تادله

بعد علم

عن الشيخ
 محمد بن
 محمد بن
 محمد بن
 محمد بن
 محمد بن

خلات البيت - حتى جالس الستيد اياه الله تعالى من رضي نفسه بالابضاه صديق
 من مخالفة عادات العقلاء - والعلا في التفتت والتشديد - والمخالفة
 المتعديت والمتأخرين - في ان الجبرية كفات تخرج فما ضح بالخالفة
 في هدى قبل الستيد اياه الله - فيما تعلم والذي جعلنا اكثر مما فعلنا
 بغير شك - فان كان الستيد يعرف من تخرج من اهل البيت بانهم كفات
 تخرج فليقدنا ذلك بغير شك - ان يعلم اياه الله ما لم تعلم هدى الوجه
 ذكرته - لان القصة العقلية تحمله - وما اظن الستيد يقول الا بالوجه
 الاول - وهو ان العلم بعنايه - مما لا يصح ان يخرج به اخذ الحظير
 اذا كان مما لا يجب استدراك العقلاء فيه - تكلف عقل الستيد - واجته
 على الخصم بذلك - **الاشكال الرابع** - ان العلم بتعدد الباطل والظن
 لذلك مما يستند الى الامارات - والامارات مما لا تحض بالكمات وكذلك
 تعد الباطل ممكن - في حق الكفار والمسلمين - وسوى لان ذلك الباطل كقول
 او نقتا - او مفضيه ملتبسه - فيعلم الستيد اياه الله ان يحير الاحتجاج
 على الخصوم بالخرج المستند الى فهم تعدد الباطل - في حق اهل العدل والتوحيد
 وغيرهم فيعلم من ان يشوع للقابل - ان يقول - ان الاخيه متعبد
 للباطل لقوله ان القياث مقدم على الخير - بل لما هو اعظم من هذا من مثل
 قوله ان الهى تقتضي النجاة - وعين ذلك من المسائل الضعيفة ومثل
 قول الى يوسف واني القياث عليهم السلام - ان الماء المستعمل حلال
 المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم - لم يكن يترى ثمانية شش من
 كاحتر من البقول - ولا به صعب - في النظر ان يكون الوجه طاهرا
 والمطاهرة - فاذا انقيا كانا خال الا لتقا طاهرين - فاذا انفضل الماء الطاهر
 من الوجه الطاهر - الى الهواء الطاهر صارت الماء كالبول - وامثال هدى
 قد روى عن ابن مشغود انه قال ان التيمم غير مشروط بالنجس
 ورجع في هدى واحتج عليه بالحديث والايه - فقال لو خضنا لهم
 في هدى لكان يوشك ان يتيمم احدهم من يرد الماء فكان يلزم على كلام
 الستيد ان يكون المتفتت مسيل - الى جرح كثير من الثقات بخر
 شواظي واليهوم بغير علم - والله لمن متا ان شكت لمن قال ذلك
 لانه اخبر عن علم ضروري - او عن ظن حصل بقرينه صحيحة - وان خيفة
 ابا القياث وابن مشغود - وعينهم غير معصومين - من تعدد الباطل
 وكذلك يكن المتعسف على صلبه - ان ما ينسب الى المعتزلة والعقلاء

تعدنا واولى واولى
 نعلمون اول واما انهم

الشيخ
 محمد بن
 محمد بن
 محمد بن
 محمد بن

حار

بَعْدَ الْإِيَّانِ . وَتَوَلَّاهُ وَكَتَبَهُ الْبَيْهَ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْفُضْيَانِ . رَوَاهُ ذِكْرُكُمْ
فُسُوقٌ . وَقَوْلُهُ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ فَالْجَوَابُ أَنَا لَمْ نَدْعُ . أَنَّ الْفُسُوقَ لَمْ يَزِدْ
إِلَّا فِي الْكُفْرِ . بَلْ قُلْنَا أَنَّهُ مِمَّا حَقِيقَةُ عَمَلِهِ سَابِقَةٌ إِلَى الْإِيَّانِ مِنْ غَيْرِ
مَنْ يَنْبَغِي . وَهُوَ فِي عَمَلِهِ حَقِيقَةُ لُغْوِيَّةٍ . وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي الْجَدِيدِ الصَّحِيحِ . أَنَّ الشَّاكِرَ مِنْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِاللَّهِ
قَالَ لَا يَكْفُرُ الْعُسْبِيَّةُ فَلَمْ يَكُنْ هَذَا مَاتَ نَحْنُ كَوْنُ الْكُفْرِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ
أَسْمَاءُ رِيَّةٍ لِمَا خَالَفَ الْإِسْلَامَ . وَفِي الْجَدِيدِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ شَيْءٌ كَثِيرٌ
فَأَنْ قُلْنَا . هَذِهِ بِمَعْنَى أَنَّ الْفُسُوقَ يَمْتَلِكُ الْكُفْرَ وَشَايَ الْكِبَارِ
وَأَنْ دَخَلَ فِي هَذَا فِي هَيْئَةِ الْإِيَّانِ عَلَى شَوْكٍ فَلَمْ يَلِدْ . أَنَّ اِطْلَاقَهُ فِي ذَلِكَ
الزَّمَانِ عَلَى الْكِبَارِ كَانَ أَسْبَقَ إِلَى الْإِيَّانِ . فَلَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ قَدْ دَخَلَ
عَلَى أَنَّ اسْمَ الْفَاسِقِ وَالْفَاسِقِينَ مِمَّا خَالَفَ الْإِسْلَامَ . فَقَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
هُمْ الْفَاسِقُونَ . فَإِنَّهُ قَدْ تَضَرَّ الْفَاسِقِينَ . عَلَى الْمُنَافِقِينَ . كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ
فِي عِلْمِ الْمُتَابِعِينَ . فَلَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرْتُمْ . لَكَانَ يَكُونُ الْحَقِيقَةُ . أَنَّ الْمُنَافِقِينَ
هُمْ بَعْضُ الْفَاسِقِينَ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ
عَلَى الَّذِينَ فَشَقُوا أَلَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَأَمَّا الْيَاقِينُ فَشَقُوا .
فَهَا وَهَمُّ النَّاسِ إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ لَهُمْ دَقُّوا أَعْدَابَ النَّاسِ الْخَالِئِينَ
كُنْتُمْ بِهِ كَادِبِينَ . وَالْبَلَاءُ لَا يَلُوحُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ ظَاهِرَةٌ . وَهَذَا هُوَ الْكُفْرُ
مِنْ النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ . وَتَدْبِيرُ الْقُرْآنِ مَا يَبْدُو عَلَى حَقِّهِ . وَهُوَ اِخْتِصَاصُ أَهْلِ
الْكِبَارِ بِرُجْحَانِ الْإِسْمِ . وَتَكُنْ مِثْلًا قَلِيلًا . وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَا تَقُولُوا لَهُمْ
شَهَادَةً أَبَدًا . وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . فَمِنْ ظَاهِرِهِ مِثْلُ مَا قَدْ دُرِّدَ
مِنْ الْعِبَادَةِ وَالْعَمَلِ الظَّاهِرِ . أَمَّا مِنْ الْحَقِيقَةِ الْعَرَفِيَّةِ إِلَى الْغُيُوبِ . وَامَّا
مِنْ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَخَارِ . وَكُلَاهُمَا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِضَرَّةٍ . وَالْخَوَرُ فِيمَا وَرَدَ ذَلِكَ
نَادِرًا . أَوْ لَوْ مِنْ الْخَوَرِ فِي الْكَثَرِ الْمُسْتَمِرِّ . فَإِنَّ قُلْنَا . فَقَدْ وَرَدَ
اسْمُ الْفَاسِقِ لِعَمَلِهِ الْكُفْرِ كَثِيرًا عَمِيرًا نَادِرًا . كَمَا قَدْ سَأَلَ رِيقًا . قُلْنَا
فَلْيَسْلَمْ التَّشَاوُيَ فِي الْكُفْرِ فَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ الزَّيْغِ . فَإِنَّهُ لَمَّا نَزَّغْنَا
فِي الْفَاسِقِ وَالْفَاسِقِينَ وَخَوَدَكَ . مِمَّا وَرَدَ بِصَبِيغَةٍ فَاعْلَمْ وَذَلِكَ لَأَنَّهُ
إِذَا نَبَتَ فِي اسْمِ الْفَاسِقِ عَمِلَتْ . لَمْ يَلَمْزْ فِي الْمَصْدَرِ . كَمَا لَبَّيْتُ . وَالْبَلَاءُ يَبْتَدِئُ
فَأَنَّ الْبَلَاءَ فِي الْعَرَفِ لِلْبَهِيمَةِ الْمَعْرُوفَةِ . وَالْبَلَاءُ يَبْتَدِئُ لِمَا خَالَفَ بِهَا سَلَمَتَنَا
أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْخَوَرُ فِي النَّبَاتِ أَوَّلِي . نَحْنُ نَقُولُ أَحَدَهَا مَخَارِجُ . وَالْأَحَدُ
حَقِيقَةُ . قَدْ لَمْ يَدْلِكْ . فَطَاطَعَ عَلَى أَنَّ الْمَخَارِجَ هُوَ اِطْلَاقُ الْفُسُوقِ عَلَى الْكِبَارِ

وَأَمَّا الشَّيْءُ

وَأَمَّا الشَّيْءُ . أَنْ يَكُونَ دَلِيلُكَ فَاطْعًا لَأَنَّكَ ادَّعَيْتَ أَنَّ الْمُسْلِمَ تَطْعَمُهُ .
وَمِنْ خِلَافِ الْخِلَافِ عَلَى خَصْمِكَ . وَلَوْ أَنَّ يَتَرَعَّدُ مَا لَمْ يَكُنْ دَلِيلُكَ فَاطْعًا لَأَنَّ الْقَضِيَّ
مَا فِي الْبَيِّنَاتِ أَنَّ شَوْكَ الْمُنَافِقِينَ رَاجِعٌ . وَلَا ظَاهِرٌ لَكُنْهُ . مِمَّا خَالَفَ مِنْ جُودِ أَوْ شَأْنٍ
فَعَلَيْكَ بِتَوَقُّعِ الْإِحْتِمَالِ **الطَّرِيقُ** . التَّالِيَةُ . تَسْلِيمًا لَكِنَّ أَنَّ النُّصُوصَ
الْقُرْآنِيَّةَ . لَمْ تَدْلِكْ عَلَى أَنَّ الْفَاسِقَ خَصَّ فِي عَرَفِ أَهْلِ ذَلِكَ الزَّمَانِ بِالْمَخَارِ
لَكِنَّ قَدْ حَصَلَ لِمَا نَبَتَ مَا يَقْتَضِي . اِطْلَاقُ الْفَاسِقِ فِي الْعَرَفِ فِي الزَّمَانِ
الَّتِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . عَمِلَتْ الْعَرَفُ فِي وَقْتِنَا . مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْكُفَرِ
وَأَنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْمُنَافِقِينَ . كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُنَافِقِينَ
عَمَلٌ عِنْدَ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ . وَأَكْثَرَهُمْ فَاسِقُونَ . وَمِثْلُ قَوْلِهِ فِي الْيَهُودِ زَانٍ
أَكْثَرُكُمْ فَاسِقُونَ . وَقَوْلُهُ فِيهِمْ وَلَكِنْ كَثُرُوا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ . فَهَذِهِ
النُّصُوصُ كَمَا تَرَى . وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ فِي الْكُفَرِ الْمُنَافِقِينَ . لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ
يُسَمَّى فَاسِقًا . قَدْ لَمْ يَدْلِكْ عَلَى أَنَّ شَيْءَ عَرَفْنَا فِي اسْمِ الْفَاسِقِ عَمِلَتْ هَذِهِ الْعَرَفُ
الَّتِي اصْطَلَحَ عَلَيْهَا الْمُتَابِعُونَ . وَعَمِلَتْ الْحَقِيقَةُ الْغُيُوبِيَّةُ **الْمَخَارِجُ**
أَنَّ الْقَوْلَ . قَدْ وَرَدَ فِي الْعَمَلِ مَا يَدْلِكُ عَلَى أَنَّ الْفُسُوقَ يُعَدُّ الْمُنَافِقِينَ
وَأَنَّ الْفَاسِقَ الْمُتَعَدِّ فَيُطْلَقُ اِجْتِمَاعُ السُّبُوحِ بِالْإِيَّانِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ
وَأَمَّا مَا لَمْ نَأْتِ أَنْ ذَلِكَ قَدْ وَرَدَ فِي الْبَلَاءِ . لَأَنَّ الزَّيْغَ تَحْشُرُ . قَالَ
فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَأَكْثَرَهُمْ فَاسِقُونَ مِمَّا وَرَدَ عَلَى خِلَافِ لَامَرَّةٍ
بِغَيْرِهِ . وَلَا شَيْءَ يَدْلِكُ مِنْهُ نَزْدَ غَمٍّ . كَمَا يُوَحِّدُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْكُفْرِ
مِنْ الْفُجَادِ عَنِ الْكُذِبِ . وَالنَّكَثِ وَالْمُتَعَفِّفِ . فَمَا يَسْلَمُ الْعَرَفُ
بِعَدَا جِدَارِ الشُّوْ . فَهَذِهِ تَصْرِيحٌ تَفْسِيرُ الْفَاسِقِينَ . لَمْ يَلَمْزْ مِنْ لَامَرَّةٍ
عَنِ الْكُذِبِ وَالنَّكَثِ . وَبِأَنَّهُمْ أَهْلُ الْخِلَافَةِ . الدَّيْنِ لَا مَرَّةٍ لَهُمْ
وَلَا خِيَا . وَهُوَ لَا يَرُدُّ وَرَدَ بِالْإِجْمَاعِ . وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَعْنِيَّةُ الْإِيَّانِ
بِحُزْنِ الْخِلَافَةِ وَقَوْلُهُ الْحَيَا . وَلِهَذَا عَدَّ الْعُلَمَاءُ كَثِيرًا مِنْ الْمَخَارِجِ . الَّتِي
لَا يَفْعَلُهَا إِلَّا الْخُلَافَةُ . مِنَ الْجَبْرِ فِي الْعَمَلِ . وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا يَسْتَحِقُّ
الْعِقَابَ لِمَا كَانَتْ دَالَّةً فِي الْخِلَافَةِ . عَلَى أَنَّ فَاعِلَهَا يَتَرَكَّى عَلَى الْكُذِبِ
وَالْمُنَافِقَةِ . وَقَالَ . الْمُوْبِدُ بَالَهُ فِي الزَّيْغِ . وَتَدْرِكُ مَوْلَى الْهَدَى
عَلِيَّةُ السَّلَامِ مِنْ تَكُنْ بِبَيْعَةِ أَمَامِهِ طَرَحَتْ شَرَاهُ . فَتَعْلَمُ مِنْ
مَنْ انْكَرَ أَمَامَهُ . لِأَجْلِ الْفُسُوقِ . وَالْمُنَافِقَةِ . لِأَجْلِ الطَّرِيقِ فِي مَرَّةٍ
وَالْمُنَافِقَةِ فِي أَخْوَالِهِ . وَقَالَ . الْمُوْبِدُ بَالَهُ مَرَّةً لَعَلَّهُ يَغْنَى الْهَدَى
عَلَيْهِ السَّلَامُ . قَالَ فَيَدْرِكُ اجْتِمَاعًا . وَلَكِنَّهُ يَصْغَفُ عِنْدِي إِذَا كَانَتْ مُسْتَقِيمًا

أَمَّا الشَّيْءُ
كَمَا تَرَى

العن بقاء في شارب احواله فان عرفت منه الفسوق بما يقوله فاني لا اقبلها
 ابي الهي كلامه عليه السلام وهو ظاهر في انه ان اد بالفسوق تعبد المحضيه
 والة فالتاكت ببعده اما الحق فاستحق في الغرض المتأخر كما شوى كان تعبد
 او متادلا وقال عبد الصمد في تفسيره هذه الابه وتسمى الله الوليد
 فاستحق الله الذي وضع به الاعتراف وقاله القرطبي في هذه الابه
 في تفسيره وتسمى الوليد فاستحق اي كاذبا وقال القائل الفاسق الكذاب
 وميل الذي لا يستحي الله وقال الذي يحترق في موضع اخر
 والمزايا بالفسق المتروكة والغنوا وقال في الصبا الغنوا هو التكرار
 يقال غننا غنونا اذا اشتكر وعصى وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه فسر الكبر بغض الناس وبطرح الحق ولا شك ان
 هذا التفسير النبوي يدل على ان بطر الحق هو دونه على حبه المتعبد
 والافقه من القول به لانه لا مناسبه بين الكبر والجهد بالحق من غير
 تعبد له فقه ولا افقه من قبوله ومنه حديث خديجه قال في قوله تعالى
 قاتلوا ايمه الكفر الله ما بقي منهم الا بلشه ولا من المتأيقين الا ان يعقه
 فقال اعز اي انكم اصحاب محمد خير وتنا فلا تدري فيما بال هؤلاء يهتدون
 بيوثنا ويشربون اغلاقتا قال اوليك الفساق اجل لم يبق منهم الا نفعه
 اخذهم شيخ كبير لو شرب الماء البارد لما وجد برده نراه الخاري
 من حديث السجيل ابي خالد عن زب بن رهب عن خديجه في تفسيره
 بولس تعالى قاتلوا ايمه الكفر انهم لا ايمان لهم فدل ذلك على ان الفسق
 في اللغة هو التزدد والتكبر والافقه من قبول الحق والتعبد للباطل
 وذلك لا يتناول المتأول المتدين المتواضع المتخشع الذي يخلع على
 الظن ضيقه انتهى ما في الباب ان هذا الشؤ العبد راجح ولا ظاهرا
 لكنه محتمل اما سائر اقسام وجوده وعليه راجح ذلك وابطال الاحتمال
 بدليل قاطع لا تكاد عت ان المسئلة تطهيه ومنعت المنازعه فيها
الشك الثالث ان المنازعين كانوا غير موجودين
 في ذلك الزمان وما كان غير موجود لم يشق الفهم الى ان اذ به
 وما لم يشق الفهم الى اذ به لند وريه وقلة حضوره في الزمان
 فقه اختلف العلماء هل يتناول الغنوم مع وجوده ونفعه مع الغنوم
 كيف وهو في منلتنا غير موجود بالمرة والغنوم غير مرغ فان
 الشيد انما لا يه في سعي الغنوم ومثال ذلك ان النخل

لو قال الغنوم

لو قال لغنوم ركلك ان شترى لحمها بهدي والبرزاهم وكان الغنم السابق
 الا انه لم يرد في بلد هم ان المراء باللحم لحم البقر والغنم رجوها من الغنم
 فشزله لحم خويصة وصيد اوطير او لحم صبيح او ثعلب ان كانوا يرون
 حوان ذلك وغير ذلك وكذا لو وكله ان شترى له حنبا والغنم
 نعم في الحن للبر والشعير فاشترى له حنبا وجوه وكذا لو باع منه
 ثوبه بدينار وصاغه ولم يفتن اي نوع انضرب الى الغنم كما في زماننا
 لو انز بردي لم يكن من بد يخلبه ولا يملح ولا يخلع ولا يحو ذلك
 اذا تقدر من هذت فقد قال بعض العلماء ان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يتناول الا الموجودات المستغلات وكان هذا ذهب الى ان استعمال اللفظ
 في الموجود المستعمل كثر ان قد صارت غنما وطير في الباب وهذا صحيح اذا
 صحت هذه القاعده فانه لا خلاف ان الشئ اذا كان له حقيقتان غرضيه
 ولغوويه ان العرفه هي المعول عليها المضروب اليها كلام الله تعالى وكلام
 رسوله عليه السلام اذا تقدر هذا فاعلم ان المتأديب في زمان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بالنظر الى الفساق كلهم الصييد والطير بالنظر
 الى الغنوم المستغلة بل لحم الصييد والطير اغترف في زماننا لانه موجود
 كذا ولكن استعمال غيره اكثر فكان كل اللفظ على الاكثر هو الواجب
 فكيف والمتا دل معبد وم في زمانه صلى الله عليه وسلم وقت نزول
 هذه الابه اليس يكون كل اللفظ على الموجود دون المعبد وم اولى من قوله
 على الاكثر دون الموجود الكثير على هذا الاصل لا شيئا وليس الغنوم
 بضرر كان يجب على السيد ابيه الله ان يبطل هذا القول **الشك الرابع**
 انها جاز اذ له على ان المنازله والكبيره التي ليست بكفر شيئا سلبا بنقض
 النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما يسمي موحدا ومن اهل الجله ومن اهل
 القبلة المقبولات اما المقدمه الاولى وهو انه يسمى سلبا وان كان
 غائبا باعيا فكقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الحسن ان
 ابي هذا سيد وتبطل الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين
 وهذت حديث صحيح مشهور متعلق بالقبول رواه الزيد بن علقما
 الحديث وكل من تكلم في صفات الحسن بن علي عليه السلام قال
 وقال الحافظ بن عبد البر في كتاب الاستيعاب في مناقب الحسن عليه السلام
 رواه اثني عشر ضعيفا وليس يدخل فيه من علمنا بالقران ان الله
 مغاير محترى غير متا ولا منهم ولا من صح في الحديث انه متا في وجوده

الا انما هو
 الذي لا يملك
 ان لا يكون
 له من لا يكون

لأن حكم الواحد المخصوص لا يتعدى إلى الجماعة. ولا يلزم من خروج المخصوص
 بطلان العموم. وفي صحيح مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. أن
 حبيب بن علي عليه السلام. سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن السلام. فقال
 شهادة. لا اله الا الله. وانت محمد. ان شئت الله. واما الصلوة. واني
 الركون. ورج البيت وصوم رمضان. وفي الحديث من هدى القبيل
 ما يطول ذكره. والمتادلون من ليس بكافر. فليؤن بهه الا ان كان
 وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم. احباب مغوية مسلمين.
 في حديث الحسن عليه السلام. وهو خاض. لا يغاراض بالمغومات.
 وكذا ذكر ثبت بالتواتر. عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
 ان احباب مغوية بقاه. كما جاء في حديث عمار. يقتلك يا عمار. الفقه
 الباعية. خرج اهل الصياح. والشن. والمثانيب. والنوارج. ووضيع
 اهل البيت. واهل الحديث والشيعة. وحكم على الحديث. يتواتر. منهم
 الله هي ذكره في النبلاء. في ترجمه عمار. رضي الله عنه. وهو مذهب
 اليه الفقهاء. ومن هب اهل الحبس. كما نقله عنهم العلامة القرطبي. في
 اواخر كتابه التذكرة. في التعريف باحوال الاخوة. كما سباني بيان ذلك
 مبسوطا في موضعه. من هدى الكتاب ان شاء الله تعالى. فلا يخلو. اما
 ان ثبت ان احبابهم يشتمون نفسه في ذلك الزمان بنص صحيح. مثل
 ما ثبت انهم يشتمون مسلمين. ربعة اولها ان لم يثبت ذلك لم يتأولهم
 الا به الكريهة. وان ثبت ذلك فقد ثبتا ولهم اسم الفسوق الذي
 يرد اهل الله. واسم الاسلام الذي يقبل اهل الله. فتعاز من دليل قبولهم
 ودليل رد هم. ولم يكونوا كالبدين يشتمون فساقا مفسدا. ولا يشتمون
 مسلمين البتة. فلا بد لالاية الكريهة. على مفسود الشبهة حتى يرتفع
 هذي الاحتمال فانه امارا. او مستار. او مروج. محتمل. بوضوح ذلك
 ان التفسير للاية بذلك هو المشهور. في كتب اهل البيت عليهم السلام
 كما ذكره صاحب شفا الارام وادغا الجماعة عليه. فانه قال في كتاب
 الوضايح من شفا الارام ما لفظه. وقول تعالى يا ايها الذين امنوا
 ان جاكم فاشق بنبأ تنبئوا ان تضيقوا ما جها. تدل على المنع
 من الاصل الى الفاسق. وقول ان الوضعية لا يجوز الى الفاسق المجاهر
 فاما الفاسق من جهة التاويل. فلنا بطل كفاية في العلاج كما تقدم
 وقيل حبس الذي جعله اصلا في الاحكام الشرعية لاحتمال الفاسق

بالبر
 ارجح
 بقاء

ريد القوم

على

على قبول اخبار البقاء. على اميت المؤمنين عليه السلام. واجماعهم في هذه الترات
 سلامه عليه السلام. فان قلنا. البليل على انهم لا يشتمون مسلمين اجمع
 اهل البيت عليهم السلام. والجواب. ان اهل البيت عليهم السلام. لم
 يتكلموا في هذه المسئلة. واما اجمعوا في شوق ثبوت لم يخالفهم في واحدة منهم
 احدا هم اجمعوا ان حكم الفاسق. في الاخرة عز حكم المسلمين. القالين
 بالواجبات المجتنبين للمحرمات. وخرج لا يخالفهم في هذه الصورة الثانية
 انه لا يشتمون مؤمنا ولا مسلما كافر. في هذه الاعضاء الاخيرة. لا يهاقد
 طارت هذه الاشياء من هذا العرف. الاخير. فيعيد مغايير مختلفة تترتب
 عليه احكام شرعية. وللعرف تاريخ. في خبر اطلاق اللفاظ. الا
 تراك. انه قد ورد في الحديث. تسميته كثر من المعاصي بالكفر. ولا يجوز ان
 ينسبوا لها اليوم كافر. وتلخيص هذا الوجه ان المسلم والمؤمن لم يكن
 معلوما. انه يفهم من اطلاق اهل العلم لهما في ذلك الزمان. انهما يفيدان
 عدم نسق التاويل. ولا بثبوته. واما اليوم فقد صار العارف لا يطلق
 هذه اللفظة على فاسق التاويل. فلو قال العارف اليوم في فاسق التاويل
 انه مسلم. كان تركه له من نسق التاويل. ولو قال ذلك قائل في الصدر
 الاول جازا. لا يكون تركه من نسق التاويل. وبذلك على هذه التفرقة
 بين الامرات في جواز اطلاق الاشياء بعده. ان اهل البيت عليهم السلام
 لا يجوزون ان يشتموا الكافر فاسقا. في الزمان الاخير. لان تسميته بذلك
 تفيد انه ليس بكافر. وقد ثبت بالنصوص المتقدمة انه كان يشتما فاسقا
 في الزمان الاول. وهذا دليل واضح. فان قلت. كيف يجوز ان يشتم مسلما
 في ذلك الزمان. وهو اسم مبدخ. والفاسق لا يشتم المبدخ. قلت.
 لا يجوز ان يشتم موحدا. ومصلحا. وحاكما. وذلك لان هذه اشياء غلبت. وكل
 من فعل فعلا حسنا او قبيحا اشتق له اسم منه. واذا فعل الفاسق ما
 شتم ان يمدح به مبدخ ما فعل. كما يوصف حاتم بالكريم وعنترة بالشجاع
 ولا مانع من هدي. وانما يمنع مبدخه على فسقه. او مبدخه على الاطلاق. فان
 تدرنا انه منع من هذا مانع لم يمنع من مجرّد التسميته. فقد تفي التسميته من
 غير مبدخ ويكون الوجه ان المبدخ لا يشتم الا مع عدم الاحتياط. واما
 مع الاحتياط فلا يكون مبدخا. ولكن ليس بلام اذا حيط الثواب ان يظل
 اشتقا. اسم الفاعل. ودليله تسميه الفاسق موحدا. واما المقدمة
 الثانية. وهوان المسلم مقبول. مشوق ياتي اليه ليل عليه في الفصل الثاني
 ان شاء الله تعالى. الاشكال الخامس. ان في هذه الاية ما يدل

عَلَى ان المتأولين غير المأثور. كان يسمى مؤسسا. في ذلك ان كان
 باعينا غاصيا. الا من عرف عنايه ادلفاته كما تقدم. وكان ياتي ان شاء الله تعالى
 والمؤمن مقبول. بيان المقدمه الاولى من وجهين احدهما انه قد ثبت
 في الاسكال المقدمه ايضا. انه كان يستعمل مسلما. والمسلم مومن باقرار الخصم
 وثانيهما قوله تعالى. وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلوا بينهما وقوله
 عليه السلام في حديث جبريل. وقد سألته ما الايمان. قال ان يومن بالله
 ومليكيته وكتبه وشركه. ويق من بالقدر خيره وشره وراه مسلم
 قال النووي القدر من الله. ليس باجناب خلقه على افعالهم ذكره
 في شرح مسلم. وكذا قاله الخطابي في معالم السنن وابو الشفاذ
 ابن الاثير في جامع الاصول. راجع اهل السنة على ذلك كما شئت ومن ذلك
 حديث الامم السواد التي سالت الله صلى الله عليه وسلم
 فاشارة ان الله ربها. وان محمد صلى الله عليه وسلم هو رسول
 الله تعالى صلى الله عليه وسلم. هي مؤمنه. والحديث صحيح رواه مسلم
 وعنه. وذكر الخطابي ان حجة النجاسة له طريقتا كثيرة. وبيات المقدمه
 الثانيه ياتي في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى. وفي هذا الاسكال من
 الاسكال ما في الذي قبله والجواب كالجواب سواء **الاسكال الثاني**
 ان الاستدلال بهذه الاية الكريمة من قبيل مفهوم الحالفه احد تسمي
 مفهوم الخطاب. وهو من مفهوم المشرط. والذي بعد خريف الشرط هو
 الجي لا يفسق. فيكون مفهوم الاية وان لم ياتكم فانيق فلا تبينوا وظاهر
 هذا المفهوم يحتاج الى تاويل. فان التبيين لا يكون منهيا عنه في حال من
 الاحوال. واذا كانت التبيين عند منهي عنه في حال من الاحوال لم ينع
 التعلق بالمفهوم فوجب اما التوقف او التاويل متى يعلمه فانه يمكن ان يقال
 المتأخر الفسق هاهنا لا يجد المرزب. اما للشبب الذي نزلت الاية لاجله
 كما في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا انزلت
 في رجل خفي المشركت نسلم عليهم فقتلوه. ثبت ذلك في الصحيح فلا يخفى
 ان يكون معنى الاية وان لم تضربوا في سبيل الله فلا تبينوا بل يكون الوجه
 ان الله تعالى اما ذكر الضرب في الامر من وشرطه في التبيين لان الذي
 من لم تبينهم الاية كانوا صارين في الامر من وقت نزولها. واما للذي
 لم نزلت فيه الاية كما في قوله تعالى وما كنت تتخذ المصلين عضدا
 مع الله سبحانه لا يتخذ عضدا من المصلين ولا من غيرهم. وقد ذكر
 الشيخ محمدي رحمه الله ان المعنى وما كنت تتخذهم عضدا ولكن

احد انواع مفهوم الحالف
 وان شك ان مفهوم الشرط
 التي لم يبعد في الشرط

ذكر المصلين

ذكر المصلين للدم. وقد حكم في الكشاف. بطل هذا في مواضع كثيرة
 فذكر ان يكون وضع الفاشق في موضع ما هو اعظم منه كالوقاك
 ان جازم اخذ ليفيد الدم. وتلك القايدة خاصلة بالعام لولا انه معزوفه
 او وضع الفاشق موضع ما هو اخضر منه. وهو الوليد ليفيد الدم.
 والقايدة ايضا معزوفه فتأمل ذلك. فان قلت ما المانع من القول
 بان المعنى وان لم ياتكم فانيق فلا تبينوا ههنا. قلت ان هذا المعنى
 ضامح ولا يمنع منه ما في ظاهره من النهي. من التبيين لانه لم ينع عنه
 لا من يهود عليه في نفسه. ولكن نهى عن طلبه لحصوله كما قاله وان
 جازم مسلم. فقد حصل البيان فلا تطلبوا البيان. قلت الجواب
 انه لا يمنع القطع على ان هذا هو المراد لوجهين احدهما ان بيان
 المفهوم لا يمنع ان يكون وان جازم مسلم. واما المفهوم. وان لم ياتكم فانيق
 ويبدل عليه وجوه احدها ان الله تعالى قد امر بالتبيين مع خبر
 المسلم في قوله تعالى. اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا كما ياتي بيانه في
 الاسكال الثانيه ان شاء الله تعالى. الثاني ما مر ان السببين لا يكون
 منهيا عنه ظاهرا الا قاطعا. الثالث ما في الاسكال الثانيه من ان
 الغله خوف الاصابة بالجهالة. فمضى حصل ما يشتمل جهالة وجب السببين
 وان كان المحير مسلما. ومضى حصل انتفا الجاهله قيل وان كان متاولا
 الثاني ان الجهات الموجبة للتبيين كثيرة فوليست الفسق فقط حتى
 اذا انتفى الفسق انتفى التبيين فقد يجب التبيين بغ انتفا الفسق في
 مواضع منها في خبر الجمول. ومنها في خبر القدر. اذا كان بيده
 وبين من اخبر عنه اخيه وعبد او. ومنها خبر القدر الذي لا
 شائب في عبد الله. الا ان ذلك الحكم مما يجب فيه اغتبات عبدك ومنها
 في خبر القدر اذا كان خيره دعوى على غيره. ومنها خبر القدر اذا
 غار منه عبد اخ. ومنها في خبر القدر. اذا كان معزوا وقا بالقوله
 وحين ياعليه كثره الفلح في الشبان. وعنه ذلك مما ذكر في الشرح بعد
 فنقول القدر فيه **الاسكال الثاني** ان الاية الكريمة
 نزلت في حق المخلوقين. وذلك واضح في قوله تعالى ان تضربوا مؤسسا
 جهالة. وقد نال الحاكم رضي الله عنه في هذه الاية ما لفظه. والجواب
 ان هذه الاية نزلت في الوليد ابن عتبة بعثته رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مقيدا فخرج واخبر بالاشاعة عنهم كيد بانزلت الاية فاذا كانت

منهم علم ان **الطائفة** والى عتاشين. وعثمان لكن في وقايح مخصوصه. وهو من هب
الشافعي في حق الله عنه مع جلالته وما علمنا ان احدا انشق من قال بقصر الغيوم
على شيبه ولا نسبته الى الجهد وقله القيين. فلا بد للشيد بما ذكرناه من نصيب
الذي ليل القاطع على حزن يم قضي الغيوم على شيبه. **الاسكال الثاني عشر**
بقي على الشيد لده الله بقيقه. وذلك انه قد علم ان الغيوم مختلف في
الاحياء اج به. وفيه اقوال كثيرة. فقل ان خض شيبه موهجة والى
فليس حجة. وقيل ان خض خضيا متصلا موهجة والى فلا. **قال ابو القاسم**
البلخي وقال ابو الحسين البصري ان كان الغيوم مبنيا عنه فهو حجة
كما تقولوا المشركين فانه يبنى عن اليهود والنصارى على احدا القولين
في انهم مشركون بقولهم غريب ابن الله والمسيح ابن الله. وقوله تعالى
نعم شئنا ان يعبدوا غيرك. **وقال** النصارى ان الله ثالث ثلاثة
قال ابو الحسن فان لم يكن مبنيا عن الحضور فليس حجة كقوله
تعالى والشارف والشارف. فاطفوا ابه بها فان الغيوم مخصوص بالشارف
النصارى والمجوز ولا يبنى عنهما. **وقال** قاضي القضاة ان كان غير مبنيا
الحيات كالمشركين فهو حجة. وان انقرا الى بيان فليس حجة. مثل اقيموا
الصلوة فانهم كانوا لا يعرفون كيفيةها في حين جاحصيص الحنايص لم يبق
في قوله اقيموا الصلوة حجة. ومن الظلم من قال انه يكون حجة في اقل الجمع منط
ومنه من قال انه لا يكون حجة على الاطلاق. وهو من هب اي ثوبه وحجاه
المنصور بالله عليه السلام. في الصلوة عن عيسى بن امان. ومنهم من عكس
مع هذا الاختلاف الشديد كيف حجة الشيد على خصه بالغيوم. المحضون
بليز منه المواقف في المسئلة. وبدي في انها قطعية. ولا يبين الدليل القاطع
على ان الغيوم المحضون حجة. فان **قال** دين ابن ان هذا الغيوم محضون
تلك على تسليم انه غيوم فهو محضون. بالاجماع فان خبر القاضى
مقبول في مواضع بالاتفاق. سواء كان مطرا او سائلا. وذلك كخبره
بطلان زوجه. وتذكيره لذبحه. واسلامه. ووقفه لماله وتوبته
وحجاسه ثوبه وظهراته. وعنفه لمهوكه. واقراره على نفسه وامثالك
ذلك مما لا يحصى كثرة. **الاسكال الثالث عشر** ان الاله
وذلك بلطف الامير في قوله تعالى فتبينوا واصلوا. الله الله يعرف
ان بين الظلم خلافا كثيرا. في الامر فقد اختلفوا فيه. على ما بينه اقوال
الاف **قال** انه للوجوب معط. والشايف انه للتدبير وبه قال ابو القاسم

بحور

الابغية نقد المغايرين. والثاني والمختص والمعرفة. بفقد هذه تحتاج الى الاجتهاد
بالايقاف. وقد شدد الشيد في التحذير منه بما لا يخفى في غنايه. وعشا
الى صوناته. **الاسكال الثاني عشر** ان الشيد ابيه الله عظم الكلام
في تفسير القرآن العظيم. وكاد بلحقه بالانطلاق. ارفقه به. ونص على
انه ضيق شديد بدمه بركه بغيره. ثم انه نشر هذه الآية الكريمة
واحتج بها في هذه المسئلة. الى راعم انها قطعية. مع ما في هذه الآية
من الاله شك لايت فان الله تعالى شهد للشيد بغيره الاله. فقله
شئنا ان يسئل لغوه. بغيره عدا. وان كان قال فيها بغيره علم. فان
ذلك لا يليق بمصلحه. **الاسكال الثالث عشر**
بقي على الشيد ابيه الله بقيقه في الاستدلال. لمهذه الآية وذلك لانها
ردت على شيب ونزلت في الوليد ابن عتبة. وكان فاشعا مطر. خلا
غير مقبول عند المجديين. ولا عند الرافضيين كما سياتي بيانه في المسئلة
الثانية. ان شاء الله تعالى. ذكر ذلك الواحدي في اسباب نزول القرآن
وفي الوسيط جاز التفسير له. ولم يذكر غيره. وكذا في عين المفاخر
ولم يذكر غيره مع كثرة توسيعه في النقل. وكذا في تفسيره في العهد
الحقفي وكذا في تفسير الرازي ولم يذكر غيره. وفي تفسير القرطبي
قيل انه الوليد ولم يذكر غيره. مع كثرة اتساعه في النقل. **وقال ابو عثمان**
بن عبد البر الاستيعاب. ولا خلاف بين اهل العلم بتأويل القرآن
فيما علمت ان قوله تعالى ان جاءكم فاشق بديل. **قال** الاله نزلت
في الوليد بن عتبة. والعلما يحملون فيما ورد على شيب. من
الغومات هل يقضيه. او يجري على غنومه والشيد لا يجري بامره
حصة في ذلك نبقى عليه ان يلزم خصه القول بان الغيوم لا يقض على شيبه
ويستدل له على ذلك بديل قاطع يمنع الخصم من الحاقه. فان البديل
الظني لا يخلو وانما المانع من المارة. وانما يصلح مشير الطن المشيد
به فمع عدم الدليل القاطع للخصم. ان **قال** هذه الآية. نزلت
في الوليد بن عتبة. كما جاد لك من عند وجه. وهو جاء من المفسرين
كما ذكره بن عبد البر. وقد ثبت في الصحاح ان الوليد كان فاشقا
يشرب الخمر مع الاله. على القاضى المخرج. الذي نزلت فيه وهو الوليد
بن عتبة. فان تليسن على المنصوص عليه. لم يقض القاضى الا دخلك
شايب الفتاوى المخرجين. وهذا من هب مشهور. قال ابو كثير من الكتابات

حجرات
نحو
الاصح

سما هو الوعد من الوعد
والغيب

الظاهر على

الظاهر على

قول الله عز وجل

كذلك

قوله
ولا تزلزلوا

والثالث انه للزحان يكون دائما بينهما الزاوية مشتركة بين الوجوب
والندب مع القطع انه لا باحة الشاكن انه مشترك في الوجوب والندب
والا باحة الشاكن انه للاذن المشترك بين الوجوب والندب والباحة
ببطلان الاذن وحول النوع تحت الحشيش والخاص تحت الظلام والنامي
انه مشترك بين الوجوب والندب والباحة والتهديد وفي هذه الاقوال
الخاص والمزكف وكيف منع الشيد حظه من الجافة في المسألة فاذ في انها تطغية
واستبدل بهذو الية و لا لتها منية على ان لا امر للوجوب وقد خالف
في هذه القاعة خلق كثير من المتقدمين والمتأخرين من اهل الفيل
والتوحيد وعندهم **الاشكال الثاني عشر** ان من اهل الفيل
من يقول ان الفاظ العوم مشبهة بين العوم والحظوظ لانها اكثر ما وردت
الغويات المراد بها الحظوظ حتى قال بعضهم ليس في القدران عوم الا
وهو محظوظ الا قوله تعالى وهو بكل شيء عليم قالوا ولا اصل في الاشتغال الحقيقة
رايتا اشركت الى طريف من جهة اهل هذه القول لعدم اشتراكه وهو
ضعيف موكن لا يتم دليل الشيد حتى يبين ان باطل قطع ولا يفيده
انه ضعيف على معنى الادلة والظنية وفي العوم اقوال كثيرة قريبت
من الاقوال المذكورة في الامور فبينهم الشيد نصب الدليل القاطع على بطلانها
والا لم يمنع خضه من المتابعة وحكم عليه الجافة **الاشكال الثالث عشر**
ان الهدى والابيات مغايرة صارت كثره ياتي بيانها ان شاء الله تعالى في الفصل
الشاوي ولا يتم الاحتجاج بها حتى بين الشيد رجحانها على تلك المقارنات بل
يجزى الزحان لا تكفي في المتابعة القطعية **الاشكال الرابع عشر**
ان الهدى والية محضها كما شيان بيانه في الفصل الثاني **الاشكال الخامس عشر**
بها مع وجود المحض هذو واجبات كثره اخل بها الشيد وجها عليه
التفت بدعواه ان المسألة قطعية وان الخلاف فيها حرام **قال**
ومن ذلك قوله تعالى ولا تركوا الى الذين ظلموا فتمسكوا بالثبات ومن الركوت اليهم بقول
تولهم بدليل قوله تعالى ولولا ان تبشركم لقد تركتم اليهم شاكلا اذ لا تنك
ضقت الحياة وضقت الموات وذلك ان تقيفا ان ادوا ان يضلوه على الاقوال
ولا حشر والفضة ثم بان يشاعدهم الى تبشركم فيهم فبينما من الوعيما نرى
هذي وقد تلك الركوت حيث قال شيئا قليلا **اقول**
يزد على الشيد اشيد لا الشيد ابيه الله بهذو الية اشكاله
الاشكال السادس ان معنى الية طئي مختلف فيه اشكاله
كما ذكره في تفسيره فمجرد بد الكشاف الميز فيه التلك اللطاف والتعجب

منه ان هذا لك حكى الا قوله من غير تقييد لشيء منها بل حكى عن القاض والحاكم
شيئا الاعتراف **الفصل الثاني عشر** ما ذكره هنا ركن من الركوت اني ولم
يفترض تقييدهم ولا جعل له حكاية البواطة في تفسيره كلاه من غير
الحاكي وقد قال في تفسيره ما لفظه **وقيل** لا ترضوا انما لهم عن اني
القائيه **وقيل** لا تلههوا عن الشدي **وقيل** لا تخفوا المشركين
عن قتاده **وقيل** وهو من ركن المفيد له **قال الشيد**
وقيل الركوت المبري عنه الذي حوله معهم في طليمهم او مقارنتهم والرضى
مفعولهم ومولاهم **وقيل** اذا دخل عليهم اذ خالطهم لدفع شرهم او احسن
مقاسمهم **وقيل** فيهم في القول لمقبلوا منه ما يرضهم به بين طاعة
الله تعالى **وقيل** عين مني عنه عن القاض **قال** الحاكم وهو الضم
لان الله تعالى امر باله القولة للكافر في قوله تعالى فقلوا له قولوا لبيك
فاولي الظالم **وقال** الواحد في الركوت الشكوت الى الشيد والميل اليه
بالجته **قال** ابن عباس لا يميلوا اليه في الحجة ولين الكلام والمودة
وقال عكرمة هو ان يطيعهم او يوجههم **وقال** الزاوي الركوت
المبري عنه عند المحققين الرضا بما عليه الظلمة من الظلم وتحسينه
لهم او غيرهم **وقيل** اخلتم لدفع ضررهم واجتلاب سقعة عاجلة
فحين دخل في الركوت انهم يفسين الشيد للركوت بعد حكاية
كلام الر محشري وماتبا شيد فظهر من ذلك ان معنى الية طئي
وهذا كشاف لقول الشيد ان المنع من قبول المتأولين قاطع وكذا
على ان ذلك طئي مع ما ذكره الشيد اذ الله ان الركوت هو الميل
في اصل اللغة ومنه ان كنت الانا اذا اطمعته واركن الركوت
اقاله **قال** الز محشري وكذا قال في قوله تعالى لقد كنت تركن
اليهم شيئا قليلا اي يميل ولا شك ان الميل انما يطع اطلاقه على
الخصفة في الاحكام **فثبت** ان هذا الركوت يحتاج في الجار يحتاج
الغلافة ظاهرة **قال** انهم قالوا نقال للشيء اشيد **فقرئ**
الغلافة وهي ثقة القلب **ولا يقال** للاخرة اشيد **فثبت** ان الغلافة
ما فيه من الخير فاكثرة **قال** في تفسيره معنى الكلام لحناء هذه الغلافة
ولم يبين الشيد المشبه وهو المقصود في الية فاما الميل الحقيقي الذي
هو الميل الى فليس بخبر ولا مقصود بقطعاً **اذ** كان المجاهد حين يهوى
الى الكافر ليطغيه اذ يصر به او يقتله قد ماله اليه ميل الانا اذ اشيد ولكن

لمضرة به . واما المحرم الملبس المجازي . ولا بد من مخالفة الميل الحقيقي كما ان .
الاستد المجازي يخالف الاستد الحقيقي . وقال العلامة ابو حنيفة النعمان .
انما الله والغريب . والتفسير . معناه . ولا يطهروا جعل المحل المشبه .
بالميل الحقيقي . وهو الطهارة . ولا يمنع منه قوله شيئا قليلا لان العلم بنبه
يوصف قليلا بالعلم . وكثيرا بالعلم . لان القلة والكثرة امران عرفيان
اصناف . وليس اذا استس حقيقتين . بوضوح انه يوضح ان يقول . ولا يطهروا
اليهم شيئا قليلا . كما يوضح ان يقول . ولا يطهروا اليهم كثيرا . والتحقيق ان
الزحري ذكر اصل الزكوة في الوضع اللغوي . وبالله في البحث والرجوع
وانما حيان ذكر المعنى القرني . المستعمل السابق الى الالف . فمما نقلت
اليه هذه اللفظة . ولا شك في تقديم الحقيقة القرنية على اللغوية كما ذكرنا
في الباء والقار وثقة . ولا شك منصف وان الزكوة اللغوية . الذي
ذكره الزحري . غير مراد . وان حقيقتيه . في سبل جنسهما الى جنسهم
وان كلام اي حيان مغرور . وان الزكوة الى القوم صائر في الغرم .
بمعنى الشكوى اليهم . والطهارة اليهم . وفي ترك هذه المعنى . وشاير اقوال
المفسرين . من الصحابة والتابعين . والاهل للفتاوى على امثال الوضع تصحيح
للتفسير . ومجابهة التحقيق . فتأمل ذلك والله اعلم . اذا عرفت هذا
فاننا نقول . ان قولنا لكلام المتدين المتأدلي الذي يعلى على الظن ضده
فيما لم نظهر لنا ان بينه وبين الزكوة الحقيقي علاقه فلا هو . يطهروا
منع الاختلاف كما ادعى السيد . وبيان عدم ظهور الغلاقة انما لم نذكر اليه
في الحقيقة . وانما كتبت الى اميرين . اخذها اليك الله الى على وجوب
قوله . وانيته . وشياني بيانه مفعلا . في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى
وثانها الظن الزاج المحبوب ان ضده . د ايم اداكري . الذي تصت .
العقول . بوجوب العمل به . في دفع المضار وحسن العمل به في جلب المنافع
واما المتأول فزيته للظن والمزكوت اليه . هو الظن . لا القرينة بديل
ان الظن . متى زال لم يستبدل القرينة . ولا يعمل بها . الا ترى ان من راي
الشجب الثقال . التي هي قرينة المظن . فاستشعر . فاصلى سوا في رقة
لم يكن في المجاز . انما الى الشجب . وانما يكون في المجاز . انما الى طكة
الزاج . وكذا لو اخبرك المتأول . ان في هذه الطعام شجا . وطلنت
ضدته . صح قبح امك الا قد اتم على اكله . لان فيه مضرة . تطوقه . ودفع

المضرة

المضرة المطبوعة . واجب عقلة . فلو انك ذهبت تأكله لان لا تترك الى حين المتأول
لم تختلف العقلا في قبح اختيارك . وكذا لك اذا اخبرك الله بفتح النبي صلى
الله عليه وسلم . يقول ان هذا حرام . يشق داغله العقاب . فانك
اذا طنت ضده قبح منك الا قد اتم على ما لظن . ان الاقدام عليه مضرة موجبة
لعقاب الله . وشبه به عقابه نفوذ بالله من ذلك . ولم يكن قد اتمك على ما
لظن . انك تدخلك الثاني . والحرام والعمل بالمعقول . فان من الزكوة
الى من اخبرك . وقد جمع المسلمين الى اطباق الفلاحة . والنصارى .
في جميع اقطار الاسلام . من غير تمييز . ولم يكن ذلك كونه اليهم وذلك
لانهم طنوا صديقتهم . في قبحهم . وجروا حاشن معرفتهم . بل اعظم من هذا
ان العقول بنوا على اقوالهم حكما شرعيا . فقاوا من ادعى الطهارة وليس
طبيب . فقتلوا او ابطل عصفرا . وحج عليه الصامت في ذلك والى الله
على حسب ما اتفق منه من العهد والخطا . ومن كان يعرف الطهارة لم يحج
عليه شيء . من ذلك وهذا الطهارة الذي يستحق عنه العقوبة . والبدية هو شره
ما قاله القهود . والنصارى . وسائر علماء الطهارة . على جهة التقليد
لهم . والشك في معرفتهم . وصديقتهم . وقد جمع المسلمين على الاقدام على مداراة
الايه . والعلماء والعلماء . وسائر المسلمين . بانوا الى الاطباء في كتبهم متى كان
المداوى من اهل المعرفة . انما يشاء بقا ضد الاطباء والعلماء . وبما وضغوه هدى
مع ما في مداراة الايهم . والعلماء من الخطر العظيم . **جواب** ان يكون تلك الادلة
شبه المحرم . متى كان الواضح لها غير ضار في كلامه . ولا يصبر في علمه
ويبدل على ذلك ما تقدم وجوه . **القول** في جمع العقلاء من اهل العلم
وعزهم على ان الانسان . برحمة . الى تصديق عبده . وقبول كلامه . حيث
لظن ضده . في امور الحرب والاصلاح . فمن ذلك ان الكفار اذا عقدوا
والدته بينهم . ومن المسلمين جاز للمسلم . ان ياتهم . ويدخل بلادهم لحاجة
لكونا بينه الى ما وثق به . من طن . صديقتهم . في انهم يقولون . ولا يغدرن
والأوجب ان يعزهم ذلك عليه . ويكون فاعله ملقباً بنفسه الى التهلكة .
انما يدلك الى الظلمة . وهذه خلاف اجماع المسلمين . **الثاني**
انما هو رد العمل بحسب الفساق بالاجماع . في مسائل كثيرة . وقد ذكرتها
فيما تقدم . كمن هم بطلات نسائهم . مع ما يترتب عليه من جوارح كالحرج
لعزهم من المسلمين . وكذا ان اخبارهم . بخل اموالهم . وما يترتب على
ذلك من مغانلهم . وكذا ان اخبارهم بالبيع والوفد والطهارة
والجائسة . وكثير من الاحكام . **الثالث** انه يجوز تكاثر

ديه

الكتاب
الاول

الفاسقة بغير الرضا عند اهل المذهب مع ما يثبت على ذلك من جوار قبول خبرها
عن طهارتها بالحيض واعتناها من الفشل الشام المشروغ وما يثبت
على ذلك من جوار وطيقا وما في ذلك من الميل اليها واليه من اهل المذهب
في جوارها خلاف وقد كان ذلك من اهل المذهب عند الجمهور وهو مذهب
الفريق الاثر بغيره واتباعهم حكاية عن الجمهور صاحب رواية المذهب في رواه
الشديد بوطالب في الخبرين عن اهل المذهب السلام من اهل المذهب الزيدية
واما الائمة الكريمة وهو مذهبنا والائمة لا يكتفينا الا من ان
او مشركا تلابد من تاليفها بالاجماع لان الائمة المسلمة لا يجوز لها
كناج المشرك والصحاح قولك بن عباس ان المراد بالمراد ان
الساج هنا هو اللغوي لا الشويخ رواية عنه في البيهقي في السنن الكبرى
والمعنى ان الائمة لا يزوجون في الائمة لا يزوجون في الائمة في الائمة
والليل على ذلك ان الفقيه يزوج بترك على انه خبر عن عا دهم وليست
بحرمه على الائمة وقوله وحرم على ذلك على المومنين اي وحرم
الائمة او يطبقوا على النفقة عنهم عنه كقوله وحرم من عليه المرأة الصبي والموجب
للتاويل الاجابة على امتناع الظاهر في كناج المشرك لان الائمة المسلمة
في انفسنا كناج وحريمه بننا الرديج وقال سعيد بن المسيب
والشافعي هي ص منسوخة قلت والساج لما قوله صلى الله عليه وسلم
في حجة الوداع فان الائمة بقا حصة بيعة الحديث وحجة الجمهور حديث
ان امرائي لا ترد ليدل مسين وضعت ما يدل على الجمهور من الائمة
اقا بطلانها اقا بالنسبة الى ما غاها صما والجمع مع تسليم الصيغة اقا باقا
الشيخ كما تقدم في الائمة او حمل الائمة على الكراهة بديل حديث امرائي
لا ترد ليدل مسين واكثر من هدي ما ذهب اليه من يد بطلان الائمة
وحجابه الفقه واختاره الامام حنفي رحمه الله وادعاه اجماع القدر الائمة
وذلك جوار كناج الائمة من اليهود والنصارى وهو ظاهر القول
لقوله تعالى اليوم اخل لكم الطبيعات وطعام الذين اوتوا الكتاب
خل لكم وطعامكم حل لهم والمجسطات من المؤمنين من الذين
اوتوا الكتاب وهذه الائمة اخضر من موله تعالى ولا تسكوا بعظم
الكوافر والواجب حمل الغام على الخاص لا على العام على القام
ولذلك اجماعنا على تقدم موله تعالى واوالت الائمة اجلس
ان يصغرنا على موله تعالى والمطلقات يتنصن باقتضائهم لعله نفي

والاصح

الائمة

الائمة الا خاضه بالخوابيل والثانية غاشه لهن ولغيرهن فعدنك موله تعالى
ولا تسكوا بعظم الكوافر ولا تسكوا المشركات حتى غام في اهل الكتاب
وغيرهم وهذه الائمة خاضه بالكتابيات والائمة ذكرت حجة بن علي السكاك
لان هذا الامر قد صار منكرا في هدي الرمان وادلت هذا فلا شك
انه قور على مذهب بن علي السلام وعلى مذهب الجميع في الفاسقة
عن الران الائمة قبول خبرها عن طهرها من الحيض وجودة لكه
الائمة الائمة بوجوب شهادة الكافر الكافر الكافر عند الحاجة اليه لقوله تعالى
شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت خبوا الوضحة اثبات ذوى عبد لينة
اراحة ان من غيركم الائمة الحامس ان شهادة بعضهم على بعض مقبولة
عندك من العلماء من اهل البيت وغيرهم وهذه الطور ونحوها مما لا
على ان يحجز القبول لورود الشرح لذلك ولقوة الظن مع ورود الشرح
به لا يكون ركوا الائمة الشك الثاني ان الاحتجاج بهذه الائمة
لا يفي حتى يدل دليل ناطق على انه لم يكن وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عرفت يسبق الى الائمة في معنى الذين ظلموا غير الحقيقة اللغوية وغير
عرف المتأخرين ليكن نقيم البديل على ان يكون هنا كغزوت شذفي
يدل على ان الذين ظلموا هم الكفار وذلك من الكتاب والنسبة اما الكتاب
فله تعالى والكفر من هم الظالمون وظاهر هذه الائمة قصر الظالمين على الكافرين
والا لو كان يكون المؤمن الكافر من هم بعض الظالمين وذلك خلاف الظاهر
واصل الاستدلال الحقيقة ولا بعدل عن الظاهر الائمة بديل والخضم يحتاج
في هذه المسئلة الى دليل قاطع في لفظه ومقتضا حتى ما ادعاس انها تطعمه
وهو يرد بالن ام خضه الوقت وتحريم المنازعة عليه فيحتاج الى دليل مقنع
معناه وبانه عت خصص ولا منسوخ ولا مفا من بوض ما ذكرناه ان الخبر
اذا كان متفقا باللام لم يجوز ان يكون اعم من المسئلة فلا نقول الانسان
هو المؤمن ولا نرى بين هم بنو عبدان من غير تقييد وذلك واضح
فان قلت قد ورد في القران تسمية المنافقي ظلماء وان لم تكن
كفر اقل هذا اصح ونحن نقول يوم ولا تنجزه وانما قلت
جوز انها تسمى ظلماء على ضوئ الصورة الائمة ان يكون ظلماء في الحقيقة اللغوية
لا الغرضية بما شئ الله عز وجل الانسان دابة في قوله تعالى وما من دابة
في الارض الا على الله عز وجل ولينس الانسان بشي دابة في القران حتى
لو خلف خالفت لبي كبرت دابة لم يجره ركوب انسان ولا غيره شوا الائمة

تثبت

قد قال ان معقوله بغير الاحتياج اليه من القرائن صعب شديد مبداهه بغيره
واراد ان لا شك لايت المتقدمه في المسئلة الاولى فمن اين حصل له تفسير هذه
الاية الكريمة حيث علم ان الله يريد بها ان سواء المتأولين عن الحديث
من الركون الى الذين ظلموا **السؤال الخامس** بقى على الشبهة ان الله
ان يبين ان هذه الآية وردت على شئ اوله نزلت على شئ فان كانت
وارادة على شئ وجب عليه بيان العموم الوارد على شئ وعلم
وجوب عليه وان لم تكن راددة على شئ عند فابان ان القاطع
على انهما لم يرد على شئ وعلم وجوب ان الشئ لا يدل على عدم وجوده كالقبح
شوى وردت على شئ اوله نزلت على شئ اما ان وردت على شئ
فطاهره واما ان لم نزلت على شئ فلا يثبت ولا طريق الى القاطع بعد
الاحتياط والسبب بدعي للقاطع ايضا بالاحتياط **السؤال السادس**
ان هذا العموم مخصوص لا يثبت برة الوالدين وامثال بعض اوامرهما
والا نهى عن بعض نواهيهما والركون هو الميل وفي مثل ذلك ميل
اليهما وقد قال تعالى وان جاءه اكل على ان تشرك بي ما ليس
لك به علم فلا تطعهما ومما جئنا به في هذا في المشركين
كيف بالمسلمين الفاضلين وكذلك قوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين
لم يقاتلوكم في الدين ولم يجزواكم من دياركم ان تبرؤوهم وتقسطوا
اليهم **قال** ان محضه معناه لا ينهاهم عن مبره هوكة وفي هذا
تكون الى الذين لم يقاتلوا في الدين وكذلك ما اشلقناه من جوارز كاخ
المزاه الطائفة بغير الكفر والركون ما في ذلك من الركون العظيم
البيها اذ هو الميل ولا يوجد في الطاعة ميل اعظم من الميل الى الزوجه
واكثر النساء تكاد تشهر من هدى ولو لم يكن الا العضيات بالعبية
والنشوة والكذب والخرج بين البيت بغير اذن ونحو ذلك مما لا
يجلوا عنه النساء فاذا تقررت هذه النعم المحصورة محلف في الاحتياج
به اختلافا كثيرا كما قد بينا فلا بد من السبب ابطال قول المخالف
بالدليل القاطع **السؤال السابع** ان الآية من قبيل النعم
والسبب ذلك ان المسئلة قطعية ومنع الخلاف فيها والعموم ليس من
الدلالة القطعية التي يستلزم مخالفة من استدلل بها **السؤال الثامن**
ان في العلم من قال العموم مشترك ولا يحفل غرض السبب حتى يسلط قول
المخالف بدليل قاطع لجواز ان يعلق الخصم المراءى هذا العموم المحصور

عمر منصور عليه وان لم يكن
واراد على سبب علمه وان لم يكن
القاطع على انهما لم يرد على شئ

لا ينهاكم الله

لغيره يثبت على ذلك اما قد مناس تخصيصه اذ عذره اذ يقول بان
العموم من محقق فيه والعموم محتاج الى تخصيصه وهي منظومة فلهذا احتمل
والاحتياط بين القطع **السؤال التاسع** ان ظاهر الآية من كون
بالاجماع لانه لم يقصد تخصيص الركون الى الذين ظلموا على طاهره لان طاهره
يقضي تحريم الركوب الى ذويهم واحسانهم ومثال ذلك تحريم الاموات
فانه لما روجه الى الذوات وجب تأويله وكذا في تحريم الميتة لما روجه
الى اذيتها طاهرها وجب تأويله وقد اختلف العلماء فيما راد على
هذه الصفة منهم من قال يكون مجعلا حتى يرد بيان من القرآن والسنة
ومنهم من قال عيب ذلك كما هو مبين في الاصل فكان يجب على
السبب ابطال القول بالاحتياط في هذا الجنس بدليل قاطع **السؤال العاشر**
بطلان القول بالاحتياط في هذا الجنس بدليل قاطع ان القول
بالاحتياط في هذا ضعيف وفي امثاله لكن القول المضبوط في الاصل
ان التحريم ينصرف الى الا من الغرضي السابق الى الا قيام وهو يختلف
بغير تحريم الميتة يسبق الى الغرضي التحريم الكامل وفي تحريم الاموات يسبق
الكماح لا النظر وفي تحريم الاجنيات يسبق الكماح والنظر ويجوز
ذلك نقول للسبب لا يخلو اما ان يكون تحريم الركون غرضي
يسبق اليه الغرض كما في الميتة والاموات اذ ان كان فيه غرض
لن امسكه اليه كذا تعلم انه لم يثبت غرض في ان الركون هو قول
قول المتأول المطعون ضيقه وتدينه وان لم يثبت غرض لم يكن له
في الآية حجة غلبت طاهره تحريم المخالفة او كان الظاهر الى حال لا كما
ان قد ثارت المصنوع المحدث في شئ يصير معنى كان تحكما وان يذرا
جميع الامور المحتملة كما ان تقدير ذلك لا يجوز له ان اضرات واحد يكتفي
والركون من غير ضرورة تحريمه واللغة لا تدل على العموم في
ذلك المصنوع اذ ان القول بان الله اذ كذا وكذا فيما لم يدل
عليه اللفظ ولا العقل قوله على الله بغير علم ولا ظن وذلك محرم
اجماعا مع ما ورد من تحريم النفس بالذات وشيأ في اخر الكتاب
والقوى انه لا غرض في لفظ الركون على انفس اذها لكن اذا اضيفت
الى صفة من مومية وتعلق بها التحريم كان المفهوم في الغرض ان
الغرض يتعلق بملك الصفة المندومة فيكون المعنى ولا تركوا الى الذين
ظلموا في ظلمهم كما ان المعنى في قوله تعالى واتبع سبيلا من انابت الى

مستوفى

لما

في انهم لا في مطاعهم وشتات بهم وشتات متاخارهم والقرن شائع في جوده
 فان شئت بطلت الحجة وان ترون في فالبراعه فيما عداه اشبه والقرن لغريه
 يقدر والله اعلم ويفضله ما ذكره الامام محمد بن المظفر بن يحيى ان
 المذاهب المجمع على تحريمها اذا كانت لا جلا للموا الى عليه من القبح ومن
 الظن ان القدر المجمع ان اذله والرايه عليه قولك بغت عليه ويدل على
 ذلك كثرة المقتدات لاطلاق النبي عن الزكوت ولو لم يرد في ذلك الا
 قوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين واليه وليك ثالث
 الهدى وشمع تشديدهم في ذلك انه يجوز تحريمه القاصي لحمله خير فيه
 وكذا انك قالوا انما القضاة يثبتون اليهم ويجوز ان يثبت قولهم لقولهم
 في نفيه وحقيقته في قوله في قوله رخصه وفي جوده رخصه وعلى هذا عمل الامم
 في جميع الامارات منذ دهور وافتات رخصات استنادا هل الميت عليهم السلام
 الى الخاليين في الحديث في جوده من العلوم التي هي انما في دعهم السنيه
 والنجس من مخرج المعلوم بالضرورة من ذلك وانما من سئلته
 ورغم ان تقليد القضاة لا يجوز ان انكره فخلل الفرع اقوى من النص
 الاصل وهذه غفلة عظيمة فان قلت في هذا الاشكال الفاضل
 تضعيف للامام الذي اردت في الاشكال الشارح قلت لم ارده
 لذاتي اليه ولا تبيانا دليل الشبه على بطلانه وانما اقولك بتضعيفه
 وعذمت الشبه لا يحصل حتى يدل على بطلانها قطعا **الاشكال الثاني عشر**
 ان المتأولين كانوا غير موجودين وقت النبي صلى الله عليه وسلم ووجه
 وفي العلما من قال ان الغيوم لا يضر في الا الى الموجود المعرف الذي يشفق
 الى انهم المتأولين ان المتكلم اراده وقد مر تقرير حتم في ذلك ولا يضر الى
 شيد لا ليهن والايه من الشبه هي بطلان هذا الاحتمال بدليل قاطع
الاشكال الثالث عشر ان المتأول يسمى مسلما بالنظر الخافين
 والمسلم مقبول وقد مر تقرير ذلك صفا **الاشكال الثالث عشر**
 ان المتأول يسمى مومنا والمومن مقبول وقد مر تقريره ايضا
الاشكال الرابع عشر ان الايه عامه في جميع الذين ظلموا
 والاحتجاج بالعموم لا يفيح وجود المحض وهو موجود كما ستبين في
 الفصل الثاني وتذكر هناك من روى الامام على وجوب قبول اخبارهم
 وان الغل عصديك البر وانه وذلك العمل هو ما الناس عليه من
 القراءه في كتب المخالفين في القرآن والحديث وعلوم القرينه في اللغة

فما معنى البرادان كمال
 انما هو

وغيره

وغيره وبياننا وشتات علوم الاسلام والشتيد ادعيات المسله تطعيه
 وبيان من تمام هذه الباعث ان يدل على البليغ القاطع على ان تلك المحضات
 بواطل لا يحل المحض بها قطعا **الاشكال الخامس عشر**
 ان الشبه استدل على ان قبول قولهم ركون اليهم بقوله تعالى
 دولة ان يثبتا كلفك عدت تركن اليهم شيئا قليلا قال الشبه ايده الله
 وذلك لا يتم ان اذوا ان يضاحقوا على الا عشر ولا عشر والقضه
 ان يثبتا غدهم الى قبول قولهم فذلكت هذه القظه ايده الله فان قول
 الا شيد لال بهذا على ان قبول المتأول المتدين المظنون ضيقه يسمى
 تركونا لا يفيح وذلك لا تقياس واللغه لا تثبت بالقياس فان كان
 الشبه يري ثبوته بالقياس كما هو في بعض العلما فعليه ان يدين
 على ذلك دليل قاطع وليس علينا ان نستدل لا انه هو المستدل بحج
 المتأول له عن صحة القواعد التي يثبت عليها دليله والسالك ليجب عليه
 ان يدين دليل **الاشكال السادس عشر** ان لو سلمنا ان
 اللغة تثبت بالقياس لم تستل صحة هذا القياس وذلك لان كلاما قبول
 من اخبر خبره علينا في مخالفته مضرة مظلونه وكنا في قبوله منفعه مظلونه
 وذلك فيما يدخل فيه الصدوق والكاتب وقضه يقرب هذه ليست خبرا
 احبنا وايه النبي صلى الله عليه وسلم ما عجل لهم صدقوا فيه اركانوا
 والمناشأوه ان يستطاعهم المكون والجهاد والتجود في الصلوة فلم يثبتا غدهم الا ذلك
 وليس عليه مضرة مظلونه في ترك متاعهم ولا له منفعه مظلونه في متاعهم
 فان هذا من حجب المتأول المتدين المظنون ضيقه اذا اخبرك انه سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم ينها عن شي من الخير وخشيته من الزكاب
 ذلك المحرم غضب الله عليه وعقابه لك وعلم على طبعك انك وان في
 ان فعلت ذلك المحرم فتركت ما الجامع بين الامرين وامن هذا من هدى
الاشكال السابع عشر ان يقينا ساكواك شول الله صلى
 الله عليه وسلم بغير الشريعه ونزل ما انزل الله عليه وانشاء
 هو ايم وجههم وحقا وروى النجاشي في رواه الكشاف ان يقينا
 ثالث للنبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل في امره حتى تقطبا خصله
 ففجر بها على العرب لا تعشر ولا تخشع ولا تحمي في صلاتها وسلك راسا
 فهو لنا وسلك راسا علينا فهو مومن غنا وان متعنا باللاب شيه
 ولا تكسر لها بايدينا عندنا من الجول وان ينع من قصد واديتا ركا نقصد

وهو

شجرة فاذا شال منك العرب لم تغل ذكك فقل ان الله امر ان يدرك وحاو
كنتمهم تكتب باسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من محمد رسول الله
ثقيف لا يغشروا ولا يحشروا ولا يفتنون فقلوا لا يخشون فقلت رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الكاظم كتب ولا يخشون والكاتب يفرز الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام مخزون الخطاب فسال شقيقه وقال
اشعزتم قلت بئس يا شاعر ثقيف اشعز الله فلو بكم نارا فقلوا
لسنا نعلم انما لكم محمد نزلت انما كلامه ربه الله رقولهم
ولا يخشون في ضلالتنا يعني لا يركضون ولا ينجرون فهدى الذي سألوه
هو تبيد الشريعة وتغير فيها فاهم متاعدهم الى هذان تبيد الهم
بالخافي من غير عنهم كلفه تعالى في يوسف ولقد همت به وهم
لانه لا يخشون على رسول الله صلى الله عليه وسلم الغرض على تبيد
الشريعة بغير اذن من الله تعالى ومما يدل على انهم ارادوا هدى قوله
تعالى وان كادوا ليلتمونك عن الذي اوحينا اليك لتفترى على الله
تكلف بفتح ان يقاس خبرهم بقول المتأولين المتأخرين في الطن الرابع
على متاعده ثقيف الى تبيد الشريعة فانه في تصديق المتأولين
العمل بالشريعة المطعون بغيرها والمتأخره على الاصح شيئا منها لا يخلو
ولا مطعون وكيف يجوز قبول من ثبت في الطن الرابع انه بلغ عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما قاله من الحق خوفا من غضاب الله تعالى على كتم
العلم على خبرهم بقوله من ضل عن بائنه يريد تبيد ما قاله من الحق
كلام الله ويخول شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما افعله
الحاميه بينهما فاما قول الشيد ان الله قد نهي هتة صلى الله عليه وسلم
لما عذبتم بكوننا اليهم فتفعل له انما نهي ذلك بكوننا ان صحت هذه القصة
لانه لم يزل اليهم لظن ضديهم فيما قالوه ولا خوف مصرة مظنونه بلحوة
لخالقهم وانما هم بذكر مجزاة الطبيعة البشرية وما كان فيه عليه السلام
من محبة اللطف وتيسير الامور وكثرة الرزق بالخلق والتأليف
لهم الى الاسلام فقد اثن قوتهم فيه حتى مثلو طبيعة الكريم لمجرد
السؤال نيله عليه السلام اليهم بطبيعة الشراف من غير عنهم سنتين
من اشباب مفات به الركون اليهم فلهذا قال تعالى لقد جدت
تذكرن اليهم شيئا قليلا فهدى هم طبعي محض ليس مما نحن فيه
في سراج ولا معدي وانما الذي يشبه مثلنا ما قد سناه من امارة

علم السلام

وعلى السلام لهم في الاصلاح التي كانت بينه وبينهم فلم يكن عليه السلام يكره
على السيلين دخولهم بلاد الكفار ثقة بوفائهم في امارة وضدتهم في قولهم
وعندهم فدونهم في عهدهم وكذا ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان الله اغمروا القضاة الا ما كان الذي حووا بينه وبينهم ولم يكن في شيء
من فعله عليه السلام ولا من فعل المسيلين الذي اقروا هم عليه ركون
اليهم لما كان اعتمادا على الطن الرابع الخاضع عن القراين العقلية
اذ اليه الصدق والاكثريه رهن مقتضى الموقوف في المطعون الا انما
خضه الوليد الاشكال الثامن عشر ان الشيد ايدى الله شدة
في معرفة حجة الحديث ثم روى هذا الحديث في قصة ثقيف مع ما فيه من
الاشكال في امر النبي صلى الله عليه وسلم لكانت ان يكتب لهم
التي تركوا ولا يشهدوا من غير اذن من الله لانه لو اذن له في ذلك لم
يكن عليه الوعيد الشديد لو فعل ذلك فان كان هذا فحق للشيد ايدى الله
فلا يمنع ان يصح لعازله شيء من الحديث وان لم يكن فله فلا ينبغي ان يحتمل
يصح بل لا ينبغي ان يرويه ثم في تأويله اشكال في القرآن دليل ان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يركن اليهم قليلا ولا كثيرا ولا كاد يركن
لكونا كثير او لما الذي في القرآن شيئا يسيرا فلو كان قد سألهم
التعريض الصلوة وامر كاتبه ان يكتب اليهم فكم ذلك مع انها اعظم ان كان
الذين لكان قد ركن اليهم ويوضح هذا ما رواه ابو داود باسناد صحيح
في كتاب الخراج عن عثمان بن ابي العاص ان ذنبا ثقيف لما قد موافق
على رسول الله صلى الله عليه وسلم انزلهم المسجد ليكون ارق
لقلوبهم فاشترطوا عليه الا يحشروا ولا يغشروا ولا يجتوا نقل
لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغشروا ولا تحشروا ولا
خبر في دين ليس فيه ركون روى ابو داود ايضا عن جابر رضي
الله عنه بسند صحيح ايضا فقال بالحسن من اصحابنا انما سئل
بن عبد الكريم قال خبني اباهم بن عقيل بن سبه عن ابيه عن
ذهب قال سالت جابرا بن عثمان ثقيف اذ يا بعت فقال اشترطت
على النبي صلى الله عليه وسلم الا ضدته عليه ولا حاد وانه يبيع النبي
صلى الله عليه وسلم بعدد يك يقول شيتطدقن رجايد واد
اشلوا قال الخطابي ويشبه ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
انما سمع لهم بالجهاد والصدقة لا تها لم يكونوا واحدين في الفاجلة لان الصدقة

رجب

المتأخر بقول الخليل واليهاد المتأخر بجنود الغد واما الصلوة فهي واجبة
في كل يوم وليمة في اوقاتها الموقته فلم يجز ان يشترط تركها وقد قد متاعين
جاءت صلى الله عليه وآله ثمخ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول شيتعتون
ويجاهدون ما اذا اسلموا وقال البغوي في تفسيره واختلفوا في شجب
نزلها فقال سعيد بن جبير كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشتم الخمر
الا شوب فمعه فز يشن وقالوا لا بدعك حتى تلم بالهتاف فخذت نفسه
ما غلب ان افعل ذلك والله يعلم اني لا اكرهه وحده ان يدعوني حتى اسلم الخمر
وقيل طلبوا منه ان يشتمهم حتى يشتموا ويتبعوه فجدت نفسه بذلك
فانزل الله هذه الآية وقال ابن عباس قديم وقد ثقيف على النبي صلى الله
عليه وسلم نزلوا بنا يفتك على ان تظلمنا قلت خصال قالوا لا يجزي
في الصلوة اي لا يجزي ولا تكتبوا ضامنا ما يدينا ان تفتكنا باللات
شنة من غير ان تعبدوها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا خير
في دين لا ترك فيه ولا شجود واما الاكسرة واصنامكم بايديكم فذكر
لكم واما الطاغية يعني اللات والعزى فاني غير متمتعكم بها فقالوا اي
لا شول الله اتاخر ان تسمع الغراب انك اعطيتنا ما لم نعط غيرنا
فان حشيت ان الغراب يقول اعطيتهم ما لم نعط فقال الله امرني بذلك ففعلت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فطمع القوم في شكوتهم ان يعطيهم ذلك فانزل
الله عز وجل هذه الآية قل الشاكرين ان الاله نزلت في وفد
ثقيف فتدبر ذلك بالاشناد الشاكرين من طريقتين في شمس اي داود
وكذا هو في عين المعارف وتفسير الوأخدي وتفسير عبد القدر وكمال
تحال فليس في شيء من هذه الاحاديث والاقوال ان لا شول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ساعد وقد ثقيف الى شيء من تغيير الشريعة
بغير اذن من الله تعالى على وجه صريح واذا انطاب الرءا والحقا
على محال الشقة عذبوا اخذ به منكر وان لم يكن في لفظه ولا في
معناه كما انه وكيف اذا كان كذلك وينبغي التثبت الكشفي في رواية
هذا الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره القلاء رحمه الله فكل احد يوحده
من قوله ويترك الاله من غصه الله من شله وانما به والله سبحانه اعلم
فاذا اصح للسيد ان يزوي هذا الحديث وبنائوه وجعله معارف صاكتا
جا لغيره ان يزوي من الاحاديث المتشابهة ما هو دون هذا قوله
وبناؤه يقول انه غير معارض للقران فان قلت انكم تزوي

الخير

الحديث بنمايه قلت قد زويت اوله واشرت اليه بطولته بقولك انقصه
واشركها بالظاهر انك لا تستعمل الرواية عن المحدثين والرجوع القاسم
فلم يترك على انك انت احدث راياهم التي ذكرناها لولا انك ضاقت بالله
عليه السلام هم ان يشاعدهم الى قولهم هكذي على الاطلاق ففعلت
اليوم المهم بتغيير الشريعة وتغييرهم باللات والكذب على الله لان فيما
سألوه ان يقول الله امره بذلك ولم يأمره به وهو عليه السلام منزه عن
هذا لان الاجماع منعقد على تنبيههم من مخاض الخشوع والهمم بالكذب
على الله تعالى وتغيير شريعته بغير اذن من الله ان صا ثقيف فاعمل
عنه مقام النبوة على صاخبها الصلوة والسلام **الاشكال التاسع عشر**
ان الهدية الاله معارف صا بدل على قبول المتأولين كما شيات في الفضل
الثاني ولا يتم للسيد الاحتجاج حتى يبطل المخالف **الاشكال**
ان السيد تاس قبوله غير المتأولين فيما يلغوا عن قبول الله صلى الله
عليه وسلم على خريم قبول ثقيف في بدل شريعته شول الله
صلى الله عليه وآله وسلم والقياس على تسليم صحة الاجور الاجتهاد لانه
لا يفيح الا بعد معرفته بغير النص من الظواهر ولا يعرف ذلك الا
بجهل **والسيد قد شك في اكامه وقطع بتفسره الاشكال**
الخاكي والغشرون انه يلزم من الاحتجاج بهذه الآية تفسيق من قبل
المتأولين مثل الموبد بالله والمنصوت بالله وحي من حرمه عليهم السلام
وعبد الله بن ابي بكر بن عبد الله بن ابي بكر بن ابي بكر بن ابي بكر
الائمة لان الكبار عبد الرب يدته ما ورك عليه وعبد في القران وقد
ورد الوعيد في القران على الركوب لقوله ولا تذكروا الذين ظلموا فتمسكم
النار ولينس للسيد ابيه الله ان يقول انهم بعدد ذواتهم بعدد
تعبا المعصية لانه قد نص على انها قطعته ولا بعدد المخالف في القطعيات
فان خالف السيد ابيه الله من ذهب الذي يدته في ان ما ورك عليه الوعيد
فهو من الكبار فقد لن منه على مقتضى كلامه لانه غير معظم لانه الرب يدته
لانه قبل ان يري ذلك لم يلق في بعض المسائل الطينية الفرو وحيه لبعضهم
قال ومن ذلك قوله تعالى ولا تتبع شيعه المفسدين وهو عام فدخل
فيه قبول قولهم **قول** يزوي على كلام السيد بهذه الآية اشكالات
الاشكال الاول انه تزوي وبيان وجه الاستدلال بهذه الآية
كأنه لا يحتاج الى ان يكون لوضوحه فنقول لا يخلو اما ان يقول بالمعنى السابق

الخير

إلى الأمام. أو يفتت. ويلاحظ القاطع العزم. أن كان الأول فلا شك أنه لا شئ
إلى الأمام من قوله. ولا تتبع سبيل المفسيدين. لا يقبل حديث المتأولين.
المفسيدين. الذين بلغوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
ما يغيب على طائفة من صحبه. وانك متى خالفته. استحققت العقوبة من الله تعالى.
والمناشيق إلى الفهم. حتى يتم اتباع سبيل المفسيدين. في الفتاد في الامرين
الذي هو اخذ سبيل. وشك التما. وقد ذكر أهل العلم أن هذا هو المعلوم
في مثل ذلك. نقالو أن القائل. اذا قال لغيره. اتبع سبيل المتأولين. فهم
أن من اذنه في صلاحهم ولا يلزم من اتباع سبيلهم. فيما ليس من سبيل الطلاح. من
شكون بلد لهم التي شئوا فيها. وقد مر من الله استأذنيهم. وقد مر من الله استأذنيهم.
ولزم معانيهم. التي اعتادوا اجتنابها. وجر ذلك. بل قال العلماء. انك في حق
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وقد أمرنا الله ان نتأسي به ونقتدي به.
نقالو لا يلزم من ذلك اتباعه في امور الجمله. التي تفصلها دعاي الطبيعة
من كراهة بعض المأكول. وحب بعض الرزق. والامور التي يمكن في ذلك
قرينه. وردها الشرع. وذلك لا ثل لم نفهم. ان متابعتهم في ذلك مرة اذ
بكلام الله تعالى. وان كان اجلات. الامور بالتأسي يقتضي ذلك. في اجل
الوضع اللغوي. وكذلك قوله. ولا تتبع سبيل المفسيدين. لم يزد العزم
في كل سبيل حتى لو غلبوا بعض المباحات لحزمت علينا. الا نذكر ان
بني العثم. لما استغلوا القصور الخفية. والبطول والالاح المليكته
وسائر الهيئات المحصنة بالبدول. ~~التي لم يغيرها~~ رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم. ولا الصحابة لم تحرم على آيئة المتأخرين متابعتهم
في ذلك لما قصدوا فيه. من ارباب العقدة. واعدا ان السلام
وكن ذلك. فان آيئة الجوث اقل من شئ الاقارب. مثل الناصر والسوق
والهريدي. ولم يكن ذلك في رامن الصفاة. ولا يعلم لعلي عليه السلام.
لقت فلا شئدي شباب اهل الجنة. ونقل ذلك الآية الكتاب
من اهل البيت. من عين طابيل منقحة حقه. ولم يكن ذلك من اتباع
المفسيدين. وقد شال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. واليه
عن ضوم يوم عاشوراء. لما سمع ان اليهود تظوموه. ولم يكن يظوموه
عليه السلام. نقالو ان الله اليوم الذي احيى الله فيه موتى من البحر.
نقال عليه السلام. نحن احق بوشى منهم. وصامه رامن يظوموه. ولم
يكن فيه اتباع المفسيدين. مع انه استند الخبر بهم باثه اليوم الذي يحيى الله.

بني مولى

بني مولى لا تفتلوا معنابل الا قال. دون الاحكام. وكذا اني الخديت ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم. كان يحب موافقة اهل الكتاب فيما لم يضر اهل البيت.
فيه شئ. ووافهم كانوا اشد لكون الشجر. والمشركون يفتنون كان يشهد.
ثم نزلت فلم يكن في شئ من ذلك ركن الى اليهود. اذا كنت هذا فتقول
للمفسيدين. الا رسال الله والايه من عند بينان وجه الاحتجاج كل
بيد. انا لا تتبع سبيل المفسيدين. فيما ثبتت عندنا. انه واجت ارفما لك
الله سبحانه. وفيما ثبتت انه حرام. ارفي جميع ذلك. وكل هذا امر قد ذكره
الا انهم. فيما هو حرام. وامان الواجب والمباح خلاف اجماع الامه
ليكن استدل على ان قبول المتأولين المفسيدين الذي يقضي الطن الراف
يصدقم ليس هو من الحرام. والمنا هو من الواجب. فما يتألف من
في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى. **الشك الثاني**
ان النبي عن اتباع سبيل المفسيدين ليس نهيا عن اتباع السبيل
الحقيقيه. المنا هو من اتباع السبيل المباح. وكل ما فعل
الاستان لا يشئ سبيل الله. في المباح لا تخرج الى علاقه ظاهره
وتزبته حق وزنه. فلا يشئ فعل الاستان سبيل حتى يلامه.
ويلاحظ. فالاعتاد سبيل المفسيدين. وليس الاكل والشرب سبيلهم
وان كانوا اياكلون ويشربون. وكذا لك الحال بقوله. من يغفل على
الطن. فبذقه ليس سبيل المفسيدين. بل سبيل العقل. واذا قال
المفسيدين. ان الله ان تصديق المتأول المطنون ضدته اتباع السبيل
قلنا له نسميه كلامه سبيل مجاز. والمجاز لا يلة من قرينه ظاهره
كالشجاعة في الشد والتشجيع. ولا من ان تكون خفيه كالبحر والشد
والزحل الاخضر. فاحبونا ما القرينه الظاهره. الحاميه بين السبيل
المشكوك الحقيقيه. وبين قوله المنار. قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم. هذا حرام وهذا حلال. وكيف يطغ الشيد باث هذا.
مؤاد الله تعالى. وتبغض تفسير القرآن على الظاهر في آيات الاحكام
الشرعيه التي هي اجلي من هذا واقررت مثلا. فان قلت سبيل
المفسيدين هي قبولهم لا قولهم. قلت اهذا صوف من الاول لان القول
سبيل القائلين. لا سبيل المقبولين. فانه لا يفتح رضمهم بقولهم انفسهم
فانهم اذا سمعوا الحديث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم. اربن اخذ
التأني من عين اهل البدع. وجب عليهم العمل بما علوا من الاجماع. ولم
تحرم عليهم قبول انفسهم هدى ما لا يقولوا اخذ من اهل المخزنه.

سدون

الاشكال الثالث ان قوله شيبيل المفسدين يقتضي العموم
في المفسدين كما ان قوله تعالى ويبيع عتق شيبيل المؤمنين يقتضي العموم
في المؤمنين فلا بد ان ظاهرة على وجوب اتباع بعض المؤمنين بل يجب اتباع
جميعهم. وهذا في هذه الآية ليس فيما نحن فيه. اتباع شيبيل المفسدين
المتأينين باتباع جميع المفسدين. وليس بقول خبر واحد منهم اتباعا لشيبيلهم
الحقيرين. فان قلت الغلة كوزم مفسدين فلا فرق بين اتباع شيبيل
المفسدين والاتباع. قلت جواب من وجهين. الاول ان مقتضى
دهوان يقول هو كذا في الغلة في الآية. شيبيل المؤمنين كوزم مومنين والبيان
خافيل بن الواحده. فكان يلزم وجوب اتباعه. الثاني محقق وهو ان
قوله شيبيل الواحد من المؤمنين. لما كانت حقيقته تعد تكون ضاحية وقد
تكون عتق ضاحية لم يوزم ما يتبعها واما شيبيلهم. فلما علم الله انهم لا يخفون
سلاحهم الا على صلاح. امن باتباع شيبيلهم. وكذا في هذا المكان مثل ذلك
دهوان الله عز وجل لما علم ان نعل الواحد منهم قد تكون مفسدة وقد لا يكون
كذلك لم ينها عن اتباع شيبيله. بل بقوله ذلك على الابل فان كان متاخرا
او واجبا لم يختم. وان كان خرا لم يختم. واما جماعة المفسدين. فانهم
اذ اغمضوا بطريقه. واختصوا سنة لم يوافقهم اهل الايمان عليها. فانها
لا تكون الا مفسدة. وما هذه صورة. في التي تخرج في الجاهل ان يمتشي شيبيله
لهم. واما نعل الواحد منهم. وقوله فليس يبيع. ان يمتشي شيبيله للمفسدين
الاشكال الرابع ان اذ اسمعنا خبرا وطمنا ان الله ضيق راح
وكان غلما مضيقا في مجازينه. منظومه. وعلمنا باطلنا في حقيقة اللغة ولا حجازها
انفسنا لم نسمع من شيبيل بن اخذنا في حقيقة اللغة ولا حجازها
اما الحقيقة فظاهر. واما الجاهل فلا ان الاصل عدم اطلاق هذه العبارة
على ما جعل هذه الصورة. واما ان يمتشي غايلين. بالطن الرابع. وما فطر عليه
القول. من ان دفع المضرة المظنونة واجتثها لم يمتشع هنا هو الطعن وادليل
القول لا شيبيل المحبذ لك. **الاشكال الخامس** ان الغل يما
يظن الانسان وجوبه. وتذكر ما يظن حزمته ليس شيبيل المفسدين
المتأينين هو شيبيل الثوري من المؤمنين. وهذا معلوم لكل غافل ثبت ان الغل
بوزنهم فيما ظن وجوبه. وخر منعه. ليس باتباع شيبيلهم. فطفا بالاتباع
شيبيل اهل الاحتياط والورع والتقوى. **الاشكال السادس** ان
انا قد بينا ان في الفضل الثاني. انه قد ادى حجة الله على جوارئ يقول
المتأينين. وكذا يكمن عشر قملير. فطفا من اتباع شيبيل المؤمنين

ولان الله

وكان الاول ان يقال لا يرد خبرهم. ورواياتهم. لقوله تعالى ويبيع عتق شيبيل
المؤمنين. لئلا يلو ما تولى. ونسبة جهنم وشات مضيق. **الاشكال السابع** ان
انه معلوم بالتواتر. والصحة وزنه على تفدير تسليم عدم الاحتياج ان يقول
تلك طائفة من ائمة العترة عليهم السلام. ومن سائر غيوت الغلاة السلام
فالقاتل لهم متبع لهذه الطائفة. لا لشيبيل المفسدين. لا انه اتبع
شيبيل الله ودم الله. واما المتأينين شيعه العترة رحمهم الله تعالى
وشيبيل ائمة الفقهاء الاربعة. والمقتدى بهم في جميع احوالهم السلام. وهو لا
ليستوا من المفسدين في الارض. الذين قال الله تبارك وتعالى انهم
جن الذين يخافون الله ورسوله. ويشتغون في الارض. فشا ان يقتلوا
او يضربوا او تقطع ايديهم. وان جلم من خلاف او ينفوا من الارض.
الاشكال الثامن ان الآية حكاه في خطاب موسى لاجيه
هزرت عليهم السلام. قال تعالى وقال موسى لاجيه هزرت اخلفني في قومي
واصلح. ولا تتبع شيبيل المفسدين. وفي الاحتجاج بشرع من قبلنا خلاف
كثير. فكأن يجب على الشيعه ان يبدلوا بديل قاطع. على ان مقتضى شرع
من قبلنا فاما الاحتجاج على ذلك بالادلة الظنية فلا ينعفه في هذا المقام
لان المسئلة عبدة بطريقه. **الاشكال التاسع** ان هزرت على السلام
بني مؤسسل من الله تعالى. فاعلم بالشريعة متبع لها الى العباد. وليس ببيع
ان يكون متعبد. باختيار الاخذ في شرعيته. لانه متاخرها المنقول عنه.
اختاره ما لا يه. فاذا كان كذلك فمن المعلوم ان موسى ما اراد ان يه
عن تبارك وتعالى التاريل في اختيارهم. عن شير بعينه. واذا كان انتفا
ذلك معلوما. لم يصح استنباط ما هو من عليه. وذلك لانه الله لم يست
شعاره لنا بل نطقها. ولا مضمونها. واما تنازلنا بديل الشايي به على تسليم
ان مقتضى شرعنا بالتالي جميع من قبلنا. من اله نبيا. فكما علمنا انه لم يقصد
في خطابهم تكليف غير عليم. وهو انما خرم كل من هو من عليه فحين لم يثبت
انه خرم عليه. لم يثبت ما هو من عنه من غير عليه. **الاشكال العاشر**
ان الآية اما ان ترد على المعنى الذي ذكرنا من التعريف السابق
الى الاقدام. وهو ان المفسدين شيبيلهم في الفساد في الارض. فذا الذي
يزيد. وبه يظن شر اذ الشيعه. وان كانت دارت على معنى العموم
الذي هو همة الشيعه. وان يكون مضمونها. وجوب اتباع شيبيل المؤمنين
على هزرت عليه السلام. وذلك ظاهر من مضمون الصفة اخذ اقتسام مفهوم

الاشكال

الحجاء لانه المعلوم من الترتيب عن اتباع شيعيل المؤمنين . الحجاب اتباع شيعيل المؤمنين
لكنه لا يجب على هرون عليه السلام ان يقتدي باحد من المؤمنين ولا اتباع شيعيل
فان ذلك كيف لا يجب على هرون اتباع شيعيل المؤمنين . مع ان من لم يتبع
شيعيل المؤمنين فقد اتبع شيعيل المفسدين . بل شيعيل المؤمنين ثمان
احدها ما ذكرناه من الشيعيل الغريبة المتابعة الى الافهام . وهي الحاشية بالله
ورثه . والمخاضة على طاعته . والآخر اتباعهم في جميع الافعال . والاقوال .
على التفصيل . فاما ان يريد الشيعيل . الله واجب على هرون عليه السلام
اتباعهم . على الوجه الاول . فهو مسلم لا يصح تسليمه . وعلى الوجه الثاني .
فذلك ممنوع . لان المشورة ناسي المؤمنين . بالانبياء . لا ناسي الانبياء .
لومنين فان تارة الشيعيل في هذا . فعليه ان يدل . بل لا يلحق . وانما قلنا
لا يصح تسليم الاول . لان الآية متى ان يد بها ذلك لم يدخل فيه قبول
المناولين بتفي ولا اتيات . لانه لا يشق الى الافهام عند اتباع الآية ان
قبول المناولين . من شيعيل المؤمنين . وليس من تسليم . اما الثاني .
ان تسليم ما ذكرناه من الايمان بالله . والمخاضة على طاعته فان قلنا
غاية المعلوم من هذه الآية . ان يبيح اتباع شيعيل المؤمنين . فلم قلنا
ان مفرهم ما يقتضي الحجاب اتباع شيعيل المؤمنين على هرون عليه السلام .
بل لا نكذب . الى ان المزايا بالآية تحريم قبول المناولين وعملهم
فلزم منه وجوب قبول المؤمنين . لان قبول خبر الثقات من المؤمنين
في الخلال والحرام . لا يكون مباحا . ان يكون واجبا . لان الاجابة .
قوله يقتضي التحريم . فيكون المكلف محتجا . ان شاقلم محرم ما ورد تحريمه
وان شاقلم يقبلهم في كل ما ورد تحريمه . وهذا الجوز . لا يوجب الى ان تكون
الشرايع موقوفة . على اختيار المكلف . شيئا . انه لا يجب عليه ذلك .
من قبيل المعلوم . فانه يمكن الله حب . من حيث ان النبي عن النبي امر بصدقه .
عند كثر من اهل العلم . كما ان يلمن الشيعيل ان يستدل به ليل . فاطبع على
بطلان هذا القول حتى يفي له الاستدلال بغيره . واليه فان ذلك لا يكون
تطعيته مع قبولها لهذا الاحتمال . واما قوله . الاشكال الثاني عشر .
ان الاستدلال بهذه الآية لا يصح الامس بجهت . والشيعيل تدع لعدم
الاجتهاد في حقه بل شاك في دجله . في الامكان وقد قال ابيه الله في كتابه
انه لا يستصح العقيم . ولا يستغني من ليس بعليم . **الاشكال**
الثالث عشر ان الشيعيل قد شهد الطريق في كتابه الى معرفة طهره وتفسيره

الفرق بين العظيم . وشعبه كالتقدم . ثم انه نشر هذه الآية الكريمة .
لكن المعنى البعيد . وكيف التلقيق بين تفسيره ههنا وتفسيره ههنا .
الاشكال الثالث عشر ان الشيعيل ادعوا ان المسئلة نظمية
وهذه الآية من قبيل العموم . وهو اذا اشار الى العقليات ظني بل خلاف
والظني لا يوجب القطع بالثبات . ولا ينتج اليقين بغير مناهضة .
الاشكال الرابع عشر ان المناولين من ههنا الامة ما كانوا
موجودين في زمان هرون عليه السلام . وقد بينا في تقدم ان من
العلماء من يقصر العموم . على الموجود السابق الى الافهام . وقد تقدم البديل
على ذلك . وتقرير برة . **الاشكال الخامس عشر** انه يلزم المستند
ابيه الله ان من اجاز قبوله ككلمة المناولين من اية العجزة الظاهرة
دخول العلم الرأهية . عن اتباع شيعيل المفسدين . واقتضا انك الظالمين
مثل الامام الشيعيل المؤيد بالله . والامام المنصور بالله . والامام المويده بالله .
حتى من حمزة عليهم السلام . ومثل القاضي بن يده . والقلاء عبد الله بن زيد
والقاضي الى مضار من الله عنهم . وغيرهم . من ياتي ذكره في الفضل الثاني
ان شاء الله تعالى . بل يلزم . انهم من دعوى اتباع شيعيل المفسدين واعتقد
وجوب ذلك . واحتج عليه . وليس له ان يقول انهم يصيبون . وانهم
مخبرون . **اديه** عبده . قطعته . **الاشكال السادس عشر**
شعبي في الفقه الثاني ان شاء الله تعالى . واية الثقات من الآية
اجماع الصديقين . من هذه الامة . على قبول المناولين وثبوت
ذلك من عشر طريف او اكثر . فبيل من الشيعيل ابيه الله . ان خبر امة امرجت
لنباين ذهبوا الى اتباع شيعيل المفسدين . **الاشكال السابع عشر**
انهم كانوا يسمون مشركين . والمسلم مقبول . وقد مر تقرير برة .
الاشكال الثامن عشر انهم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم
كانوا يسمون مؤمنين . والمؤمن مقبول . وقد مر ايضا تقرير برة .
الاشكال التاسع عشر انه كان يلمن الشيعيل بباطال القول
بقصر العموم على شيعيه . بل ليل فاطبع . والاشكال الثاني عشر .
هذه ما نكت على شيعيل . وقد مر ايضا تقرير برة . **الاشكال العاشر**
انه كان يلمن بباطال القول بان العموم مشكوك في دعواه القطع . وقد
مر ايضا **الاشكال الحادي عشر** والعشرون ان هذه الامة محضات

هو السيد

على تفويض تسليم العجوم وقد مر مثله ايضا وشيئا في ذكر الخصائص والفضل
 الثاني **الاشكال الثاني والعشرون** ان هذا العجوم مخصوص بالاحتجاج
 بالعجوم المحصورين . مختلف فيه فكان يلزم الشك بابطال الله ليس تحت
 وبما ان الله محصور . الله يجوز اتباع شليل المفيد فيما نقلوه من
 الواجبات . والمبذوبات والمباحات وقد مر شيء منه **كالمسألة**
 ومن ذلك قوله تعالى . واتبع شليل من اناب الى قهدها من الله لا يك
 القز . **الاشكال الثالث** اطلق السيد هذه الآية . ولم يبين وجه الاحتجاج
 بها كانه ظاهر لا يحق . وبذلك عليه في ذلك اشكال . **الاشكال الرابع**
 ان ظاهر هذه الآية الكريمة يقتضي باننا من اناب الى الله تعالى لان
 لفظها من اخذ الفاظ العجوم . فصار كقولها تعالى . ويتبع غير شليل المؤمنين
 فان العلماء اجمعوا على انها لا توجب اتباع شليل المؤمنين الواجب . وانما
 اختلفوا هل يوجب اتباع المؤمنين اذا اجتمعوا على امر فذلك هذه الآية
 لا توجب اتباع شليل المؤمنين الواجب . **الاشكال الخامس** ان
 هذه الآية نزلت على سبب فيما رواه الزمخشري في الكشاف . وانما نزلت بذلك
 السيد في خبر يد الكشاف **كالمسألة** في الخبر . وروى انها نزلت في نقد
 من ادعى قاضى صلى الله عليه وآله . وفي القصة انها مكنت ثلثا لا تطعم
 ولا تشرب حتى يخرجوا فاما بقعود . وروى انه قال لو كان لها من نوا
 ما نزلت الى الكفر . فاذا ثبت هذا فقد عرفت الجواب فيما نزلت على سبب
 وما في هذا من الاشكال وقد مر تقريره . **الاشكال السادس**
 ان الحجة في هذه الآية من قبيل مفهوم . المخالفة احد قسمي المفهوم وفي الاحتجاج
 بها خلاف كثير من ائمتنا الا امامنا ابو حنيفة رضي الله عنه على خلافه
 يعلم السيد اننا ثبت البليل القاطع على ان مفهوم المخالفة حجة حيث ورد
 لا يكون له صوت ظني . ولا يفيده ان يكون حجة . فطغيته في بعض المواضع
الاشكال السابع اننا ثبت ان هذه الآية نزلت لاجل ما جردا من
 شغل صلى الله عليه وآله . وقد ذكر اهل الأصول ان مفهوم المخالفة
 اذا ثبت لا جمل خادعة لم يكن حجة . فان كان السيد يقول بهذا ان
 الاشكال . وان لم يتأخذ على هذا ان منه نصيب البليل القاطع . على ان
 المفهوم الوارد على خادعة حجة . فطغيته كليته حتى تدخل هذه المسألة تحتها
 على القطع . بل قد عرفت السيد في الكشاف بذلك وقال في معناها

هذا هو السيد

بالفظة

بالفظة يريد . واتبع شليل المؤمنين في دينك . ولا تطعموا فيه يعنى والديه
 المشركين . **الاشكال الثامن** ان الزمخشري في هذه الآية اذا كان المفهوم
 من هذه الآية . ولا تتبع شليل المؤمنين . يعنى الوالدان المشركين . وهو امام هذا
 الفقه بلا مبدأ . والسيد فهم من هذه الآية . ولا يقبل الاحتجاج بالتاريخ
 عن النبي صلى الله عليه وسلم . فلا يكمل له هذا الذي فهمه حتى يزيل البليل
 القاطع . على ان ما فهمه الزمخشري باطلا لا يصح . **الاشكال التاسع**
 ان قوله من اناب الى من المطلق . البلي لم يقتد . بكثرة . ولا يلهى ما خلا
 بقضي ان من رددت منه . انما له قليله وكثيره . فهو من يتبع شليله
 اقل انما يتبع على المفهوم الصحيح . وانما في قوله خبره . وشايعه شليله على
 تفسير السيد . فيلزم ان يجب قبول المتأولين . على تفسير السيد
 خاصة لانهم قد اتوا في كثير من الامور . **الاشكال العاشر**
 ان حجة السيد انما تستقيم . على المفهوم . لكن المفهوم يقتضي خبر
 اتباع من لم يبق الى الله في شيء . وهذا غير حاصل في المتأولين .
 ذكرناه ايضا . وهذا غير الاول . فلا يقع وهم . فان هذا يقتضي دفع خبر
 القبول . وذلك يقتضي اجاب القبول . **الاشكال الحادي عشر**
 كان يجب على السيد بيان ان الامر للوجوب بدليل قاطع كما تقدم .
الاشكال الثاني عشر ان المتأولين كانوا غير موجودين في
 ذلك الزمان . فيكون السابق الى الاله فيهم . خبرهم بقوله خبرهم عن
 النبي صلى الله عليه وسلم . وقد مر حقيقة . **الاشكال الثالث عشر**
 والحادي عشر . انهم كانوا يستعملون شليل . ومؤمنين . في زمانه عليه السلام
 والمسلمون . فقولان وقد مر ايضا . **الاشكال الرابع عشر**
 ان الاستدلال بهذه الآية لا يصح الا من جهة . وقد جرد السيد انه
 محال . وقطع بالتحسين فلا يصح ان يصدت منه ما جردا انه محال .
الاشكال الخامس عشر انه قد خرج في تفسير القرآن العظيم
 ثم نشر هذه الآية الكريمة . بالاتباع . ولا يوجد في كتاب
 من كتب التفسير . **الاشكال السادس عشر** **الاشكال السابع عشر**
 ان لم يصح ان المفهوم غموضا . لم يتم السيد حجة . في هذه الآية . وان في ان
 غموضا . فهو محصور . لا يتبع قبول من لم يبق . في مواضع كثيرة . كما تقدم
 وهو من بداهة صوته . وذلك انه يتبع قبول قول المشرك انه اناب الى الله

101

فلو لم يقبل حتى يثبت انه يثبت غير خبره . لو جاز الا يقبل ثوبه الثابت
لا انه لا يقبل ثوبه الى العلم بصدقه . وبل ان يكون العقل الذي لم يقبل ثوبه
المعينة اليه . وقد مضى لهذا صورة كثيرة وتقدم دور هذا الاشكال
الاشكال الحادي عشر . ان العلم يختلف في عموم المنطوق هل هو
شخصي . وقد قدما ذلك . فكيف يعمم المفهوم . فكان يلزم ان يكون دليلنا
على ان عموم المفهوم لا يجوز . ان يرد به المضمون . الا على سبيل التعميم
الاشكال الثاني عشر . ان المفهوم مفهوم هذه الآية تحصيلات
تأتي في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى . **الاشكال السابع عشر**
انه يلزم ان يكون من خالفه من كبار الامة . وحيات الامة .
من اتبع سبيل من لم يثبت الى الله . ومن ترك اتباع سبيل من اتبع
ولا غدر لهم في الحق . لا بها عنده قطعيته . وقد سبق مثل هذي
الاشكال الثامن عشر . اننا بيننا ان من علم على طه صديق
الحق . بالقرائن الصحيحة . بالآية الصديق . او الاكثرية . وعلم على طه
انه ان لم يعلم بصدقها . في مخرجه العقاب . فانه يجب عليه في العقل دفع
تلك المخرجه المظنونة . فاتباعه لسبيل العقل لا يسيل من لم يثبت الى الله تعالى
الاشكال التاسع عشر . اننا بيننا ان في بطل المتداولين دفع بصائر
العقوبات المظنونة والمظنونة . والاثبات بالواجبات المظنونة . والمظنونة
ومن المظنونة ان هذه ليست سبيل من لم يثبت الى الله تعالى . بل سبيل اهل التمر
والسوى من تصلا الامة . ومن لم يثبت الى الله تعالى فقد خلع ريقه الهوي واجتري
على ما يعلم او يظن انه ينجي فلم يكن بينهما ملازمة . ولو دفعوا عن انفسهم مخرجه
العقوبات المظنونة والمظنونة لا يأتوا الى الله تعالى . **الاشكال العاشر**
ان الآية دليل على وجوب نبوة المتداولين . لان في قبولهم العلم ما يعلم . او يظن
انه واجب . والتردد لما يعلم . او يظن انه حرام . وهذه طريقتا الملبين . وقد
امر الله تعالى باتباعها . فوجب ذلك على معنى تفسير السيد المختار . وهذا
غير المتك . فثبت . **الاشكال الحادي والعشرون** . ان هذه
الحجة لا تفيد الا بعد عدم المقاب من . وتبين ان لهذا المفهوم معان صارت
منطوقة ومفهومة . **الاشكال الثاني والعشرون**
هو الاشكال الثاني . في الآية التي قبل هذه الآية . وقد تقدم نظره في هذه
من هنا . فهدى ما به اسكال . واثنان وعشرون اشكالا على القلب
من كلام السيد في هذه المسئلة . او يزيد قليلا . وقد انتهت الآية القرآنية

الاشكال

التي تشكك بها السيد ابد الله . ولم يبق سعة الا ما لا يحتمل ان يكون فيه حجة قطعية
من خبر اخبر او تبيين . وقد ثبت من التطويل في هذا وحديث ان يكون
عليه اكثر شأبه . وانما قلنا على بعض البسائط فيما تقدم دعوى السيد
ان هذه المسئلة قطعية . وتعرضه بتأيم من خالفه فيها . ودعواه ان اولته
ظاهرها لا يحتمل ان يشك فيها غايل . فاجبت ان استحكم من ابد .
الاشكال لايت . لغفل السيد ابد الله يشك في تأييد . ولا يعطج به في تأييد
من خالفه من الامة الكبار . والتأيد الاطهار . وسائر الغل الخيارات
قال . الثاني من هذه صلي الله عليه وسلم . ان هذا العلم دين .
فانظر واقتن تأخذون دينكم . **اقول** . في احتجاج السيد هذا
الحديث اشكالات . **الاول** . انه قد شك في تعدد معونة الحديث
وقطع بالتعشير . واطال الكلام في هذا . وادفع اليه . في استبعاد وجوده
طريق صحيحة . لرأية الاناث . وهذا هو الشاغل في حارة غايل الى ضواريها
لا منح من تفسير القرآن العظيم . ثم نشره هذه الالفاظ المتقدمة
بالعلة لا يوجب بين التفسير المتقدم . بل المجهول . فكيف التلخيص
بين خبره . من الشاغل . والحديث . والعلم به ههنا . واعتماده على رواية
الحديث . والاحتجاج به ههنا . **الاشكال الثاني** . نسلم ان كلام
السيد غير متناقض . وانما يمكن معرفة الحديث . فكان يجب على السيد بيان
الطريق الصحيحة . لهذا الحديث حتى يلزم حظه بنبوله . وقد شرط السيد
علينا بالاحتجاج على صحة الحديث ان يكون له اشتداد صحيح . يستدل
بانه عبد ولا يتعدى بل عبد . فكيف يتعدى . وذلك التعديل معلوم وتوجه
خبر عبد . واشتداد صحيح حتى يبرهن الحرام . فان كان هذا احاصلا . منح
السيد في هذا الحديث . فثبتتم المنة علينا ويغريكم به . وان لم يكن له طريق
فحجة صدك فلا يلحق بفضله . ان يوجب علما ما لا يوجب على نفسه فان
اعتذر لنفسه بعد ان كان سبعا . ان يثبت على مثله . **الاشكال الثالث**
نسلم ان الحديث صحيح . لكنه اخبر في تأييد . والسيد مداد غان المسئلة قطعية
الاشكال الرابع . ان السيد قد عظم القول في تفسير القرآن العظيم
دفع من معرفة اللغة . وخبر من الاجتهاد . لا انه يثبت على ذلك . ولا شك
ان السنة مشارة للقرآن . في الحاجة الى التفسير . فان تعدد تفسير القرآن

قوله السيد

يستلزم. فغدر في تبيين الشبهة. والاحتجاج بالشبهة لا يفيج الا بعد مغزفه تفسيرها.
 فكيف احتج السيد بهذه الشبهة فيما اجاب به في هذا فهو جوابنا حيث اخذنا بقص
 الاحتجاج. فادعنا السيد ان ذلك من استنتاج العقيم واستفاد من ليس بعلم.
الاشكال الخامس. ان في هذه الحديث غموضا في موضعين احدهما العلم
 فانه شغل العلم بالقطعيات. والظنيات. والعليات. والعلميات. **والثاني**
 وثانيها قوله فمن تأخذون دينكم فانه يشمل الثقات من المتأولين والمحدثين
 عن البدع. والمضحين بالكبارين. والمضحين ببعض المقاصي الملتبسة وليس ينص
 في واحد من هذه على ايداه صريح. فاذا كان كذلك فهو محتمل لوجود محض لم
 يعلم به وهذا الاحتمال يمنع من كونه حجة قطعية. **الاشكال السادس**
 ان ذلك المحض موجود كما سيأتي في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى ووجوده
 من كون هذا الغموض حجة ظنية. **الاشكال السابع**. ان هذا الغموض محتمل
 لوجود المقارن. وذلك الاحتمال يمنع من كونه حجة قطعية. **الاشكال الثامن**
 ان ذلك المقارن موجود كما سيأتي في الفصل الثاني. ووجوده يمنع من
 كونه حجة ظنية. **الاشكال التاسع**. محتمل ان يكون مستوحا. وهذا
 الاحتمال يمنع من كونه حجة بطعية. **الاشكال العاشر**. ان هذا
 الحديث من الغوامات الواردة في العليات وما كان كذلك فهو ظني
 بالاجماع. والسيد ادعا ان هذا المسئلة قطعية. **الاشكال الحادي عشر**
 ان الاحتجاج بالغوم يحتاج الى الاجتهاد لانه لا يفيج الا بعد المعرفة فقد
 لغا من. والثاني والمحض. واشتكمال شرائط الاجتهاد والسيد
 يغفل بانه ليس بمجتهد. ومحدث من الاجتهاد. **الاشكال الثاني عشر**
 انه محتمل ان هذا الغموض ورد على شئ وهذا يمنع من القطع. وقد مر
 تقريره في الايات السابقة. **الاشكال الثالث عشر**
 ان هذا الغموض مخصوص بجواز اخذ خبر العاصي المصالح. في مواضع
 كثيرة. وقد قد متبايناً منها. وفي العمل بالغوم المحض ما تقدم.
الاشكال الرابع عشر. ان الحديث ورد في لفظ الامر. وفي كون
 الامر للوجوب سارحه. والسيد مدعى ان المسئلة قطعية يجب بيان
 ان الامر للوجوب بدليل قاطع. **الاشكال الخامس عشر**. انه لا يخفى
 في هذا الحديث. لك بل في علمك. وذلك ان شريك الله صلى الله عليه
 وسلم. يؤمن الامر في النظر اليها فقال فارط واعن تأخذون دينكم

ويظهرنا

ورقد نظرنا كما من تأ. هل الواجب اخذ نحن من يفيد جوده العلم. او الظن
 فوجدنا المعتين الظن. اذ لا طريق الى العلم. فنظرنا في احاديث المتأولين
 هل يفيد الظن المقتضى ام لا. فوجدناها يفيد اخبار الثقات واخذنا به
 احتياطاً لا يثبت. اذ كانت مخالفة. تؤدي الى ارتكاب المحرم المظنون مخزية
 وتضييع الواجب المظنون وجوبه. مع ما دل على ذلك من شايذ الادلة
 الاثنية في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى. **قال** ومنه قوله صلى
 الله عليه وسلم. يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله. ينفون عنه تحريف
 المبطلين وانحال الفالين. **اقول**. احتجاج السيد بهذا الحديث
 كما احتج به بالحديث الاكبر في الاشكال. ويؤيد عليه الاسكالات الثلاثة
 عشر الواردة في الاقل. **الاشكال الاول**. بعد تلك الثلاثة عشر. **الاشكال**
الثاني. وهو الاول منها. ان رواية السيد لهذا الحديث مخالفة
 للمشهور في كتب الحديث. فانه قد رواه جماعة من ائمة الجرح والخفاء
 منهم الخافض العكبي. ابو غوث ابن عبد البر. والخفاف ابن العطار. والخافض
 الفقللي. والخفاف ابن النحوي. والشيعي العلامة ابن الصلاح. فقالوا يحمل
 هذا العلم من كل خلف عدوله ذكره في البدر المنير. وفي معنى رواية السيد
 اشكال لانه لا يكون المعنى يحمل. هذا العلم من كل خلف عدوله ذلك الشلف
 فيكون الشلف خائلياً عن الشلف. والمخزوف ان الخلف هم الذين يحملون
 عن الشلف. **الاشكال الثاني عشر**. ان هذا الحديث حجة
 عليك لذلك. وذلك لانه يقتضي بتعديل جملة العلم على الاملاط. ولا شك ان
 الرواه من المتأولين من جملة جملة العلم. وقد احتج ابن عبد البر بهذا الحديث
 على ان كل حامل علم مخزوف اعتباراً به. فهو محمول على السلامه مقبول في قوله
 ذلك حتى يظهر جرحه. ولم ادري ما وجه احتجاج السيد بهذا الحديث
 وليس فيه امر يقبل المتأولين. ولا رأي عن قبولهم. والناظر في
 كون لا ذكر لهم فيه. تصرح ولا مفهوم. **قال** ومنه قوله صلى
 الله عليه وسلم. من اخذ دينه عن افواه الرجال. ذهبت به الرجال.
 من يمين الى شمال. وكان من دين الله على اعظم رداله. تركنا الفقيه في خبر
 الفقيه ليدل. وبقي الباقي على الاصل. **اقول**. في الاحتجاج بهذا
 الحديث من الاسكالات الثلاثة عشر. الذي في الحديثين الاول والثاني
 وختمنا اسكالاتين بغية هاتين. **الاشكال الثالث عشر**. وذلك ان السيد ترك بعض الحديث

كما ينبغي

قول الله عليه

في

وهو قوله عليه السلام من اخذ دينه عن التفكير في الآلهة والتدبر في الشئ
 كالأول الذي دأبني ولم يزل ومن اخذ دينه عن افواه الرجال كالأول
 الذي كماله من بين الرجال وكان من دين الله على عظم رواته السيد
 ابو طالب في كتاب الامالي وهذا الحديث لا يدل على ما ذكره السيد لوجه
 اخبرنا ان في الحديث نصا صريحا في رد ووجه من اخذ دينه من افواه
 الرجال على وجه التقليد لهم وهذا يدل على ان المراد به ما لا يجوز فيه
 التقليد والذي لا يجوز فيه التقليد لا يعمل من المتأثر ولا من غير
 وانما يوجد فيه بالادلة القاطعة والبراهين الشاطعة فابن هذا
 مما نحن فيه **الثاني** انه قد ذكر عليه السلام ان المتدبر في شئ
 ثم دل الزاوي ولم يزل دينه فلا شك ان شئ عليه السلام مأخوذة
 من افواه الرجال المتوازيين منها والاخذ وكذا الفوائد الكريمة مأخوذة
 من افواه الرجال نزل على ان قوله من اخذ دينه من افواه الرجال مضموم
 مخصوص والمراد به من اخذ دينه من افواههم على وجه التقليد لهم
 من عند حجة كما بعد المجالين في العقائد بانخذ زيارتها عن شيوهم من عند
 حجة نعوته ولا عقلية ولا انارة من علم ويكون البديل على التخصيص
 ذكره للكتاب والسنة المأخوذ من افواه الرجال فلو لم يجله على هذا
 لكان طاهرا متناظرا لانه قد قصي لمن اخذ دينه عن افواه الرجال بعد
 ان قال قلنا متناظرا طاهرا وجب جملته على ما فيج **الاشكال الثاني عشر**
 ان الحديث حجة لنا على السيد وذلك لان قوله عليه السلام في الحديث ان
 من اخذ دينه عن التفهم للكتاب الله والتدبر في شئ رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عام لجميع منهما والمطنون اما الكتاب فالمعلوم من ثباته
 والمطنون اما السنة فالمعلوم من الناطق بها ومتاثيرها والمطنون من ارجاء
 المتأولين من جملة السنة المطنونة فدخلت في هذا الحديث ونحن نحقق
 من هذا الحديث ما دللنا عليه على خروجه وهو حديث الجوزي بالتحقق
 دون التاويل ويقي شيواهم على الاصل ويستلزم لهذا الوجه تدبيره
قال الثالث ان الاصل لا يقبل خبر الواحد لانه اذا لم يثبت
 ما لا يؤمن كونه خطأ واحدا لما لا يؤمن كونه كذا **قال** الرابع
 على قبول الغدول وبقي الكثرة والى شقان على الاصل **اقول**
 جواب هذا لا يخفى على من له ادنى معرفة بفهم العقلية راقدا في

انما هو الولى اخذ دينه
 عن الكتاب والسنة المأخوذ
 من افواه الرجال في

لمعلوم

المشاييل

المشاييل النظرية **ثاني** فان الافتراء على ما لم يؤمن كونه كذا
 متى كان مشهورا بطريقين من غير ان يحان او كان شرا ولا راجح
 وهذا شئ ليس بالمختلف فيه راجحا خلافا في التأويل الذي ضده راجح
 على كونه **ولا** خلاف ثبت اكثر العقل في حشون الرأى ان لم يكن في تركه
 مضرة فان كان في تركه مضرة مطنونة فهو واجب عقلا بل هو اجماع
 فعلي من الموافقة والمخالفة كما ياتي بيانه في بيان راجح **والجواب** من السيد انه الله
 كيف عقل عن هذا وهو عمدة المتكلمين في الجواب النظر حيث لم يدع المضرة المطنونة
 الآية ودفعها راجح وما لا يتم الواجب الا به فوجب كونه **وكيف** انى السيد
 مثل هذا الذي لا يزال يدبر شئ ويلقيه قلبه القلم ويدد هب السيد الامام ابو طالب عليه السلام
 وذلك ان العمل بحسن الواحد واجب عقلا **ون** راجح من راجح علمها السلام
 عن ثبوت العلما وحكى الخلاف فيه عن طائفة من الامامية وطائفة
 من البعديا به وقوم من الجوزي **ثم قال** والذي يدل على ما ذهب
 اليه الجمهور العقل والسمع وساق الادلة وجودها وقد ذهب الى هذا
 الشيخ ابو الحسن البصري **قال** المنقول بالله والذي يدل على صحة
 ما قد ساقنا من ان العقل يستحسنون بقولهم العقل على خبر الواحد اذا علمت
 ظنهم صدقه في جلب المنافع ودفع المضار **ومعلوم** ان السيد قد منع لهدى
 الجمهور **وهما** جلت مباحة الخبر **و** دفع مضارها **ولا** كما تعلم بقولنا
 وجوب تأويله من يد علامه **اذا** قال انا انهيهم اليكم على يد هذا العلامة
 وعلب على ظننا حصول ما ننته **وقد** خلت في ان الله يجب علمنا تأويله
 في الخاليين على سوى الى اجز كلامه عليه السلام **في** كتاب صفوة الاحاديث
واقول ان العمل بالخبر المطنون ضدته في العقل **فان** العمل بالخبر ما رآه
 معولا به بين العقل من راق في هذه المسئلة **وممن** حاكف ولو كان الخبر
 باطن ضدته في العقل لم خبر اخبر غيره الا بالضرورتايات التي لا يفيد
 الخبر بها **وانما** قلنا بغير ذلك لان الخبر بغير الضرورتايات ان كان غير
 عالم بما اخبر به **فنج** منه الاجتناب وان كان عالما فمع من صاحبه التصديق
 وان كان عالما **فمعا** فلا يبدى في الخبر الا ما يكاد يقضيه من تعريف الانسان
 لصاحبه **انه** عالم بهذه الصورة ذكر علمها المعاني انها قد تكون مقنونة
 للخبر كقول المسلم الذي صلى الله عليه وسلم **اشهد** انك رسول الله
 وهو المستحق بلازم فائدة الخبر **وهذا** القسم بل من السيد ايضا لا يكون الخبر

مخرج غير

الشيخ السيد

وجوب تأويله من يد علامه
 اذ قال انا انهيهم اليكم على يد هذا العلامة
 وعلب على ظننا حصول ما ننته

لأن موقلة من المحرمية تكون خيرا أم لا في العقل. وعلام الشبهة أن يكون في العقل
 بأن الحزن والاستحباب. فيجوز عقل. لو لا ذلك ورد الشرع بحجوان هذا وهذا
 قولك لا يتماشى ضعفا. فلم يزل العقل من المسلمين والمشركون
 والعلا شفعه والبراهمة. وجميع الجناس من اهل الملل والحقول والمداهيت
 والفرق. تطبق من اوله تحت الدنيا الى اخره. في اقطار الارض وجزائره
 العالم على حسن الحين والاستحباب. وطلب الاعلام. وتعلم العلوم من
 الاخذ فالمرء يمشي بالطلب في شغفه. ويعتمد على ما يراه من راهل
 الحروب يفتنون الغيوت. ويعلمون على ما يؤولون. ومن خاف على حاجيه
 بعث اليه النذير. ومن احتاج الى حاجة من صاخره وهو غائب
 ان سئل اليه الرسول كتب اليه الكتاب. وكذا في شائر النعمات
 من افعال الدين والاحياء. يبينه على الظن. وحسن العمل عليه. فالشاعر
 يركب البحار وتغرق في الاحطار. على طرق الرخ والسلافة. والراعي
 يجمل الاعمال الساقية. ويكذب به في اثار الارض. ويجا بطرما يطرح فيها
 من البذر على طين التمام. والبقا الى وقت الحصاد. والملك يجمعون الجود
 وينفقون الاموال في جمعها. على رجا الفتوح. لجود الطن من غير قطع
 وعمل الاجرة. يتجولون بنشاط الفعالة. والمجاهدة على طين القبول والسلامة
 في مستقبل العز. من الوقوع في المعاصي. المجهلة لتلك الاعمال. وطلبة العلم
 يشترعون في غيب الكتب. ودر شها على طين الفايضة وبلوغ الامل. وكذا في
 ما لا يخفى من جميع اجناس افعال العقلاء. لا اله الا الله على اطنانهم. على حسن العمل
 بالظن والاشك ان خبت المتاولين. فيعيد الظن عند من احازة وعند من
 منعه والقول بأنه فيجوز في العقل. اما تعسف شديد. واما من ربح
 عن التحقيق الى مكان بعيد. واعلم ان العالم من يزل الواضع. واضحا
 وامشك سحلا. وليس من يتكلف التشكيك في الواضحات. وايضا في
 المشكلات. بيان بهذا ان السيد قد ان يستدل بالعقل على استنباط
 قول المتاولين. فاكشف ان العقل يقتضي وجوب قبول المتاولين
 قال الله الله. الرابع. اما نحن على انه لا يقبل فاشق التفرع
 فان كان تكون العقلة لائمة بالكذب. واما ان يكون اها لائمة والاستحباب
 به لان قبول الشهادته والردا به. منصبت فيجوز. فلم الحلق احكاما شديدا
 بيل موها. فاي راحة اعظم منها والعلة هي هذه وهي موجودة في فائق

صحيح

صحيح

العلم
الراعي
والصالح

الشواهد

الشواهد مثلها في المصريح. لان معناه دليل. لو ان الله انكبت اليده. واما ان
 غلبنا بالكذب. واما ان الله يعاقب عليه. ويكون عند نفسه بطيحا لله تعالى
 وتعالى فيلزم من ان باب الملك الخا رجوع عن الاسلام ان يقبلوا وانهم
 مثل هيك النصاري. وعتاد اليهود. ومثل البراهمة فانهم ينجون من الكذب
 اشبه النجاة. وينتزع هون عنه اعظم النجاة. اقول لئلا يزع السيد من
 الاستدلال بالكتاب والسنة والمفهوم عطف عليه الاستدلال بالقياس
 ويؤدبه في ذلك اسكالات. الاشكال الاول ان القياس لا يفي
 الاستدلال به. في المسائل القطعية. الا مع القطع بانها النص المحرم للقياس
 اما المسائل الظنية فان عدم طق النص يكفي في جوب القياس. لكن السيد
 زعم ان هذا المسئلة قطعية. فيجب عليه البليد القاطع على عدم النص
الاشكال الثاني ان الاجتماع موجود على خلاف هذا القياس
 فلا يفي القياس مع وجود الاجتماع. وبين هاهنا غلق ابو طالب عليه السلام
 الاحتجاج بالقياس في هذا المسئلة. على عدم صحة الاجتماع. وشيئا في الفصل
 الثاني ثبوت الاجتماع. وانه لا طريق الى القطع باستقايه. والفرق بين هذا الاشكال
 وبين الاول ان هذا يمنع للقياس بوجود الاجتماع. وذلك من كون القياس تطفيا
 باختمال النقص. الاشكال الثالث لا يفي الاستدلال بالقياس
 في مسئلة قطعية مع وجود الظواهر. المحلف في صحة القياس معها الاشكال
الرابع اذا سلمنا صحة القياس. فلا يفي الاستدلال به في مسئلتنا هذه
 على جهة القطع مع احتمال تخصيص الظاهر من الجواب ان تكون العلة محضوثة
 في قول المتاولين انها البليد القاطع على المنع من ذلك الاشكال الخامس
 ان المحقق ليلك العلة محضوثة في قول المتاولين. وهو موجود على تقدير صحتها
 وتسلم غلبتها. كما شيا في بيانه في الفصل الثاني الاشكال السادس
 انه لا يفي الاجتهاد بالقياس في مسئلة قطعية مع احتمال المقادير من التمسك
 فيلزم بيان دليل قاطع على ان تقاغ الاحتمال الاشكال السابع ان
 المعلوم ان هذا القياس بعينه قياسي ظني. فانما ان قيا به السيد هذا اول
 ان نأزع فيه فعدا راضية وان لم يتار فيه فيما مضى التزليل على من خالف
 مثل هذا القياس الظني. الاشكال الثامن ان شروط الاحتجاج بال
 قياض عدم النصوص في الظواهر. وشرط معرفة ذلك بقا الطريق الى معرفة الشئ

العلم
الراعي
والصالح

دعوى
الحكمة
والعلم

دعوى
الحكمة
والعلم

دعوى
الحكمة
والعلم

والشيد قد شك في مكان ذلك. ومن شك في شيء لم يكنه الاشتيد لكل
ما هو نزع غلبه. **الاشكال الثاني** في الاحتجاج بالقياس
من حواضر المجتهدين. والشيد قد بقي الاحتجاج عن نفسه. وشك
في نفعه على الحق. **الاشكال الثالث** في احتجاج الشيد على ان
المضيق هو الغلة لعدم استحقاق المتارلين له. وليس في هذا حجة
فليس كل ما لا يشك في المتناول. بضيق ان يكون غلة. الا ترى ان المتناول
غلة الشيد وعند غيره. فمن يقول بذلك فلا يقال ان الغلة
في المتناول التي هي على الله عليه واله وسلم. والاشكال الرابع
في الاحتجاج بالقياس على ان الغلة لا يشك في ان الغلة لا يشك في ان الغلة
الله عليه وسلم. يشك في دليل ان المتناول لا يشك في الشفاعة
هذه كلام نازل جده. **الاشكال الخامس** في ان الغلة
غير هدية الغلة التي ذكرها الشيد. ان حجة من الغلة بها رهوطين
الصدق ومن وجود ما هو في الغلة لا يشك في الغلة بها. وبيان
في حجة ان الغلة به يحصل الكلام في امين. الا ان ذلك الشيد
ينقض ذلك بانه انما في امين. ومن بطن صدقة من المضيق
والبراهمة غير صحيحة. ولا قاذخ في الغلة بالظن. فان تخصيص الغلة
الشرعية جائز ما جاء في الاصوليين. ليس بينهم خلاف على التحقيق
في العبارة. **الاشكال السادس** في ان الغلة في القضاة. انه قتل غدي
عدوان. وهما الغلة بوجوب. في قتل الوالد لولده. وحلف الخصم
لان الوالد لا يقتل بولده. فما هنا اختلاف من يقول بتخصيص الغلة
وانها قد روجبت في الوالد. ولم توجر دليل خصمها. ومنهم من يقول
لا تكون تلك الغلة تيد. ويقول الغلة. القتل العمد. القتل من غير
الاب. وكذلك يقول الغلة هاهنا. الظن. ان قلنا بتخصيص الغلة وان
لم يقل به. قلت الغلة الظن. من غير المخرج. بالفتق. والحارج من الملة
وسهل ذلك الاشكال الذي ذكره الشيد بالمره. وقد علق الله سبحانه
وتعالى كثير من الاحكام الشرعية. حكم عن مطر ذلك لفظ في السفر
في امضاه. فان الغلة بالتحقيق ظاهرة في القرآن في قوله تعالى يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر. عقيب ذلك لفظ في السفر واليسر مع

الغلة

فيريد في الغلة

المريض

ان ذلك

ان ذلك لم يطره فمن وقع في اعظم من مشقه الشفر من الزناج. واهل
الاعمال الشافعه. واهل الجوع. والممكنه لم يخل له الفطر لمجد المشقه وكذلك
الفطر فانه ايج للمنازين تحفقا. ولا يباح للمريض مع انه اخرج
الى التوفيق. وقد اختلف الاصوليون في الغلة. بالهكم وجوبه غير
واحد من المحققين. فلا معنى للاحتجاج بما ذكره الشيد في سله نعم
انها تطفية. ومنع الخصم من المنازعة فيما يمثله هذا لا يرفع الخلاف
ولا يقتضي القطع. **الاشكال الثاني** في بيان الادلة على ان الغلة بطن الصدق
ان حجة الدليل على ذلك وجوه **الحجة الاولى**. قوله تعالى ان جاكم
فاسق ببناء. فتبينوا ان تصيبوا نواجا بها. نقول ان تصيبوا نواجا
بجهالة دليل على ان الغلة في التبيين خوف الخطأ. والزم في تحري
الاصابة والصدق. ولو كانت الغلة المضيق لقالت تصيبوا ان تقطوا انشا
بجهالة **الحجة الثانية**. قوله تعالى فان لم يكونا رجليين فجلد
وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تفل اخداها. واضح في الدلالة
على ان المزايا الصدق والخير فيه لا يرفع المناصب **الحجة الثالثة**
قوله تعالى راسخون في الدين. ولو كانت الغلة المناصب وتقطع
المؤمن لم حجة العدل في ذلك. في ذلك المصاحبة على اخذ بيان لك المزايا
قوة من الصدق. **الحجة الرابعة**. قوله تعالى شهداء بينكم اذا
خبر احداكم الموت حين الوصية اثنان عندكم. اعدل منكم واخراكم من
من عينكم. ان انتم ضربتم في الارض فاضا حكم مضيق الموت. وفي هذه
الاية وجهان. اخبرها ان الله تعالى شرع قبول الكفارة عند الحاجة اليهم
وهم لا يستحقون التظيم. ومنصب التكرمة والتجديد. وثانيهما ان الله
اخبر ببولهم بغلة الكفر. وبغلة الاهانة. على كلام الشيد وقد خصص الله
شجاعة الغلة هنا ما جاء ببولهم. وفي هذه جواز تخصيص الغلة الذي
انكره الشيد. **الحجة الخامسة**. قوله تعالى في هذه الآية ذلك
ادنى ان كانوا بالشهادة على وجهها. ادنى ان تزداد الماكان بعد
البيان. نقول ذلك ادنى تلبية ظاهرة. على ان المقصود قوة الظن
وما هو اقرب الى الصدق. **الحجة السادسة**. قوله تعالى ذلكم
اقسطا عند الله. واقوم للشهادة. وادنى ان تزدادوا اصل الاية

الاشكال

ع

وان كان في الكتابه نقد دخلت معها الشهادة بقوله واقوم بالشهادة **الحجة**
 الشارحة قوله صلى الله عليه وسلم لو يغطي الناس بدعواهم
 لادغى ناس الدنيا جالوا موالهم الجديت رواه البخاري ومسلم
 وغيرهم فدل على ان القصد الاحتراز من الكذب وفيه بيان حصيف
 الفقه لان شوك الله صلى الله عليه وسلم قد غلب هذا فلو لم
 يخص الله العقل لم يجب البينة على القدر ول الذين يميل على الظن ضد ثم
 على القول المختار في جوارز التقليل بالحكم **الحجة الثانية** ورث
 الشرح شاهد ودين والمبين فيما تهمه الخالف ولا يفتح فيها لمنصبه
 ابنته فقامت مقام شاهد اخر في قوة الظن لا في التعظيم وهذه شاهدة
 قوي على ان العقل قوة الظن **الحجة الثالثة** للملأمة العقلية
 التي ثبت بها العقل وبما لها ان اشتراط العبد الله عند الخبر والشهادة
 يفهم منه انه لا يرضى بزوج الى الخبر والشهادة من تخليجها الزاجع الى
 قوة الظن لا لا يرضى بزوج الى الخبر والشهادة من رافع مزار مناصها
 واظهار شقا من انبها لان رافع المناصب واظهار القضايل لو كان
 مقصودا لما اختص بوقت الحاجة الى الزوايات ولا تزجج عند المناجات
 والخصومات ولكان في الاعتماد والمخات وعند اجتماع الناس
 للطلوات وفي شايذ المقامات المشهودات **الحجة الرابعة**
 ان علمنا المذهب في جميع الامور والاعتبار ما ان الواعيلون في مسائل
 الشهادة والرواية بقوة الظن وضعفه في الاصول والفرق من غير
 نكير في ذلك وهذا يقتضي ترجيح التقليل بالظن ولندكن من ذلك
 مسائل يشبهه مما نض العلمانيها على التقليل بالظن **المسألة الاولى**
 انهم قالوا من ان من سمع الحديث من غير حجاب في رواية اول من
 سمعه من رواته حجاب ولا شكالة العقل في هذا قوة الظن لانه سمع
 من غير حجاب انك عند الله تعالى **المسألة الثانية**
 ان يكون احد الزاويين مثبتا والاخر نافيًا سمع ان المثبت ليس
 بانقل من الثاني **المسألة الثالثة** ان يكون احدهما عالم بالقرينة
 والاخر غير عالم بها وان كان عالما بما هو افضل منها لا يتعلق بالرواية
المسألة الرابعة ان يكون احد الروايتين لا يستجيب الرواية

لاوى

بالظن

بالمعنى فان روايته ان **المسألة الخامسة** ان يكون احد الزاويين
 اكثر ذكرا وفطنة فانه ان حج من ليس كذلك فان الظن لطيفه اقوى
 وامثال هذه المسائل مما لا يحصى كثرة وهو المذكور في كتب الاصول
 في الترجيح بين المختار فلا يظن بقله من مواضع **المسألة السادسة**
 قالوا لعلنا لا ينج ان يشهد الشاهد لنفسه وكذلك الحاكم لا يحل لنفسه
 ان كان عبد لا مريضًا ورثًا تقيًا وعقله بقله الظن المستفاد من
 العبد الله لقوة الباعى الطبيعى الى ذلك عند الحاجة والقومة ومجته
 القلب وغيبا الخائيد ومسرة الضيق من البواعى الطبيعية
 المصغفة لظن الحديت ولا يبقا معها الا ظن ضعيف لا يفتح الاعتماد
 عليه في الحقوق وهذه البواعى وان لم تكن مستمرة دأمة فاما
 كثير ما تفرض وقد تفلك بالعقل لشدة دفعها لا بد رايها الا
 ترى ان قوله عليه السلام لو يغطي الناس بدعواهم لادغى ناس
 الدنيا جالوا موالهم ولكن البينة على المدعي فقلل شروعه البينة
 بخوف ان يدعى من ليس بعبدى ما ليس له نوكب في حق العبدى وفي حق
 غيره خوفا من الوقوع في تلك الصورة ولما كانت عليه البواعى
 الطبيعية قوته في شهادته الانسان لنفسه اجمع اهل العقل على المنع من
 ذلك **المسألة السابعة** شهادة الوالد لا ولادة وشهادة الولد
 لا بايهم واجبا اذ هم وهي مرتبة اضعف من المرتبة الاولى وقد
 اختلف العلماء فيها ولم يجمعوا على بطلانها كشهادة الانسان لنفسه
 لان حجة نفسه اقوى وان توهم بعض الناس ان حجة لا ولادة
 اقوى فهو خيال كاذب يتكشف بطلانه وقبحه لشدة ايدى القاطنة
 ولهذا احتج الله تعالى ان الناس يوردون يوم القيمة ان يقدوا
 انفسهم من العدايات باولادهم واهليهم ولما كان حجتهم لانسان
 لا ولادة وراية اضعف من حجة نفسه اختلف العلماء فيها فقال
 بعضهم هي تهمه شديدة وقد تحمل على الباطل عند فورة الغضب
 والقضية في الخصومات وشدة المنازعة في الحكومات وخوف
 على القرين وشدة الخائيدين فادجيت الشك فوجب طردوها
 فيما شاعلى شهادة الثقة على عذوقه نائها غير بقوله مع عبد الله لجل التهمة

الشاهد

وحكم لنفسه

سواء
الاولى

الجمهور لأن وازع الجحاش من الناس. وخوف القات. وخت المجده. وان عظم قائم
لا يقوم مقام خوف الله تعالى. ووازع الشرع. لان ذلك ضعف في ما حقق
ويطعن ضاحية. انه لا يكتسب للتائب والوازع الاخر. ويتوكل على الله
تعالى مستوفى الباطن. والظاهر فلهذا شد الخلاف في هذه المسئلة
وضعت قوله. **المسئلة الخاديه والعشرون** قال العلماء يصح
اقتران المراء على نفسه. لئلا زال التهمة. بل هو اقوى من الشهادة ولو انما شهادة
بما عده دول. لان وازعه عن الكذب على نفسه. فيما يصح به طبعي. ووازع
الشهود شرعي. والطبعي اقوى من الشرعي. ولهذا قدم عليه حيث
يتقار صان في شهادته لنفسه. وعلى غيره. وجوز ذلك **المسئلة الثامنة**
والعشرون. اذا اقر العبد بما يوجب الحد والقصاص صح اقترانه
وان كان فيه مضرة. على شتيده. لان فيه مضرة على نفسه فتقوى الظن
لصدقه ثقة مقام به للعلم. ومنهم من قال لا يقبل لاجل مضرة السيد
اما لو اقر بما فيه مضرة على السيد. وليس فيه مضرة على نفسه لم يقبل
نظرا لضعفه الظن وثقة التهمة. **المسئلة الثالثة والعشرون**
اقر ان الزاهر بان الرهن ملك للغير. واقر ان المحرم عليه الفلكن
بتعين من اعيان ماله لغيره غرم ماله. اختلفوا في صحة لاجل قوة الظن
وضعوه. **المسئلة الرابعة والعشرون** لو شهد شاهد على
بيع يوم الحد. وشهد الشاهد الثاني. على ذلك البيع يوم الاثنين
فقد اختلفوا في قبولها لضعف الظن مع كمال نصيب الشهاده وزدتها
بقوي في القتل والتلاب. لتعدد زحل الشاهدين على تكرار ذلك.
خلاص البيع فانه يحتمل التكرار. وفيما لا يحتمل التكرار الظاهر كذا
او شاهد احدهما في تأدية الشهادة بالظن نضعف. **قبوله**
المسئلة الخامسة والعشرون لما كان الظن المستفاد
من خبر عن الواقعة عن جماعة. او مشاهدة اقوى من الظن
المستفاد من خبر عنه لم يقبل شهادة الفرع. لا عند تفقد الشهود
الاصل. وعند المسئلة في حضورهم **المسئلة السادسة والعشرون**
لما كان المنكر لا شهادة عليه لم يكتف بالامتنان. وهو انه لا حق عليه.
وذلك انه مكن تاكيد. الظن المستفاد من الاستصحاب بالبين
فتعين العبد من القوي. الى الاقوى **المسئلة السابعة والعشرون**

تقديم البينة

تقديم البينة المشته. على التاميه لاجل قوة الظن. **المسئلة الثامنة والعشرون**
اذا اتفقت البينات بطل الحكم على تولي. وذلك لبطلان الظن فصح
المسائل. واضعافها. بما في كتب الفرع. والاضول بما تدركه. العلماء
قدما وحديثا في جميع الامصار. ومن جميع المذاهب متايد. انهم
ان الغلة في اشتراط العدا. في الشاهد. والراوي الحاكم هو الظن. ولهذا
لا يشترط العدا له حيث يكون الداعي طبيعيا. كما لمقر على نفسه وقد خفض
العلم كما هو شأن كثير من الغل. الشرعية بخلاف الغل العقلي.
اذا عرفت هذه الشهرة العظيمة. في التخليط بالظن. فاعلم ان التخليط
بالمصيب الذي ذهب اليه السيد. وثقاه على هدى على العكس من ذلك
في عدم الشهرة. وذلك ذكر العلماء. ونفى عنهم عليه فعد ذلك السيد
من هذا المستفيض. المشهور. الى ذلك التاخر. المعقود مما لا يصح.
مثله ان المسئلة قطعية. وسنخ على مخالفته بذلك. **قال**
ولا ان المحيرة. والمرجيه. لا يثبت دعوى من الحديث وغيره من المعاني
اشا المرجية فعندهم. انهم مومنون. وان الله لا يدخل التاخر من في قلبه
مثقال خبثه من خير ذي. من ايمان. وان رانا وان شوق. وان تتل والكذب
احق من ذلك. **اقول**. الجواب على السيد في هدى من وجوه.
الوجه الاول. ان تلك السيد انهم لا يثبت دعوى عن الكذب
غيره من المعاني مباهته عظيمة. وانكاره للضرة فان كلاما
الشاهدين عزت منهم بالعبادة العظيمة. والمخاطبة الشديدة على ما
يقدر الله واجب. والمعلوم بالضررة لكل فرقة من فرق الاسلام.
ان في المرجية مما ذكره اربعة القومون الليل وخيونه بالتلاوة.
تتمون بالبطا العظيم. من خوف العذاب الاليم. ويحتاجون من التواكل
على ما هو شوق من المفروضات. باضعاف مضاعفة ويتركون المعاني
والحرمان. فقوله السيد انهم يثبتون الكذب وشاير المعاني
غير صحيحة. بالضررة. لا أنهم اما ان يدعي ان تكاليم المعاني
شاهدا لا بصارت. تدرك مباهته. واما ان يدعي ان فعل الطاعة
واجبات المفضية غير مقدرة. انهم لبطلان الداعي وانما الضارفات
تلك غير صحيحة. ولا سيما عند ذلك. لو قدرنا بطلان الداعي والتفاد
الضارفات لكثرة عين باطل كما شيان. واما ان يدعي ان فعل الطاعة

واقام الله كتابه الاسلام الحنيفة واجتنب الكتابين المشركين والمنافقين
له شريعة في خبر واحد من اخبار الله تعالى من عليه فيه العوالم
والخصومات منع تقوية عند اعتقاده ان الله صادق ولا خلاف الوعد
ولا الوعيد **الوجه الثاني** اعلم ان الخليل على الحفظ على
الخيرات والمجاورة للمكر وهاتين ليس بجزء اعتقاد ان الله تعالى على
التب ولا يكلم لم يكن العدل من اعتقاد ان الله لا يعجز كثير الامانة
ولا قال اخذ من اهل الاسلام ان هذا حقيقة العدل في الشرح وانما
النايل على العدل الى شرف في النفوس وحيث في القلوب من سائر
المعظم ينجي النعم بالمعاشي والهدى في ان اكثر الخلق يحفظ على الخير
وتجانبه للمشر كثرهم خيما من الله وتغلبوا واجلالا له واما بجزء
الاعتقاد فهو واجبة لا يرد ولا ينقص ولهذا احد الوجوه مختلفة
من ان اعتقادهم واحد ولكن تفاضلها في شرف النفوس والنفوس
دانة المعاشي ومدة الفواحش واحتلوا في شدة الحياة من تلك
الملوك ورتب الارباب وتباينت منزلاتهم في التواضع والجلال لم يرد
الخير وهو على سائر عديدين ولهذه فان اقرب الخلق الى الله اخوهم منه
ولذلك استند خوف الانبياء والوصياء وكانوا انفس الخلق الى الطاعات
وقد كثرت من الصالحين لا يرد ان يعبد الله خوفا من العذاب ولا رغبة
في الثواب وانما يعبد الله اجلالا ويطيعه تعظيما وكذا قال المفسر له
لا تفرح لعباده بقصد دفع العقاب وتطلب الثواب فكيف يقال من لم يخف
قال الزراري وارتكب الجور هذه كلام من لم يتامل فقد علمت بالضرورة
ان في المرجية عبادة اخا شيعي وذهبا طائفيين مشفقين خريفا كسين
صالحين قايدين وكثيرين متنا اذا نظرت احسن منهم في الحق الى الارض
القيدية ولله الحمد وذلك لان من ضل على مشاق الطاعات
وتوكل الشهوات من غير خوف العذاب فهو شريك النفس خريفا
الطبيعة غير بن الله عظيم المروق كثير الالفه من دابة المعاشي
شديد الخيما من الله تعالى ومن لا يقوم الى الطاعة حتى يخاف الخلود في
النار ولو كان الى بحر الدنيا من الله تعالى والجلال له ومن لا يقوم
الى الطاعة والقيام بحقه لم يرفع الى ذلك الاشيا ولا هم به ابدا

واجتناب المعصية فقد وثق لهم ممكن وقوعه منهم في العقل والشرع فامتنعوا
بطعه بانهم فعلوا احب الحارين وهلا قال انهم يفعلون الطاعة ويتركون
المعصية لان ذلك مقدور لهم ولهم اليه اعظم الدواعي من المناسك
في مراتب الاحزاه والتفرص للفتيات من يعقدون الله ارحم الراحمين
واكرم الاكرم ومن المالك لخير الدارين وقد قرأ السيد انه لا يجوز
للافتات ان يخرجن من بحق ان الله كلف اخيرا عن جميع المرجية
بان كتاب الكذب وعينه من المعاشي لجزء الجراف من غير دليل
تدلي على ذلك لا من العقل ولا من الشرح وليس يجوز مثل هذا الكلام
في الفتات المضحين الانبياء شوهب من معاصيهم بلبس لكان يقول
في قاطع الصلوة انه يشرب الخمر ولا في شارب الخمر انه يشرب ولا
في الزاني انه يشرب ولا في الشارب انه يقتل النفس فكيف قلت
نعم اني ولم يعرف منه الا هذه المعصية انه يفعل غير هاتين
المعاشي التي يعتقد تحريمها وهلا قلت ان قوله هذا يضرع
الظن لا يندبه وصعب الظن لا حنانه للمعاشي كما يقول العقل
فان قلت انما ثبت بهذا مناشات التصريح منهم قلت
ليس كلامنا مناشات التصريح على انه لا يجوز الترجم الغيب على مناشات
التصريح ولا حقائق التصريح **والفرد** ان السيد ابداه الله قال
في البراهمة مع ان كان هم للنبوات وما جانت به الشر ابع من عذاب النار
في حق الكفارة والفتات انهم يتجزون عن الكذب اشدة الخصال فيستحقون
عنه اشد التذرة مع ان كان هم لعذاب النار بالمره بل مع كذبهم جميع
الزئيل والانبيا وانكارهم جميع ما جاز ايم مما خالف العقول
من ايلام الحيوان في النبي والاحزاه فكيف اخبر عنهم بانهم في غاية
التحريم من الكذب واما المرجية منع تصديقهم للانبياء عليهم السلام
وخوفهم من الموت على الكفر الذي لا يعجزون انما هم للعذاب الاخرى
نقطع السيد بانهم يكذبون ويتركون شارب المعاشي ولم يكن
العبدول عن هذه القبره الى ما هو اقرب منها الى الضيق والى ما
يكفيه من جودهم بل تغذي الطيور في العلوا وكما في الحديث في التقدي
حتى فضل البراهم المضحين بتكذيب الله وتسلو القاطنين
ببطلان العذاب القاصين بتقبيحهم على من بان الله ومليكه وتسلو

لا يكره

فهذه طبيعة شزار القبيد وخشاش النفوس. ولهم في
والقبيد لا يزدقه الا القضاة. وان كثيرا من الصالحين المتوسطين دعه
عندك الا لا يزد. لو يعلم ان الله قد غفر له كل ذنب وركبته يكثر المعصية منه
ولا يرضاه الله ولا ياذنه له بها. ثم يفعله لوان يرد عنه. وقدره
ردي في الخيوط نعم القبيد ضيقت لونه يفت الله لم يغفره بل هذا حال
كثير من المحبين للخلقين فيما بينهم. وفي ذلك يقول شاعرهم
أهالك اجلا له ومايك قدرة علي ولكن مل غير خبير بها
فذلك معلوم فيما بين المتحابين من المخلوقين. والذين امنوا الشدة حثا لله
الوجه الثالث ان يقول ما التبت في تخصصك المزيه. بالذكر
دون شارب. هل اليدع. فان كنت انا ذكرا منهم لا جلد عنهم فقد شئت لهم
فيما كثر من الخوارج. وشارب فزت الضلال. وان كنت انا ذكرا منهم لا هم
خوارج. ان اهل المعاصي. من اهل الاسلام يدخلون الجنة بل يقطعون
على ذلك فيما مات على الاسلام. فلا شك ان قولهم بغيره ولكن المستبد
تصد انما بغيره ضايت عنه عن الطاعة. وما اعجبه الى المعصية حيث لا يظن
في من اعتقد كما انه ياتي بواجب. ولا يزد عنه عن قبيح. وقد علقه المستبد
في ذلك فان في جميع القرب قد شارت المزيه. في ما هو مثل قولهم في تقليد
التوبة. بغير يكبت المعاصي ثمة بالتوبة. كما ان المزيه يعتقده الله يغفرها
فلا تزد بينهما في البراءة. والضاريف. وان كان المزيه مستبدا. وذكر ان كل
واحد منهما يعتقده ان الله يغفر الذنب. ويجوز ان الله من اهل التاك والخلود
فيها. وانما اختلفا في كيفية الغفر. وسببها. فالوغيدي يقول ان الله
يغفر بالتوبة على سبيل الوجوب اليه عليه. والمزيه يقول ان الله
يغفرها بالاسلام على سبيل التفضل منه. وانما قلنا ان كل واحد منهما
يجوز ان الله من اهل التاك. فلان المزيه يجوز ان يموت على غير الاسلام. كما ان
الوغيدي يجوز ان يموت على غير التوبة. بل على غير الاسلام. بل هو اشد
من المزيه في ذلك. لا انه يعتقده انه يجب على الله قبوله التوبة. والمزيه
لا يعتقده وجوب التقوى. لان الوغيدي يعتقده انه يجب على الله تيقنه
المعاصي بغد المعصية. حتى يتمكن من التوبة. وهو قولك الى علي. والي
القسم لا انه قد كافه بالتوبة. والتكليف لا يجنس. الا مع القليل والشيخ
ابو القاسم يقول ان الاصل. واجب على الله. فاذا اصاب القبيد مؤبدا

الوجه الرابع ان الله يغفر الذنب ويجوز ان الله من اهل التاك والخلود فيها. وانما اختلفا في كيفية الغفر. وسببها. فالوغيدي يقول ان الله يغفر بالتوبة على سبيل الوجوب اليه عليه. والمزيه يقول ان الله يغفرها بالاسلام على سبيل التفضل منه. وانما قلنا ان كل واحد منهما يجوز ان الله من اهل التاك. فلان المزيه يجوز ان يموت على غير الاسلام. كما ان الوغيدي يجوز ان يموت على غير التوبة. بل على غير الاسلام. بل هو اشد من المزيه في ذلك. لا انه يعتقده انه يجب على الله قبوله التوبة. والمزيه لا يعتقده وجوب التقوى. لان الوغيدي يعتقده انه يجب على الله تيقنه المعاصي بغد المعصية. حتى يتمكن من التوبة. وهو قولك الى علي. والي القسم لا انه قد كافه بالتوبة. والتكليف لا يجنس. الا مع القليل والشيخ ابو القاسم يقول ان الاصل. واجب على الله. فاذا اصاب القبيد مؤبدا

وعلم ان الله. انه يعود الى الكفر. او الفسق. لم يجد ان يبقية فهو له اسد
اما ثاين المزيه. فانه يلد من قوله اي القسم ان من مصلحه وقت
يقلم الله ثبات فيه. جميع ما كلفه الله تعالى. فليعلم انه من اهل الجنة. فانه
يقنع من الله تعالى ان ييسره على خاله مستحق عليها العقوبة. وهذا اعظم من
من هب المزيه. لا انه يودي الى الاماكن من العقاب على جبه القطع.
والمزيه لا يثبتون ذلك للجورهم. ان يموتوا الكفار فيقتلوا
بذنب الكفر. الذي لا يفتقر له قوله تعالى. ثم كان غايبة الناس انما
الشوا ان كذا بوايات الله. على اخذ التفسيرين. والاحتمالين والثاني
الحسن. عن علي بن السلام. ان غايبة التوبة له امارة. فوقع
عليها قبل في افة الشيطان. فقال انثاها. قبل ان تفضحك فقتلها. ثم
انقضت فاخذوه في الشيطان. فقال اشحذ لي شجدة واجده والحيك
فستجده فتزل في ذلك فهو له كمثل الشيطان اذا قال للانسان الكفر
الايه قال الحاكم ضحيح الاستاد. والمزيه يقول المعاصي يزيد الكفر
والبشر في مدتهم. ان للتائبين لجهل الخوارج. كيف المظهر فلو
كان السبب في الغصيات هو ذنبه الدواعي. وكثرة الضواريف عنها
ما كانت فزته. من فزت الاسلام. الا وهو مجز وحه في القبيد الله غير
مقبوله في الشهادة. والردايه. والحال القبيد. من اعتقده ان الله
تعالى لا يقبل التوبة. ولا يقبل الغفره. ولا يغفر الخطية لان المعتقد
لهذه العقيدة. ابغض الناس عن المعاصي. ولكن ليس الامر كذلك
فقد بينا الوجه الاول. ان وجود الطاعة. ليس بحسب الاعتقاد
انما هو حسب كرم النفوس. وشوق الطاعة. ولهذي اختلف
الكفار المضخون. في التلظ بالزدايل. والصبر على المحارم
والفضائل. مع انكارهم الجميع للمقادير. الاخرى. فانه كان فيهم
من يتخذ من مشاق سكارم الاخلاق والمغزوف ما يقوم في المشقة
مقام حل. واجبات الشريعة. وكذا لا يؤاخذون المذام. وان كانت
شبهية. محبوبه. ولهذي قال

ولهذي قال ان اعطيت بطنة شولة. وقم تحت ناله ستهي الدم احقا
ولهذي كان فيهم السبب. والمشود على. قد نفاصلهم في الفير على الكاره
واحتمال مشاق المحارم. ولهذي قال

الاعتقاد في تفسير الشريعة في قوله تعالى حكايه عن المنافقين في غيرهم له بانه
اذن قال الشريعة اي تصديق كليا شنيع وقيل قوله كل احد وقال
في قوله تعالى قل اذن خير لكم اي نعم هو اذن ولكن نعم الاذن في قوله
في تفسير كونه حين اذن الله بصدق بالله وقيل من المؤمنين المخلصين
القول له ومن جهة من امن منكم اي اظهروا الايمان منكم ايها المنافقين
يقول ايمانكم الظاهر ولا يكشف اسراركم فهو اذن كما قلتم لكنه
اذن خير لا اذن شر نسلم لهم الله اذن لكنه شر به هو مدح
الشر فلم يكن خيرا شولا الله صلى الله عليه وسلم وخسر
خلقه ورحمته الشيم بالحسنه وخيرا لا خير اهل به واصحابه على الكذب
عليه والحقوق له والتشاهل في طاعته وكذا يك كل خليم مع
اصحابه وقزايه وحيث انه فمن اين للشريعة ان المراجعة لما اعتقدوا
ان الله لا يغفر لاهل الاسلام كونهما وابتغوا خيرا عظيم ومن جهة
لهم واستغنى عنهم فقد استغنى الله والهمكوا في مفاضل الله
وصاروا اهل الكذب على الله وشوليه ولقد نزلت من الضالين
من يرد اذ غلا ونشاطا على الرجاء وتبردا اذ نفورا على الخوف وهدى
مخوفا عند اهل التوق والشدة وان في ذلك
لها بوجهك نور يستضيء به ومن ايدى في اعتقادها خادي
لها الخاديت من ذكر ان تشعلها عن المتام وتلهيها عن الزادي
الوجه الثاني ان اعتقادهم لو كان خايلا لهم على
الكذب لكانهم على ترك الصلوة والصوم والحج وشاير الواجبات
التي ثبت انهم يتطوعون عليها اشق من الصدق في الزوايه بل ليس في
الصدق مشقة في كثير من الاحوال وكذا لو كانت اعتقادهم خيلا
على الكذب لكانهم على ما هو اشر منه الى النفوس وعلى ما هم اخرج
اليه من القباح من اكل الحرام او الزنا والاشغال بالمعاصي
والملاهي وشاير المحرمات فانها اشر من الكذب بل الكذب
غير شري في نفسه ولا طيب في ذاته فالذي يحملهم على شاق الطاعات
الواجبات والمندوبات وكنيز من الواجبات في غلو المراتبه والذي يحملهم على
ترك الشهوات المحرمات والملذذات يحملهم على ترك الكذب

يوصي

العمدة

الوجه الثالث في قوله المشقة شدة الشكر لكم الجود بغيره والامداد تشاك
وقالت العرب في امثالها تجوع الحرة ولا تأكل بشدتها وقالت
هذه لرسول الله صلى الله عليه وسلم اوترب الحرة ومن ثم قال
عليه السلام خيركم في الجاهلية خيركم في الاسلام **الوجه الرابع**
انه لم يرد في الشريعة ان القبول من اعتقاد ان الله لا يغفر لاهل التوحيد
بشقة كونه من جهة من غير تكذيب للوعيد ولكن لما ورد في
الشمع بمظاهره ذلك يقال بذلك على شيد الايمان بالشمع
من غير جرة على المفاضل فلم يرد نص في كتاب الله تعالى ولا
في شيم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان من خاف على الواجبات
واجنب المحرمات وعزف بالصدق والامانة فانه لا يعتد ان
الله لا يغفر لاهل التوحيد لشبهة اعتقادها في ذلك فانها تترد شهادته
ولا تقبل دوائيه **الوجه الخامس** ان جرة اعتقاد ان الله
تفضل بالمعونة للتوب من غير ان يجب عليه ذلك بالتوبة
وتكفر الضعفاء ليس مما يبدل على كذب من اعتقاد ذلك ولوران
غيبه من غيب الخلقين اعتقد في شيدته الله في غاية الكرم
والجلم والمساخنة من غير وجوب عليه لم يبدل على ذلك على ان
جميع ما رى عن شيدته فانه كذب وجميع ما مر به من شيدته
فانه يقضي فيه بل قد يكون هذا الغيب في غاية الاجلال له والطاغة
مع اعتقاده لخلقه وكرمه رغبة منه في محبة مستدرة واستحلالا
لخيراته وبجته منه لشيدته وشكر الله على نعمائه وكذا قد عمل
الثاني مع اخوانهم واهل الجلم والكرم من اقايتهم فلم يكن تركه
الاحتف وغشيه بكد بون عليه ويقفون رجة لاجل خليه ولوه
كان لاخذ ما صدقون في غاية الجلم والكرم حيث يعرف الله لا يواخذنا
لم يكذب عليه ويعفد وجعل ذلك غادة مستحرة بل قد يرد
خلية وكرمه رغبة في طاعته وريادة في محبته وكم من مهيب
يعطي وكم من عتوبته لاجل بوعيه ومناوي اخلاقه وكم من خليم
يطاع ويمثل امره وثقنى الارواح والاموال في طاعته ومداك
رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهل هدية الصفه الشريفة
بل هو الذي بلغ على من ايتها واختص باقضى مآثرها وهو صفته
في التوراة والفرقان قال الله تعالى انك لعلى خلق عظيم

على الله عز وجل شؤله الذي ليس يستقيم في حلة الشهوات مع الله من اعظم
المقنيات واعظم المحرمات ولو كانت قوله الشريد صحفا لربنا هم
يفطرون الصلوات ويذنبون المحرمات قلنا ربنا هم على العكس
من ذلك وثقنا بصدقهم وثبتنا بقوله قولهم **الوجه السابع**
انما قد يتبين ان الصالحين منهم يحا فون الموت على الكفر ويحانون من
شوم المقاضي المعقولة في الاخرة ان تكون سببا في الدين للذنب
الذي لا يحقر وهو ذنب الكفر كما قال تعالى ثم كان ثاقبه الذين
استاءوا والشواي ان كذبوا بايات الله وكانوا يباشرون ذنوبهم وشكوا في
احاديث القدر غمونا والقدر عند الحائمه خصوصاً ما يوجب خوف
المؤمن لما يكسر في الضمير ان شؤله الله صلى الله عليه وسلم
كان يقول يا قلب القلب ثبت قلبي على دينك فقالوا والحائفات
عليها يا شؤله الله فذكر الخوف من ذلك وفي كتاب الله تعالى
من ذلك وما تدبري نفسن ما ذا تكتب عدا وهي معنى اخذت القلب
عند الحائمه في قلق عظيم واستغاثت شديداً وشغل شاعل عن الكذب
على رسول الله قد كادت قلوبهم تقطع من خوف العذاب ان عذاب
ن من غير ما موت فمهم ابدلوا بغير ذنوب في التفرغ الى الله ربنا
وعبد به المطيعين من الرتبة في الهدى والاطراف المتربة الشايعة
الى خائمه الحيز والموت على الاسلام مع الرتبة العظيمة في نيل المراتب
الشريفة في دار الكرامة **الوجه الثامن** ان الملك والامناء
قد امنوا من الموت على الكفر الذي يخافه المرجيه وهم مع ذلك اخوف
الحق بيبه فدل ذلك ان الحق لله ليس موقفاً على طعن الخائف ان الله
يعيد به في الاخرة ولا على خوفه ليدرك وقد قال تعالى في الملك علمهم
السلام يحا فون ربهم من نورهم وقال وهم من خشيتهم سيفقوناه
الوجه التاسع ان نقول البديهي الى الصديق في الخوف
خاصه اكثر والقوا من الكذب فيه اكثر فقدرنا ايها الفساق
المضجرين يعني فخر احد هم ولم يكذب بيبه على النبي صلى الله عليه وسلم
وتقوى من وجود البديهي الغالب لوارغ الشرع المناجي لاثبات الحيا
من الله تعالى نأد في الوقوع في الرمان نأد في الوقوع في الاشكال
والسادس غير مقتضى بل ليل الله من جوح هو الصديق راجح وتقديم المراج

والموت على الكفر الذي يخافه المرجيه وهم مع ذلك اخوف الحق بيبه فدل ذلك ان الحق لله ليس موقفاً على طعن الخائف ان الله يعيد به في الاخرة ولا على خوفه ليدرك وقد قال تعالى في الملك علمهم السلام يحا فون ربهم من نورهم وقال وهم من خشيتهم سيفقوناه

على الجوده

على المذبح **الوجه العاشر** والمشاواه سلباً على خلاف المعقول ولا موجب لتزك دليل المعقول
من المتكول **الوجه الحادي عشر** لم يثبت لو كانت اعتقادهم ان الله يغفر
خاملاً على المعصية طبقاً لوجب ان يكون اعتقاد ان الله يغفر من لم يثبت
موجباً لتزك المعاصي نطقاً كما في العهد الله فيكون من اعتقاد ان الله
لا يغفر الا بالتوبة فهو عبد لا يحتاج الى تعذيب ولا خيرة ومن اعتقد
ان الله يغفر من ذنوبه فهو مجروح من غير مجروح ولا خيرة
بل مجروح واعتقاد هذا ثبت لذلك العهد الله ولهذي الجرح فكما ان ذلك
لا يوجب التعذيب به في الوعيد الغاصبي هو الذي وجود الذنب منه
اقبح واكثر ان عليه الجرح اضلح ولذا لم يثبت
واعظم من ابي الان جاذباً وغدياً اضراً على الكسائر
هذي بالنظر الى شدة جزيته وغيم النفاق الى المعصية والافق اضلح
اعتقاداً واقوم مدهياً وتحقيق هذي ان وجود البديهي من الفريدين
لا تكفي في الفعل الا مع عدم الضاريف الزاج وكذلك العكس هذي
هو الفقه في وجود الطاعة والمقصية من المراجعي الوعدي مع القول
بالاختيار والاحتياط فان الفريدين يتفقون على وجود الفقه في الفعل
عند حجات البديهي واما اختلافوا في كون ذلك الوجود على جهة اختيار
والاستمارة على جهة الاضطرار والاحتياط فادان كان كذلك فمن ان
غلب على الظن ان رب غبتهم في الشهوات الفاجلة اعظم من رب غبتهم في
الترجات الرفيعة عند الله ولا شئنا في الصدق الذي لا مشقة فيه
فان قلنا وما البديهي الذي يمكن ان يدعوا المرجيه الى نيل الطاعة
وتزك المعصية فليس امور كثيرة بل انهم يقتضون ان
الواجبات بما يحبه الله ويأمر به ويستحق العقاب لتزك والشواي
بفعله والمحرمات مما يكرهه الله وينهى عنه ويسحق العقاب بفعله
ونائبها انهم يجوزون العقاب في البديهي على المعاصي بالامر من رضى
الانزاف وشايبه البلاوى ونال الله ما ذكرناه من خوفهم ان تكون
المقاضي سبباً للوقوع في ذنب الكفر الذي لا يغفر ربنا يغفر المائنة
في علو المراتب الخائفة للوعيد على النوازل وخامسة اجل الله تعالى
وعظمه والحياتية وقد ذكرنا بعض هذا في الوجه والامنا اعدنا هذا في
في البيان **الوجه الحادي عشر** ان الارز جالبين بكفر ولا ينسحق

وكم كذا لا يصح الجرح به كما
فكما اننا نجد في الوعيد
عاصياً وكذا كذا في الرحمة
مطعناً بل الوعيد في

عند أهل المذهب نص عليه القاضي شرف الدين في ذكره والحاكم في شرح القيون
وذلك كسقي ذلك القاضي العلامة عبد الله بن حسن البزاز في تعليقه
على الخلاصة وغيرهم بما شايء وقد ثبت ان المبتدع بما لا ينضم كقوله
ولا فتننا مقبول الشهاده نص عليه في التبع واستأن الى الاتفاق عليه
وشايء الدليل على ما ذكره القاضي شرف الدين في التبع من عدم تكفيرهم
وتفسيخهم في المسئلة الثانية ان شاء الله تعالى وقال الشيخ بحان
المعتزلي في كتابه المحتج في الكلام في التكفير في المسئلة الشارفة من
ذلك ما لفظه بكفر شيوخنا المرجح لا يتم بواقفونهم في صبح فواقد السلام
لكنهم قالوا غنى الله بآيات الوعيد الكفرة دون بعض الفسقه والتخويف
دون التحقيق والله ليس بكفر **المراد** وفي الحديث الصحيح المتفق
على صحته عندنا انه ان المليك عليهم السلام احتجوا في الذي
تتل تستغفرون تسعين ثم سأل غابا اهل له توبه فقال لا توبه له
فقتله ثم سأل غابا مرة بالتوبه والهجرة عن ان حبه فادركه الموت
في طريقه الى الهجرة الحديث وفيه انه وقع بين مملكه الرحمة والعداب
بحرنا وقع بين الوعيدية واهل الزنا وهو يدل على حجة الفريقين ان
شاء الله تعالى وهذا احد عشر رجلا تختص المرجح وتحقيق الدلالة
على قبولهم بآي في الفضل الثاني ان شاء الله تعالى عند الكلام على قول المتأولين
قال راقا المجزئة فعندهم ان الله تعالى جاز ان يعاقب المطيع
وان يثبت القاضي فلا طاعة في الطاعة وايضا فعندهم ان انما لهم من الله تعالى
فالا ثابته عليها والعقاب لا معنى له فان قالوا هذا من جهة العقل لكن قد
ورد التبع باثمة بدخل المطيع الجنة والقاضي الثاني الا من قال منهم
بالا رجا قلت ان الله انما وعده ذلك مقرونا بامشيته لقوله تعالى يعجزون
يشاء ويعذب من يشاء وهم لا يعلمون من الذي يشاء الله ان يعجزونهم
اقول الجواب على هدى من وجوه **الوجه الاول** ان
النبي نزل في كون هذا من هبهم لا الله نزل اليهم انهم يعتقدون ذلك
والمعلوم من هبهم ضررهم انهم لا يعتقدونه ولم يقل احد من جمع
التفكه لئلا هبهم ان ذلك من هبهم واما النزلهم ذلك اهل الكلام مجزئ
الدائم واحلف القلم ان الله التكفير بالاله لان مع الالهام من الله الحي
ان يقال ان الخصم يعتقدون لان الجمع يعتقدون قبح الكذب وهذا الكذب

والله اعلم

فان كان السيد قال هذا كذا اهيه للمجزيه فيما اصاب السيد ولا غل بفسق
التزييه **قال** الله تعالى ولا يحز منكم شأن يوم على لا تعدوا عدولا
هو اقرب للتقوى وان كان السيد يحز ما منع به عليهم من شايء من هبهم
القيمه التي ضلوا بها واعتقدوها في الشفيع بها عنيه وكفايه عن هذا الذي
متقيد المتكلم به ان يستقام عن العيون وان تقصوه الطوبى وان كان
قال ذلك متوهما انه لم يحن على حظه ولا يفرضه فادنى القوام يعرف ان
ليس في اهل الشكاذين من يعتقد ان الله يعاقب على الطاعة وينيب
على المعصية بل ليس في بلل الشكاذين وعشا في الارثان من يعتقد ذلك
الوجه الثاني ان هذا الاستدلال منه ابد الله هو المعروف
في علم المنطق بالمخالطة قالوا الموت دلها ان قائل بها الحكم هو شوطاي
وان قائل بها الجدي فهو مشاعبي ذهب ابي رصيت ليشي النزول من
من تكة الحكمة البرها بئنه ونه منكم عن المذهب الشوطا بئنه فيما ينبغي
من ان قرنا لنفسك بئنه المشايخ فان من اولاد العترة الطائفة
والثالث ان ذلك من قياتمة المخالطة لان المخالطة قياتمة
توكب من مغد مات شبهة بالحق ففسد صوت تكة بان لا يكون
على هبهم منج لا خلال شرطا معتبر وهذا حاصل في استدلال السيد
وبناء من وجهين احدهما قوله عبد الله ان الله جاز ان يعاقب المطيع
ويثبت القاضي وهذه مقدمة باطله تشبه الحق والجمع انهم لا يقولون
بذلك ذكته لمنهم القول به لو حذروا على فواجدهم من هبهم فاما
ان يعتقد السيد بهذا فهو الطعن بعلمه وعقله او بغيره على الحاجة في
الحقومة ويضمهم على اللبد في المماراة فها هم اولاد في تها منه فليكتب
اليهم كتابا ريز سئل اليهم ويشتا لهم عن اعتقادهم فان اخبرونا بالذي
قال السيد ضح ابي متقيد عليه في كلامي وان اخبرونا بمثل ما قلنا
عندهم وضع الله متقيد في احتجايه على فان قال السيد ان الذي قاله
من هبهم في الباطن فعليه ان يدل بديل قاطع على امين احدهما
الله يعلم ما في الضارين والثاني ان الله مقصوم لا يجوز عليه الكذب حينئذ
يجب علينا ان نؤمن بكلامه من غير شايء منه ونرجع الى قوله
من غير شايء منه ان يغير كلامي من غير شايء منه الى الله
فليطرح اليهم الكلامية والاصولية وشروط الحديث وغيرها
ويطالع منها الغايبين الى الحق للغة الى وصايا احياء علوم الدين

والذين ان وكذا لك شارب من شك في كفرهم من الغيرة والفعلما وكيف
نطق السيد ان الموبد بالله شك في كفر من جز ان يكون ابو جهل صاحب الشاعة
يوم القيمة وجوز ان السيد لا يكون والذين في اسفل درجات
جهنم وكيف كان السيد يلبس الى الزاوي والعري الى النوازي
وامثالهم انهم يجوزون على رسول الله صلى الله عليه وسلم
انهم يحكون كما في الوجه يوم القيمة بلعنا الحليم وشوه الخلق في ذلك
التاريخ بالعباد الجاهل اما بقي في السيد ملتفت الى الحياة مرة البس
يعلم بعظيمهم بالشعائر النبوية وحليتهم الى الترتيب المحمديهم كم باكر
منهم شوقا اليه ونجته له وتولاهم راجعا لشفاعته وان
مترفيه في بيتك وسجودك ترغم ان يكون عبد لهم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم بين المقتديين يوم الدين والمطهرين
عن راحة رب العالمين كما والله بل هو عندهم سيد المرسلين
وحيز خلق الله اجمعين وشفيخ المدينين فبعد عن الخط والتخليط
رحلوا اهل ملة الاسلام المصيرين من الملائكة الطاهرين وادمهم
ان شيت بالهم من الصلوات التي ان تكونها والجهل لا تاتي قالوا
ولا حتى خليك ولا اعتراض لك قوله ايضا فيقيدهم ان
انفعا لهم من الله تعالى فالاتباع عليها والعقاب لا معنى له من ذلك
الطريقه العلامية لم يخرج منها بل استمر على المشك بغيره
واضرب على ايها حقيقته وتب ترك الاستنتاج من هذا البرهان
الغلاطي لان النتيجة معلومه متى صحت هذه المقدمات الموهوبه
وكلامه هذا يشتمل على حق وباطل فلم ينتج الحق وذلك ان قوله
ان انفعاله من الله تعالى كلامه ضار كقولك كلفه ما لم
ينتج له المقصود ضم اليه الباطل فلفظا في انه ينتج له وهو بوله
فالاثر به عليها والعقاب لا معنى له فان هذه الزيادة باطله
لان الله اما ان يدعي انها مذهبهم فان ذلك لا يتم لوجوه اخدها
ان كلفهم كدب هذه الدعوى وتاريخهم انهم انفسهم يكدونها
معهم توجدون لم يقدروا ومقاتل بون للبلاد لم يقدروا والاهل
ان انفعاله كدب هذه الدعوى على ما فتورنا في الجواب على
دليله لان العقاب وعين العقاب لا يفعل العقل الا بالاع

من المعلوم

ومن المعلوم انهم يفعلون البطا عه والله لا يدعي ان فعلها الا اعتقاد ان الله
تعالى يثيب عليها وتغائب على تركها وان انفعاله ان الله يثيبه هذا
اليهم بكيفية من لم يكفرهم من الا يثيب عليهم السلام وشايد علمنا السلام
وحاشيهم ان بطلان هذه الدعوى عليهم معلوم بالضرورة لكل من
له ادراك سليم فلا تطول في الحيليات فان قلت ما مثال تباين هذا
السيد هذا في الا قبيشه الفلا طيئه المنطوقه قلت مثلا ان يكون
الوسط المتكثر شمله على حق وباطل ففعلها محولا واحدا الموضع
المقدمه الكبرى كقولك الانسان ضاحك وضاهايل وكل ضاحك
فنتج ان الانسان من ترس وجهه الفلا ط انك انما انت بالحق
الذي هو ضاحك ايضا ضاحك الضاهيل فيفعل الاله الضاهيل الذي هو باطل
لضاحيه الضاحك الذي هو حق ولوانه قال الانسان ضاهيل كان
ذلك لعلة مثلا لا حق على الاله فان قلت وكيف مثله كلام السيد
لهذا قلت هو مثله حدو النعل بالنعل لكثرة اوردت في غير تركيب
تركيب البرهان فاذا اركبته انكشف لك فانه في التركيب
كل خبري فانه بقوله انفعاله من الله ولا معنى للشواب والعقاب عليها
وكل من قال ذلك فهو مجتري وعين مقبول في الردايه فتقوله فهو
بقوله انفعاله من الله ضار كقولك مثل بولنا الى انسان ضاحك لكثته
غير منتج لمقصوده فتم اليه ان المجتري يقول لا معنى للشواب والعقاب
لينتج له مقصوده بما ضم المقال الضاهيل الى الضاحك لينتج له مقصوده
وضاخب بين الحق والباطل الحق الباطل في حب الحق كما ضاخب ذلك
بين الضاحك والضاهيل ولوان السيد قال ان المجتري يدهنون الى
ان الله لا يثيب ولا يغاقب من عن قوله انهم يقولون انفعاله من الله
لكان ذلك اقرب الى الالبين بطلانه على الاله عند سماعه وفي
قوله فالاتباع والعقاب عليها لا معنى له معا لطة لطيفة قل من
يثنيه لها رد لك ان الله ان يثيب اليهم بان الله لا يثيب ولا يغاقب
فاستغبرها لانها تستلزم ان يثيب اليهم القول بان الله لا يثيب ولا يغاقب
والله لا يثيب ولا يغاقب هذه الاله لا للادراك ولا للفتنة نقول
عن هذه المشايخ الى ما استلزم معناه ولا يشتغل بظهور الشايع
في عباراتيه ومثل هذه الغلاطيك يكتشف باذنا تامل ولا يحق على من له

كفر مطهر

التور

ادى انش معلوم النظر. فان قلنا نما مثال قياش الشيد الاله في القيسه
 الغلاطيه. المركبه بالترتيب. المنطقه. هو مثل هذه القياش الذي نوعنا
 منه مضاحيه الحق والباطل. ونفقاتها في اللفظ الطارئة لسمع الاله
 العاقل. واما اذ كان فهو من قبيل الباطل المشابه للحق في بعض الامور
 عين المضاجب الحق. وذلك ان الله نسب الى الحق يتم يعتقدون. انه
 كنز على الله الغنا. على الحسن والثواب على القبيح. ونسبه هذا الى
 اعتقادهم بملكه. محضه. لم يضاجب شيئا من الحق. ولكن فيها شبه بعيد
 منه. وذلك ان هذا يلزمهم. على بعض قواعدهم. ولما كان يلزمهم
 ذلك شبهه في نسبته اليهم. وذلك انه يوجب. ان بينهم وبين هذا
 القول نلا شبه. وشال ذلك في القيسه الغلاطيه المنطقه قول
 القائل. كله ان اية فرس. وكل فرس صاهل. لينج ان كل راس افة.
 صاهل. فالمقدمه الاولى هي قوله كله ان الله فرس. باطل محض لم يضج
 شيئا من الحق. لكن بين الزايف والفرس شبه بعيد بحري المغالطه
 على الطبع في الاستنتاج. من ذلك. وذلك الشبه هو ان راس الزايفه
 مثل راس الفرس. ولما كان بينهما نلا شبه. بما كان قوله كله ان الله
 فرس من الباطل. الذي احد من الحق. شيئا ما فصاحبه ابراده في القيسه
 الغلاطيه. فهدى وامثاله كثير. النوع. في القيسه. والمناظرات ونقاد
 النظر. يبرزت الخالص من الزيف. والحديث من الطيب. وقوله فان قالوا
 هذا من جهة العقل. لكن قدوت بالسمع. بانه يدخل المطيع الحثه والعاقل
 الشا الى اخره. اشاره منه. الى مداهم المعلوم. وتعرض المخاربه ابطاله
 وقيل الجواب عليه. بذكر معديه. وهي ان الله لا شك عديم العرف
 بين اهل الانصار. واهل العقاد. ان الحبريه كذ هبوت الى ان الله تعالى
 قد وعده المؤمنين المطيعين. بحريه. ورضوا ابو. وتوعد على ان تصات
 المقايض والمجزيات بعد ايه وبغضيه. وان وعده. ووعده صا دوت
 لا خلف فيه. ولهم يعتقدون. ان ذلك مستند الى الاله ليل الشهي
 دون العقل. ولا شك ايضا ان الاله الشهي قد ورد في ذلك. نثبت
 انه لا خلاف بيننا وبينهم. في ان الله صا دوت نثبت وعده وعيده. وانا اخلصنا
 في وجهه. لا تشدد لاي. على ذلك. فعلمنا ذلك ثابت بدليل العمل القايي
 بوجوب صديق الشهي. وهم قالوا ذلك ثابت بدليل الشهي. الواجب.

ام هو نوع اخر ولست
 در هو نوع اخر وكد ان
 وجه الغلطه في هذا الكلام
 وعنا منه ؟

صديقه

صديقه بدليل العقل. فالحلف في كلام الله. والتعديب لاوليا الله ممنوع عندنا
 وعندهم. ومن قال ان الشهي ممنوع. بدليل الشهي لم يكن منه ان يعتقد جواز
 ذلك الشهي على الاطلاق. الا ترى ان مدعيه ان نكاح الامهات والاحوات
 وترك الصلوات وترك الزكوات جائز عقلا ولو كانت حرام شرعا وليس
 لاخذ ان يثبت اليها القول جواز ذلك على الاطلاق. فكذلك الحريه
 اذا قالوا ان الله لا يعذب المطيعين. بدليل الشهي. لم يحل ان يقال ان الله
 يور ان يعذب المطيعين على الاطلاق. وهذا واضح لا يخفى على المنصف
 قال القدر الي في كتابه لا تنص. في الاله عقدا. وقد ذكر ان ثواب
 المطيعين. نفضل من الله. وليس بواجب. حتى قال. الان يقال ان الله
 يصفى وعده كذا. وهو محال. ونحن نعتقد الوجوب بهذا المعنى.
 ولا ننكره الترك. ونصوصهم على مثله هذا واضح فلا نطول نذكرها
 فان قلنا ان بين الامر بين فرقا. فان نكاح الامهات والاحوات
 وجوب الصلوات والزكوات. مما لا يعزف بالعقل. واما يعزف
 بالشرع. واما صديق الوعد والوعيد. فانه مما لا يعزف الا بالعقل. وقد
 بين ما يعرف بالعقل وبين ما يعزف الاله. قلنا هل تريد ان يبينها فرق
 بين الكذب في اتانست اليهم القول. باليقول. فهدى ممنوع. او تريد
 ان يبينها فرقا بينهم ان يبينوا ذلك فسلم. ولا يضرب تشبيهه لان كلامه
 فيما يدلى على صديقه المتدين منهم. وفيما لا يدلى على ذلك من اعتقادهم
 وليس كلامنا فيما يلزمهم. مما لا تاريد له. في طعن صديقهم. نثبت. فاذا
 عرفت هذا فاعلم ان الشيد لما نسب اليهم تالم يقولوه وعزف ان
 مدعيهم المنع منه بالليل الشهي. وان ذلك لا حق خا دل ان يطل كون
 ذلك مدعيهم. نلا ادري كيف. طبع في الاستدلال. على بطلان ما يتوعد
 معلوم بالصوت. وما هو الا كاد في الحديث. تحتك الشهي يعني نفسه
 وقد استدل الشيد. بانه الله على بطلان كون ذلك مدعيهم. نثبت
 من شا الله ان يغفر له. لقوله تعالى يغفر لمن يشا. وتعذيب من يشا
 وهذا عجيب كما انه لم يزل من الشيا الالهيه الاله. والحرار عليهم من وجوه
الوجه الاول ان هذه الالهيه محله وقد وردت في كتابهم. وقد
 اجمع اهل مله الاسلام. على ان الله اذا اراد الجمل واليمين انه يعمل على اليقين
 فاما ان يقول الشيد. انه لم يزل في هذه الالهيه بين ان في الشهي. او يقول
 ان مدعيهم اعتقاد الجمل وطرح اليقين. وكلاهما عباد. ومبا هته. نثبت

لعمري
 ما وجد
 في
 ٢

يذمناه لنفسه. **الوجه الثاني** ان تقول لو سلمنا انه ليس في
 القرآن ولا في السنة بيان لهذو الاله المجله. ولا خصيص لما بينا من القوم
 لما لم يرد ذلك لان لهم ان يقولوا قد علم ضررته من الذين ان الله يدل
 المطيعين الجنة. وقد علمت ضررته من مذهب الجارية انه اذا ركب محلا
 عام. وعلم من الذين بينا به وحضيضه. بالضرر والنواتر. ثم لعقودت
 ما دل عليه اليقين الخاص. المتواتر فاس كان الشك في ان ذلك
 مدبرهم فليسالنا ما شئ النقي. **السؤال** الوجه الثالث **الوجه**
 لا دليل على بيان هذو الاله من السمع. والله لا يدل عليها. الا دليل القدر الذي
 لم يستند اليه الجارية. لما لم ذلك ايضا لا تألف بالضرر والنواتر
 عنهم. انهم يعتقدون ان الله المطيعين. وعقوبة الفاضلين. واعتقادهم
 يكفينا في طعن ضد قديم. سواء كان مستند الى دليل صحيح. او باطلا.
الوجه الرابع ان تقول الشك انهم لا يقولون من يشاء الله ان يعرف
 له من قبل المبالغة. والعلل فان كانت سعالطه. فهي لطيفة تدل على حديث
 على ضاخيرها. وان كانت علطا. فهو جلي يدل على ملاذة مؤيد ده. وبيان
 ذلك اننا نقول. ما يتردد بانهم لا يقولون ذلك هل يتردد لا يقولون مع
 انهم يعتقدون انهم لا يقولون ذلك. وان ان ذلك انهم لا يقولون ذلك.
 لا شئنا ذمهم الى دليل السمع. وليس يعتقدون انهم لا يقولون ذلك. انهم
 لا شئنا ذمهم الى دليل السمع. وليس يعتقدون انهم لا يقولون ذلك. انهم
 مع اعتدائهم. انهم يعتقدون الحق. ولقد عوق للعلم به فذلك صحيح
 ولكن لا يفيدك نهمهم بالكذب. وان منع من قبولهم في الزوايه.
 ومن النقييب مما ذكره السيد الخدي في العلوانه احتج بهذا على ان
 الجارية لا يترددون من الكذب. وقد قال في الزايله انهم يخجلون
 من الكذب. اشبه الخراج. وسنذكره عن اعظم التنزه مع ان البراهمه
 يترددون من كذب جميع كتب الله المتزله. وصفححت بتضليل جميع الابناء
 والزنايل الكرام. ويشتبهونهم الى الشصوده. والتمثيل. والتمثيل. ولا خطه
 الغيش في الدنيا بالكذب على الله. واما الضلال. ويشتبهون منهم شجر
 الله منهم. ولهم عذاب اليم. ولا يدعون بشيئ من التار ولا في تون
 العقاب على ذنب من الذنوب. فهو لا نص السيد في كتابه. على ان
 وقد صدقهم مطلقون. وعلى انهم عن الكذب متذهون. ومع من مثل ذلك

لو سلمنا

قد علمت ضررته من مذهب الجارية انه اذا ركب محلا عام. وعلم من الذين بينا به وحضيضه. بالضرر والنواتر. ثم لعقودت ما دل عليه اليقين الخاص. المتواتر فاس كان الشك في ان ذلك مدبرهم فليسالنا ما شئ النقي.

الله

فحق من امن بالله وبعليته. وكتبه ورسوله. واليوم الآخر. وقيام الصلوة.
 والى النكاح. وصيام رمضان. وحج البيت الحرام. وظهرت منه الحائظه الفطمة
 على الطاعة فيما يقدره من الخلال والحرام. وهذا في ابد الله تعالى
 من اعتقاد الجارية والتشبيه. ولست اريد بكلامي هذا التنزه لمن هبهم
 والنبات دمت المنع من الكذب عليهم. والاحتجاج كد هي تبوك في رايهم
 وتثبت الموبد بالله في النيا ايت. القول بتكفيرهم. واخذت حتى لهم وحيث
 عنهم. فيما يتعلق بمدبرهم. مما احتج به الضمائم على تكفيرهم. ولم يدل ذلك
 على ميله. الى اعتقادهم. مع انه قد بطل في ذلك في الحق المبرهن.
 ومن احب ذلك فليظن الحق. في احسن كتاب النيا ايت. ومثل هذا مما لا يحق
 ولكن لما كثرت الزعم. بالظنون. وتزل النور. فمن نهمك الاعتقاد
 رتبى الغاردين. ان اصح. مدبري ايضا للمهتدين. وانما
 التي ينبغي. **قال** واحتج من الحاجب للقلوب بقوله. صلى
 الله عليه وسلم. نحن نعلم بالظاهر. ولما ادين بقوله ان جاكم فاشق
 بلنا يثبتوا. **قال** واليه اذ في لوجوه يثبه. اخذها تواترها والجزء
 اخذت. والثاني خصوصها بالفايق. خلاف الجارية. والثالث اقدم خصيصها
 والجارية مخصص. بالكاين والفايق المخرجين. **قال** واما دعوى الجماع
 على تبوك قتله عثمان. فلا تسل. الجماع. ولعل بعضهم لم يقبلوا ادل القليلين
 مختلفون في علته تبوكهم. بعضهم. لانه لا يثبتهم. وبعضهم لانه يقبل
 فاشق التاريل. فلا يكون اجماعا. على ان نشق التاريل لا يثبت الزوايه
 راقا الخراجون على علي عليه السلام. ومغويهم واصحابهم. فالتسل الاتفاق
 على تبوك رايهم. وان تسل فلا تسل. اتفاقهم. على ان علته القبول واجده.
 بل لعل بعضهم يحفل العلة انهم عن فتايت عبده. وبعضهم لا يحفل بنق التاريل
 نادحا. **اقول** قد استعمل كلامه على ملئه اشيا. **اولها**
 انه ذكر الحديث النبوي. على ضاخيه واليه الصلوة والسلام. ثم بينا على انه
 حجة للمتاولين. وسواء ياتي في الفضل الثاني ان شاء الله. ومن ما لهم
 من الحجج الكثرة. من الكتاب والسنة. والجماع والنظر. فاما هذا
 الحديث. فهو حديث لا تعلم له اصل. ولكن لمعناه شواهد صحيحة
قال الحائظه من كثر الضروي رحمه الله هذا الحديث كثر ما يلهج
 به اهل الاصول. ولم اوقف كذا على شئ. وسألت عنه الحائظه بالجامع
 المرى فلم يغيره. لكن له معنى في الصحيح. وهو قوله صلى الله عليه وسلم

لو سلمنا

معرفه

دول الله

على الاصل

فيكون

انا انصني نحو ما سمع. وقال البخاري في كتاب الشهاديات. قال عمر ان ناسا
 كانوا يؤخذون بالوحي على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم.
 وان الوحي قد انقطع. وانما نأخذكم الان بما ظهر لنا من انما لكم فمن اظهر لنا
 خبرا امثاله وقرباته. وليس لنا في سيرة نبيه شيئا. لجا سببه. الله
 في سيرة نبيه. ومن اظهر لنا شواهدا لم نأمنه ولم نصدق به. وان قال ان
 سيرة نبيه حسنة. وان اراه اخيرا في مسنده. فلو ان الله اودع خبرا
 وهو من رايه اني من ايسر عن عمر. قال ابو زرعة لا اعرفه. و
 وثري ان القضاة قالوا. ان رسول الله كنت مكرها. يعني يوم بدر. فقال
 ان شئت الله صلى الله عليه وسلم. اما ظاهره فكان علينا. واما شريك
 فالي الله انما كلامه. من كلامه في قوله الطالب. معرنة اخذت منه.
 محتضن الخايب. وادخله في هذه الخديعة على قول المتأولين سؤري
 قلنا بطلانية اوله. وذلك ان الظاهر المذكور في الحديث هو ما يبدى الانسان
 من الاحوال وشايد الامور المغلوطة. دون البواطن الخفية كقول النبي
 صلى الله عليه وسلم. لغمة العباس كان ظاهرك علينا. بزيدي ما علمنا.
 بما احدثت. اما غرضنا ما اظهرت. ركون البراري صياك قاء اوكاد. و
 في نفس الامر ليس بشيئا يسمي ظاهرا. في اللغة العربية. والعرف المتقدم
 رايها هو اصطلاح الاصوليين. يشعرون المطنون ظاهرا. ولم يثبت هدي
 في اللغة. ولا يجوز ان يفهم كلامه. ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 باصطلاح الاصوليين. لا نرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم. وان كان
 لم يحفل صدق نعمة العباس. في دعواه للاكثر اه ظاهرا. وان كان
 صدقه بقدر اسلايه. مطنونا احيانا. بل الظاهر ان صدقه قبل
 اسلايه كان مطنونا احيانا. لا انه كان من اهل الشياذ. والنفه
 من الكذب في الاخبار. التي لا يعلم صدقها وكذبها. لا يثبت شيئا
 في اللغة ظاهرا فلا يكون في الحديث حجة والله اعلم. وفيما نرى
 نزجيج الابه على الحديث. ولا مفعلة لذلك. لا ته لم ينج الحديث في نفسه
 ولا ينج الاستدلال به على تسليم ثبوتيه. والتزجيج فرع على الصحة
 واما احتجاجه بالابه فهو لا ينج لوجهين. احدهما انه لا يقيد المنع
 من قول المتأولين. وقدمت تقريرة. ويكفي ما يرد على الاحتجاج
 بها من الاشكال. وثانيهما. ان لو قدرنا صحة الاحتجاج بها بالظن
 الى عمومها. فان الاستدلال لا يوجب ممنوع. لوجود المحض والمعارض من الاحتجاج

هذا الظاهر
 احاديث البخاري

هذا هو
 الذي لا يقيد
 المنع

وفيما نرى

وبما نرى في الفقه الثاني ان شاء الله تعالى. وقال القديس في صحة الاجماع.
 لوجه. الوجه الاول. قال القائل بعضهم لم يقبل يعني اهل بعض الضميمة
 لم يقبل المتأولين. فلم يخل اجماع. والجواب. انه قد ثبت على احداث
 الضميمة واجمال السلف. وشيئا في بيان طرق لهدى الاجماع. وموضع ذلك
 الفضل الثاني. وامارة جده لوزا. الثقات من الابه. والعلما بقوله لقول
 بعض الصحابة. لم يقبل المتأولين. لمثل هذا الكلام. فلا يضر عن تحصيل
 فان هذا مجرد ترويج ضد من صاحبه. بقدر نقل اهل القديس اله والامانة
 والاطلاع على العلوم. والتواريخ. واقوال الخلف والسلف للاجماع. وحين علم
 انهم قد علموا انفسهم. واحباتهم لسا اثم اخبروا بذلك عن علم يقين
 لا من محاربه. وبجست. وخلص هذا الاعتقاد من ان صاحبه في الفقه
 راوي الاجماع عن صادق. فيما رآه. ولا يحقق. بل اذ غاه ولو كان
 مثل هذا. قدح في رايه الثقات. فيما بين رايه تصديق عن الثقة
 في الاجماع. او في الحديث. وفي الشهادة. انه وهو يمكن ان يقال لعل رايها
 وهم فيها. واما لغير علم يقين. واصدقها. اما مجرد اعتقاد العظماء وعلما
 او مجرد ذلك مما لا يثبت. اليه من بطون المشك. الى وهم الثقات مجرد
 كونه محور على البشور. ولو كانت رايه القديس في الغلابة ثقات من
 مجرد تنجي كذا بهم. ولحق صدق رايه دعوى ينهم. على سبيل التبجيل
 من غير تحقيق لبطلت طرقت النقل. وتغفلت نوايد البر والابه. ثم
 الوجه الثاني. مما قد خبر به في صحة الاجماع. قال شيخنا الاجماع
 فلا نسلم ان علم القبول. واحده هدي سلام. ان الخايب. وقد اتفق السلف
 هذا الاعتقاد. ولم يرد على ما اورد به ابن الخايب. الا انه وشيخنا ابي
 القبار. ونقله الى الكلام في الخايبين. فله على علم السلام. والجواب
 عنه. ان هذا الاعتقاد من ضعيف. لا انه لو كان خرايا. وقد اجمعوا على
 جوابه. لكانوا قد اجمعوا على ضلاله. وسوى اتفقوا في القلة. واحتلوا فيها
 فالمتفق عليه هو القبول للمقاولين. والخلافات ما وقع في القلة كالواجفوا
 على جوابه. قتله رجلي. واختلفوا في القلة. فيهم من قال يجوز قتله. لا انه
 من ثمة. ومنهم من قال لا ته سفيد. في الارض. ومنهم من قال لا ته
 قتل نفسا بغير نفس. فانهم متى اجمعوا على جوابه. قتله كان قتله خلافا
 سوى كان بالقضاء. او الفساد في الارض. والردية. والحق. مثلما اجمعوا
 على ان المحرم غير. انهم اختلفوا في القلة. فيهم من قال لا ته مضيت. ومنهم

الاجماع
 رواه
 في
 الحديث

سقط الروايات

هذا هو
 الذي لا يقيد
 المنع

من قال مغفوة عنه وان كان خطيئا سمع ان القائلين بالتصويب لو اقرروا الخطا
لم يثبتوا على راي القبول بالقبول لانه عند المغفرة اعز بالقبول ولا ريب
شرا وعيبا الخطا فيجب عقله والاجتهاد مشروعا سيما فلم يكن اختلافهم
في القلة المودعي الى الاختلاف في بيان ما يجوز عليه فاذ كان في حجة الاحتجاج
بالاجماع حين اجتمعوا اجماعا متفرقا عن تلك القلة المحلفين بها وبيان
هذه القلة انه لو ثبت في نفس الامر ان قولك المنقول لحد اثم واجمعا
على قبوله ولكن اختلفوا في علمه القبول لك ان لو قد اجمعوا على قبول الباطل
واختلفوا في علمه قبوله وهذا غير جائز على الامم فان قلت من لم
يعلم القبول منهم فهو مغفور عنه قلت مغفور عنه يعني كونه مغفورا لا
لاعتقابه عليه وان احطوا في نفس الامر وهذا انما يقال له في حق
المجتهد على تقدير عدم تصويب الجماع ايضا واما الامم فليس يجوز ان
يخطئ في نفس الامر فان قلت لو علموا انه فاسق تاول لم يجمعوا
قلت لو جاز انفقوا الاجماع على قاعبه بحموله لو علموا بها لم يجمعوا
عليها امكن تقدير مثل ذلك في كل اجماع ولم يصح اجماع ابد فان قلت
مرايدي بكونه مغفورا انه يفتي طاهر العقيدة ولم يتحقق ما يرفعها
فهو مصيب مستحق للتواب لا يحط مغفوة عنه وذلك كما لو قبلت الامم
من طاهره العقيدة وهو كاذب في نفس الامر قلت الحوار من ردها
الوجه الا تلك الفرق بين التصورين فانها ليستا سوي لان قبولهم
لمن خارب عثمان ومن خارب عليا عليه السلام بعد علمهم الجميع بانه
خارب ونسب حتى كانت رايهم مترددة لم يكن على الامم قبولها
بعد العلم بالموجب لردّها لا ظاهرة ولا باطنة والاولى ان يجوز استناد
الامم الى دليل باطل عن صحيح بعد العلم بالسبب الذي اوجب بطلانه وهذا
لا يعلم احد الا انه ممن يقول بان الاجماع حجة مطلقة وانما تكون الزاوية
غيرهم مثل الزاوية عن طاهره العقيدة لو امكن القول بان جماعة من
الصحابة لم يعلموا بوقوع الفتن ولا بدخول الداخلين فيها فقبلوا
سمع الجمل يدرك الوجه الثاني ان العلماء مختلفون في المسئلة
المقبض عليها وهي هذا يجوز نقول الامم خيرة طاهره الضميمة وهي
الباطل باطل والمذهب ان ذلك لا يجوز ذكره الامام المنصور بالله في كتابه
الصفوة وقال الامام يحيى بن حمزة في المعيار خيرة الامم يعيبد العلم
يعني لو قدرنا انهم نقصوا عن عبدة التواتر واجتداد كلهم وكان عبدة

بالعلم

بالاعتماد التواتر وليكن في الوشاح دون الطرب الذي قبله وانما قلنا
انه ان ابد ذلك لانه جعله شيئا غير المتواتر وهذا يشبه كلام
المنصور بالله في مسئلته وهو يروي عن جماعة لا يثبتون من غير ذلك
استناد الامم الى الحجة الباطلة في نفس الامر والامم مغفوة عنه
الخطا في نفس الامر فلهذا كان الاجماع حجة واما لو لم تكن مغفوة
الا من الخطا في الظاهر فذلك لا يوجب ان اجماعها حجة لان ذلك حكم
المجتهد عند المعترلة والشيعة غالب متى وفي الاجتهاد حقه كما ان
لا يكون قول المجتهد حجة لكونه مضييا فكذلك كان لا يثبت ان يكون
قول الامم حجة لكونهم مضييين فان قلت انما يقال ان المجتهد
مصيب لما اراد الله منه قلت فكذلك يبين ان يقال ان اهل
القبول اذا اجمعوا فاما ايضا بواثر اذ الله منهم ثبت ان الفرق بين
اصابة الامم واصابة المجتهد ان المجتهد مضى لثبات اذ الله منه في
الظاهر ويجوز ان يتعلق مراد الله من غير ما اراد منه لا يكشف
امر حفي عليه وبيان لغية فالحق عليه لم يتغير به وبيان لغية
تغير به واما الامم فانها تقفوتها تأمل وطاهره قطعاً حيث يعلم انه
ليس لله مراد في خلاف قولها بل تعلم ان خلاف قولها حرام يعلم انه
لم يخف عليهم ذلك حيث انه اذا ظهر لغوهم تغيب ذلك الغيب بالقرينة
وقد احتج العلما في صحة احاديث تنقل الامم لها بالقبول بناء على ما
ذكرت من عصمة الامم عن تلقي الباطل في نفس الامر بالقبول والاعتقاد
الضحية وكذا كك تشكك اصحابنا بوقوع النقص الاحاديث الدالة على صحة
امامهم امير المؤمنين عليه السلام بتلقي الامم لها بالقبول
فان قلت فقد جاز على شوك الله صلى الله عليه وسلم ان حكم
فيما بين الناس وان كان خطاه بالباطل الا ترى الى قوله عليه السلام
لعل بفضل الحق بحجة من يقضي فاذا حكمت لا حكمة بما لي اخيه فانا نطعم
له قطعة من ثاين فاذا جاز ذلك على شوك الله صلى الله عليه وسلم
فاولى واخوة ان يجوز على الامم قلت الحوار من ردها ذلك
معارضة وهي ان نقول يانم على هذا يجوز الخطا في التخليد والحدوم
على شوك الله صلى الله عليه وسلم وهو موقوف بالاجماع شواكل
انه مستغنى بالاجتهاد اولا الثاني تحقيق وهو ان نقول فرق
بين التصورتين فان اذ عاوى في الحق لا تنال استمراره في زمانه عليه
وبعد وبقدر علم الله تعالى ان الوفي غير مستمر بعبده عليه السلام ولم يكن

اجماع

ان يكون

لتصلح في بنا الحكم بين الثاني على العلم واليقين. نشد في تعال الرجوع فيها
 الى الطواهير من الشهاديات والبيانات. وجعل الحكم فيها مستويا في زمانه
 عليه السلام. وفيما يتعدى من الامارات اذ يتبع نزول الوحي كلما اذنا
 تدعى بقية عليه السلام. ولم تغلق يدك المصلحة في زمانه عليه السلام
 وكذا يدك شايك الامور المتكررة. لم يشد في فيها الغل باليقين والرجوع
 الى تصور الشريعة. كن وبه الهلالي في شهر رمضان واشهر الحج ودخول
 اوقات الصلوات فان ذلك لما كان شتمنا جعل عليه امات طينته
 وجعل تكليفه عليه السلام في ذلك كتكليف امته من غير فرق
 واما الشرع ابلغ اليقينية بالوحي. وتقررت تواعدها فلا تكون الى
 بالوحي في حقه عليه السلام. وابتاع الادلة الصحيحة التي لا تأمل فيها
 ولا في قواعدها باطلا ولا ظاهرا. في حق امته المعصومة والله عز وجل
 اعلم. ولخص المسألة. هل يجوز على المعصوم ان يحكي طينته **قال**
 ابن الصلاح. لا يجوز. وسبقه الى ذلك محمد بن طاهر المفسر. وابو نصر
 عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف **قال** النواوي وخالف ابن الصلاح
 المحققون والاكثرون فقالوا يعيد الظن. ما لم يتواتر قل من
 ادلة الجمهور فمما هاهنا سلمت. وخديث المنا قطع له قطعة من ناس
 وخديث حكم دار بين المذايتين في الولد الذي ثمان غاه فانه حكم
 به للغيرى ثم تخالفا الى تسليم. فكم بقطعة تصفين بينهما فقال
 الضعيف لا حكم به لها. ولكن الجواب عن هذا كله ان الحديث وارد
 في القضاة بين الناس والاية فتملكه لذلك عين طاهرة في خلافه وقد
 بينا الفرق بين القضاة وغيره ولو جاز خطية المعصوم في كل من
 لم لا يكون الا جماع في المسائل الظنية. وهو ان ام حشر
 ويمكن التوامم **وقد** املة لا الامم. اما غصت عن الصلاة. وهي مستفيدة على
قول المضوية عز قدامولعه وعلى قوله الخطية عز قدامولعه
مقدم على الله. اذا اختلفا. واما ما نقلتم من الفرق بين القضاة
 من النبي صلى الله عليه وسلم فيما بين الناس وبين التملك
 والتحريم فالجواب عنه انه مما لا ينبغ في جواب الخطا في ظن المعصوم بل هو
 مما لا يعل على جوابه لا انه عليه السلام. اما لم تجد ان خطي في التبليغ لانه
 لم يستند فيه الى الظن قوله يجوز ان يكون متعبد بالاجتهاد **قلت**
 هذا الجواب لم ينتهض حجة فان الشك في حجة طينته محتضه به وبين

هل يجوز
 للمعصوم
 ان يحكي
 طينته

في كل من
 لم لا يكون

يذهب الى القول بذلك والمقطوع به هو ان طينته على تقدير اجتهاده
 لكنه لا يقطع باجتهاده. وعلى تقدير القطع به فليس مغللا بغيره
 اذ الخطا في المعصية لا يتناقض الغضه اجتهاد. كيف فيما لا يسمى بغيره
 فمن اين يلمن ان طينته طين. كل معصوم. احسن ما يجب به عن هذا
 انه لا مانع من القول باننا متعبدون. لمنا بعة الامم. وملازمه الجماعة
 وان جوبنا عليهم الخطا في الظنية كما اننا متعبدون بالغل بحسن الظن
 وان جوبنا ذلك عليه. ومن قال بذلك غيب الله عن يده ويدك على
 ما رتب بين الامم المطلق بل لا من الجماعة مثل يد الله على الجماعة ومن
 شد شدة الى الناس. وراه الزيدى عن ابن حجر. والذي يجمع بين
 هذه الادلة. ان منابغة الامم واجبه في الاصول والفروع. ولا يملك
 الظني في الفرع. لا يخرج عن كونها ظنية. فيكون متعلقا بالظن. بل
 الحكم بطريقه. ومتعلقا بالعلم وجوب الغل. ولا يتناقض في ذلك وقد قال
 الفقهاء مثل ذلك في تسمية الفقه علميا. وقالوا ان الظن في طينته. ومضى
 حصل علم المجتهد. وجوب اتباع طينته. والله سبحانه اعلم **فخاض**
 المسألة انه يجوز الخطا في ظن المعصوم لمطلوبه. لا لمطلوب الله تعالى منه
 ولا يتناقض الغضه. بل ليك العقل والسمع. اما العقل فلا ينبغي الظن
 يستلزم جوبين الخطا في ظن المعصوم لم يكن ظنا والقول في طينته
 واما السمع فنقول يعقوب في فضه يامين. بل شؤنت لكم انفسكم اسرا
 وقوله تعالى ففهمها هاشميين. قوله النبي صلى الله عليه وسلم
 شري في صلاته وهو يظنها تامة. وقوله. فمن حكى له بما له اخيه
 فاما قطع له بطقه من ناس. ولان هذا ليس له الخطا في رأي الكفارة
قال وقد ثبت بهذا الظاهر من القائلين لفاسيق التاويل. واما
 الكلام هل هذه المسألة بطقه ام لا اعني انهم لا يقولون وعلى طريقه
 القاضي الباقلاني انها بطقه. لان المظني عنده ما كان ظن محجة
 اقوى لانه حب البهل بالظن. لا توى بطقه تكون شدة وانهم
 مقلون غايه. ولا يرضي الاجتهاد فيه. وهذا صحيح في الامارة الظاهرة
 التي يقع لكل واحد عبدها الظن. وهذه المسألة من هذه القبيل
 فثبت بذلك ما ذكرنا في هذه المسألة **قول** يرد على كلامه
 الله في دعواه انها بطقه اشكالات الاشكال **القول**

في كل من
 لم لا يكون

في كل من
 لم لا يكون

في كل من
 لم لا يكون

ان الشيد ايد به الله تدنم ان البليل على رة المتارلين طي... لكنه ادعى
 انه طير... لا حق على ايد وادعا لما كان هكدي ذو بطي... جمع بين
 البليل والمداولي القبطي وهذا لا يصح لان تسليمك ان البليل طير...
 قطعاً يجوز ان يكون الحق في المزجوج... وبقوى ذلك يستلزم قطعاً يجوز ان يكون
 على ذلك الحق اما ان انت راجحة على هذا الامر المظنون انه حق...
 المتزجج له ان هذه المعزومت ان الله راجح... اما ان تعلق
 ولو غير ذلك كانت ارجح عبده... الاشكال الثاني ان تعلق
 ان رة دايتم يكون مقطوعاً... يستلزم كون الحقيقة في المظنون ان راجح
 قطعاً وتبقى الحقيقة عن الموهوم المزجوج قطعاً ايضاً وهذا يقتضي
 ان البليل يفيد العلم لا الطن... لا انه لا يحصل ما يعلم اكثر من القطع بان
 الحق هو ما ذهبت اليه باطناً وظاهراً... وان ما ذهبت اليه المظن باطل
 باطناً وظاهراً... لكن الشيد ايد به الله... فتر ان البليل اما رة رة
 تحصل عندها الطن... فان قال مراده ان القول بتلك الامارة الظاهرة
 التي لا حق على ايد راجح... قطعاً على كل ايد... لا تمارد على حقا قطعاً
 فلا يجوز القطع بالاعتقاد على حقيقة مبدولها... يجب القول قطعاً بظاهرة
 الطن المستفاد بها... فلهذا لا يصح لانه يستلزم ان يثبت الله على الباطل
 اما رة ظاهرة... لكل ايد... ويوجب على كل ايد القول بها... وبنزك الحق
 بغير اما رة... وهذا لا يجوز على الله تعالى... وقد منع القلما من هذا
 نقالوا في البليل على ان كل مجتهد مضى... انه لو لم يكن كذلك
 لكان قد كلفه الله بالحق... ولم يصب عليه دليل... وذلك يستلزم الكيفية
 بما لا يعلم... وهو لا يجوز على الله... او كلفه بالخطا... الذي ادى اليه نظره
 ولا يجوز على الله تعالى التكليف بالخطا هدي على القول بان الحق مع واحد
 وعلى القول بنصوب الجميع... يلزم مجوز ان يترك الله الحق بغير دلائل
 ولا اما رة... ولا يكلف به احداً... وهذا يتناقض كونه حقاً والفرض
 انه حق... هذا اختلف... الاشكال الثالث ان تقول هل كونه
 راجحاً مغلوفاً بالضرورة... او بالادلة... وكلها باطل... فما استلزمها
 فهو باطل... ويبان الملائمة ظاهرة... ويبان بطلان العنصر... ان
 تقول لا يجوز ان يكون راجحاً... المتارلين مغلوفاً بالضرورة...
 لان العقل مشتركون في العلم بالضرورة... واجتزون لهن المتارلين

لا يجوز
 كونه
 مستلزماً

خلق كبر

خلق كثير من الائمة والعلماء والعلماء لا يجوز توطؤهم على محض الهبة
 وضوح المقابلة... وهم منكرات للعلم... من حان رة المتارلين... ثبتت انه
 لو كان ضرورياً لعلوه... لكنه قد ثبت انهم لم يغلوفاً... ثبتت انه غير
 ضروري... اما ان الله لا يجوز... ان يكون الراجح مغلوفاً بالادلة... بل ان
 الراجح هو الطن... وثبت الطن في القلوب... انما في غيرهما من الامور
 الوجودية كالجوع والام... وغير ذلك... وليس في الادلة ما يوجب العلم
 الاستدلال بالامور الوجودية... انما يصح العلم بها ضرورة... مثل ما تعلم
 محل الجدل... والملازم في بعض الاحوال... بالضرورة... لكن قد ثبت
 ان هذه المسئلة ليست من الضروريات... وبطل ايضاً ان يكون استدلاله
 فيقبل القطع براجح رة المتارلين... الاشكال الرابع ان راجح قد ثبت
 ان لا تعلم في الادلة العقلية غير الضرورية... انه قد حصل العلم الحظي وانه
 محذور... او غير ذلك... انما تقول بذلك... فمن تجد العلوم الضرورية...
 تكيف يصح منك... ان تقول في الطن... ومن ثبت في رة من تبه العلم في
 الظنون... والحال... انه قد حصل لكل ايد... وانما تعلم حصوله لكل ايد...
 انه قد خالف مع العلم بالراجح... مع ان العلم الذي دل عليه ادلة قاطعة
 مولية له على جهة الاحجاب... ما رة تبقى الى هذه المراتب... الاشكال الخامس
 نص علماء المنطق والمفكرات... على انه ليس بين الامارات وتدل لولها
 رة بطه عقلية... واحتجوا على ذلك بما هو صحيح... بالحقول... وذلك لانه
 لو كان بينهما... رة بطه عقلية... لا يستحال خلفه... لانه لا يصح
 وجود الملازم مع خلف الملازم... اذ لو صح ذلك لما كان لازماً... والفرض
 انه لازماً... هذا اختلف... وكذا ان رة بطه العقلية بين الامارة والمظنون
 لو كانت ثابتة... لم يختلف المظنون عنها... وقد خلف قطعاً ضرورية... ووثائقا
 بين العقل فقول الشيد... ان الحق في رة... قطعاً يستلزم ان الحقيقة
 تنقته في رة... المتارلين... لا جل ظهور القرينة المفيدة للطن... وذلك
 يستلزم تلازم الحقيقة... والطن... راجح... وذلك يستلزم ان يكون بينهما
 رة بطه عقلية... وهو خلاف كلام القلما... ادلة القول... الاشكال السادس
 السال... قوله ايد به الله... ان القرينة... الى الله على رة المتارلين
 قرينة ظاهرة... خاصة... لكن ايد يقتضي... ان الخالفين له في هذه
 المسئلة... قد حصل لهم رة... في دليله... انما تعلقوا بتقدير الباطل... وقد
 زوى عن المؤيد بالله... انه خالف في هذه المسئلة... فهذا يستلزم ان المؤيد بالله

لا يجوز
 كونه
 مستلزماً

لا يجوز
 كونه
 مستلزماً

عليه السلام انه غايبة مستحقة لقوله الباطل عند الشيعة **الشك الثاني**
 القول بان في الطائفتين تطلقا وتقييدا تلك القطعيات بانها ما ظهرت
 الامارة - الباطل عليه السلام - وحصل الطعن بها لكل احد تولت عزيت لم اعلم
 ان احد اقال به - الا الفقيه ابا بكر الباقلاني الماشعري وهو عند كل صاف
 تخرج - والقاهرة من علماء المصنف - انهم لا يشترطون القطعيات الا في الادلة
 العقلية المعينة لليقين فيلزم ان الشبهة القول بانهم من خالف الباقلاني
 وهذه القاعدة - **المسألة الثانية** - قد بينا ان جماعة ادعوا
 اجماع الاثمة على خلاف قول الشيعة منهم الامام المصنف بالله وحي من جنة
 الموبدين بانهم رغبوا في ان يصدقوا في دعوى اجماع الاثمة كلهم
 اوله ان صدقوا انهم ان يكون الاثمة قد اجمعت على اضلاله وان لم
 يصدقوا فلا اقل من ان يكون دعوى الاجماع الذي تطابقوا على دعوى
 الاجماع فيه قول اكثر الاثمة رجاء العقل لان اقل احوال مدعي
 الاجماع ان يثبت قبل الدعوى عن قول من يثبت من وجوه القول
 فلا يثبت خلافه بعد الاستيفاض في الطلب وهو الاكابر قد ادعوا
 الاجماع وهم من اهل الورع الشحيح والابلاغ العظيم فلم يكونوا
 ليحاروا بدعوى الاجماع وان قل اخوانهم ان يكون ما ادعوا فيه الاجماع
 هو القول الظاهر المستفيض بين عيون الاثمة وكبار علماء الاثمة
 والشيعة قد قطع بتحيطهم في هذه المسئلة ولم يبق من يدعي حتى اخرج
 هذه المسئلة من جملة الطائفتين التي يمكن دفع الالتماس عن المحل فيها
 فيلزم ان الشبهة تثار بين عيون الاثمة وجاهلهم علماء الاثمة على كل حال سوى
 صدق هؤلاء المذنبون للاجماع او لم يصدقوا والفرق بين هذا وبين الشبهة
 والشك ان الشك فيمن خالف في القاعدة كلها وفي اثبات القطعيات
 بالادلة الظنية وهي اغم من هذه فان هذه مسئلة واحدة من جملة
 تدخل تحت تلك القاعدة من المنايل التي لا تنحصر واما المنايل الثلاثة
 فيما بين ما اقتار به من تأييد الموبدين وفي هذا ما بينه بالادلة لا
 لا تزداد **المسألة الثالثة** - ان الله قد ثبتت الخلاف في هذه
 المسئلة باننا ان الشبهة عن الفقهاء والموبدين بالله وقاضيه القضاة
 وادبي الحسن جميع هؤلاء الذين قبلوا ادواته فثبتت الشبهة
 مثل الفقهاء والموبدين بالله عند الشيعة قد بنوا مداهم في الفروع الفقهية
 على قبول روايتهم المتأولين لكن الشيعة قال هي باطلة قطعا فيلزم الشيعة

القول

ان تكون مداهم في الفرع باطلة قطعا لان الاصل اذا ابطال فرعاه بالقطع
 بالاول لان الفرع اضعف من الاصل وكل مجتهد في اجتهاده على اصل باطل
 بالقطع من خلاف اجماع وغيره فانه لا يعتد بخلافه فيلزم الشيعة باقتار
 يقال مداهم الموبدين والفقهاء **المسألة الرابعة** - قد اجمعت
 الاثمة على الاعتقاد بدين اهل القائلين المتأولين فان الزيدية اجمعت على
 الاعتقاد بدين اهل الموبدين وسائر الفرق اجمعت على الاعتقاد بدين اهل الفقهاء
 في الفرع اما من يجيز تقليد الميت نظائره واما من لا يجيزه فاعتد بها
 في انقياد الاجماع وعندهم واما مثل الشيعة هذا يؤول الى الاعتقاد بالموبدين بالله
 والفقهاء فقد ادى الى تحطيم الاثمة باسرها بقرينة اراء ايضا لاثمة مفرقة
 بثبوت المجتهد الخلاف عن الموبدين بالله والفقهاء ومفرقة باجماع الاثمة على
 الاحتداد باننا توهم في الفرع قد ثبتت على مقتضى كلامه ان الاثمة اجمعت
 على ما لا يجوز لكن ذلك باطل قطعا فها ادى اليه فهو باطل **المسألة الخامسة**
 الخاوية عشر - اننا قد بينا ان الموبدين والمصنف وحي من جنة
 رزق الاجماع على قبول المتأولين كما سيأتي تفصيل ذلك في الفصل
 الثالث ان شاء الله تعالى وبتينا ان اقل اخوانهم ان يخلوا ان ذلك مذهب
 جاهل الاثمة والاثمة والشيعة قد قال ان ذلك باطل قطعا فيلزم ان
 مذهب جاهل الاثمة والاثمة في الفرع باطل لانه انتهى على باطل نقول
 الشيعة ادعوا الى بطلان الانتفاع بالفقه وعلم الفرع لان الالتماس قد نظرت
 الى كل منهم اذ كان هؤلاء القديرة يدعون على الاثمة انهم قبلوا المتأولين
 وبنوا مداهم على قبولهم فلا يخلو تقليد احد من الاثمة والفقهاء وصدقهم
 يضمن هدم ما بناءه التمس من علم الفرع فلم يبق من هذه المسئلة
 اخذ حتى الحاكم والقسم فقد روي ابو نصر عنهما القول بقبول
 المتأولين ركن كعموم روايته الموبدين بالله والقاضيه لا بد وغيرهم يدل
 على ان مذهب القسم وحيي قبول المتأولين لكن قبوله عند الشيعة
 باطل قطعا والفرع المبيته عليه باطلة بطحا فيلزم من الشيعة ان
 يعتد بقولهم علمها السلام ولا يقول غيرهما من علماء الاسلام سواء
 قلت بتقليد الميت ام لا فلا يجوز تقليد احد الا من علم بطريق صحته
 الله لا يقبل المتأولين ولا من سئل من يقبل المتأولين في طريق صحته
المسألة السادسة - ان الله قد ثبتت الخلاف في هذه
 المسئلة باننا ان الشبهة عن الفقهاء والموبدين بالله وقاضيه القضاة
 وادبي الحسن جميع هؤلاء الذين قبلوا ادواته فثبتت الشبهة
 مثل الفقهاء والموبدين بالله عند الشيعة قد بنوا مداهم في الفروع الفقهية
 على قبول روايتهم المتأولين لكن الشيعة قال هي باطلة قطعا فيلزم الشيعة

الاثمة من جهة
 ان لا يقبل المتأولين
 صدق قول الالتماس

القول

الطن. وهذه المسئلة من هذا القبيل. انتهى كلامه. فبين ان الاختصاص لا يقع
 وعلى هذا بعد ما بين ان هذا ايضا قد بين السيد ان الامارات هي الله
 على ان المتناولين طاهرون. يقع لكل عندها الطن. ثبت بهذا ان
 الحائرين له الله. قد رتب لهم الطن. والراجح. برزت رتبة المتناولين
 وان قبولهم المتناولين. مما هو مكال بالزوج قطعاً. واما ان هو الله
 راجح. فهو لا حقيقة له. لانه لم يطرأ. على الوجه الصحيح. والتقصير في
 النظر في المتنايل الحقيقة. فاذ انقضت هذا فقد ثبت ان لا يجوز
 العلم بغير الحقيقة. فوجب ان يكون الحائز للسيد ابد الله تعالى غاصياً
 معضيه محمله للكبر. والفسق. ومحملة للضعف. فلا يجوز في من وضع عنه
 الله خالف السيد. في هذه المسئلة. ان يقطع بان طاهرون الاسلام والامان
 ولا يقطع بان طاهرون الفسق. بل يقع في امره. ويكون الخلاف في التزوية
 عنه مثل الخلاف في التزوية عن المتقدمين. على علم عليه السلام. لانه
 شوا. اذ كل منهم اخطأ في مسئلة تطعيته. متاذلاً. واضطراً على خطيئة ومفضية
 حتى ماتت هذه ما يشا شكال. وريف على مقدمات يسيرون. من كلام السيد
 في كتابه. اظهرت بياتاً لظن الله قد غشفت على فكتابه. ونفشتني
 في احتياجه. فالتة المستعان. **الفصل الثاني في الدليل**
 على قبول المتناولين. ومفاد صفة الحج التي اوردتها السيد من القوميات
 والحدود. وفيه مسئلتان. **المسئلة الاولى.** لا جماع زهواوي
 ما يتجرب به في هذه المسئلة. لان حج السيد. كلما غامته. وهذه الحجة خاضة
 والجماع الحاقص. مقبلة على القوميات بالجماع. لانه متاخر عن بيتي لها
 فهو ان تقع مزايا الدلة. القاهرون. وادوى المتشكيات في مثل هذه
 المسئلة. والذي يدل على صحة هذا الجماع. وجهان. **الوجه الاول.**
 انه قد اذاع جماعه من الائمة عليهم السلام. وخلق من شايد علمنا السلام
 ان الصدور الاقل من الصحابة. رضي الله عنهم. اجمعوا على قبولهم. ونقل
 هذا الجماع عدة كثيرة. لا ياتي عليه الغيب. وانا ابيد الى جماعه يسيرون
 من اعيانهم. لمه المكس في الوقت. من ذكر اكثر منهم. وقد شك جماعة
 من العلما في صحة دعوى الجماع. من غير قطع على بطالته. ولا رتبة
 الخلاف. كان في ذلك بين الصحابة. فاعلم ان الله لم ينقل عن احد من الصحابة
 انه لا يقبلهم البتة. وكذلك لم يدع احب من الخلف ولا من المشرك
 ان الائمة اجمعت على تضاف التناويل. فتأمل هاتين. (الفايدتين)

طرق الاجماع على قبول
 التناولين

في قوله
 لا جماع زهواوي
 ما يتجرب به في هذه المسئلة
 لان حج السيد كلما غامته
 وهذه الحجة خاضة
 والجماع الحاقص مقبلة
 على القوميات بالجماع
 لانه متاخر عن بيتي لها
 فهو ان تقع مزايا الدلة
 القاهرون وادوى المتشكيات
 في مثل هذه المسئلة
 والذي يدل على صحة هذا
 الجماع وجهان
 الوجه الاول انه قد اذاع
 جماعه من الائمة عليهم السلام
 وخلق من شايد علمنا السلام
 ان الصدور الاقل من الصحابة
 رضي الله عنهم اجمعوا على
 قبولهم ونقل هذا الجماع
 عدة كثيرة لا ياتي عليه الغيب
 وانا ابيد الى جماعه يسيرون
 من اعيانهم لمه المكس في
 الوقت من ذكر اكثر منهم
 وقد شك جماعة من العلما
 في صحة دعوى الجماع من غير
 قطع على بطالته ولا رتبة
 الخلاف كان في ذلك بين
 الصحابة فاعلم ان الله لم
 ينقل عن احد من الصحابة
 انه لا يقبلهم البتة وكذلك
 لم يدع احب من الخلف ولا من
 المشرك ان الائمة اجمعت
 على تضاف التناويل فتأمل
 هاتين (الفايدتين)

واما دفع الخلاف. في جماعه على القبول. فبما يفهم من الائمة والعلما بقطعوا
 على ذلك وطائفة منهم شقوا في ذلك. وبيات هذه الجملة تظهر في موايد **الفايدتين**
الاولى. في الاشارة الى طرف يسيرون. من طرف الالهة المزدري في قبول
 ثبات التناويل. فاعلم ان طرف نقل الجماعة في هذه المسئلة كثيرة
 لا يسيل الحصريها. وقد ذكر السيد الوطاليت ان من قبل المتناولين فانه
 يذهب الى جماع قد حصل في قبوله شهادتهم. وحديثهم. وكلامه عليه السلام
 يدل على ان كل من يذهب الى هذا المذهب فقد روى الجماعة على ذلك
 ولا شك ان الجاهل من الائمة الى هذا المذهب. بعد ذلك كثير من يدور
 على القبول المشروط. في النواير اصفافاً ومضاعفة. ولو خسرنا نوايل
 كثير منهم لنقلنا ذلك عن كثير منهم. بالفاظهم. ونحن نذكر طرفاً يسيراً من
 ذلك على حسب ما يحضر من التوايل. وجملة ما خسرنا من ذلك عشر طرقت
الطريق الاولى. طريق الائمة المعتبرين بالله عليه السلام. فانه عليه السلام
 قد رتب في تصديقه عليه السلام. وقد تبين في وقت كتابه هدي
 الجواب نقله عنه عليه السلام. من موضعين. الموضع الاول كتاب
 صفوة الاختيارات. في اصول الفقه من تصنيفه عليه السلام. فانه قال
 منه ما لفظه. **مسئلة.** اختلف اهل العلم في خبر الغاشق من جهة التناويل
 فحلى شيخنا الحسن بن محمد رحمه الله عن الفقهاء اشرهم. والفاضل. والي رشيد
 انه يقبل. لانه يعلم انه من شجر الكذب كالحطابيه ومن صاهاها
 وحكي عن الشجر. اي علي واهي هاشم. انه لا يقبل. قال رحمه الله وكان
 الفاضل يقول بذهب الي علي واهي هاشم. اقبلس. ومذهب الفقهاء اقبلس
 الى الاثر. وكان يعتمد الاثر. وهو الذي اشار به والذي يدل على صحته الجماع
 الصحابة على قبوله. واجماعهم حجة على ما ياتي بيانه. اما انهم اجمعوا ان ذلك
 مغلو. من طاهرون خالهم لمن تصفح احبائهم. وانتض اثاثهم. وكذلك
 الفسقة لما ظهرت فيهم. ونفرتوا فراراً وصاروا اخذاً. وانما امرهم بينهم
 القتل والقتال. وكان بعضهم يذري عن بعض بغير مناصرة بينهم.
 بل اغتزا احدهم على ما برت وبه محض عمن يوافقه كعادته على ما يرويه
 عن خالقه. وذلك طاهرون فيهم. كروايتهم عن الثمن. وروايتهم عن
 اصحاب الجمل. وعن نقله اصحاب النهروان وغيرهم. وكانوا في امرهم بين
 تارة عنهم. وتعامل على مقتضى الرواية. وشاكت عن الانكارات. وذلك يقيد

واما قوله

معنى الجماعة ولا تهم لئلا افتروا لم يقتلوه في ان الكذب لا يجوز بل المعلوم
من حالهم الشديد على من فعل ما يعتقدون في حجة او كذب في شيء من كلامه
ومن ذلك ما روي ان الخوارج لما نادى بطريق من الفخاه من خلفه ياداه
ياداه فالتفت اليهم وقال كفرتم فقالوا بل كفرت لكذلك علينا وتكفرون
ايانا وما قلنا لك الا ما قال الله سبحانه وما من دابة في الارض الا على
الله رزقها ثم قالوا له انك من تكفيرك ايانا فقال لعبيده بن هلال
ما ترى فقال ان امرأتك باللعن لم يقلوا انك تكذب ولكن قل ايانا اشتغلتم
فقلت كفرتم فقالوا الا ما كفرتنا ثم انصرفوا فاذا كان الامر كما ترى كان من
من يقول من كفرت كذبت كفرت وابتدأ اول من رايته من يقول ان من عرف
بالكذب في المعاملات لا يقبل خبره وكيف يقبل خبر من عرف بالكذب
على فاضل القضاة وسائر اهل المسلمين من المهاجرين والاضافي والانتقام
لا يتسوق لان المعلوم من حالهم انهم لا يكذبون على فاضل القضاة
في الرواية عنهم واما يكذبون في الاعتقاد وذلك خارج عن باب الاخبار
وكذا لا ينتفخون الا من يعتقدون في الثواب في انفسهم وحياتهم
ناجس علم من حاله استمارة الكذب على اخاد الناس فيما بين ربه عنهم
فصل عن فضل الصحابة لم يقبل خبره كما قلنا في الخطا بيه ومن شاكلهم
والما يغتن من ثبوت خبر الفاشق من جهة التاويل لانه تقدم على ما يعلم
كونه تبيحا فنجح ما قلناه **المراد** كلام المنصوب بالله عليه السلام في كتاب
الصفوة **الموضع الثاني** كتاب المهدى فانه عليه السلام قال في كتاب
الشهادات منه ما لفظه وقد ذكر اهل التحصيل من القليل قبله اخبار
الحالفين في الاعتقاد ان روي عنهم المحققون بغير منكرة ذكره
عليه السلام في كتاب الشهادات محتججوا به على قبوله شهادتهم **قال عليه السلام**
لان الاخبار نوعين الشهادية وحزري يحذر اها في بعض الاحكام واليه ليل
على الله عليه السلام **ادعوا الجماعة** في هذه الكلام وجوه اولها وهو انواها
انما احتج على جواز الشهادة بالقياس على الاخبار واحتج على قبولهم الاخبار
بان المحققين ذهبوا الى جواز ذلك بغير منكرة ولو ان اد المحققين بغير
القليل وان اد بغير منكرة من بغيرهم مع وجود المنكرة من البعض
لم يكن ذلك اجماعا ولو لم يكن فيه حجة وندبت لانه حصة حجة وقاس
عليها ولفظه ضام لا نأذه دعوى الجماعة في اللغة من عين تفتيح ولا تاديه
فوجب القول بظاهره وتأكد الظاهر بهذه القربة وتأنيده ان ظاهر

في كتاب الشهادات

كلامه يقتضي دعوى الجماعة من غير قربة بيه وذلك لان قوله ان اهل التحصيل
من العلماء ذكروا جواز ذلك بغير منكرة بغير اهل التحصيل ولم يخرج من هذا اللفظ
الامر لئلا من اهل التحصيل ومن لم يكن من اهل التحصيل فليس بمجتهد لا في
الوضع اللغوي ولا في الغرض الظاهري لانه ليس بفتح وان يؤولا لغيره مجتهد
من علم الا سلام انه ليس من اهل التحصيل **والمراد** قوله بغير
منكره مطلق يقتضي نفى المنكر عن جميع الامة وقد اطلق القول بذلك
ولم يقتضيه بغيره فافاد الجماعة على الله عليه السلام قد صرح بدعوى
الجماعة في كتاب الصفوة **والمراد** اخبرنا الخبر التبرك بالاشتغال من كلامه
فمن اشتغل من كلامه فقد اشتغل من طيب **الطريق الثاني**
طريق الامام الموبد بالله يحيى بن حمزة عليه السلام فانه قال ان الجماعة تعتقد
على قول رواية الخوارج مع ظهور نسيم وتأويلهم **فصل** ما حكي للطائفة
هذه كلامه عليه السلام في المغيارين وقال عليه السلام في باب الاذان
في الانتصارات واما كقات التاويل وهم المجبرة والمشيبهة والارافض
والخوارج فقولوا جلف اهل القبلة في كفرهم والمحتات انهم ليسوا بكفار
لان الادلة بكفرهم محتمل احتمالا يتكثره وعلى الجملة فمن حكم بالسلامهم
او بكفرهم قضى بطلان الادلة وقبول اخبارهم وشهادتهم **وقال عليه السلام**
في كتاب الشهادات من هذا الكتاب ومن كفر المجبرة والمشيبهة قبل
اخبارهم واجاز شهادتهم على المسلمين وعلى بعضهم وناكحهم وقبرهم
في مقابر المسلمين وتواتر ثوابهم والمسلمين **الطريق الثالث**
طريق الموبد بالله عليه السلام فانه قال في كقات التاويل دغ عند الفساق
ما هذا لفظه فعلى هذا شهادتهم جازية عند اصحابنا **هـ** في ثبوت هذا اللفظ
في كتاب المنع وكتاب التقرير وغيرهما انما روي جواز الشهادة دغ عنك
الرواية عن الكفارات دغ عند الفساق عن اصحابنا مطلقا العموم من غير استثناء
لاخذ منهم لا متقدم ولا مناصر وقد تشكك الشيخ ابيه الله مثل هدى
في الجماعة من روي في كتابه عن ابي طالب عليه السلام **ان الله قال** **ان**
المشهور والمؤول عليه عند اصحابنا ما يقتضيه اصوله من المنع منه
قال الشيخ ابيه الله فقوله عند اصحابنا لفظ عموم يقتضي حكمه اجماعهم
هذا لفظ الشيخ في المسئلة الاولى في وضع اليه على اليسوى فقد احتجنا
على الشيخ بانفس على الله طريق الا معروفة الجماعة وهذا غاية الايضاح
ولم نؤايقه على ما ذكره وهو كما قال لان الموبد بالله عليه السلام لولا انه لانفم

فيه خلاف بين اصحابنا فقال عنه بعض اصحابنا او عند اكثرهم او عند كثير منهم او عند
متاخرينهم او متقدمينهم لكنه عليه السلام ترك هذه العبارات التي
يفيد الاختلاف ودعا لاعتبارها الى العبارات القائمة بالمتعقبات المفيدة للاجتماع
على قبولها كقوله التاويل والواجب قل كلام العلما على ظاهره لا سيما وقد
كان اخوه السيد ابو طالب عليه السلام مالفظة ومن يحسن شأنها فيهم يذهب
الى ان الاجماع قد حصل في قبولها فيهم وخبرهم ذكره في التمع وعونه فحينئذ
رواه من اي طالب عن اخيه المودع بالله عليه السلام انه يدعي هب
الى ان الاجماع قد حصل على قبول خبرهم وشأنها فيهم فبين بهذا ان الظاهر
من كلام المودع بالله عليه السلام انه يدعي هب الى ان الاجماع قد حصل
على قبول خبرهم وشأنها فيهم فبين بهذا ان الظاهر من كلام المودع بالله
عليه السلام دعوى الاجماع القدره وهو حجة ظاهره **الطريق الثاني**
طريق السيد الهمام اي طالب عليه السلام فانه قال في كتاب المجري
بالفظة والذي يقتضيه الفقهاء في نضرة المذهب الاقل يعني قبول المتأخرين
هو الرجوع الى اتفاق الصحابة والشافعيين على ذلك قالوا لان المعلوم من تاريخهم
انهم كانوا ابراهيميون في قبول الحديث والشهادة الاسلام الذي هو
اظهار الشهادة بين واتهمه فيما يوجب الجرح وتنفذ العقيدة من انقال
الجوارح دون المذاهب وانهم كانوا مجمعين على التسوية بين المل
فيمن هذه حالة في قبولها شأنها فيهم وخبرهم ذكره في التمع وعونه
وهذه حكاية من اي طالب عليه السلام عن جميع الفقهاء انهم اجمعوا
العلم بالاجماع ولما نزع من الحكاية ان اد عليه السلام ان يجوز
دعواهم للاجماع بانهم من نياتهم وتقورات ما روه باو صرح من ذلك انهم
فقال عليه السلام مالفظة ويكون ان يناد في نضرة هذه الطريقة
ان يقال انه لا اشكال في خبره وفي الفسق في اواخر ايام الصحابة فيما
يتعلق بالاعتقاد كذهب الجوارح وفيما يتعلق بانقال الجوارح لا يقال
البقاء والمعلوم من احوال ما عني ان شأنهم كانت تقبل واختيارهم
لا تروى ولوردة ذلك لان نقل الرد كان نقل شاذ الاحوال المتعلقة
بشأنهم بعضهم لبعض ثم تكلم عليه السلام فيما لحاظ به وما يقتضيه
به تلك الاجوبة على منهاج اهل النظر والاعتبار من غير حرج على
المخالف ولا دعوى لوضوح دليله في المسألة حتى لا يحس على اخذ كما نقل
السيد ابيه الله ولم يزد من يقبلانهم في دعوى الاجماع حتى هذا

نحو

ناحس تصديقها وخبرها فاجاد خبرها وحكم كلامه في المسألة بان قال
والمسألة تخلف للنظر وكذا يقال كما قال السيد ابيه الله ان المسألة تطبق
وان الحق معه دون غيره وان دليله لا يفي على اخدين العقل وسياق
كلام اي طالب عليه السلام الذي اوردته في دعوى الاجماع فان قيل
كيف تتركي الاجماع من طريق اي طالب وهو متوقف في صحته فليس
المتأخرين التمسك بزواياه الاجماع عن الفقهاء من طريقه عليه السلام
فانه يتركي عن الفقهاء ما يشرهم انهم اوردوا الاجماع وهو عليه السلام ثقة
والفقهاء انما **الطريق الثالث** طريق القاضي فانه قال في كتاب
برحمته الله تعالى وذكر ما رواه الامير الحسن بن محمد رحمه الله في كتاب
القبول يروى فانه قال فيه مالفظة وفي الواقي لا بأس بشهادة اهل الاهل الا هو
اذا كان لا يترك ان يشهد لموافقة مصدقه وقبوله لبيته بخبره قال
القاضي يروى برحمته الله وذلك لان الاجماع قد حصل على قبول خبرهم في
ان تقبل شأنهم فيهم هذكي كلام القاضي يروى برحمته الله وهو نظير كلام
المنصور بالله عليه السلام في المذهب في تخصيص دعوى الاجماع لقبول
الاجماع دون الشهادة وقبالات الشهاده عليها وكثير من العلما ادعا
الاجماع على قبول الشهادة والاحبار معاً كما هو بين فيما نقلناه عنهم
وكلام القاضي يروى بجمع الكفالات والقبالات فكيف دامنا كلامنا في هذه
المسألة في الفشاف بعبارة **الطريق الرابع** طريق
الفقيه العلامة عبد الله بن زيد فانه قال وقد ذكرنا في سابق التاويل
وكاثره والاحتياط انه يقبل خبرهما متى كانا عدلين في مدعيهما وهو
قول طائفة من العلما كما **الطريق الخامس** الذي يدل على صحة قولنا ان الصحابة
اجمعوا على ذلك راهاهم حجة الى قول مالفظة بين ذلك وبوصحته
ان من عرفت الاخبار وبحث عن السيرة والاثار علم انهم اجمعوا على
ذلك ولقدى فانهم كانوا يقبلون الاخبار بينهم في حال الفسقة وبغيرها
ولا يميزون بين ما وقع قبل الفسقة وبغيرها وبذلك جرت مجازات التابعين
فانهم كانوا يقبلون الاخبار عن الصحابة من غير تمييز لما روى قبل الفسقة
وبعد هاتم بلطفه من البراءة المنكوبة **الطريق السادس** الطريق
طريق الشيخ ابو الحسين محمد بن علي البصري فانه قال في كتاب المغني
بعد ذكر حجة من روى خبر المتأخرين ونقطة لكلامهم وجوابه عليهم الى
ان قال وعند جل الفقهاء ان الفسق في الاعتقاد لا يمنع من قبول
الحديث لان من يقبلهم قد قيل بعضهم حديث بعض الفرقة وقبل

الآن يعلم الله من سحر الكذب كالحطابيه وهو الذي قال البيهقي
البصري واحداه والكافز المتادل مجزا واحدا وهو الظاهر من قول الفقهاء
واحدا في الكل على قبول خبر القاري المتأول قال في الكافز المتادل
وان لم يصح به في الكتاب الى قوله رجعه القول الاول اجماع الصحابة على
قبوله واجماعهم تحته اما انهم اجمعوا بذلك معلوم من ظاهر احوالهم
لمن تصح احبائهم واقص اثباتهم وذلك ان الفتنه لما وقعت بينهم
تفرقوا فرتا وصارت داهيا وانتهى الامر بينهم الى القتل والقتال
وكان بعضهم يزدري عن بعض من غير ممانعة منهم في ذلك وشاف
يشك كلام المنصور بالله عليه السلام وقال كما قال المنصور واذ كان
الامر كما ترى فان من تغلب من كذب كثر اول من رايه من يقول
من كذب فحق الى اخر كلام المنصور المتقدم ثم اورد في حجة الرايين
واجابها ونقصها واطال الكلام في ذلك فلهذا روي الشيخ احمد بن حنبل
واما رواية بن الحاجب مروي عن ربه في المنه والى ما رويها الشيخ
في كتابه لكن ابن الحاجب رواها عن من قبله المتأولين ثم اعترضها وقد روي
جواب اغتراضه الوجه الثاني مما تبذل على صحة دعوى الجماعة
هذا انها دعوى صديقه مع القرن ابن الشهابه بغيرها وقد ذكر الفقهاء ان
خبر الواحد مع القرن ابن يعقوب الفيل فكيف خبر الجماعه مع الاله
السلام وجميع ثقتنا الاسلام اذ انظم الى القرن ابن العظميه فان قلت
وتأيد القرن ابن قلت استشهدنا له من المتأولين بغيره بغيره
مع المواتق والمخالفين من غير كبير اما قدريا ففي عصر الصحابه وهذا
هو الاجماع الذي اذناه هؤلاء الفقهاء وقد مر بغيره واما ما جديا وهو
الذي ان دنا كيد ذلك الاجماع به فان الناس ما زالوا يقرؤن كتب
المخالفين ويتركون عنهما شرف الارض ومعانيها فالزبدية يروون
عن المخالفين في تضاريفهم ويبدلون شئون كتب المخالفين في مدائنهم
الا ترى ان المعتمد في الحديث في الجليل والتعظيم في كتب الزبدية من كتب
الشيخ رضي هو اصول الحكم الامام المتوكل على الله احمد بن سليمان عليه السلام
وقد ذكر في خطبه انه نقله من كتاب البخاري وكتاب المزي
وكتاب الطحاوي ولم يبين فيه ما نقله في هذه الكتب
ثم نقله عن غيرها وعلمنا الزبدية ورايتهم معتمدين في التحليل
والنهي على الرجوع الى هذا الكتاب منذ سنين كثيره وقروا عديده

ذلك

وربما شفا الاوامر صرح فيه بالنقل عنهم في غير موضع وكذلك محمد بن
بن منصور الكوفي مشف كتاب علوم الامام محمد الذي تعرف باوالي احمد بن
عيسى بن زيد بن نقل عنهم وفيه من ذلك شيء كثير لانه يشهد فيه روايته
عن البخاري نفسه وصاحب اصول الحكم وصاحب شفا الامام
يطلق عنه كل هو ما بينهما وعندهما والزيدية مطبوع على احد منهما
وكذلك الكشاف فان صاحب ربه الله ممن يشهد النقل عنهم في كتابه
لا نقل في الزبدية من تحري النقل عن الكشاف وكذلك الحاكم قد صرح
جوازا بالنقل عنهم واحتج على ذلك بالاجماع والزيدية مطبوع على الرجوع
الى كتبه مثل تفسيره المحدث وكتاب الشفيعه وغيرهما وكذلك
المؤيد بالله والمنصور بالله قد صرحا بحجوان الزوايه عنهم ولا يوجد في الزبدية
من لا يقبل من سأل المؤيد والمنصور لحو ان يكونا شهودا في الزوايه
اليهم فهدى في كتب الحديث والتفسير واصحاب اصول الزيدية معتمدين
فيها على كتاب ابن الحسن مع انه نقل فشاف الساول وكفار وعلو
كلام الحاكم في اصول الفقه ومقدمهم في هذه الامور الاخيره كتاب الشيخ
احمد الحواري مع شهره بغيره على الامام الشهيد احمد بن الحسن وكتاب
منه في النول لا يورد ابن الحاجب فانه معتمد عليه في هذه الاعراض
في بلاد الزبدية وكتب الاصول وان كانت نظريه فان فيها نارا كثيرة
لا يبد فيها من عبد الله الزوايه وكذلك ما يتعلق بزيادة الاجماع الاخاوي
والالفاظ اللغويه واما كتب القراءات فتميز الالف معتمدين على كتاب
الشاطبي احمد بن يار وجدها فيها مما ليس بخواتم واما كتب القراءات
فلم يزل النجاء من الزبدية يقرؤون مقدمه طاهيه وشوخته وكذلك كتب
ابن الحاجب في النحو والتعريف مع ما اشتمل عليه من روايه اللغة والاعراب
واما المقاييس والبيان فاعتمد عليه في هذه الامور الاخيره كتاب
التحفين في ديار الزبدية وغيرها وهو من روايه الاشعرية وبغداد
هذه خزائن الاله مشحونه بكتب المخالفين في الحديث والفقه والتفسير
والشعر والنوازل مشبهه الى نقلهم عنها واستادهم اليها فمنهم
مضج يدرك في مصنفاته وتكثر منه كالمصور بالله عليه السلام
والشيداي طالع والمؤيد بالله فان اي طالع يزوي في اماليه عن
شيخه في الحديث الحافظ الكبير الى احمد بن عبد الله بن عدي يعرف
بان عدي وبابن القطان ايضا وهو صاحب كتاب الكايله في المخرج والتعديك

واحد اليه الحديث في الاعتقاد والانتقاد ونحوه اذا روي عنه وضعه بالفاظ
دون غيره ومن طريقه روى حديث الثعلبي بن بشير في الخلال والحزام
والمساييه وهو الحديث الجليل الذي وصف باثني عشر السلام مع ان
الثعلبي من اشر النعا على امير المؤمنين واهل بيته عليهم السلام
وكذا حديثه ان هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم
وكذا حديثه المؤيد بالله في الحديث هو الخياط الكبير محمد بن ابراهيم
الشهيد بابن المقرري وعامة رواية المولى بالله الحديث في شرح
التميز عنه عن الطحاوي الحنفى وكذلك ابو الغيث الحسيني قد روى
عن امام المحدثين وابن ابي عمير الخرخ والقطيع عبد الرحمن بن ابي حاتم
عن داود الثقفي هو ابن بن يدا عبد المجاهد عن ابي داود الطيالسي اخيه
اليه الحديث على كثرة ادعائه عن سهل بن شعيب عن عبد الله بن
عن توف هو البجلي بن كعب وخرجه عن امير المؤمنين علي عليه السلام
جده بنه الطويل وخرجه ابو عبد الله السيد الجرجاني من طريق ابي داود
الطيالسي عن سهل بن شعيب به واما احمد بن عيسى بن زب نفايه حديثه
في اماليه عن حسن بن علوان عن ابي خالد الواسطي عن زب فانه كان
حسن بن علوان هو الكلبي فهو تكلم عليه كثير ا وكذا ابو خالد
السيد ابو عبد الله الجرجاني نروى عن محمد بن عمر الحفاني من غير واسطه
وعن الطيالسي ابو اسطه كما مر في حديث توف البجلي وهو كثر الشافعي
في الروايه حتى انه روى في سلوة العارفين عن ابي البهي الاشعري المشهور
بالحديث على امير المؤمنين فانه ادعا بعد ثمانية سنه انه من الصحابه
وروى عن شيخه عنه وروى المولى بالله في اماليه عن شيخه عن عبد
السلام عبد الله بن محمد الحوي اخيه السنه وروى فيها عن شيخه
عن يعقوب بن سالم بن قيس وضعف بالكاتبه اكثر وما وثقه احدا
ومن طريقه روى حديث ركعتي القرآن روى عنه الاثني عشر من
كثير فان قد ما الامه ما روى الا عن رجال الفقهاء عا لبا فقامه
اشايبه القسيم عليه السلام في كتاب الاحكام تدور على الخوارج
انجيل وعبد الجيد بن بكر بن عبد الله بن ابي اويش عن حسن بن عبد الله
بن حمزه عن ابيه عن جده وعامة روايه احمد بن عيسى بن زب عن حسن
بن علوان هو عن ابي خالد الواسطي وعامة اشايبه الهادي في
الاحكام عن ابيه عن جده عن تقية في اشايبه القسيم وروى عن

عن

عن ابيه عن جده كله في المنتخب عن ابي بكر بن ابي شيبة وعن عبد الزراف
الهماني وعن كادخ بن جعفر وعن حسن بن عبد الله بن عبيد الله بن عتيق حديث
الحج في الشفر وروى المولى بالله في اماليه عن النقاش عن الثاقب الحسن بن علي
عن محمد بن منصور عن الحكم بن سليمان عن محمد بن حفص عن ابي غالب عن
ابي امامه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا في فضل الوضوء وذكر الدعائه
حتى قال في اخره ثم نسخ قديمه فقال الله ثم تبت يدي على الصراط
وروى ابو طالب في اماليه عن الثاقب عن الطلي سقطة في موضعين وسند
عن الثاقب عن عباد بن يعقوب عن ابراهيم بن ابي يحيى يعني شيخ الشافعي
المكلم فيه حديثين حديثا في وعيد بد من الجن وحديثا في حكم الجن وكذا رواه
اشايبه هم متى ذكره واهله وذكره في الرجال العامة من الثقات والضعفاء والافلام
شكسوا السنه ابا اهل البيت في الحلال والحرام اخلطهم احدا من الفقهاء الا انهم
الذي لا يجزى به وتامل ذلك وذكره يعقوب ان من سلم كذا كذا اذا لظن
الهم سفلون من سندهم اضع الشرايد ولا يظن ذلك بقايل داليا ومنهم
من ضرخ جوارن الاحيد عنهم ولم يضرخ بالنقل عنهم مشافهه وان استبدل
من سندهم اليهم كالحادي عليه السلام ومنهم من يروى ذلك ويغله ولا يفرقه
ولا يكرهه والسيد ابيه الله تعالى فمن شذد في المنع من قبولهم وعلا في ذلك
غلو انكر حتى ادعا انه حمله على جهة القطع حيث لا بعد رايين قبلهم وان اجهدوا
بلغ الوسخ في معونه الثواب هذا مع ان السيد ابيه الله من اكثر الناس
روايه عنهم واعتمدا على كثيرهم فهو في الحديث يفرق كثيرهم التي حرم النقل عنها
واستدل على انه لا طريق الى صحتها ورواها على الثاقب المنع عن ثايت
من الثقات وصيانه لثقتها من تجوز التفسير المستبعد وهو في تفسيره
أول من ثقايتهم راجع الى ثقايتهم ولشدة تولعه بذلك و
خوضه عليه اختص من مقام الغيب للزاري تفسير القرآن العظيم
ثم ادخله في تفسيره جرحا بالكشاف مع زيادة تكلف لطايف وكذا
ادخل ثقايتهم ابن الجوزي الحنبلي وغيره من المخالفين في الاعتقاد مع
الله قد قرئت في كتابه ان الزاوي من كتاب التفرج دغ عنك التاويل
هذه من اعظم دليل على ان السيد شك في كتابه مسئلة الثقات والسند
وكذلك ياله بقلبه فان كان تعقيد ان الزاوي كما قال كان ينبغي ان
يختص من تصانيف الباطنية تفسير القرآن العظيم وان ينقل خلاصهم
في تفسيره كما نقل اقوال الاشعرية وكذا كان ينبغي ان ينقل خلاصهم

عن

في الفقه والفرق بين قولهم ان لا شيء مثل خلق الذنوب وان كان لا يعتقد ما قورته
 في كتابه من نسبتته للتراث الى الكفر الضريح كما سبغ سنة ان يقول ما لا يثبت
 ويؤمن عتاهو عليه من غير وان كانت ائمة اختص كتاب التراتري لغرض غير هذي
 كان ينبغي منه ان يدينه لتلايفه بذلك من يراه من المسلمين فانه ابد الله
 في محل القدوة لانه شبيه الغيرة في هذا الزمان وكبير علمائهم المتصدين
 في هذه البياض وما كتبهم في الغرضه وعينه ما فالتبديل ليزال سكتها عليها
 ملقيا بها كالحاجبه وشذوذا وهو من فلكه من شذوذا وكتاب التدبيل
 والتكيد في شذوذا التسميها لاي خيان وكتاب التلخيص وكتاب المنه
 وشذوذا وكتاب الجوهره وعينه ذلك فذلك على صحة اجماع الائمة
 على الاعتماد على كتب المجاهدين من المواقف على قولهم والمخالف ولم تذكر فعل
 السيد للاحتجاج به في الاجماع فانه لا يفيح الاحتجاج بفعل من صرح بذلك
 فقيهه وما يحتاج بالفضل اذ لم يسا قطبه القول كما فقال الائمة عليهم السلام
 ونسبوا الفقيه الا سلام ولم تذكر فعله في ذلك لبيان المتناقضه بين فعله
 وتوليده وانما احسبنا ان نريه حاجه الجمع الى الروايات المتنازله وان كلاً
 معقده عليها ومحتاج اليها الا تترك انها في خزانة الزيدية وعلمائهم وعلماء
 خطوهم بالشريعة والاجازة وهو ذلك ومن ملك شيئاً منها منهم اغتبط به
 وصانته وحفظه وثبتت سمعه كما سمعنا المنصور بالله عبد الله ابن حمزة
 وذكر استاينده فيها في كتابه الشافي وسمعها الامام الناصر محمد بن الامام
 المهدي عليهما السلام والمصنفون من الزيدية ينقلون منها كما ينقلون في
 اصول الاحكام والامير الحسين في شفا الارام وشيخ ابي داود كانت
 غيرة الامام علي بن حمزة وامن من سمعها له وهي نسخة شموقة
 يفتاها الامام المهدي محمد بن المطهر وهي في خزانه كتبه مما وقفه الله تعالى
 وفيها كان شجاع وكان الذي على كلامك وديعواك على اهل البيت عليهم السلام
 ان يشتم في بلادهم ومما كرم تحزبت هذه الكتب والضرب الشديد والتعزير
 لمن تم افعالها وانما تنزك في الخبرين لنفهم كفر اهلها وكفر
 من صدف ما فيها كما يكون ذلك في حفظ بعض كتب الباطنية خدكهم الله تعالى
 ونسبنا من يدين ان الحذر عند ذكر المخالفات لان كل ما ورد في كتب الحديث
 مما يجب تأويله ويمكن ان شاء الله تعالى **القابض** الشافعي
 في ذكر ما اعترض به على الاجماع والجواب عنه وقد تقدم ذلك حيث
 اوردته السيد ونزيد هاهنا بيان كيفية اختلاف العلماء في نقل الاجماع
 على قبول فاشق الشاويل واعلم ان العلماء على ضربين منهم من ادعى العلم

الاجماع على الامام
 على كل المحال

الاجماع على ذلك وراه كاذبة منا ذكره ومنهم من شك في بؤته وتوقف وليس
 منهم من ادعى العلم ببطلان الاجماع ولا يفرق من زوى عن احد من الصحابة
 القليل يحرم قبول الفاسق المتنازل وهذا ظاهر في كلامنا في القلتا قال
 السيد ابو طالب رضي الله عنه في كتاب المجري في الاعتراض على من خرج
 بدعوى الاجماع واطبات الصحابة والشافعية عليه ان كان في حجة فاشاعه
 واجب ويكون الصحة هو المذهب الاقل ودر الثاني لان طوبى اثبات
 المذهب الثاني قياساً فاذا انتفى الاجماع خلانه وجب اثباته والغلبة
 عند ارجحه القياس والذبي يصح ان يقدم به فيما ادعوه من الاجماع ان يقال
 من اين ان تلك القلتا من الصحابة والشافعية تروى في شهادات الفتاوى من
 طريقتين وليد وجدهم وماذا اعلمهم اطلاقهم على ذلك وما يمكن ان يقال
 به على هذا هو ان يقال ان في احاديث الصحابة حديث سدا هب وافعال
 اوجت الفسق عند كثير منهم كمن اهاب الحواج وحزوب من خازن
 من البغاه ولم ينقل ان احداث شهادته هؤلاء وحديثهم ولو دفع الزيد
 لنقل حتى قال عليه السلام في الزيدية على ما ادعاه من الاجماع ان لا نقل نبوءة
 الكل منهم لشهادته هؤلاء وحديثهم والمسلمة محتملة للنظر انهم كالمسلمة
 وهو ظاهر في انه لم يدع دعوى الاجماع والعلم ببطلانها بل يشاطرت اعترضت
 له وحبس القبح في العلم بجهة دعوى الاجماع ولم يوجب العلم ببطلان دعوى
 الاجماع واحداً قال ان كان دعوى الاجماع صحيحة فاشاعه واجب وليس نقلت
 هكذا وهو يعلم ان الاجماع باطل وواضح من هذا قوله في اخذ الكلام والمسلمة
 محتملة للنظر وهو ظاهر في المنقود ويتوى ذلك الله عليه السلام يذري
 غلهم في كسبه كناية الامالي وهذه امانات متوكة لاجل مستفله فاذا ثبت
 هذا لم يكن في كلام ابي طالب عليه السلام اعتراض فادخ على من ادعى
 العلم بالاجماع من الائمة عليهم السلام فان العلم فعل الله تعالى وقد خلفه للبعض
 دون البعض فيما لا يجب التشوكة فيه من علوم العقل الصوري والبرهاني
 يجب ان يشترك فيها جميع المكلفين وقد ثبت ان الراوي الحارم القاطع
 الملقى للعلم بجهة ما روى مقبول متى كان ثقة عبداً في دينه وثبت
 ان الراوية لا تغار من بشك من شك من العبد ول في حجة ما روى
 وانما يغار من خبر من هو مثله في العبد الله متى احب ان يعلم ببطلان
 خبره وغار من الخبر ان مثال ذلك لو قال قائل ان هذا الشاهد
 هو فلان من فلان الثقة المشهور اعوفه ولا اشك فيه ومثال الآخر

اجزاء الصلاة

اجزاء الصلاة
 اجزاء الصلاة

الاجماع على

أمّا أنا فبغير شك في هذه ولا الخلق أنّه هذا الذي ذكرت فأنّه يعلم على قلبه
 من علم. وتترك قول من شك. وهذا ظاهر عند أهل العلم وكذا في غير هذه
 الصورة من المسائل كما لو أخبر ثقة بجماعة هذا الماء أو طهارة فيه وشك
 آخر فالقول على قول من أخبر بالعلم واليقين دون من شك وتزداد وكذلك
 الجماعة قد ادعى المنصور. ويحيى بن محمد عليه السلام. وكذلك المؤيد بالله
 عليه السلام. والقاضي زبد وعبد الله بن زبد والفقيه بابويه. ومن
 لا يأت عليه القدر والاختصاص من الأقوليين. وشايت علم البقلاوي. ثم
 علوا الجماعة الصحابة والتابعين على قول القاضي المتأدله. وحينئذ بالقول
 في ذلك ونطقوا على حصول العلم لهم بهذه الجماعة. وأما العلم بذلك إلى
 الأطلاع على التواريخ واختار الصحابة كما أشاء إليه المنصور بالله
 عليه السلام. وهو له جمة غيرة. وعدة كثيرة من أهل الفضل والقوى
 والورع الشيخ. فيما مضت عنهم. من الذين رآه والفتوى فخرهم بغيره.
 العلم القاطع. أو الظن الرابع. ومن شك في رأيهم. واعتمد على تصديقهم
 واستند إلى خبرهم. لم يستحق الإنكار والشيخ. وبعثت من عليه.
 بأن غيرهم من الأئمة والعلماء شك في دعوى الجماعة. وأوردوا أسئلة
 تقطع في كثير منهم. فإن لهم أن يجيبوا بأن العلم يفتقد عند كثرة المطالعة
 لاجتماع الصحابة. والافاضة بأحوالهم. ولا شك أن أحوال الشافعي تختلف
 في ذلك وقد يكون بعض أهل العلم أكثر اطلاعا من بعض في بعض المسائل
 يحصل له العلم دون غيره. فيكون المبرج للعلم ضارفاً. والمبدئي للشك
 ضارفاً. وكل أحد أخبر بما يعلم من نفسه. ولا نكذب هذا. ولا هذا
 كما لو رأى هذا أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأخبر أنه
 يعلم. وأخبر غيره أنه لا يعلم صدقاً لها معاً. فقد ثبت لك بهذا أن
 متى قبلت رأيته الأئمة المؤيد والمنصور. وحكى من حوّه علم السلام.
 وتباين من رأى ذلك من عيون أهل العلم. فقد جفت بين قول كل واحد
 وقبول كلام أبي طالب عليه السلام. وأما لو علمنا أن كلام أبي طالب مقيد
 على رأيهم. لكانت نسبنا إليهم ما لا يليق بهم من القول بغير علم والرواية
 من غير تثبت. وذلك لا يجوز. مع أننا لو سلمنا أن أحدنا من الغيرة في قاض
 رأيهم مقلات منه صحاحه. وأدعا العلم بطلان الجماعة. لكان لنا أن
 نخرج رأيهم بوجوه. أخذها خزانهم. فقد ثبت دعوى الجماعة عن الأئمة
 وأهل المدكوات. وعن جميع الغصاة به الظلمة من قضاة البقلاوي مع كثرة رأيهم

رشفه عليهم

رشفه عليهم. وكثرة اطلاعهم. فإن هؤلاء الذين ادعوا الامتياز من أكثر العلماء
 بغير ثبوت بأحوال الصحابة. وثالثها أنهم شبنون والمثبت مقدم على الثاني
 للجماعة. إلا أن ثبتت خلافاً معينا. عن بعض أهل الجماعة. وذلك لم يكن تقدراً وإنما
 نص أبي طالب عليه السلام. على أنه لم يقل أن أحدنا من الصحابة لا يرد شهادة
 المتأولين. ولا أحد منهم. ولم يقع النزاع. في أن ذلك قيل. فقد تم النقل مما لا ريب
 فيه. **القائمة الثالثة** في المسألة التي شهيرة الخلاف في هذه المسألة.
 من غير تكبير وكذا تأييم. قد ركب كثير شبيهة. لا يمكن أن يذكر منه إلا اليسير.
 لأن أكثر المتصنفين في الأصول والفروع من أهل الكتب الحنابلة والمواليه
 المتبعة من المتقدمين والمتأخرين. لم يذكر في هذه المسألة إلا رأيهم.
 اختلاف الخلف فيها. وكثير منهم يذكرون الجماعة الشافعية على القول بالمتأولين.
 كما قد مرنا فاذنفت أن الخلاف واضح. فأعلم أنا لا نشتغل من الاشتغال
 في ذكر كلام الأئمة والعلماء في ذلك. وإنما نشير إلى الذين يسيرون في الخلاف
 المشهور. المذكور في الكتب المتأدله. المعروفة عند كثير من المتأخرين
 في طلب العلم. وأما ذكره لأن الشافعي اعترض عن ذكره مع التعرض
 لحكاية الخلاف في الطرفين في المسألة. فلم يذكر السديد عن أحد من المتقدمين
 عليهم السلام. أنه يعقل خبر المتأولين. إلا عن المؤيد بالله عليه السلام. كأنه لا يعرف
 هذا القول مستوثباً. إلى غير ذلك مما هذا عمل المتصنف. في كتابات المصنف الذي لا يزال
 السديد مشغولاً بذكره من سببه ما لفظه. وفي تعليق الأئمة ومن بلغ إلى الحد الكفر
 والفسق. وكان متاركة. فالعلماء مختلفون فيه. ولا طهر عند الجماعة أن
 شهادة جارية. وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والشافعي. وعند أبي هاشم
 رأي علي لا يقبل شهادة. وهذا كالحواشي والحمد لله. **قوله** قد
 ثبت من أن هذه رواية من المؤيد عن جميع أهل المذهب من أهل البيت
 عليهم السلام. وأما غيرهم. أن الظاهر عندهم قبول كما في التاويل. **قوله** المصنف
 أن الله لم يترك محظوظات دينه. في أن يقول شهادة. كما إذا كان صحيحاً.
 الاعتقاد. ومن هذه سبيله إذا ثبت في الحال يجوز قبول شهادة ولا يجب
 الاستمرار. وأما الخلاف. هل يقبل شهادة. تبطل التوبة أم لا. وفيه
 شرح أبي مضر قال مرآة في الأئمة من لم يبلغ. في الاعتقاد الكفر والفسق
 نشأ به جارية. ومن بلغ إلى هذا الحد وكان متاركة. فأكثر العلماء مختلفون
 فيه. فالظاهر عند أصحابنا أن شهادة جارية. إلى آخره فقل في هذه شهادة
 الجارية والمثبتة. يجب أن يكون مقبولة عنده. قد مر الله رآه

في الأصل
 لا يظهر
 من كلامه
 ظاهر

وكتبه عند الفقيه روى عن علي بن الحارث والتشبيه من جهة
التأويل والتدوين يوجب قبول شهادتهم لا تتم من اهل القبلة والشهادة
واهل الكتاب والتبري من الايمان وما عدا ذلك من الاسلام وهذه الاشيا
امارة الغدالة من جهة الظاهر فلا يمنع من قبول الشهادة فان قيل
من قال بغيرهم من اصحابنا قال انهم كالمزبدين وقد ثبت ان المراد بتقبل
شهادتهم تلك الامارة في بعض الاحكام لا على الاطلاق في جميع الاحكام والحوال
قال السيد ابوطالب وامّا شهادته اهل الايمان البغاة والخوارج
فان جواز شهادتهم لا يمنع ان يخرج على اعتبار ما عليه السلام ان يكون
الملة واجبة لان هؤلاء كلهم من اهل ملة الاسلام قال ويمكن ان يخرج
من مذهبه عليه السلام ان شهادتهم لا يجوز لانه نص في الاحكام
على ان من نكث ببعده امام زمانه طرحت شهادته وهذا سبيل الخوارج
والبغاة ومن يمين شهادتهم بدعت الى ان لا جامع في قبول شهادتهم
وغيرهم قال المودب بالحق من انكر امامه طرحت شهادته اذا كان
لا يقول بان امامه لا جل الفسوق والتهنك لا لاجل النظر في امرو والفتنة
في احواله وتلك المودبة لعله قال ذلك اجتهاداً ولو كانه يصفى عدي
اذا كان مستقيماً بالحق في سائر احواله فان عرفت منه الفتنة بقوله
فان لا قبلها انتم كلام الامير في الموضع رجة الله تعالى قال القاضي شرف الدين
في شرحه للزيادة ان معنى قوله لعله قال ذلك اجتهاداً اي استخفافاً لان
المعلوم ان جميع اقواله اجتهاداً ومثله قال الفقيه علي بن يحيى في تعليقه قال
من عثر دليل مقين قد قال المودب بالله في الزيادة والقول
بالاستحسان قوي عدي ولكن ما هذا بل على ان الاستحسان هو
الاجتهاد بل هو بعض طرق الاجتهاد ويمكن ان المودب بالله عليه السلام
ان الله قال ذلك بالاستحسان المستند الى غير التصوّر الصريح والله
اعلم وقال القاضي شرف الدين رجة الله ما لفظه وامّا كفاك التاويل
كشبهة وحتم فيقبل على كل احد كونه عن النبي صلى الله عليه وسلم
في احد نزل المودب بالحق وتخصيه والاكثر والثاني والتاويل ابو علي وابو
هاشم ورواه اي جعفر الهاجري لا يفتيان وكذا فاشق التاويل
كنازحي وباع غير الخطاينة ومن لم يبلغ خطاهه كقوله ارفسفا كخالف
في القوم والارجاء وتفضيل النبي على الملك والامامة مع العبد الله في الحكم
في كتاب مختصر لبعض الخووم ما لفظه ولا يصح يعني الشهادة من اخذ من

الاسمانون

وهي

رضي مطلقاً وكاف في نصن على الاملية على مثله وناشق جازحه وان ثاب
الاتقاسنة وفيه ما لفظه وكل يعلى ونزكي بحزمين في اعتقاد القائل الشارح
لا يتسامح بشهادتهما وتجاوزاً عن جرح وقال الفقيه علي بن يحيى الوشلي في تعليقه
على المصنف في قول ابي مضر نعلي هدى شهادة الجبلة والمشبهة يجب ان تكون
مقبولة عند ربه شر الله ررحه وكذا في غنبد عني والفقيه طاهر هذا
الله ر رايه عن يحيى ريشن بخروج قال رجة الله وهو مدعي المودب بالحق
ويخرج رة وهو اخذ عن يحيى ابي طالب وعند ابي جنيعة واصحابه والشافعي
ان شهادتهم مقبولة والخروج الثاني لابي طالب وهو يروي عن ابي هاشم
ان شهادتهم لا تقبل والمذكور في الكافي ما لفظه ومن بلغ اعتقاده وشكاً
بما روي في قوله لا يقبل خبره وشهادته وكذا من كفر بالشارع
وعند الباقي من الشاذة يقبل خبرها وشهادتها وكذا في القميص
وقال في فائقه الفضول ما لفظه في ضبط مقال جوهرة الاصول في شروط
خبر الواحد ما لفظه

• تروى الراوي عن الكبار وتروى اصحاباً على الضمان
• وما يصح لغيره بطاير واختلوا في فاشق ركاير
• ما ولا يقبلنا لا يقبله ونحن لا نرد شيئاً ينقله
• وهذا من شهادته الخصم خصمه وهي من اربع المراتب والفصل ما شهد به الاعداء
• فاذا ثبت هذا فقد عرفت ان المودب بالحق عليه السلام نسب قبول المتأولين
الى جميع اهل المذهب الشريف من الائمة واتباعهم وروى ذلك في النسخ وتروى
ولم يغترضه نالذي في كتاب المصنف ان يقولهم مذهبنا ومذهب القسم والهادي
المودب لم يذكر فيه عن اخذ من القميص انه نص على خبره لانه من المتقديين
ولمن المتأخرين وامّا روى عن ابي طالب انه قال يمكن ان يخرج للمهادي
عليه السلام قبولهم ويمكن ان يخرج لغيرهم والمنازعة في الموضع الخلاف
عن اي علي واهي هاشم ويشهد ما ذكرته من ان مذهبنا قبولهم قوله
في المصنف ولو كان يعرف في ذلك خلافاً للمهادي والقسم كانا احق بالدين
من اي علي واهي هاشم ويشهد ما ذكرته من ان مذهبنا قبولهم قوله
قوله في المصنف لما انه لم يذكر في مخطوطات دينه الى اخذه فقولهم
واضح في ان ذلك مذهبنا لا مذهب لاشواه ولم يغترض اخذه على
صاحب المصنف في قوله ذلك ثبت ان المودب ذكره لاهل المذهب ولم
ذكر خلافاً او غير ذلك المصنوع بالحق ذكره في المذهب ولم يذكر خلافاً

والأخير على ابن الحسين ولم يذكر لاهل المذهب خلافاً. والعقبة عبد الله بن
زيد ذكره ولم يذكر خلافاً وغير هؤلاء من اهل التغليب والمدائين
لم يفتوا على اخذ من روى الا جماع. ولا من روى الخلاف ولا شدة
واخذ في ذلك حتى جاز الشية ابداه الله تعالى في انكار قبولهم بل الظاهر
الله ابداه الله سبحانه مقدر له غير منكر حتى دخلت سنة بشاك ومثالي ما به
وعلم الشية ان محمد بن ابراهيم خاتم القول المنصوص في الجمع المشهور
عن الخلف والسلف فتزوج له خديج هذا القول والمنع من الخلاف فيه وجعل
هذه المسئلة من التطفيلات التي ياتى بها المخالف فيها ويغفل الله مقاربه مع انه قبل
هذا الشارح لم يزل يفتى على كلام الاخير على ابن الحسين رضي الله عنه في البيع
فلا ينكره ولا يثبت التلاوة على انه قولك باطلك ومنه هبة قبيل مخالف للادلة
الفاظقة وانما توفرت دراهمه الى حين في هذه المسئلة في حق شخص
محمود من وماهه من الانساب فالتة المستفاد **الحجة الثانية**
الجماع الغرض عليهم السلام. وذلك ان المنصوص بالله وحى جبره وعينه
من شق انما ادعى الجماع الصحابة قد اذعوا في الصدقات الاقل من الامة
ولا شك ان هؤلاء الذين ادعوا الى جماع من المشايخ بنعظيم الغيرة عليهم السلام
ومن اهل الورع والاطلاع. وذلك يقتضي انهم ما ادعوا الى جماع الامة حتى
تكونوا جماع اهل البيت عليهم السلام. اولا خاصة في ذلك العصر فان اهل البيت
عليهم السلام في وقت خيرة وث الفسق في المذاهب لم يكونوا الا بكنة. علمت
زواياهم عليهم السلام. واجماعهم حجة. ومغزئته متينته. شبهة لا تحضارهم
واشهادهم. فان قل اخوال المنصوص بالله. والامام يحيى عليهما السلام
انما لا بدعتان اجماع الصحابة. الا وهما يعرفان ما مد هب على وولديه
عليهم السلام. فانما لولم يعرفا مد هبهم لكانا حجازيين يدعوا الى جماع
وهما من هان من ذلك ما فات الجميع على اصابهما وشغفه معرفتهما في
الحجة الثالثة ان ذلك يقتضي انهما عليهما السلام عرفا ان يقول المتداولين
مذهب علي عليه السلام. لان اقل اخوالهم حين ادعيا العلم لمذهب جميع الصحابة
المشهور والمعروف ان يكونا قد عرفا ان ذلك مذهب الامام الائمة. وافضل الائمة
وكنى به عليه السلام. لين اذ الهدى وغصية لمن حاتف الزدى في
الحجة الرابعة انما لولم يفتى المتداولين لوجب الله لعبد الصحابة ارفق
والصدرة الاول من اهل البيت الظاهرين. اذ لم يضرخوا بالشرايع من النبي
صلى الله عليه واله وسلم. وذلك لان هؤلاء الثقات من الائمة وغيرهم

تدبر

تدبر وعندهم انهم يقولون الفاسق المتداول. وذلك لا بد ان يفيد العلم والظن
بانهم كانوا كذلك. اقضى ما في الباب ان ذلك يفيد الشك في قبولهم للفئات
المتداولين. فلو كانوا مؤذرين بالظن. وحصل الشك في ان رايه بعض
العدول. مستلبة اليهم لم يجر قبوله. الا اذا حصلت تزييه صحيحة. يحصل
مقها الطق الناجح. ان شوايته غير مستندة. الى من لا يقبل قطعا. وقد
ان من الشية في رسالته مثل هذا. ومن الشياض بين المتناظرين ان محرمي
كل ختم على تبايته. ويبين لمن اخذ على تبايته. **الحجة الخامسة**
هي الحجة العقلية التي قول عليها الاما كان المنصوص بالله والتا طبق الحق عليها السلام
والشيخ المحقق ابو الحسين البصري رحمه الله. وهي ان خبرهم يفيد الظن قطعا.
والقول بالظن حسن عقلا. وقد قرنا. اتفاق العقلاء على حسن الخبر والاستحسان
واعتما بهم عند الماهيات. على ان سأل ان شول. وكتاب الكتاب. وتحت
الذير الى من كانت عليه منه. وسفر الناجم. على طر الزنج. وراغ الزراغ
على طر التمام. وعرف الملوك على طر. الطفر. وفرة آة الفران على طر القادة.
وكذلك العمل في صواب الانعام. وتز بيه ضطارتها. وجمع شملها.
والبا تها. وسائر تصرفات العقلاء. كلها منبته على طر المنفعة دون اليقين.
واهدى فان شل شول الله. صلى الله عليه وسلم. لئلا كان
تالي العرب خبرهم بالشرية. وتبلغهم الاحكام. امسكوا ذلك وعملوا به
لمقتضى بطرة العقول من غير ان يقول لهم شول الله صلى الله عليه وسلم
ذلك جازين ومن غير ان يسألوا عن ذلك ولا يتأطروا فيه. ومن غير ان
يستفتح ذلك منهم واحدا. بل اجتمعوا على استحسان ذلك وقبولهم عليه.
شول الله صلى الله عليه وسلم. ولو كان ذلك لا يعرف الا بالشرية.
لكانوا اقد اقدموا على قبيل في عظام كلام الرسل التي جازهم من غيبه.
عليه السلام. ولو كان عنهم. في ذلك قبيل ما اقرهم عليه شول الله صلى
الله عليه وسلم. فثبت بذلك ان العمل على تولد من يظن صدقه قد حصل عقلا
مغولت به قد يرا حديشا. الا ما خظه اليك الشري من ذلك فتقررت حيث
ور في عمل يد ليله العقل فيما عداه. وقد كفا نأونه الاجتياح في هبة المسألة
بهذا الوجه العقل. ابوطالب في كتاب المجري. وكذا كد المنصوص بالله. وابو
الحسين فمن ان ادقيقها. فليطالعها في مصنفاتهم. **الحجة السادسة**
ان في تحالفتهم مضرة. مطلقته. ودفع الضرر المظنون عن الميث وحيث والمثمة
الثانية انما قيه. ويكان المقتبة. الاولى ان الثقة من المتداولين من اجزنا بخير

والطبيعة الخلق

الشيء ولفظا ضد قوله فان قلنا قد صدقته مستلزم طعن العقاب المتوعد به على
ان تكاتب الخدام وكذلك اذا اخبر بوجوب الواجب وكذلك اذا اخبرنا
باباحة المباح فانه ليس لنا ان نخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم
في تحريم ولا الحاب **الحجة السابعة** انه ما ان يحصل خبرهم الزخا ان
اولا ان لم يحصل الزخا ان لم يقبلوا وان حصل الزخا ان فاما ان يعمل بالراح
او المزوج او يساري بينهما ونزج بين المزوج على الزواج والمساواة
بينهما في الزوجية فيجب عقلا فوجب المصير الى تزجيج المراجع وذلك مقتضى
العقل **الحجة الثامنة** انه يحصل خبرهم الطعن لثبوت الحكم الشرعي
المختص بالعموم وليس يجوز الحكم بالعموم مع طعن انه مخصوص اجماعا وانما
اختلف على هل يجب العلم بانتفاء الحاق اوجب الطعن لا يتفاهيه او يفي البقاء
على الاصل وهو عدم المختص حتى يظن رجوعه فاما اذا اظن المجتهد وجود
المختص فلا خلاف في تحريم العمل بالعموم حيث ردت الخاص وهي حجة قوية
الحجة التاسعة انه يحصل خبرهم الطعن لثبوت النص الشرعي ومع
ذلك يجوز الاعتداد على القياس والاحتياط وتقديرها مثله **الحجة العاشرة**
انه يحصل طعن النص فيجزم التشكك بالخطر والاباحة
الاصلية **الحجة الحادية عشر** انه يحصل خبرهم طعن النص ومضى
غلب على الطعن ان هذا الحكم منسوخ لم يجل التشكك به اجماعا وتقديره كما
في الثامنة **الحجة الثانية عشر** انه ينبغي له حال في الاشتراك
خبرهم فانهم متى اختلفوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المرء اذا شفع
في اخيه العظيمة المشركين تزج طعن ذلك وقد ثبت انه يزج في المشرك
او القزوين المقيده الطعن ولقد ثبت التجوز بالعادة وهو طيبه وحكوا بها
في تفسير كتاب الله تعالى فقالوا في حمله الخطب ان المزاك بها لما
لما كانت من اهل الشؤف والتزوه والترفة في احد التفسيرين وانفقوا
على التجوز في قوله يا هاهنا ابن لي صرخا لاجل القرينة القرينة
الحجة الثالثة عشر انه ينبغي الطعن في الطواهي والحقائق
الطبيعية الموجهة للتجوز وتقديره كما مر في الثانية عشر وخبرهم قرينة
ظنية بغير شك فوجب قبوله **الحجة الرابعة عشر** انه قد ثبت
انه من اكثر من ان تكاتب المعاصي الملتبسة على جهة التعبد وادبر عليها
مع العلم بغيرها فانه يجوز العقبة غير مقبول في الشهادته والردايه
ومن غطى معاصي كبريه لا تبلغ الكفر والفسق وكان مناولا فيها غير عالم

بفتحها فانه مقبول الشهادته والردايه مع انه مقدر لولا ضعف وتامله
علم الحق كالفاسق المتناول شواذ على ان العقلة في القبول هي ضد زور
المعصية على جهة التاريل ضفيرة صالت او كبريه وليست العقلة الفسوق
التي انما تزد من تعبد المعاصي وان لم تكن فسقا وقيل من تعلمها
بغيرها مناولا فقد فرقنا بين المتناول المتعبد في ان تكاتب المعاصي
قد ان القبول مع التاريل ثبوتاً وعبد مآثر الرذيلة مع التصريح
ثبوتاً وعبد مآثر وهذا يفيد طعن العقلة وهو اجد طرقت العقل وان لم
يفيد ذلك دليلاً فمن غمد ذلك لم يستحق النكير ولا التريم فان
قلت ان مرة تكلف الكبريه متناول قد خرج من ولاية الله بطلا
خلاف متاجب المعصية الملتبسة قلت ليس العقل الخروج
من ولاية الله بطلا بدليل ان من ان تكاتب المعاصي تعبد لم يقبل وان لم
تكن كتابت مع ان لم تعلم انه قد خرج من ولاية الله بطلا ولا طناً يدل
على ان المعتد التاريل الذي يبقا طعن الصديق **الحجة الخامسة عشر**
قوله تعالى فاسألوا اهل الذن ان كنتم لا تعلمون وقد خول السؤال عن
الادلة في هذه الالية على سبيل الطلب طلب الاحتياط اقرب من دخول السؤال
عن المذاهب على سبيل التقليد لقوله ان كنتم لا تعلمون وقد تقدم ذكر
ذلك عند الاحتجاج على تعبد بل جملة العلم فان قلت قد تقدم ان
الصحيح انها في سؤال المشركين لاهل الكتاب عن الزنل كما نواشرا لاهل
قلت ذلك صحيح انه معناه الذي شيعت له ونزلت فيه ولكن قد وجد
من الالية حكم لم يزد فيها على سبيل الاحتياط وقد يكون ذلك من مفهوم
الموافقة وهو قطعي وطعي فالاول مثل تحريم الضرب من تحريم التاميم
والثاني مثل وجوب الكفارة في قتل العمد من وجوبها في قتل الخطا غير
قول الشافعي وهذا من ذلك فان المفهوم ان المشركين انما امروا بسؤال
اهل الكتاب لجهل المشركين وعلم اهل الكتاب في ذلك الحاد انه فكذلك
كل خادته يوجد فيها عالم وجاهل من المسلمين فانه يكون المفهوم
من الالية ان المشركين لاهل من المسلمين ان يسأل العالم من اهل السلام
وهذا في اول من ذلك انقضى ما في الباب انه يباين على المنعوت والحق
منها فحده اذ ثبت هذا الالية عامة في العلماء المتزهدين من البدع على
سبيل التاريل وليس بلن من هذه الحجة ومثالها مثل ما الرقمة
الشيعة في تلك الاشكال لا تلبس ان المشكك قطعته وتلك الاشكال

انما نزل عليه اكثر مما له عوايه ان المسئلة تطغىه واما من انزلها فليست عليه
 عليه الا ان يستدل به ليدل بغيره الطن وليس عليه ايضا ان يفيد غيره
 الطن وانما عليه ان يهدي دليلا لمن اراد ان يعرفه فيستدل به
 او يعارضه **الحجة السابعة عشر** قوله تعالى فمن جاءه
 موعظة من ربه فانتهى فانه ما شلف ورواه تعالى فاما ما ياتيكم مني
 هذا فمن بئس هداى فلا يضل ولا يشقى وهذا عام في كل ما جاء من الله
 سوى كان من كلامه سبحانه وتعالى في القرآن العظيم او على لسان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وسوى كان مفعولا او مفعولا بل الاكثر
 من ذلك هو الذي جاء مفعولا وقد ثبت ان في القرآن العظيم ما فيه مفعول
 وما مفعول معناه معلوم وثبت انهما جميعا معتد بهما وان المعنى المفعول
 من جملة ما جاء من عند الله تعالى فكذلك السبعة فيهما مفعول مفعول
 وكل منهما مما جاء من عند الله تعالى الا ترى ان السبعة اذا قال يعبدوه
 اذا جاءكم فليقرنوا كثر منه وكان العبد لا يعرف انما يرب شيده فانه
 متى اخبره من لفظه فبذنه عن احد الله من قرأ به السبعة فانه يحسن منه
 ان امره لاجل ذلك الحجة المعلوم ضدته وكذا ان اذا جاءه كتاب سبعة
 مع رجليه بوضيعة وعرف خطه فانه يحسن منه الخلال به وان لم تكن معرفة
 الخط بغيره الا الطن وقد تقرر ان المشروعة في معرفة الخلال والحزب
 هو العلم او الظن كما ذكره المنصور وغيره من علماء الفترة عليهم السلام
 فاذا غرقت هذا الخديت المتداولين من جملة ما جاء من الله وتقولون
 (الله صلى الله عليه وسلم) مثلا بطن صحتة وبقيت خوي تروية
 في الضيق وهو ما هم في الرماية فوجب الامتناع واما ما يتبعه
 من الشك والضلالة **الحجة الثامنة عشر** قوله تعالى وقالوا لو
 كنا نسمع او نعقل ما كنا في اصحاب السعير ذمهم الله تعالى بتعديم الاستماع
 وهو مطلق في كل ما جاء من الله تعالى من معلوم ومعلوم حرج الجمع عليه
 على رده وبقي المختلف بينه الا ما حظه دليله وامثال هذه الآية الكريمة
 كثيرة في القرآن الكريم وما ردد في ذم من لا يسمع ومذبح المستمعين
 مثل قوله سبحانه واطعنا وامثال ذلك **الحجة التاسعة عشر**
 قوله تعالى نحن وما كنا لنموت بمقوة واذكرنا ما فيه لعلم بقون فهذا عام
 فيما اتانا الله تعالى من معلوم ومعلوم وقد ثبت ان الله تعالى اذا امرنا
 بامر وجب علينا منه ما علمنا وما طمنا الا نؤى ان الله يحب طلب العلم

حيث يعلم وجبت بطن ولا يخفى الاكتفاء بالطلب في المواضع المعلوم وجوده فيها
 مع ترك المواضع المعلوم وجوده فيها وقد ثبت عنه عليه السلام انه قال
 اذا امرتكم بامر فانوا منه ما استطعتم فحب بدل الوسخ في القدره وموابتها
 طاهره فخطي قيا ما تم تقوذا ثم على الجنب وكذا يجب بدل الوسخ
 في تغزف ما اتانا الله وامننا باخذه وذكر ما فيه وتدل الوسخ في ذلك
 حسب الطائفة ومن رتبها فاعلى المراتب ان تعلم اللفظ والمعنى وهذا
 يكون في كثير من الفوائد وكثير من السنة المتواترة وروى هذه الترتيب
 ان تعلم اللفظ ويطن المعنى وذلك ايضا كثير في القرآن والمقالات من
 السنة والمراتب الثلاثة ان بطن اللفظ والمعنى او تعلم المعنى ويطن اللفظ
 وكلاهما في السنة المنقول به بطن بق الاحاد وهما متفان بان واعلم انه لو لم يجب
 علينا من الفاظ السنة الا ما علمنا لما وجب علينا من معاني القرآن الا
 ما علمنا لان ذلك كله يربح الى العمل في الشريعة بالطن وذلك يؤدي الى
 خلاص الامامة وما يؤيد ما ذكرته في العهد بالمطون مما اتانا الله من
 الشريعة الله تعالى لما امرنا به الوالدين والقرابين والصدقة على
 المساكين وجب في ذلك الله يؤيد به من طمنا من ابنة ومن طمنا فقره
 وسكنته لا انه لا يطيق معلومه الى تغزفه القرابة والفقر غالب
 وامثال ذلك في الشريعة كثيرة **الحجة العاشرة عشر**
 قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا
 في انفسهم حربا مما قضيت وبسلو واشلوا هذا او عيبه شديد ومضرة
 عظيمة فيجب الاحتراز من الوقوع فيما لحا الوقوع فيه لمخالفها ولا خلاف
 الامان بين ذلك الا بالامتناع كل معلوم ومعلوم فيما جاءه عليه السلام
 فيدخل في ذلك خبر المتداولين **الحجة الحادية عشر** قوله تعالى ومن
 لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرين وفي آية القاسقون وفي آية
 القالمون ولا شك ان ما انزل الله تكون مفعولا ولم يقل احدا من هذه
 العلم انه لا يكون مفعولا وخبر المتداولين من ذلك ولكن لا يفيد الكفر
 والوسخ والظلم لان المسئلة اجتهد به اذ هذه الآية من القوميات العقلية
 الظنية المحضوصة المأولة واكثرها حجة لمن طن في شيء معين انه يدخل
 في عمومها **الحجة الحادية والعشرون** قوله تعالى ان الله تعالى
 لعله وما يطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى اذ ثبت هذا في حقه عليه السلام

قوله تعالى
 لا يؤمنون حتى
 يحكموك فيما
 شجر بينهم
 ثم لا يجدوا
 في انفسهم
 حربا مما
 قضيت

ثبتت تحتها مثله. لأن التأييد به واجب علينا. فنجزم علينا أن نقول عن بقية ما
 ما أنزل الله إليه. وذلك يوجب المخاطبة على قبول ما أصدر منه عليه السلام
 وتلك المخاطبة لا تتم إلا بقبول المتأولين. واللم يحضرك إلا ما كان من الخلافة
 بغير ما أصدر منه عليه السلام. لا قاله ناس من أن ما رواه مما أنزل
 الله إليه. وخرج من ذلك ما قام البليل على ردة هذه **الحجة الثانية**
والعشر قوله تعالى. فآمنوا بالله. ورسوله النبي الذي يؤمن
 بالله وكتابه. واتبعوه لأحكامه لتصلوا. فآمنوا بالله. فآمنوا بالله. وقد قال عليه السلام
 إذا منكم بآمن فآمنوا منه ما استطعتم. فوجب أن تتبعه فيما استطعتم
 من مقول ومطوق على الإطلاق. إلا ما تبينه البليكة **الحجة الثالثة**
والعشر يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول. فوجب
 طاعته في كل مقول ومطوق. كما تقدم وأعلم أن القوم مات الوارث
 في هذه الأب كبريت جبار. والغلبة تركوا الاستدلال بها استغناء عن الحاجة
 لأنها أحسن من القوم مات. وأطيعوا للشعب. وأما ما وردت هذه القوم مات
 من آثاره لما توجه السيد من صحة الاحتجاج بتلك القوم مات التي أوردها
 وقد بينا فيما تقدم الجواب عليه. الاحتجاج بها بل قد تقدم فيها أدنى أثرها
 أنها حجج عليه لأنه قد ذكر في الاستدلالات. **الوارث** رده على احتجاده بها.
 وهذا القدر يكفي في المعارضه فلنقتصر عليه **الحجة الخامسة والعشرون**
 ما رواه عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه. قال جئت إلى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم. فقال لا ينبغي من البيت الجلال يعني رضاء. فقال تشهد الله
 أنه لا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله قال نعم. قال يا بلال أذن في الناس أن يقولوا
 عباد الله وأهل بيته لا ربيع. ولعله لا يداود وهو مروي عن طريق
 أهل البيت عليهم السلام. ومن طريق شيعتهم. وقال أبو عبد الله الخاتم
 الخافض. أخذت على شيعته أهل البيت عليهم السلام. هو حديث صحيح. وفي
 استار. ورواه غيره خلاف بشيرة. لا يضر مثله. إن شاء الله تعالى وهو قد
 على قبول من شهد الشهادتين من أهل الإسلام القائلين بأن كانه الجسد
 كما ثبت جرحهم. **الحجة السادسة والعشرون** حديث
 الأئمة السادة التي قال عليه السلام. في موثقه. لما أشارت أن الله ربها
 والله عليه السلام. رسول الله. والحدث صحيح. خرج مسلم وغيره
 وهو دليل على قبول كل من آمن بالله ورسوله من أهل الإسلام ما لم يثبت

لم يسمعوا من
 الله والعشرون
 ولعله سقط

عنه نقل

منه فعمل ما جرح به بدليل صحيح. من كتاب أو سنة أو إجماع وهذا كله
 مقبول من المتأولين. لأنه عليه السلام. قد أثبت لها الإيمان بذلك والمؤمن
 مقبول. لقوله تعالى. في صفة رسول الله عليه السلام. يؤمن بالله ويؤمن
 بالمؤمنين. وقد مر في كلام السيد أبي طالب. أن القبول كان متوقفاً
 في ذلك العهد الأول. بالإسلام والقيام بآثاره. واجتناب مفاضي الجوارح
 المفردة. وروى معاصي الاعتقاد. وما يتفرع عنها هذا معنى كلامه
 عليه السلام. وقد مر في لفظه. **الحجة السابعة والعشرون**
 حديث الحسن بن علي عليه السلام. الذي فيه أن النبي هذا سيد جميع
 الله به. بين طائفتين عظيمتين من المسلمين. وفيه النص على كونه
 مشيئ. وقد تقدم الكلام على صحة الحديث. والمسلم مقبول ما لم يجره
 والبليد على ذلك إجماع الصحابة عليه في العهد الأول. رآه الشيخ أبو الحسن
 في المعتمد. كما تقدم وقد تقدم أيضاً أثر عمر بن الخطاب في ذلك في كتابه المشهور
 ولم ينكره أحد. وهو شاهد جيد. لدعوى الشيخ أبو الحسن. والشواهد
 على ذلك كثيرة. ولا معنى للتكثير. ما يرد لها. لأن الخصم غير متنازع في قبول
 من ثبت أنه مسلم والله أعلم. **الحجة الثامنة والعشرون** قوله
 عليه السلام. في الحديث المشهور الصحيح. كيف وقد قيل فيه تسمية على حسن
 قبوله. من أحسن عن محمد. وأرجو لمحبة القول بين غرضك على جهة
 الاختصاص. فكيف مع الطوائف القليلة. والنفوذ الزايع. خرج من ذلك المضح
 وبقى المتنازع. **الحجة التاسعة والعشرون** قوله عليه السلام
 في حديث الحسن بن علي عليه السلام. في ما يروي عن أبي بكر. وهذا
 حديث حسن. ومغول به خرج. النواوي في بيان الإسلام وحسنه ورواه
 الترمذي في جامعهم. وهو يدل على قبوله من طين صدقه. لأن رده مما يثبت
 خوفاً أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال ذلك الذي تراه.
 فان قلت. أن تصديقهم مثبت أيضاً فتقاربت من هذا الترجيح فوجب
 الوقت قلت. الجواب من وجوه. أحدها أن قبولهم يثبت ثبوتاً مروجاً
 فلم يعتبر لأن الرتيب المزجج خاضع في خبث الشبهة المتبره من البدع فكما
 أنه لم يثبت ثبوتاً مروجاً. وثانيها. أن نقول اجتماع في قبوله ورواه
 ثبوت في قبوله. ثبوت مزجج. موهوم. وفي رده ثبوت مزجج. مطنون
 فوجب الاحتراز من الرتيب المزجج. لأن فيه مضرة مطنونه ولم يجب
 الاحتراز أنهما من الرتب المزجج لأن فيه مضرة مزججه والمضرة المجرية من

كلام
 لا يط
 2/ العلة

ذلك الحد الم... ولا هو من الاكاذيب المؤدية الى ذلك غالباً مثل الشهادة الباطلة
 في الاموال ويدل على هذا وجهاً واحداً انه رثى ما سعى نحو الفاسق المصير
 وما كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبة واحدة من بعد الحق
 ولعله لا يبلغ يوم لم يكذب فيه معالج دينه فاما القضاة فيقولون بغير الكذب
 فلا يكاد ينفعك الوجه الثاني ان الله يحسن شديداً في الشهادة فلم يقبل الا
 اثنين واكداً كان المنكر باليمين ولم يقبل من يمينه وبين احبه عداوة
 الى غير ذلك خلاف الحديث بكل هذه مقبوله فيه. قال بعض الحكماء
 وذلك لقوة دلي الصدق في الحديث وقوله الباطل الى الكذب فيه واما
 ما يقدر من قوة حجة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فهو في نفسه يادى وعلى يديته وقوته فهو من الصدق والمناولة يادى
 حيث اهدى بخله بالصدق ربه قلنا علمنا ان الصدق في حديثهم اكثر من الكذب
 الكذب نادراً وجب نزجج الصدق المعلوم الغالب الرابع الاكثر
 على الكذب الموهوم الثابت المرجوح **السادس** ان لهم خطاه
 وضواها نوجب النظر في اربها اكثر مما كان اكثر خلقه الحكم الا ما خطه الدليل
 وقد نظرنا فوجدنا موهومهم اكثر لا يتم اقاموا ان كان الاسلام المحمدي
 من جميع الكبار المعلومه وامنوا بكل ما هو مقلوم بالضرورة من الدين
 اكثر منهم لا يقض الا في فعل واحد واعتقاد واحد وتبع فيه ايضا عديدهم
 العلم بخبريه ومع وجود شبهة في نقله واعتقاده وبيان ذلك ان الذين
 فوجدوا وهو الايمان بالقلب وان كان ظاهراً في المحنة المنصوصة الشهادتين
 والصلوة والصيام والحج والترك وهو الاكثر والاكبر وليس التعذيب في الاجرة
 وهي الكبائر المنصوصة فهدية مهمات الاسلام وقد حاذر بذلك كله
 على ما ثبت الله وبرصاً وهو الاكثر والاكبر وليس التعذيب في الاجرة
 دليل على عدم القبول في الدنيا دليل الحرج بالمقاضي الملتبسة بل
 ببعض المتاحات الباطلة على قلة الحيات والمروءة وبكثرة الشهوة والفقه
 فكما انه يرد من هومن اهل الخير فقد يقبل من هومن اهل الشر
 لان حكم الزوايا يزعج الى الصدق وطئه لا الى استحقاق العقوبة
 في الاجرة فاحكام الاجرة ينعزل عن هذا ولا شك ان القياس
 يعلق الحكم بالادلة اعم الغلما على ان من كان في الحديث
 وفها نادراً وتضمن كثير فانه يقبل حديثه تعليلاً للاكثر اذا ثبت

هذا الحديث
 في كتابه

هذا قبلوا تعليلاً للاكثر **السابع** ثوابهم للجنة الباطلة على خلاف مدعهم
 مثل اننا تابشوا في نفي الزوايا في ليلة الاُسوة ونفيس قوله تعالى
 ولقد رآه نزلة اخره اخبر به عليه السلام وانفقوا على صحة ذلك عندها
 ومثل الاخذ بدين والمتاقيب الباطلة على تقصير امر المؤمنين على السلام
 ولقد ذكرنا في كتابنا طبعات القرية علينا عليه السلام وذكرنا
 انه لم يبقه الى الا سلام الا حديثه وان الملك ان يقيم عن مياقنه وانه
 جمع القزاة العظيم وصحح ذلك ورد على من خالف فيه ثم ذكرنا في كتابنا
 عن الرب عن ابن سيرين ان ابا بكر رضي الله عنه مات ولم يتم القرآن
 ولم يحفظ هذه الرواية ولا غارت ضرباً بشي وكيف تضعها وقد بين
 استنادها وعلى شرط البخاري ومسلم وضع اليه الحديث وكذا
 عجزت في الله عنه فانهم اتفقوا على انه لم يجمع القرآن كما في كبر ولو
 كانوا من اهل الكذب مع تفصيلهم لها لكذبوا لها ان كانوا ذلك نقياً
 وثباتاً لبقى محتملاً ولم يثبتوا في ذكره وادباً اذا استناد الصحيح ولهذا
 نظائر لو ذكرنا واشتروفتها جات في مصنف مفرد واخره جات عن المفرد
 ومن ذلك حديث سمرة بن جندب كـ عليه السلام له ولا يهويه
 ولثالث غيرها اخر كـ موتاً في الثاني فكان اخرهم موتاً سمرة بن جندب
 رآه وحكموا بحجته وقدره ان مات خيراً في رآه انه وقع في
 نائ او مائة بغل ولعل هذا معنى الحديث ان من مات وابتدعه فقد كان
 ثمره خاتماً اني عليه الحسن البصري وثقه روى عنه ومثل
 حديث مغوية حيث قاله عليه السلام اذا ان تقامقويه منبري هذا
 فاملوه رآه الذي هيب بثلاثه اشرايين طعن في واحد منهما وسكت
 عن اثنين ورواه باسناد اخر فاملوه فانه اميت وقال استناد
 مظلم وامثال ذلك شيء كثير لو نقلت من كتب رجالهم لما خافت في اقل
 من مجلد كبير **الثامن** تضعيفهم للاحاديث ايتم المحجة
 في الفروع فمن نظر البدر المير وخلاصته والاشاد والتلخيص
 في الاحاديث التي احتج بها الشافعي علم انصارهم واتهم غير متخصين
 قلغلم وجعوا على ضعف قدر الشيخ من حجة هذا او هم اصحابه المشهورون
 البية وكذا الحديث ثبوت من الحنفية ولهم في ذلك كتاب اخذت
 الهبة وكذا كمال الكثرة ومن احسن الكتب لهم في ذلك واكثرها

ما ذكره
 في كتابه

مسرح

هذا

هذا
 في كتابه

لم يثبت الرجل
 في سعة الوقت للعلم
 صفة هو اسرار
 لصفحة الحديث
 الاطراف
 العالم
 على صوابهم

انصافا كتاب التمهيد لابن عبد البر وهو اخذ كتب الاسلام ومختصره
 التصديق حسن جدا **العاشرون** تصغيرهم للاخبار التي
 مداهم في التفسير وغيره. مثل حديث انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ما رواه في السما حيلة موقوفه. مترجمة. بلغة. لا تترارث ولا تتولد من
 من الباقين. ورواه من الرمز في الاخص. ورواه من العقبات
 الاضطرار ذوات الجنة. فقلت ليزيد بن هادي قال المجتبى ان يكره
 وعمره قال الذي في المرات ان الله حديث كذب. ومثل حديث عقبة
 بن عامر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اني
 جبريل فقال يا محمد ان الله امرك ان تستر بين ابا بكر في شدة زحله
 يقال له محمد بن عبد الرحمن بن عزيان. قال الذي قلبي وغيره كان
 لصنع الحديث. وقال بن عدي عن ثقات القائلين بوابل وعددها هذ
 الحديث منها. ومثل ابو بكر بن يميني من بعد ي. قال الذي هو
 كذب. ومثل حديث رواه محمد بن ابي اسحاق البصري. ومثل حديث
 الذي في طيخ. قال الذي لکنه. لا يطاق. لا يثبت. فزوي عن
 غايته قالت لكانت. بليني من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ضمني وانيه الفرائض قلت يا رسول الله خذني بشي لا ياتي قال اخبرني
 جبريل عن الله انه لما خلق الارواح. اخذت رايح ابي بكر بن يمين
 الارواح. واني سمعت على الله. ان يكون في خليفة من امي ولا مؤنسا
 في خلوتي. ولا ضيعة في خفري. الا اباك. وخرج خلافة يوم القيمة. رايه
 من ذرية. فانظر الى امور الله. ان لها معنى هذا الحديث على مداهم غير
 محال. وثانيها ان رايه ثقة لكنه اعز به. وشدة ولم يتابع عليه.
 وثالثها ان الذي سمي هذا الحديث بآمه. لا يثبت مع ثقة رايه وامكان
 ضحيه. بل قال في حق على مثل هذا المذهب عن عوايدهم عند الغضب
 مما ان لهم انه كذب. انه بعض عليا عليه السلام. ومثل هذا في بعضه
 لعلي بن جعفر سنة شي من هذا. مما رتبته مكذوبا من منابهم على السلام
 كما تريت مثل ذلك في فضائل القرآن العظيم. وفي معجزات النبي الكريم
 فاما مثل ذلك فقد كان. بكفيه اللفظ من هذه العبارات في نفي هذا
 وامثاله من مناقب. ان يكره لکنه يشدب غصبيهم من الكذب الواضح
 عيدهم على حب اجتهادهم. ومثل ما روي محمد بن عبد الله بن ابراهيم بن ثابت

ان طيخ
 حديث
 لا يثبت

ابو بكر البغدادي

ابو بكر البغدادي عن البراء بن رزاع. في احدى عشرين ثبته بعلقه بالقدره
 تحت فهايت ياح النجم. لها ان بعد الف باب كل ما اشتاق ابو بكر الى الجنة
 فتح له منها باب. قال الذي طيخ كان في الجليل. وقال الخطيب كان يضع الحديث
 وعنه واهذا من موضوعاته. ومثل ما روي عن ابن شعيب. مترجما
 لثا عرج في الى السما. ما مررت بشيعة الا وجدت فيها مكتوبا يا محمد رسول الله
 وابو بكر الصديق من خلفي. قال الذي الذي هو باطل. وعن بن عباس مثله
 وهو ايضا باطل. وعن ابي هريرة مثله الصلوات فيه رجل منهم بالكذب. ومثل
 ما روي عن البراء بن العوام. رضي الله عنه. قال الذي الذي صلى الله عليه وسلم
 السلام جعلت ابا بكر بن يميني في العار. فاجعله في ثوبي في الجنة من رواية
 محمد بن الوليد بن ايات القلاء في البغدادي. مولى بني هاشم. كان يروي
 كان يضع الحديث. وقال ابن ابي عزيان كذب. ومثل ما روي عن ابي
 هريرة رضي الله عنه. مترجما. ان الله خلق من نور. مكتوب فيه لا اله الا الله
 محمد بن رسول الله. ابو بكر الصديق. قال الذي الذي هو موضوع. ومثل ما
 روي عن انس بن مالك. ان فلان في يدي نقاشة عن خورثا فقلت رايانا
 للمقتول ظلمنا عثمان. قال الذي الذي. وهذا كذب. ومثل ما روي عن عمار
 الخطاب انه قال خذني شيتا شباب اهل الجنة. عن ابيهما المزيغ. عن
 جدهما المصطفى. انه قال عذرتك الاسلام في البني وسراج اهل الجنة في الجنة
 راضى ان يجعل ذلك في قلبه على ضربة فوضغ. فلما اضيقوا وجده على يده
 وفيه ضدت الحسن والحسين. وضدت ابوها. وضدت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم. ذكره الخافض الحديث. ابو الخطاب محمد بن حسن المخرنق
 بابن دحية الكلبي في كتابه العلم المشهور. في جملة الاخبار موضوعه والخبر
 موضوعه وهو من حفاظ الحديث. على انه مكلم عليه. وموضوعه بالجملة
 كذا قال الذي في ترجمته في كتابه التذكرة والميزان. قال الذي بن محمد بن
 اسحق السويدي. داه الجاهل الذي بالمووضوعات في فضل مغوبه زهر
 المتهم بها. وشيوخه المجهولون. قال الذي الذي في ترجمه السري بن غاضم
 وقاه بن عدي وكذب بن حراش. قال الذي الذي روي عن مضايقه الله في
 حديث منه رايته حول العرش. روي عنه مكتوب فيها محمد رسول الله
 ابو بكر الصديق. وكذا في ترجمه شعب بن جهات. وثقة ابن مقف وراي الخافض
 لا يتجبه. وهو روي الخليفة. بعدي. بلشون نسه حسنه البراء مدي

وهذا كان من على خلافه الله. وكان سعيد بن محمد الجهمي يروي عنه البخاري ثم
وهو ثقة لكنه شيعي. وكان ابن مغيص ضيق. وانها روى احمد بن بكر البالي
حدث من بعض قومه فقد انقضت. وكان الازدي كان يصنع الحديث وكذا
استقبل بن يحيى بن عبد الله بن ذريحه اب بكر. وقالوا لا يجل الزرارة عنه
ولم يتشيع. وعكس هذا وهو **الحكيم** لما بين مذهبهم اذا رآه
الثقات. **كان** الذهبي في ترجمته زبدي رهب. وهو من العقول على الاحتجاج
خبره في الصحاح. **كان** هو من حلة الشافعي وثقا بهم. متفق على الاحتجاج به
ما كان من يعقوب الشافعي. فانه قال في تاريخه في حديثه خلق كثير. ولم
يُضبط الفسوي ثم انه شاف من روايته ثلث عشرين رواية باقية انما لمناقضين
كان وهذا محال. اذ ان يكون كذا. **كان** ومما استدلل به على ضعفه
حديثه روايته عن حذيفة. ان خرج الى الجبال تبعه من كان تحت ثرايه
عظم. ومن خلق روايته قوله. نا والله ابو ذر ناس يده. قال كنت مع النبي
صلى الله عليه وسلم فاستقبلنا احبنا الحديث. فهذا الذي استنكره الفسوي
من حديثه ما سبق اليه. ولو فتحنا هذه الروايات على انفسنا وجدنا كثير
من الشائعات التي بالوهم القاصد. ولا يفتح علينا في زبدي وهب خاصة
باب الاعتراف بزيادة حديثه الثابت عن ابن مسعود حديث الصادق
المصدوق. وزيد بن شبيب جليل القدر هاجر الى النبي صلى الله عليه واله وسلم
فقبض وزيد في الطريق. وروى عن عمر وعثمان. وعلي والشافعي وحديث
عنه خلق. ورواه من مغيص وغيره. حتى ان الاعمش. قال اذا حدثك زيد
بن رهب. عن اخيه نكاحك شيعته من الذي اخبرك عنه. وذكر الذهبي
في ترجمته ابراهيم بن يعقوب. ان ابن عدي قال في ترجمته اسمعيل بن ابيان الزيات
لما قال فيه ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني كان ما يلاعن الحق. لم يكن يكذب
والجوزجاني كان ما يلا الى مذهب اهل دمشق. في التماسه على من يلا عنه
فقوله اسمعيل بن ابيان كان ما يلا عن الحق. يعني ما عليه الكوفيين من
الشيعة. وقال في شرحه خرب الزيات. منكر الحديث جدا. ثم شاف له حديث
الحلي بن عدي ابو بكر وعمر. ثم يقع الاختلاف. قال باطن. وضعف الذهبي
جعفر بن عبد الواحد. **كان** ومن بلاياه حديثه عن الاعمش عن ابي صالح
عن ابي هريرة. حديثه اصح من كالحوم. ومن هذا القليل في ترجمته الحسين
بن عبد الرحمن. وخالد بن اسمعيل الحروري. وخالد بن النضر. وعبد الله

بن داود

ابن داود. وعبد الله بن محمد بن ثوبان. وروى الذهبي في ترجمته سعيد بن حنبل
الهلال. قيل لا بن مغيص فيه هو شيعي ثقة. **كان** سلام بن شكين اخذ الثقات
لكنه يرمى بالقبول. **كان** ابو داود كان يدعي الى القدر. **كان** في ترجمته
شالم بن ميمون. **كان** ابو عبد الحق ابن علي عليه السلام حتى عفا عن حفيظ
الحديث فلا يخرج به. **كان** ابو ابيان يبيع النبي صلى الله عليه وسلم. الى اهل
فقال له علي. يا ابا عبد الله ان مات النبي صلى الله عليه وسلم. من يقضيك ذلك
لا ادري. قال فانه فاسله. فقال يقضيك ابو بكر. وذكر الحديث. واخبره
اذ انما مات. وابو بكر وعمر وعثمان. قال استنطق ان لموت فمت. قال
القبلي. حديثه يتاخير. لا يثابغ عليها. **كان** ابو خازم لا يثبت حديثه
وذكر ان احمد بن حنبل. وثق سليمان بن قديم. وكان غالبا في التشيع. ولم
ينضمهم غلو فيه. التشيع. فلم ينضمهم من توثيقه. ولا من روايته توثيقه. وثقه
كان بن عدي اخا حديثه حسان. وهو خير من سليمان بن ابي ثور. فلو كان
ولم يكن ابن ابي ثور من الشيعة. **كان** الذهبي في ترجمته عبد الرحمن بن
ابي حاتم الرازي. الحافظ التت بن الحافظ التت الى قوله. وما ذكرته لولا ذكر
الى الفضل الشليماني له نبين ما صنع. فانه ذكر انما هي الشيعة المحذرين.
الذين يقبضون عليا على عثمان. الاعمش النعمان بن ثابت شيعه في الصحاح
عبد الزيات عبد الله بن هو موثق عبد الرحمن بن ابي حاتم الرازي. نقد زبدي الذهبي
على الشليماني ذكره هو لا. **كان** بالبطون في روايتهم. لاجل التشيع. **كان** عبد الرحمن
بن مغول عن ابيان قطيبي. متروك وعن ابي داود كذا يصنع الحديث. ثم
روى من طريقه حديث لا يفتن ابا بكر وعمر مؤمن. ولا يفتنهما منافق.
كان الذهبي وقدرناه مغل بن هلال كذا. **كان** في ترجمته
عبد الرحمن بن محمد بن احمد بن فضاله. انه خايط صاحب حديث لكنه زافعي
خلقي فلم ينفعه فضله. من يدعيه باه خايط صاحب حديث. **كان** في عبد الرحمن
ابن ابي الموالي ثقة مشهور. **كان** مع محمد بن عبد الله. **كان** ابن عدي هو شيعي
الحديث. والذي اكثروا عليه حديث الاستحسان. وقدرناه غير واحد من
الصحابة **كان** واخرجه البخاري. والازري. وقال ابن حبان ضيق وقال
غيره صفة المنصور. صنف باشيديا الله. على محمد بن عبد الله وحبسه وكان
من شيعتهم. وقال الذهبي في التاميف ثقة. **كان** الذهبي في ترجمته الطبري.
عبد الرحمن. حديثه عن انس بن مالك كذب. **كان** في ترجمته الطبري.
الحلاني بن عدي. وكذا في عمر وعثمان. وقال بعضهم هو ضيق قال الذهبي بن

ابن جارة الصديق. ويوجد مثل هذا في كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي
فكانت ذكره للاختصاص في تراجم عبد الله بن محمد بن سعيد وعبد الله
بن واقد ابو قتادة الخزازي وموسى بن جعفر الانصاري وموسى بن جعفر
الكاظم وموسى بن عبد الرحمن النقي الصنقاوي وموسى بن عيسى بن عبد الله
وموسى بن محمد بن عثمان الديلمي البلقاري المقدسي الوايعي ونعيم بن عثمان
الخزازي ونوح بن طلحة ومن اولاد ابي بكر الصديق ونوح بن ابي مؤيم
من المتعصبين لمذهب السنة وهرون بن احمد بن تميم بن جندب بن عتيق
وهشام بن حسان وهشام بن عمار وعامر بن صالح بن عبد الله بن ذر بن
الزبير بن العوام والشميل بن يحيى من دراهم ابي بكر الصديق ويحيى
بن شبيب البجلي والحسن بن علي بن مركز بن صالح ومحمد بن احمد بن عياض
ابن ابي طيبة ومحمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وداود بن سليمان وفي باب
النجود من جمع الن رايه للميتي عن ابن عباس عنده صلى الله عليه وسلم
من لم يلزم الله مع جهنم الارض اذا شجبت لم تجز صلاحه رواه الطبراني
في الكبير والارسطو قال الميتي رواه جاله وهو موقوف وان كان في
بغيرهم اختلاف من اجل التشيع ابي خروجه. وكان الذهبي محمد بن حمزة
بن محمد بن ابراهيم العلوي كان خبته رايه من العلويين واثامه في ابي
فد لا على من يهرم للن يدبته من الر فض وعقوبتهم لذلك وقال في ترجمه
محمد الحفني رايه تابعي ضروقه في نفسه لكنه نسى سنة فكان
اول من تكلم في القدر وهو هذا لا تحضره تعرفه بالضرورة من طابع كتبهم
في علم الرجال وقد وثقوا من الشيعة اباان بن تغلب واحمد بن محمد بن
احمد ابو منطوق واحمد بن محمد بن الحسن ابن قباد شاه صاحب الطبراني
وعبد الله ابن الحسن وابنه محمد واحمد بن محمد بن محمد بن سعيد بن عقده
واحمد بن الفضل والشميل بن اباان الانديسي شيخ البخاري والشميل
ابن ركن بن الحلفاني الكوفي خديته في كتب الجماعة والشميل بن عبد الرحمن
الشدي والشميل بن موسى الفراء الكوفي ابن بنت المشدي وهرون بن
اشد. وكان الذهبي فيه امام حجة. وليد بن سليمان اثنى عليه احمد
وتعليقه بن بن الجاني وجابر بن بن بن الجففي وثقه عند واحد منهم
وحقير بن زياد الاحمر وجعفر بن سليمان الصبيحي وجميع ابن فيز والثرث
بن حبيب والحسن بن عبد الله الاغوث وجه بن جوين من العلوة وثقه
النجلي وحده والحسن بن صالح ابن يحيى وكان الذهبي كان من الاعلام

العباد

العباد. وخالد بن مخلد القطواني الكوفي من رجال البخاري ومناقب الجماعة في ترجمته
كان الذهبي ما لفظه كل الجوزجاني كان شاماً معلناً بشوء مذهبه وكان
ابو نعيم الفضل ابن دكين الكوفي المذهب يعني يمشي وهو اخو شيوخ البخاري
ورجال الجماعة كلهم. وعبيد الله بن موسى الغنصي اسوامد هيا. قال
الذهبي وكان عبد الرحمن بن رافع رغبة. قلت قال ابن سعيد في عبيد الله
ابن موسى كان مفريط الشيعي وقال كان شيعياً مخبئاً وامع هذا اخذ به
متفق على صحته لانه ممن خرج عنه البخاري ومثل رساير الجماعة.
وكان الذهبي كان ذا زهد وعلمه ورافان رعبه القيد بن جعفر ومنطوق
بن ابي الاسود وهرون بن سعد النجفي. وهاشم بن البراء بن ربيعي بن الجراح
وحي بن عبد الله ابو حجة الصدي الا جلي الشيعي ذكره با شمه وثقه بلبه
ومحمد بن ابراهيم العلوي الندي وعبد الرحمن بن همام الامام وقيد الزهرج
ابن ال البرالي الخاراج. مخ محمد بن عبد الله وابو منطوية الضرير محمد بن خازم
كان الحاكم احتجابه وقد اشهر عنه العلوة قال الذهبي اثنى على الشيعي وقد
وثقه النجفي. وعدي بن ثابت متفق عليه في كتب الجماعة وقد كان ابن مقبل
شيعي مفرداً. قال الدارقطني في فضائله قال ربح اثنوا عليه نسخة الحديث
بن المغيرة احمد بن يعقوب بن البهلولة والشميل بن علي بن سعد السمراني
وثوب ابن بن بد الكلاعي. وحسان بن عطية والحسن بن احمد ابو علي الفارسي
الحوي صاحب التصانيف ومنه من حجة ومناقبه بن د غامة وعبد الله ابن ابي
ليد وعبد الله ابن ابي جريح. وفي ترجمته نسبة الاعتدال الخزازي اثنى الحق
وشيد بن عباد ابن ابي ذيب وشيف بن سليمان وكلمة بن ابيته الحديث
الترك. وعبد الاغلي ابن عبد الله علي الشامي وعبد الرحمن ابن الحق
القزويني المديني. وهبة بن ابي عبد الله الشنواي وهشام بن عمار شيعي
البخاري والهيبة ابن حميد ومحمد بن الحسين. وعلي بن محمد بن ابي
القضاء. وعلي بن محمد بن الحسن ابن برادق. وخلق شواهم وقد اثبت
على من ذكرته علامه من خرج حديثه من ابيه ذر بن ابي اسلم
ومن لم اخذ له علامه فهو مذكور في الميزان. **الخازني عشر**
مكرهم للصدق في كتب الخراج والتعديل والتعظيم المذاهب نقده كلوا في
تصنيفه الا صدقاً والقرايات مثل نوح ابن ابي سالم وابن ابي داود
وواله علي ابن ابي يني. بلية من تعظموه وهو تحقيق التعظيم كالامام الاعظم

اي خفيته رآه الله صدقته بعضهم من جهة حفظه وضد عوايد ذلك التصانيف
 ان الملوك خفيته هذه الاعطيات في نصر والشام وهم مستمرون في ذلك
 بعد الحديث الشافعي اذا انقضت من يدك الشافعي في كتب الرجال لم يعظمه
 في معرفته الحديث وبه حاله وقلة كما يعظم غيره بل يكون دور في تعديله عبارات
 فيما بين لا يبالى به وثقه ونحو ذلك وحضون من هو دونه بما هو ارفع من ذلك
 مثل امام حجة لا يبالى به من مثله وقد كانت الشافعي يوثق ابن ابي حنيفة
 بشيوخه في الحديث والخلق اكثر من غل بصعيفه وكذبه جماعة وعمل
 اصحاب الحديث من اصحاب الشافعي على تضعيفه وعدم المبالاة بشيوخه
 الشافعي **الثاني عشر** تعديلهم لا عبد ابيهم من علالة الرازي واقرن وكم
 في الصحاح من ان افضى شباب الصحابة غلب في الرضا كما مر تقدم بعضهم
 ويقل ذلك من كثرة وهم يغلون ذلك ويذكرون مد هبته في كتبهم في الرجال
 ويصرون بان الله ثقه حجة ما يؤمن في الحديث والقدر على العبد من ابلغ
 آثار انصاف **الثالث عشر** وايتهم لغيره على السلام
 وقضايل اهل البيت في ايام بني امية وهو عليه السلام خاشع من ذلك
 يلحق على المنايا ولا يزدري قضايله الا من خاطر بزرخه **الرابع عشر**
 في دابة مشاري عقايد والحدود الواردة بدته وذم صيته في امية
 وهي في نواحيهم وبيات المكذوب من فضائله والله لم يبع بها نبي
 في دابة الناهي عن الحق ان را هو به وبيان كل ذلك في دابة في من بني امية
 ببليل انصافا لانه وندك تا ولو حدث الى هو برة في توليه حفظه
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم جبر ابي اما احدها فليكن في
 التا من واما الاخر فليكن في نطق هذا الملقوم قالوا هذا هو ما كان عنده
 من ذم امير ابي امية الذين كان متضايرهم وكذا كل ضرر خويلد
 حديث عمرو بن القاض بن كح حيث قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول جهارة غير شراي ان ال الي ثلثان ليسوا باوليائي
 اما اوليائي المتقون فتروا بال الي القاض منهم الحكم طر بد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ممن فتروا بذلك القاض عياض في شرح مسلم
 وكذا كذا النواوي في شرح مسلم ايضا وكذلك ابن حجر في مقدمة
 شرح البخاري وشيئا في ذلك مستوفيا قريبا وايضا في كتابه هذا في ترجمه
 مردان والوليد في الودهم الانية ان شاء الله تعالى وكذلك في

نصفه بعض احاد
 الخط

وهم لا يبالى به
 لغيره

معدله لا عارهم

لا اثم على
 على

رد امرا معونه

الرازي

الرازي عن ابن عباس ان الشجرة الملقونة في القران بنوا امية والله صلى الله
 عليه واله وسلم تاي بنوا امية بنوا اولون منيرة فقصت رايه على ابي
 بكر وعمر وشرا فاستمعهم الحكم فاستأشروا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نقاه لاجل ذلك هذا مختصر مما ذكره الرازي وراوى الرازي مدي ما شهد
 لذلك كما يتايب في موضوعة ان شاء الله تعالى **الخامس عشر**
 ان حديثهم اقوى من الرازي ولولم يقبله لقبيلنا الرازي وانما قلنا انها اقوى
 من الرازي لو صحت احدها ان الطعن المستفاد منه اقوى من الطعن
 عن الرازي وذلك لقلة مقدماته وكثرة مقتضيات الرازي فالرازي
 يتوقف على طعن صحبه في الجملة وطعن صحة النص في الاصل وطعن ان الحكم
 الثالث في الاصل مغفل وطعن ان علمه معدي به غير قاض في جملة وطعن
 انها موجود في الفدية وطعن انها غير مخصصة وطعن عدم النص الماربع
 من القياس وطعن عدم القلة المقارن منه لها فاما الحديث المتداولين
 فانها تتوقف على طعن بتول المتداول وضد وطعن عدم المقارن والمتابع
 والمحصص على الة حياطة والافيه نظره ليس هذا موضع ذكره وتايبهما ان
 الة الله الة على بتول المتداولين اقوى من الة الله على القياس فلم
 يستدلوا على القياس من الثورات الا بقوله فاعلموا دايما ولي الاطهار والاحجاج
 بها ضعيف جدا **المسألة الثانية** بتول كافين الشاويل وليس
 في الحديث المعتمد عليها من هو عبد الله كما في رواية حميد الله تعالى ولكني
 اذكر في ذلك لمن احب ان ينظر فيه والمسألة مجمل نظره واما من يملهم
 فقد اخرج على قبولهم جميع ما تقدم الا اشيا بشيرة فهي تختص بشان التاويل
 وذلك لا يخفى على القارئ المتأمل ولندكن من ذلك وجوها لله **الاول**
 في دابة مشه ثقافت الامام يحيى بن حمزة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
 والمنصوت والقاضي بن زيد والعميد عبد الله بن زيد اما الامام يحيى بن حمزة
 فذكر في موضعين من الانتصارات احدهما في باب الاذان كما في نسخة
 واما كفاية التاويل وهم المحبرة والمشيخة والرازي واقرن والخوارزمي فمولا
 اختلف اهل القبلة في كفرهم والمحنات انهم ليسوا بكفاية لان الة الله بكفرهم
 محتمل احتمالا في كثرين وعلى الجملة فمن حكم باسلامهم او بكفرهم قضى
 بصحة اذ انهم وبتول شهداءهم انهم **الثاني** وعديم التكفير لمولا هو
 اختيار شيخنا المقتولة ابي الحسن وشيخنا الشيخية الفخر الرازي
 راضيا بها ذكره الشيخ مختار المعبري في كتابه المجتبى وهو اختيار القدر ما
 كما اشار اليه محمد بن منصور الكوفي في كتابه الجملة والة الله وتايبهما

رواه الرازي
 في نسخة
 الخط

الرازي

الرازي
 في نسخة
 الخط

في نسخة

الرازي
 في نسخة
 الخط

في كتاب الشهادتين **عليه السلام** ما لفظه ومن لفظ المجزأة والمشبهة قبل
 اخبارهم وادخلوا شهادتهم على المسلمين وعلى بعضهم وبأكثرهم وقيل في مقابرتهم
 المسلمين وتواتر ثبوتهم والمسلمون رافعا المصون بالله عليه السلام بلفظه
 في المذهب نعم ذلك لا أنه قال فيه ما لفظه وقد ذكر أهل التحقيق من أهلنا
 جوار قبول المخالفين في الاعتقادات وروى عنهم المحققون بغير منكرة
 في ذلك ذكره عليه السلام في كتاب الشهادتين من المذهب وقد تقدم الكلام
 في أن هذا يقيد الجماعة على رواية الجماعة على قبوله فثبت التأويل وقد
 تقدم نقله وبيان الوجه في أنه يقيد الجماعة العليا لأنه عليهم السلام
 وأما رايه القاطع بغيره فقد تمت وهي صحيحة صريحة وأما الفقيه عليه
 السلام فيقول الحارثي في قبول الحارثي والتأويل من جهة التأويل والمختار
 الله يقبل خبرهما متى كانا متعينين في مذهبهما وهو قول طائفة من العقلاء
 والذي يدل على صحة قولنا أن الصحابة اجتمعوا على ذلك فان قلت قد
 روي الخلاف بين غيرهم فكيف يمكن التصديق لرايه الجماعة مقتضى
 قلل الجواب من وجوه **الأول** معان صفة وذلك بارة الشئ
 قد حكم بأن راوي الجماعة مقدم على راوي الخلاف واحتج على ذلك بحديث
 أحدهما أن الميت أدلى من الثاني **والثاني** أن راوي الجماعة ناقل عن
 حكم الأصل والناقل أدلى وقد بينا فتاها ما ذكره في المنازل دنا بهذان
 خرج عليه ما هو صحيح على أصله **الثاني** أن شرطنا التفاضل من غير
 كما ذكرها العلماء في الفرق بين الشيخ والبداء وبيانه في مسئلتنا الله يقع الجماعة
 من أهل عصر والخلاف بين أهل عصر آخر فان كان الجماعة متقدمين فالخلاف
 رتب بين بقلم بالجماعة وان كان الجماعة متأخرين اندلظ ظاهره **الثالث**
 أن نقل الجواب إلى الجماعة ان يعرف الله قول الجماعة هي رايه لا يعرفه ذلك
 خلافاً حتى لا ينسب المحتاج لهذا القول إلى الشئ وقد فان قيل فقد روي
 الإمام الخلاف في المعينات فتأمل قلنا شرطنا التفاضل من غير أن لا يصح
 مع إمكان الجمع والجمع ممكن وقد كان يكون الخلاف الذي في المعينات منشوياً
 إلى أهل عصر والجماعة الذي يراه في الانتصار منشوياً إلى أهل عصر آخر وذلك
 كثيراً في مسائل الجماعة فان قيل فقد روي قاضي القضاة الجماعة متفاضلين
 وكل ابن الخاحب ان كان التأويل كما كان عند الكهنة قلنا لا يتعارضان
 لوجوه **الأول** قد علم الخلاف بغير شئ كما قال أبو الحسن وقد تقدم
 تقريره حيث تقدم كلام أبي الحسن الثابت هو لا منه والتمسح يحصل
 بزيادة واحد فكيف ياربعة الثالث أنهم ارباع لثبوتهم عن البديعة

والترجيح

فيما لا رجوع

فيما لا رجوع في كتاب الشهادتين **عليه السلام** ما لفظه ومن لفظ المجزأة والمشبهة قبل
 اخبارهم وادخلوا شهادتهم على المسلمين وعلى بعضهم وبأكثرهم وقيل في مقابرتهم
 المسلمين وتواتر ثبوتهم والمسلمون رافعا المصون بالله عليه السلام بلفظه
 في المذهب نعم ذلك لا أنه قال فيه ما لفظه وقد ذكر أهل التحقيق من أهلنا
 جوار قبول المخالفين في الاعتقادات وروى عنهم المحققون بغير منكرة
 في ذلك ذكره عليه السلام في كتاب الشهادتين من المذهب وقد تقدم الكلام
 في أن هذا يقيد الجماعة على رواية الجماعة على قبوله فثبت التأويل وقد
 تقدم نقله وبيان الوجه في أنه يقيد الجماعة العليا لأنه عليهم السلام
 وأما رايه القاطع بغيره فقد تمت وهي صحيحة صريحة وأما الفقيه عليه
 السلام فيقول الحارثي في قبول الحارثي والتأويل من جهة التأويل والمختار
 الله يقبل خبرهما متى كانا متعينين في مذهبهما وهو قول طائفة من العقلاء
 والذي يدل على صحة قولنا أن الصحابة اجتمعوا على ذلك فان قلت قد
 روي الخلاف بين غيرهم فكيف يمكن التصديق لرايه الجماعة مقتضى
 قلل الجواب من وجوه **الأول** معان صفة وذلك بارة الشئ
 قد حكم بأن راوي الجماعة مقدم على راوي الخلاف واحتج على ذلك بحديث
 أحدهما أن الميت أدلى من الثاني **والثاني** أن راوي الجماعة ناقل عن
 حكم الأصل والناقل أدلى وقد بينا فتاها ما ذكره في المنازل دنا بهذان
 خرج عليه ما هو صحيح على أصله **الثاني** أن شرطنا التفاضل من غير
 كما ذكرها العلماء في الفرق بين الشيخ والبداء وبيانه في مسئلتنا الله يقع الجماعة
 من أهل عصر والخلاف بين أهل عصر آخر فان كان الجماعة متقدمين فالخلاف
 رتب بين بقلم بالجماعة وان كان الجماعة متأخرين اندلظ ظاهره **الثالث**
 أن نقل الجواب إلى الجماعة ان يعرف الله قول الجماعة هي رايه لا يعرفه ذلك
 خلافاً حتى لا ينسب المحتاج لهذا القول إلى الشئ وقد فان قيل فقد روي
 الإمام الخلاف في المعينات فتأمل قلنا شرطنا التفاضل من غير أن لا يصح
 مع إمكان الجمع والجمع ممكن وقد كان يكون الخلاف الذي في المعينات منشوياً
 إلى أهل عصر والجماعة الذي يراه في الانتصار منشوياً إلى أهل عصر آخر وذلك
 كثيراً في مسائل الجماعة فان قيل فقد روي قاضي القضاة الجماعة متفاضلين
 وكل ابن الخاحب ان كان التأويل كما كان عند الكهنة قلنا لا يتعارضان
 لوجوه **الأول** قد علم الخلاف بغير شئ كما قال أبو الحسن وقد تقدم
 تقريره حيث تقدم كلام أبي الحسن الثابت هو لا منه والتمسح يحصل
 بزيادة واحد فكيف ياربعة الثالث أنهم ارباع لثبوتهم عن البديعة

فيما لا رجوع في كتاب الشهادتين **عليه السلام** ما لفظه ومن لفظ المجزأة والمشبهة قبل
 اخبارهم وادخلوا شهادتهم على المسلمين وعلى بعضهم وبأكثرهم وقيل في مقابرتهم
 المسلمين وتواتر ثبوتهم والمسلمون رافعا المصون بالله عليه السلام بلفظه
 في المذهب نعم ذلك لا أنه قال فيه ما لفظه وقد ذكر أهل التحقيق من أهلنا
 جوار قبول المخالفين في الاعتقادات وروى عنهم المحققون بغير منكرة
 في ذلك ذكره عليه السلام في كتاب الشهادتين من المذهب وقد تقدم الكلام
 في أن هذا يقيد الجماعة على رواية الجماعة على قبوله فثبت التأويل وقد
 تقدم نقله وبيان الوجه في أنه يقيد الجماعة العليا لأنه عليهم السلام
 وأما رايه القاطع بغيره فقد تمت وهي صحيحة صريحة وأما الفقيه عليه
 السلام فيقول الحارثي في قبول الحارثي والتأويل من جهة التأويل والمختار
 الله يقبل خبرهما متى كانا متعينين في مذهبهما وهو قول طائفة من العقلاء
 والذي يدل على صحة قولنا أن الصحابة اجتمعوا على ذلك فان قلت قد
 روي الخلاف بين غيرهم فكيف يمكن التصديق لرايه الجماعة مقتضى
 قلل الجواب من وجوه **الأول** معان صفة وذلك بارة الشئ
 قد حكم بأن راوي الجماعة مقدم على راوي الخلاف واحتج على ذلك بحديث
 أحدهما أن الميت أدلى من الثاني **والثاني** أن راوي الجماعة ناقل عن
 حكم الأصل والناقل أدلى وقد بينا فتاها ما ذكره في المنازل دنا بهذان
 خرج عليه ما هو صحيح على أصله **الثاني** أن شرطنا التفاضل من غير
 كما ذكرها العلماء في الفرق بين الشيخ والبداء وبيانه في مسئلتنا الله يقع الجماعة
 من أهل عصر والخلاف بين أهل عصر آخر فان كان الجماعة متقدمين فالخلاف
 رتب بين بقلم بالجماعة وان كان الجماعة متأخرين اندلظ ظاهره **الثالث**
 أن نقل الجواب إلى الجماعة ان يعرف الله قول الجماعة هي رايه لا يعرفه ذلك
 خلافاً حتى لا ينسب المحتاج لهذا القول إلى الشئ وقد فان قيل فقد روي
 الإمام الخلاف في المعينات فتأمل قلنا شرطنا التفاضل من غير أن لا يصح
 مع إمكان الجمع والجمع ممكن وقد كان يكون الخلاف الذي في المعينات منشوياً
 إلى أهل عصر والجماعة الذي يراه في الانتصار منشوياً إلى أهل عصر آخر وذلك
 كثيراً في مسائل الجماعة فان قيل فقد روي قاضي القضاة الجماعة متفاضلين
 وكل ابن الخاحب ان كان التأويل كما كان عند الكهنة قلنا لا يتعارضان
 لوجوه **الأول** قد علم الخلاف بغير شئ كما قال أبو الحسن وقد تقدم
 تقريره حيث تقدم كلام أبي الحسن الثابت هو لا منه والتمسح يحصل
 بزيادة واحد فكيف ياربعة الثالث أنهم ارباع لثبوتهم عن البديعة

فيما لا رجوع

نحن مخالفه ونص عليه السلام على ان اعتمد الضميمة على حديث المخالف
 كما عتادهم على حديث الموافق واطلق القول في ذلك ولم يفتد بخلافه الا في
 دون حال التعارض وشيبي ما هو اعظم من ذلك من كلامه عليه السلام
 وكذا في الشيخ احمد بن محمد الرضا فانته حكي الاجماع على مثل ذلك
 فقال في كتاب الجوهر ان الفتنة لما ارتفعت في الصحابة كان بعضهم حديث
 عن بعض وسند الرجل الى من يخالفه كما يستدل من يوافقه من غير
 نصير وكذا في القضا بانسروهم فان السند ابا طالب حكى عنهم في كتاب
 المجزي انهم قالوا ان المعلوم من حال الصحابة انهم كانوا ابراراً في قبول
 في قبول الحديث والشهادة الا السلام وكان مجمعين على الشيعة من اهل البيت
 هذه حاله في قبول شهادته وخبره مع العلم باختلافهم في المذاهب فنص
 عليه السلام على ان القضا حكاو العلم واجماع الصحابة على الشيعة من المتأول
 في فسقه والقبول في باب الرواية والشهادة نجد اجماع ثبت خلاف دعوى
 السند لكنه ثبت من سبيل الطواهي دون النصوص ولا شك ان الطواهي
 معقول بما دسوا كما يت من كلام الله او من كلام رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وكلام العلماء رضي الله عنهم وقد اجتمعت الامة على جواز
 العمل على ظاهر كلامهم والتمس المحرم مخالفة الظاهر بعد دليل فينبغي ان
 السند بين لنا مستندة في اجماعه الذي ادعاه حتى يعرف احوال
 من هذا فنقدمه بطلعه نص والنص مقدم على الظاهر او مروي من
 فخر اكثر من هذه وعن علمنا تعديل من هؤلاء والله سبحانه اعلم
المسألة الثانية قال المنصور بالله عليه السلام
 في كتاب صفوة الحنابلة بعد ذكر تشبه الخوارج في تحريم العذاب
 وتعلله انه كفر ما لفظه فاذا كانت الامم كما نزلت اكان من يقول من كذب
 كفر روايته اولى من روايته من يقول من كذب ينشق لان الانسان
 قد يتجاسر على الفسق ولا يتجاسر على الكفر انما يكون بلفظه وهو صريح
 في مخالفة دعوى السند للاجماع وكذا في الحاكم ابو شعيب فانته قال في شرح
 العيون ما لفظه وعلى هذا ما روي عن بعضهم انه سئل عن شهادة الخوارج
 فقال شهادته من يكفر بكنهه اولى من شهادته من لا يرى ذلك وكذا في
 الشيخ احمد الرضا فانته قال في جوهرية حاكيا عن غيره ولان من
 يقول من كذب كفر اولى بالقبول من قوله من لا يرى ادرك وان كان

انما هو
 الرضا
 احمد
 بن محمد
 بن احمد
 بن محمد
 بن احمد

قول المنصور
 بن محمد
 بن احمد

خطيب

خطيباً قوله هذا الا انه يستدل بالحق لكذبهم ويقر بصدقه انتهى وانفق
 الية الحديث على ان الحديث الصحيح اولى بالقبول عند التعارض من الحديث
 الحسن وفي حديث جماعة من المبتدعة دخلوا حديث جماعة من اهل
 الحق والسنه وهذا يقتضي التطلع بانهم يقدحون المبتدع في الثقة بالحق
 على من هو دونه من اهل السنه في الخط والاعتقار وكل هذا انما هو
 التزجيج في باب الرواية انما هو باعتبار قوة الطن لا باعتبار كثرة
 الفصل في الرواية حيث يكون الطن اقوا برواية فائسوق التاويل لكثرة
 القيد في العلم بخلاف جميع رجال السنه او عن ذلك من الاشتباك المتيقن
 لقوة الطن وكيف يدعي الاجماع وهذا الامام المنصور بالله عليه السلام
 يصريح بالخلاف ويقدم روايته الخارجه الذي يكتفي امير المؤمنين عليه
 عليه السلام على روايته القبول ويضوح بانها اولى وكيف يصح دعوى الاجماع
 والخلاف محكي في الجوهرية ما لقي من رسل علمنا الرتبة ولم نعلم ان اخذ
 ان كان ذلك على صاحب الجوهرية من اهل التعاليف عليها وقد نقضوا ما فيها
 وحقوقه واعتصوا ما فيها يمكن ان يعترض بها ما هو اقل من هذا وكذا
 الحاكم على ما تقدمناه ولم يعترض **المسألة الثالثة** ان العلماء
 قد ذكرنا في كتب اصول الفقه ان التزجيج المتعلق بالرواية من
 يقوله يد له على الصديق فيما زاهدنا قال المنصور بالله وبوطاب علمنا السلام
 واو الحسنين والحالم رضي الله عنهما وعنه هم من المصنفين في الاصول على
 ان روايته الحالم لا ترجح على روايته الغايي اذا كان العلم مما لا يتعلق بالرواية
 وكذلك اذا كانت الرواية باللفظ ولم ينقلوا الخلاف في هذا الا عن غير
 بن ابان فانته رجع روايته الحالم والا علم **المسألة الرابعة** قال المنصور بالله عليه السلام
 ومنهم من قال لا يترجى به وهو الذي كان شيخنا رحمه الله يذهب اليه وخرن
 ختارته واليه ليل على صحته ان كونه اعلم بغير ما يرويه لا يتعلق له بروايته
 وما لا يتعلق بروايته لا يجب الترجيح به وقال عليه السلام في مسئلة
 تعارض من المرسل والمنسند ما لفظه ومبدأ الامر في هذه المسئلة
 وما شاكلها على الطن فما قوى معه الطن كان من حجة الله في هدى نضه
 عليه السلام على ان لا يتعلق بالرواية من الفصل والمخارجات في
 غير الرواية لا يكون من حجة الرواية وكلام السند الى طالب وغيره
 من المصنفين في الاصول مثل هذا لو نقلنا كلامهم في هذا الطال الكلام
 ومن ذلك ما نص عليه الامامان ابوطالب والمنصور بالله علمنا السلام

من روى
 الرواية

قول
 المنصور
 بن محمد
 بن احمد

وغيرهما من المصنفين في الاصول على انه لا يترشح خبر الذكر على الاثني ولا الخبر
 على العبد اذا اشتوب في الحفظ والقدر انه قد استوعب النصوص على تفصيل الذكر
 على الاثني في باب الشهادات وسخ النص النبوي على نقصان عقول النساء
 والاشارة الظاهرة الى ذلك في قوله تعالى ان تصل احداهما فتذكر
 احدها الاخرى فان قلت فيما الوجه في المساراه بين الذكر
 والاثنى وقد ظهر في الكتاب والسنة فضيل الرجال على النساء قلت
 الوجه في ذلك ان العلياء عليهم السلام لما لم يتبادر بينهما على الاطلاق فليكونوا
 قد خالفوا ما فهموا من الكتاب والسنة والاشارة واما بينهما في باب
 الرواية فمقطر شيب مسارا في الرواية اتم فهو ان عوده
 الرواية هو قوة الظن وهي قد رتبا استويا الذكر والاثنى في الصبر والورع
 لم يكن خبر احدهما اقوى في الظن متى كانت احصا بالمد واليد على ذلك
 ما استشهد من تقديم الصحابة الخبر عائشة في المساراة على خبر ابي هريرة ومن
 لا جوع الصحابة الى ايراد احاد النبي صلى الله عليه وسلم فيما نحن اخص به
 واعتز به من امر الحبيب ومباشرة الخايض والغسل من التقا الخاتين
 والقبلة للضارب واضحا في الصيام جسيما وعنده ذلك فكلما فهم الرواية والعلم
 ان الصحابة معتبرين وقوة الظن لم يترجحوا احد الخبرين المتوطين في الظن
 وان كان احد الروايات اكثر علما وفضلا مهما لم يكن علمه ونفعه من جهة
 لظن صدقه وقد دكن هذا المعنى الشاذ ابو طالب عليه السلام فقال
 بعد ذكر شيء من كلامه فان قال قائل ولم قلتم ان قوة الظن معتبرة
 في باب الاخبار فيلزم له الذي نذكره على ذلك وجوه منها ما تقدم علمنا من
 حال الصحابة اتم كانوا يطلبون في اخبار الاحقاد التي يعملون بها قوة الظن
 ويطلبون ما يودون اليها باشتغالهم في الروايات او يتردد عن امر المؤمنين
 صلوات الله عليه ويطلب خبر ثابت فيضربون الى الاثني كما تروى عن
 ابي بكر انه طلب من عبد بن رواحة الخبر من شعبة ما رواه في امر الجدة
 ثابتا اليه حتى احبته محمد بن مسلمة بشئ خبره وكطلب محمد بن عبد بن رواحة
 الى موثي الشتر في خبر الاستيذان من شهد معه لما رواه وشكوا
 هذه الطريقة معلوم من ما غنم الى قوله ومنها انه لا خلاف في ترجيح
 يكون رواية الضبط للقصة التي روت في الخبرين غير هذه ولهذا كانت
 الصحابة ترجح الى ايراد احاد النبي صلى الله عليه وسلم في تقرير احواله التي
 غرت اليه يعرفون بها ما لا يعرفونه الا جانب ولذا رتجوا خبر عائشة

لا يخرج الى الرواية
 في

قوة الظن
 معتبرة
 في الاخبار

في

ان اصوله

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصحح حديثا وهو ضام على خبر ابي هريرة
 وهذا في كتاب عائشة حين شيلت هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصحح على الحفين بعد نزل المائدة سئلوا علينا عن هذا فانه كان لا يفرق فيه
 في خبر ولا غيره واذا ثبت ان من يه الضبط كانت معتبرة في ذلك اذ لا يابده
 في اعتبار خال الضبط لما يترديه الا قوة الظن عند خبره انتهى كلامه
 عليه السلام وبتمام هذا الى السلام ثم الاسكال الثالث ما ذكرتم
 هذا القاعده فلا نضاف ان نقول لا يخلو المتبدع اما ان يكون بدعته
 القول بالثبات جاء اربعة ان كانت بدعته القبول بالثبات فان استويا
 في جميع وجوه الترجيح الا ان احدهما مروي واحدهما وعيدي راجح خبر
 ابو عبيد على خبر المزجي لا يها جلفا في امر يوجب نقاوت الظن المعتبر
 في الاخبار فانه لا شك مع الاستوية وجوه الترجيح ان من يخاف العذاب
 على ذلك الذنب بعينه وعلى غيره من الذنوب بعد من الذنب من الخاف
 العذاب عليه واما ما خاف من ذنب الكفر وان لم يستويا في وجوه الترجيح
 مثل ان يكون الزاري الخبر جماعة من المبتدعين مشهورين في الحفظ والاعتقاد
 الجيد والاهم قبل فترة من البدع الا انه منقطع عن تبيينهم في الصبر والحفظ
 ومنفرد لم يتابعه غيره على ما روي فها هنا خلف الظنون والآخر القول
 على قانون بل كل احد يحلف مكلف بما يقوي في طمعه ولكل ناظر في نظره
 راما ان كان المبتدع مبتدعا مغميا الا انه جاء مما ليس بكفر فلا يخلو
 ان يستويا في جميع وجوه الترجيح التمسك بالتأويل ويختلفا ان اختلفا في وجوه
 الترجيح فالقول في ذلك لا يستمر على طريقة واحدة فقد يكون المنزلة عن
 رفق التأويل اولى بالقبول لقوة الظن بصدقه وهذا هو الاكثر
 وقد يكون تأويل التأويل اولى بالقبول لقوة الظن وقد يكون قوله
 اقرب في الظن في بعض الاحوال لبعض الشباب الموجهين ان قد نقص
 المنصور بالله عليه السلام على ان قول من بين ان الكذب كفر اول
 بالقبول من لا يري ذلك وروى ذلك صاحب الجوهرية وحكاها الحاكم في شرح
 القيون عن بعض اهل الجمل ونقل المنصور بالله عليه السلام في الخبرين
 اذا تناقرا من على ان العمل على الظن الاقوى هو الواجب بهن اللفظ
 وذلك لان المرجح ما ترجح الى توقع الظن لا الى تفصيل الروايات او كذا
 المبتدع يتاركي المنزلة من البدعة ولا كرامة له وقد نظروا على الاما

لا يخلو المتبدع
 واما ما راجح

في

على الترجيح بالضبط وشدة الحجة لا ترى الا جماع على ذلك ابو طالب عليه السلام
وقد قد مناه الله والمنصور بالله عليه السلام فانه ذكر الترجيح يكون
الترجيح احيانا حجة وضبطا حتى قال عليه السلام وهذا هو الحق
الاجماع عليه برزوا به شيخنا رحمه الله وكذا ذكر ابو الحسن نقل عن الترجيح
يكون احدا من ارباب الضبط ثم قال **قال** وقد يستدل على كونه اضبط
بكونه اكثر اشتغالا بالحدوث واستدراكا لثبوتها اليه ونقله ما يقع في خبره
من الخلل في المعنى واللفظ **قلت** فالترجيح المخرج مجمع على انه مخرج
ومجمع على انه جماع على الترجيح به اولى من الترجيح بالترجيح عن المبدع
لان الله عز وجل مجمع على الترجيح به او متنازع في الجماع على الترجيح به وكذلك
من برز ان الواجب حكمه باللفظ وان الترجيح باللفظ خذ انما فانه رايه
اقوى من رايه من برز جوار الحكاية بالمعنى متى استويا في صيغ وجوه
الترجيح الا في هذا فان **قلت** وما مثال تلك الصورة التي يكون الطن
من حجة المبتدع فيها **قلت** لذلك صور كثيرة فمنها اننا نقل
ان المبتدع لو كان خاتما لكتاب من الكتب عن ظهر قلبه اما القرآن العظيم
او من كتب الحديث واللغة او النحو او الفقه او غير ذلك وكان معروفا
بالجود فيه والافتقار له معروفا بانه غيبه كل ليلة او كل اسبوع
او نحو ذلك عن ظهر قلبه مشهورا بالتدريس فيه منقطعاً عن الاشتغال به
مجردا في شروحه الحواشي واما ما به سخن الصواب اذا استدل عن شيء
من مشابهة والناظر وما يتعلق بضبطه محتمل اخبر تعالى في ذلك
بالنهي عن الافتراء والتجويد عن الامتنان فانك متى عرفت هذه
الصفة ومكنت في نفسك هذه المعرفة واخبرك عن مشك في كتابه
هذا الذي اشتهر بحفظه وجود في قلبه بل هو ثم غارت منه رجل
من اهل القبول والتوجيه في تلك المسئلة ولم يكن لهذا القبول
مثل عناية ولا انتهى في التحقيق الى مثل هاتين بل قد يسمع
الكتاب مرة ولم يحفظه عن ظهر قلبه ولم يكره فيه النظر فان قلب
المبتدع يكون اقرب الى الطن واقوى في الذهن عند الحاجة ولهذا
فانما لو قد برز ان غايته من اهل القبول والتوجيه قرأ القرآن مرة
واحده على بعض اهل القبول ولم يحفظه عن ظهر قلبه ولم يكره من تلاوته
ثم تنازع في اعراض اية هو وابن شاذان المروي المشهور شيخ الشافعي

شاذان الله لم يشك غايتك في ان رايه ابن شاذان اقرب الى الصواب وانما في
الطنون ونقدنا الترجيح غير التعجيل **وقد قال** المريد بالله عليه السلام
في كتاب الرضا دانت ما لفظه والاقوى عندي ان تقليد المفتي والفقاري
اول لقراءته دون الشايق لانه في شغل الله عن النظر والمطالعة **نقل**
عليه السلام على ترجيح تقليد غير الائمة الشافيين على تقليد اهل
مخرج لا يتعلق بالتفضيل فالائمة الباقية افضل من الشاذان بالجماع وقد
تكلم الامام حسين رحمه الله عليه السلام في تقليد الشافعية وكان انه لا يجوز
تقليد اهل هذه الامم الا من كان من الاجتهاد مع جوده عليه السلام بتقليد الميت
ترجيحا منه عليه السلام لتقليد المتأخرين من المجتهد العلوم ومنهم من
اداعا عليه السلام الاجماع على ذلك **وقد** ذكر الحوفي ادعاه الاجماع على ذلك
قال شاذان البرهان ان الجمع عليه الله لا يجوز الزام من ذهب واحد منهم
لان الله لا يثبت لواحد منهم من النصوص على الحق ادعاه ما تكفي للزام من هبه وبغية
من الله تعالى عن مذهبه لا تقصير في علمهم وهذا هو الشواجب ان شاء الله تعالى
واما التصديق حكاه الامام عليه السلام وانه قد يقع من بعض اهل العلم ترجيح
لبعض المذاهب والاختيار المرحومة وهو المريد بالله عليه السلام بنقل على
ضعف مذهب الهادي عليه السلام في بعض المواضع وليس نعتقد انه افضل
منه واعلم من هذا ما ذكره الامام المريد بالله عليه السلام من علمه السلام
من ان العالم بالقرآن قد يكون اعرف بفقيه من الفقيه صلى الله عليه واله وسلم
مثل العالم في اصول الدين العالم المبرز في ديبته وكذا يك العالم بالمنطق
المؤهل في لطيفه وكذا يك شاذان القنون الذي لم يأت شهادته صلى
الله عليه وسلم وان لم يكن هذا العالم افضل من شاذان الله صلى
الله عليه وسلم ولا اعرف بالدين الذي يك الفرق وضله الى معرفته
وطريق الى العلم به فهذا قول الامام حسين رحمه الله عليه السلام تكلف
نكر ترجيح بعض المبتدعة على رايه بعض اهل القبول والتوجيه لبعض
القرائين الملقية لذلك ونسب القابل لذلك الى مخالفة الاجماع هذا على
تقدير اتفاق هذا وبالله العظيم الرحمن الرحيم ان هذا قد كان مبني
ابن اهذهي الكلام ان احلفا في وجوه الترجيح واما اذا استويا في
واشتوى الطن الحاضر في خبرهما الا ان هذا مبتدع وهذا مبتدع
عن المبدع ونعلى كلام المنصور بالله لا يرجح المبتدع على المبتدع لان الطن
مستور وقد نقل عن ان المعتز هو الطن واحلاف من تيمما عنده الله

قوله الله
سبحانه
عليه السلام

فيما لا يتصل بالبر واليه غير موثوق كما ان العالم والقاري عبده عليه السلام سوا
 عنده في البر والبر واليه غير موثوق كما ان العالم والقاري عبده عليه السلام سوا
 اولي بالقبول من المسترة عن هذه اليد عنه فهذا على مقتضى عموم قوله وقد
 احلفوا في الاحد فيما اخذ من عموم كلام العالم هل يكون خيرا منهم من
 كمال ليس بغير وهو قوت له التخرج ما لم يوجد من قوله ومنهم من قال
 هو خيرا واختاروا السيد ابوطالب في كتابه المجري وهو خيرا في صحاحه
 لا اعلم فيه ثبوت انما والله سبحانه اعلم والمحطات عندي ان المسترة من البدع
 اولي عند ائمتنا الطوبى وذلك لان الحق على قبول القبول المسترة عن البدع
 اقوى من الحق على قبول المستدع الخ لول في دينه والحق في الاصول وقد
 لولا تها في القرون واذا كان الاصل اقوى كان الفرض اقوى فان قلت
 الله يكون من كون خيرا القبول المسترة اقوى ان الطعن لصدقه اقوى قلت
 ليس كذلك بل اللازم ان الطعن للتكليف بقوله اقوى فقد يختلف طعن التكليف
 وطعن الصدق الى ترك الله لو علم على طريقتين ان جماعة من الفئات
 المضرة حين اصوتت من رجل غلب في ظاهره لم يملك لك العمل بالحق الاقوى
 لما طنت ان العمل بغيره هو الذي كلفك الله تعالى فمضى في مخالفة التكليف
 للطعن الرابع فضلا عن الشك المستوي الطريقتين ولو ان الشروع في
 بره المستدع المتأدله لم يقبل حديثه وان اقا في الطبقة الرابع امكن الشروع
 وراد بقوله وراد في الحقيقة ينقص عن مرتبة راد في الشروع يقولت
 المسترة عن البدع فكان اقوى من الطعن للتكليف خبر المستدع وان لم يكن
 احدها في الطعن اقرب الى الصدق من الاجزاء وهذا في غاية القوة عندي ولكني
 لا اعلم ان اجماعا كما ذكر السيد ابد الله ولنتكلم بعد هذا في النصاب
 وخمسين وخمسين **الانصاف** لا شك من النصف من نفسه وترك
 الغش في رايه ان هذه الامم المرحومة قد تقسمت الفصائل وانقسمت
 بين منها لا تقا في عمل فاضل باهل الادب اقبوا الاعراب وان في جميع النواحي
 بما يأخذ بمجامع الابواب واهل القز التي حفظوا الحروف القزانية ويتقوا
 المتواتر والصحيح والشاذ في اعراب الادي السماوية واهل الحديث ضبطوا
 الاقوال والشئ وادخلوا الاخوال الرجال ويتقوا القول والفقهاء وعلموا الكلام
 على الخوا اذ ان افا في امقرقة اختلاف الامم واجامتها واهل الاصول
 ذلوا سبل الاجتهاد ومهذبوا كيفة الاستنباط وكذا في شارب
 اهل القنون المفيدة والعلوم النفيسة وكل ابداع واحاد احسن واذا

قد كنت ذكرت ذلك في بعض
 النواحي في فوائدها
 بهذا معنى الشان في
الانصاف
 لا شك في الامم وروى عن الفصائل

دال ما نوه

دال ما نوه لدا ردا و تمن ذلك هذا المقطع المودع بالله في كتابه في انبات
 النبوات والشيخ الصالح المشهور في دي صاحب عوارث المقاييس فاذا
 عرف هذا فلا يغرب عنك بغيره خضيبين **الخصصة الاولى**
 ان اهل البيت عليهم السلام اختصوا من هذه الفصائل باسرة انما هي
 اعلامها ورد لا لهم كانوا على ما كان عليه السلف الصالح من الفخامة
 والتبقيات من الاستغفار لجهل اعد الله وتذلل النفوس في منصات الله
 مع الاغراض من رهوة الدنيا وتزك المشاهات والا يتضاد في الماكول
 والملبوس والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام بالفرع ايضا
 والبر في الفصل او قارنها على التمهيد منها وتلاوة القرآن العظيم
 والمجدي انا اللبك والنهايات والمجري والحرث من الله تعالى والدعاء
 الى الله عن ذلك بالحكمة والموعظة الحسنة وتذلل النضجة للثبات
 وتعليمهم معالم الهدى والا فتضات في العلم على ما انتشر عليه اهل البيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمهم اجمعين وعلى ما انتشر عليه
 اصحابه المشهود لهم في كتاب الله كمن باهم حبر امة اخرجت للناس
 وعلى ما انتشر عليه التي تعون الذين شهد لهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم باهم حبر القرون فان جميع هؤلاء ما تشاعروا
 بالاكثبات من التواضع والتفاني في جمع الحديث الكثير وثبتت الفصائل
 صلى الله عليه وسلم ان طريقتهم السلف اسلم وطريقته الخلف اعلم والا فصل
 للنسب الاقرب بالسلف فانهم كانوا على طريقته قد رآها علمهم رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم واقربهم عليها وراى الله ما يقدر السلامه
 في فئس الله السلامه ولا شك ان عنايتهم بعد تحصيل مالا يد منه
 من العلم بما كانت بالجهاد واقتفاء القامه والامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر والمحافظة على اورادهم في التوحيد وقيام الليل ومسانة
 النفوس وتهذيبها وذلك كما كان عليه كثير من المجتدين والفقهاء
 من الاقلال لكثير من هذه الفصائل الجليله والشعوب الجميلة التي رزقت
 نصوص الابرار القزانية في وصف المؤمنين بذكرها ولم يستغل السلف
 الصالحون بغيرها والذي كانوا عليه اولي من الاخلاق بشي الاحتفال
 في العلم الذي ايد على الكفاية وقد نض الامام المنصور بالله على السلامه
 على مثل هذا الكلام في كتاب المهذب واحتج بفعلك رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وفعل السلف الصالح رايته ذكره ما احسن استخراجه

محضر اهل السب
 لما كان عليه السلف الصالح

طريقه السلف اسلم
 وطريقه الخلف اعلم
 وبروح الفقه الاصيل
 من المصنف

للقول من ان قال الشك في الصالح واخوالهم ثم صلى الله عليهم ولقد كان الواحد
من جله الصالح لا يزوي الله ما بقي حديث او يثبته به حديث بل اكثرهم
لا يجازون في حديثهم هذا الا بقليله وكثير منهم يزوي قتل من هذا الكثير
ولم يتبع منهم في الرواية مثل ابي هريرة واما بشير وعبد الله بن عمرو
القاسم وقد اختلفت روايتهم المحدثين عن علي عليه السلام في مناهيه حديث
روسته وثاني حديثه وثالثه اهل البيت عليهم السلام لا يزيد على هذا
فيما احبب فان اخار حديث مجموع من علي واخار حديث الجامعين للهاكي
عليه السلام لا يستند منها الى علي عليه السلام اكثر من هذا القدر فيما احب
والله تعالى اعلم وقد روي شفيق الثوري عن ابي مخنف عن ابي ابيهم التيمي
عن ابيه عن علي عليه السلام انه قال ما كتبنا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم الا القرآن وما في هذا الضيقة فهذا مع انه عليه السلام في العلم الزمان
والخصوص من بين الصالحة الاحياء ولم يستعمل بشير عليه وكنارته
والأيفة والبدريين فيه مع فرائده في ايام الخلفاء الكثرة بل استعمل بها كانوا
عليه في زمانه من شيوخه صلى الله عليه وسلم من التلاوة والعبادة ومواقفه
النفوس وحسبه الحسنة العيش وحسبه الملبس كما ذلك معروفة من
شيوخه اليه في امن الدين واقيد برؤس الله صلى الله عليه وسلم حين اقام
عشر سنين قبل الهجرة وقبل الشغل بالحكام ومعه اصحابه من السابقين
الاولين فلم يستعمل عليه السلام في تلك المدة معين التلاوة وملازمه الذين
ولم يات من امن به باكثر من ذلك ولم يزلهم بعد معرفته ما يحب عليهم
معرفته من امن به لا سلام بالتدريج في النظر والمساطرة ولا بتقدير الخواص
وتقدير مسائل يسأل عنها وحزب الجواب عنه متى سأل عنها وجود ذلك
مما استعمل به المتأخرين مما كان عليه المتقدمون بل وضع عنه صلوات الله عليه
الذي من السؤال الحرام متى ينفع عليه وفي الحديث الصحيح اننا اهلك من كان
تبلغ كثره مسائلهم واختلافهم على انبيائهم وتبديل ان السؤال المذموم
في النبي عن كثرة القيل والقال وكثرة السؤال تقرينه بحضيض النبي بالكثرة
ومثل حال علي عليه السلام كما نت احوال اهل بيته عليهم السلام كالحسين
وزين العابدين والبارق والصادق وثاني من غاصرهم ولم يكتب
احد منهم في علم الحديث عشرين اجزاء ولا نصف ذلك ولا ما بقيت به
وليس في الروايات القديمة في الاجزاة وكثرة الرواية وشيعة
الحق في جميع الطريق والجزء وضبط مشكلات الاسماء في اهل ما هو اهم

حسن البروي عن امر المؤمنين علي

وصف حال امر المؤمنين علي
انهم اختلفوا ما كان عليه

في العلم الزمان والخصوص من بين الصالحة الاحياء ولم يستعمل بشير عليه وكنارته

من هذا

من هذا من امور الدين وصلاحي المسلمين وقد مضى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه دكن او يشا القريب انه شفع في مثل من يشفه ومضى وجا في فضيلة ما لم يخطب
الان مع ان بعض اهل الحديث من اهل الحجة الواضح والاطلاع التام على معرفة
الرجال ذكروا انه لم يزعموا ان ليس حديثه قط ولقد كان الشك فيهم يقولون
الرواية حديثه فمن ابي عمرو الشيباني كان كتب الحديث الى ابن مشغود خوله
لا نقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا قال بالرسول الله
صلى الله عليه وسلم استقبله الزعدي وقال هل يدى او نحو هذا وهذا مع
مع ان ابن مشغود كان من رعيه العلم واعيان علمنا الضحابة واهل الفصاحة
والعلمية فلم يزد من روايته على ما يراه حديثه واما من روي حديثا
وكذلك من روي من السابقين الاولين وشيلا الى نقات والمجاهدين هذا
ابو القحافة الذي ما اختلف الحضر اصدق لجهة منه روى ما بقي
حديثه وثاني حديثه وهذا سليمان القارني الذي قال فيه
علي عليه السلام انه ادرك العلم الا اول والعلم الثاني روى شين حديثا
وهذا ابو عبيدة ابن الحر اخ امين الامم روى ان بعه عشر حديثا
وامثال هؤلاء النساكة النجاة والاعلام العليا الذين نزل المصطفى عليه السلام
علي ان غيرهم لو انفق مثل اخيه ذهب ما بلغ مائة ادرهم ولا نصيفه ولقد روى
ابو شيامة عن شفيق الثوري اخا قلاب الحديث الذي روى عنه
عليه انه قال ليس طلب الحديث من عبدة الموت لكنه علم بمشاكله الرجل
كل بعض حفاظ الحديث صدق والله شفيق فان طلب الحديث وتبين
منها من افي العلم والتموها موت شغف بها الحديث من تحصيل النسخ الملم
وتطلب العالي وتكثير الشيوخ والعزخ باللقاب والنسب والتميز الطويل
ليزوي وجب التفرج الى امور عديده لا منية للاعداء من التفاتيه له
بالاحمال الزمانية فان كان طلب الحديث النبوي تحفوا بجملة الحيات
مضى خلاصك منها الى الخلاص ومضى كان علم الانوار مد خولة لها طيبك
يعلم المنطق والحول وحكمة الابرار التي تلبس الايمان وتوزن الشكوك
والخبره انما في ذلك الذي استعمل به اهل البيت عليهم السلام
هو الذي روى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله وسلم انه قال
العلم بله وما سوى ذلك فهو فضل اياه بحكمة وشيعة فاليه او فرضته
عائله رواده ابوداود في سنينه وهذا هو العلم الذي لا ينبغي لاحد ان
يتركه في غيره

الحديث على الامم
والاهل

الشيء على
نوع العلم

حسن التوصل
على كل شيء

من هذا

سوارته وليفاسا حية حتى اخذ الواحد منهم عن الوف من الشيوخ وبلغ
 الخافه منهم ما لا يكاد يحمله العقول هذا السعادي كما له شبعه الالف شيخ
 وهذا الخافه في كانه لحفظ بلثامه الف حديث ولقد قال ابن المبرين
 ما تعلم احدا من لدن ادم كتب من الحديث ما كتب يحيى بن معين وقال
 يحيى بن معين كتبت بيدي الف الف حديث وقد ذكر السيد الامام
 المريد بالله عليه السلام في كتابه اثبات النبوات من الثنا على المحدثين بنحو
 المرفعه والافتقار للحديث ما شهدوا ذكره وعرفته عليه السلام مجملهم
 المنيعة وان المعول عليهم في هذا العلم الشريف وذكر اخوة السيد الامام
 ابو طالب عليه السلام في شرح البالغ المبرين ان احمد بن حنبل كان يحفظ
 محتثا به الف حديث وكذا كان عمل هذا السيد ان الاما كان يحفظ ذلك فاحد
 الحديث عن المنيه الخافه بن ونظفه حفاظه المشاهير كما هو معروف مشهور
 عنهما انما ينبغي ان يكون في كتابيهم الخافه بن شرح البحر بد المريد وشرح
 البحر بن لابي طالب وكذا كان في امالي السيد ابي طالب وقد اكثر المريد من
 ابن زبانه عن الخافه بن المبرين وابو طالب عن الحفاظ ابن عدي واما ال
 الانصاف شعاع كل ذي ناصيل وجود رحيته كل غايب ومحقق في الوداد
 الخافه بن علي بن ابي طالب من حبيبة احد عشر الف حديث ثم قرأ
 عليا قاترا اذ خروا ولا تقص خروا وحي ان الله هلي طلب هذا الشأن في
 الخافه بن والشام ويحضر والعزاف والري وحسن السان واليمن والحديث حتى
 كذا ان المومل في حق الفضل الشريفي كذا نقول ما بقي بل لم يدخله الفضل
 الشريفي الا لا بد لسن الالاحضي من امثال ذلك وكما عشتى ان يكون لذكر
 او حضي الخافه بن ولقد جمع الفلكي في معرفته رجال الحديث الف جرد وجمع
 ابو الحاج المزي في معرفته رجال الصحيحين والسنن الاربع مابين وحسين
 جرد اشتمل على التعريف بهم من الصان به في حفيظه وضبطه وجمعه واقفانه
 فاذا قرئت هذا لا تغيب ان تفصيل ائمه القدره عليهم السلام وائمه الفقهاء
 رضي الله عنهم من القل بارت اهل الحديث اكثر ضبطا للحديث وكشف
 للمشاكل وتبيين الصحيح من الضعيف ونضلة للمشهور عن الغريب كما كان
 المرحوم في القرنين خروا وقرأوا عن ابا رجوا ولحقه الى القرن او النجاه والغريب
 ولم ينفذ ذلك تفصيلا لهم على الائمة والفقهاء وكذا كان المرحوم في علوم الحديث
 الى المحدثين وان كان في الفضل عن دراجه القويه ما قصص وليس ذلك
 لقله في علوم القدره عليهم السلام ولكن لا يتم لم يستعملوا بالضعيف اثباتا

اسماء المومل
 على المحدث

عز الدين
 سعاد الله

ما هو

لما هو اهم منه من الجهاد وصلاح امور القامه وكذا انهم استعملوا
 لما هو اهم من ذلك من معرفته الحلال والحرام وتعليم الناس وقتا لهم ولهم
 فان مشيد الشافعي غير معتمد عند الشافعية لئلا حدينه واشتماله على كثير
 من الخافه بن الواهية والاشايب الضعيفه وكذا كان مشيد ابي حنيفة
 وقال ابن حجر في تفسير قوله تعالى وما علمتم من الجوانح مكرين فقلوا ان
 بما علمكم الله اننا فابنه بوله تعالى مكرين ان يكون من يعلم الجوانح خيرا
 في علمه مكرين بآييه موصوفا بالتكلم وفيه ما يبه جليله وهو ان علي بن
 غلغلا اخذ من تلك اهل غلغلا والحزهم ذاك الة واغوصهم على لقايقه
 وحفايقه وان احتاج الى ان يعزب اليه احبب الاله ليكم اخي عن غير سقم
 قد ضيغ ايامه وعصى عنده لقايق الخافه بن اناوله الناصي وللبحر في امالي
 كلام مشهور في الاما بن الفقوت في علم الله رايه كتبه الى الخافه بن الشافعي وقد
 طلبه السعادي الخافه بن وفيه ان زبانه حديثه الملائكة ضعيفه الا شادا
 وهو كلام يلبس مشهور عن بن النحشري رحمه الله ولم يشبه لما فيه من الانصاف
 ولولا خوف التطويل لذكرته بطوله وفيه اكثر شهادا لوجوب الرجوع الى ائمه
 الحديث عليهم رقد اجتمع الائمة على الرجوع الى تصانيف اهل السنون
 نجد العلم بن حقون الى ضياع الجوهر في تفسير الالفاظ الدعوية والحقا
 بن حقون الى تصانيف اهل القرنين والقرن ابرحقون الى الشافعية وخروفا
 من غير نكتة في ذلك فمن ان اذ ذرة المسيطر وقرأ في كتب الفلاسفة لم يتم
 بالخر ورجع من الاله الاسلام ومن قرأ في القرنين واعتمد على توفيف طاهر وان
 الحاج لم يتم برأي الا شاعره ولهم في ان السيد بن المريد وابو طالب
 عليهما السلام ذك شاعرا في القرنين نفع القدره وذك شاعرا على المعترلة بالحقوق
 تجويده من علم الكلام والاصول وذك شاعرا في القرنين في الاختلاف
 وقد اوجت ذلك في غير هذا الموضع وهو بيت في امالي السيد ابي طالب وشرح
 البحر بد المريد واكثر شيوخ ابي طالب ابن عدي صاحب كتاب الكايل
 في الخراج والتعديله واكثر شيوخ المريد المبرين وكلا هذين الشيوخ على مذهب
 المحدثين في الاعتقاد واما اهل الحديث كقرا كتاب الله وعبه فليعلم السمع
 حلقهم الله تعالى لحفيظه وجتب اليهم ضبطه كما حفظ كل نوع من العلوم
 ومضايح الدين والدينيا يقوم حلقهم له ولا يضرب الحديث غلط قلته والفقهاء
 كما لا يضيق القرآن غلط القران في ذلك فاما هم اوعيه والعبت المختص بالوعا
 لا يشري الى المخطوطينه من الامور النفيسة فان الكايل والجلد اوعيه القرن

السيد
 محمد بن عبد الله
 بن عبد الله

درا حقا
 على الرجوع الى
 النص

درا حقا

حفظ الله
 والحمد لله

والشئ وقد يكون فيها العالي والرخيص والسالم من العيوب والمقرب
 وكثرة الحجته للقدح في حله العلم النبوي والولع بذلك من شوا الادب مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم. فان ذلك يكون وسيله الى بطلان
 حديثه صلى الله عليه وسلم. لا الله اذا بطل حديث اهل القبايه بالحديث
 فحديث عنهم البطل كما الله اذا قدح في حقه الخفاء واللعوين للغيريه كان
 قدحاً يسخاً مطلقاً لا يبرجالها طرقتا بغير طرقتهم. ومن هنا قال **الحاكم**
 ابو عبد الله في اهل البيت ومن اشق الشيعه في غرضه فقال في خطبه كتابه
 علوم الحديث ما لفظه ليس شيء انقل على اهل الخفاء ولا الغرض اليهم
 من نجات الحديث ومن رايته باستاذه وعلى هذا شهدنا في استقارنا
 دار طائفتنا كل من نسب الى نوع من الخفاء او البدع لا ينظر الى الطائفة في
 المنزلة التي يقين الخفاء في شيعتها الحشوية التي هي ذوات ذلك اهل الحديث
 اسمهم اهل القبايه خلف الحديث من اهل كل مذهب كما تدبيرة في المرح القبايه
 لقبول اهل الشاويل وذكرنا هنا كالمحدثين من الشيعة والمعتزلة وليس
 المحدثون انما خص من خالف في الاعتقاد لا لشعريته والحيثية. ولكن
 المحدثين كل من ذكرنا من الفرق كلهم كما قدح في الخفاء والاضوليين فلذلك قلنا
 ان الحديث اذا قدح في صحته من طرقتهم كان قدحاً فيه مطلقاً من كل طرقت
 لان الله الزاوية من القبره والشيعة هم من اهل الحديث كما ذكرنا صاحب
 الشفا عن الخجائين في حزب الخفاء من غير امارم ولم نقل ان القديح المختص
 بالمحدثين الخجائين هو الذي يبطل الحديث ولكن يكون حكماً وترك
 المستدعه المتداوله جميعاً لا يمكن كما تقدم بيانه في الكلام على ذلك واذا تأملت
 كلام السيد في طالع في المعجزه من انصافه فانه لا يدرك المعتزله
 الا بمشايخنا تفردوا **قال** شيخنا فلان وقال الشيخان ابو علي وابوهاشم
 واذا ذكرنا المسئلة لم يذكر بينهما خلافاً لاحد من المعتزله فاما ما علمت لانهم
 لم يتكلموا في الفرق لاجهلا به ولا عدم معرفته له ولكن مثل ما لم نعلم فيه
 علي عليه السلام وغيره من السلف الصالح فلم يتم ابوطالب بالميل
 عن القبره والاعتكاف عنهم والقول بان المعتزله اعترفوا بالاضوليين
 منهم ولكن لمعتزله اكثر فيهم تصنيفاً وخوضاً واقتبالاً عليهم اذ اشتغال
 وكذا لا يبينم الخجاء اذا اخرج كلام الخفاء في ان الذي طرقت اخرون على
 كلام الهادي عليه السلام انما خرف ان يكون مفضلاً لهم عليه عليه السلام
 وقد راجعوا حديث اي نافع في راجع بمؤنه على حديث ابن عباس لا نه كان

الشيخ رحمه الله

الحاكم
السلي

نظر الى طالع

الشيخ

الشيخ كان اخضر لانه اصل من ابن عباس وفي السلاطين شيعه عن الاعمش
 عن اي واصل عن عبد الله بن مسعود. **قال** لقد علمت ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم. اي اقراهم لكتاب الله ولست بحديثهم روى
 هذا عن الاعمش بن مسعود من غير وجه وهو ضيق في المقص الذي قصد به
 ونذكر ان الامام المروي بالله عنه وعن تقديسه في تاليفه وكتاباته اثبات
 السنن مؤيداً لشيعة مما يوردا من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومصدقته ومعه انه. وكذا ما به وخصاً بغيره حتى ذكرنا ما اختصت به
 ائمتهم من العلوم اليه. ثم ذكرنا الثنا الحسن على اهل كل فن ما يخص بهم
 حتى قال ثم تأمل. نقل اصحاب الحديث الحديث وصيغته له واختصاصهم
 منه بما له اختصاصه احب من الامم انتهى بخروجه. وكذا كالحمد
 ابن ابراهيم اذا قدح في كتب الحديث لم يكن من انصاف ان يتم بانه
 يفضلهم على ائمة الاسلام. من اهل البيت عليهم السلام فاما تهمته بانه
 خبيث او مشبه. فليس ينبغي ان يقال ليس هذا من الانصاف لان هذا
 من المحرمات الملعنة خير منها والكبار الملقون من نكبهما في الحديث
 الصحيح الثابت من غير طرقت وعن غير واحد من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم. **قال** اذا قال المسلم لاجيه يا كافر
 فقد با بها اخذها. وفي الحديث الصحيح المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
 وفي الحديث الصحيح لا يتم ايما اخبكم حتى خلت لاجيه ما يحب لسانه ولقد
 حق على المؤمن المسلم ان يبرم لسانه. ويعلم ان الله سائله عن قوله ومما انت
 له عليه ومقتضى خصوصيه منه. فترجم الله امره انصر من لسانه واستعمل
 بشانه واقبل على تلاوة قرآنه واستقل من الجنايه على اخوانه **قال**
 واعلم متع الله بقايتكم انكم تبطلتم زوايه نفسه القاولي المفاخره
 ولين واية الهادي والقسم واستباهرهما من الايته المبطلين عليهم السلام
قول هذا الكلام الذي صدر من السيد ابده الله دعوى
 مجرده عن البيهقه وهو من القليل الذي شكوته منه الله في اول
 جوابي هذا عليه وقد ثبت هناك ان النقاد يعيبون من الخصم بالموال
 من غير ابد نصبه وحكاية لفظه. اذ لا تغرب عن مغاريف السيد
 والجواب عن هذا لا يحتمل حتى سبب السيد تلك الخجاء
 التي رداها اهل البيت وغارت صفاتها ورايه غيرهم من صحح خروجه حتى
 بين ذلك توجه ذلك الجواب عليه وما اطمه الا توهم ان مخالفه لفظهم

كلام المروي
عن اهل البيت
العلم والبيان
على الخوارج

كلام المروي
عن اهل البيت
العلم والبيان
على الخوارج

و للمعارض شروط
عمره الوجود وهي
مبينه في الكتب
الاصولية
حاجه الى الطول
اذا رادها من اصل

بعض المسائل يقتضي ترجيح ثوابه أو ليك المخرج على ما بينهم عليهم السلام
 وليس له من كذا كذا وقد ذكر السيد مشايخه ان بقاءه في السيد قد اشتهر
 في المجالس فيها والكلام على تلك المسائل يقتضي فتبين اوجهها ونظره مذهبي
 فيها وبيان اني لم اختلف فيها اهل الفترة وبيان الحق وزجه الترجيح وهذا
 مما ليس لهم وقد عمدت في حطبة هذا الكتاب بالا صواب عن احواله
 ما يخصني الا ما عطل من ذلك في ضمن الكلام على هذه القواعد الكبار وذكر
 لان الحق في المسائل الظنية الغرر وعينه على جهة المتابعة في بيان الحق
 من المبدأ لا يستعمل به تحصيل لانه لا من قريب يتم كل ثبوت مستحيل
 او نصيب والقسم الثاني قول السيد اني قد قبلت ان والله نسوة
 التاويل المفسر منه لرواياته الهادي والقسم واشباهها من الاية
 المطهرين وقد ضم السيد الكلام في مسألة المتاولين بهذه المكنة وامرني
 امر اجاز ما ان اظهرها وتكون على بالي سمي فاختصت ان ابري نفسي بما اذاع
 على من غير تعرض من الترجيح مذهبي ولا تضيح احتياطي وانا انتصر
 على ذلك مسألة الجهر والاحكام لا منها اعظم ما تشيع به المتعوضون ولا
 بغض اهل البيت عليهم السلام روي فيها اخاذت تدل على الجهر واما
 وضع النبي على البسوا والتامين فلم اعلم ان احدا من اهل البيت عليهم السلام
 ترك في المنع من ذلك خبرا نصا ولا روي السيد في كتابه شيئا من ذلك
 بل روي محمد بن منصور الكوفي حديث راي في ذلك في علوم الاحمد ولم يصفه
 ولا روي له معات صا ذكره في حق الصلوة والتطهيرات بالفجر في جملة ما جمعه
 للجليل على مذهب اهل البيت وشيئا من علوم الاحمد وروي الامير شرف
 الدين الحسن بن محمد الهادي شيئا فهدى بها في ذلك حديث علي عليه السلام
 وحديث ابي هريرة في وضع اليد على اليد تحت الشرة في الصلوة ولم يصحها
 ولا روي لها معات صا بل قال ان احدها بلفظ المصطحب الوضع والآخر بلفظ
 الاخير والمنفات صا اذ لم يكن الترجيح بينهما شقيا وقد ثبت على الجواب
 بقوله اذ لم يكن الترجيح فانه ممكن وايضا فلا بد من تفقد الجمع بالتاويل
 وهو ايضا ممكن واما قوله يمكن ان المراد بهما التطبيق في الركوع فتروا
 وغلبت من روايته بينهما معا ان ذلك تحت الشرة وفي هذه النسبة اثنان
 وعشرون حديثا حديث وايله واحد منها وعن علي عليه السلام بل الله منها
 من فوقه ورائه موقوف روي احدها احب وروي اوجه وروي الحسن
 الحاكم والباقر والبيهقي والرائي في وقال الحاكم على شيعته انه احب

صحيح النسخ

على
 من
 روي

شي في الباب ثم غلبه باقي ختمها لاهام عن طاروس ه عن تبيته من هلب عن
 ابيه الساجد عن عن حابر ابن عبد الله السابغ عن الخزيث بن عفيف الثاني
 عن شاذل ابن شرجيل السابغ عن ابن عمار القاشري عن نعلي بن
 مروة الحادي عشر عن اي البرد ذي من فوما الثاني عشر منه موقوف
 الثالث عشر عن عتبة ابن اي غايته موقوف في الرابع عشر عن علي
 موقوف في رواه في ابواب قيام الليل وروى المزي الحادي عشر عن
 ابن مسعود الساجد عشر عن ابن النير السابغ عشر عن شريك
 بن سعد الثاني عشر عن معاذ السابغ عشر عن اي هزيث المرفي
 عشر من ابن عمر الحادي والعشرون عن الحسن البصري ثلثا الثاني
 والعشرون عن علي عليه السلام في الضياع من مجموعة روي عن علي عليه السلام
 وجلتها في العلوم والشقا والكتب الشنة وجمع الروايات وما علمت الله رواه
 اخبر من اهل البيت وشيعتهم حديثا ونجد في الهدي عن وضع الكفة على الكف
 في الصلوة حتى تكون مقبدا عليه راجدا وعشرين حديثا من رويهم وروايتهم
 غيرهم فلم يكن العمل في هذه المسائل يقتضي ترجيح حديث المخرج على حديث
 اهل البيت عليهم السلام لكن السيد اذ في هذه المسائل بدعوى
الدعوى الاولى ادعا ان اخاذت القمها متعارضة في وضع اليد
 على اليد ونسخ السيد على ما تضمنه القائل في ضد روي من مثله وذلك انه كان
 في كتابه ان وايله ابن حجر فاشق حروجه فلما وصل السيد الى منسلة وضع
 النبي على البسوا ذكر تطار من الاحكام في ذلك وان في حديث وايله ان الوضع
 يكون على الصلوة روي في حديث علي روي هزيث في ان الوضع تحت الشرة فاعرض
 تطار من روي ايه امير المؤمنين مع اي هزيث الحارثي المين وروى رواية
 وايله الذي نص على انه عنده من المخرج وجب التبيين فان كان قبل
 السيد اذ الله حين اعتقد في حديث وايله مع اعتقاده فيه بفارض حديث
 امير المؤمنين عليه السلام وروي هزيث روي الله عنه حتى يجب طرح
 حديثهما من اجل حديث وايله وهذا يدل على ان السيد كتب في الله
 وهو لا يدري ما كتب اما لتعصب شديد او غير ذلك **الدعوى الثانية**
 ادعا ان الغرر بفارض الخصوص اذ اجهل الثاني كما ذهبت اليه الخفية
 وهذه مسلة خلاف الذي عليه ما هي القلما والذي عليه علم هو نقد
 الحاضر عند جهل التاريخ وقد ذكر الشيخ ابو الحسن البصري الله الذي
 عليه غلما الا مضار ولا شك ان العمل بالخبر ارجح مما ان قلت الله حاضر

على
 من
 روي

وان الخاضع تقديراً فظاهر ان لم يقل بذلك لان الخصومة بين روجه
الترجيح فكان العمل به ان لا يخصص بالحكم وقوى هذا ان شدي في نهايته
في اشتراط التضايف في الجواب وبالجملة فذكر الخ في هذه المسئلة على الاستيفاء
يطول لكننا نكتفي في ذلك بكلام مختصر فيقول الشئ هل ينبغي التفاضل
في ذلك على سبيل القطع او على سبيل الظن ان قلت على سبيل القطع فذلك البطلان
وعلى سبيل الظن او الجواب ولكنه يلزمك على الكلي تارة من علمنا السلام
الذين تصووا تقديم الخاضع على العام وان قلت انهما متعارضان على سبيل
الظن فيما معنى المراسلة والمناقضة في مسئلة اجتهاد في ظنية على سبيل
الاعتناء والتعريف وما علمنا ان اجتهاد في من يقتضي تقديم الخاص
على العام عند جمل التفاضل بين ضيف اضيق في الكلام في سائر
الجلات فلو كانت الشئ عن الكثير في ذلك لو شفع ما رشح انه محدث صلى الله
عليه وسلم في مقدمات شتابة منه وانما ذكر هذه النكتة في تقديم معارفه
العام الخاص عند جمل التفاضل لانه مهم انه لا يخفى في المنع بين وضع اليمنى
على اليسرى من التاميم الذي يكافئه انما غايتها من جميع ما تقدمت به
اشتكوا في الصلوة والجواب عنه ان المزايا مما لم يشتر فيه الحركة والارحام
حرام الزكوة والسجود فيها وهو نافع على نفع المشيخة في التمهيد اشارت
الى التوجيه وعلى الالتفات عند التسليم لكونه مشروفاً وكذا لكل حركة
مشروعة ومنه حركة اللسان والشفيت عند القراءة والركن الذي يجب
باجزاء او خلاص او اجزاء باجماع او خلاص وكذا لك انما يعارض اخا ديت
الشاميين من كثرة زعمهم في النهي عن الكلام في الصلوة والمزايا ايضا
الكلام الذي لم يشتر في مافان لان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
السلام والله ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم لا يفسد لانه مشروعة
والخا ديت في التاميم كثره الذي حضر في منها ان جملة مشروعة
اكتفى بالاشارة الى مواضعها منها مجمع الزوائد والكتب الستة والمنقح
وكتب اهل البيت علوم آل محمد فمنها عن علي عليه السلام من فوقه واه
ابن ماجه باسناده حسن ومنها عنه عليه السلام موقوفات واه محمد
ابن منصور في علوم آل محمد في باب الجهر بسم الله الرحمن الرحيم
والجهر في مجموع زينة القنوت وعن اي هديته نكتة اخا ديت وثلاثة
عن وابك ويقسمها من معاد وسئل وسئل وتمايشه وام شاة دام الحسين
وعن ابن شهاب بن شهاب وذكر الحاكم انما حقه في باب مفرد ولم يقارن

الشيخ
محمد بن عبد الله
في التاميم

مقدم

حديث واحد لا صحيح ولا ضعيف لا من ذواته اهل البيت ولا شيعتهم ولا اهل
الحدوث ولما انجيب على معارف ضيفها بالجملة من جميع الخاضع كما تقدمت
التأخير والاشارة الى علته بقول علي والضم اليه بعد النبي صلى الله عليه وسلم
وتوايهم وتعليمهم ولم يكونوا يفعلون مثل ذلك في المستوحات مثل شرب
الخمير والصلوة الى بيت المقدس وجودك وانما اقتصر على هذا القدر في مسئلة
التاميم ووضع اليمنى على اليسرى على سبيل الاما لاشارة الخبيثة
واما اقتصر على ذلك لان بعض اهل البيت عليهم السلام يخالف في ذلك ويرى
مثل اخا ديت القنوت في جوارها ثلوث تحت تلك الاخا ديت لكانت عند القامة
خبر بعض اهل البيت عليهم السلام على بعض وهذا شهرت راغب بالقامة هنا
اكثر القنوت الا الحد اربع وامما مسئلة الجهر والاختلاف فان القامة تقتضي
اي قد رحت فيها خبر المتأخرين المختلف في جهرهم على جهر العترة العظمى
بقدر شئ جبري ان ابن عديم ذلك وانما اورد في دفع ذلك في عشر
وجها ان شاء الله تعالى **الوجه الاول** ان اجهر بالمشيخة
على مذهب زيد بن علي والهادي عليهم السلام وغيرهما من القنوت الكرام
لا يسمع نغمة من جبري ومذاهبهم على ان يسمع من جبري فان كانت
تسمع اذ يسمع ومن مذهب الهادي عليه السلام ان اقل الجهر ان يسمع الانسان
من جبري وذلك ايضا اقل الجاهلته فمن نعله نقدا اخذ بالاجماع
من اهل المذهب ومن يؤمنهم على قولهم هذا لان القائل بان الشئ
الجاهلته يقول هذه مخالفة والقائل بان الجهر الشئ يقول هذا جهل
فان قلت كيف يصح عند اهل المذهب ان يكون المتكلم جاهلاً مخالفاً
في خالقه واحداً في قوله لان الجهر والمخالفة من الامور الاضافية
دوت الجمعية والامور الاضافية يجوز فيها ما صورته صورة المتأخرين
وليس في معناه مناصه وذلك مثل القبلية والبعدي فانهما لهما كوتا
من الامور الحقيقية كما في الشئ ان يكون قبل وبعد بالنظر الى زمانين
او مكانين فاليوم قبل بالنظر الى بعد بالنظر الى امس فلات الشوا والبيض
فالجمادى صان حاصلة فلا يجوز في الشئ ان يكون ابيض بالنظر الى امر
واشود بالنظر الى امر اخر فاذ علم هذا فاعلم ان الجهر والاختلاف
ليشأن من الامور الجمعية التبوئية وانما هي ايمان اضافي كاللذان
للفظ لفظتان كما لغيره والكبر والكلية والقلية بالمتكلم المستمع من جبري
جاهل بالنظر الى من لم يسمع من جبري وهو ايضا مخالفة بالنظر الى من رفع

الشيخ
محمد بن عبد الله
في التاميم

الشيخ
محمد بن عبد الله

الشيخ
محمد بن عبد الله

مؤنة زفقاً توفيق هذه المقدمات وهذا الجواب كما لو اقتضت عليه لاجراي
 لكفي احتياجه بآية عليه ليثبت لنا في هذا الكلام ان رجوه الحيايل كبريه
 لمن اجتهاد ابواب الظن الجليل واشفعه لمن يطلبها لكن الشبهة ابد الله لم يسلك
 هذه المسلك في رسالته فانه يلحق الى القول بتلك المسئلة بالبره فليكن
 اعتدله فانه كل الحمل على السلامه والقول بالمعنى وما اقول فيه التماثل
 غايته في ان عمر ما عذب ولعنه واهل اوجه **الثاني**
 سلمنا تسليم خبرنا ان كانت ناته لا يلزم منه تزجج عن هذا البيت
 عليهم السلام وكيف يلزم منه تزجج الفسقه عليهم وهذا يلزم منه ان لم
 يكن من اهل البيت فهو ناسق لتزجج او تاريل وهذه احداث الجاهل القتره والامه
 دحلان المعلوم من الادله والحدود وكله بتدبير فان سادكره غيب لا يرام وكذا
 لان الاحداث التي رواها بعض اهل البيت عليهم السلام يمكن ان يكون منشوخه
 كما ذهب اليه بعض اهل العلم وذلك هو الظاهر من حديث سعيد بن جبيل نفيه
 ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان يجرى بنسب الله الرحمن الرحيم
 وكان مشهورا بين بني النجار من الهامه فقال اهل مكة انما يقولون الهامه فامره
 النبي صلى الله عليه واله وسلم باخفاها فهاجر بها حتى ماتت وراه ابو داود في المائيل
 عن سعيد بن جبيل والبرسك عبدنا مقبول وقد اتى حتى بن مفسر علي
 من شلالت سعيد بن جبيل وذلك **الثاني** حاجت الى من رواه شلالت خطا رواه
 البرسك من يروي كتاب القايه وقد روي الحديث مشددا ايضا فان قلت
 قد روي القايه في رواية الحكم قلت قد روي القايه في رواية ضاقي الله عليه
 وسلم بقدرته مكة واشهر الحكم كما شمر في غسل يوم الجمعة والسجده
 والطواف بقدره والافعله بل لعل القايه من آلت بقدره الهجره من مكة الى المدينه
 فاما بقدره الفقه فيغيره في هذا الحديث بان عتلي وهو ان الرجل
 في الفايحه وقع ضعه لرب العالمين وموضوفا ببلدك يوم الدرس فكان يقدر
 من الشبهه واكثر من ذلك واقله ليسا اوعيد ذلك وانه اعلم وايضا
 فاله نظرات المحتمله لا تزد بها الا ناسك كالا تزد بها الشرايع فاذا انقروا هذا
 فمن الجايز ان اذهب الى النسخ ومن اعتقد في خبر انه منشوخ لم يقع ان
 يزجج بينه وبين النسخ فبطل اهل المخرجه له ان قد قيل الذي روي المنشوخ
 وضدته لكنه ثبت لي من غير طريقه ان مات واه منشوخ نقلت الرواين
 معا ان كانتا عن نفسين عديدين وعلت بمقتضى الادله في العمل بالنسخ وترك
 المنشوخ وقد اجمع المحققون من الامة والعلماء على ان المنشوخ يترك

كان يحضر
 عليه السلام
 امام ما

روى العلم لا روى
 روى الحكم

والله اعلم

وان كان الذي رواه اصل الامة واعلمها متى كانت طريقه النسخ صحيحه
 وان كانت دون ذلك جده المنشوخ في الصحة متى كانا ظنيين معا وقال
 بعض اهل العلم بتقديم النسخ وان كان ظنيا على المنشوخ وان كان ظنيا
 واحتج على ذلك بان المنشوخ من القطعي هو من مطلق وهو دوام العقل
 واشتمل ان والبوليت على ان دوامه مطلق جوي المنشوخ عليه وتزجج
 العمل به على العالم حتى يطلب النسخ فلا يجد فلو كان الدوام مقلوما لمتحال
 مع العلم به جوي النسخ ولكان طلب النسخ غيبا وانما المقلوع به نبوته فيما
 معنى لم ينسخ يحتاج الى نسخ قاطع وبعد فليس يصلح ان يكون المراد المنشوخ
 بالنسخ القطعي مقلوما لكونه كذلك لا يدرى الى ان تارض الادله
 القاطعه وهو محال فاذا ثبت ان المنشوخ هو الدوام والاشتمال وان
 ذلك القدر مطلق في القطعي وغيره وثبت ان النسخ عليه محذور فحملت
 قبل ذلك وروى النسخ القطعي فلا شك ان النسخ الظني اذا ورد اتعني رجحان
 النسخ ومن جرحه عدم النسخ وكيف يقال في المزجج الذي ليس بمطلق
 الثبوت انه مقطوع بثبوتيه وليس يراجح له مساهله بل من جرح موهوم
 وبعد ثبوت كونه من جرحا موهوما كيف يفرض النظر المشكك به وتركه
 بالنسخ المطلق الثبوت لراجح الصحة ولو صح قول القائل ان المنشوخ
 القطعي معلوم الثبوت وان الظني لا يخالف العلم كما يجب ان يقع على
 كذب من روى النسخ لان من اخبر بان المعلوم الثبوت غير ثابت
 وجب القطع بتكذيبه وهذا ما لم يقل به فاقيل فاذا اقررت ان الخلاف بين
 الغلطا قد وقع في تقديم النسخ الظني على المنشوخ القطعي وان جرحهم في القوة
 كما ترك وكيف بتقديم النسخ الظني على المنشوخ القطعي ولو اننا اشتفتنا حتى
 ان الحسن عليه السلام وسائر الائمة الاعلام في تقديم النسخ من روايه
 غيرهم من الثقات على المنشوخ من روايتهم مع صحة النسخ على شرط
 الائمة واهل العلم ما اختلف منهم اثنان في جويين هذا بل وايضا به وان هذا
 من باب الترجيح بايا لانهما من ان يختلفا متعاينين وبان يفرقان
 شيئا عدا ان **الوجه الثالث** سلمنا عدم النسخ فانما خير الامرين
 معا ونقلت كما قال ابن ابي ليلى واسحق والحكم من شاصرو ومن شاخت وكله
 وانشع وليس هذا بترجيح بعض الاخرى بل على بعض بل هذا الاستفهام للجميع
 منها لانهما لم تفرق من واليه لعل على انها لم تفرق ان بعضها ورد بانه عليه
 السلام جهرا وبعضها ورد بانه خائ فجاز ان يكون ذلك وادى الى التخيير

المسوخ
 والقطعي
 الدوام وهو
 قطعي

العلم
 الظني
 المسوخ
 الظني

محمد
 ص

كما أنه يجوز بالاجماع ان نقول عليه السلام من شأخات فلشأخاز
 المتنبذ بكون واحد من الفضل الثبوتيين اذ لا يتبين احدها الا مع المعاضة
 المحضة والمخات صفة المحضة لا تنفي بين الا فقال المجزؤه عن الاقوال وانما تكون
 بين الاقوال وبين كل فعل وثوبه وبكذلك مذكور في الاقوال وقد نص في
 الفقيه العلامة على ان عبد الله في تعليقه على الجوهري على ثبوت الجهر والحقنة
 معان النبي صلى الله عليه وسلم **وكان ما لفظه اعلم ان الانصاف في هذه**
المسئلة هو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهز في البقش ويخاف في البقش
 ذكره في السلام فيما تخرج به البكوى من اجابات الاخبار **فان ثبت ان الامرين**
كانا منه عليه السلام من غير تغارض **دله على جواز الامرين ولا شك انه**
قد ركد في بعض الاخبار في الاقوال ما يقتضي المخات صفة **ولكن لم يثبت عندي**
صحة ذلك القول المزدري على ما اعتبره في شرطه خيرة الواجد مما اعتبره
غيري من قوم الامم وعلينا الامم فان قلنا في هذا ترجيح الشوية
 بين الجهر وبين الاخبار قلنا **الجواب** من وجهين احدهما ان ذلك ليس خلاف
 لاجماعهم لانه قد روي ذلك عن امين المؤمنين عليه السلام **فان رواه الجهر**
 والحقان مشهور عنه عليه السلام وليس قولين فنقول ان احدهما قد
 والآخر خفي بل هما فعلان بطريقين ينسبهما اليه عليه السلام من غير رجوع
 عن احدهما وهذا هو الظاهر من قال انه قد رجع عن احدهما احتاج الى
 دليل على تاردهما وثانهم انما كلامنا في الترجيح في الرذاية الذي ادعاهم
 الشيعية واما الترجيح في المذهب فثبت من ذلك الحرف فيه لانهم عليه السلام
 يجوزون على جوارحه ومما رواه عليه في قديم الن مان وجديته هذا الثاني
 عليه السلام **شرط الحرف في جوار ان نفي الضلوة في الشفيع وخالف المشهور**
 من مذاهب ابايه عليهم السلام **لذلك ليله امضى ذلك وى القسم عليه السلام**
 ان الرضا واجب على كل من قام الى الضلوة وان كان على وضو وخالف
 المشهور من مذاهب ابايه عليهم السلام في ذلك كما ذكره الامير الحسن في الشفا
 فائنة على قوله هذا وقالت انه يجوز بالاجماع اهله عليهم السلام **او كما قال**
 ومن ذلك قول الشيعية اني اخبرني رحمه الله ان شرط صحة الامامة ان يكون
 مغضوما وقوله ان ذلك الامام حجة كقولك النبي صلى الله عليه وسلم **وسلم**
 حكى ذلك عنه الامام محمد بن جعفر في كتابه الانتصاف وعبد الله بن زيد
 في كتابه المحجة البيضاء والفقير يوسف بن احمد بن عثمان في كتاب ثبوت الانتصاف
 ومن ذلك قول الشيعية الامام الموبد بالله عليه السلام ان العقيد والاحييات

نقله عن الجهر والحقنة

الاسرار
رواه
الشيخ
والجهر
على كل حال

الاجماع من اهل
الشيعة والحقنة
التي هي عندهم
علم

انهم

رواه

قول الامام

نقله

هو طبرق الامام

هو طبرق الامام دون البغوة والحق وحج حكاية عنه الامام في الانتصاف ومن ذلك
 قول الموبد بالله عليه السلام ان التقليد مفرقة الله تعالى جابر في العلم بالليل
 غير واجب نقل عليه الموبد في موصفين من كتاب الريادات واجتبه عليه وضوح
 به نص في تسجيل تاريله الاعلى مقتضى مذاهب الباطنية في التاويل وحكي ذلك
 القاضي شرف الدين حسن بن محمد النوري عن الموبد بالله في تعليقه على الريادات
 ولم يتاوله وحكي ذلك الامام محيي في الانتصاف عن الموبد بالله في تعليقه على الريادات
 ولم يتاوله ولم يزل يد ما الفتنة عليهم السلام في غير مسئلة واحدة ان يكون
 قول محيي في هذه المسئلة مخالفا لاجماعه **ورأى** **الموبد بالله في قول القسم**
عليه السلام بتقديم النوجه قبل التكبير انه اق من قال به وان من قبله من اعتره
وعبرهم بخالفونه في ذلك **وكذلك استمر على المتأخرين من اهل البيت عليهم السلام**
على ما ذكره من مخالفة الجاهلين **فقال الامير الحسين بن محمد في كتاب الشفا في**
الحجة خلف الفاشق جابر **واجتبه على ذلك وقال انه لا يجوز عن اخذ من اهل**
البيت انه يقول به **ولكنه لا يعلم انهم اتفقوا على حرم ذلك او كما قال وثانهم على**
هذا الاختيار الامام محمد بن المطهر وكذلك الامام المهدي على محله عليه السلام
قد ذهب الى جوار لبا من الحزبين المجاهدين في غير وقت الحزب وكان الحزب
يلبسونه عنده عليه السلام في مدة ايامه المبارة فلم يترك ذلك عليهم وذهب
عليه السلام الى جوار من يلبسونه من اهل الاسلام بالمخيق **وكان ذلك خلاف المشهور**
من مذاهب ابايه عليهم السلام **وكذلك الامام الباقر عليه السلام قد استجار**
ذلك كله وذهب اليه **ورأى عليه جوار امر ما مع القبول لمصلحة الجماعة**
والترغيب فيه **وهذا القليل كثير** **لا يسبيل الى استقصائه فلم يزل اهل العلم**
من الخلف والسلف يشدون بذاهب مخالف مذاهب الجاهلين ولهذا ذهب
العلماء الى الجماعة لا يعتقد اذ لم يبق من العلم الا واحد ومنهم من قال يكون
اجماعا طائفا قزانيا حقيقيا **وقيل يكون حجة ولا يكون اجماعا لولا جوار شدة**
القال بالاختيار **ما رثتم هذه المسئلة وقد تقدم ذكره في علم عليه السلام**
جوار الام الولد وقد ذكر الى امير شمس الدين ان اعلى عليه السلام ما لوقي به غيره
من اهل الاعصار المناجرة للشب الى الجهل **وقد ذكر السبكي في طبقاته ما شذبه**
على عالم ممن ذكره **فزار جوار الشدة في جميعا عليه لشبهه ونعيم الانكار**
فجرمه اقرب الى مخالفة الجماعة منه الى متابعتها **ومن عقب الجماعة مع مخالفة**
الواحد لم يجعله اجماعا قطعا **ولما ذكره الواجد** **فان قلنا** **وما الموجب للشدة**
وواقعته الجاهلين **اول قلنا** **الموجب دليل هو عند المخالف** **انهم من موافقهم**

قول الموبد
التقليد
عن الموبد بالله

لما لقون الجاهل من اباهم
مضى او حب الدليل ذلك
وقد قال الموبد بالله عليهم
السلام

الاجماع
الشيعة
التي هي عندهم

الاجماع
الشيعة

قول الامام

الاجماع الضمة

بحالها من
في الرفع

وموافقتهم حسنة لكن اذا حصل ما هو احسن منها لم يكن أولى مثل ما ان الفعل الحديث
حسن لكن اذا حصل العمل بالقرآن ولم يمكن الجمع كان احسن فان قلت كيف يجوز
للفعال من اهل البيت عليهم السلام ان يخالف اجماع اهل البيت او خلاف اجماع الامم قلت
الجواب عن هذا بعد تسليم كونه اجماعا واضحا عند من له ادب بالدين وذلك لان
هذه الاجماع التي في هذه المسائل اجماعا تفليحي واللبيل الظني يجوز مخالفتها
لان حججهم وان كان ذلك البليل من الكتاب والسنة مع ان من انكر انهم
حجة كفر فكيف باجماع الامم والقرآن الذين من انكر كونها حجة لم يكفر ولم يفسق
هذا يعني ان كل الظني منهما والظني واما نسقوا من خالف اجماع الامم العظمى
لان قال ان ليس بحجة فلا يتبع في هذا ردهم بامثال اجماع الظني فلم يقل احدا
ان مخالفته يفسق في عنك مكنه بل قال بعض الفقهاء ان اجماع الظني يستحق
البشة ولم اعلم ان في اهل العلم من خرج على المخالف في اجماع الظني وقد نقل الامام
يحيى في المعيار ان الخبر الظني يقدم على اجماع اهل الامم اذ لم يثبت ان اهل الامم بدعوا
به وخالفوه بعد العلم فان خالفوه بعد العلم به تدمم اجماعهم فاذا عرفت
هذه الجملة ثبت لك سهولة امر المخالف في القرآن وان المخالف لو خالف الاجماع
اجماع الامم والقرآن على هذه الضمة لم يفسق الا نكاره وانما يتم شؤك قال الامام
اذا كانا ظنيين فلا حجة فيها او قال بانها حجة ولكن حصل ما هو ارجح منهما
تليف من لم يخالف اجماعا البشة وبعد ما خلافت اهل البيت عليهم السلام في هذه
المسئلة يشترط جده لا ثم خلافت لجاهلهم هم في امر غير واجب عندهم وذلك
لان مذهبا جماهير الغفلة من المنتقذين والمتأخرين ان الجهر في المسئلة
والفاح في الصلوة غير واجب وتذكر ان الامم الحنيفة في الشك في المخالف تارة
لشدة عند جماهير الغفلة ولا اثم عليه ولا حرج ومن كان عند جماهيرهم غير عاقل
فانه كان عليه عندهم من المقاصي هذا كله على تسليم ما ادعاه الخصم من الممانعة
ولست بحمد الله اخاف بل اجهز على من هب زبد والهاري عليهما السلام كما
نقدت لك هذه الكلام نخب علي من الكلام على جوار الامم من الجهر والخصمات
وقد طال وهو مستبعد ان شاء الله تعالى **الوجه الرابع** نكنا اننا لم نقل
جوار الجهر والخصمات معا واما قلنا بان الشك في الخصمات فانه يمكن ان يقال
اخاديت الجهر على معنى صحيح وجمع بين الاخاديت ولا تنطرح اخاديت اهل
البيت عليهم السلام فان طرحت اخاديت الجهرين لا يجوز الا يقيد بقدر الجمع
لان الجمع ادلى بالاتفاق ان كان اليه شبيها وقد ذكر من تقدم من اهل العلم
الجمع من الاخاديت في هذه المسئلة وقال ان رسول الله صلى الله عليه واله

جوز بها لعلم الناس انها تفرد بشرا كما ثبت في الصحيحين انه كان يستعمل الجهر اخصا
في صلوة النهار وما ثبت عند غيره من الجهر بالنسبة للتفليم مع الاجماع على ان النسخة مثالا
يجوز به وقد يقال انه جهر بها لبيان جوار الجهر لبيان ان شجاعتها جهر في صلوة
النهار واذا كان هذا محتملا لم يفتقر من الاخاديت واذا لم يفتقر من لم يفتقر من لم يفتقر
والعمل بالبعوض دون البعض فان قلت فعلا جعلت التاويل للاختلاف قلت
قلت كما قال اهل الجهر انهم يحتمل ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم
جهر لكن لم يفتقر لما يفتقر من زينة المؤمنين لا ضواتهم بعد تكبيره
الاحرام وذلك وقت البشكة قلت الجواب من وجهين الاول ان هذه الامم
ختمت بصفته في الركعة الثانية ونجد نراه الشبهة بعد العاقبة وبلد من
منه التماس اول الفاحية والثاني ان فيه حكمة على لرواه بالهم والكذب
من غير تفكير فانهم قالوا لم يكن جهر في بعض الطرق الصحاح ولو كان الامم
كما ذكرت لكان الواجب عليهم ان يوردوا القطا بصديق ويدل على الشك مثل ان
يقولوا ان اصوات المكبرين كانت تنفعا من بعض جهته بالمشكلة فلا ينبغي
هل جهز ام لا وهذا يعرف ان تاويل الجهر اول لانه فيه تصديق بجمع الرواه
وخلافه على الجهر على عدم الوهم فكان على اقوى لان الوهم خلاف الظاهر
وهو اخر من ارباب التاويل كما شيا في وليس بعد الحكم به الا الحكم بتجديد الكذب
لا يقع الحكم بالوهم انما المتأيلة العظمى بعد ان ينداد بانه التاويل وسوف
يأتي في ذلك من الشرايط الغريبة **الوجه الخامس** انه لا يلزم القول
بالترجيح الا بعد ان يدعي سدا جدي من القرآنيين ان جده شخية او يدل دليل
على انه يدعي ذلك ونعتقده وان لم يضرخ بذلك الكتاب لم نقل ذلك في اخاديت
اهل البيت عليهم السلام فان كثير من اخاديت الجهر المنوية لم يثبت من طريق
اهل البيت عليهم السلام وبعضها ثبت من طريق لكنهم لم يخشوا ابو مسعود
ويضرخوا بانهم مستندهم في العمل بل اخشوا على ذلك ببعض الاخاديت والقياس
والاجتهاد وهذا النوع شبيه بالنوع المشي بالمناياك والشواهد وهو اخذ
انواع علوم الحديث ولم اعلم بان اخذ اقال بانها حجة والبليل على انها ليست بحجة
انه يجوز ان يكون العالم اعتمد الخوم والقياس والاجتهاد ثم يقول بالخبر على جهة
الاستيذان والزيادة في الظن ولو لم يكن معة الا الخبر لم يعتمد عليه وتبضع
بهذا كثير من اهل العلم في احتياجهم لهذاهم وكذا في العكس من هذا قد
حجة العالم بالخبر والقياس ويكون معتقده الجهر وايراد القياس على سبيل
الاستظهار وتزوير ذلك ان الحاكم اذا حكم بشهادة رجلين كان الحكم تفديلا

لها ولو حكم شهادته بثلثة كان تعديلا لاثنين منهم لحيوان ان يكون لم يعلم غيره الثالث
ولكن يقوي بها وكذا لك اذا قال قوله واخبر بحدته مفردة دل على صحته عند
اذا اخبر بحدته ان يكونا صحيحين معا وان يكون احدهما صحيحا والاخرى ضعيفة
عنده لكن يقوي بها فاذالم يثبت عن الهادي الله قال بحدته الحديث لم يضح ان
ان يحل به وان لم يقا ترصنه حديث اخر وكيف اذا غار منه حديث صحيح على
شروط الالهية فعملنا به كيف يجوز ان يقال اننا قد ذهبنا الى ترجيح نيات
التاويل على الهادي عليه السلام ومضى صريح الهادي الخبر بنص اوطا هذين
كلامه عليه السلام حتى يثبت ما هو فرغ على هذا من الترجيح **الوجه السادس**
ان الهادي عليه السلام لما ذكر المسئلة اخبر فيها بان **بسم الله الرحمن الرحيم**
من القرآن والقزان يجر به وحفل هذه الحجة غلبة وصديقاتها في احتجاجة في
المسئلة ثم ترك بعدها حديثين لم يدل عليه السلام على صحة واحد منهما عنده
بنص ولا عموم ولا سقوط ولا موقوف ولا يثبت لنا ذلك من غيره عليه السلام
كما ثبت ذلك اما احدهما فان الله رواه بلفظ التبريض والبلوغ دون لفظ
القطع والسات فقال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نقل قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قال صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهذا ايضا نوع من انواع الحديث يسمى البلاغات وليس بحكم
صحته لان غيبة البلوغ تصدق شوي كان الحديث صحيحا او ضعيفا لان
الصحيح قد بلغ والضعيف قد بلغ ولهذا كان القول الصحيح المحتات من اللثة
التي لا تعاليق البخاري ان ما رآه بصيغة التبريض لم يقبل وما رآه
بصيغة الجزم قبل وليس هذا النوع بدخل في المراسيل ولا يترقى الى مرتبتها
فان كثيرا من علماء الأصول نظروا الى المراسيل وهو قول من لم يذكر
الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نقر عليه المنقول
بالله عليه السلام في موضعين من صفوته وكذا كذا ابو الحسن في مقدمه
ونقر عليه في الجوهرة راقته العقيم العلامة على ابن عقيد الله ولم يقترضه
في تعليقه كل اقره ذلك الكلام كما ذكرنا واختلفوا في الغنم واما
البلوغ والرواية بلفظ ما لم يثبت فاعلم ان احدا ذكرها في المراسيل
ولا في احب قبول من احبات الثقات وان كان ذلك ذكر من غير دليل
لم يقبل منه تقليد حتى يثبت عليه وهذا الكلام متجه الا ان يعرف من يقض
العلماء الله لا يقول ذلك الا فيما ضل ولا يقول في حديث ضعيف البتة عليه
ولكن لم نقل هذا من الهادي عليه السلام ولا من غيره من علماء الاسلام

بلاغات

اذا قرأته

اذا قرأته هذا فلا شك ان نفع المؤمن ان يرفع اليه ان يقول العالم فاعلم
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تبين طريق الصحة المراسلة الثانية
ان يقول صلى الله عليه وسلم ولا يثبت طريق الصحة المراسلة الثالثة ان يقول كل رسول
الله صلى الله عليه وسلم هكذا على الجزم من دون تصريح بالصحة
المراسلة الرابعة ان يقول من هي كذا وكذا وحتى على ذلك
قول النبي صلى الله عليه وسلم او ما بلغني في ذلك عن النبي صلى الله عليه
وسلم ثم يترك الحديث مطروحا انما حجة ومقتده فحين من انما اخرج
وفيها خلافت كلها لكن المراسلة الاولى لم خالف فيها الا البعد اذ به وكلامهم
مستوفى مدبوع بالاجماع قبل خلافتهم ولكن لا يجهل ان نكاحا على من
خالف الحديث الصحيح لحيوان ان يكون خالفا لما هو ان يحسنه دائما المراسل
الثلاث المتأخرة فلا نسيل الى الانكارات على من لم يقبلها والخلاف في
شايخ من العلماء فاما اذا ثبتت الرواية عن هذه المراسل الاربعة مثل
حكى العالم مذهبنا وحجة عليه ثم نقول بعد ذلك وبلغنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا علم ان احب يقول ان هذا طريق للمتحج الى معرفة
صحة الحديث قال الامام يحيى بن حمزة في المقينات في طريق صحة الحديث واما
ان يقال فالعمل على خبره فانه يكون تعديلا اذ كان لا يحتمل له الا العمل عليه
فان احتمل غيره لم يكن تعديلا انتهى كلامه عليه السلام وهو مثل الذي
ذكرته بطله الحيد ولهذا لم يقل احب من اهل البيت ان كتب المسانيد صحيحة
عند مصنفها مثل مسانيد الشافعي والي خليفة واحمد بن حنبل وغيرهم
لما كانت غياتهم لا يعطى دعوى الصحة عندهم ولكن اخبروا بانتموهوا
وبلغهم عن ثقة وغيره ولهذا اعرضنا ان باب الصحيح ونقاد الحديث
عن بلاغات الموطا ولم يقولوا بصحتها على جلاله ماله عندهم واجماعهم على
امانته وتقديمه في الحفظ والاحتياط في الحديث والرجال فانهم لا يخلون
انه من اسانيد الحديث وارتق ائمة الاحبار وخلة الاثارة وهو الذي
اقل من الرواية والطاب وبلغ الغاية القصوى في تحري الصدق والوثوق
لم يقبلوا بلاغا به ولا التفتوا الى ما مر منه من رواياته **خاتمة**
اقضى ما في الباب ان ثبت عندك ان بلاغات بعض الائمة حجة من غير ان
ينص ذلك الا ما م على ذلك ولا يدل عليه بظاهرها ولا سقوط ولا يثبت انما
حجة لكن هذا يكون من ههنا لك لا لك الامام وله لغيره ولوان بقض

لو كان

المتأخرين خالف بعض الامة في صحة حديث لم يستحق الانكار فكيف اذا
 خالف بعض اهل عصره **وقصاري** الامر ان ثبت عن بعض الامة ان هذه
 طريق الى صحة الحديث هذا مما لا يقطع الخلاف كما نضوان ان لا يتألف طريق
 الى ذلك ولم يمنع ذلك من تحريم رتبة المراسيل على المحدثين فهذا هو
 الكلام على الحديث الاول وقد تبين به ان الهادي عليه السلام لم يدع
 صحته البتة **واما** الحديث الثاني فانه عليه السلام رآه عن ابيه عن
 جده عن ابي بكر بن ابي اوش عن الحسن بن عبد الله بن حمزة عن ابيه
 عن جده عن علي بن عبد الله بن حمزة وفيه وجهان الوجه الاول انما يقرن
 عبد الله الحنف بن عبد الله بن حمزة ووجه الثاني انما يقرن
 رتبة الهادي عليه السلام بعنق عبد الله بن حمزة **قلت** رتبة الهادي عليه السلام
 على توثيق من روى عنه على الاصح المشهور خلافا لبعض اصحاب الشافعي
 ذكره ابن الصلاح في كتابه العلوم والامم بحسن جده في كتابه المعتبر
 فقد روى القات العبدون من الصحابة والتابعين عن معوية والحفيرة
 وعمرون العاصم وروى علي بن الحسن عليه السلام عن مزوان بن
 الحكم ولم يكن ذلك تغديلا منهم لهؤلاء ورسايات تبيان من روى عنهم في
 المسئلة الثانية ان شاء الله تعالى **الوجه الثاني** ان اهل الحديث الذين
 نص اليه القصة على قبولهم قد خولوا الحسن بن عبد الله بن حمزة عن
 وضعوه في كتب الجرح والتعديل ولم يذكر له تغديلا قط وهذه
 الفاطم في ذلك قالوا هو ابو حمزة الحسن بن ابي حمزة الحميري المديني كذا
 مالك و**ابو** خاتم متر وكذا الحديث كذا **وقال** احمد بن حنبل
 شيئا وكذا ابن مقبل ليس بثقة ولا مأمون **وقال** البخاري منكر
 الحديث صفيق **وقال** ابو زرعة ليس بشيء **واضرب** على حديثه فهذا
 الزجل مجروح **عن** في مقبوح كذا **كان** في وجوه مالك لم يورث لاحتقارها به
 فان بلغها واحده ومن منها واحد فمما مدنيان مقاربا الى حمزة شيخ
 ابي بكر بن ابي اوش **واو** يكره هذا **هو** ابن اخت مالك هذا **ابو** علي
 اتم بحليطوب **واهل** بلدي **واحد** من مابن **واحد** عليه السلام
 لم يذكر ابن ابي حمزة ولا صحبه ولا حادثة **واما** روى عن رتبة
 فلا يكون في هذا التغديلا له ولو فرض ضا **انه** تغديلا عنه عبد بعض الشافعية
 لم يكن مناهيا **هـ** **المتأخرين** وعلى تقدير صحة من هدم فالجرح المتيقن مقدم

على التقدير بل والتقدير تحريك على عدم الاطلاع على ذلك وعلى النحل بالظاهر كما هو
 من هب اهل السن وغيرهم بل الظاهر ان الجرح المطلق مقدم عند علم السلام
 وهو الذي ازي عن ابن ابي حمزة فهو ثقة عند الجاهل ولا اعلم فيه مقالا **الوجه**
 ما قاله الاردي فانه قال كان يصح الحديث **قال** الله هب لثقة الاردي
 وهذه **ان** له صحة **الوجه** فمن كان يقدم الجرح مطلقا لم يجره وهذه
 بعض احتياطات الشيعة في رتبة الحديث فيزاد الحديث ضعفا على ضعفه لكن
 الشيعة قد التزم ما يوجب عليه التشكيك في ثبوت هذا الجرح والتعديل
 بل ما يوجب عليه التشكيك في كون الهادي عليه السلام روى هذه الحديث
 في الاحكام بل ما يوجب عليه التشكيك في كون ابن ابي اوش وروى عن ابن ابي حمزة
 مخلوقين او غير مخلوقين كما من تقرير ذلك في المسئلة الاولى **الوجه الثاني**
 ان الحديث اذا روى عنه شي في ظهري الاصل ظهورا **اما** ما تضمنت القصة في ذلك
 الا من ان يقل نقلا غامضا ثم روى ذلك الجرح وروى خاصا فانه لا يقبل وقد
 ذكره هذا **اغيد** كثير من علماء الاصول واهل علم النظر منهم المنصور بالله
 عليه السلام فانه قال في كتاب الضعفة ما لفظه **قال** شيخنا رضي الله
 فاما اذا روى الجرح بشي في ظهري الاصل ظهورا **اما** ما تضمنت القصة في ذلك
 ذلك لظهور ان يقل نقلا غامضا ثم روى ذلك كخاصا فانه لا يقبل **قال** عليه السلام
 وهو الذي يخبره وقد خالف في ذلك ابو علي وقال انه يقبل **والعلم** السلام
 ومثال المسئلة الجرح **بسم** الله الرحمن الرحيم **قال** عليه السلام والبلد على
 ما ذهبت اليه **ان** كل امرئ استويا في الظهور وكان الباري ان يقل احدها
 كالباري ان يقل الآخر فانه يجب ان يستوي نقلهما لان ما روى الى نقل احدها
 هو بعينه **يدعو** الى نقل الآخر لولا ذلك لكانت ان يكون امرؤ القيس قد
 غور من بعضا بدنه **عن** على شعيرة في الفضاخه **والجرح** الله ولم يقل البياض
 ان يكون قد غور صحت مخبر **انه** يعني النبي صلى الله عليه وسلم **يا** هو اقرضها
وان لم يقل البياض **وكذا** لك القرآن الكريم كتاب يقرن مقام ضمة على هذا
 القول على ما هو متبادر له في النظم والفضاحة **واما** رتبة **وان** لم يقل على
 خبر نقله وكل ذلك لا يجوز **لان** كل ما روى الى نقل احدها بعينه يدعو
 الى نقل الآخر **ولا** وجه يوجب نقل احدها دون الاخر **نسخ** الا شتوا **فوجب**
 ان يقضي بفسادها **القول** عليه السلام **فاذا** لم يقل البياض احدها **لان** من
 مع استويا **في** باب الباري الى نقلهما علما **بذلك** انهما لم يستويا في الظهور

في الاصل انتهى كلامه عليه السلام انه يلى من هذا القطع بان شعل الله ضل
الله عليه وسلم لم يكن جهرا بالمشكلة لتسميه مثل جهته بالفاتحة اذن لا تنوى
نقلها بل نقل الجهر بالفاتحة وانما الراجح والجهر بالمشكلة طشا واحدا علمنا بذلك
عديم استوائيهما في زمانه عليه السلام نبي في حديث من نقل ما يقضى استمراره
عليه السلام على حالة واحدة في اي المنصوت عليه السلام هذا السؤال
دارت ذاولم يكن القول باحفا بالمشكلة مد هبه اشار الى الجواب فقال عليه السلام
فاما الجهر بالتسميه والفاتحة فقد علمت شيئا من الله تعالى في استوائيهما في
ظهور النقل بقلة ظاهره وهي انهما لم يتواليا في الاصل لان النبي صلى الله
عليه وسلم كان جهر بالتسميه خاله اشتغال المشركين بالكثرة فيقضم
يشمعه جهر بعضهم لا يسمعه من رجع المكبر وليس كذلك الفاتحة اموي
كلامه عليه السلام وقد اختلف العلماء في هذا الجواب الذي ذكره عليه السلام
فموجود ان معزوفه شيد اول بين الاصوليين منهم من تراه وهو لا يظنوا
الى الجهر بعد التكبير الا رلى وفهم من استضعفه وهو لا يظنوا الى الجهر
ازل ان كفه الثانية في اول الشورة بعد الفاتحة وقد اعتدوا الشيخ ابو
الحسين عن هذا بان القاري يتبدى القراء بصوت ضعيف وفيه نظن
لوحهم احدها انه كان يلى التواتر في التسميه عند قراءه الشورة بعد
الفاتحة لانها تكون بعد صوت القاري وثانيهما كان يلى من الا
بمواتر الجهر بازل الفاتحة لانه يكون عند ضعف صوته وايضا فقد اشرك في
الجهر الذي يسمعه من بعده من الموقين سيما في الركعة الثانية والظاهر على
التبليغ هو السماع لا شدة الصوت وحمية وقوته وضعفه بحيث لو كان ضعف صوته
مستمرا لنقل انه جهر وقد كثر عن الفقيه على من عبد الله هذا الوجه
في الجواب في تعليقه على الجهره وضعفها اذا تفرقوا هذه علم مانعه من
معه اخذت الجهر فمن تركه العمل بها لم يتركه لم يتحقق الا نكان عند اخذ
من الائمة الاطهار ولا عند غيرهم من علماء الاقطان ولا ينبغي ان يقدم
القائل على ما في الائمة الهادي والشم عليهم السلام **الوجه الثاني**
ان هذه الاخاديت الواردة في هذه المسئلة هي من الاخاديت الواردة فيها تم
به البلوى مثل اخاديت الوضوء مما مست النار والعسل من التفاء الثانيين
وخوها وقد اختلف العلماء كثيرا في حين الواجب اذا كان فيها تم به البلوى

هل ينقل

هل ينقل ام لا ولم يتكلم في هذه المسئلة التسم والهادي عليهما السلام وامثالهما من
متقدمي الائمة واكثر من تكلم فيها وروى القول علما الاصول منهم السيد ابو طالب
في كتاب المجزي فانه تكلم في المسئلة وروى القول وذكر في التبيين ثم قال
ونما ذكرناه تلبية على طريق النظر في المسئلة فاشارة عليه السلام الجواب
الامرين وذلك في اول المسئلة ذهب بعضهم الى ان خبر الواحد لا يقبل فيه يعنى
فيما نعلم به البلوى وانما يقبل ما شيع نقله وحب العمل به وهو ذلك اكثر
اصحاب ابي حنيفة واليه ذهب شيخنا ابو عبد الله وحكاية عن ابي الحسين
الكنجي وطريق نصره القليل الى ان ما ذكره شيخنا ابو عبد الله واعتمده
فانه بلغ في نصه هذه المسئلة بما في الوسخ فقامت امر غيرته من ينص
هذه المسئلة ان يفرم كلامه ومات راه اشتد له له وانفعا لغيره من
والفاحات صارت احدى كلامه عليه السلام والقصد بآية اية بيان انه كلام من
بحر المحمات ان تحتان ذلك ولا يخرج فيه فاذا ثبت هذا كان من الجاهلان
بتركه الخلل خبر الواحد في هذه المسئلة لانها مما نعلم به البلوى لان الفساق
ان في عندنا من ائمة الموقين في على هذا ان لو كان الجهر بالمشكلة واجبا ان يتواتر
ذلك وهذا المأثور على اخاديت التي اوردتها السيدنا في اخاديت
اليه يراها الله عليه السلام كان جهر او كان يخافت فلا يبر هذا عليه لانه لا
يستمع تواتر الجهر والاحفان عنه عليه السلام فعلا لا نقول فقد ضعف علما
الآخر في ذلك كتبنا منفرده وادعوا التواتر في الجاهليين اما من ذهب الى
الاحفان فقد ادعوا تواتر ذلك في منجوت شعل الله عليه وسلم
والضالة على الائمة والمضلين فيه منذ توفى عليه السلام الى من ماله فان لم
مالكا اذ مال الناس على ذلك ولم ينقل ان اخذ اكثر الناس على تغييره شي في
الضوء ولا يهاهم عن الجهر بعد ان كانوا عليه مع ما روى في ذلك من الاخبار
التي يحججها الكثيرة التي اجمع علما النقل على صحتها وتواترها مع ما شهدنا ذلك
من وجوب التواتر لو كان صحتها مستمرة كما قرره المنصوت والوطالب
واختارته الحنفية واما الجهر بالمشكلة فقد روى فيه اخاديت كثيرة
وضعت في ذلك عن واحد من الحفاظ تضاميف مفرده وقد جمع الحفاظ
الكثير ابو بكر بن الخطيب اخاديت الجهر في بلد اجزاء اذا عرفت
هذا فمدعوى التواتر في ثبوت الجهر والاحفان غير مستحكمة عقلا ولا نقلا
اما النقل فلانه تواتر فيما نعلم به البلوى وحب في الفاتحة ظهوره وشره
واما النقل فلان الرواية في الجاهليين غير كثيرة وجم غفيرة **الوجه التاسع**

سئل عن سلامة الحديث من جميع هذه المطالبين فانه حديث من شدة وكذا كثر
ما يرويه الا صحاح في هذا الباب هو من قبيل المزائيل لكن لما ان لنا من
في قبول المزائيل وفي المسئلة خلاف ظاهر قد بين وحديث ولا اعرف كتابا
في الاصول الفقهيته الا وفيه ذكر الخلاف في هذه المسئلة ولم يرد في الفريقين من القائلين
للمزائيل والذين يشككون ما ذهبوا اليه من قبوله وروى من غير نكير
فانه زكاه على من ذهب الى احد المذهبين خلافا لما عليه علماء الاسلام من الشك
والخلاف فاذا جاز ان يكون ممن يروى المزائيل لم يكن في علمنا بالمسئلة تقديم لروايتها
مما في التاويل على الهالكين والقيسم علمهما السلام وانما فيه تقديم لروايتها
الثقات بين المتأولين وغيرهم على روايتها المجاهيل بن الهادي والقيسم
ومن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم من هو ولا من خاله وهذا
وجه ظاهر فان قيل في عدم القبول المزائيل الهادي عليه السلام سؤطن
به وانه لم يلقه فيقولون انما قيل في الحديث من شدة الطعن فيهم
بالنقصان وكنته غير خاف على اهل العلم ان المجتهد قد بين قبول الحديث
على من ذهب له بخلاف فيه فيكون العالم الراوي للحديث غير مقصود لانه
روايتها على ما هو عنده حق وضوان بل لئلا يترك الحديث هو الواجب عليه
باجماع الامة فكيف يكون مقصدا او ملوما بآدابنا ورحمة الله عليه وكلفه به
واما غير من المجتهدين فلا يجوز له تقليده في قبول الحديث اذا كان يقول
ينبغي على قايده بخلاف في صحته حتى يفيق من ههنا في تلك القاعدة ومثالك
ذلك ان العلماء مختلفون في قبوله المجاهيل كما قد مرنا ذلك وقد عاهد الله من يروى
هو من ههنا وتوقف فيه الشيخ ابو طالب عليه السلام وذهب الحنفية باسرها
وليس القول له من القبايح التي تروى الهادي والقيسم علمهما السلام عنها فليكن
يسخ ان يذهب الى جوازه غير سائلان بعض الاخبار عن يحموليه وهذا جاز
لها وغيرها لا مانع منه لا عقلا ولا شرعا لكن من كان لا يقبل المجتهد
كان له ان يسخ من قبوله المزائيل اذا كان سئله من لم يغزو من ههنا
في هذه المسئلة وكذا كثر غير هذه المسئلة من مسائل الخلاف في هذا الباب
مثل حديث المبرقع فانه موقوف عندنا لا اعلم بينه خلافا عبد صالحا بارنيه
خلاف فلو ذهب ذاهب الى انه غير مقبول كان له الا يقبل المزائيل
من قبل المحدثين والله سبحانه اعلم **الوجه العاشر** سئل
ان المزائيل حجة اذا لم يثبت فيه المسئلة او كما متع مخالفة المسئلة قلنا
ان نزج المسئلة على المزائيل كما هو مذهب جماعة رافضة من اهل العلم وقد

نقل الامام

نقل الامام يحيى بن حمزة عليه السلام في كتاب المعيار على نزج المسئلة على المزائيل
واخرج على ذلك كتاب المسئلة جميع على قبوله والمزائيل مختلف فيه وقد اشار الشيخ
الحسن بن محمد الزمخشري في كتابه الفائق وحفيده احمد بن محمد في كتابه
الغزاة الى تفصيل حسن في ذلك وهو تفصيل المسئلة المقررة في حاله انما هو
الذي ادعا مسنده عبد الله بن داود وثقروا ذلك في الجوهره بالقطعة والضميمة
فيما بعد الشافعين او في ما ناهدي متى روى او كان المسئلة معلوما
في حاله معروفا ولا يلتزم العبد الله والمصطفى ان المسئلة او لا يلي من رايه
لان المزائيل حيث ان سئله لا بد له من شذوذ ان لم يشاهدت شوك الله
على الله عليه واله وسلم ولا يمنع منه ولكن تنظر الى المرسل من الشهر
والله هو لك عن رجال من يروى عنه ماله بطرق الى المسئلة الذي يروى
صفحة فكان ادنى وحسن الطرح من ان سئل وان كان يوجب قبوله وروايتها
ان ان الطرح في المسئلة صا اقرى لما ذكرنا فان كان صحيحا لعلنا نحقق
على قبول المسئلة وكثير دفع المزائيل والطرح يقوي لافله من هذه الوجهه
انما كلام صاحب الجوهره وقد نرى الفقيه على عبيد الله في تعليقه عليه
التقرير ولم يرد في شرحه على ان قال انه كما ذكرنا في الذي تحت هذا المرات
يدينج ولا ذهب الى الغريب بل اختار القول المنصوح في مذهبنا ان يذهب الى
الفقيه في هذه الامور وقد رقت المنصوح بانته علمه السلام على من روى المرسل
على المسئلة ذكر ذلك في الصفوة وكذا كثر الشيخ ابو الحسن في المعتمد والحاكم
في شرح العيون فابن تقديمنا لروايتها شاق التاويل على روايتها الهادي
والقديم انما يفتح لو كانت روايتها الهادي علمه السلام مسنده وهو علمه السلام
يدع لغيره ما يغد له لروايتها تجسيد اذا علمنا روايتها غير كنا قد بحث
تصريح غير على تصحيحه وانما اذا كنا حديث غيره على ما ارسله لاجل
من بينه ومن النبي صلى الله عليه وسلم فمن لم ينص عليه السلام على غير الله
ولا يبين من العبد بن روايته فانما لا يكون قد روى حقا قبول الغشاق على قبوله
والفرق بين هذا الوجه والذي قبله ان الذي قبله في المزائيل من اضره
وهذا في رده اذا عاين فيه المسئلة على تسليم انه حجة لو لم يشارك في
الوجه الحادي عشر ان هذا كله يثبت على انما ما تشكنا في المسئلة الا
حديث ثابت في التاويل وهذا غير مسلم فان اخاديت الاحكام قد رهاها
اهل العبد والتوحيد من اهل البيت وغيرهم كما لا يثبت الحسن والفا في ربه
ولم يطعنوا فيها وانما نقرضوا الجواب عنها بالجميع والتاويل وقد ذكرنا روايتها

وقد اجمع العلماء والفقهاء على انه لا ينسب مذهب التمسك الى الشيخ وقد اختلفا طرف
نقل المذاهب فلم يذكروا فيها ما ذهب اليه التمسك فهو مذهب شيخه رحمه
نقل كثير من اهل العدل والتوحيد على المخالفين في العقائد ولم يلزم اتقانهم فيها
وقد تفرعوا عن واحد من ائمة القمزة على من لم يلزم اتقانهم فيها
الا ما من المصنوع بالله عليه السلام فقد اخذ عن الخافض ابي الحسين كثر
الحسن الاستدلال على وقرة الشيد بوطالب على الخافض ابن عدي وروى
عنه ائمة ابيه وغامه اخذت الموبد في شرح التوحيد عن الخافض ابن المزي
واس عدي من كتاب ائمة الحديث حفظا ومذهبا وبعد فالارزري
كان يروي العقيدة صحيحة المذهب فلو كان بين اعتقاده واعتقاده
مشايخه بل لا ريب انه لو كان محسن الفهم في العقيدة **السؤال الرابع**
ان هذا المذهب من الارزري ان كان حشوا فلا معنى لابطاله وان كان صحيحا
فلننسبه اليه بحجج الفهم والحدس من قيل شواظن المزمع **السؤال الخامس**
شلت ان هذا مذهب شيخ الارزري ابن مطير فكيف ينسبه الشيد ان
طابقه المحدثين واقواله اربعة من مذهب رجل من بني حسين ومن مذهب
مشايخ الحديث في جميع اوطان الاسلام **الامكان السادس** نسلمنا انه
لمنهم فقد صرح الشيد في كتابه انه يغلب على ظنه ان محمد بن ابراهيم
لا ينسب الى ذلك فاما معنى الاعتقاد عليه في مذهب لم يذهب اليه واهل هذا
الا توضح الباري له الجواب في الميزان والاحتجاج وكان اللابق ان الشيد يترسل
في هدي على الارزري الذي فهمه منه فقد عارضه وقوله عليه لكنه لم
يقول البراري الا على محمد بن ابراهيم وان كان ذلك لغرضه وما احتجوا به
في تخطي ديب امره وتركه كذا في الغرض بكونه عينة وهو انما
السؤال السابع قال الشيد اما هذا الفضل فزعم القائل به ان مولف
الشيخ اعترف الناس به وهذا عجيب فان الشيد قد قرأ انه لم يقبل هدي
المذهب بالنظر وانما نقله بالفهم والحدس وكيف نسب اليهم الاحتجاج على ذلك
بهذه الحجة التي ذكرها ومنهم انهم زعموها كما ذكره **السؤال الثامن**
ان الشيد قد وصف الارزري ومذهبه بانه المحدث الصابغ فكيف سمي
المذبح على التحدث بهذه الكتب والضبط لها وهو عند الشيد من رايته
الكفار والفساق المضربين والمحدث بها عنده راكن الى الظالمين متبع
سبيل المفتدين ثم ان الشيد قال لا يسل ان اصحاب الحديث ارادوا

خلف الحديث

حقرة الحديث الصحيح وهذا عجيب فان كانوا ارادوا ذلك وكنت تظن اني لم
اقل به فيما ذكرني حتى تزل غلبي في هذا والله المستعان **قال** واما الفصل الاول
وهو ان كل ما في هذه الكتب من حديث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
فهو صحيح ففيه موضوعان الاول حكاية المذهب والثاني في الدليل
اقوال الاول فقد ذهب قوم الى ان كل ما في هذه الكتب من حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهو صحيح وزعموا انه اجماع وهذا يهدي غيلا لا يبرأ
ومن قال به ابن الصلاح وحكي عن اجماع الفقهاء انهم اقتصروا من خلف بطلان
من رآه ان لم يكن ما يروي البخاري له رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان امر الله طالق **اقول** الجواب عن الشيد في هدي من وجوه
الوجه الاول انه حكى الخلاف في هدي في المسئلة عن ابن الصلاح
وعن بعض الناس ولم يحكم علي في خالف فيها فيما ذكرني حتى يترسل على
في هذه المسئلة ولوا انه شكك في رايته مسائلة العلماء الصبر حتى يقف
لي على نص فينقل نصي في ذلك ثم يقضيه بعد مغزيتة **الوجه الثاني**
ان الشيد فليط على ابن الصلاح ولم يقبل عنه مذهب ولا قرأه منه فان
الشيد جنم بكلامه عن ابن الصلاح انه يقول بصفحة ما في هذه الكتب
الشيعة واتهم يدعي اجماع الا انه على ذلك ولم يقبل الرجل بذلك وقد نص
في كتابه علوم الحديث على عكس ذلك فقال في كتابه علوم الحديث ان في
البحار ما ليس نصي بل قال ان كون ذلك فيه معلوم قطعا بهذا اللفظ
وذكر من ذلك حديث الفخذ غوره وحديث الله اخن ان يستحق منه فان
هذا قطعا ليس من شرطه ولهذا لم يورده الحميدي في جمعة من
الصحيحين فاعلم ذلك فانه لم يورده الحميدي في جمعة من
ابن الصلاح كلام من قال بصفحة ما في البخاري على المزاد بفاصل الكتاب
وموضوعه ومثون الا بواب بهذا اللفظ فان الشيد نص على رجل واحد
من المحدثين فانكشف انه يقول بعكس ما قال الشيد فكيف يمكن لم
يقض عليه الشيد **قال** وليت يشري كيف كان هدي الا اجماع
اكان بان طارت هدي السائل فيج المقايعة ثم بان مع له على الاثمة ضعيد
واخذ واذن بينهم هدي السوال واجابوه جميعا بان امر الله له خلاصا وان
اجماع صحيح يبين علما اهلا ببيت الاطهار وشيخهم الاموات **اقول**
كلام الشيد هذا مبني على البحث الاول انه ثبت في كلامه ان سائلا

سأله الله والرجل لم يقل ان اخذنا سال الله وانما قال لو ان رجلا سأل الفقهاء
فلو كان يلزم من ثبوت ما بعد لو من الكلام المقتيد للزم ثبوت الشكوك لله تعالى
عن ذلك علواً كبيراً لقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لكن ان
مفاتيح الالهة انما لم يثبتوا فلم يكن معهما الهة وكذا معنى ذلك الكلام لكنه
لم يسأل الفقهاء فلم يفتوه وبعد تغير خاف على السيد ان لو قيدنا متنازع الشيء
لا متنازع غيره فكيف تركت هذه الشواك على هذا الكلام **الحث الثاني**
ان كلام السيد هذا يدل من زيادة شروط في من واديه الا على لم يعلم ان اجاب
اشترطها اذ هو انما يجب من ادعي الجماع ان يطوف جميع البقاع اذ يجب له ان
الاشارة في صعيد واحد **الثاني** ان يؤذن منهم بالخارجة الثالثة ان يجنبوا
مهما ولا يكون منهم من سكت في تلك الحال فاجاب فيما بعد اوردى مذهبه
بواسطه وهدى كماله بحجج تنبيغ من السيد ونهوى في الجواز لا طائل
منه **الحث الثالث** ان السيد ادعا على الرجل في ادعاء كلامه انه ادعى
اجماع الفقهاء ثم الرأيه هنا ان يجمع له الالهة في صعيد واحد وكما بين الفقهاء والالهة
فلعل الفقهاء لا يكونون جزءاً من الف جزء من الالهة ولا ما يشارك ذلك
فلو استمر السيد في التشبيح على حاله واحده لزم من الرجل ان يجمع له الفقهاء في صعيد
واحد **الحث الرابع** روي اجماع صحيح في غير علماء اهل البيت وشيعتهم
ومن ابن بلزمه هذه ادوات ثمانية عنده الله انما ادعا جماع الفقهاء **الحث الخامس**
انه ادعى اجماع العلماء فقال ما لفظه اجماع اهل العلم الفقهاء وغيرهم ان رجلاً لو
خلف بالطلاق ان يبيع ما في البحار بمائة وعشرين الف درهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
قد ضيع عنه انه لا حث والمراه بخلافه في خباله وهدى خلاف ما نقله السيد عنه
فانه انما نقل عنه اجماع الفقهاء فقط ولا شك ان كلام ابي بصير هذا يقتضي
انه ادعا اجماع اهل البيت علمهم السلام على ذلك ولكنه لا يتحقق الا في كتاب
والكذب لا يثبت بحوزة عليك الا تعرف بعض اجماعهم علمهم السلام ويعرفها
الانبياء ان المنصور بالله والامام يحيى بن حمزة والقاضي بن محمد وعبد الله
الانباري وغيرهم ممن قد منا قد ادعوا اجماعاً على المتأولين ولم تعلمه انت
ولم يلزم تكذيبهم في دعواهم لعدم علمك بصحة ما ادعوا فكذلك هذا
الحث السابع انك ادعيت ان تذكر اجماع السكوتي ام لا ان تذكره
لن تذكرهم اكثر الالهة والالهة فانهم يقولون صحة الاحتجاج به وتذكره
المنصور بالله علمه السلام في الصفوة وغيره من العلماء واكثر الاجماع

المردية

المردية اذ كلها لا يكون الالهة وان لم ينكر اجماع السكوتي فالظاهر من اجماع اهل البيت
وشيعتهم القول بما قاله الفقهاء من صحة هذه الكتب الا ما ظهر القبح فيه ولما
من هذه الاشياء عندهم وعندهم كما شئت ببيت ذلك وانما قال ان الظاهر
اجماع على ذلك لان الاحتجاج بصحة هذه الكتب ظاهرة في مصنفاتهم شايخ
في بلادهم وقد روي عنهم الامام احمد بن محمد بن اسحق بن اسحاق بن اسحاق
بأنه في كثير من مصنفاته والامير الحسن وصاحب الكشاف وغيرهم من
وشارع ذلك وتكرره فلم ينكر في طول المدة فلا تعلم كذب من ادعا اجماع
السكوتي على ذلك واقتضى ما في الباب ان نقل احوال الذين من بعض العلماء
في بعض الاعصار فذلك الثقل في نفسه طين نادراً واعلم ان الفقهاء بالباد
الطبي في بعض خصوصيات لا يقدح في اجماع اهل البيت من صنفهم مدعي
هذا اجماع على اعتبار كثير من اهل العلم في الطريق الى معرفة اجماع
وقد روي ائمة العلماء والائمة يشنون اجماع السكوتي مثل هذا او يأتون من هذا
الحث الثامن اقتضى ما في الباب انه ظهر السيد على الرجل الذي
ادعى اجماعاً فقد غلط كثير من العلماء في مثل ذلك ولا يكاد يسئل احد
من يتفرع لدعوى اجماع من مثل ذلك غالباً الذي الامور المعلومه المتواترة
وقد تطابق علماء الاعتدال وكثير من الفقهاء على دعوى القطع بان الضمان جفت
على تقديم ابي بكر في الخلافة وادعوا القطع بان علياً علمه السلام كان ذلك
فرد عليهم العلماء ذلك بالعبارة انت الحسنه ولم يلزم موهم ان يكونوا الضمانه
قد جعوا لهم في صعيد واحد ويجوز ذلك **الحث التاسع** ينقل السيد
وخبرنا من الذي نقل من اهل البيت بطلان وجه هذا الخالف بوجه حدث
الخازني وينقل القاضي اهل البيت ونصوصهم في ذلك فان لم يجد نصاً ولكن
ادعاه عليهم ان من وجه هذا الخالف بطلان نصه بوجه من غير دليل او ان
من تصديق هذا الذي ادعاه اجماعاً **الحث العاشر** ان الظاهر
اجماع عليهم السلام على ذلك وادعاه غيرهم لان المنصور في كتب الفقه
ان من خلف بالطلاق على صحة امره وهو نطق صحته ولم يكشف بطلانه لم
حسب لان الاصل بقا الن وجبه ولا يطلق الن وجبه بحجج الاحتمال المرجوح
كالوطن في طابره انه عزاء في خلف بالطلاق انه عزاء ان لم غاب عن بصره
ولم يتمكن من اخذ المقيمين في ذلك فان رجته لا يطلق وكذا لو علم بالطلاق
بدخول امراته لبدان رجوعها قد دخلت وهو يظن انها لم تدخل فان

من روجه لا يظن بل لا يفتقد ان هذا الحجة في من خلف على ماله بظن صحته ولهذا انا ولي
المواوي هذا الكلام بانه لا ينبغي الاحتياط من خلف بطلاق روجه ان حدث
كتاب البخاري صحيح ولا تحت ظاهر ولا باطن لان الله بلفظه بالقبول وهو معلوم
الصحة بطريق نظري انتهى كلام النواري **قلت** وكذلك حديث
عنه البخاري وعنه هذه الحجة من اخذت المقات فان الخالف على صحته لا تحت
ولا ينبغي ان يحتاط لان ظاهر هذه الصحة وانما ينبغي الاحتياط مع الشك المتشاري
القرين او الرخاء الضعيف الذي مرض معه القلب الا ترى ان الانسان
لا احتياط في غسل ثوبه الا بعد ذلك وكذا في السلام روجه وحل طعنه
وما لا ياتي عليه الغيب **الحث الثاني** الحادي عشر ان بين ديني
الخير ما ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعا ومثل ذلك
كلام القليل والابواب والاشياء وحكاية انفعاله عليه السلام بلفظ الصحابي
او غيره فان كان الخالف حين اتمت بيته على الغيوب في ذلك ولم يطق روجه
وان كان الخالف حين وان اظهر كلامه ولم يزد ما فيه الحديث طلق روجه
والله اعلم **الحث الثاني** الحادي عشر ما ذكره النواري في شرح مسلم
فانه قال ان بعض الحفاظ قد استدلوا على البخاري وسلم في مواضع اخلا
بشرطها فيها ونزلت عن راحة ما التزمه وقد الف الامام الحافظ ابو الحسن
على بن محمد البزار قطبي في بيان ذلك كتابه المشتمل بالاستدراك الكافي والتمتع
وذلك ما بين حديث مما في الكتابين ولا يسيغود البشقي ايضا عليهما
استدلوا ان ولا يسيغود البشقي في ذلك كتابه تقييد المهمل في جزء
الفلك منه استدلوا ان اكثره على الرواه عنهما وفيه ما يدينهما **قال النواري**
وقد اجيب عن ذلك واكثره رسته في موضوعة ان شاء الله تعالى **الحث**
وما قد خ في بعض الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه لقبحه الامجاع على تلقيه
بالقبول وما ذكرنا في مواضع قليلة سننبه على ما دفع منها في هذا الكتاب
ان شاء الله تعالى وكلام النواري هذا لا نرم فيها في الصحيح من الخاديت
التي لا يقبل اهل البيت علم السلام روتها متى ثبتت وحقق ذلك
مع ان لا شك بعض ذلك وكذا ما تفر من معان منه كحصة ولم يكن
ناوي له وكذا ما اخرجه البخاري تعليقا بصيغة التريص او بصيغة
الحزم وان كان الصحيح ان الحزم به مقبول لكن لا يثبت به الى مرتبة
الصحيح من المسند المخرج على لفظه بالقبول وقد ذكرنا هذا الاستشهاد في الاشياء

الخاط

الخاطا ان يخرج في شرح كتابه المختصر في علوم الحديث وفي مقدمه شرح
صحيح البخاري وادخل ذلك غاية الايضاح وكل هذا يجوز فيه ان تحت باطن
لا ظاهره وانما ينبغي الاحتياط من شك او ضعف من الصحة عنده وليس
في هذا تدخ على نواري الى جملة كما نرى في حديثه لا يظن وهذا صحيح لم يفتقر
لحج باطن ولا احتياط وانما ادعى ان روجه لا يظن وهذا صحيح لم يفتقر
الحث الثالث الحادي عشر ان لا يظن ان العلم بان الحديث المطلق بالقبول
هو بنفسه لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه والله رسول وانما يظن بانه
معنى لفظه عند من يقول ان التلقي بالقبول يوجب القطع بالصحة وانما قلت
بذلك لانه يجوز ان يكون الصحيح او غيره قد روى الحديث بالمعنى ولا وجه
للقطع بان نقله هذا الاحتمال فان كان الخالف قد صدق ان الحديث لفظ رسول
الله صلى الله عليه وسلم استحب له الاحتياط ولم يترك الى ذلك المزية
فان تصدق انه حديثه او معنى حديثه كان ذكره القليل **الحث الرابع** الحادي عشر
انما ثالث اجدها ان يطوف المدي لهما جميع البقايا وثانيهما قسمين لم يجعل
في صحيحه واحد فاحسب ان اري الشيد بغير يقا نالته وهي انه قد ثبت عن
كثير من اهل البيت وعينهم جواز نسبة المذهب الى عليا بالخروج فيما لا يبع
من ان الرجل يعرف من قوا عبد الفقها ما يقتضيه ذلك **قال** والذي
ينسب اليه غلما وتا زحري على اصولهم ان احاز هذه الكتب الطبخ
والمخلول والمزبدود والمقبول **اقول** الجواب على ما ذكره في هدي
ان نقول ما مر اذ كان ذلك فيما سبقت منا للشيخ او اكثر منه او قرب
منه او مر اذ كان له نادر فان اردت انه كثير فاننا بالليل على
دعواك حتى تريك الجواب عليها فان الجواب لا يصلح الان بعد الابتداء وال
تصانف لم يلق الا بعد التمهيد ويجوز ان يكون مقبولا لكل من يظن
وان اردت ان ذلك فيها نادر قليل بالنظر الى ما فيها من الصحيح تدرك
صحة عند اهل البيت عليهم السلام وعند المحققين من اهل الحديث ايضا وقد
تقدم كلام النواري في شرح مسلم وفيه النص على ذلك فانه ذكر ان
قد صنف في الائمة من على الصحيح مصنفات منها كتاب المستدراكات
والتمتع للدارقطني وكتاب ابي شعوبه اليه مشي وكتاب الى الغنائم
الحثاني وقد روى البخاري حديثا له شوبه من غائسه ان يزيه عتقت

وله يلمن ذلك لحي ان يكون له يثبت عبد هم الخبز وان فسر هذا هو الامور
 فان المذكورين ما بين تحيض منهم الا ونيب اليه اشيا مفسدة من كذب
 وعين و يقر ذلك من راجع كتب القوم ولكن لم يثبت عند من اخذ
 حديثهم و يقرهم و يروي عنهم انتهى **قلت** وهذا يثبت وقد سبط
 البليل عليه في علوم الحديث و حفظنا ال كلام النووي رحمه الله تعالى
 الثاني ان يكون ذلك واقفا في المتابعات والشواهد وقد اعيدنا الحاكم
 ابو عبد الله المتابعة في حديثها في احرازه عن جماعة ليسوا من شرط
 الصحيح منهم مطهر بن الوزار و بقره ابن الوليد و محمد بن اسحق بن سائر
 و عبد الله بن عمر الجزي و النعمان بن دابر و اخذوا في تسليم عنهم في الشواهد
 في اشياء لهم كثيرين **الثالث** ان يكون ضعف الضعيف الذي اخذ
 به طرا بعد اخذه عنه باختلاف حديث عليه غير قاطع فيما رواه من قبل
 ق و من استقامته كما في احمد بن عبد الرحمن بن وهب بن اسحق بن عبد الله بن
 وهب وذكر الحاكم ابو عبد الله انه اخذ بعد الحسين و ما بين بعد خروجه من
 من مصر وهو في ذلك كسعيد بن عمرو و عبد الزرارة و غيرهما من احتلوا
 اخرا ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين لما اخذ عنهم قبل ذلك في
 الزايع ان يعلق بالضعيف استناده وهو عنده من رواية الثقات ينقطع
 على الظاهر ولا يكون باصانة الثايل مكنتا معرفة اهل الشك ذلك وهذا
 القدر يدر و يبا عنه تنصيصا وهو خلاف خاله فيما رواه عن الثقات
 اولاً ثم انهم لم يروهم متابعه وكان ذلك و تبع منه حسب حصوله بافت
 النساء و عينه زينا عن سعيد بن عمرو انه حضر ابا زرعة و ذكر
 صحيح مسلم و انكر ان يروى عنه عليه رواية عن اسباط بن عمرو و فطر بن
 و احمد بن عيسى المصنف الى قوله **فقال** اما دخلت من حديث اسباط بن عمرو
 و احمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم **الله** انه ربا رفع اليهم بالرفع
 ويكون عندي بن روايه او ثق منهم بن و لا فاقض على ذلك و اصل الحديث
 مغرور و من روايه الثقات الى قوله فهذا مقام و عذر وقد هبت انه
 بواضح من القول انه لا يثبت في مؤلف و الله الحمد انتهى كلام النووي
 وفيه ما يبدل على انه لا يثبت على حفاظ الحديث اذ ان واحدنا عن
 بعض الضعفاء و ادعوا صحته حتى نقل انه لا جازير لذلك الضعيف في الشواهد
 والمتابعات و مقرر فده هذا غير انه لا يثبت له المصنف من الحفاظ و اهل البصرة
 الثامنة بهذا الفن و قد روى عن بعض الحفاظ الخبر النيف و القسور و

من مشيد اليك

من مشيد اليك فيقول له ما هذا و اخذت اي بكر الصالح لا تروى على
 عشرين او لا يكون عشرين حديثا **فقال** ان الحديث يكون في ما به طرا
 او كما قال و لقد صنف الحافظ العلامة محمد بن حزين الطبري كتابا في حديث
 حديث الطبري في مصابك على علمه السلام **لما** صنفه حقا يقول انه ضيفت
ك ال هب و رقت على هذا الكتاب فانه هشت لخره ما فيه من
 الطريق و من الغز (رب) في هذا المعنى ان كثيرا من اهل الحديث يعتقد
 في حديث الا فقال بالمتابعات انه حديث عزيت ما رواه الامم بن الخطاب
 من يرض على ذلك الخا فذا ابو بكر احمد بن عبد البر ان يثبته بانه
 ذكر انه لا يمنع الا من حديث عمر **ك** حافظ العطار بن حن و كان
 ان اذ بهذا اللفظ والشيء و لا نقدر و يبا معناه من حديث النسي
 و عباد ان الثابت واي دي و اني الم ردي واي امانه و ضيفت و يهل
 بن سعد و النواش بن نفعان و عزهم روي و يبا بلفظ حديث عمر من حديث
 علي بن ابي طالب و اني سعيد بن جدي و اني هريز و النسي و ابن مسعود
 انتهى **لكن** من روجه ضعيفة قاله ابن حجر في علوم الحديث تبعد الادب و
 على ابي الحديث انه يعتقد عبد الله بعض الضعفاء اذا صح حديث بعضهم
 ولكن لا تقول ايضا بضعفه الحديث قطعا انه اعلمنا اخذ في الراوي له ولم
 تعلم ما خبره من المتابعات بل نقول ان هذه المسئلة محل نظر والذي
 يقوي عندي وجوب العمل بذلك لان القدر كذلك محتمل و البته الغار
 اذا قال ان الحديث صحيح عنده و حرم بذلك رجب بقوله بالادلة العقلية
 والتسعة الدالة على قبول خبر الواحد ولم يكن ذلك تقليد الله الا ان
 بطن و ربحوا انه يثي دعواه لذلك على احتياط ولو كان محمدا لاصح خاله
 تجد الكذب **نعم** الظاهر ان البخاري و مسلم يثبت على شروط
 الحديث المعتمدة عند جمهور اهل هذا الشأن لا في المواضع التي استساها
 الحفاظ وهي ما انتقد عليها **قلت** و يجوز ان يكون في موضعين الاول
 ما ثبت عن بعض الحفاظ انه قالها و احيدها في صحته **والثاني** ما كان
 متعارضا لا يثبت من ضعف احدي الروايتين و يدخل في القول ما
 احلوا فيه و ما جاز غير صحيح الشرا من رواية المبدلين و اما اخرا
 هذا الجنس بحسب احتياطها و يجوز ان تركه كله مستنده بئنه اذا كان
 الغالب على الطرح صحة اكثره و ربا اطلقنا على شواهد و توابع نوجب خزع ما

الحاشية
 الخواص
 في بيان
 ما في
 هذا
 من
 الحديث

احسن جائزته لكن ذلك على طريقتيه الاختيارية منها ولا يحب بل لا يجوز للمجتهد ان
 يقبل احدا فيما يجتهد فيه وان كان اهلا للتقليد رجمها الله فطلب العلم غير
 طلب التقليد ولكن مقام مقال وقد ذكرنا من حجة في مقدمات شرح الحاشية
 مما استدل عليه بما به جازت وعشرون احاد من غير غشيه من يدلس ولم
 يستقص ذلك **قال** كمال والصواب في ذلك انما هي الحجة المتناهية وهي صحة
 ومات في ذره وطعنوا في روايته مثل خبر الزويه عن يونس بن خزام عن
 جابر بن عبد الله والشافعي كان ما روى من حجة ورواه عن جابر بن
 جابر بن جابر في روايته من احاديث البشارة عند ولا لعملة اعقابهم واستقامه
 اعمالهم والفقهاء انما اذا جرحوا في الرواية جازمة عند ولا فان جرحهم فمقبول لان
 الحاشية تقدم على المقبول **الثاني** انما اذا جرحت رواية المقبول الذي
 ليس على يدعة وروايتها المستند قدمت رواية المقبول الذي ليس على يدعة
 وهذا مجمع عليه **اقول** الجواب على هذا من وجهين الاول انما
 ان يرد بها محققا على ردها ما غلبوا ما هو مروي ووجه مثل خبر الفاشق والكافر
 المصنفين او من يدين ما خالفوا فيه فهو مروي ووجه مثل خبر اهل التاويل على
 تسليم انهم لم يفتوا على قبولهم القسم الا في سلم لان اجماعهم المعلوم عليهم السلام
 عندنا حجة وقولهم الى الحق او صحة حجة ولكن لم يخالفت هذا فانما من ردها
 او جرح من جرحوا وبحث هذه الجحش نوعان احدها ما قطعوا برده لثبوت
 جرح التصريح في روايته وثانيها ما قطعوا بردها وتاويله المخالفة لوجه
 العقول الصادرة عنه اذا لم يقطعوا المجمع عليها ان صحة الحاشية في قطعها والقطع
 في غير الصوابات ونسبها في كل النوعين عندي مروي ووجه مروي وان
 ضحي ولا مقبوله وقد ثبت هذا في كتابي المستد الذي احببه السيد بنظر لا يخل
 التاويل ولم ان لمحمد الله متمسكا باهل البيت عليهم السلام ووجه امسألة اطمأن
 عقلي في ذلك نظرا ونظرا فمن قول قديما في ذلك

ان كان حاشية حديث المصطفى **السلام** مني فما لا يثبت الا من مضيه
 وان يكن حاشية حديثا لم يثبت فيه فذاك هي وديني في تحريمه
 ومذهب هي مذهب الحق اليقين فيما ينجي لخالق الامم تشويه
 وذاك مذهب اهل البيت **السلام** نصوا بتصويب كل من نص فيه
 نصوا بتصويب كل من في المروءة فيما لوم الذي لام الا من مضيه
 فيما تفوت بشوا اعلام منجمه ولا تلوث بشوا آيات مخفيه

انما الامم

انما لا تقولوا نقول فيه تولد لهم لا ينبغي القلب خيفاً عن تحريمه
 في الحاشيات اعني في مقلبه وفي الحاشيات التي وشها موقفي
 فان شئت فقل في حاشية ران رقت في رادي مقفوه
 وحق حاشية له ان لا كلف في حاشية الطبع فيه عن كلفه
 هذا الذي كثر الغداه فيه فما انجى القلب الا من مضيه
 ما الذي كثر في وقوف بين اظهريهم كالماء وما الا من توفيقه
 والمنه لالطوب في اوطاه خطيب واستقر ضرب الليالي نظريه
 يستأهل القلب ما يلقاه ما يفتي بالقلوب لعزيم بالقيس
ومن قولي في هذا المعنى

لا ينبغي الاهل الاختيارية بل لا يعتد الى جالس التدريس
 استمعوا ان يكون فان قمتا من زينة عن دروس علم الرشوش
 قلت لا تعدوا انما اكدني في حاشية عن علوم بلغة التدريس
 هي في باطن الحاشيات من غير سعة وشها ليرى بؤس الشوق
 غير ان الزيادة ما في الحاشية ووجه ان الحاشيات غير اليقين
 تجدد العلم لوانت وضاحت ما ملية العلم كالماتوس
 غير اني خبرت كل جليس فوجدت الكتاب خير جليس
 قد عوفي فقد ت صبت كتابي فوصالي عن انك كل اليقين

ولما لم اسلم من القيل والقال بعد الفترات والاعتدال الحاشية ان اصل هذه الابيات بقول من قال
 لو نزلنا وذاك كخاطرنا من امانتنا بغير نفيين
 غير ان الزيادة ما في الحاشية ووجه ان الحاشيات غير اليقين
ومن قولي في ذلك وهو في الكتاب الذي تعرض السيد **السلام**

وبحث الامم في بيت الفدا لهم فيما اجد كمال محمد
 لهم باث خطه والسفينة والهدى بهم وهم للظالمين بصر صيد
 وهم الامم لكل من تحت الشهاب ووجه الاحد ووجه ثبوتهم
 والقوم والفرقان فاعرف قدرهم ثقلان للشقلين نصر محمد
 وكلهم شوقا ووجه انما داشرع الصلوة لهم كل شهيد
 ولهم قصايل ليس احصى عددا من ران عبد الشهاب لم يغيره
 وديني كاهل البيت دينا فيما ستمها عن كل عقيد ردي

وَكَيْفَ فِي ذَلِكَ آيَاتٌ قَدْ فَاتَنِي لَكِنِّي حَفِظْتُهَا قَوْلِي

هَذَا مَا حَدَّثْتُ أُمُوكَ غَمَّتْ فِيهَا الْمَعَالِمُ فَالْجَاهِلُ الشَّقِيقُ فِي إِسْأَلِهَا بِالْفَنِّ لِحُجْمِ
لَكِنِّي لَا أَرَى نَحْيَ الْأَمْعَالِ الْفَوَاطِمِ لَا يَسْمُو فَلَامِي شَادَ تَجَنَّبِي وَقَاتِلِي
فِي هَذَا الْمَقَامِ الْمَشْهُورِ مَا لَا يَنْتَشِرُ لَهُ هَذَا الْمَشْهُورُ وَكَثَرَتْ قَدْفَاتِي لَا يَلِي
أَنَّهُمْ إِنِّي أَحْتَاجُ إِلَى الْإِسْتِشْهَارِ بِهِ وَلَا طَلَبْتُ إِلَّا أَنَّهُمْ بِفَضْلِ الْمَذْهَبِ وَأَهْلِيهِ لَا ي
يَصْغُرُ خَوَالِي إِعْطَرِدَ كَرَهُمْ صَبُورًا لِمَا قِيلَ دَرَاتِنَ بِالشَّيْءِ عَلَيْهِمْ دُخُولُ الرِّسَالَةِ
فَالْحُجْمُ مِنْ تَوْجِيهِ الشُّبُهَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ بِأَنَّهُ مَا تَرَاهُ مِنْهُ وَمَا تَرَاهُ مِنْهُ خَرَجَتْ
مِنْ وَرْدِ الشُّبُهَةِ الْمَشْهُورِ بِأَنَّ الشَّيْءَ تَدْعُوهُ مَا غَرِبَ فِيهِ الْإِسْطِطَاعُ
فِي الشُّبُهَةِ وَخَلَّتْ بِهَا الشُّبُهَةُ

الْقِسْمُ الثَّانِي الْمُنَاسِبَةُ مَا أَحْلَفُوا فِي تَرْكِهِ

مَثَلُ خَيْرِ الْمَسَاقِلِ عَلَى تَسْلِيمِ غَدَاةٍ أَجَاعَهُمْ عَلَى قَوْلِهِمْ هَذَا أَمَّا لَيْسَ الشُّبُهَةُ
أَن يَقُولَ أَنَّهُ مَرْدُودٌ لِأَنَّ هَذِهِ الْخِلَافَاتُ أَجَاعَهُمْ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ أَمَّا أَنْ تَقُولَ
أَنَّهُمْ أَجْعَلُوا عَلَى قَوْلِهِ فَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَرْدُودَ هُوَ قَوْلُ مَنْ تَرَدَّدَ عَلَيْهِمْ وَشَدَّ
عَنْهُمْ وَلَمْ يَزِدْجِ الْعِلْمُ وَأَمَّا أَنْ تَقُولَ أَنَّهُ لَمْ يَصْغُرْ لَهُمْ أَجَاعُهُمْ فِي ذَلِكَ فَلَا شَكَّ
أَنَّ الْحَالِ فِي ذَلِكَ غَيْبٌ مُتَكَرِّرٌ عَلَى الْفَقْرِ وَلَا يَخْرُجُ فِي تَرْكِهِ تِلْكَ الْخِلَافَاتُ
عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ صَحَّتْهَا وَقَدْ رَوَى مِنْ تَفْسِيرِهِ فِي ذَلِكَ أَخَا حَدِيثٍ وَخُصَمَاءُ بَعْضِهَا
وَحُجْمٌ مِنْ بَعْضِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ تَفْسِيرُهُ أُخْرَى
شَوْكَةُ الزَّمَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ مَا لَفْظُهُ
جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مَا يُؤَوَّلُ إِلَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الْخَارِزِيُّ وَمُسْلِمٌ
مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ مِنْ يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ
ثُمَّ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مَلُوكُ الْأَرْضِ وَأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَجْرٍ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطْوِي اللَّهُ عِزْرَ رَجُلٍ السَّمَوَاتِ
يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ يَأْخُذُهَا بِبِيَدِهِ الْيُمْنَى وَهَذَا مَثَلُ الْإِيْمَةِ عَلَى التَّجَنُّبِ وَالْحَيْكِلِ
أَنَّهُ قَالَ قَبْلَ هَذَا وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ كُلَّهَا بِيَمِينِهِ
وَقَالَ سَعْدُ بْنُ جُبَيْرٍ السَّمَوَاتُ قَبْضَةٌ وَالْأَرْضُ قَبْضَةٌ أَنْتَ فِي خَزْوَنِهِ
وَفِيهِ التَّضَرُّعُ بِتَضَرُّعِ الْخَارِزِيِّ وَمُسْلِمٌ إِذَا طَلَبْتَ لَهَ إِلَى الْحَيْكِلِ هَذَا
الْأَخْبَارُ لَمْ تَكُنْ لَتَضَرُّعِهِ بَتَعَدُّكَ ذَلِكَ فِي غَضَبِهِ وَفِيهِ الرَّدَايَةُ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَتَضَرُّعُهُ حَدِيثُهُ وَفِيهِ تَضَرُّعُهُ مَثَلُ هَذَا مِنَ الْمُنَاسِبَةِ

وَقَدْ رَوَى

وَقَدْ رَوَاهُمْ فِي إِهْلَامِهِ أَنَّ الرَّدَايَةَ يَطْوِي السَّمَاءَ مِنْ دُونِ حُجْمِ فَاتِ الرَّدَايَةِ السَّمَوَاتِ
رَوَاهُ الْخَارِزِيُّ فِي التَّفْسِيرِ وَمَا لَكَ فِي التَّوْحِيدِ ذِكْرُ الْمَرْدُودِ فِي تَرْكِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ
فَتَأْتِي فِي التَّرْكِ مَدْيٍ وَكَانَ حَسَنٌ عَزِيمٌ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ
السَّمَوَاتِ فِي التَّفْسِيرِ أُولَى مَنْ لَمْ يَرَوْا رَوَاهُ السَّمَاءَ فِي التَّوْحِيدِ لَمْ يَرَوْا رَوَاهُ السَّمَاءَ فِي التَّوْحِيدِ
لِلْقُرْآنِ وَلَيْسَ ابْنُ الْخَلْدِ فِي الصَّحِيحَةِ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ
فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَى الْخَارِزِيِّ وَمُسْلِمٌ مَقَاتِلُ تَرْكِهِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ
عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ الْأَطْرَافِ وَفِيهِ تَضَرُّعُهُ وَابْنُ عَجْرٍ
السَّمَوَاتِ فِي التَّفْسِيرِ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ
رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ
دُونَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنُ عَجْرٍ رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ
عَنْهُ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ مِنْ مَشَارِقِ تَرْكِهِ
عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَكَانَ تَرْكِهِ وَكَانَ تَرْكِهِ
شُعَيْبٌ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ
فِي هَذَا عَلَى أَنَّ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّمَوَاتِ أَصَحُّ لِمَا رَوَاهُ الْقُرْآنُ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عَجْرٍ
وَلَطَوْنُ غَدَاةٍ حَقَّقَ يُونُسَ هَذَا الْحَدِيثَ خُصُوصًا

الْوَجْهُ الثَّانِي

بِالْجَوَابِ أَنَّ كَلَامَ الشُّبُهَةِ عَلَيْهِ لَمْ يَلْقَ تَقْدِيرًا فِيمَا تَقْدِيرُ أَمَّا تَقْدِيرُهَا
عَلَى صِحَّةِ الرُّجُوعِ إِلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَأَنَّ ذَلِكَ تَقْدِيرٌ فِيمَا يَتَّبِعُهُمْ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ
وَهَذَا أَجَاعُهُمْ فَنَتَوَلَّى وَقَدْ كُنْتُ غَلَقْتُ أَشْكَالَ تَرْكِهِ عَلَى الشُّبُهَةِ كَلَامُهُ
فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَغَيْرُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثُمَّ إِنِّي تَرَجَّحْتُ فِي الْأَخْطَاءِ وَذَكَرْتُ أَنَّ هَذِهِ
الْجَوَابَ قَالَ لَا تَرَاهُ تَرْكِهِ لَمْ يَلْقَ تَقْدِيرًا فِيمَا تَقْدِيرُ أَمَّا تَقْدِيرُهَا
أَقُولُ هَذَا أَقْصَرُ لِلْعَبْدِ اللَّهِ عَلَى الْإِيْمَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهَذَا عُلُقُ لَمْ يَسْقِ الشُّبُهَةُ
وَلَوْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ ضَحِيحًا لَوْجِبَ فِي الشُّهُودِ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْهِ وَهَذَا يُوَدِّي الْأَرْجُوسَ
أَنَّهُ يَكُونُ فِي شَهَادَةِ الرُّبَا وَأَمَّا مَنْ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْإِيْمَةِ فَإِنَّ كَلَامَهُ الشُّبُهَةُ
لَمْ يَلْقَ تَقْدِيرًا فِيمَا تَقْدِيرُ أَمَّا تَقْدِيرُهَا
فَأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ لَهَا كَلَامُهُ وَتَقْدِيرُهَا كَلَامُهُ عَلَى بَلَدٍ
دَعَاؤِي أَحْبَابًا مَا تَقْدِيرُ مِنْ قَبْلِ الْعَبْدِ اللَّهِ عَلَى الْإِيْمَةِ الدَّعَاؤُ الشَّارِبِيَّةُ أَنَّ
الشُّبُهَةَ لَا يَدْخُلُ فِي حَدِيثِ الْإِيْمَةِ وَالْجَوَابُ عَلَيْهِ أَنَّ حَدِيثَ الْإِيْمَةِ مَشْهُورٌ

حديث من ضعف قلزم ان بدخله الضيف بالصدور وانه المقدم مثلك ضروري
عند البحث الدعوى الثالثة ان الضيف مقبول عند عدم المعارضه وهذه
مجرد دعوى من غير دليل وهو ممكن من امثال هذه حتى كذب
لا تستكره منه **قال** لا تهاون رايه عن لا تعلم عبد الله ولا تراهنه
عن يثق التاويل **اقول** هذه دعوى على الله بالجهل بذلك
وهي غير مقبولة فان ادعائه جاهل بذلك لم يدع ذلك على غيره انما ادعاه
ولا يصح تسليمه وقد تقدم منه مثل هذا في المسئلة الاولى وتقدم الجواب عليه
فقد من هناك **قال** هذي اذا كان الظاهر الثاني في الحديث جتهدا
ام اذا كان غير بالغ في تهمته الاجتهاد فليشمله ان يترجح بهذا الحديث قوله وجعله
مخبرات وان كان الخبر نكارة طاهره الخال لا التزجيج بالخبر انما يكون بعد
بعد معرفه كونه صحيحا عن التزجيج ولا يكون صحيحا حتى يكون رايه غير
والقيد الله غير خاضعه كما شدد كرهه **اقول** هذا الكلام يفسر ليس فيه
لباس ويجوز دعوى لا يفتقر الجواب لانه بناء على عدم المقيد له وحقل لا يشترط
عليها نحو انه قالوا يجب تاجير الجواب حتى ياتي ما وقده من الدلالة **قال**
ولا تترجح بالخبر حتى يعلم انه منسوخ ولا تخصيص ولا معار من بما هو اقوى
من اجماع او غيره **اقول** هذا الذي ذكره لا يجب على المجتهد عند اخذ
من اهل البيت ولا عند اخذ من جماهير الاسلام وهذا من حيث شاذ مجهول
وقدره عليه القليل المهور وقد مر تقريره بالبدل على تطلبياته والله لا يسيل
الى العلم بعدم التاويل والمعارض والمخصص وانما اختلف القلي في وجوب الظن
لعدم تلك الامور في حق المجتهد بفسط ولا اعلم ان احدا اشره ذلك في
ترجيح المقلد ولا سبق السيد احدا الى ذكر هذا وانما اختلف القلي هل يجب
الترجيح على المقلد فيما يقيد الظن ولم يخلو في جواب ذلك وخبره وانما اختلفوا
في وجوبه مع المعارض على انه رايه في التزجيج فلا يخلو السيد ما لا يقر ان
الترجيح به يقيد الظن اوله ان قال انه لا يقيد الظن فذلك موقوف لان
الظن يحصل خبر الثقة من غير توقف على العلم بغير المعارض والتاويل والمخصص
وجوب الظن عند خبر الثقة ضروري ولو كان ظن مدلول الخبر النبوي
متوقف على ذلك لوقف على الظن على ذلك في سائر الاجبات فكان يجب اذا
اخذنا ثقة بوقف مقرر او قدوم غايب او رفع دوا الى الظن صحته حتى يطلب
المعارض والمخصص بل لمن م اذا انفي المعنى لا يقبل فتواه حتى يطلب معارضا

هذا الحديث في المسئلة

من عونه وكذا كذا اذا شفعنا المودن ان لا يظن صدقه ولا نأخذ خبره حتى يطلب
المعارض من وكذا كذا اذا شهد الشاهدان وامان ان السيد ان الظن يحكم
بالخبر الصحيح فالبدليل على وجوب الترجيح به وحيث الوجه الاول ان مخالفة
قبل طلب المعارض من وعينه بمعنى المضرة المطلوبة ودفعا واجبا والطلب
محتاج الى مهلة ففي تلك المهلة اقامات يوجب مخالفة او يوجب العمل به الثاني
هو المطلوب والاول يعرض بحرين دفع المضرة عن العيش وهذا عكس المعقول
وتجريح بالصذرة وتقدم فان البدليل على وجوب العمل به الواحد فانه بل الطلب
لهذه الامور وقبل الظن لغدها كما هو قائم ثم بعد ذلك فان قلت
فهذي بمعنى قبح الجواب البحث عن المعارض من والتاويل والمخصص لحق المجتهد
قلت هو كذا كذا وفي المسئلة خلاف مشهور وظاهر حديث معاوية
عبد الجواب الطلي وقد مر كلام الشيخ ان الحسن في ذلك حين ذكره
حديث معاوية والاشد له لانه على ان المخاطبة بالاجبات يجب على المجتهد
وذلك المسئلة الاولى فان دل البدليل على تخصيص المجتهد بوجوب الطلب
فموجها من به وان لم يدل دليل على ذلك فالمسئلة نظريه ولا اعتراض
بها على ما احتج به احد المذهبين **قال** ولان الترجيح بالاجاز
احتما لا لانه يفتقر الى اصعب علوم الاجتهاد وهو معرفة التاويل والمنسوخ
وعنه ذلك والنقض ان هذا التاويل مقلد **اقول** وهذا لا يحتاج ضعيف
لانه لا لانه لا يلقه عقله من الاجتهاد وبين بعض غلوه شوي ان اضيقها
او اشدها فليست بعض شرائط الشيء اذا تضمن كان ذلك الشيء المشروط
الذي ترى انه لا يقال ان الطهور في الماء الشربة البر وهو الصلوة لانه اضيق
شرطها ولا يقال ان الشيء الى مكة المشرفة هو الحج ركعتك مغربة الاجاز
لا يقال بينهما انها احتياطية وهذه الحجية غلطية او غلطية لان الاجتهاد للكنز
في الدعوى ام ان يرد به الاجتهاد في العلم الغد في ذلك غلط واجه البدليل
على ذلك ان مجرد الترجيح بالاجبات مع فرض المقلد امان يكون صحيحا
لان عليه المود باته فلا شبهة انه ليس باحتياط لان المعارض وقوعه من
غير مجتهد والاحتياط لا يقع من غير مجتهد وامان ان كان الترجيح
بالاجبات باطلا من غير المجتهد كما راعى السيد فان الترجيح حينئذ
يكون اجتهادا حقيقيا لكن الترجيح الصريح اذا لم يكن اجتهادا فالترجيح
الباطل اولى واخرى لا يكون اجتهادا كما وانما ان ادب الاجتهاد المذكور

في البعوى الاحتياط اللعوي مستلزم ان الترجيح بالاحتمار احتياط لعوي كما ان العلوه
 اجتهاد لعوي لكن الاستدلال لا يوجب هذه المسئلة بوجه ان المتكلم به ان اد
 الاحتياط الاصطلاحي وهذه مغالطة ظاهرة **قال** فصل في شرح العقيم
 وشيئ من ليس بعليم **اقول** الجواب على هذا من وجوه
الوجه الاول ان كلام السيد في المسئلة الاولى ان ذلك لا يراه راجحه
 على انه يدعي انه غير مجتهد بل يدعي انه لا يجتهد في النكاح ثم انه لا يدرى
 بكونه الى الجهر والاعتناء بالشميه والى التامين ووضع التيم على المستوي
 واحد يوجب بالاحتمار في غير هذا النكاح مع اعتناء انه من المقلدين
 وعلوه في القول بعدم المجتهد في باب الله انج وهو عقيم وان ليس بعليم وقد قال الحكم
 لا منه عن خلق وتاريخ مثله غايه عليك اذا انقلت عقلم
الوجه الثاني ان نقول ما مر اذك بهذا الانتاج هذا الانتاج الاستدلال
 الذي لا يفي الى من المجتهدين او اذ غا الترجيح الذي اذا خضعت انه يفي من المقلدين
 ان كان الاول فليس فيه نزاع وان كان الثاني فليس يبطل بحمد الانتاج
 ففصله البليت وتيم على التحويل على محذور التحويل **الوجه الثالث**
 ان نقول ما تضمنه من ليس بعليم هل تضمنه الجمع في الكلام
 والحقام الحشم واللائم ان كان الاول فاللغا لا يستطعون من الانتاج
 مواردها اذا كانت تقطع من المدايب قواعد هاهنا تصلح رينه الى الضم
 متى امتد بها كانت عند اللغا فيجبه لكن نتج الشبه هذا به في قواعد
 وخالف مقاضيه لانه هو الذي احار المقلد العقيم ان يفي وليس بعليم
 وفي نظره هذا المدايب انشا هذه الرسالة واعاد ابد في نظره هذه المسائله
 وان كان السيد ما ذلك الكلام على سبيل الاتهام لحظه والزام فقد
 غاد الامام ايضا اليه وخذج الاحتجاج من يديه لانه الذي قضى بقصد المجتهدين
 وحكم بربيه المقلد المقلدين واقبشن التان من الماء والابواب من القلما
 وانج العقيم واستغنى عن القلما من ليس بعليم وخبر من المناصه في
 في يلو بهم وتلك من المماراه في ضد افعين مستقيم فبطلت حجته واضمحلت
 وجا المثل من شى بها وان شئت وقدا جمع القلما قد ما وحدها ان المقلد ليس
 بعلم والمقلد ليس بعالم فكيف يضطر السيد للتدبر ليس والقنوك والمناظره
 والتعريف وانك على محذور ان هم الترجيح بالاحتمار ان ذلك يؤدي
 الى ان يشج العقيم ويغي من ليس بعليم مضدرا لكلامه بكيف الا كان به مشورا

اجماع اهل العلم اذ لا ريب
 ان المقلد ليس بعلم والمقلد
 ليس بعالم

لذلك في ابقد المحاللات القاديه وهو ولايه العقيم ويغي من ليس بعليم مضدرا
 لظلمه بكيف الا كانت به مشورا ذلك في ابقد المحاللات القاديه وهو ولايه العقيم
 الذي لا يفي ولا يستقيم وهذا يقضي انه هو العقيم الولود والصين الولود في ذلك هذا
 المحال صبر منه في نادر من الاحوال وماذا كان الا انه ما فعل ان هذا من قبوه
 ونوه ان هذا من غيوب ضد بقره اكثر عليه من الصياح وناح به اشد التواخ
 ورتين الكلام في غيب الضد بقره وشجعه وما ادرى ما جرحه على ذلك وشجعه
قال وانا ضرب لهذا امثاله بكون الله تعالى **قال** امثاله الموبد ما الله
 مؤاده اذا قد نال مقلداه غايه في الترجيح في خبر من صحت من يظن عند الله
 لا وانما دانوا وهم اوفي التيم فيرجح بينهم الى اخر كلامه **اقول**
 في كلام السيد هذه افان **النظر الاول** انه تغر من ليس بعليم
 الموبد ما الله من غير عن ابيه في العاقله والحق ولا اشتراك ولا قصور في عبارته
 فنقول للسيد ما مر اذك في تفسير كلام الموبد هل تغر برب او لا يملكه ان كان
 الاول فمحبذ او من لسا بذا وان كان الثاني فالكلام الموبد وهو لا يملكه
 وقرون ضد بده وقد مر عليه من هو اغض من السيد بالنواحي على الحقائق
 وهو من منه على جواهر الطايف في جازر الدقائق فلم يغفل عن احد انه تغر
 لذلك واترأب من يبه السيد بده ولم يبه اشوه القاضي شرف الدين
 فانه ذكر كلام الموبد في بطقه على الزيادة وتزانه على ظاهره **وقال**
 هذا مذهب الموبد بانته عليه السلام مع انه زعم الله كان في هذا القول
 قد ما وانج علما وانا اورد كلام الموبد بانته في الزيادة ان تعلم انه ظاهر
 ولا يحتاج الى شرح وتاديل فيجبه لا يفتقر الى تزيين وتعليك **قال عليه السلام**
 ما لفظه **فصل** فيما يجب على القاضي المستغنى وما يكون الاشتغال به او
 من العلوه عند عي ان التقيين والجت واجب على القاضي فان كان من له
 شدة فلا بد ان ينظر في الترجيح بين القلما وطلب ذلك الى اخر كلامه
 عليه السلام في هذا الفصل وهو الذي ذهبت اليه قد نص الموبد بانته عليه
 وكذا نكض عليه الامام الباقر عي ابن الحسين **قال** ما لفظه
 من التيم في العلم الاحاله بكنه الترجيح بين القولين وجب عليه استعمال
 نظره في الترجيح وان لم يبلغ درجه الاجتهاد ثم كلام الامام الباقر عي بلفظه
 وانجب من السيد ان يفتن على مخالفي لايته وان وانقت النصوص ويتقن

ما يخرجني الى اهل انفا الفاعله وان توطئت في عقد الخصوف وبعد فموا الى موافق
الموافقه بالله والبر ابي الله في مذهبهما وكفى بهما شلقا صالحا مع انه قد وافقهما
على ذلك عينها من الغلما منهم النواوي وابن الصلاح وغيرهما وقد ذكر
ذلك النواوي في شرح المذهب وذكره شيخ النواوي العلامة عن ابن
ابن عبد السلام في كتابه في اعيان الاشراف في كتابه في اعيان الاشراف من منزله
من اهل التقليد بكل عيب ولا حاجة الى نقل كلامهم مع وجود سلام المؤيد
والبر ابي علي السلام والشيخ في طائفة خاله الله موافق للمؤمنين وان
مذهب خصه بشاذم جوارح فحب منه ان يري ما من وافقه على قوله فيهم
الترجيح ولو من الجمهور واجد ابي العالم عالم **النظر الثاني**
ان الشيخ في كلامه هذا اجد ان الترجيح بالاختلاف لبعض المقلدين بعد ان كان
في ذلك وجوب كون المذهب بهما من المجتهدين وهذه مناقضة ظاهرة
النظر الثالث ان لم اوجب الترجيح بالاختلاف على جميع المكلفين من
الاعلماء من الفقيه والنسابة والشرائع والبلدان والمنازل وكل اهل
في كتابي الذي احاط به الشيخ الله جوارح العقل بالحديث الذي غرث فضحه وعلب
على طي قوة المذهب الذي هو بطلان فيه ثم اتبعته بذكر الترجيح في المذهب
وان من ههنا جوارحه وذكر ما فيه من الاحتياط لله تعالى على حسن قوله
والاختلاف في حسن تركه وهذا يدل على ان مذهب النواوي بالاختلاف
الترجيح من المجتهدين الذين يكتم ذلك لان الشارح الحديث بعد معرفة
الاختلاف بين الفقيه في الخلاف اما ان يفيد جماع الحديث طائفة المذاهب
اولا ان لم يفضل له طرق فليست جماعه الحديث ترجيح بالاجماع ولا حله بمقتضا
من غير طرق لقوته ترجيح وصلاحي اما هو في الترجيح بالحديث لانه العقل
عند جماعه على جهة الاتقان والشموه واما ان حصل له عند جماعه طرق توجب
يفيده ان بعض المذاهب توجب وبعضها ضعيف فان ذلك يوجب الترجيح
بما تقدم **النظر الرابع** ان يقول للشيخ اخيرا عن هذه المسئلة
هل هي عندك قطعية او ظنية ان كانت ظنية فمن معنى (الترجيح) على من
قال بها والشيخ في ذلك وان كانت قطعية فان الادلة القاطعة والبراهين
الشاطعة وما بالك توجب الكلام مكشوف بطوره من لسان الادلة غاطل الحق
من خليه الحق ثم انها ان كانت عندك قطعية لن يكتسب المذهب بالله وتاريخ
المجملين لك من شاذم علما الاسلام **النظر الخامس** انه بعد بعض

مثل ولم يأت بما يصلح ان يسمى مثلام من رعا عند الله اعلم **قال** فاما ان
يكون له في كل مسئلة ان يترجح مذهب عن مذهب من كان قبله فالصحيح عليه
الترجيح مذهب اما مذهب مذهب ذكره المنصور بالله والشيخ الحسن والشيخ احمد
ابن محمد واجبة لهم بوجوه اخبرها بالاجماع وهو انه لا يؤخذ اخذ من المقلدين
يتقدم بين مذهب ثلثا الاسلام المتقدمين منهم والمتأخرين في مسئلة
بقليد ابا بكر وفي اخرى غيره وفي ثالثه ابن عتبات وفي رابعه ابن مقفون
وهلكت حجة اوله من يكون مقلدا للطاويين ولعطاء والحسن والشيخ
ولا بن المسيب ولعدهم هم ومن وراءهم فقلد في كل مسئلة اما في ابواب
الفقه ومنازل جمع ولا من يكون خفي في مسئلة شافعي في اخرى مالكيا
خبيثا فاما رعا ناضيا في مسئلة مسئلة هذا ما دفع ولا علم به ولو دفع
في رعا ناضيا في مسئلة مسئلة ضعف كلام الشيخ في هذا التبيين
بألفاظ **النظر الاول** انه منع من جوارح الترجيح للمقلدين في كل مسئلة
وطرقت ان المنصور والشيخ الحسن منع من ذلك لاجلها التزم من ذلك
اما مذهب مذهب وليس كما توهم الشيخ فبين المسائلين فرق واضح لا
المنصور عليه السلام اما اوجب التزم من مذهب النواوي لان الفرق
بعينه قوله اقوى **قال** المنصور بالله عليه السلام ما لعله ومنى الحق
اهل العلم والجهاد في الفتوى وحسب على المستفتي قبولها بالي خلاف في ذلك
وان اختلفوا اوجب عليه عند الاحتياط في اعلمهم وادبهم وطبقت الامارات
على ذلك لان ذلك يمكنه وهو فوق نظيره وقد تقررت وجوب طلب الحق في
لمن يمكنه العلم وانه لا يجوز الغد والتمسك الى الطن الاضعف مع التمسك من
الطن الاقوى الى آخر كلامه عليه السلام ومن نظر في كلامه هذا فليعلم انه
اكثر مناسبه لاجل لا في لمكتسبها نص على رجوعه من اتباع الطن الاقوى
وغيره في العقل بالطن الضعيف فاما ما ذكرت المنصور عليه السلام في المعنى
والشيخ وافقه في الصورة وتوهم ان الموافقة في الصورة ان خرج من الموافقة المعنى
وهذا غلط واضح فان الموافقة الصورة لم يبرد التعبد بها الا متابعه للموافقة
المعنوية والموافقة المعنوية هي المقصودة ومثال ذلك ان الواجب مثلا
لو تخرج تسع شاة على الحق لكان موافقا للنبي صلى الله عليه واله وشي
في الصورة ولكن لما كان مخالفا في المعنى لم يحرّم ذلك وكذلك المراءاة
لو شترت من التركة الى الشرة وكشفت ما عدى ذلك لكانت موافقة
لنبي صلى الله عليه واله وشي في الصورة ولكن لما كان مخالفا في المعنى وامثال هذه

كثيرا وقد يفتقر كثير من المقلدين بالشؤون **النظر الثاني** ان
 مذهب المنصور بالله عليه السلام هو ما ذكرنا من طريقه الصحيح والتمسك
 بالواحدة التي نص على صحتها الاية فنقول قد بينا الدليل فيما تقدم على ان
 الشايخ المحدث الصحيح من النسخ المروي ان لم يحصل له في طبعه لم يجب عليه
 الترجيح به وان حصل له فيه فله ترجيح وجب عليه العمل به وقد نص
 المنصور بالله عليه السلام على ان العمل بالنظر الرابع واجب والعمل بالنظر
 الصغير حرام بل على ما قلناه يعني قوله وظاهر لفظة والخروج من القوم
 هو ان تقع درجات الترجيح واحكامها فان قلت عموم كلامه يقتضي وجوب
 التزام ايضا قلنا هدي لا يصح لو جهل احكامها انه مقلد بقله يقتضي
 تخصيصه في هذه المسئلة وتوجب فتاى التمسك به في هذه الصورة والخروج
 على هذه الصورة لا يجوز **الثاني** اننا لو سلمنا انه عموم ما لم يبين هذه
 الشايخ لم يصح الترجيح منه مع وجوب العموم الذي تستلزمه لهما تفاوت
 واحكامها مقلد لما يقتضي تقدم التخصيص والثاني غير مقلد والمقلد ارجح
 ومع ذلك حال لا يبقى لمن مذهب العالم فلا حيل في شبه المذهب اليوم من غير
 علم ولا ظن والله اعلم **النظر الثالث** انما اذهب الى ما ذهب اليه
 المنصور بالله عليه السلام من وجوب التزام مذهب امام معين في مسائل الخلاف
 متى غلب على ظن المقلد انه اعلم وان كان ذلك خلاف ذلك وليس ثوبى
 يتأقضى هذه الجملة انما يتأقضى بملك بالحق وان خصصت منها صورة حتى
 بطل ذلك الزحان بل حين انعكس فصار الترجيح من ذلك مرجوحا
 والقوي ضعيفا وتخصيص القوم ليس بناقضه فبان لك بعد ان
 قد دقت المنصور والجمهور اولا واخرى ودرت مع الحق كما دارت وتلك
 بلا يوافق نصوص الاية الالهية والادلة القاطنة **النظر الرابع**
 ان السيد انما ان ينظر الامام المنصور بالله عليه السلام ويختص به
 فاختص له بما يتبعه المنصور عليه السلام من مذهب عليه واستناد اجازته
 اليه واهام السيد ان ذلك هو حجة المنصور كاجابته على علوية الاخوة
 وانظاره الشايخ ولوان السيد اورد حجة المنصور بنفسه التي ان تصادفها
 لدليله واختارها لمذهب كان ايق بالادب واوفق عند ذوي الارباب
 والمنصور عليه السلام عني عن احتجاج الغير لمذهب باج الواهية وبيان
 هذه الجملة يحصل بآية اذ كلام السيد ريان جوابه **قال السيد** الله في
 الاحتجاج بالمنصور على وجوب الالتزام وحتج لهم بوجوه اخبرها بالاجماع

وهو انه لا يعلم احدا من المتقدمين المقلدين يتردد بين علمنا الاسلام المتقدمين
 منهم والمتأخرين **فانقول** الاعتدال بين هذه الشبهة وادعاء الحاجة لهذه الصورة
 هفوة عظيمة وزلة كبيرة وقد رجم السيد فيها بلد الوهم **الوهم الاول**
 انه غول على اجماع العامة المقلدين وليس يقتضيه من نفع المحدثين تكليف
 بهم من غير دين وفي الحديث الصحيح المتفق عليه ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ان الله لا يقبض العلم امة اقل من غره ولكن يقبض العلم
 حتى اذا لم يبق غارها اخذ الناس رؤسها جهالة فانما يقبض علم نضلو واضلو
 فهذه الحديث يقتضي بان القاشه قد جتمعت على الضلالة ولا ضلالة
الوهم الثاني اننا لو سلمنا ان اجماعهم صحيح لما دل على من هبه يفتي
 ولا تصريح فان قيل الاية دليلك على الجواز لا على الواجب وانما استدلال على الجواز
 بانواعهم وكذا لك يقول النبي صلى الله عليه وسلم على القول بالمنصور والاضحى
 والمقادير فيه خلاف لما مر الله بالتأخير به والتأخير في تحكيم القرآن فاما
 الامم فلا قايدها انما على القيد يدل على وجوبه ومن قال بذلك اختار
 الدليلي والمناجاة الدليل بقضية الامم عن زغل الحرام لا بعضهم من فعل
 المباح فاما المنازع من باحة ما نقلت ان تركها للشي لا يدل على حرمة ولا
 يمنع من باحة ما تركت **الوهم الثالث** وهم ان المقلدين يجوزون
 على الالتزام وذكركم حجة بل الاكثر منهم غير ملتزم ان لم يكونوا كلهم
 غير ملتزمين وشي في بيان هدي قريبا **تليق** فلوان السيد
 احتج بتقرير علم الامم المقلدين على ذلك لكان اقرب وان كان لا يسلم
 من هذين الوهمين الاخيرين فوهان خير من ملته ويقض الشذاهون من
 بعض وجيبين نبتين ضعف ما نوههم السيد من الاحتجاج بهذه الامة على
 وجوب الالتزام **النظر الخامس** ان السيد ادعا ان السؤل ما وقع
 في المذهب البتة ولا علم به وان اخذ من المقلدين ما علم انه كان هاديا
 في مسئلة ناضيا في مسئلة ولا شافعي في مسئلة حنفي في مسئلة وهذا
 من السيد اذ غفلة كبيرة واما جحد للضرر فانه اكثر اهل الزمان
 غير ملتزمين لمذهب امام معين وقد اشتهر مذهب الشافعي في بلاد الهند
 في بلاد الهند يدينه اليمنية سح اشتهارهم بغير التزام مذهب الشافعي والحمد
 لهذا اظهروا من كثير من المفتيين والمستفتين وكذا لك العلم بمذهب
 المولود بالله وكثير من البيوع مشهور عند كثير من اهل التيميم ليست ملتزمين
 لمذهب المولود والشافعية كذلك لا يقفون على مذهب الشافعي في كثير من المسائل

حتى اتهم على غير مذهبه في الادب المتكرر كل يوم فان مذهبه الجديده
 لا تقا فيه الصلوة خير من النوم والقول القديم عندهم لا يجوز الجديده وانما عملوا
 في هذه المسئلة بقول غيره ترجيح المذهب غيره لموافق الحديث الوارد في ذلك
 وهكذا على الشافعية في مسائل كثيرة خالف فيها الشافعي فيها النصوص
 النبوية وقد ذكر ذلك النووي في شرح المذهب وغيره وقد يقولون بغير
 مذهبه لغير ترجيح فيصلون الجمع قبل بلوغ عدد هم الى الاربعين ذكر هذا
 المعنى ابو بكر ابن الحياطة في كتابه الذي سأل عنه في الفقيه على بن عبد الله
 رحمه الله وكذا في الحنفية لا يقولون على مذهب ابي حنيفة في المياه ولا يكاد
 يتشددون فيهم في استقراءهم وكثير من اخوانهم ولم يعلم احدا في هذه
 الاعصار تحفظا على مذهب الهادي عليه السلام بل في جميع رخصه
 وسننه ابيه في بعض ما قطع بان ذلك مكان من قبيل دعوى علم ابي نعيم
 يعلم جميع افعال العامة من الله الا الله ثم ان فيهم من يفعل الكتابين فمن
 علم انهم عند ذلك يقولون الشبهة انه ما وقع المتفق في المذهب من احب
 من المتقدمين هكذا على الإطلاق من غير اشتثنى لا حيد من العامة ولا من
 اهل التشاهل ولا من المتقدمين ولا من المتأخرين خلق الضرورة المرافعة
 لقادرات اهل العقائد وعلوم سلفه اخذ من اهل الحاج **النظر الثاني**
 في الشبهة ان هذا الواقع في زماننا لا نكرهه الناس بحسب ايضا لانه ما يزيد
 ان هذه جهة اجماعه وهو الظاهر من كلامه في هذا لا ينبغي لا يكون احدها ان
 المعلوم انه واقع وما نكرهه الناس بل هو الذي عليه الناس وثانها
 انه لو كان غير واقع لانكرهه الناس دعوى على الناس وثانها انه في غلاة
 من كنفه العلم بالجماع العقل وكيف بالجماع الناس ورث الغرض انه ادعى جماع
 اهل زماننا ثم اخرج بالجماعهم واما في جماع المجتهدين **النظر الثالث**
 ان الشبهة جازية في هذا القول حتى ادعى بالجماع على ما المعلوم ان هذا
 الاجماع على يقينه وذلك ان ادعى بالجماع على الاتزام في من الصحابة والتابعين
 واجتبه على ذلك بانه لم يعلم ان احدا كان يقلد الى كونه في مسئلة وعمر في
 مسئلة وابن عباس في مسئلة وابن مسعود في مسئلة فاقول بل المعلوم بالضرورة
 انه ما كانت العامة في من الصحابة متجربة احدا متفرقة من قائلون
 وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ومعاذ بن نسيبه الى كل واحد وعمر بن
 الخطاب ومعاذ بن نسيبه احذوا عن العامة وقت الصحابة هل كانوا ملزمين
 لمذهب امام واحد لا يستفتون شيوا ولا يترجعون الى غير هذين يقتضي

انه ما كان في الصحابة الامتياز واحد فان قلنا ان العامة كانوا متفرقين فربما
 مثل اوقات الناس في هذه الاعصار الحيرة فاني التواكلت بذلك على هذا
 القول بان كل مذهب من الصحابة كان له اتباع فمذهب ابي حنيفة في سبب مذهبهم
 الى غاية الانشاع فقد نقلت الفتيان عن الترمذية بمس من الصحابة قد ذكرهم
 غير واحد من العلما وكول حشيه المطال له لكونهم باسماهم على الاستقضاء
 في تلك القول بالترام العامة لمذهب جماعة مخصوصين بغير دليل على التخصيص
 وكل هذا لا ملجى اليه ولا خيل عليه وقد علم بالضرورة ان العامة في زمانهم
 كان يفرغ في الفتوى الى من احب منهم من غير تمييز في ذلك وهذا من
 الامور المعلومه وقد احتج الشيخ ابو الحسين بهذا على انه لا يجب الاتزام
 وادعى انه اجماع من الصحابة ذكر ذلك المنصور بالله في كتاب الصلوة
 وكذا لما ذكره ابن عبيد السلام في توابعه واجتبه به على جواز التقليد المنصوب
 وجوز حره بيه وليس بناقض ما ذهب اليه من الخطاب الترجيح عند
 احكام العلما وقوة الطعن ان قول اخبرهم رضي الله له لم يفرق الاجماع على
 الاجماع على هذه الصورة الخاصة **والوجه الثاني** انه لا يمتنع على
 هذا الوجه المجتهد من المتقدم فانه اذا رجع في كل مسئلة وتكلم ما يترجح له فمذا
 شأن المجتهدين وكونه قد قال في تلك شرط في حق المجتهد ايضا **اقول**
 هذا الوجه ضعيف مما قبله وهو لا يؤيد الى ما ذكره والقول بيهما واضح
 وهو ان المتقدم ليس له شئيل بالقوله واما هو فيجوز لغيره فلو لم يكن لغيره
 قول البتة لم يجعل لما ترجح له وقد تراءم الشبهة ان يطل هذا القول فربما
 الضعف والدلول وخالف المنقول والمقبول والترمذ ان لا يخل الاجتهاد
 المجتهد حتى سبقه غيره الى اجتهاده وهذا معلوم البطلان لوجوه اخبرها انه
 بل من لا يقع اجتهاد خير الامة من الضربة الاولى الذين يتكلمون الكلام
 في الحق اذ يشعروا بالاجتهاد في المسائل وثانها ان الامة مجمعة
 قديما وحديثا على عدم اشتراط هذا والتمس الشريعة لا يكون في المسئلة
 ارجاع ثابت من طر يق صحبته قطعيته وطنيته غير معارفه با هو
 ارجح منها ومن العلما من لم يقبله الاجماع حتى يكون طر يقه نقله معلومة
 متواترة فاما اذ لم يكن في المسئلة اجماع ولا حلال فلا تأييد بغير الاجتهاد
 فيها وثانها ان الامة لم تكن في الاجماع اذا اجتهدت وليس فيها نص
 لمن تقبلم سقط عن الامة التكليف فيها ولم يجب عليهم في ذلك اجتهاد
 ولا تقليد لانه لا نص لمن تقبلم فيجوز تقليده عند من يشيخ ذلك

والجواب الاجتهاد ايضا على رأي السيد قلن لم يتقدم من ذلك العمل بالاحكام من غير اجتهاد ولا تقليد ولا تكليف ماله يطاق من معرفته من الله من غير اجتهاد ولا تقليد وكل هذا خلاف الامة هذه هي الحقبة الثانية التي انضمت بها المذهب المنصور بالله عليه السلام **قال** الثالثة انه يلزم من ذلك التناقض كما لو كان مجتهدا قبل الامر على الوجوب فيوجب العزم بقوله تعالى والمؤمنين والمؤمنات لا يقبلون عليه ويوجبون المقام بقوله واتخذوا من مقام ابن ابيهم مصلى وكان مجتهدا اخر قبل الامر على الندب ويقضي في هاتين المسلتين بالندب ومذهب الوجوب فيبارى مقلدا فيقول انما خرج من هب احدهما في مسئلة واختاره وان خرج من هب الاخر في الاخرى واختاره فيكون هذا قاطعا لا ان الامر يقضي الوجوب وان الله من له يفتي الوجوب **المسألة** الا ان يحصل من خارج طاهر القوة يصرف به الامر عن حقيقة الاجتهاد وهذا يحتاج الى اطلاع في العلوم ونقص عليها بالواجب وكوب احكام وتقليد في الاقطار **اقول** الجواب عليه في هذا يتم ان شاء الله تعالى بن كون الطائفة **النظر الرابع** ان السيد استدل بمشقة الادلة مستشفا لا يصح في البرهان والاشارة وكل ما لا يخرج ولا ينفق من خلاف في هاتين الطائفتين وما يصح الاستشهاد في ذوات الاجزاء كقول القائل علي لعن الله عشرة الاديان وتمام القول الا ان يدعى ارضا العقل بان الامر صحيح او باطلا بدليل كذا وكذا الى ان يكون كذا وكذا فهذا فاشد قطعاً لانه يستلزم ان يقول هو صحيح الا ان لا يضع وباطل الا ان لا يملك بدليل ان الاستشهاد مما لا جد له لا يكون معناه الا التزود والاحتمال ولا شك ان الاحتمال يمنع الاحتجاج والاشارة لا ولي له **قال** العلما لا يصح استشهاد الكل من اجل قولك له عشر علي عشرة الا عشرة لانه من مقتضى فكذلك الاستشهاد في البرهان من مقتضى ان ما حار ذلك على المقلد جان على المجتهد لانهما مكلفان على ان لا يمانعوا في المساقعة لخل مكلف مجتهدا كان او مقلداً او لا يفتن منها مكلفاً ايضا في بحث مدة علمهما بحيث يراه فيها من الفرض بينهما **النظر الثالث** انه جعل القرينة الله على امر الامور من الحقيقة الى الجحان مما يحتاج الى اطلاع في العلوم ونقص عليها بالواجب والامر اهور مما ذكره رد لك ان الشايط في المسئلة التي ذكرها السيد ان كان ليس له معرفته بان الامر يقضي الوجوب والندب ولا مذهب له

الاستدلال
بصحة الروايات
والاستدلال
بصحة الروايات

في ذلك لم يكن له ان يخرج بذلك وكيف يخرج بالا يعرف وان كان ممن يعرف هذه المسئلة ويختار فيها احد القولين فاعيدوا لعن الظاهر في الامر الى الجحان من قرينة تعني فيه الاشارة عن التهويل بتلك العبارة وانما هو معرفة القرينة الدالة على الوجوب او الندب فقرر بين الوجوب والوعيد على ترك المأمور به وقرر بين الندب والذن في تركه ونحو ذلك من خطايش الوجوب والندب الى الحق في هذا التهويل بدليل الاحكام والحوال في الاقطار **النظر الرابع** ان كلامه في هذا الفصل يستلزم اشتراط السفر والحضر في صحة الاجتهاد لانه اذا رجعت ذلك في معرفة القرينة الضارة به للامر من الحقيقة الى الجحان فكيف بالاجتهاد في جميع العلوم في هذا وجهها بل كلامه يستلزم ان كل مسئلة اجتهادية تحتاج الى السفر وتفريق الى الحظر وهذا يقتضي ان لا يستلزم الاجتهاد من طين المداخل والمجاهل والقطرات على المناور والمساهل مالا يكاد يمكن الا مع القدرة على الطيران والركوب على سباط تسليمين وما زال اهل العلم يدعون شروط الاجتهاد كما ذكرنا منكم بتفاوت البلاد ولا ريب ان كواب الاحكام في تفهم الهمم غايات ولا يجاد كيف الا مسئلة طلبة وامانة فزوجه فما الخايل على هذا العلو الفطيع والتأمل الشنيع **النظر الخامس** ان السيد ادعى ان الله امان ان يكون يعرف هذه القرينة التي هو مقتضاها ولا ان لم يكن يعرفها فكيف يحكم على ما لا يعرف والحكم على الشيء بالشبهة او الضميمة فزعه على غيرته وان كان يعرف هذه القرينة فكلامه يدل على انه من اهل البلاغ على العلوم ويقبها وتوقف في امكانها ومن كان من اهل العلوم والغرض عليها بالواجب فهو مجتهد بغير شريك وايضا فيما علمنا مع الجواهر انه قد انكسر الاحكام ولا طواف الاقطار وبما تجله فقد قدمت قريبات البلاغ لا يشتركون الى الاجتماع الا اذا اخلوا جواهرها بشايط الحقائق ومثدورها وشيورها في الانكسار قواريرها شمس البلاء وبداورها فاما اذا لم تضارب صديقا ولا حقا فيها هي الا كلفه الحقا لا تمنع ولا تقا ولا تسحق ان تزرع ولا ان تسقى **قال** الموضع الثاني على ان في اجابة هذه الكتب المستمارة بالصحيح ما هو غير صحيح الى اخر كلامه في هذا الفصل وهي متممة على الطعن في كتب الحديث بدليل ما فيها من حديث الجحان بين امير المؤمنين المؤمنين عليهما عليه السلام وانما لم اورد هذه كلمة ههنا لان قد تقدمت جواب اكثره في مسئلة قبول انواع اهل التاويل وتقدمت هناك نصوص

جَنُودُ كَوْفِجِ الْحَمَلِ الْبَغِيْبِ وَيَهْأُ حَكْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْقَدَمَةِ وَأَنَّ الْكُتُبَ وَالْأَقْسَاقَ
وَحِوَارِجَ الصُّدُورِ وَمِنْهَا حَكْمُ عَزِيزٍ بِدَلَالَةِ وَتَقْوَى بَيْنَ الصَّخَرَةِ عَلَى قَدَمِهِ الْمَغِيْبَةِ مَعَ
قُوَّةِ الطَّرْقِ بِصِدْقِهِمْ وَقَبْلَ دَعْوَاهُ لِنِكَاحِ الشَّرِّ قَبْلَ تَعْلَمُ بَطْنُ الْمَاهِيَةِ الْأَمُورِ
وَالْإِنْ التَّعْبُدَ وَالْأَوَّلَ بِلِمْ مِنَ الْعَالِ الْقُلُوبِ وَحَقِيْقَاتِ الشَّرِّ بِزَنْجَلٍ مَا ظَهَرَ مِنْهُمْ
مِنْ دَعْوَى النَّارِ وَبَلَدٍ وَأَنَّ لَمْ يَصْدُقُوا فِي الْبَارِطِينَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِشَيْبَةِ عَالِي عَلَيْهِ السَّلَامُ
فِيهِمْ وَتَقْوَى عَلَى ذَلِكَ فِي الرَّوَابِغِ أَنَّ مَدَارَ هَا عَلَى طَرَقِ الصِّدْقِ وَتَقْوَى عَلَى
طَرَقِ الصِّدْقِ فِيهِمْ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَزِدُوا وَخَدِيقًا مَنَكْرًا حَقِّ مَا رَوَى أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ
رَوَى شَيْئًا مِنْ أَخَابِثِ الرَّجَالِ لَمْ يَنْفَرِدْ وَاشْيَاءُ وَأَخْبَلُوا الذَّوَابِ وَلَمْ يَكُنْ ذَا
مَعَ طَوْلِهِمْ مَدِيرَهُمْ وَمَحَالِطِهِمْ وَتَكْلِيمَهُمْ وَلَمْ يَزِدُوا وَخَدِيقًا دَائِبَةً فِيهِ نَصْرُ نَبِيِّ
عَلَى أَمَانَتِهِمْ فِي حَقِّهِمْ وَفِي دَعْوَاهُمْ وَلَا عَلَى حَقْلِهِمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ
مَعَ تَوْفَرِ الْبَدَايِ إِلَى ذَلِكَ وَطَوْلِهِ الْمَدِيَّةَ فَاثْمًا مَارَ وَاهُ بَعْضُ الْبَغْدَادِيَّةِ مِنْ
الْمَغِيْبَةِ لَهُمْ رَحْمَةً أَيْ هَزْبَةٍ وَأَنْشَأَ وَعِيْرَهَا مِنْ الْكِبَارَاتِ وَالْقَابِضِينَ مِنْ
تَعْبُدِ الْكَدْبِ قَدْ كَلَّمَ مَا لَمْ يَبْخُ وَلَا يَقَارِبُ الْقَحْطَ وَلَا يَشْتَغِلُ بِشَلِّهِ أَهْلُ الْخَوِصِلِ
مِنْ أَيْهِ التَّقَلُّ هَذِي مَعَ مَا تَزَوَّاهُ مِنْ عَوْمَاتِ الشَّرِّ عَلَى أَهْلِ ذَلِكَ الْفَضْلِ
مِنْ الْكُتَابِ وَالسُّنَنِ وَتَقُولُ أَلَيْسَ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ فِي عَصْرِهِ
قَبْلَ احْتِمَارِهِ وَلَمْ يَكُنْ قَوَامُهُ عَنِ تَأْطِئَتِ بَيْنَ الْفَرَقِ الْبَدِثِ الْخَالِصَةِ
وَبِذَلِكَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ وَقَدْ رَوَى خَدِيقًا عَنْ مَعْوِيَةَ ثُمَّ قَالَ لَمْ يَكُنْ
مَعْوِيَةَ يَهْمُ فِي الْحَدِيثِ وَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْقَوْلُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَلَا يَقُو
عَنْ بَيْتِ هَذَا الْقَوْلِ بِحَكْمِ أَهْلِ التَّبَتُّغِ السَّامِ وَالْحِجْثِ الطَّوِيلِ وَالْفَرَقِ فِي السَّوَابِغِ
وَالنَّوَابِغِ وَالْقَوَائِنِ وَجَعِ الْفَرَقِ أَنَّ أَهْلَ الْفَضْلِ النَّبَوِيِّ وَتَابِعِيَهُمْ وَتَابِعِي تَابِعِيَهُمْ
لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ تَعْبُدُ وَصَحَّ الْحَدِيثُ شَوْرًا إِلَى أَيَّامِ بَنِي الْفَهْرَانِ وَظَهَرَ ذَلِكَ وَظَهَرَ أَهْلَهُ
وَقَدْ نَقَلَ الْمُتَقَوِّينَ بِاللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى وَثَلِ كَلَامِهِمْ فِي أَنَّهُ لَا يَسْتَأْذِنُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَّةِ
الْفَرَقِ وَالْأَوَّلِ وَأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ بِلُفْجَةِ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ فِي ذَلِكَ
بِلُفْظِ خَيْرِ كَلِمَةِ الْقُرْآنِ الَّتِي يُعْتَبَرُ فِيهِمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَفْشَوْنَ الْكَلْبِ
مَنْ يَعْبُدُ وَاعْتَصَبَ هَذَا الْحِجْرَةَ أَهْلُ الْحَدِيثِ لَدَيْكَ وَتَبَعَهُمْ بِمَا صَحَّ رَوَايَتُهُ عَنْ
أَهْلِ ذَلِكَ الْفَضْلِ مُحَرَّمٌ وَبَطْلَانٌ وَالْفَرْقُ فِيمَا رَوَاهُ فِي سَوَابِغِهِ وَكَلَّمَ أَهْلَهُ
فَقَدْ أَخْبَرَنِي بِفَرَقِهِمْ كَمَا ذَكَرْتُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ وَهَذِهِ الْأُمُورُ تَزَكُّوا
مِنْ أَيْهِ الْفَرَقَةِ وَشَبَّعَهُمْ وَالسَّلَفُ يَزِيدُونَ أَخَابِثَ هَوْلًا كَمَا يَرَوْنَ بِهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ
مِنْهُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّنَائِي فِي سُنَنِهِ مَعَ تَقْضِيَةِ مَعْوِيَةَ وَكَلَامِهِ عَلَيْهِ حَقٌّ تَكُنْ
فِي دَمَشَقَ بِسَبَبِ كَلَامِهِ عَلَيْهِ وَمَعَ ذَلِكَ رَوَى عَنْهُ فِي سُنَنِهِ عَنِ حَدِيثٍ وَكَدَا

بعض المسامحة

الحاكم رَأَى مِنْ شَيْبَةٍ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الشَّيْبَةِ وَظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ رَأْيَهُ الْحَسَنَ ابْنَ مُحَمَّدٍ
أَكْبَرُ الْحَشَنِيِّ الْهَادِي رَأَى أَمَامَ الزَّيْدِ فِيهِ فَعَلِمَ الْحَدِيثَ فَأَنَّهُ أَفْضَلُ كَلَامِهِ شَقَا الْأَوَامِ
لَقَدْ بَشَّرَ مِنْ رَأْيِهِ الْمَغِيْبَةِ وَلَمْ يَزِدْ أَوْ لَمْ يَزِدْ لَمْ يَزِدْ كَرَامَتُهُ شَاهِدٌ مِنْ عَمَلِهِ
طَرِيقُ الْمَغِيْبَةِ وَصُرِّحَ بِأَنَّهُ مِنْ رَأْيِهِ الْمَغِيْبَةِ وَلَمْ يَزِدْ عَنْ ذَلِكَ
وَلَا تَكْرَرُهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ وَلَا أَهْلُ مَدِينَتِهِ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ
أَنَّكَ فِي بَحْثِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمُضَيَّفُ مَأْثُورِهِمْ فِي كِتَابِهِ غُلُومُ الْأَعْدَادِ وَنَعْرُتُ بِأَمَانِ
أَحْمَدُ بْنُ عَسَى مِنْ رَأْيِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ حَدَّثَ وَأَبَدَ بِنَ حَجَّيْنِ وَصَحَّ الْأَخْفَ عَلَى الْأَكْفِ
ذَكَرَ فِي حَقِّ الصُّلُوحِ وَالتَّغْلِيْبِ بِالْفَحْرِ بَعْدَ وَقَاتِ الصُّلُوحِ وَلَمْ يَضَعْفُهُ وَلَا تَأْوَلَهُ
وَلَا ذَكَرَ لَهُ مُخَارَ صَاحِبًا وَلَا أَنَّهُ حَجَّةٌ مِنْ خِلَافِ كَلِمَةٍ مِنْ أَهْلِ الْفَرَقَةِ بَلْ أَدْحَلَهُ
فِي كِتَابِهِ الَّذِي شَمَّاهُ غُلُومُ الْأَعْدَادِ وَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ إِلَّا أَهْلُ الْفَرَقَةِ عِنْدَهُمْ وَعَلَى
أَصُولِهِمْ وَلِذَلِكَ الْحَسَنُ الْحَسَنِيُّ فِي كِتَابِ الرُّسُلِ يَأْتِي شَقَا الْأَوَامِ بِالْفَرْقَةِ
فَأَمَّا الْفَارِيسِيُّ مِنْ حِجَّةِ السَّابِقِ فَلَمَّا نَبَطَ كُنَاتُهُ فِي الْمَكَّاجِ كَمَا تَقَدَّمَ وَتَقَدَّمَ
خَيْرُهُ الَّذِي يَحْتَلُهُ أَضْلَافًا فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لَا تَجَاءُ الصَّخَرَةُ وَهِيَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ عَلَى تَقْوَى
الْبَهَاءِ عَلَى مَبِيتِ الْمُؤْمِنِينَ وَاجْتِمَاعِهِمْ حَجَّةً أَنْتَهَى بِخُرُوجِهِ وَقَدْ رَوَى الْأَمَامُ تَامِدُ الْمَقْصُودِ
بِاللَّهِ وَالْمَوْلُودِ بِاللَّهِ حَتَّى مَنَ حِجْرَةَ خَدِيقٍ مَعْوِيَةَ فِي الْأَرْبَعِينَ الْوَدْعَانِيَّةَ وَشَرَّحَاهُ
وَهُوَ سَمِيحٌ وَتَبَلَّغَ الْوَدْعَانِيَّةَ مَضْطَفَّةً الْأَرْبَعِينَ مَعَ خَيْرِ بَيْتِهِ لَحْدِثٍ مَعْوِيَةَ فِيمَا
اخْتَارَهُ لِلَّهِ فِي حَقْلِهِمَا وَمَوَاطِعُهُمَا وَلَمْ يَسْجُمْ جَالَهُ مِنْ رَأْيَتِهِ خَدِيقٍ مَعْوِيَةَ
أَنَّهُ نَاصِيئَتِي مَنَ فَوْقَ بَلْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ الْحَقُّ الْأَرْبَعِينَ فَلَا مَآثُ حَتَّى يَجْزِيَهُ نَقَلَ
عَلَى ضَحْمَتِهِ فِي حَقْلِهِ شَرَّحَهُ لَهَا وَلَمْ يَسْتَنْ خَدِيقٍ مَعْوِيَةَ فِي حَقْلِهِ وَلَا فِي شَرِّ حَدِيثٍ
مَعْوِيَةَ وَذَكَرَ مَعَ مَبِيتِهِ فِي نَصْحِي حَقْلَهُ ثُمَّ اعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ عَلَى مُضَيَّفِهِمَا فَهَذَا الْأَكْبَرُ
لَنَا هَلَا فِي النَّصْحِ مِنَ الْمَحْدَثِينَ بِالْمَعْدَرَةِ الَّتِي تَعْلَمُهَا أَهْلُ هَذَا الشَّانِ وَمِنْهُمْ
فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَوَى عَنْ مَرَّةٍ أَنَّ ابْنَ الْحَكَمِ
وَأَبْنَ عُبَّاسَ وَأَبْنَ شُعَيْبَةَ وَأَبْنَ الْمُسْتَنَبِثَ وَرَوَى عَنْ مَعْوِيَةَ وَأَمَّا لَهُمْ وَلَوْلَمْ يَزِدْ قَدْرَهُمْ
لَمْ يَضَلُّ السُّنْدُ إِلَيْهِمْ وَكَذَلِكَ رَوَى الْهَادِي عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى ابْنَ الْحُسَيْنِ فِي كِتَابِهِ
الْمُنْتَجَى حَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَدِيقَةٍ وَهُوَ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ
بْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْقَاسِمِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الصُّبْحِ فِي حِدَّةٍ عَلَى مَنْ يَعُودُ وَقَدْ كَلَّمَ أَحْمَدُ
فِي الْمُسْتَدْرَكِ بِأَنَّهُ هَذَا مِنْ شَيْبَةٍ رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو
الْقَاسِمِ قَالَ كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ابْنِ بَكْرٍ فَقَالَ بَشَّرَهُ
بِالْجَنَّةِ ثُمَّ عَمَّرَهُ هَمِينَ كَذَلِكَ نَقَلْتُ وَأَيْنَا قَالَ مَعَ ابْنِ بَكْرٍ رَجُلًا جَالِيًا الْفَارِ
وَسَلَّمَ لَوْلَا أَنَّ تَنَادَّه مَبْرُكُشَ وَيَزِيدُ لَعَمْرُكَ لَوَلَمْ يَحْبِدْ مَوْتَهُ كَمَا نُوِجَّهَهُ

الحاكم
الهادي

الوجه الثاني من الحواشي وذلك ان حقاظ الحديث وايته النقل لم
يقطعوا على تدوين الحديث الصحيح المجمع على صحته عند جميع فرقته الى سلامه
يعتقدون على خطيه المخالف فيه بل تصدوا الى تدوين القسمين معا احدهما
المعقول بصحة وثانيهما الصحيح المبني على اجتهادهم الذي يمكن الاختلاف
فيه بل يدونوا قسمين احدهما من اصنف من هذه القسم المختلف في صحته احدهما
الاخبارات التي تقوى بكثرة روايتها ولا يقوى ما انفرد به احدهم
وثانيهما السواد والمتكررات واخبارات المجاهيل والضعفاء يستفاد
من روايتها اقل من اقل اوطق فيما لم يعمدوا فيه حديث صحيح سمعوا به وراى
في المجمع طعن الضيق حتى كان الخافض الرضوخ الدين الحجازي الضيق اقوى
عندهم من القاريين الذين اجدوا الخط المجرى الوهم القاطع في الخطا الكثير
العقله حتى ذكروا ان الصديق في الحديث اكثر قد خافوا من روايته من الكفر
ولذلك وثقوا في شوك الله صلي الله عليه وسلم بدليله الذي يلي يوم هاجرا
وكان دليله كافرا ووثقوا بقوله صلى الله عليه وسلم الذي لحقه يوم هاجرا
بما عليه حتى اعطاه عهد الاخر به وقد مضى من هذا طبع وصياحي وسياحي
سنتونا في الوهم الثالث والثلاثين واما تصدقنا ذكرناه في جمع الحديث
وحفظه لانه اعدل الامور في اجتهادهم فانهم لو اقتصروا على حفظ المجمع على صحته
وتدبره وبينه المسلمين دون ما عداه خافوا ان يصيبهم جهل الحديث النبوي
وهذا استأهل في جميع امور الاسلام ومغظم قوا عبد الدين وان دونوا
حديث الكذابين وحفظوا الصحيح بالتحقيق اذ خلوا في السنة النبوية ما هي
عنه بنه فسلخوا مناهج التمر في التوسيط والتقوى بالنظر في حديث
الراوي وما انفرد به وما يتابع عليه وما ينكر من حديثه وتتبعوا
ذلك وما معنوا فيه وهو المشتمى بالاقتيات في علومهم وبلغوا في ذلك
مبلغا عظيما اعجز من قبلهم من الامم حتى عذب في معجزات رسول الله
صلي الله عليه وسلم ومن اياته كما ذكر الشيد الامام الموقر بالله في كتابه
في النبوات وذكره الملاحظ قبله وقد روي عن ابي خليفه قبول الفاسق
المتجد اذا كان معذورا بالصدق وكما الامام المنصور بالله بن كس في
الشهادة وهي اقوى من الرواية حيث لا يوجد القدر ولا عكس ذلك بان
اعتبات العبد ولا حيث لا يوجد يودي الى ضياع الاموال والعبد الكامله
اما شذعت لحفظها فبح ان يقتصر ما كان انزل الى حفظها الذي هو
المقصود الاول فاعتبر اهل الحديث واحتج بقوله تعالى (واخذوا من قبلكم

انهم

ان انتم صرتم في الامم وهذا غرض من القصد به التعريف بآداب اهل الزواجر
وعندهم فيها واثم تصدوا الى تدوين الاصل الاسلام ما قبلوه كل امر او قبله بعضهم
وان شذوا ولذلك روى الحديث من المراسيل في كتب مفترده لمن قبلها وان
كانوا لا قبلونها روى من يقبل المراسيل مثل مالك الا حديث المسند
باعتبارها لمن يشترط الاستناد وجوه لك قالوا ارفا توقف من توقف من
الصحابه في بعض الاخبار فلقوا ابن ارجس الرزيه بالتفرد بذلك هو المشتمل
بالاغلال في علوم الحديث كحديث غمار في التسميم فانه ذكر فيه ان عمر كان
معه في الواقعة فلم يكن كذا ذلك فمعه مع انها واقعة لا يلاذ بشيئ منها تنافس
عليه شياؤه وعقلته غلبا كما يشترط في غمار ما كانت توقف في حق نفسه
واذن لعمار في رواية ذلك لعينه ليقلوا به وقد روى الشافعي حديثا في الخبر
بين راى عمر راي الجماعة في ذلك يعني في التسميم لحيث عند عدم الما ارتعدوا
استغاله **الوجه الثالث** ان الحديثين جين اذ اختلاف البان
في من يقبل ولا يقبل مع اختلافهم فيما جرح به وما لا يجرح به اوجبوا للاختلاف
والصريح باسماء الرواه وترك التدليس والاركان في كل ما ادعوا فيه ليتمكن كل
احد من الامم من النظر في الحديث وفي صحته حتى يكون على نصيرة في الموافقة على
الصحيح والخالفة اذ الموافقة على الضعيف والخالفة فيه من الالحاد من
تدبرهم غش كما بان في المسمى عليه السلام لانهم قد بينوا ما روى عنهم
وضرخوا باسماءهم ولم يقولوا في ما حديث كذا عن ثوبان بن كل تطوا على ان
من قال حديثي الثقة ولم يشتمه انه لا يقبل لو ان يكون ذلك الثقة عنده متى لو
ضرح باسمه لم يلف في تليفه لانه ضحى وبيت ان التوثيق مما يقع فيه الاختلاف الكثير
والخضم استلم ان اياه الرزيه والحنفية والمالكه وكثير من التابعين يروون
الاخبارات المرسله ويقولون بوجوب قبولهم فيما روى شيوخه ولا تسكان الرسل
على تسليم انه لا يرسل الا ما ضحى عنده ايا يبنى صحة الحديث عنده على اجتهاده
وانه لم يبيت طريقه في اجتهاده في تصحيح ذلك الحديث المرسل حتى يمكن الخالف
له من موافقته على نصيره او مخالفته كذلك فالاعتراض على من تعدد لكن
المسئلين او من قبله منهم اضعفت والآن الحضم من الاعتراض على من يتنسبه
لمن يقبله ومن لا يقبله ويغدر من الرواية ومن كل وسيله اليها حتى تروا ذلك
المراسيل والمخالفين والتفريق الى ما دلل به على صحته من ذلك
بل ارفح من هذا انهم بينوا في كتب الرجال جميع ما ضح من مناقب الشيعة على ذلك

وذكر في نسخة الصحيح منه فانظر ذلك في النبلاء غيره وما عرفت من اوضح لك مستندة
وابدا الكسوفه ولا ضرر من مكنك من النظر فيما ادعى صحة لتوافقه على نصيره
ولوان اذ واحد بغيره المسلمين في ذلك الحزب وادعوى صحة الحديث من بيان الروايات
وتشتملهم وتركوا الناس من كل في عينا لا دليل بها وظلما لا يكون فيها ولم يحتجوا
الصالح باخذ ثباتهم ما زالوا بعدك من الذين على اذ باتهم فاقول **تحت**
لمن يدل بقدي واتول كما قال العهد الصالح **الحمد لله الذي بينهم الطريق**
الى حسن الاختيار ومضى مجيد شفيهم اهل الاجتهاد من الاستنباط ولولاهم
لكانت الاختلافات كلها منسلة ولجوزنا انما نحن لا بين نصي هذا المختلف فيهم وبين
فخايزي امير المؤمنين ومن الما هيب وسياي في الوهم الثالث والثلاثين
اول المجتهدين ابلغ ان شانه تعالى بيا ن مداهم في هواله المشاركة اليهم
على التفضيل ان شانه تعالى وزياده النيات لا غناهم على قوه الطن للصدق
في باب الزوايه وتقويتها بما لها من الشواهد والنوايع **فيهم** بل كل من
المستزات والعزايب والشواهد **الوجه الرابع** ان اختلف من كتب الحديث
الصالح بان فيها ما ليس بصحيح فغلبه عندهم غل من لم تعرف ما معنى الصحيح
عنده اهله وذلك ان اكثر الصحيح عندهم مما يصح الاختلاف فيه بل ما زال علما النقل
يختلفون في الصحيح فهو مثل مداهب العلماء في الفرق والاحتجاده والمصطلحات
الظنية الان حكمهم بان الزجل حافظ او شي المخط او ضروف لا يصح ان يبي الا على
الظن والاجتهاد ولذا كان قبول المراسيل من ان شانه ضيقا عندهم لانه على
الحقيقة تقليد له في الصحيح ما طن صحته وتقليد العلماء بعضهم لبعض مما لبس عليه
الاجتهاد لا يجوز كما وصحته في علوم الحديث وقد مر في الجواب على التسديد حين
رغم ان جميع ما في الصحيح مجمع على صحته عند الحديث وكيف يصح ذلك والخايزي
يألف مشايخ في الصحيح ما اكتفى فيه بالمفاضلة وفي كثير من رجاله ومثل كذا
يألف البخاري في بعض رجاله وقد ذكر ابن حجر في مقدمته شرح البخاري ما
اعتنص على البخاري وخولف في تصحيحه مما في صحاحه وذكر اكثر من ما به ثبت
وذكر ايضا من خولف البخاري في توثيقه من رجاله وذكر خلقا كثيرا
وذكر ما يشوع مخالفته فيه من قوا عده كخالفته في تصحيح حديث عكرمة فقه
خالقه في ذلك ما لك وسلم صاحبه وجله من ايته الشافعي لا ياتي عليهم
القدر وكذا في قبول الغنقه عن بعض المذاهب في بعض المراسيل وهذا
معلوم من مداهب المجتهدين بالضرر من ان يثبت ولذا كان تولى الحكمين البيع

تصحيح من يصف كذا كذا
وغيره من جوده

اخذ اليه الشيعة وايته الحديث يباين الشيعيين في كتابه المستند كما ويدر على ما
في ترك بعض الاحاديث ويبتين انما على ضيقه او منقوصه والاختلاف في تصحيح
الاحاديث بين ايته الحديث شانه ما بينه كما خالف الفقهاء في الفروع بل هو شانه
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خالف الفقهاء في الفروع بل هو شانه
غيرت على الله عنه في حديث ابي موسى في الاستيذان حتى في مزاياات الصحابة فقد روي
عن ابي شيابه له مع خصوصه لنفسه وهي من اذله المجتهدين على الزيد بالاعلان وقال
امير المؤمنين عليه السلام ومن اتهمته شغلته ما جاز انهم يلبض في ذلك
الغرض وقبول المتهم بعد التتوي بيمينه وهو حجه على مذار الزوايه على طن الصدق
لا على البراه من التهمه وهو حديث ثابت عنه عليه السلام وكذا في الاختلاف
في تعديل الشهود والروايات وما يجوزون به وما لا يجوزون به مما اشكك عليه
كتب هذا الفن يستلزم بالضرر من الاختلاف الكثير في التصحيح والخصم هذا
الوجوه ان تقول قولك فيها غير صحيح يعني عندهم وعند غيرهم الا في منوع
والثاني سائل ولا يصح تسليمه فاذا كان الخلاف بين ايته الحديث في
التصحيح شانه كثير فاما ينكر من اختلافهم في الشيعة في بعض الاحاديث
الظنية وانتم ايها المتكلمون لا تزالون مختلفين في العقلات الباطنية ويرغم
كل منكم ان يثبت خلافه على البراهين الباطنية ذلك هو الذي يستلزم الكاذب
الصرح واما مواضع الظنون من الزوايه والفن في مجال الخلاف فيها تشعب
منه متضعة والامر في ذلك قريب وكل جهته هناك مضيت او احد من الجرح
بضم بل الاختلاف في هذا المقام من ضرر وان الطبايع الذي اشتمت به
القوايد والشرابح حتى حكاها الله تعالى عن المليك المفز بين والابن المفضل
اما المليك فقد قال تعالى خائفا عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
ما كان لي من علم بالملا الامل اذ اختصت وضع في الحديث اختصامهم في حكم
الذي مثل ما به نفيس ثم سأل اعلم اهل الامر ما مره بالتوبة والهم عن
ان صه الحديث وعند ذلك واختلف اهل التفسير في قوله تعالى وتضى بينهم
بالحق هل هم المليك لانهم اقرب من كون وتول لويطيقكم في كثير من الامر
لغيت في خير القاتين واما الابن المليك فحكي الله الخلاف بين داود وسلم في حكم
العلم التي نفشت في المراث وبين موسى والخضر في سوز الكهف وضع في حكم
ذكر الاختلاف بين موسى وادم عليهما السلام وذلك اختلاف من غير
تقاد ولا تكا ذب بل مثل اختلاف اهل البيت عليهم السلام وكذا في
اختلاف علماء الحديث فيما بينهم واختلافهم في ان هذا الحديث صحيح

ادناه

[illegible][illegible]

مكتبة
دار العلوم
بمكة

القبلي الذي في كتاب العقيد والمنهج الحديث الثالث في فضل
خلق الدين والاحتياج عليه رواه مسلم وبغناه مشهور في رواه كان احب
لنبي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخدمه في بني وهو في البخاري
ومسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اني عن ابي سعيد الخدري
داي هذيرة الحديث الرابع الذي من العلويات رواه عنه ابو داود
وكل الخطان صوابه العلويات ولا يصح عنه في اشياء به يجهل وله شاذ
عن ابي هريرة رواه ابن الاثير في كتاب جايغ الاصول وفي صحيح البخاري
عن ابن نضار عن الكلف وهو يشهد لمغناه وهو متفق عليه وفكره ذلك
اهل العلم بل ثبت عن كثير من الصحابة والفقهاء كراهية الفتوى في المسئلة قبل
وتوحيها وكان لا بد من ثبات لا يفتي حتى يخلص الشايل بالله تعالى ان ما شاذ عنه
قد رتب ومن ذكر ما رتب من كراهية ذلك ونقض الاثبات في الشتي في كتابه
الحديث الخامس حديث ليله القدر ليلة تسعة وعشرين من شهر رمضان
رواه عنه ابو داود وهو معزوز عن غيره عنه ابو داود ومسلم والترمذي
عن ابي ابن كعب الحديث السادس في فضل انظار رواه عنه الشافعي
وفضله مشهور بل تروى مغلو الحديث السابع حديث اشفعوا نوحا رواه
وله شاذ في البخاري ومسلم عن ابي موسى وهو صحيح عليه ومغناه في القرآن
الكريم الحديث الثامن في طول المودون اطول الناس في يوم القيمة
رواه عنه مسلم وهو مروي عن علي عليه السلام وعن بلال بن رباح في مجمع الزوائد
وعقبه بن غايير واي هذيرة من ابن النبيت وكلهم عبد الهي في مجمع الزوائد
الحديث التاسع حديث من التمس من صلى الله عليه وسلم في جموع ربه عن علي عليه السلام
رواه الترمذي وليس من حديثه لكنه رواه عن غايير كذا في حديثه
فيما علمت وطلبت رواه مغويه عن غايير في اطران الترمذي فلم اجدها فيه
ولقد ما كتبه من ذلك وهم راوه اعلم وهو متفق صحيح في مجمع عليه لاحتاج
الى روايه ولا شاهد الحديث العاشر حديث في فضل الشجر على
النساء وشواهد مشهورة ولا اعلم فيه خلافا على سبيل الجملة الحديث
الحادي عشر في الغياض رواه الشافعي وهو مروي عن علي عليه السلام رواه
ابو داود عن علي عليه السلام والذي عن مغويه هو من حديث سقرات
عن علي الفهم الثالث ما يوافق مذهب المعتز من حديثه
وفيه احاديث الحديث الاول حديث لا تقطع العيره رواه عنه

ابو داود

ابو داود ولم يصح عنه قال الخطابي في اشياءه مقال وله شاذ عن غيره
بن السعدي رواه الشافعي الحديث الثاني الذي عن لسان النبي
المقطعات رواه عنه ابو داود والشافعي وله شاذ في غيره
ذلك عن مجمع من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها الشافعي في غيره
في رواه الشافعي عن عبد الله بن عمرو بن الخطاب في حديثه لا مقطعات
الضحية اتمضت مغويه فيه حين رواه ذكره احمد في مسند مغويه وهو
الحديث الخامس من الجايغ بن مسند لاهن الجوزي وهو من حديث الامام المنصور
بالله عليه السلام وقد تقدم الكلام عليه في الحديث السابع من القسم الاول
اربعون مولى الى مغويه ويقال مولى مغويه عن مغويه كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول على المنبر قبل شهر رمضان في يوم كذا وكذا
دخلت متعبون فمن شاذ في مسندهم ومن شاذ في رواه من ما جده في الصوم
تيد الله لم يسمع من صحيح ابي الله من ابي امامه وكان احمد يمل عليه ويمنه وقال
عن ابي اب رسول الله صلى الله عليه وسلم في المغضلات وتروى في غيره عن ابي
والترمذي وكان يروى عنه ربه فانه اعلم والترمذي عنه الطبراني
عبد الرحمن صاخر اكثر من حديثه اشيا ومنها انكر واين حديثه حديث الهيم
عن الصوم اذ انصف شقيبات وفيه خلافا وطام كثر في غيره عن ابن الوليد
البشرى في صحيحه ومالك لا اخذت عنه القسم الرابع ما يغلق المغضلات
بالبشر مشهور ولكن له شواهد عن غيره وفيه احاديث الاول حديث
الان كان كلها وهو من حديث الحسن والحسين عليهما السلام والنسابة ابن النبيت رواه
عن ابن عباس في ذلك ابو عمر بن عبد البر في تهذيبه ومن رواه ان النبي صلى
الله عليه وسلم لم يستلم الشاميين فقد غلب ذلك بان الحجة بين البيت فليس في
البيت على الحقيقة كما ورد في التعليل الحديث الاول حديث طلحة من
نصيحه رواه عنه الترمذي والبيهقي والحديث معزوز ومن رواه
طلحة ومن رواه غايير وله شاهد في مسلم عن ابي هريرة الحديث الثاني
حديث الفصل بين الحجة والنافله بقدها بالسلام والخرج من المسجد رواه
عنه مسلم وله شواهد وهو في مسند احمد بن ابي شيبه عن عمر بن الخطاب
ومن ابن مسعود من ذلك طريف وعن ابن ابيهم كانوا يكرهون ذلك وعن

المشيب في ذلك من اجل ان الله اليه قبلها في اهل الكتاب ولذا قالوا بانهم
 وهذا ايضا من نوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وتبدل على ما ذكره ان
 البخاري قال باب قوله عز وجل والذين يكتفون الذهب والفضة ثم يدبرون
 اي هو بينه عنه صلى الله عليه وسلم يكون كنز احبكم يوم القيمة سجاغا فترغ
 ففعلها في المسلمين ثم نفي اه واثبت في حديث اي ذك ان معوية قال انما هي
 بهم نقلت انما القينا وبنهم **التمتع** وفي المستند من طريق قتادة عن اي
 شيخ ان معوية ذكر اشيا في حديث من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقالوا فقال انما نزلت من الله في حديث من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 معيت من واه احمد بن اذ ولكنكم نسيم في صحته نظر لما يروى من الاصل
 كما معنى في الحديث الثاني عشر من القسم الاقل من حديث معوية وان كان
 في ذلك النبي عن القرائن من الحج والعمرة وهو يفتي في القرائن من القسم
 وهذا محتمل وهو في القرائن انما هو من جهة اصحاب التراوي في من الحديث
 على انه قد يروى له شواهد مع ضعفها عن رجل صحابي وعن ابن المشيب
 وعن بلال بن الحرث وعن اي ذك موتوا عليه وفي كل منها مقال من واه ابو
 داود عن ابن المشيب عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه في غمرة فشهد عنده انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم في من صوته الذي يصف
 فيه منى عن الغمرة قبل الحج وعن جيوه عن اي عيسى الخراساني سليمان
 كيسان عن عبد الله بن القيسم عن ابن المشيب به وقد تقدم في الحديث التاسع
 عشر في القسم الاقل ان معوية روى انه فضر من شعر النبي صلى الله عليه
 وسلم في حجة الوداع قبل عذريته متفق على صحته عنه من حديث ابن عباس
 عنه وليس عندهم لابن عباس عنه يشواه وهو الحديث الذي كان من ماضي
 بقولك فيه انما هي في ثوبها على معوية لانه لا انه كان يهي عن منعه الحج
 وكان ابن عباس وعلمه علي عليه السلام وجمهور الصحابة يقتلون بها وكان
 عمر بن الخطاب انما ينيه في حديث معوية ذلك لانه على ان التمتع
 بالعمرة الى الحج اجابت والله صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً وقد مضى
 انه بولك جماعة كثيرة من الصحابة ومن بعدهم وفيه تصحيح الحديث
 هذا في النبي عن جميع بين الحج وعمرة فهذا من جهة مخالفتنا في العمل في
 منعه الحج وانما لابد الابد مما ذكره بطرك ولما روى الحديث الخرت بن بلال
 عن اييه بلال بن الخرت ان فتى الحج الى العمرة كان خاضعاً لاصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

حديث كل واحد
 من الامم
 رسول الله

قوله تعالى
 والذين يكتفون
 الذهب
 والفضة

المفسر

المشيب بين ما يقع مثله ذكرها من اج احاديث الهدى اليه من الحقيقة وله شاهد
 ايضا عن ابن عمر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم واه البخاري وهو من احاديث
 الفضائل **الحديث الرابع** كل ذك غنى الله ان يغفر الله التوبة
 بالله وتقبل المؤمنين واه عند التاي وله شاهد من حديث اي الذي ينجو
 لفظه واه عنه ابو داود واما بقية لفظه فتشواهده لا تحصى بل القرب اليه
 اضيق شاهد لك كل معنى من ذكر ذلك وشيئا في ما ورد في ذلك في
 الكلام في مسئلة الاثبات والرجحان اخر هذا الكتاب ان شاء الله تعالى
القسم الخامس ما لا يتعلق به حكم وفيه احاديث الحديث للكل
 حديث وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلث وستين سنة
 واه عنه مسلم وقدرنا بغيره على ذلك غير واحد ولد كان اكثر الاقوال
 واحتملها ذكر ما يفتي ذلك ابن التير في جامعته وقيل في مده فمره صلى الله عليه وسلم
 عن ذلك **الثاني** ذكر حديث كعب الخزاز عن اهل الكتاب **الثالث**
 حديث انما حازن ان الله المظفر واه مسلم وله شاهد من واه عليه السلام
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا مانع لما اعطيت ولا ينقص مما
 ولا ينفق في الحديث واه مسلم من حديث علي عليه السلام فيما يقال في
 الاعتدال من التوكل ومعناه يفتح عليه وشواهده لا تحصى **الرابع** قوله
 صلى الله عليه وسلم للناس الضياع يوم كذا واه ابن ماجه ولا يشواهده
 له الا انه يشجب للامام والقاضي اذا علم قول الشهران في هذا الناس وقاموا الى
 الناس على هذا وهدية شنة مستمرة **الخامس** حديث الحزن لقادة والشرا
 في حجة السالكين حديث لم يبق من النبي الا بلاء وفنته واه ابن ماجه
السادس حديث انما الاعمال كالوفا اذا طاب اشغله طاب (علاه واه ابن ماجه
السابع حديث من ركب بوله تعالى الذين يكتفون الذهب والفضة وفيه
 ثلاث رواه البخاري والنسائي من طريق كلها من حديث ابن عباس واه
 عن اي ذك انه قال نزلت فينا وفي اهل الكتاب وخالفه معوية وكلت
 اثبات في اهل الكتاب وهذا الحديث انما ذكره ليشيخ قنعة اي ذك
 وشيخ خراج من الملبية لمخالفة معوية له في ذلك واجتماع الناس عليه
 وليس احب من اهل السنة الى ان جميع معوية على اي ذك ولا يفتقون في
 من جميع اي ذك سيما وقد وافقه ابن عباس وابن عمر ونحو كان واهوريه
 كما ذكره اهل كتب الحديث والتفسير وان كان الواحد في اشار الى احاديث

كما في
 الحديث
 من
 الحديث

قال احمد بن حنبل لا تعرف الخبر بن بلال ولو عرفت الا ان احد عشر رجلا من اصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم يخالفونه بن يقع الخبر منهم ذكره ابن تيمية في المستقى واما
 حديث مغيرة هذا الا اعلم ان احبهم محجة ولا اتفق اليه اعني من ائمة الحديث
 واما حديث مسلم شيئا موقوتا في هذا اعني ابن ذر من قوله في معنى حديث بلال
 الخبر وهو ضعيف ايضا وبقيته ما في المسند عنه مما لا يكاد فيه منها الاثبات في
 الفتك ومن كذب على محمد او من مات بعينه امام مات مسته جاهلية والقيان
 واما الشئ والغري جابر بن الزبير عن ابيات وكثير الروب بالمصاب ولقد شفي
 الكلام والناش ينفق لفرشيش وان ولست فائق الله واغبل وان هذا الامر في ريش
 وانه صلى الله عليه وسلم من لسان الحسن ولكن يدخل الناس لسان مظه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في جميع ما يقو به في الكتب الستة ومسنده احمد حديث
 مغيرة في قوله شئ موقوتا ما في عنه وما لم يقع المتفق على صحته عنه اربعة وهو
 حديث الوصل في شعوب النسا واما لا تال طبايعه من الامم ظاهرة في علي الحق
 وان ضوم يوم عاشوراء اعير واجب وانه قضى للنبي صلى الله عليه وسلم من
 شعره في حجة الوداع هذا جميع ما اتفقوا على صحته عنه وما يتوا به جميع ما روى عنه
 وما يتوا به جميع ما روى عنه مما لم يتفقوا على صحته وان شقطين ذلك شئ فهو
 اليسير وان جوا لا يكون فائين من ذلك شئ ان شاء الله تعالى وهو اكثر الجاهة
 المذكورين حديثا وهو موقوف حجة ابا بطر القول مدية وكثر الجاهة مخالطة
 وليس فيما صح عنه بوقاف شئ يوجب الرية والهمة ولا يثبت واه غيره من
 اصحابه فبان ان الامر قريش من قبل حديثهم فلم يقبل منه حديثا ممكن اومن
 لم يقبله استغنى حديث غيرهم من الصحابة الذين رافقوهم على رواية ما روه
 من ذكرات ومن لم يذكر فان لم استقصى ولا يسيل الى الاستقصا من احب
 الزيادة على ما ذكرته من مغيرة من واهم نلتايع ذلك في مغيرة من كتب
 من كتب الحديث البسيطة مثل مجمع الزوائد والخافض الهيثمي فاته اجمع كتاب
 لذلك ولم اتفق من نقل ما فيه من ذلك ولا اعلم في حديث هؤلاء شئ مما يثبت فيه
 روايه الحديث وانما ان روى عن محمد بن القاسم يعني اللفظ المخراري في الضياع
 ولم يقع بذلك اللفظ المنكسر ولا به معنى صحيح محتمل لكنه لم يقع ذلك
 اللفظ كما يوضحه بل تفسيره الضياع بناني ما ذكر من الهمزة له في ذلك وفي ذلك
 ما اخبر به البخاري في الادب في الباب الرابع عشر منه وهو باب ما تترك
 الرجم بلالها ومسلم في كتاب الامان كلاهما من طريق محمد بن جعفر عنده

هذه هي ما جازت
 الكسبية
 ومسلو
 حله
 حله

مجمع الزوائد
 احمد بن حنبل

عن شعبة

عن شعبة عن احمد بن حنبل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم عن عمرو بن العاص
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يقول جهات اغبر شرا ان
 اي نل ان ليسوا باوليائي المتار ليبي الله وضام المؤمنين خذ جاءه كل البخاري
 ن ادعيتته بن عبد الواحد عن بيان عن قيس بن عمرو ولقد روى عنه ائمة
 بلالها هدي لفظ البخاري وهو الحديث القشرون من مسند عمر وفي جامع
 ابن الجوزي ولفظ احمد بن حنبل في المسند مثل البخاري ومسلم لم يسم احدا
 منهم هؤلاء المذكورين في صحيح البخاري الى ان من غير ذكر شئ بعده وفيه
 قال محمد بن قيس الزاري في صحيح البخاري عن محمد بن جعفر في نسخة محمد
 بن جعفر بياض يعني بغداد الى وهذا هو الذي ذكره القاضي العلامة عباس
 المالك في كتابه الجاهل العالم بقوايد شريخ مسلم ونشر ذلك بالحكم من اي القاص
 فلو بدت شوب الله صلى الله عليه وسلم وكذا كذا العلامة النواوي في شرحه
 لمسلم وكذا كذا العلامة ابن حجر في شرحه كذا بالاي القاص وقد ثبت ان اتمام هؤلاء
 وقع قبل اتصال الحديث بالبخاري ومسلم ان ثبت ذلك الا يهاهم فاش في صحيح البخاري
 في روايه عمرو بن القاسم عثا في شيخ البخاري فيه ان في كتاب محمد بن جعفر
 عنده بن شعبة بياضا في ذلك الموضع فيتم ان شعبة الذي حدث ذلك عنده
 وحتم ان الذي حدثه من قبله ويتص ليان ذلك حتى يقع له كما هو ظاهر المصنفين
 التبيين لمثل ذلك بل القاهر ان عمرو بن القاسم هو الذي حدثه فلا عيب على
 صاحبي الضياع في اثبات الحديث فاتهما اثباته لفاية البر من اغدا الله وتخصيص
 الموالاة لاوليائه كما قال النواوي في شرح مسلم وعلى بن حلف بن بطايع شرح
 البخاري وعلى ان ابن بطايع جعله في رواية ان اي ليسوا باوليائي بالثبات
 ضيق التكلم وحدث فلان وذاك ظاهر المصنوع في الضياع في وهذا الفظه في شرحه
 قال الله لهيب ان ال اي ليسوا باوليائي واما وليي الله وضام المؤمنين
 فارحب عليه السلام الولاية بالدين ونفاها عن اهل رايه اذ لم يكونوا من
 اهل دينه قبل ذلك ان السب محتاج الى الولاية التي بها يقع الولاية بين
 المتناسبين والاقارب فان لم يكن دين يجمعهم لم تكن ولاية ولا موازنة
 ورواه ان الرحم التي تضمن الله ان تضل من وصلها ويقطع من قطعها
 ان ذلك اذا كان في الله تعالى وفيما شرعه وانما من قطعها في الله وبنما
 شرعه فقد وصل الله والشريعه واستحق صلة الله بقطعة من قطعه
 الله كالتقيا بها الذين امنوا الى الله والباكم واخوانكم وليان استحبوا
 الكفر على الهبات وكال تقالي الذين امنوا ولم يهاجروا انا لكم من ولايتهم

البيان

من شيء حتى نها جزاء فكيف من لم يؤمن وقوله ولكم ربحهم انما يملأها
بغى اضلها معذرة في قوله كذا المثلث هو الذي من الله به في كتابه فقال
وصاحبها في الدين معذرة فاما فلتا عضوة وغايبوه فاعا عليهم **والله اعلم**
بشيء كنسب يوسف فلتا منهم الخوف ان سلوا اليه فقالوا يا محمد انك امرت
بصلة النجم ان اهلك بد جافوا فادع الله لهم بدعا لهم بعد ان كان دعا عليهم
فوصلته فيهم فبهم بالبدعا لهم قد كلف لا يقدر في دين الله الا نورا ضنه عليه السلام
فيهم اذا غلب عليهم يوم الفتح كما اطلقهم من الرق الذي توجه اليهم فتوجه اليهم
الطلاق ولم ينتهك خبرهم ولا استباح اموالهم ومن عليهم فخرى كله من البلال
الانجاز وفيه **وكان** تفسير البلال ما ذكره ابن الاثير في الجامع في التفسير
الحديث في صلة النجم من حرف الصاد ويحذف ما ذكره ابن بطال من تفسير
هذه الرواية بهذا المعنى وقدم الامام في غير هذا ما خرد وجه الحاكم في تفسير
سورة الانفال من حديث اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن ابيه عن جده
ثقة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في بيتنا قال هذا فيكم
من غيركم قالوا اينما ابن اخنا وبنينا خليفنا وفيما مولانا فقال خليفنا اينما
وابن اخنا وبنانا وبنانا ان اوليائكم منكم المتقون قال الحاكم ضحى الاثنان
فهذه الحديث شبيهة بذلك وشاهد له وهو وهو حديث ابن بطال في مناقب
الابي طالب فانهم دخلوا في المتقين وفي مجمع الزوائد في فضل قريش الله واه
البرار واحمد باختصاص والطبراني في المعجم ان با شاربيد ورجال احمد والبرار
واثنان من البرار في ثقات وفي ضاح المومنين بالاجماع على كل تفسير وعلى كل
تفسير بل الله المتقين ورواههم وصحواهم ورواههم عن ابي هريرة مرفوعا
يخبركم ان الله الطبراني في الاوسط والعباسي في كتاب الزهد في باب جامع في
المواظبة وعن معاذ مرفوعا مثل ذلك رواه الطبراني في مسنده جسد ذكره
بعد ذلك في باب بعد باب التعريف لثقات روى الله فكيف ان يكونوا في الخلفين
هم الذين نعتهم الرابحة في نص الحديث فانههم مع نص الحديث على بني الولاة
عنهم تعبدوا الصبيحة لذلك وهم اعلم وابق الله من ذلك وقال البخاري في تفسير
سورة براهمة في باب قوله ثاب النبي اذها في الطار حديثي عبد الله بن محمد قال
حدثني يحيى بن معين قال يا حجاج قال يا ابن جريح قال لي ابن ابي مليكة وكان
بينهما شيء تعبدت على ابن عباس فقلت ان يدا ان ثقاتك ابن ابي نجيح
حدثم الله فقال معاذ الله ان الله كتب ابن النبيت وبني امية فخلعت واي والله
لا اخله اياها كعدى في البخاري في دمه بني امية مضاع غير مستد ولا ما دل لاري

ابن جرير
المعمر

ابن جرير
المعمر

محمدي

لان صحبته ولا في شريحه وكتب هذا فيه وخلصه واضحه ولم يوحده منه انه
منصف بل ولا سلم معه من نسبته الى تعبد ما يعلم خبره من بعض علم اهل بيته
رواية الموصوفات في مثاليهم بل ما سلم من نسبته الى ما لم يرد به الله الى الله
في صحبته المشهور المعلوم مع وجود صحبته بين الناس وظهرت براته عما في
ووضوح السبيل الى الطلب لذلك في صحبته واخبارات ضدت من زمانه بذلك
او كذا في كنهه قد كثر التقليد لشهو ليه وتبين الشيطان له فصدق الكاذب
على البخاري من غير ادنى حجة ذلة اقل غنايه في ما هنا وقع الخلق ونشأ الجدل
وعود من الحق فانه المستعان وكتب المحدثين شحونه بالتمسك بدقه بني امية من
دون تسميته في ذلك ولا تقيته كما انما شحونه بمناقب القنطرة التي لم يمت في
بلاد اهل البيت وكفى لهم شاهدا على خدي الصدوق وثقة الى ما ذكره
في شمس الترمذي وروي داود عن شيعته مولى رسول الله صلى الله عليه
وا له وسلم انه لما نرى حديث الخلافة بعد يملكون شئته ثم يكون ملكا
قبل له الت بيا امية بن عوف ان الخلافة فيهم فقال كذبوا اي الزين قال لهم ملوك
من شر الملوك هدي لفظ الترمذي وكذا حديث حسن ولفظ ابي داود
حدثنا شهاب بن ابي عمير الزرقاني يعني بني من دان وفي الترمذي من حديث
الحسن بن علي عليهما السلام انه صلى الله عليه وسلم راي بني امية على
منبره فقال ذلك خير لك انما انزلنا في ليلة القدر ابيه القدر اخبر من الف شهر
يلعبها بعدك بنو امية يا محمد وكنات يلك منبهم لم يرد ولم تنقص روح بشيد
احمد بن حنبل عن حمز بن الخطاب انه رلد خلافة شهاب الوليد فقال الله **صلى الله عليه**
وسلم شتمتموه باسماء اعدائكم ليكونت في هذه الامم رجلا يقال له الوليد
هو شر على هذه الامم من قريش وقومه ورواه الهيثمي الشافعي مجمع
الزوائد في باب فتنة الوليد وكذا رجاله ثقات ومن روى من هذا شيئا
كثيرا في مواضع متفرقة منها في تفسير قوله تعالى وانزل عليهم نبيا
ادم من حديث عبد الله بن محمد بن القاسم عنه صلى الله عليه واله وسلم
اشقى الناس ثلثه ثمانية مؤبد وابن ادم الذي قتل اخاه وقايل على رضي الله
عنه فكيف يترك معركة ضد قوم وخذلهم في هذه الاشياء الجذيلة الكثيرة
الطبيعية وشكفت تقيض ذلك بما لم يكن وعلى تعبد بن ثوبت الفلان في الحديث
وقد تظاهروا على تفسيرهم بالابي القاسم وهو الحاكم ابن ابي القاسم طريدي
رسول الله صلى الله عليه وسلم وولده كما جاز يثا كثر الكا ياني قريبا

الحاكم
المعمر

الوليد

في هذا الكتاب وانتهى قول اهل السنة بصدق قوله فمضى على ذلك
القاضي عياض في كتابه الكمال في شرح مسند وهو اشهد شيوخ
مسلم ولم يفتقر منه في ذلك احدا بل قد رآه النواوي على ذلك وهذا ما انا الطائفتين
العظيمتين الشافعية والمالكية واما ما الحديث النبوي مشا وشهد ان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكشف مشكلا وكذا ذلك العلامة احمد بن علي
العسقلاني المعروف بابن حجر في مقدمته شرحه للمختار في هولا وجوه علمها
السنة واليهزم وطريق مع فتم لذلك من طرق المتخرجات على الصحيحين وشاين
ما ورد من الاخبار فان اهل المشيخات يذكرون ان اخا حديث الصحيح من
غير طريق ضاحية بزيادة بيان وتتمه نقض وجودك وشاين الاخبار
تدل على ذلك فان السنة يفتقر بعضها بعضها كما ان القدر ان يفتقر بعضها
بعضا وقدرت في الالفاظ من اللحن والذم في الحق والحق والحق
في الافعال ما يدل على انهم المتخرجين جهات غير مشا ان كما ياتي واما كتم
الذي كتمه تفتنه من عظيم المضرة كما قال ابو هريرة في الوفا الذي كتمه من حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لو بشه لقطع هذا البلعوم وقد فتروا
شواخ الحديث بخو هذا فاما قولك من قال انه الى طالب عليهم السلام فهذا
من اشبح المثلثات القبيحة والضحاح من هنة واهلها عن تدوين مثل هذا او ما هذا
تخفيف من بعض النواصب فله الفبيحة عن تدوين ما لا ينبغي
وهبت يقول هذا الضحاح ليلك ايحى العالمون من الضحاح

مؤيد تأويله في ذلك واما حديث عمر ان الله قال صلى الله عليه وسلم اي الناس
احب اليك قالوا نساءه قلت من الرجال قال ابوها وهو من حديث خالد بن ابي
عقمن التميمي عن عمرو وادله ان النبي صلى الله عليه وسلم وشمل امره على جيش ذي
السلاسل فليست هو من هذا القبيل ويشهد له لو كنت محمدا اخيلا لحدثت الى
بكر خيل ولاكن حله الاسلام اصل رآه البخاري من حديث ابن عباس ورأه
مسلم في الترمذي من حديث ابن مسعود وبنه ولكن ضاحك خيلك الله
وفي رواية وقد اخذ الله ضاحك خيلك الله في رواية وقد اخذ الله ضاحك
ورأه مسلم ايضا من حديث ابن عبد الله بن جوحيد بن ابن مسعود وقد روى الحاكم
على شيعته عن ام سلمة انها لما سمعت الضحاح على غابسه قالت والله لقد كانت
احب الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما كتمه الذي هي وقالت
انما كتمه ضاحك والحاكم لا يهتم في ذلك فانه شيعي وام سلمة ما بعد من الهمم فاتها
صنوه غابسه ولكن ذلك في احب الناس اليه لا في احب اهله اليه الذين هم
احب الناس اليه وقد روى الترمذي من حديث عائشة ان الله قيل لها اي
الناس كان احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت فاطمة من قبل النساء
ومن الرجال زوجه وان كان ما علمت ضوا ما نقي اما وكذا ذلك فليكن الخفاف
رضي الله عنهم وكذا ذلك روى الترمذي مثله من حديث ابن يده وذكر الترمذي
في صحيحه الذي ذكرته عن ابن هبم يعني الضحاح والكلاب فيما شين بين الضحاح
فيما كتم فيه المرأة والعصية مع تله القابضة في كتمه منه وفي الحديث من ترك
المرا وهو محب بن الله له بيتا في بعض اجتهه وقد اقتضت لاجل ذلك عن كتمه
منه رغبة فيما عند الله لمن ترك المراء بنيت ضاحك مع الوطع بان الحق مع
امر المؤمنين على عليه السلام وان تحار به باع عليه مباح الدم خارج
عن الطاعة والجماعة وقد تقدم او شيئا ان هذا الجماع الامة من روايه اهل السنة
دغ غنك الشيعه على ان اخا حديث هولا الجماعة متميزة عن غير هالوتدنا
ان حديثهم نصف حديث الضحاح واكثره لم يكن مانعا من طلب ما في الضحاح
من حديث المقاتل المجمع عليهم ولا يشق لوجوب ذلك بل لو علم المكلف ان
بها حديثا صحيحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه عليه تكليف وبها
اكاذيب واباطيل لوجب طلب ذلك الحديث الصحيح وقد سافر جابر بن عبد الله
شمر في طلب حديث واحد ولولا غنايه اية الحديث في حفظه لسانه والمثلثون
ما لم يتر حديث هولا من غيره هذا القدر وغرف ما فيه مما فيه كذا وما فيه

لم

مثاله نكاحه فيه وكيف يتهمون بالعضية والاضلال مع بيانهم لما يمكن الخصم به
 من الرد على بصرته او القبول على بصرته واما يتهمون بالاضلال والغرر لوكفوا
 الاستانيد وطلخوا الاخذ بآثار المختلف بينهم باخذت الجمع عليهم كما يصنع من حدوت
 الاستانيد ولا بد من حجابنا ولا عينه فتأمل ذلك واعلم ان هذه الجملة عليهم كما
 كما فيه في الجواب على ما ذكره السيد في الموضع الثاني من المسئلة الثانية وتنبه كلابه
 لفظه لفظه كما صنعت في جميع اول رسالته بطول من غير طبايك وليس فيه اكثر من
 بيان ما يرد عليه من الاشكالات وما في كلابه من المناقضات ومجوز التتبع
 للعوذات ليس بمقصود ما لم يكن فيه ايضاح لحق او دلاله على هبى لكن لا بد
 من التنبيه على ما عظم من اوهامه ابد الله له جل ما في مفرقتها من الفسق والفايق
 لا يجوز الاعتراض فلوارد ان تلك التكتلات من ذلك لا تنوبت الجواب على كتابه
 وتنبه كل لفظه من خطابه لئلا يترك ذلك لما فيه من تضيق الوقت وتله الجوى
 فلنقف على ذكر ما يفيده من اوهامه ابد الله الوهم الاول **الاول** قال الله
 ان المحدثين لا يهون الى ان الصحابة لا يجوز عليهم الكتاب وانهم اذا نقلوا المعصية
 الظاهرة غيروها صغيرة لكن السيد شتمهم بغير اسمائهم وهذا وهم فاحش
 فانه قد قدم ان الصحابي عبد الله بن ابي لهيب صلى الله عليه وسلم والقول
 بغيره من ان ابي النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عن احدهم الا انه ابدل
 ما قيل عن احدهم من النقل وهذه تشبه الملك والنخل موجوده والسيد مطالب
 بنقل ذلك من الفاظهم ونصوتهم وفي اي كتبهم قالوا ذلك فاما الذي وجدناه
 في كتبهم فغير ذلك ولكن بعضهم قد يطلق القول بغير الله الصحابة عموما لعموم
 الثناء عليهم في القرآن والسنه ثم يجنون هذه العجوم عند ذكر الجائز المصريحين
 من الصحابة مثل الوليد بن عقيبته ويشتران ارجاه كما شياني كما خسه الله تعالى
 ورد شوله صلى الله عليه وسلم واصحابه كما قال ان الذين جازوا بالاضلال عصبه
 منكم وخبرت شوله صلى الله عليه وسلم مشيطا وعبيده على الاك مع ان
 شطرا يدرين من خير الصحابه وكذا كذب عمرا بابكره وضاحيه على قدمهم
 للعبية وجرحهم في الشهادة والرواية واقرته الصحابه وخبرتهم جماعة في مضاهي
 التصريح من شرب الخمر والربا والسرقة وهي من مضاهي التصريح والخسة
 فكيف يقول غايه مع ذلك ان عوم الشا عتت محضون ولكنه خصوص
 نادره منوهم كالشجرة السوداء في الثوث الايض قلنا ترك ذكره وهو معروف
 في الاستنباط لان عبد البر وعينه من كتب الصحابه ولا شك في قبول الخصم

اول الوهم المذكور وهذا
 المحلل من الاستنباط

وتقدم

الوهم الاول

وتقدمه على العوم في كلام الله تعالى وهو اصدق القائلين ولم يكن في ذلك من اوصافه
 ولا مكانه بل بدعي ذلك في كتاب الله هذه المسئلة بعينها بعد ان الله سبحانه
 في كتابه على الصحابة عموما ولم يفرخ في كتاب الله ما يوجد من بعضهم كقوله كنتم
 خير امة اخرجت للناس وكذا كذب شوله صلى الله عليه وسلم واخذت
 كثره تقضاها ابو عمر بن عبد البر في كتاب الاستيعاب ولم ينبغ ذلك من التخصيص
 وكذا كذب عوم سلام المحدثين فكيف يقول ذلك والله تعالى يقول ان الذين جازوا بالاضلال
 عصبه منكم والصحاح شخوة يذكرون جده صلى الله عليه وسلم الله عليه واله وشاه
 منهم في الاك والربا والسرقة مع خستهما كما تقدم بيانهم وقد نبض الامري في محضهم
 على ان الصحابة عبد الله بن عبد الله في الظاهر ما لم يات له مخالف من هكدي لفظه
 وهو يقيد خلاف ما ذكر السيد وان العوم يهتقدون من وال عبد الله الصحابي عند
 ورد وما يبدل على الجرح وقد حكى بن عبد البر في كتاب الاستيعاب عن جماعة ان الوليد
 ابن عقيبته كان فاشقا شربا بيا للخمير بعد اللعاط مع اجماعهم انه صحابي وكذا انه من
 يقطع بشوخاله وقبح طبعه فقال له دفلا لم يرد سنة ختاج اليه فيما وقال في سرور
 ارجاه كذا كذا ان تطي كذا له فحبه ولم تكن له استقامة بعد النبي صلى
 الله عليه وسلم هو الذي تنب طفيلين لعبيد الله بن عتبان قال ابو عمر وكان
 ابن مغيرة بن نوفل يقول انه رجل شوي كذا ابو عمر ولذا كذا لفظهم ان تكلموا بالسلام
 لم يخفى الله اول من شوى الملمات وذكر احمد بن حنبل ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يبع للوليد بن عقيبته ولم يسه له سابق عليه فيه والله لا كذا خرم بركة البيع
 الله عليه وسلم وكذا كذا الن هبي ذكره في النبلا وذكره شربه للخمير ونزل القرآن
 بفشقه ورد في ذلك حديثا مشددا او كذا المشددة قويت وشياني بيان ذلك
 في ترجمه الوليد وقال الن هبي في كتابه في المشددة ان لعبد الرحمن بن عبد بن
 صهبة وراثة بعد اللعاط وهذا عكس ما اعتقده السيد وقد ذكره المحدثون
 من ان تبة وكفن من الصحابه بعد اسلامه وصحبه في كذا مغرقة الصحابه واكثر
 اعظم الكبار باجماع اهل الاسلام وسابا اهل الاديان من اليهود والنصارى
 وامثالهم وقد احتج ابن عبد البر على خصص ابدله تعديل الصحابه حديثا
 فاقول صحابي فيقال انك لا بد من ما اخبروا بعدك وذكر ان في هذا اخذت
 كثره تقضاها في التمهيد ذكر ذلك في ترجمه بنو ابن ان طاه في الاستيعاب
 والسب في وهم السيد ابد الله في هذه المسئلة انه كذا اهم لا يفتون من
 اطهر التاويل من خارب امير المؤمنين عليه السلام من يهونه صحابي يكتا
 ولا شك انهم يقولون ينبغي من خارب غلبا عليه السلام كما رواه القرطبي عنهم الخ

وقد تقدم

في تذكرته ونزاهه غيرتهم كما سيأتي وأما قوله ثم يتأويلهم فقد مر الكلام عليهم
 قديماً ومما بدخله التأويل بالاجماع قتال المسلمين وبغض لايتهم والبعي عليهم والرخيل
 في الفتن كما فعلت الحواريين والنواصب والزواجر ومن لا ياتي عليه الغد فاذ
 عرفنا هذا ما علم ان الناس اختلفوا فمن تأول فيما ليس من المعلوم تخريجه
 بالضرورة عند الجميع على ثلثه اتوال القول الاول ان التأويل لا يمنع من التأييم
 مطلقاً وسوى كان في العظيمة او في الطينيات وهذا مذهب الاصفهية وغيره
 القول الثاني على العكس وهو ان التأويل يسقط الائم والعقاب سوى كان
 في الطينيات او في العظيمة الا انه فرق بينهما فان التأويل في العظيمة
 لا يخرج الفعل عن القبح وجوب كراهيته وتخرجه من الرضا به وجوب النهي
 لمركبهم ومنعه منه ان امكن ذلك والتأويل في الطينيات يثبت ما غله
 ويبصره ولا يثبت عنه واختلفوا في التصويب واعلم ان المجدين ما خالفوا
 في هذه المسئلة الا في هذه وان مذهبنا ومذهبهم في عبادة الله الزاه واخذوا
 ابعدها ومنه اذ ثبت من ذلك ما ذكرتم في هذا الكلام المقدم **القول الثالث**
 مذهبهم الاكثر من الائمة وجا هبت غلبا الائمة وهو انما يصح القول بان
 التأويل في العظيمة لا يمنع الكفر والفسق والتأويل في الطينيات
 فيمنع ذلك كله ويوجب التصويب او المثوبة فاذا مررت هذا تبيين لكان القول ما خالفوا
 الا فيما بدخله التأويل من الكبار وهو ما امكن ان يصح دعوى بعض الناس
 جهله وان كان عند غيره معزوقاً والفرق بين ما بدخله التأويل من الكبار
 وبين جميع الكبار معلوم بالضرورة لكل عاقل فان الشرك بالله وعبادة الآلات
 ولهاج الاخوات والامهات وترك الصوم والصلوات من الكبار فان كان
 السيد يعتقد في اهل الجدي ان هذه هيهم عبد الله من ان تكب هذه الفواحش
 العظام وكذب الزئيد الكرام عليهم السلام لكونه زائياً النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الدخول في الاسلام فهو اجل من ان يقول بهذا الكلام او يثبت به الى اخط
 من الائم وان كان لا يعتقد ذلك فيهم فما هذا الذي اعطى بصريته وعنى
 على اصول معرفته حتى لا يترك على مبرم بهذه الشناعة التي لا تحترى على القول
 بما لا اهل الخلافة وقده المحسن منصور الكوفي في كتابه المعروف بكتاب احمد
 يعني احمد بن عيسى بن زيد عليهم السلام ان احمد بن عيسى قال فان جهل الائمة
 زجل فلم يقول امير المؤمنين لم يقطع بذلك عصمته وان تزلزلت اعطفت
 عشا وكان متاقي جد براءة مما ذكره وانكر من من هذه الولاية لا يراه خراجها
 من خد المناكحة والمواثمة وغير ذلك مما يجري احكام المسلمين منهم في بعض

التأويل
 في الطينيات
 واصلح
 من الكفر
 والفسق

الائمة لا على مثل البراءة متأسن اهل الشوك واليهود والنصارى والمجوس هذا وجه البراءة
 عبدنا ممن خالفنا انتهى بخروجه من اخذ المذهب الشك من الجائز الكافي ومعه
 لا يرد على ما علمه بالنواجر من علمه عليه السلام انه لم يشرك اهل صفين والجملة
 بسيمة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المشركين ولا حكم بشي النشاد والذرية
 ولو كانوا اجدوا ما يعلم من ضرورة الدين كما ان الواجب تكفيرهم عن جميع المثل
 قبل ان ياتوا فكلهم بما بدخله التأويل شهادته شيرة امير المؤمنين هذا هو مذهب
 تا انكره السيد على المجدين **الوجه الثاني** اقل انهم يجوزون
 الكبار على النبي عليهم السلام وهذا لا طلاق لها ولا جمل من السيد
 بن الرقن مذهبهم في هذه المسئلة وانما اورد من كتبهم ما شهد بطلان هذا القول
 الذي اطلعه السيد ولم يفتبه من ذلك ما ذكره الزاوي في محضلة فانه قال في هذه
 المسئلة في حكم افعال النبي عليهم السلام ما لفظه والذي يقول به انه لم يقع منهم
 ذنب على شريك القصد لا على ضعف ولا كبير واذا شبهوا فقد يقع منهم شرطا
 ان لا يكون في الجاهل وبينهم وبينهم على ان ذلك كان منهم او قد ثبتت هذه
 المسئلة في علم الكلام ومن ان ادلا شتقاً فعليه بكتابنا في عصمة النبي راته
 اعلم انتهى كلامه ذلك ابن الحاجب في المنتهى الى جماع على غضبتهم بعد الزئيد
 من تغيب الكذب في الاحكام داله جماع على غضبتهم من الكبار وضعايب الخشنة
 ذلك الذي في كتاب النبلاء وقد ذكرنا ما سقناه في كتابنا في عصمة النبي صلى الله عليه وسلم
 من الكل مما ذبح على الضب قبل النبوة فقال في ترجمه شفيق بن زيد بن عيسى بن
 ما لفظه وما زال المصطفى محفوظاً محمداً وشا قبل الوحي وبعده ولو اختلفوا
 ذلك فيما لصق به زئيد انه كان ياتي ذبايح ترضى قبل الوحي وكان ذلك على
 الاباحه واما ما يجهل بالخرم بعد نزول الآية كما ان الخمر كانت على الاباحه الى ان
 نزل تحريمها بالبركة بعد يوم احد والذي لا ريب فيه انه كان مضطراً قبل الوحي
 وبعده وقبل الشرايع من اننا تطفار من الحيانة والعبد والكذب والشكر
 والسجود لو تين والاشتغال بالان لا مرد من الزايل والسفة وبن اللسان
 وكشف الغورة فلم يكن يطوف من ياتوا ولا يقف يوم عزه مع تومته بل كان يقف
 بعزته ومن احسن من تكلم في هذا منهم القاضي العلامة عياض بن موسى بن عياض
 الفخضي المالكي في كتابه الشفا في شرف المصطفى فانه اجاد الكلام في هذه المسئلة
 وليس يتشع هذا الجواب لذكر جملة كثره من كلامه فانه طوع له ونوعه واحتج وتاقل
 حتى بلغ كلامه في ذلك شتين وثقة اوين يد قليلا او ينقص قليلا خب اختلافه
 فيه من كلامه فيه ما لفظه اجمع المسلمين على عصمة النبي من الفواحش والكبار

انه عن حماد بن ثابت انه قال لم يروا ان ذلك ابن الزناد وبؤسرة مثل رواية
ابن ابي مليكة وقد روي عن عائشة بانها صححت في النكاح قال ابن جهم في
التحقيق ورواه ابن السكن من طريق ابي ايوب بعد ان ذكر من يثبت عن زيد
ابن ثابت وعن مكره وان ذكر ان ابا طه بن علقمة كان اعمى ولم يبين الفقه
ومنها اثر مؤلف عن عثمان بن ابي سفيان في فضل النبي وهذا لا بأس به ولا يتم بتمامه
في اخذ من الفضائل ومنها قصة عثمان في النهي عن منعه الحج ومخالفة علي في هذا
مشهور ومنها حديث ثور بن عوف في سب النبي ورواه عنه عشرة وممن
حديثه في صلوة الخوف وقدره واه عذره وممن احب بيت ان من الشجر حكمة
رواه البخاري وابوداود وابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن
اله شاذ عن ابي ابن كعب وقدره واه يزيد بن هارون والوليد بن محمد الموقري
عن ابراهيم بن شعيب عن الزهري عن ابي بكر بن عبد الرحمن اخذ الفقهاء الشبهة
عن عبد الرحمن بن اله شاذ بان سقاها من واه قال الظاهر ان ابي بكر شاذ من
من واه ومن عبد الرحمن بن اله شاذ مضافا لثمة لا يؤمن بالتدليس وهو مدرك
لزمان عبد الرحمن بن اله شاذ فانه في زمن عمر بن عبد العزيز وعنه واه هارون
ففي اله شاذ من غير حاجة الى مزاد ونفى ان الحديث صحيح المعنى بالضرورة
وله شواهد في الترمذي عن ابن مسعود وفي ابوداود والترمذي عن ابي جهم
وبالجملة فلم يرد من ان الاعمى عن عثمان ورايه بن ثابت واه هارون وشو
وعبد الرحمن بن اله شاذ وقد ذكرت جميع ما روي عنهم واقاموا في عبد الرحمن
ابن ابي بكر هذا الذي انزل فيه والذي قال يوايه ارفا كما في الفقه البخاري
اوراده الا لبيان كلام عائشة الذي روت عليه ولا فائدة من سئل لا يصح عند
البحاري مع انه ليس فيه حكم شرعي ومع انه لم يرد في حديثه من يثبت فيه
واقام عبد الرحمن نفى بغير صحة هذا فقد كان مشكوكا بغير شك ولكنه اسلم
والسلامة ما قبله **الوجه الثاني** ان رواية المحدثين عنه مع
نفيهم بما له من لا يقال القصة بدل على ما ذكره الخافض بن جهم في مقدمه شرح
البحاري ان روايتهم كانت قبل احواله اقام كان عبد الله في المدينة والبيان جمة
الخلفاء قبل ان يتولى الخلافة لان روايتهم عنه من طريق علي بن الحسن وثور
وامثالهما من لم يرو عنه بعد خلافة ورع وجه من المدينة **الوجه الخامس**
قال الشيخ رحمه الله بن شعيب بن صالح بن اهل كذا في ما ه الشيخ بالان
متوهما ان ذلك قد روي عنه ولم يبق فيه شك وليس الا من كذا فانه لو صح ذلك
لجده ثم لم يرو عنه وقد صحح ابن ابي عمير ذلك على عزم اصحاب رسول الله صلى

الله عليه وسلم
في رواية
ابن ابي عمير
عن ابي بكر
عن النبي صلى
الله عليه وسلم
في رواية
ابن ابي عمير
عن ابي بكر
عن النبي صلى
الله عليه وسلم

الله عليه وسلم ولم يسكنوا عليه على تسليم ما ذكراه انها قد ثبتت قصته فان كان الشيخ
في ما ه بان ما مقتضى الجواز في الفقه باننا فليس ذلك بخبر من غير طريق صحيحه
وقد علم الله الزهري بهذه الفاشية ولم يجعل ذلك سبيلا الى بعد كمال تصاحب
الشهادة وقد كان الرجل ياتي الى النبي صلى الله عليه وسلم فيقول يا نبي الله ويا نبي الله
بالفاحشة فيطلب النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة له بعد الفحشاء والاعتذار
ويقول لعلك تبت لعلك لمست حتى لا يجد سبيلا الى الشك ولا يرد الى الخيال
والشيخ ابيه الله عكس ما يدين من الاقرباء بن شاذ الله صلى الله عليه وسلم والله وشهد
وت ما المعية بالان تا من غير مشيئة ولا حكاية مع ان المعية منكر لذلك ومدة
من فراه امير المؤمنين اولى من الهجوم على الامور الخفية المحتملة وقد كان الشيخ
منع من امكان طريق صحيحه الى ثبوت ما يجب العمل به من الواجب بل هو كيف
تيسر له العلم بفحشه هذه القضية في الجملة ثم كيف علم منها ضجة الناعن المعية واخذ
الشهود الا ان يروى ان ابن ابي عمير وهو يروي عن ابي عمير فان قلت انه شهد بذلك
ذلك فاقبل من الحديث مثل هذا في الزيادة عن مكره وان في حقه على ان القضية
في الجملة لم تثبت بطريق متفق على صحتها وانما رواه شاذ بن عمرو الميموني وهو مجروح
الغدير له دار شها معه ابو حذيفة البخاري بغير اسناد ولا عز في حاله واستدراك
ابو عثمان الدار عن ابي كعب صاحب الحرس فيما حكاه الذهبي في التلخيص وقد تقيى
واليه الملتقى في هذا الفن فاقربنا من قبل هؤلاء ومن عبد الله المعيد حتى انتهى اليك
كالر من متنا فيما هو بوجه هذا **الوجه الثاني** من قال فان يعتد بشهادة هؤلاء
قال فان يعتد بشهادة هؤلاء في الحديث لا في الحديث فالمعيرة مجزئة وان لم يعتد
بشهادتهم فابو بكره فاذن ومما حياه فلا يروى عن واحد منهم الزواه **اقول**
ان كان المراد جرح المعيرة بالبقى فقدمنا وان كان بعد اوجه فاجوابه من
من وجهين معان صفة وتحقيق **اما الوجه الاول** وهو المخارضة وتلك
بنظائره هذا في الشريعة مما لم يبق احب من الغل على اهل الاجتهاد شيئا من احوالهم
فيما سب مثل المثلثات فقدمنا في اللسان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
واصحابه ولم يكن جرحا من الملائكة ولو كان جرحا كان حراما ولم يشوغل الله
ولا فرق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدره لها بعد تلافتها
الله يعلم ان احكاما كاذبة فهل منكم من تايب وقال لها في الحاشية انها الموجهة
لقد احب الله نعوذ بالله من ذلك وكذا حكم الجدي والمنكر في المنكر فانما الشريعة

ابن ابي عمير
عن ابي بكر
عن النبي صلى
الله عليه وسلم

قد نعلم كذب احدها قطعاً ولا يحل له جرح كل واحد منهما قطعاً **الوجه الثاني**
التحقيق وبيانه ان نقول توهم الشبهة على اننا اذا لم يتم نصاً بها
كانت قد وثقتاً فانما ان يريد ان ذلك كذب على سبيل القطع واليقين ان قال نعم
كذبك على سبيل الظن فقد اصاب لانه ليس في المسئلة دليل قاطع وقد اختلف
العلماء فيها والشايع في المسئلة قولان وكلاهما فيهما وجهان واليه وجهان
اذا كانوا اقل من اربعة قد وثقت وعنده غيره ليسوا قد وثقت فحصل القول بانهم
ليسوا اربعة وهو قول الاكثرين من الفقهاء وقال الحاكم في شرحه انهم
الا فتر ان من يشهد بان لا يوثق في خاله ومن وثق بالثلاثة فنقض على الفرق
بين الشهادة والقذف وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان رجلاً من الاعراب قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان ابي كان غريباً فلهذا
فروا بان اية الحديث وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب على المشتكي
خبرة الزميمة لا مرة واحدة واثرة ولم ينكر عليه لانه لم يقصد الزميمة بل الفتوى
وكذلك في حديث ابن عباس ان هلال بن امية قذف امرأته بشريك ابن
نخعة عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث الى قوله قتل اية اللعان ولم يجب
على هلال خبة القذف لشريك وكان في هذا الحديث ما معناه ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ان جاءت به على شبهة شريك فهو له فاحتمل به كذا فكذلك
لو لم يأت من كتاب الله لكان لي فيها شأن في رواية البخاري وابوداؤد
وابن مدي وابن ماجه واحمد وغيرهم وذكره في شفاء الارام وكذلك شرط
ابن خزيمة في الجمع خبة القذف ان ياتي به صاحب محي القذف والله سبحانه اعلم
وكلام النبي صلى الله عليه وسلم وشأنه يدفع ان يقال انما سقط الخبة لم المطالبة من القذف
ولا تنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز عليه قذف المحرم ولا اقره هلالاً على ذلك
ولو كان قد فاجداً ما لم يفرقه عليه نحو وجب فيه الخبة او لم يجب والغالب
ان الشبهة جرح بها هذا لما حفظت من هذا انهم قد وثقت على سبيل التقليد
لاهل المذهب وطلق ان اهل المذهب يقدحون على من يبلهم بذلك وليس كذلك
فانه لو لم يمتد القذف بتسايل الخلاف لم الجرح لجميع المذاهب بل الذي يذهب
اليه اصحابنا ان الشاهد قاذف ولا يقبل قوله من المذاهب فيه ولا يلزم القيد
ان يرويه كما روي ولا ينسب الى من قبله انه يقبل الخارج فان غلب ذلك
وان قال الشبهة ان الشاهد قاذف قطعاً في ذلك لا يفيح لانه المسئلة شرعية
لا عقلية وليس فيها نص قاطع غير محتمل للتخصيص ولم يبق الا القياس ولا يفيح

ان يكون القذف

ان يكون القياس فيها قاطعاً لوجوب ان الفرق المتابعة من ذلك انما بين الشاهد والقاذف
فرواها هذه ولا يفيح معها القياس القطعي الا ترى انه يشترط في الشاهد ان يكون
ويشترط القذف المخصوص في الشهود ولا يجب في القاذف ان يقدح معه غيره
فثبت ان الشاهد غير القاذف واذ ثبت ان المسئلة طيبة لم يجز جرح الشهود
بذلك لان الجرح لا يكون الا بما يثبت بالقطع انه معصية ولهذا لا يجوز من
شرب المثلث مع ان جرح القاذف الجاهل بتحريم القذف والرائع بانما الشهادة
انما هو بالنص والافعال في الجرح حتى يحقق كذا به لكن النص اقدم
من القياس فيجب ان يقرب النص حيث رتب لمخالفة القياس ولا يفيح الشاهد
على القاذف **الوجه السابع** توهم الشبهة ان هؤلاء الشهود الثلاثة ان لم يكونوا
قاذف ثبت وجب جرح المعيرة بان ما الذي احذر رايه وطقن الشبهة انه لا يجوز من هذا
السؤال وليس كما توهم بل يجوز الا يضيق ايما شهيد رايه ولا يجوز ان يعلم في
الشهادة فثبت ذلك ابن الجوزي في البدن المنيب ان المعيرة اذ غلبت تلك المنه التي رويها
بها انها لا رجحان كذا وكذا في كتاب الشريعة روي انه كان يتشبه عند شهادتهم
بقيل له في ذلك فقال اي احد مما ات يد ان افعله بعد شهادتهم قيل وما يفعل
قال انتم البيعة انما روي في البدن المنيب وذكر انه كان كثير النواجذ
واته حصن بشئها به امن اه نهدي بجهنك وليس المقصد نيل به المعيرة من ذلك
لاجل ورعيه وتخرجه في امس الدنيا فانه باع بالجماعة واتا القصد ببيان الاحتمال
المنايع من الاندام الذي ذكره الشبهة والمنايع من ذي المعيرة بالنواعي المجلات
والقطع فان كان الشبهة ببدنة مجزوخ بالبعي فلا بأس ولكن بغیر اننا
على ما قد منا من التفتيش والخلاف وان كان يثبت بدائيات ان ناعنه فيكون ما ذكرته
من الهشاك والله اعلم **الوجه الثامن** انه ذكر في رسالته ان من قد
نعم نصره علي عليه السلام فهو مخير ثم ذكرها هنا ان ابا بكره كان من فضلاء
الفاخرة ولا شك عبد اهل الجزة بالشبهة ان ابا بكره كان من القاذفين المشددين
في ذلك ركه كلام على المقاتلين فيقا فيه بكارة كثيرة لكنه كان متارلاً متديناً
غير محييت والشبهة ادهم في اجد الموضعين والله اعلم **والعلم ان**
بعض النابتية قد جازل الجرم بتفتيش المتوفين من علي عليه السلام واخرج ما من
اخرها ما رواه السيد ابوطالب من طريق الحرث بن خوط انه قال علي عليه السلام
عن ابن عمر فان شدة

واشكها قد حكته ورواه بعض محي الشبهة ان يروى
واستنبع من الحكم شكها الحكم بهلاكه ومن الحكم بهلاكه انه هلاكه البتة والاحقة

والجواب من وجهين احدهما النزاع في صحته فان العرف من حوط عين مذكورة في كتب
النزاه ولا عمن الشبهة اليه ايضا وثانيهما انه لو وضع الاستناد في ذلك لم يحسن بثوبه
ولا يحل لانه التفتيش لا يجوز الا بتدليل قاطع ولا يطلع في النقل الا لولا النص في
وما دونه مطلق الا ما تواتر الاتماع القاطع على صحته مما ذكره المتأخر فاختلف فيه
هل يكون قاطعا والحق انه لا يكون قاطعا كما ذكر في موضعه من هذا الكتاب ومن
علوم الحديث الذي معناه الوجه الثاني انه لما كان من الله صلى الله
عليه وسلم ومن عاين عليه السلام على ابن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهما من
المستوفين لكن عادة الخلق ان يقولوا ما قالوا في القوم الثالث انه غير بين وشرط
القاطع ان يكون عن معتبرين وبيات الاختلاف فيه من وجهين احدهما وهو اختلاف
الله لا حول ضد الهلاك المستبسط منه الالهلاك في حكم الاخرى الا متى تواتر ان هذا
السؤال لغير علم السلام والجواب منه ان في حيوة ابن عمر اقامة الامكن ولو
جوز ان يقين الله بعد موته جاز ان يكون الله ان اذ به ما اذ به قابله الخلق من
النكاح على الهالك بالموت والتألف عليه ولست اجد له قد تأخر موت ابن عمر في
ذلك غير متواتر ضد وزان ولا ينفع نقل الخادم في هذا المقام ولو كان متفقاً على
صحته وشهرته ومن اجل ذلك النقل المشهور قلنا ان هذا الوجه اضعف الوجهين
وثانيهما ان هذا النقل غير نص على فسقهم بالصحة فيجب ان يبين الله من ذلك
من له موته في عدم اتفاده لا انه لو مات لم يزد على انه يفقد منه نفس اخرى وخلاف
الباطل فيبين عليه السلام انه في نفسه له في نفسه مشق ان يجزى عليه ضيقه
ويشكل اخوانه كما قيل ذلك في مثله بعد الموت الحقيقي بل الموت الجازي ان كان
الله تعالى في الغي انما لا نعلم البصائر ولكن نعلم القلوب اليه في الضبط في نقل النعم
المجازي اشبه ولذا يكذبهم وثاب برحمته الله واما اخيرا جزم على فسق الواقفة بقول
الله صلى الله عليه وآله وسلم واحذر من خذلته جوابه من الوجهين معا واما
من عدم تواتره فظاهر واما معناه فقد وضع في قوله عليه السلام الذي رواه
الخصوم ان الواقفين لم ينص الى الحق ولم يجدوا الباطل وذلك انه جعل وقفهم عن
الباطل غير خذلان له فكذلك ونفهم عن الحق ولان ذلك هو القدر الحقيقي في معنى
الخذل وما دونه ظن ولا يجوز التفتيش بالطرق والله سبحانه اعلم ثم ان الواقفة من
المشاكيل وقد تقدم ان فسق التاويل لا يقدح عند المعتزلة وعندهم في باب الرداءة
الوهم التاسع قالوا منهم الوليد بن عتبة توهم الشبهة انه من قوله من لا
يجوز عليه الكبار من الصحابة عند الحديث والله من الفسوف عندهم من
المعتزلة من الله من المقبولين عند المجديين ثوابه في البراه عن المخاض ارفع

موسى

من جهة من شبه المذنبين وهذه وهم ومحاكاة وانا اذكر من كلامهم ما يبيح هذا الوهم
ان الله تعالى قال فاقول كل ابو عمر وابن عبد البر في كتاب الاستيعاب وقد ذكر الوليد
له اجازات فيها كانت في شاعره بقطع على سواها وفيه مقالته وكان ابن عبيدة والاضحى
وابن الكلبي وغيرهم اهتم كانوا يقولون انه كان فارسا شريفا من شرافة اكرام
واجازته في شرب الخمر ومناذمة له هله مشهورة في شربها وكانها هاهنا اتمت
وقال احمد بن حنبل في الحديث الذي فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يشرب على راسه في هذه ان ذلك لما كان عليه من ريشة في ذلك الحديث وذكر
غير واحد من شارحي كتاب الرافعي الكبير منهم الحافظ ابن حجر ان الله صلى الله
عليه وسلم لم يشرب قط فثبت عليه ان الى محيط ضربا يوم يدب بعد اشربه كما ذكره الرافعي
وقال ابن حجر رواه البيهقي من طريق محمد بن شهاب بن ابي خنيفة عن ابيه عن جده
عنه صلى الله عليه وسلم وفيه ان عتبة قال من للفضيلة يا محمد قال انك انت ورواه
البزار في صحيحه في الاخرى ورواه في كتابه له من المراسيل لابي دار
عن سعيد بن جبير مثل كلام الرافعي ورواه ابن ابي شيبة ورواه الطبراني
في الاوسط عن ابن عباس قال انه هب في السبلة نزح الوليد كان يشرب الخمر حتى
على شربها وروى من شعره في شربها قال وهو الذي صلى بالحق به الفجر انما
وهو سكران ثم التفت اليهم وقال ان يدرككم ذلك لا مبرأ المؤمنين على شرب الله عنه
ان اخذ منكم شيئا واذرب لسانا واجمع جنانا فقال له انك فائت فاشق
فقلت اضمن كان ظاهرا من كان فاشقا لا يشربون **كل** الذهبي شاذ قوي
انما كلامه وذكر الواحدي في كتاب احياء النول في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
ان جاكم فانيق بنينا فتيقوا الله لم يذكروا عذره وروى حديثه في الله الوليد ومثله
ذكر في مسند الواحدي انه الوليد ولم يذكروا سواه وكذا في غير المحاريق
تفسير القرطبي لم يذكروا سواه مع توسع في النقل لا سيما القرطبي وكذا في
تفسير عتبة الحنفى وتفسير الرافعي لم يذكروا سواه وقال ابو عمر بن عبد البر
في كتاب الاستيعاب ولا خلاف بين اهل العلم بتاويل القرآن فيما عرفت ان هذه
الاية نزلت في الوليد فاذا ذلك كله شيئا السيفي الغلوي اعاد الله من علومه
دافعا للشبهة اليه الله ان ابن الجوزي ذكر مثل ذلك **كل** وهو من القوم القليل
فاذا كان من القوم بكيفية ادعت عليهم القول بان الكبار لا يجوز على الصحابة بل كانوا
كانت يعتقدون هذه العقيدة وكان غيت في اتم الفارابي في اتم التجدد للكاظم
في نسخة مداهم ما تظاهروا على هذا فذبح عنك الداعي الباطلة والاشترار الى
الاناريله الواهية **الوهم العاشر** توهم الشبهة ان الوليد من الزواة المعتزلة

مرور القوم في الوليد
عنه من المالك قاله
على علم السلام

به الصحيح في الحديث عند الله اود و ليس كما توهم الله وقد ذكر الله من كونه في شئ
انه اود و لا اذ نبي هل تصد النبي انه في شئ اي اذ و قد سمع على حديثه فهدى غلط
على ان يجل اذ اعتقد ان محمد بن النوراني عن العاصم بن شبيب ان تقوى مع الاعتمادي
على عينه من الثقات حرام لا يجوز لاحد فهداه اقباح من الاولى وقد ذكرنا في كتابنا تقدم
ثبوت الرواية عن الحديث وغيره في كتاب اهل البيت عليهم السلام ونقض الامام علي بن حمزة
واثر الصلاح وغيره على ان الرواية ليست بتعديلية اذ اعرفت هذا ما علم
ان ابا داود روى حديثا عن جماعة من الثقات من طريق شريك بن عبد الله بن الوليد
بعدهم على شبيب المتابعة في هذا الحديث الواحد المروي عن الثقات وانا قد ذكر
الحديث الذي رواه ابو داود عن الوليد واثبت الطبراني في المعجم ابو داود عليها
واثبت الشيباني في تقوى ابي داود بن داود الوليد بعدهم واثبت الحديث من طريق الثقات
فاقول **باب** يورد في سننه باثبات في كراهة الخلو في ذلك ما ورد
في ذلك واشتوى الطبراني الصحيح فزوى من عتاد بن ياشد انه قال قد مات
على اهل بيته وقد تشقت يد ابي خلفون بن عفتان فعددت على النبي صلى الله عليه
وسلم فسلط عليه فلم يزد علي ولا ينقصني وقال ذهب فاعيش هذه غفلة
ففسدت ثم جئت نكث عليه فسلط علي ورجعت في ذلك ان المليك لا يحضر جنازة
الموتى ولا المتصم بالحق ان ولا الجنب ورجعت في الجنب اذا نام او اكل او شرب
ان يتوصا روى عن ابي موسى انه قال لا يقبل الله صلوة رجل في جنبه شيء من
خلق روى عن النبي صلى الله عليه وانه قال ان روى الله صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث في فضيلة النبي صلى الله عليه وسلم
وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ايضا من طريق اخر ان رجلا دخل على النبي صلى الله عليه وسلم
وعلم ان رضى الله عنه وكان النبي صلى الله عليه وسلم قلما يواجهه رجلا في ربه بشيء يكن هبه
فلما خرج قال لو انتم تعلمون هذا ان يعطى ذلك اغبى وهذا الحديث اخرجه الترمذي
والشافعي ايضا وروى عن عتاد بن ياشد انه قال سمعت ابا عبد الله الطبراني الاول ان
سئل الله صلى الله عليه وسلم قال بئس الله لا يقرهم المليك جيفة الكافر
والمتصم بالخلو والجنب الى ان يتوصا رواه عنه من طريق الحسن البصري رضي الله
نعم بقية هذه الطريق الا طريق انس بن مالك روى عن الوليد انه لما فتح بني الله صلى
الله عليه وسلم مكة جعل اهله يا ثوبه بصبيبا ثم فبدعوا لهم بالبركة وبيعتهم
قال في به اليه واما ما نقل في اهل الخلو في ذلك ما ورد
وقد روى عن احمد بن حنبل ان سئل الله صلى الله عليه وسلم لم يشه ولم يدع
له بالبركة ومنع بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم لثايق عليه في ذلك

ان النقاد

ان النقاد من علمنا الاثر قد تدخا في هذا الحديث مع ما بينه من القبح الظاهر فيسحق الوليد
وقال انه لا يبيع لوجوه الاثبات انه قد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعث الوليد سائغا الى بني المضطيق في القصة المشهورة وليس يبيع فيمن يبعث سائغا الى
بني المضطيق ان يكون يوم الفتح ضيقا ضيقا الوجه الثاني ان زوجته سكنه الى النبي
الحاملي صلى الله عليه وسلم ولم يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رسله بغير
الوجه الرابع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في هذه النجدة الوجه الثالث انه قد روى من اسود يوم يدر
ام كنثوم عن الهيرة قالوا وها نحن كنا في الهدنة بين رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وبين اهل مكة فان قلنا كيف عقل ابو داود عن هذا اقول هذا فيه
احتمالين الاول ان يكون اني هذه الامور وعقل عنها على شبيب المشهور
الحجاب وقد ينسبوا الانساق على ما يعلم كالمشهور في ضلالتهم وغير ذلك فليحاج بقوة بعد الحديث
وذاجت عليه كالحديث مثل ذلك لكثير من كتابات الحفاظ والخواص والمتكلمين في كثير من
المسايل وكم من امام في الفن يعطى مسئلة واحدة وقد تقبعت الاشارة الى
ذلك في المسئلة الاولى **الاحتمال الثاني** ان يكون ان في الحديث امرين احدهما
ان نزل يشكوا نورا بان يكون نصيبا من ابيه عليه السلام فممنع رويهم وروى الله
والله ان بالوليد فلم يشه ولم يدع لاهله هكذا من غير ذلك مكة وهذا محتمل
لاذلة على بطلانه والامر الثاني ما في الحديث ان هذه القصة كانت يوم الفتح
وهذا باطل لكن ليس يلزم من النسخ بطلان هذا لان بطلان الحديث كله من الجاهل
ان يكون يوم الفتح الحديث يمكن التصديق ولكن الرواية وهم في ذلك يوم الفتح وليس الاهم
في تاريخ القصة بدل على بطلان القصة قطعا الى تروى ان كثير من المؤرخين يعطون تاريخ
القصة والوفيات فنقول ان قتلا ثلاث وخمسة في يوم فلان ويكشف عليه في التاريخ
ولا يهل يلزم من ذلك ان ذلك الرجل ما قبل اضلا ولا كان له هزج البتة ويقوى
هذا الاحتمال وجوه اخرى ان احسن حديثك ذكر هذا الحديث مع ما فهم على الله
من اعرف الناس يعلم الاثر وعلمه وما يتعلق به وتكلم في وجه امتناع النبي
صلى الله عليه وسلم من المنع على روى الوليد روى احمد بن حنبل ان الوليد
سأل يومئذ واثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم تقديرا وان الوليد منع بركته
عليه السلام الوجه الثاني ان هذا الحديث من مثالب الوليد ومناقبه اليه الله
على خسته فهو يتعد ان يكون كذا به لانه بل سجد ان يكون كذا به
الا وهو غير روى عند غيره ولو استطلع كتمه لكتمه الا تروى ان احمد بن حنبل
روى انه سأل يومئذ وتقدرة رسول الله صلى الله عليه وسلم والله عليه وسلم وهذا امر

الوليدي قبل على ان الحديث مروي من غير طريقه والى الزيد انما ذكره هذا الكلام
الحديث يفتقد من ذلك بيان من ان النبي صلى الله عليه وسلم ما ترك المنهج
عليه الا من اجل الخلوق الذي كان فيه وهذا القدر من قوته لا يفي لا من
ان الخلوق لم يكن في حبه كله وهو صغير لا بدت عليه من حبه عليه السلام
مذات كما فعل مع عتاتيه وثانيهما انه امتنع من ابداله كما امتنع من منسجده
والدعا المصنوع المخلوق لا كراهه فيه ولا مانع منه الوجه الثالث ان راوي الحديث
عن الوليدي كان ضعيف الحفظ قليل الاتقان للحديث فقلعه الذي روى في ذلك
يوم الفتح وهذا الراوي هو عبد الله الهذلي وفيه كلام من روى عن اخيه
انهم تكلموا فيه فقال جعفر بن برقان عن ثابت بن النخعي لا يصح حديثه وذلك
الحاكم ابو احمد الكندي يروي عن ابي موسى الهذلي ولا عبد الله الهذلي
وقد حويف في هذا الاسناد وهذا الحديث مضطرب الاسناد وكذلك الحافظ عبد
الغني في الفقه قالوا راوي موسى هذا مجهول وتاثيرهما ان هذا الحديث مروي
عن عبد الله الهذلي وعن ابي موسى الهذلي وقد اختلفوا في قيل هو رجل واحد
اسمه عبد الله وكنيته ابو موسى **قال** دكا ابو القاسم الباقري **قال** وقال
ابن ابي خيثمة ابو موسى الهذلي اسمه عبد الله وقيل هما اثنان **قال** البخاري
قال البخاري وعبد الله الهذلي روى الحديث عن ابي موسى الهذلي وهذا
وهو الظاهر لقبه البخاري في الحفظ ولا تمة مثبت لانه احتج ابن ابي خيثمة
بان اسم ابي موسى عبد الله لا ينع من ذلك ولعله ذلك هو الذي عثرنا بالقسم الباقري
ورواه عبد الله عن ابي موسى بن نفع الا سكتان والله اعلمه فان قلت فلم
يقوي ابو داود بهذا الحديث مع ما فيه من المبالغة قلت لانه اورد في الحديث
باستاد صحيح وذكره ما جاء في الباب من عتاتيه من كراهة الحفظ واهل
المشايخ وقد ثبت ان روايته الكافي المصنف قد يفتيد الظن في نقوي له مما له
فكانه ان اد استقصا ما يحفظ في الباب من العتات لانه ان الله اورد
اذا ثبت في الباب من عتاتيه في كل منها كلاما لانه اذا احتفت احداث
خطا من القوة الطريق الاول فيها غلط الخا ساري وقد احتج له من قبله ما ينفقه
ابن معين **قال** ابو حاتم الرازي لا يسن به حديثه فيجوز به وثقه احمد
والعجلي ويعقوب ابن ابي شيبة وغيرهم **قال** الذهبي كان من حيات القضا
روى في الحديث ان الله كان بهم نوري من ابن المنيب حديث الذي وقع باهله
في مصنف علي ما رواه ابن المنيب في حديثه ابن المنيب في حديثه
فيه مذكر لهذا العقلي في الضعفاء وكذا ضعفه لاجل الوهم البخاري وكان

من عباد الله الصالحين

من عباد الله الصالحين والصحيح انه ثقة وفي حقه من قتلته ولكن جزه غيرهم
فكان به شقيب من المنيب على جلالته **قال** كان في دي الخط ولا يعلم من ذلك
باله حتى ارجع به **قال** الذهبي هذا القدر من ابن خثان فيه نظر **الطبري** الثاني
عن يحيى بن يعمر عن رجل عن عتاتيه وفي هذه الطريق هذا الرجل المجهول الطريق
الثالث عن الحسن البصري عن عتات وفي حقه بالانقطاع بين الحسن وبين عتات
لان الحسن لم يسمع من عتات الطريق الذي ينفقه طريق ابي موسى وفيها ابو جعفر الرازي يروي
من عبد الله بن ما هان وقد احتج فيه قول علي بن المديني واحمد بن حنبل من
ليس بالقوي روى عن مؤيد فقال ابن المديني من ثقه **قال** مرة كان يخط
قال احمد بن حنبل مرة ليس بالقوي **قال** مرة في صياح الحديث **قال** في
ابن معين من ثقه **قال** مرة تكتب حديثه الا الله خطي **قال** ابو زرعة
الرياني روى عنه ثقه **قال** الفلاس شئ الحديث وحكي الذهبي الاختلاف فيه
قال هو صالح الحديث فان قلت كيف يقع اختلاف كلامه هؤلاء في الخرج والتقليد
قلت لا تمة عبد الله لا يتخذ الكذاب وكنته خطي والمخطي المتأخر بالتحري
والاحتياط والاحتياط في ذلك يقف على النظر في كثرة خطاياه هل بلغ المحدث يوجب
طرح حديثه الذي لم يتكشف انه خطا اوله وما الحجة الذي اذا بلغه بطل حديثه
نقال غلبا لا مقلدا اذا كان خطاؤه اكثر من صوابه اذ مشاوبه **قال**
المنصور بالله وعبد الله بن زبد اذا كان اكثر نقطا وان كان مشاوبه **قال**
طرح حديثه وهذا دقيق غامض يحتمل التردد في صحيح القبارة في خلاف ائمة
الخرج فيه مثل احتياط الفقهاء في دقيق الفقه فيكون لابن معين قولان في الخرج
مثل ما يكون للولي بن زبد في الفقه **الطبري** **قال** الخارصة عن ابن ابي شيبة
القلوي وفيه كلام كثير **قال** ابو داود ولبيش هو علوي كان ينظر في النجوم
وشهدت عند عدي ابن ابي طاهر على ربه الهلال فلم يجد شهادته **قال** في
ثقة **قال** مرة ضعيف **قال** ابن عدي لم يكن من اولاد علي بن ابي طالب
ثقه الله عنه الا ان من يقرأ بالبصره كانوا يشتون بني علي **قال** في
وقال ابن خثان كان شعبة يخط عليه فيقول كان سلم القلوي يري الهلال
قبل الناس بيومين منكر الحديث لا يخرج يوم اذ ارفق الثقات كتبت اذا
انقر بقلبي **قال** ابن خثان كان شعبة يخط عليه يبدل على الله فوقه
المشركه **قال** قالها شعبة وروى على ذلك في حديثه في ثقه وكاته
كان ضب وثا في نفسه لكونه ينظر في النجوم وكان كثير الخطا فندخ فيه

بها واحصلت العبادات في القدر فيه والله اعلم. الطريق الشارح طبرق
الولي المودع وقد تقدم الكلام على ما فيها من الاختلال والاعتلال في اصلها وقدرها
فذكر اني داود حجة هذه الطلقات المعلومه بدل على الله انتقضى ما حط في الباب
واعتمد على الطريق الصحيحه الشاملة من هذه المطايع وهي الطريق المتابعه
التي روي فيها حديث النبي الثابت الصريح في مسيل وعنده. اذا غرقت هذا
فهذا هو الحديث الذي رواه ابو داود عن الوليد لم يرد عنه شيوا ومثلت
انتهى روى عنه من سنت طبرق عن طبرق الوليد وقد ذكرت فيما تقدم
ان الحقايق بدرون عن بعد الضعفاء والمجاهل على جهة المتابعه فربما يزداد
من لا يعرف مذهبهم وطريقهم ذكر اولئك المجاهل في كتبهم يظن ان القوم
يزنون عبد الله الفئات المضطربين واما الله العطاء الذي يعملون انهم عن متواليين
وليس الاثر كذا وما على الحقايق اذا جعل بعض الناس ما عرفوا فالمرء
عبد ما جهله والذي بعضه الذي والنهين ان يتواضع الى انسان من هو اعرف
منه بالعرف ولا يتواضع على القبح عليه فان لا خله رغبة في العبد وتبين انه لا يرم
تكلم بما يعلم ولا يخرج والله اعلم **الوهم الثاني عشر** ذكر الشيبه
ان الوليد المذكور في غير شيبه ان يورد من كتب الحديث وهم هذا الوهم الغش
من الذي قبله فان كان الشيبه المذكور في شايض الضاحك بالبرايه عنه ويصح
الحديث من طريقه فقد قال بما لا يعلم ولو توخى حتى يرد في قدر تبتل ان
يعرفي العلم ان القوم ماتوا عنه جبر شرا حيا الا اضلا ولا شاهده ان كان
يزيد الله مذكور فيها غير مذكور في غيره فنعلم هو مذكور فيها باله شرب الخمر
وحديث شربها وليس مذكور فيها بالعباده والاشيئا في الاله واليه واي
ذنب في محرم ذكره وما وجه الاعتراض بشطره وقد ذكر الله في كتابه اكره
بالهيب وامر الله طاله الخطب وقد قال **اصام** الحديث ابن عبد البر في ترجمه
الولي في كتابه شيبه بعد ترجمه له العلم يرد وشيئا يحتاج فيها اليه
بعد الله وهو في موضع النزاع والله الحبيب وله المشيئة
الوهم الثاني عشر ان عبد الله ان غي وكان مع مطوبه حتى قيل
عنا فليقم نفسه من غير توبه **اقول** اما ان يرد الشيبه من غير
توبه في معلوم الله ويطلع انه ما تاب لها باطلا ولا طاهر وهذا يحتاج
الى وجي وتبين اني او يرد من غير ان يتلفظ بالتوبه ويقول الله في اليك
من التائبين الثاني من في الماصي الغاي من على الترك في المستقبل ويجوز ذلك

من العبادات

من العبادات ان لا يخلوا اما ان يعتقد ان التلفظ بك من ان كان التوبه فهدية غفلة
عظيمة او يعتقد ان ذلك واجب على كل فاضل فهدى الغفلة فيما زال الله من جفوت
من الكفر الى الاسلام في زمان شوك الله صلى الله عليه وسلم وشهر ملايا منهم
بالتلفظ بالتوبه والما الواجب على الغاصي ان يظهر توبه طيبه بدل على توبه
على ما كان منه وعن من على مجايبه. وقد تكون تلك التوبه من توبه وتكون
من يغله فاما التوبه نفسها فالحال القلب وهو مجموع الندم والغرم وليس يفتح
ظهورها في نفسها المتأخر انهارت توبه طيبه بدل على ما قلنا انها تكون
طيبه لا تبه لا سبيل الى العلم بتوبه رايه صريح بذلك لان التوبه من افعال
القلوب ومن الحايث ان يظهر التوبه ويصرح بها وليس كذلك عبد نفسه في
باين اميره وان كان القول الصريح لا يفيد الا العلق فالفضل مع الغفران
ينبغي قلن التوبه ايضا مثال ذلك رايه ان بين عن حزب علي عليه السلام
حين نصح الحديث لثقاتكته رايه له طالم ناته لما نصحهم ترك الحزب ولم يتلفظ
بالتوبه والاعتراف بحكم الاية والعليا بتوبه من غير ان يتلفظ عنه بالتوبه
والاستغفار وكذلك عبد الله من عمر وترك ما كان عليه حين قيل غار بن ياش
رعي الله عنه مظهر انه كان متاؤله شاكرا لثقاته استيقن انهم بقا غصاة رجع
مخات الى الله تعالى من غير اضطرار ولا كراهة وكذلك غايته وطلحه بدستوا
في توبتهم باليدين بخصي ولا صريح في التوبه اما طلحه فيقول ما ايت مضرع شيخ
قزسي اصل من مضري هذا او اما غايته فارتا اذا ذكرت ذلك بكت حتى تبتل
مخات ما وجودك وهذا كله محتمل فليس اعتراض طلحه بفتح نغله بدل على صريح
التوبه ولا لكا غايته بنفسه بدل على انه كان لا جل تبه المعصية وكذلك اسامه
ابن زيد فاته لثقاته الزجل المسلم وجا الى الله صلى الله عليه وسلم وشهر واخبره
بذلك فغفر له ذلك عليه ر شوك الله صلى الله عليه وسلم فلم يرد اسامه على
ان خلفه لا قيل بعد ذلك من قال لا اله الا الله وهذه العبادات بالغرم ولم يثبت
بالندم ولا بانته فعل ذلك لا جل في المعصية فمن الجاين الله فعد ذلك لثقاته
عليه ر شوك الله صلى الله عليه وسلم وهذا امثاله التجوينات الباري به
التي لا قبلها قلوب الفضلاء ولا يتمكن في نفوس اهل التقوى بما لا يفتح في توبه
التي يبين فاما لو فحنت هذه الباب لم حكم بتوبه اكثر الصحابة من تحض الكفر
وعبد الله ابن عمر وكان من عباد الصابة وقد كان يقوم الليل كله ويصوم الدهور
ويحتم في كل يوم خمسه حتى نهاه ر شوك الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
وامره بالانق بنفسيه وقال له ضم من كل شرب حقا قلنا فقال انا اقوى من ذلك

الرد

الرد

نماز الينا له حتى قاله صم يوما واضرب يوما فقال انا اقوى من ذلك ولم ياذن له عليه السلام
في اكثر من ذلك وقال لا افضل من ذلك وامره عليه السلام ان يحتم في الشهر
خمسة فقال انا اقوى من ذلك فيما الينا له حتى امره ان يحتم في كل ليلة يوم خمسة
فقال انا اقوى من ذلك فلم ياذن له عليه السلام ان يحتم في اقل من ذلك وقد
مدحه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بلغ الرجل عبد الله ولم يكن عبد الله
من طره ان مغويته وانما يغيه من الدين ومن الناس كانت منه تلك المغفوة سبب
البر بابيه فان اباه ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يطيقه
فذكر ذلك فقال له ابو فاطمي فاطمة في حجة المشايخ لهم من غير ان يدور يوما
ولا يشل شيئا ثم عظم الله تعالى من ذلك ونذرته بالتوبة في هذا وخالفه اذ اثار
ذبا على حجة التاريد ثم علم بحجة فاشترى الى مفارقة ذنبه فاشتمت على حجة حتى
مات فقال انه مضى على حصن الفتوف خارج من ولاية الله تعالى ولو قد رآنا
اقله لم نعلم توبته بل انه استمر على المعصية لكان مقبولا في الولاية فانه من المتدينين
المتولين وهو نظير المتدين بلح بن عبيد الله الذي قال فيه علي عليه السلام
قتله بوجه بابيه الوهم الثالث عشر قال وممن ابو موسى الاشعري
نعم علي الذي ولته الله ورسوله انه على الله جري واقام مغوية في نيفين
القدرى **اقول** اما نعمة لعل عليه السلام مضى عنه وقبيل منه
واما قوله انه اقام مغوية فوهم فاحش لا يجمله من له اذني يسمع بعلم التاريخ
فانه خلق مغوية ايضا وكان عنه ان يقيم عبد الله من عمر من الخطاب وقد كان
تواظف على هذا هو وعمر بن الخطاب فوجدته عمر فلم يخلق مغوية وعليا كما خلقه ابو
موسى الاشعري بل فوهم مغوية فثبت ابو موسى فقال له انما مثلك مثل الكلب
وقد اشتهر في التاريخ ان علي عليه السلام لما حكم ابو موسى كتب اليه مغوية
اما بعد فان عمر بن الخطاب قد بايعني على ما اريد واقتسم بالله لان بايعني
لا شغل احب ابنيك على الكوفة والخرى على البصرة ولا يعلق ذلك وذلك
باب ولا مضى ذلك وقد كتبت اليك فاجلي فاكذب الي خطبك بخط يدك
فكتب اليه اما بعد فاني كتبت الي في جسيم امر الامم فماذا اقول لذي
اذا قدمت عليه ولست لي فيما عرضت علي خاجة اذا عرفت هذا ابو موسى
من جملة المتولين بغير شيء وذنبه في هذا دون ذنوب الخوارج لا يمتنع من قول
الرواية فقد كان متعبا من هذه احوالها وندب نوال البصر ولم يخرج منها
الا شتما به درهم وكان حرا جفا ففسد الان جيعهم الف واربعماية الف
وحديثه في علوم آل محمد من ذلك في باب الكفار انت في اواخره وقد روي

عن محمد بن

عن محمد بن يعة انه تكلم في نقابة رواه الشعبي وقال حبيب بن شهاب انما
فانخذوة ذنبا وعندي ان هذا لا يقدح في رواية محمد بن يعة وان كان صاحب العلم بالمناقبين
الايه من غير شيء ما اخذ العلم بالمناقبين الا من روى عنك الله صلى الله عليه وسلم
فقد قال في الامم مني امة مسلمة مني رواه مالك بن معمر وعنه عن ابي بن بيه
عن ابيه بن بيه عنه صلى الله عليه وسلم ومن اوصي الاخذ له على هذا انه كان
يفي ريق في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلدته في حياته وبعد وفاته
وقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه من روى عنه علي القضا في النور ولو كان
مناقبه لم يولد ذلك ولا يولد له في قديم كانت حال المناقبين معروفة في راية عليه
السلام وكانوا احقر من ان يؤمنوا على قضا المسلمين رقيباهم ولا يتم ولو كان منافقا
لاحتكم القضاة حين حكمه علي عليه السلام ولما بلغ مغوية على ما شأ وقبل منه
ذلك القضا ولو كان كذلك لكانت عند الله ابن عمر الخليفة فقيده الله بن عمر
كان من اهل التجري والمناقب لاهل اهل الفتوف والخرى وقد روي
ابن بطال في شرح الحارثي في الكلام على الحق ارج ان علي عليه السلام نبيل عنهم
اكفاهم فقال من الكفر فزاد في له فثاقون **قال** المناقبون لا يدركون
الله الا قليلا وهم يدركون الله ذكرا كثيرا وقد ذكر الفقهاء حميد في عدة المشايخ
ان هذا الشاهد الذي بين عنه عليه السلام في عدم تكفير الخوارج وذكر ابن بطال
انه مردي عنه من طريق وذكر البيهقي انه روى عنهم اموالهم من طريق
ولم يدركوا قضا الرواية الاخرى وهذا غاية الورع والانصاف من امير المؤمنين
عليه السلام وكذا ذلك فلتكن المناقب فاذا انقضى نفق امر المؤمنين النفاق
عنهم فابو موسى احق بذلك منهم فانه لم يشأ انهم في عظامهم الفاحشة من قرب
امير المؤمنين وتكفيره في الاعلان بالبراءة منه والاصوات والاضواء على
ذلك والبرهان اليه وكان من حقا كتاب الله والاكبر الله كثيرا مع قبح
ما صنع ركن هذا لما صنع وجوب البراءة مما صنع ولكن ليس من اسوأ احسن
مكن اسوأ لم يحسن وقد بين الله تعالى في كتابه الحالين تحكيم مفرق واختلف
اهل تفسير القرآن فيهم بل قال الله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وليس
كلاما في حنين ذنبه وانما كلاما في امة من قبل ذنوبه فانه لم يشأ انهم في عظامهم
تاويله وكثرة حسناته مع ذلك الذنب كما ذكره الاية من اهل البيت وسائر
عليها الا سلام في الخوارج كثير من اهل البيت لا يبيد الرواية على الحق الصديق
وعدم التهمة بتجدي الكذب ويجوز ذلك ونما يعرف به صدقه وحقه خاله تنسج

اخذ ربه كمالها والمطر فيما فيها كما من في اخذ ث معوية وهل هي منكرات مشبهة على
 ما لم يزد به غيره من الثقات ام لا كما هو عادة المخبرين فاعتبر ذلك ان ثبت والله
 الموفق ولكن لا يصلح لذلك الاية الحديث الذين يعرفون مما انفرد به مما واه
 غيره فان كنت منهم فانتقد واجتهد وان لم تتعلم وتقيم تستفيد وهذا من علوم
 الحديث هو النوع المسمى بالفتح والاعتبار ومن موا خط صخ العلي عليه ان يفتح
 على ان جل باري عنده مما لم يحقق صحته عنه فاعرف ذلك ولما تروى موته
 اجتهد في العبادة اجتهاد شديدا فقبل له لو امسكت رت فكت بنفسك فقال
 ان الحيل اذا كانت شلت فقات بت انشجها اخرجت جميع ما عندها والذي
 بقي من اجلي اقل من ذلك وبالجملة فلم تعلم اخيرا من المناقبين استمر على السلام
 من اول النبوة الى عام او طائش فالمنافق نجم رفاقه ايام ضعف الاسلام واما كان
 كما روى عن علي عليه السلام صبغ في العلم صبغة ثم خرج منه ذواة عذوبين
 مرواه عن اي البصري عن علي عليه السلام خرج وجه من العلم بافعل من خلقه
 لا يميز المؤمنين فانه لا يخلق ايمت المؤمنين قاله نسا الله السلامة والعارفة
 وثبات اذ خديعة رفاقا دون رفاقا فقد ثبت في صحيح البخاري من حديث
 ابن عمر ان ناسا قالوا اننا ندخل على سلفنا فنقول لهم خلافت ما تكلم به
 اذا خرجنا من عندهم قال ابن عمر كنا نعد هذا رفاقا على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وشاهدين ويعضده ما رواه البخاري ايضا من حديث النضر بن
 السعدي انهم لما قالوا في اذ في اعيانكم من الشجر كنا نعد بها على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وشاهدين من المؤمنين وروى احمد في المستند مثله عن اي شقيق
 الجدي وروى الحاكم في اخر النبوة مثله عن ثبابة وروى القتيبي في جوده
 عن ابن مسعود فيمن اخوه يبدخله احتمال التاويل بالثبته وجوده ويقع فيه
 المفقوة مع النبوة والاشهقات من الاكثرين والله سبحانه اعلم واما رواه
 اي موسى فمن جمله روايات غيره من اهل التاريخ وقدر روي انه تاي بعد
 ذلك روي عنه علي عليه السلام وروى جواحة ذلك ببركه ضجة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والوهم الزايع عشر انه قدج على اهل الحديث
 بقليل رسول الله صلى الله عليه وسلم يروي بغير يوم القيمة ثبت هب بهم ذات
 الشمال فاقول اني اخطي وبقوله تعالى ومن موكلهم من الاعداء اب منا فقول
 ومن اهل المدينه مروي ورا على الفقات لا تعلمهم نحن تعلمهم ذلك الية على ان
 قيس بعد ربه صحابا عبد لا من هو كافر مجروح انه زك كلامه اقول

يوم ان موسى ربه
 راسها في احبار
 صفى

م
 مراد

ثم اذ السيد بهذا الراجح من قسوس القسم الاول ان يبدان الحديث والية دلة
 على ان قيس طاهره العبد لله من الضلالة من هو هك منافق مجروح ولا يلزم لنا الى
 العلم به فيجب ان كحديث الصحابة كليم لان فيهم مجروحان غير مغلوب وهذا غير
 مقصود للسيد فان هذه من شبهة الن باد فقه صان الله السيد عن ذكرهم
 القسم الثاني ان تقول للسيد بما اجمع عليه اهل الاسلام من الرجوع
 الى من ظهرت ضبته واسلامه وعبد الله وسوى كان في الباطن مشركا وكافرا
 فان التكليف بالباطن غير خفي وله واقع ولا يجب الاخراج من طهر حرمه
 وتبيت عضبانه على ان من اضهر شيئا ظهرت عليه لوجه وراحت منه دليلا
 كما ياتي مبسوطا بسطافيا في الوهم الثالث والثلاثين في اول المجلد الرابع في
 الكلام على زيد بن معوية وذكر علامات المنافقين وطبوت نفاقهم للمؤمنين
 وان مثل ذلك لم يخف على الصحابة والثايقين وقد قال الله تعالى ولتقرنهم
 في حق العقول واخبرت شوك الله صلى الله عليه وسلم وشاهدين بعلاماتهم من العبد
 والكذب والخلف وبعض علي عليه السلام وبعض الانصار وانهم خست
 بالليل ضجت بالهتات لا يعرفون المشاجد الهجاء ولا ياتون الضلوة الا بدبر
 مستكبرين لا يلقون ولا يولفون وقد عرفت هذا القرب تبليجي العلوم
 والشرايع وقال في ذلك قائلهم
 ومما تكن عند امرئ من خبيقة وان خالها حتى على الناس تعلم
 والمناخير صلى الله عليه وسلم وشاهدين بنا حديث بعده في معنى قول السيد ان ذلك يدل
 على ان قيس بعد ربه صحابا عبد لا من هو من المجروحين فهد السوال على رعيه بوجه
 على مذهب الذين يدبونه والمعتزلة وجميع الغوايف فان الية والحديث يدلان على قوس
 ان يكون قيس بعد ربه المختزلة والذين يدبونه صحابا عبد لا من هو مجروح بل هذا يتوجه
 على الصحابة حيث قبل بعضهم بقبول قيام القيمة وقبل ثبتن هو لا الذين يظهر
 يوم القيمة حيث فهم وقد وقع اللعان على عهده صلى الله عليه وسلم وقال
 للمتلاعين الله يعلم ان اخبركم كاذب فلم يزل من ذلك اشكال الية الاسلام
 ولا تكلم في حكمها الية السلف الا غلام لشهولة الامن في هذه المناجحت الظنية
 وكان لك الملب على مع المنكر وشاهدين المتنازعين المعلوم كذب بعضهم واذا كان
 كلامه هذا في الصحابة مع انهم حيز القرويين فمن بعد هم اوله بان يظهر يوم
 القيمة في كل اهل قريه مجازيح كانوا مشهورين فيجزم على كلام السيد
 هذا المتشكك بالظاهر في العبد الله وقد انك السيد ان يجب على هذا السوال

نازت في معناه ثم قال الجواب انه قد ظهر في حق من ذكرنا وكفره فرجع هذا
 التحويل الكبير الى الكلام في حديث بلثه مغيبين وكان قد صرح من ذكرهم
 وكنا قد فرغنا من الكلام على حديثهم وبيئنا ان الحديث لم يبدل شوهم ولا زور
 عنهم ما يكره في الشريعة ولا يعرف الا منهم ولا قصدوا في كتبهم الاقتضات
 على حفظ الحديث المجمع على صحته بين جميع طوائف الاسلام ولا حدث جوا على
 اهل العلم ان يخالقوهم في بعض ما صحوه من صحة الحديث على طوائف اهل الاجتهاد
 والاعتناء وانهم قصدوا حفظ جميع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على اهل الاسلام ثم بينوا اشتراط الصحة عندهم وعند غيرهم في كتب علومهم
 الحديث ثم صححوا كثير من الحديث على توابعهم قد قوتوها في علوم الحديث
 واصول الفقه وكان فيما صحوه ما عرفت من صحة مجموع شواهد وقراءات
 يعرفونها اهل الفرائض في الفقه دون غيرهم وكان فيما صحوه ما عرفت في
 ضعفه مثل ذلك وان كان اسنادا الا في ظاهره ضعيفا واستاد
 الثاني في ظاهره صحيحا وشتقوا في ذلك علم العلل وظهرت نصيحتهم للاسلام
 واهله ببيان الاسناد ونزك التبدليس وتضعيف ما وافق مذاهبهم من الاحاديث
 الضعيفة وتصح ما وافق مذاهب خصومهم من الاحاديث الصحيحة وتزويق
 خلايق لا يقتصون من خصومهم وجرخ مثلهم في الكثرة او اكثر منهم من اهل
 مذاهبهم حتى تكلم ابو داود على زليده وقال هو كذاب مع الله لم يعرف
 بشي من ذلك حتى قيل انه اذا في غير الحديث وكتبوا قوله هذا ولم
 يكتفوه ومن حكم عليهم بالتمسك لهم تلك الامكان في النظر في مصنفاتهم في
 الحديث والتعبد بكيفية التصحيح فقد ظلمهم الله يحب الانصاف ولقد
 اختلفت كلمتهم على تعظيم النسائي وهو من اكابر الشيعة حتى قالوا
 الذهبي في كتابه النبلاء انه اعترف بالحديث من ابي داود والترمذي ومسلم
 وانه جاز في معيار البخاري وابي زرعة وراعي من هذا اعتمادهم
 اعتمادهم على كتاب النسائي في الحديث والتعبد به وقبولهم منه لجرخ
 جماعته من اهل مذهبهم ما ذكره الله لا نصافهم حين عرفتوا من النسائي
 ترجمة الله المخرجه النافعة وانه في حرجه وتعبد به مستقيم على شرائع العارفين
 عند غايل بالا هوار في رواه حديث شيبه المرسلين وكذلك قد شخروا
 الصحاح حديث اهل الصدق من الشيعة والمعتزلة كما تقدم بيانه وذكر عبد الكريم
 باسمهم ممن وثقوه من خصومهم ومن جرحوه من اهل مذهبهم ولا من

ما اشارت

ما اشارت بتضايفهم الركبان وتلقاها بالقبول اهل الاسلام وقد قدمت في هذا
 هذا الكتاب ذكر خصيصة انصافيتين احداها تقديم اهل الفنون في فنونهم واجماع
 الامة على ذلك وهذا موضع له ايضا فانظره في موضعه والله يحب الانصاف
 والتعدل على الموافق والمخالف وما يضر المتعصب الى نفسه فانه يستبد على نفسه
 ابواب المغارات التي هي ابواب الخير كله وما دخل الزنق في شئ الا رآه ولا دخل
 العنق في شئ الا شأه كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولينك اثني
 اعين عليهم من اتصف بالامانة في علم الحديث من الشيعة والمعتزلة كما في ابي
 عبد الله والنسائي وابن عقدة والشمك ومن لا يرضى من هذا الضرب واشتدوا
 من معارفهم وشككوا من مثلهم وصارت الامة لمن تقدمهم من تحدي
 الشيعة ومن علموا اهل السنة في الحديث وشيوخا لمن بعدهم فعليك ايها المنصف
 بمطالعة علوم الحديث للحاكم صاحب المستدرك على انه من كتاب الشيعة
 ولا سيما النوع المرفوع من النوع الشاذ والاربعين منه ايضا ومن
 الحجب ان من ذكر الحديث واهله من المعتزلة واهل الكلام لم يستغن عنهم ولا
 خاد عن التصريح بالرواية عنهم نزل الى من يستبد منهم فاخذ عنه وعن لا يقاتلهم
 في الاتقان وما احتسب قول القائل في جوده

اقولوا عليهم لا بالاربعين من اللوم او شدة المكان الذي شددوا

ثم يقول الله وحسن بوفيقه
 هات الاثنى عشر لعله احد وعشرين
 من شهر شعبان سنة تسع وثلثمائة
 ولا حظ للاول الا بالله
 الخ الفقيه

هذا الذي في الاول
 من كتاب السواصم
 على الخ والاول
 له في الاول

